

بين البرهان والإنقان

« دِرَاسَة مُوَازِنَة »

للدّ عنور حَنْدَر

ح مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ، ١٤٢٧هـ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حیدر ، حازم سعید

علوم القرآن بين البرهان والإتقان: دراسة موازنة / حازم سعيد حيدر طلا. - المدينة المنورة ، ٢٧٤هـ مدر ٨٢٠ ص ؛ ٢٧×٢٤ سم

ردمك ٦-٨-٢٤٢٩-٩٩٦٠

١- علوم القرآن أ. العنوان

ديوي ۲۲۵

1877/1714

رقم الإيداع : ١٤٢٧/١٧١٨ ريمك : ٦-٨-٩٩٢، ٩٩٦٠

جميع الحقوق محفوظة الطبعة الثانية مزيدة ومنقَّحة

٧٢٤١هـ - ٢٠٠٢م



Saudi Arabia - Madina Munawara - Al-Sitteen Road Tel: 8366666 - Fax: 8383225 P.O. Box: 1556 Al-Deyafa St. Ext. Abazar St. Tel: 8344946 / 8362993 website: www.daralzaman.com

email : zaman@daraizaman.com





الملكة العربية السعودية ـ الدينة الثورة ـ شارع الستين هاتشــ ٢٦٦٦٦٦ ـ هاكس، ٣٨٣٢٦ موپ (١٥٥٦) فرع الشيافة ـ استند شارع أباذر هاتشـ ٣٨٣١٦، فاكس، ١٥٢١٠ موقت المستخدم موقعنا على الإنكرنت، www.daraizaman.com البريد الإنكتروني، المستوريني، المستوريني، zaman@daraizaman.com المودكة المحادة

مر العراب العراب المراب المرا

« دِرَاسَة مُوَازِنَة »





المقدمية

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يـضلل فلا هادي له.

أما بعد:

فقد أنزل الله القرآن الكريم على نبيه على في والأُمَّة العربيّة قد بلغت منتهى الذُّرُوة في الفصاحة واللَّسَن، فكانوا يفهمونه لما درجوا عليه ولَقِنوه من لغتهم دون عنت؛ لأن الله تعالى أنزله بها ﴿ إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَنًا عَرَبِيًا لَعَلَكُمْ ﴾ (١).

وبعد اتساع الفتح الإسلامي واعتناق شعوب لهذا الدين ليست لغتها العربيَّة، كانت الحاجة مُلِحَّة إلى تقريب القرآن الكريم إلى أفهامهم؛ وذلك بتيسير تعلُّم لغته، وشرح غريب ألفاظه، وبيان معانيه.

وقد اعتنى المسلمون بالقرآن الكريم عناية فائقة، كانت وما تزال محلَّ فخر واعتزاز على الأُمم كلِّها، وكان للصحابة - رضوان الله عليهم - قصبُ السَّبق في هذا الباب.

⁽١) الزخرف آية: ٣.

ثم كان لمن بعدهم جهود متنوعة، اتخذت اتجاهات مختلفة:

فمنهم من اعتنى بحفظه وضبط حروفه ومتعلَّقات الأداء منه، أو ببيان ألفاظه الغريبة، أو أسباب نزوله، أو فضائله، أو ناسخه ومنسوخه، أو بيان أحكامه، أو تفسيره، وغير ذلك من العلوم المفردة التي تؤلِّف مجتمعة ما اصطلح عليه - بعد المئة الخامسة من الهجرة - بـ «علوم القرآن».

وأستطيع القول إن الحارث بن أسد المحاسبي (ت:٢٤٣هـ) هـو أوّل من ألَّف في بعض تلك العلوم، مراعياً مضمونها ومحتواها، دون عنوانها بكتاب له أسهاه «فهم القرآن».

أما أول كتاب يترجَّح لديَّ أنه تناول شيئاً من تلك العلوم، مع إشهاره لما اصطُّلح عليه منها، فهو كتاب «التنبيه على فضل علوم القرآن» لأبي القاسم الحسن بن محمّد النيسابوريِّ، المعروف بابن حبيب (ت:٢٠٤هـ).

وكان الغرض الأساس والغاية المنشودة لمعظم «علوم القرآن»، يدور حول تفسير القرآن الكريم، وتسهيل فهمه، وشرح معانيه؛ لذلك جرت عادة كثير من مصنَّفات التفاسير أن تحتويَ على مقدِّمة، أو مقدِّمات تتضمن أهمَّ هذه العلوم.

ولقد صُنِّفت كتب تجمع عدداً من «علوم القرآن»، بات من أبرزها:

كتاب «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي الحنبلي (ت:٩٧٥ه)، و «جمال القُرَّاء وكهال الإقراء» لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت:٣٤٣ه)، و «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز» لأبي شامة عبدالرحمن بن إسهاعيل المقدسي

(ت: ١٦٥ه)، و «الإكسير في قواعد التفسير» لأبي الربيع سليمان بن عبدالقوي الطوفي الحنبلي (ت: ٧١٥ه)، و «البرهان في علوم القرآن» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الزَّرْكشي (ت: ٧٩٤ه)، و «مواقع العلوم من مواقع النجوم» لأبي الفضل عبدالرحمن بن عمر البُلقيني (ت: ٧٨ه)، و «التيسير في قواعد علم التفسير» لأبي عبد الله محمد بن سليمان الكافيكي (ت: ٧٩٨ه)، و «التحبير في علوم التفسير»، و «الإتقان في علوم القرآن» كلاهما لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر الشيوطي (ت: ٩١١ه).

وهذه الكتب التسعة مطبوعة كلُّها، سوى كتاب جلال الدين البُلقيني، فهو في عداد المفقود.

* أهمية الموضوع:

يعتبر كتاب «البرهان» للزركشي أوسع كتاب في «علوم القرآن» حتى نهاية القرن الثامن، فقد ضمَّنه مُؤَلِّفه سبعة وأربعين نوعاً من أنواع «علوم القرآن» مجتمعة، وكان وقوف السيوطي عليه باعثاً مهمًّا له على تأليف كتابه «الإتقان» – بعد أن أتمَّ كتابه «التحبير» عام (٨٧٢ه) – فقد ضمَّنه ثمانين نوعاً من تلك العلوم، وجعله مقدمة لتفسيره الذي شرع فيه، وسمَّاه: «مجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية»، وغدا هذان الكتابان أهمَّ كتابين صُنِّفا في هذا العلم قديمًا وحديثاً.

وظل كتاب «البرهان» متوارياً بعيداً عن أنظار طلاب العلم فترة ليست قصيرة، إذ لا أعلم أحداً من العلاء بعد القرن العاشر نقل منه نصوصاً مستفيضة، أو تعرَّض لتنقيحه واختصاره مثلما حدث للإتقان.

وأظن أن تقدُّمَ طباعة «الإتقان» وانتشاره في الأوساط العلميَّة هو العامل الرئيس في تعريف طبقة أهل العلم المتأخرين به، بل إن كثيراً ممن تناول بعض الأبحاث القرآنية قبل عام (١٣٧٧ه = ١٩٥٨م) - وهي السنة التي طبع فيها «البرهان» أوّل مرّة - لم يعتمدوا في كتاباتهم عليه.

وإن كان السيوطي - رحمه الله - قد أفاد من «البرهان» واقتفى أثره بصورة عامَّة، إلا أنَّ عمله لم يكن الوجه المقابل له؛ لاعتبارات، منها:

١ - أن السيوطي أضاف أنواعاً جديدة من «علوم القرآن» تُعدُّ نُقْلة في تاريخ التأليف في هذا العلم.

٢ - احتوى كتاب «الإتقان» زيادات عديدة في المسائل، والمباحث، والمصادر، لم تكن موجودة عند الزركشي، كما كان له وقفات تأمُّليّة حرَّر خلالها بعض الآراء والأقوال، ورتَّب بعض أنواع «البرهان» ترتيباً أنسب من ترتيب الزركشي، وفصَّل بعض المسائل التي حَقُّها أن تُبيَّن، وأدمج بعض الأنواع في بعض.

وقد احتفى أهل العلم بكتاب «الإتقان» واعتنوا به، واتخذ هذا الاهتمام اتجاهين:

- اتجاه ضمَّ «الإتقان» مع زيادة عليه، كما فعل ابن عقيلة المكي (ت: • ١١٥ه) في كتابه «الزيادة والإحسان في علوم القرآن»، فقد ضمَّنه أربعة وخسين ومئة نوع، أُصولها أنواع السيوطي.

- اتجاه الاختزال والاختصار له، وتمثّل في اثني عشر كتاباً منثوراً، ونظم لجهول (كان حيّاً عام ١٠١٣هـ)، عقد فيه مسائل «الإتقان» ومباحثه.

* أسباب اختيار الموضوع:

ولمّا كان لهذين الكتابين تلك الأهميّة والمكانة رغبت في دراستها، وإجراء موازنة بينهما؛ لعدّة أسباب، منها:

- ١- تجلية جهود الإمام الزركشي في تأسيس بعض أنواع «علوم القرآن» التي لم يُسْبق إليها.
- ٢- إبراز زيادات الإمام السيوطي على الزركشي من حيث التأصيل،
 والأنواع، والمصادر.
 - ٣- بيان تطوُّر التأليف في «علوم القرآن» من حيث الجمود والازدهار.
 - ٤- بيان أثر هذين الكتابين فيمن ألَّف بعدهما في هذا السبيل.
- ٥ تعريف الباحث بمناهج المؤلّفين في «علوم القرآن» عامة، وبمنهج الزركشي والسيوطي بخاصّة.

* منهج الموازنة باختصار:

سلكت في موازنتي لأنواع «علوم القرآن» المتفق عليها بين الزركشي والسيوطي المنهجيَّة التالية:

- ١ أعرض لتلك الأنواع حسب تسلسل ذكرها في «البرهان».
- ٢ أختار عنوان الزركشي فأُثبته في مطلع النوع دون عنوان السيوطي.

٣ - ثم أتحدّث عن محتويات النوع من خلال منهجيَّة رباعيَّة، متمثلة بـ:

(أ) أتحدَّث عن الفرق بين عنواني «البرهان» و «الإتقان» إن كان ثَمَّةَ فروق تذكر، وأُبيِّن أيِّها أدق وأحكم سبكاً من الآخر، وأُظهر إن كانت زيادة أحدهما على الآخر استُوعبت في أحد العنوانين أو لا، وقد أُشير إلى بعض فروق نسخ الكتاب الواحد منهما، إن كان يترتَّب على تلك الفروق أثر في اختلاف المعنى.

(ب) ثم أتحدَّث عمَّا صدَّرا به النوع من مصنّفات مفردة في «علوم القرآن»، فأذكر ما اتفقا عليه منها، وأُبيِّن زيادة أحدهما على الآخر في وصف تلك المصنفات، أو بيان بعض مزاياها، أو نقدها، أو غير ذلك.

(ج) ثم أعرض لمباحث النوع بحسب عرض الزركشي لها، وأُبيِّن مواضع الاتفاق والافتراق بينهما بعبارة وجيزة مُلبِّية للغرض، ثم أُردف الكلام على مباحث السيوطي التي طرقها - ولم ترد في «البرهان» - من غير تفصيل لها؛ لأني أفردت تلك الزيادات بفصل مستقل فصَّلتها فيه.

وقد أُعرِّف النوع إذا لم يعرِّفاه وكان فيه إبهام أو غموض.

واستطعت - بعون الله - أن أقف في مواضع على أصل كلام الزركشي والسيوطي الذي استقيا منه، فبيّنت ذلك.

(د) ثم أُتبع ذلك كلَّه بذكر الملاحظات التي أراها حَريَّة بالإيراد من بيان وهم، أو خطأ، أو إظهار رأي راجح، أو قصور في وفاء مسألة جوانبها الرئيسة.

وهذه المنهجيَّة تنسحب على دراستي لانفرادات الزركشي، ويوجد شيء من مفرداتها مطبَّق على انفرادات السيوطي، مع ملاحظة أن زيادات

الأنواع عند السيوطي لها طبيعة تحكمها.

وقد أظهرتُ هذه الدراسة تاريخ بعض مسائل «علوم القرآن»، لا أظن أنه يمكن الوقوف عليها بدون تلك الموازنات، ونبَّهَتْ على أوهام، وصحَّحَتْ بعض المعلومات عن كتب معيَّنة، وأشارَتْ إلى تواثق الصلة بين «علوم القرآن» و «أصول التفسير»، وبروز طائفة وفيرة من ضوابط التفسير وقواعده في تضاعيف كتب «علوم القرآن».

* خِطَّة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة، ومدخل، وتمهيد، وستة فصول، وخاتمة:

أما المدخل، فتضمن مبحثين:

المبحث الأول: تعريف «علوم القرآن» من حيث اللغة والاصطلاح. المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمامين الزركشي والسيوطي.

أما التمهيد، فتضمّن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نشأة «علوم القرآن» والمراحل التي مرّت بها.

المبحث الثاني: أول من ألّف في «علوم القرآن».

المبحث الثالث: تعريف موجز بالكتب المعتبرة في «علوم القرآن»، التي سبقت «البرهان» و «الإتقان».

وأما الفصول الستة، فهي:

الفصل الأول: أنواع «علوم القرآن» في «البرهان» و«الإتقان»، وتنضمَّن

مدخلاً، وثلاثة مباحث:

المدخل: إطلالة على أنواع علوم القرآن في الكتابين.

المبحث الأول: الأنواع المتفق عليها.

المبحث الثاني: ما انفرد به الزركشي.

المبحث الثالث: ما انفرد به السيوطي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أنواع «علوم القرآن» التي أصلها في «البرهان».

المطلب الثاني: أنواع «علوم القرآن» الجديدة التي أضافها السيوطي على «البرهان»، مع كونه مسبوقاً بها.

المطلب الثالث: الأنواع المبتكرة في «الإتقان».

الفصل الثاني: دور الزركشي في تأسيس بعض أنواع «علوم القرآن».

الفصل الثالث: زيادات السيوطي على «البرهان».

الفصل الرابع: تحريرات السيوطي.

الفصل الخامس: القيمة العلميّة «للبرهان» و «الإتقان»، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: منهج الكتابين.

المبحث الثانى: قيمة مصادرهما، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فوائد دراسة المصادر.

المطلب الثاني: مميِّزات مصادر الكتابين.

المطلب الثالث: طريقة تعامل الزركشي والسيوطي مع المصادر.

المبحث الثالث: مميِّزات الكتابين.

المبحث الرابع: مكانتها بين كتب «علوم القرآن».

المبحث الخامس: المآخذ عليهما.

الفصل السادس: أثر «البرهان» و «الإتقان» فيها بعدهما من مؤلَّفات.

الخاتمــة، وفيها أهم نتائج البحث، وبعض التوصيات.

وقد صنعت خمسة فهارس؛ لتيسير الإفادة من محتويات الكتاب.

وأود الإشارة إلى أن للشيخ أبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق الغُراري (ت: ١٤١٣ه) رسالة سمّاها: «الإحسان في تعقُّب الإتقان للسيوطي»، تقع في أربعين صفحة من القطع المتوسط، نبَّه فيها على بعض الروايات، والأحاديث الواهية، وردَّ أقوالاً ساقطة حكاها السيوطي -رحمه الله-، لم أفد منها الآن، ولم أنقل عنها شيئاً في هذا الكتاب، ولعل هذا يتاح في فرصة أخرى بمشيئة الله.

وفي نهاية كلمتي هذه فإني أشكر الله عزَّ وجلَّ على توفيقه وإعانته لي في جميع الأُمور، فهو سبحانه وتعالى أهل المَـنِّ والفضل والعطاء، فسبحانك ما أعظمك واهباً، وما أضعفني شاكراً.

كما أتوجه بالشكر لفضيلة الأستاذ الدكتور عبدالعزيز محمد عثمان الذي رعى هذا البحث، وهو في طَوْر الفكرة، وتعاهده حتى استوى على سوقه، فنال معي جَنَى القِطاف، فأسأل الله أن يتولّى مكافأته وإحسانه، ويختم له في الدَّارين بالحسنى.

وأنحُصُّ بالشكر - أيضاً - فضيلةَ الأُستاذِ الدكتور عبدِ الله بن العلاَّمة الشيخ محمد الأمين الجكني الذي أسهم بحظ موفور في التوجيه والرعاية،

فله عظيم شكري ووافر امتناني.

وأذكر بالجميل والعرفان المشايخ الفضلاء: السيخ مناع بن خليل القطان - رحمه الله -، والدكتور حكمت بشير ياسين، والدكتور محمد عمر حَوِيَّه، والدكتور محمد شفاعت رباني، الذين أبدوا بعض الملاحظات المفيدة.

وأشكر لجميع إِخواني الأَعزاء الذين أسهموا معي بالمراجعة والمقابلة، فلهم منى حسن الدعاء، وعاطر الثناء.

وأسأل الله تعالى أن يتقبَّل هذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، ويُلبسه حلل القبول، وأن يَقْدُمني في صحائف عملي يـوم الـدين ﴿يَوْمَ تَرَى المُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمُ اللّهُ وَيَأْتِينِهِم وَيِأْتِينَهِم بُشَرَينَكُمُ ٱلْيَوْمَ جَنَّتُ تَجَرِى مِن تَعْنِهُم اللّهُ وَيَها أَلْانَهُم خَلِدِينَ فِيها ذَلِكَ هُو ٱلْفَوْرُ ٱلْعَظِيمُ ﴿ اللّهِ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّ

والحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات

المـــؤلّـف المدينة المنورة ص. ب: ٧٢١٣

⁽١) الحديد آية: ١٢.

المدخـــل

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف علوم القرآن من حيث اللغة والاصطلاح

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمامين النبحث الثاني: الزركشي والسيوطي



المبحث الأول: تعريف علوم القرآن من حيث اللغةُ والاصطلاح

قبل البداءَةِ بتعريف «علوم القرآن» بالمعنى الاصطلاحي التدويني يحسن بي أن أعرِّف جزْ أي هذا المركب.

ف «علوم» جمع عِلْم، وقد اختلفت عبارات العلماء - لتنوع اتجاهات الموضوعات التي عرَّفوا من خلالها العلم - في مدلوله بين مَنْ عرَّفه بأصل وضعه اللغوي (١)، أو بين كونه مبحثاً من مباحث «أُصول الفقه» (٢)، أو مفرداً في معجم خاص أو عام (٣)، وبين كونه لا يعرَّف لعسره، أو لضرورته (١).

والذي يعنيني هنا هو معنى العلم من الوجهة التدوينيّة، فقالوا: «يطلق العلم على المسائل المضبوطة بجهةٍ واحدة، موضوعاً وغاية»(٥).

أمّا لفظ القرآن من الناحية اللغوية، فقد اختلف العلماء فيه على مذهبين، وقول متفرّد.

⁽١) فقد عرَّفه ابن منظور: بنقيض الجهل في اللسان (علم): ١٧/١٢، والفيومي: باليقين في المصباح (علم): ١٦٢.

⁽٢) انظر: التمهيد في أصول الفقه: ١/ ٣٦، وشرح الكوكب المنير: ١/ ٦٠-٦٧.

 ⁽٣) انظر: المفردات للراغب (علم): ٥٨٠، والتعريفات للجرجاني: ١٥٥، والكليّات للكفوي: ١٥٠، ٨٦٨، وأبجد العلوم للقِنّوجي: ١/٢٦-٣١.

⁽٤) انظر: المستصفى في علم الأصول: ١/ ٢٥، والمحصول للرازي: ١/ ق ١/ ٩٩-١٠٠ وشرح الكوكب المنير: ١/ ٦٠.

⁽٥) انظر: مناهل العرفان: ١/ ٦، والمدخل لدراسة القرآن الكريم: ١٦.

المذهب الأول: يرى أنَّه مهموز، وأصحاب هذا المذهب على ثلاثة أنحاء:

- (أ) قال اللِّحياني^(۱)، والجوهري^(۲)، والراغب الأصفهاني^(۳)، وابن الأثير⁽¹⁾: هو مصدر على وزن فُعْلان، كالرُّجْحان من قَرأْت، سُمِّيَ به المقروء من باب تسمية اسم المفعول بالمصدر⁽⁰⁾.
- (ب) وقال الزجاج(٢): هو وصف على فُعْلان، مشتق من القَرْء بمعنى الجمع(٧).
- (ج) وقال قطرب(^): سمّى القرآن قرآناً؛ لأن القارئ يظهره ويبينه من

⁽۱) هو أبوالحسن: على بن حازم من بني لجيان، من كبار أهل اللغة وله نوادر، أخذ عن الكسائي وعمدته عليه. أخذ عنه أبوعبيد القاسم بن سلام وغيره. وعداده في الطبقة الثانية من لغويي الكوفة. لم تُذكر سنة وفاته. وقيل سمي اللِّحياني لعظم لحيته. انظر: نزهة الألباء: ١٧٦، وبغية الوعاة: ٢/ ١٨٥.

⁽٢) الصحاح (قرأً): ١/ ٦٥.

⁽٣) المفردات (قرأً): ٦٦٨.

⁽٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (قرأً): ٤/ ٣٠.

⁽٥) انظر: الإتقان: ١/١٤٦ -١٤٧.

⁽٦) هو أَبو إِسحاق: إبراهيم بن السَّرِيِّ من علماء العربية، تتلمذ على المبرَّد وأَنفق عليه إِلى أَن مات. من مؤلَّفاته «معاني القرآن» وغيره. ونسبته لخرط الزجاج في صباه. توفي ببغداد سنة (٣١١هـ). انظر: تاريخ بغداد: ٦/ ٨٩، ونزهة الألباء: ٣٠٨.

⁽٧) انظر: الإتقان: ١/ ١٤٧.

⁽A) هو أبوعلي: محمد بن المستنير من نحاة البصرة، أخذ عن سيبويه وهو الذي لقَّبه بقُطْرب؛ لأنه كان يخرج بالسَّحر فيراه على بابه، فيقول له: إِنها أَنت قُطْرب ليل. والقطرب دويِّبة =

فمه، أُخذاً من قول العرب: «ما قرأت الناقة سلاً قط» أي: ما ألقت ولا رمت بولد. ووجه التشبيه: أنَّ قارئ القرآن يلفظه ويلقيه من فمه، فسمّي قرآناً(۱).

والمذهب الثاني: يرى أَنَّ لفظَ «القرآنِ» غير مهموز، وأصحابه على ثلاثة أنحاء - أيضاً -:

- (أ) قيل بأنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء، إذا ضممتَ أحدهما إلى الآخر، ونسب هذا القول للأَشعري(٢).
- (ب) وقيل مشتق من القرائن؛ لأن الآيات يصدق بعضها بعضاً وتتشابه، ونسب للفراء (٣)، ونسبه الزركشي للقرطبي (٤).
- (ج) وقيل مشتق من القَرْي، وهو الجمع، ومنه قريتُ الماءَ في الحوض، أيْ جمعته. ونسبه الزركشي للجوهري(٥)!!

ولفظ «القرآن» على كلا المذهبين مشتق غير مرتجل، لكنه على المذهب الأول نونه زائدة، وعلى الثاني أصلية.

⁼ تَدِبّ ولا تفتر. وكان يرى رأي المعتزلة النظّامية. من مؤلفاته «المثلث»، توفي سنة (٢٤٢). انظر: نزهة الألباء: ٩١، وبغية الوعاة: ١/ ٢٤٢.

⁽١) انظر: الإتقان: ١/ ١٤٧، ونكت الانتصار لنقل القرآن (بإملاء الصيرفي): ٥٧.

⁽٢) انظر: البرهان: ١/ ٣٧٤، والإتقان: ١/ ١٤٦، وهو أبو الحسن.

⁽٣) انظر: الإتقان: ١/٦٤٦.

⁽٤) البرهان: ١/ ٣٧٤، والذي في تفسير القرطبي (٢/ ٢٩٨) أنه مصدر من قرأ يقرأ !؟

⁽٥) البرهان: ١/ ٣٧٣.

أَمَّا القول المتفرد: فهو قول الإِمام الشافعي - رحمه الله - فكان يرى أنَّ القرآن اسم علم غير مشتق، وليس مهموزاً، ولا أُخذ من قَرأْت، وهو خاص بكلام الله، مثل: التوراة والإنجيل(١٠).

واختار السيوطي رَأْي الإِمام الشافعي(٢).

والخطب سهل، وسواء اعتبرناه مشتقاً أمْ مرتجلاً، فهو علم بالغلبة، ومعاني الوصفية - على القول باشتقاقه - مراعاة؛ لكونها معاني معقولةً وواضحةً.

إِلاَّ ما اعتُرض من كونه جمع قرينة - وهو القول المنسوب للفراء -؛ إذ لا يجمع مثل قرينة على وزن فعال في التكثير، فإن الجموع الواردة على وزن فعال محصورة، ليس هذا منها (٣).

أُمَّا القرآن من ناحية الاصطلاح فله جهتان:

(١) وجهة تتعلق به من حيث كونُه صفةً من صفات الله تعالى – وهي

⁽١) انظر: مناقب الشافعي للبيهقي: ١/ ٢٧٧، وتاريخ بغداد: ٢/ ٦٢.

⁽٢) انظر: الإِتقان: ١/ ١٤٧، واختاره أيضاً د. فاروق حمادة، ويرى كذلك أن الجاحظ (ت: ٢٥٥ هـ) وافق الشافعيّ في هذا الرأي ؛ استناداً إلى نقل السيوطي لكلام للجاحظ – يقول: «سمّى الله كتابه اسماً مخالفاً لما سمّى العرب كلامهم على الجمل والتفصيل، سمّى جملته قرآناً، كما سمّوا ديواناً، وبعضه سورة كقصيدة، وبعضها آية كالبيت، وآخرها فاصلة كالقافية» الإِتقان: ١/ ١٤٣ -، والذي يظهر لي أن الجاحظ لم يقصد الاشتقاق. انظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير: ١٦.

⁽٣) انظر: تفسير التحرير والتنوير: المقدمة الثامنة: ١/ ٧١.

الكلام -، فيذكر أئمّة السنة وعلماء السلف أوصافاً وخصائص له، هي:

- أنه كلام الله تعالى حقيقة، وأنه صفة ذاتية وصفة فعلية منه بدأ سبحانه،
 وليس كلاماً في النفس فقط.
 - ب- أنه غير مخلوق.
- ج- أنه يُرْفع قبل يوم القيامة في آخر الزمان من المصاحف والصدور(١).
- د- أَنَّ الصوت والأَلْحان صوت القارئ له، بينها المتلو والمقروء هو كلام الله(٢).

قال الإمام اللالكائي (٣): «على أن القرآن تكلَّم الله به على الحقيقة، وأنه أنزله على محمد الله وأمره أن يتحدى به، وأن يدعو الناس إليه، وأنه القرآن على الحقيقة، متلو في المحاريب، مكتوب في المصاحف، محفوظ في صدور الرجال، ليس بحكاية ولا عبارة عن قرآن، وهو قرآن واحد غير مخلوق،

⁽١) وقد ألّف الحافظ محمد بن عبدالواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ) جزءاً بعنوان: «اختصاص القرآن بعوده إلى الرحيم الرحمن» طبعته مكتبة الرشد بالرياض، بتحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع.

⁽٢) انظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني: ١/١٠٧ (ط. المنيرية)، وشرح العقيدة الطحاوية: ١١٩-١٤٣.

⁽٣) هو أبو القاسم: هبة الله بن الحسن الطبريّ مفيد بغداد في وقته، سمع من عيسى بن علي الوزير، وأبي طاهر المخلِّص، وروى عنه أبو بكر الخطيب. من مؤلفاته «أسهاء رجال الصحيحين». ونسبته إلى بيع اللوالك: وهي نوع من أحذية تلبس بالرجل. توفي سنة (٤١٨هـ).

انظر: تاريخ بغداد: ١٤/ ٧٠، وسير أعلام النبلاء: ١٧ ﴿ ١٤، وتاج العروس: ٧/ ١٧٤.

وغير مجعول ومربوب، بل هو صفة من صفات ذاته » (١١).

(٢) وجهة تتعلق بالناحية اللفظية منه، وهي التي عرَّف الأُصوليون القرآن من خلالها.

ولما كان علماء الأُصول والفقه واللغة يبحثونَ في الأَلفاظ القرآنية ودلالاتها، اعتنوا بالناحية اللفظية من القرآن الكريم، دون الوجهة العقديّة (٢).

والمتقدمون من العلماء لم ينضعوا تعريفاً للقرآن، وإنها تكلَّموا على أَحكامه وعلى بيان السنّة له، ونحو ذلك.

ومن أول من عرَّفه من هذه الناحية الغزالي^(٣) (ت:٥٠٥ه) فقال: «وحدُّ الكتاب ما نقل إلينا بين دفتي المصحف على الأَحرف السبعة نقلاً متواتراً» (١٠).

وقال الشيخ الموفق بن قدامة (ت: ٠ ٦٢ه): «وكتاب الله سبحانه هـو

⁽١) شرح أُصول اعتقاد أَهل السنة والجماعة: ٢/ ٣٣٠، وانظر: صريح السنّة للطبري: ١٨-١٩.

⁽٢) وإن كان بعضهم قد عرَّفه من ناحية مؤسسة على قواعد علم الكلام نحو ما فعل الغزالي في المستصفى: ١/٠٠، وهذا خلاف التعريف الآتي له.

⁽٣) في نسبته قولان: تشديد الزاي نسبة للغزل، وهو المشهور كما يقول ابن الأثير، وتخفيفها نسبة إلى قرية غَزَالة من قرى طوس، وهو الذي صوَّبه الغزالي نفسه، وحفيده كذلك.

انظر: اللباب ٢/ ٣٧٩، وفتاوى ومسائل ابن الصلاح: ١/ ١٣٠، والوافي بالوفيات: ١/ ٢٧٧، والمصباح المنير: ١٧٠.

⁽٤) المستصفى: ١٠١/١.

كلامه... وهو ما نقل إلينا بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً»(١).

وقال الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ): «وأُمَّا حدُّ الكتاب اصطلاحاً فهو: الكلام المنزل على الرسول، المكتوب في المصاحف، المنقول إلينا نقلاً متواتراً»، ثم اختار أن يقال: «هو كلام الله المنزل على محمد المتلوّ المتواتر»(٢).

وهذه التعاريف مقصود منها تقريب القرآن وبيان خصائصه، لـذلك زاد بعضهم على أوصاف: الإِنزال، والكتابة في المصاحف، والنقل بالتواتر، الإعجاز (٣)، أو الحفظ في الصدور (٥).

وكون القرآن متلوّاً بالألسن، أو مكتوباً بالمصاحف، لا يعني المغايرة بين شيئين، وإنها هما تسميتان لشيء واحد.

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «فإن مقصودهم بالتغاير تغاير المفهوم، لا تغاير المصدوق، فإن ما يصدق عليه القرآن هو ما يصدق عليه الكتاب»(٢).

ويقول الدكتور محمد عبد الله دراز: «هذا بيان لوجه الصلة فيهما بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول إليه، وهو مبني على ما اشتهر من استعمال

⁽١) روضة الناظر: ٦٠-٦١.

⁽٢) إرشاد الفحول: ٢٩-٣٠.

⁽٣) انظر: نكت الانتصار: ٥٩، والمدخل لدراسة القرآن الكريم: ٢٠.

⁽٤) انظر: مناهل العرفان: ١/ ١٢ - ١٣، والنبأ العظيم: ١٤.

⁽٥) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ٢/ ٣٣٠، وشرح العقيدة الطحاوية: ١٣٢.

⁽٦) مذكرة أصول الفقه: ٥٥.

القراءة في خصوص التلاوة، وهي ضم الألفاظ بعضها إلى بعض في النطق، واستعمال الكتابة في خصوص الرسم، وهو ضم بعضها إلى بعض في الخط، فإذا رجعنا إلى أصلهما الأصيل في اللغة وجدنا مادتي (ك ت ب) و (ق ر أ) تدوران على معنى الجمع والضم مطلقاً. وبلمح هذا الأصل الأول يكون كل واحد من اللقبين ملاحظاً فيه وصف الجمع، إما على معنى اسم الفاعل، أو على اسم المفعول، فيكون معناه «الجامع» أو «المجموع»، وهذا اللقب لا يعني فقط أن هذا المسمى جامع للسور والآيات أو أنه مجموع تلك السور والآيات، من حيث هي نصوص مؤلفة على صفحات القلوب، أو من حيث هي نقوش مصفوفة في الصحف والألواح، أو من حيث هي أصوات مرتلة منظومة على الألسنة، بل يعني شيئاً أدق من ذلك كلُّه، وهـو أن هذا الكلام قد جمع فنون المعاني والحقائق، وأنه قد حُشدت فيه كتائب الحكم والأحكام، فإذا قلت الكتاب أو القرآن، كنت كأنَّما قلت: «الكلام الجامع للعلوم» أو «العلوم المجموعة في كتاب». وهكذا وصفه الله تعالى إذ أَخبر بأنه نزله ﴿ بِنَيْكَنَّا لِّكُلِّلَ شَيْءٍ ﴾ - سورة النحل ١٦: ٨٩ - وكذلك وصفه النبي ﷺ حيث قال: «فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم. رواه الترمذي»(١).

ويطلق لفظ القرآن على ما قلَّ منه أو كثر، وهو من باب الاشتراك

⁽۱) النبأ العظيم: ١٢-١٣ (حاشية). وقال الترمذي: (هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حمزة الزيات، وإسناده مجهول، وفي حديث الحارث مقال)، تحفة الأحوذي: ٨/ ٢٢١، وانظر: ضعيف الجامع الصغير: ٣٠٢، وسلسلة الأحاديث الضعيفة: ٤/ ٢٥٨.

اللفظي على مجموع القرآن الكريم(١).

أمَّا معنى «علوم القرآن» بمعناه الإضافي، أي المتركب من لفظتي «علوم» و «القرآن»، فيراد به شمول الإضافة من هاتين المفردتين المتضايفتين، إذ يقصد منه: كل علم يخدم القرآن الكريم أو يستند إليه (٢).

فهو بهذا الشمول والإحاطة يندرج فيه علم التفسير، وغريب القرآن، وقراءاته، ورسمه، وإعجازه، وعلم العقيدة، واللغة، وغيرها.

وتوسّع السيوطي - رحمه الله - فأدخل في العلوم المستنبطة من القرآن: علم الطب، والهندسة، والجبر، والهيئة، والنّجامة من العلوم التطبيقية، وأدخل أيضاً أُصول الصنائع، وأسماء الآلات التي تدعو الضرورة إليها (٣).

ولهذا أدْلي المتكلمون بالتصوّف بدلائهم في عدّ علوم القرآن، باعتبار أن كل كلمة، بل حرف في القرآن له ظاهر وباطن، وحدٌّ ومطلع.

فقد نقل الغزالي أنَّ القرآن يحتوي على «سبعة وسبعين ألف علم ومئتي علم» (أ)، وذكر ابن العربيّ عمن ركب من الاعتبار الآنف الذكر كلاماً فقالوا: «إن علوم القرآن خمسون علمً وأربعمئة علم وسبعة آلاف وسبعون ألف علم، على عدد كلم القرآن مضروبة في أربعة، إذْ لكلّ كلمة منها ظاهر

⁽١) ويسمّى «القرآن» أيضاً أسماءً أخرى بالغ بعضهم في عدّها، ولكن أشهرها: الكتاب والذكر.

⁽٢) انظر: مناهل العرفان: ١/ ١٦-١٧، والمدخل لدراسة القرآن الكريم: ٢٤.

⁽٣) انظر: الإِتقان في علوم القرآن: ٤/ ٢٩، نقلاً عن المرسى في تفسيره.

⁽٤) إحياء علوم الدين: ١/٢٩٦.

وباطن، وحدّ ومطلع»(١).

فإذا كانت هذه العلوم تدور حول القرآن وإليه تستند، وترمي للمحافظة عليه ورد شبه الأعداء عنه، فلا يمكن إدخال العلوم المستنبطة منه، أو التوسع في عدها، وذكر ما يشير إليه إشارة، كما تقدم النقل عن الغزالي، وابن العربي.

فالمعنى الإضافي لعلوم القرآن فيه توسع ؛ إِذْ يـشمل العلـوم المساندة والخادمة للقـرآن الكـريم، ولـيس شرطـاً أَنْ يَكـون القـرآن هـو محورهـا وموضوعها.

أمَّا معنى «علوم القرآن» كفنًّ مدوّن من علوم الشريعة، أو بالمعنى الاصطلاحي المتأخر، فقد اختَلفت عبارات العلماء في ذلك:

فقال الزرقاني - رحمه الله -: «مباحثُ تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله، وترتيبه، وجمعه، وكتابته، وقراءته، وتفسيره، وإعجازه، وناسخه ومنسوخه، ودفع الشبه عنه، ونحو ذلك» (٢٠). ونحواً من هذا التعريف ذكر الدكتور أبو شهبة رحمه الله (٣٠).

وقال الشيخ مناع القطان-رحمه الله-: «العلم الذي يتناول الأبحاث المتعلقة بالقرآن من حيث معرفة أسباب النزول، وجمع القرآن وترتيبه،

⁽١) قانون التأويل: ٥٤٠.

⁽٢) مناهل العرفان: ١/ ٢٠.

⁽٣) انظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم: ٢٤-٢٥.

ومعرفة المكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، إلى غير ذلك ممّا له صلة بالقرآن» (١).

ويرى الدكتور حمادة أن علوم القرآن تنحصر في شعبتين:

الأولى: تاريخ القرآن الكريم، وينضوي تحت ذلك نزوله، وأسباب نزوله، وناسخه ومنسوخه، وتدوينه، وحفاظه، وقرءَاته...

الثانية: الوسيلة الصحيحة لفهمه على الوجه الحق، وينضوي تحت ذلك علوم اللغة، والإعجاز، والمحكم والمتشابه، والغريب...، كما يقتضي هذا معرفة شيء من تاريخ أدب العرب وحالتهم الاجتماعية عند نزول القرآن؛ لأنه أنزل بلسان عربي مبين، في أُمّة كان لها أعراف وتقاليد، وكان للقرآن مواقف حيالها(٢).

ويرى الدكتور زرزور أن عد «التفسير» من علوم القرآن، وجعله قسيماً أو نوعاً كبقيَّة الأُنواع، مسأَلة فيها نظر وتجوّز؛ لأَن أغلب «علوم القرآن» إنها أُريد منها تيسير شرح القرآن وفهمه (٣).

وواضح أن هذه التعاريف السابقة هي للمتأخرين؛ إِذْ لم أَجد من المتقدمين من عرَّف «علوم القرآن» بوصفه اللقبي، أي كونه عَلَماً على المباحث الكلية الجامعة التي تتعلق بالكتاب الكريم.

⁽١) مباحث في علوم القرآن: ١٥-١٦.

⁽٢) انظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير: ٦.

⁽٣) انظر: علوم القرآن: ١٢٣، والمصدر السابق: ٦.

ولعل إطلاق لفظ الجمع على «علوم القرآن»، والإبقاء عليه بعد أن أصبح عِلْماً واحداً من الناحية التدوينية؛ إنها هو للمح الأصل، وللإشارة إلى أن هذا العلم هو خلاصة علوم كثيرة لها اتصال بالقرآن الكريم من جوانب متعددة، تجمعت تحت مسمّى واحد(۱).

ويرى الشيخ مناع القطان أنَّ «علوم القرآن» يمكن أن تُسمّى بد «أُصول التفسير»؛ لأنه يتناول المباحث التي لا بدَّ للمفسر من معرفتها (٢).

ولا شك أن «أصول التفسير» تشارك «علوم القرآن» في استنادها إلى القرآن وخدمتها له، لكنها يفترقان في كون «علوم القرآن» أعمّ ؛ لكونها تضم مباحث لا دَخَل لها في التفسير كرسم القرآن، وعدد آياته (علم الفواصل). أما «أصول التفسير» فعلم يقوم على ضبط التفسير، ووضع قواعد مهمة ضرورية ؛ لسلامة السير في طريق التفسير".

ولا يفوتني في النهاية أن أُنوِّه بأن هناك عوامل لها تأثير في إدخال بعض أنواع علوم القرآن في جملة الأنواع، كعامل الزمن، وعامل ثقافة الكاتب.

⁽١) انظر: المدخل لدراسة القرآن الكريم: ٢٤ (حاشية).

⁽٢) انظر: مباحث في علوم القرآن: ١٦.

⁽٣) انظر: بحوث في أصول التفسير للصباغ: ١١-١١.

المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمامين الزَّرْكَشيِّ والسُّيوطيِّ

ترجمة الزَّرْكَشيِّ (١)

* اسمه وكنيته ولقبه ونسبه:

هو: محمد بن عبد الله بن بَهَادُرْ (٢)، الزَّرْكَ شي (٣)، أبوعبد الله، ويُلَقَّب ببدْر الدين، و بالمصنِّف (١٠)، وبالمُفتى (٥).

- (۱) أود أن أشير إلى أن ترجمته ستكون مختصرة، تشتمل على أهم عناصر الترجمة؛ لأنه قد دُرِس من قِبَل عدد من الباحثين، منهم: الدكتور عبدالرحيم القشقري في مقدمته لتحقيق «سلاسل لتحقيق «المعتبر»، والدكتور محمد المختار الشنقيطي في مقدمته لتحقيق «سلاسل الذهب»، والدكتور زين العابدين فريج في مقدمته لـ «النكت على مقدمة ابن الصلاح»، والأخ إبراهيم شيخ إسحاق في مقدمته لتحقيق «مختصر قواعد الزركشي» للشعراني.
- (٢) بعض من ترجم له يقدم «بَهَادُرْ» على «عبد الله»، والصواب أن أباه اسمه «عبد الله»؛ بدليل نص سماع ابن الإمام الزركشي كتاب «الإجابة» على أبيه، وفيه أنه «محمد بن عبد الله الله الشهير بالزركشي» الإجابة: ١٧٥. ويمكن أن يكون «بَهَادُرْ» لقباً لـ «عبد الله». والله أعلم.
- (٣) نسبة لصناعة الزَّرْكش، وهي كلمة فارسيّة مركبة من ‹‹زَرْ›› بمعنى الـذهب، و ‹‹كَشْ›› أي: ذو، والمراد منها تزيين الحرير بخيوط الـذهب والفـضة. انظر: الأَلفاظ الفارسية المعرَّبة للسيد أدِّى شير: ٧٨.
 - (٤) طبقات المفسّرين للداودي: ٢/ ١٥٨، وشذرات الذهب: ٦/ ٣٣٥.
 - (٥) التلخيص الحبير لابن حجر: ١/ ٩.

وهو تركي الأصل، مصريّ المولد والوفاة، شافعي المذهب.

پ ولادته ونشأته:

ولد - رحمه الله - في عام (٧٤٥ه)(١)، في كنف أُسرة متواضعة لم يشتهر منها أُحد في ركاب العلم، والوجاهة. ويُذكر أَن أَباه كان مملوكاً(١)، ولعلَّ تعلّمه صناعة الزَّرْكَشةِ تعود أُصولها إلى والده؛ لأَن ابن قاضي شُهبة كنّاه بابن الزَّرْكشي(١).

* حياته العملية:

لم يواصل الزركشي حرفته التي نُسب إليها، بل تطلَّع إلى ما هو خير منها، فاتَّجه بكلِّيَّته إلى العلم، فتتلمذ في مصر على عدد من الشيوخ يقاربون السبعة، أَخَصُّهم منه، الإِسْنَوي: جمال الدين أبو محمد عبدالرحيم بن الحسن (ت:٧٧٧هه) من أكابر فقهاء الشافعيّة. فقد حفظ عليه «منهاج الطالبين» للإمام النووي - رحمه الله -، وأتقنه فها وشرحاً حتى نُسب إليه، فقيل له: «المنهاجي»(3).

ثم تشوَّق إلى الرحلة في الطلب، فسافر إلى حلب، فقرأ الفقه والأُصول على الأَذْرَعي: شهاب الدين أحمد بن حمدان (ت:٧٨٣هـ)، وإلى دمشق

⁽١) وذكر الحافظ ابن حجر - إنباء الغمر: ٣/ ١٣٩ - أنه رأى هذا التاريخ بخط الزركشي.

⁽٢) المعتبر: ١٤/١.

⁽٣) تاريخ ابن قاضي شُهبة: ١/ ٤٥١.

⁽٤) إنباء الغمر: ٣/ ١٣٨.

فأُخذ الفقه والحديث عن الحافظ ابن كثير (ت:٤٧٧ه)، وقرأ عليه مختصره في الحديث، ومدحه ببيتين(١٠).

وقد نسبه كاتب جلبي إلى «المُوْصل»(١)، فهل كانت له رحلة إليها؟ لعله.

وكان من عادة الزركشي – رحمه الله – أن يذكر شيوخه في بعض كتبه، كـذكره ابـن هـشام الأنـصاري الحنـبلي (٣) (ت: ٧٦١ه)، وابـن كثـير (١)، والأَذْرَعي (٥). ولم أَره في كتاب «البرهان» سمَّى أَحداً منهم (٢).

ومع أن رحلة الزركشي لم تكن متسعة، إلا أنه ثَقِف حصيلة من العلوم بوَّأته مكانة علمية مرموقة، وأهَّلته لتصنيف مجموعة مفيدة من الكتب، في معظم ضروب العلوم الإسلامية.

⁽١) الدرر الكامنة: ٤/ ١٨.

⁽٢) كشف الظنون: ١/ ٤٤٨.

⁽٣) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٢٩٥.

⁽٤) انظر: الإجابة: ٩٥.

⁽٥) انظر: إعلام الساجد: ١٣٧.

⁽٦) إِلاّ ما ذكره - عند كلامه على عطف أحد المترادفين على الآخر: ٣/ ٥٣ - من قوله:
«قال شيخنا»، وغالب ظني أنه أراد شيخه ابن هشام. وما ذكره في «معرفة المناسبات
بين الآيات» - ١/ ١٣٣٠ - من قوله: «قال بعض مشايخنا المحققين». وبيَّن السيوطي
(الإتقان: ٣/ ٣٢٣) أنه الشيخ وليّ الدين الملويّ. وأصل الكلام الذي نقله السيوطي في
«نظم الدرر» للبقاعي: ١/ ٨، واسم المذكور: ولي الدين، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن
إبراهيم، الملوي المنفلوطي الشافعي (٧١٧هـ ٤٧٧٤)، قال ابن حجر: «وكان يعرف أيضاً
بابن خطيب ملوى». الدرر الكامنة: ٣/ ٣٩٥، وانظر: طبقات المفسرين للداودي: ٢/ ٥٨.

وقد برزت ملكاته المصقولة، ومواهبه الدفينة في كتاب «البرهان» من عدّة جوانب:

فظهرت معرفته الجيِّدة بعلم القراءات من خلال عزوه لها، واستثنائه لبعض القُرّاء في قراءَات لا يقرؤون بها، وبيانه وجوهها أحياناً(١)، ولا يعرف أنه تلقّاها مشافهة.

وبرز مذهبه الشافعي المتشبع به بأدب (٢)، ومن ألطف ما وقع لي ترجيحه مذهب الشافعي على مذهب أبي حنيفة في عدّ البسملة آية، إذ بنى أصل المسألة على أنّ فواصل آيات القرآن لا تخرج عن أن تكون متماثلة الحروف، أو متقاربتها، فالشافعي يَعُدُّ البسملة آية؛ لأنه يقرأ بقراءة ابن كثير، وأبو حنيفة عدَّ الموضع الأول من ﴿عَلَيْهِدْ ﴾، ولا تناسق في عدّه بين ﴿عَلَيْهِدْ ﴾، والآيات المتقدمة، قال: «ورعاية التشابه في الفواصل لازم» (٣).

وبانت ملكته الأصولية في كثير من أنواع علوم القرآن ومسائلها(١٠).

وتبدَّى تمكّنه من العربية - والإعراب خصوصاً - في جملة مباحث، وكذلك من خلال مناقشاته الكثيرة للزمخشري وأبي البقاء العكبري^(٥).

⁽۱) انظر: البرهسان - مسئلاً -: ١/ ٢١٠، ٢١٦ - ١١٤، ٢/ ١٩٠، ٣٢٥ - ٣٢٥، ٤٧٤، ٤٧٤. ٤/ ٢٧٤.

⁽٢) المصدر السابق: ٢/ ٨٨، ٩٠، ١٦٩، ٣٣٧، ٣٥٣، ٣/ ٢٠١، وغيرها.

⁽٣) المصدر السابق: ١/١٦٧، فهذا اللزوم لا يتحتم ؛ لأنَّه أغلبي.

⁽٤) المصدر السابق: ٢/ ٣٥٠، ٥٦٦، ٣/ ١١٥، ١١٥، ٤/ ٧٩، ١١٠، وغيرها.

⁽٥) المصدر السابق: ١/ ١٤، ١٥، ١٤، ٣٣٣/ ٣/ ٥، ٤١، ٤/ ٩٧، وغيرها.

وتجلَّت معرفته بالصناعة الحديثية من خلال حكمه على عدد من الأحاديث الرجال، ودرايت الأحاديث الرجال، ودرايت بالتخريج (١).

وكان له نصيب من معرفة طبقات أهل العلم وتخصصاتهم، وما برعوا فيه، وما يؤخذ عليهم (٢).

ومع هذا وذاك كان للزركشي اطلاع واسع، ومعرفة بأقوال أهل العلم (٣)، ووجدت أن له دراية بعلم الفلك (٤).

ولا يفوتني وأنا أتكلم على حياته العلميّة، أن أذكر أنه تخرَّج على يديه ثلّة من التلاميذ، عُرِف منهم ثمانية (٥)، وأنه تولّى التدريس، والإِفتاء، ومشيخة خانقاه كريم بالقاهرة (١٠).

* مصنَّفاتــه:

المتأمِّل في عُمُر هذا الإِمام الجليل، وبين ما قدَّم من نتاج علمي مبارك، يأخذه العجب، وتروعه الدهشة؛ إِذ عاش - رحمه الله - (٤٩) سنة، فكان

⁽۱) انظر: البرهان: ۱/ ۳۲۱، ۳۶۱، ۲/ ۵۳، ۲/ ۵۳، ۷۸، ۹۶، ۳۰، ۱۱، ۱۲، ۱۸۲، ۲۹۲، ۲۹۲، ۳۹۲، ۳۱۲ مطل: ۳۱۲ مانظر: البرهان: ۱۸ مانظر: ۱۸ م

⁽٢) البرهان: ١/ ١٧٦، ١٧٦، ٥٠٤، ١٠٣/ ٢٩٦، ١٠٣، ١٧٦، ٣٧٣، وغيرها.

⁽٣) المصدر السابق: ٤/ ١٣/ ٢، ٢١٨ ، ٣١٠ ، ٣١٧ - ٣١٨ ، وغيرها.

⁽٤) المصدر السابق: ٤/ ١٥-١٦.

⁽٥) انظر: التعريف بهم في مقدمة سلاسل الذهب: ٣٨-٣٩.

⁽٦) طبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة: ٣/ ٢٢٨.

حصاد عمره قرابة خمسين مصنَّفاً، منها الكتاب الضخم ذو الأَجزاء العديدة، ومنها الوسيط، ومنها الرسالة الوجيزة النافعة.

وقد ساعده على وفرة التأليف وسَعَته - في نظري -، ثلاثة أُمور، هي:

- الاطلاع الغزير، وهذا واضح لكل من يهارس كتبه، ومكّنه من ذلك أنه بدأ الاشتغال والتصنيف في سنّ مبكرة (١١).
- انقطاعه عن الناس وتفرغه للعلم، وعدم اشتغاله بأمر الدنيا؛ إذ كان له أقارب يكفونه أمره (٢٠).
- قضاؤه سحابة نهاره أحياناً في سوق الكتب، قال الحافظ ابن حجر: «وإذا حضره لا يشتري شيئاً، وإنها يطالع في حانوت الكتبي طول نهاره، ومعه ظهور أوراق يعلِّق فيها ما يعجبه، ثم يرجع فينقله إلى تصانيفه» (٣).

وقد تحدَّثت كتب التراجم عن كتبه من غير استيعاب لها، وكان السبق في التعريف بها للأُستاذ اللغوي سعيد الأَفغاني - رحمه الله -، في مقدمة تحقيقه لكتاب «الإِجابة»(٤).

⁽١) انظر: الدرر الكامنة: ٤/ ١٧.

⁽٢) انظر: طبقات الشافعيّة لابن قاضي شُهبة: ٣/ ٢٢٩.

⁽٣) الدرر الكامنة: ١٨/٤، ولا يعارض هذا ما جاء في «البحر المحيط»: ١/١، من أنه اجتمع عنده من مصنَّفات الأقدمين في أُصول الفقه ما يربو على المثين. فيُحمل ما ذكره ابن حجر على بداية أمر الزركشي بالتأليف، ثم اقتنى الكتب، أو تحصَّل له من كتب الأُصول هذا العدد، أما سائر الفنون فحالها كها ذُكر.

⁽٤) انظر مقدمته: ٨-١٥.

ثم تتابع الدارسون في عدِّها والتعريف بها، مثل ما فعل الدكتور السيد أحمد فرج (١)، والدكتور عبدالرحيم القشقري (٢)، والدكتور علي محيي الدين القره داغي (٣)، والدكتور محمد المختار الشنقيطي (٤)، وغيرهم.

وقد غلب عليه الاشتغال بالفقه، ويليه أصوله، ثم علوم الحديث، ثم اللغة وآدابها، ثم علوم القرآن، ثم العقيدة، ثم التاريخ، ثم فنون أُخرى، كالمنطق وغيره.

وسأقتصر في هذه العُجالة على ذكر كتبه في «علوم القرآن»، وعدد كتبه في الفنون الأُخرى، مجتزئاً بالتمثيل منها بواحد أو اثنين.

- علوم القرآن:

١ - «البرهان في علوم القرآن»، وهو قسيم هذه الدراسة التي أنا بصددها، وقد ألَّفه فيما أَسْتَظهرُه بعد عام (٧٧٧ه)، الذي ألَّف فيه «البحر المحيط»، وعمره (٣٢) عاماً ٥٠٠٠.

وقد أَحال في «البرهان» إلى «البحر المحيط» في موضع واحد (١٠)، مما يؤكّد أَنه أَلّفه بعد «البحر»، فيكون قد أَلّف «البرهان» وعمره ما بين (٣٢-٤٩)

⁽١) مقدمة: زهر العريش: ٢٥-٣٨.

⁽٢) مقدمة: المعتبر في تخريج أُحاديث المنهاج والمختصر: ١/ ٢٥-٥٤.

⁽٣) مقدمة: معنى لا إله إلا الله: ٢١-٢٣.

⁽٤) مقدمة: سلاسل الذهب: ٤٠ -٥٢.

⁽٥) انظر: مقدمة «البحر المحيط»: ١/ ٢١.

⁽٦) الرهان: ٤/ ٧٩.

عاماً، وهي أعوام خِصْبة يكتمل فيها التفكير، وتنضج فيها الملكات.

وقد طبع «البرهان» - إلى الآن - ثلاث مرّات:

- طبعة الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم - رحمه الله - عام (١٣٧٧ه/ ١٩٥٨م)، اعتمد فيها على ثلاث نسخ خطيّة، وصدر عن مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة. ثم أعاد طبعه أخرى عام (١٣٩١ه/ ١٩٧٢م)، وصوَّرتها دار المعرفة (؟) ببيروت.

- طبعة الأُستاذ مصطفى عبدالقادر عطا عام (١٤٠٨ه)، اعتمد فيها على النسخ الثلاث التي راعاها المحقق أبو الفضل، وصدر عن دار الفكر ببيروت.

- طبعة الدكتور عبدالرحمن المرعشلي وزميليه عام (١٤١٠ه)، واعتمدوا فيها على مصوَّرة نسخة مدينة الملحقة بمتحف طوبقبوسراي/ إستنبول برقم (١٧٠)، مع اعتهادهم على مطبوعة أبي الفضل المشار إليها، وصدرت عن دار المعرفة ببيروت.

وجميع الطبعات الثلاث تتألّف من أربعة مجلَّدات.

وقد ذكر الدكتور المرعشلي - في طبعته - أن كثيراً من نصوص النسخة الخطّيّة ساقطة من المطبوعة (١). ولم يعقد أيّة موازنات، أو يُبُد أي توضيح حول ما ذكره.

وذهبت أمتحن صحّة هذا القول، فأجريت موازنة بين المجلّد الأوّل من طبعتَيْ أبي الفضل والمرعشلي، فوجدت مِصْداق ما قال، إذ اتضح لي

⁽١) البرهان: ١/ ٨٥.

أنهم أضافوا عَشْر إضافات مهمّة(١١)، وأربعاً فيها توضيح للمعنى(٢).

وأُهم موضع وقع فيه سقط من طبعة أبي الفضل هو في نوع «أساليب القرآن وفنونه البليغة»؛ إذ سقط منها فصل كامل في مبحث «الحذف» عن الإدغام وتركه، وقد استُدرك في طبعة المرعشلي (٣).

ولهذا السبب فقد اعتمدت في دراستي «للبرهان» على طبعة المرعشلي، وكنت أحياناً أستعين بطبعة البابي الحلبي.

ومع هذه المزيّة وغيرها لطبعة دار المعرفة، فقد كان لي بعض مآخذ عليها، أبديت جزءاً منها للدكتور المرعشلي مشافهة، وأُجملها بها يلي:

- ترك الاعتباد على نسخ أقدم نَسْخاً بما اعتمدوه، نحو: نسخة معهد الاستشراق بليننغراد، التي بين نَسْخها ووفاة المؤلِّف اثنا عشر عاماً(١٠).

- إِثبات كثير من الفروق بين النسخ التي ملأت الحواشي ، وكان الأولى تركها لتفاهتها، بل في عديد من المواضع كان ما أثبته الأستاذ أبو الفضل أولى.

- وقعت لهم أخطاء في إِثبات خلاف الصواب من النص، وأخطاء في ضبط مراد المؤلِّف؛ إذ قصد - رحمه الله - الضبط على قراءة معيَّنة خلاف

⁽١) انظرها في: البرهان: ١/ ٣٥٠، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٩، ٤٨٧، ٥٠٥، ٥٠٥، ٢١٥، ٥٢٥.

⁽۲) البرهان: ۱/ ۱۸۸، ۱۹۳، ۲۲۰، ۲۲۰.

⁽٣) المصدر السابق: ٣/ ٢٩٠-٢٩١، ووازن بطبعة أبي الفضل: ٣/ ٢٢٠-٢٢١.

⁽٤) انظر: الفهرس الشامل – التفسير: ٤٣٠.

رواية حفص، ووقعت لهم بعض أوهام في فهم حدود كلام الزركشي وغيره، مما أدّى إلى تغيير المعنى.

- وندَّت منهم أُمور مغلوطة في خدمة النص، نحو الأخطاء الواقعة في التعريف ببعض الكتب، والأعلام، وتواريخ الوفيات.

وأملك على كل هذه المزاعم أدلة موثقة، تركت الإِحالة إِليها؛ لأَن هذا ليس مكانها.

٢ – «تفسير القرآن العظيم»، كما سمّاه الداودي (١)، وصل فيه إلى سورة مريم.

ولا أعلم عن هذا التفسير أو وجوده شيئاً، ولم أجد الزركشي أحال إليه في «البرهان»، أو غيره - ممّا اطلعت عليه - من كتبه.

ولو رحنا نتلمّس الروح التفسيريّة التي يمتلكها الزركشي من خلال «البرهان»، لوجدناها ترتكز على العناصر التالية:

- لديه مقدمة في التفسير تتمثّل في مقدمة «البرهان»، ونوع «معرفة تفسير القرآن»، وغيره، طرّز خلالها قواعد مهمّة في التفسير.

- يذكر التفسير بالأثر، وأسباب النزول^(٢).

- يذكر القراءات واختلاف القراء، وما يحتمله من أُوجه، ويعتمد على

⁽١) طبقات المفسّرين: ٢/ ١٥٨، وانظر: حسن المحاضرة: ١/ ٤٣٧.

⁽٢) البرهان: ٣/ ٤٨٦.

القراءات الشاذة في ترجيح المعنى، أو بيان وجهٍ لغوي(١).

- الجانب اللغوي بشتَّى مناحيه - وبخاصة الوجهة البلاغيَّة - مترسم عنده ويملك ناصيته.

والذي أقطع به أن الزركشي - رحمه الله - متشبّع من تفسير الزمخشري، إن لم يكن مستظهراً له؛ بحيث إنه لا يكاد يمرُّ موضع ذكر الزمخشري فيه شيئاً، إلا ذكره موافقاً، أو ناقضاً، وكان له معه جَوْلات نقاش في ردّ اعتزالياته، أو آرائه التفسيريّة واللغوية، تربو على العشرين (٢)، ولا أظن هذه الوجهة يخلو منها تفسيره.

- يورد الزركشي أحياناً أسئلة على بعض الآيات، ويظهر حكمة التشابه اللفظي في القرآن^(٣).

- له لفتات تفسيريّة، ونكات قرآنية في غاية الجودة، ومنتهى الجمال(٤).

وأرى أنه يمكن جمع تفسير له من «البرهان» تراعَى فيه العناصر السالفة، مع إمكان الزيادة عليها، وهو جمع بلا ريب لا يشمل سائر الآيات القرآنية.

٣- «كشف المعاني في الكلام على قوله تعالى ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ م ﴾ (٥)».

⁽۱) البرهان: ۳/ ۲۷، ۵۱، ۱۸۰، ۲۲۲، ۲۲۲، ۲۸۲، ۲۰۷، ۲۰۷.

⁽٢) المصدر السابق: ٢/ ٤٤١، ٥٥٢، ٤٩٣ ، ٣/ ٥، ٤١، ١٢٩، ١٢٨، ١١٦، وغيرها.

⁽٣) البرهان: ٣/ ٣٢٠-٣٢١، ١٥، ٤/ ١٣، وغيرها.

⁽٤) المصدر السابق: ٣/ ١٢٨، ٣١٥، ٤٣٦، ٤٣٦، ١٠٥، وغيرها.

⁽٥) يوسف آية: ٢٢، والقصص آية: ١٤.

قال كاتب جلبي: «رسالة للشيخ بدرالدين محمد الزركشي...»(١).

ولا أدري هل تكلم الزركشي في هذه الرسالة على الآية المذكورة من خلال قصة يوسف، أو قصة موسى عليهما السلام، أو فيهما معاً؟؛ إذ لا يعلم عن هذه الرسالة شيء.

- علوم الحديث:

له فيها عشرة مصنفات، منها: «الإِجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»(٢)، و «تصحيح العمدة»(٣).

الفق_____

له فيه ثمانية عشر مؤلَّفاً، منها: «خبايا الزوايا»(١)، و «المنثور في القواعد»(٥).

- أُصول الفقــه:

له فيه ثمانية كتب، منها:

«البحر المحيط»(۱)، و «سلاسل الذهب»(۲).

⁽١) كشف الظنون: ٢/ ١٤٩٥، وأنظر: هديّة العارفين: ٢/ ١٧٤، ومعجم المفسرين: ٥٠٦.

⁽٢) نشره الأستاذ سعيد الأفغاني، ط (٢) في المكتب الإسلامي عام (١٣٩٠هـ).

⁽٣) نشر منه جزءاً د. مرزوق الزهراني في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة: العدد: ٧٥-٧٦.

⁽٤) حققه الشيخ عبدالقادر العاني، وطبع ضمن مطبوعات وزارة الأوقاف الكويتية عام (١٤٠٢هـ).

⁽٥) حققه د. تيسير فائق، وطبع ضمن مطبوعات الوزارة المذكورة عام (١٤٠٥ه/ ط(٣)).

علوم اللغ___ة:

له فيها خمسة كتب، منها: «التذكرة النحويّة»(")، و «جُعْلِي الأَفراح شرح تلخيص المفتاح»(١٤).

- العقيـــدة:

له فيها مصنَّف واحد، وهو: «معنى لا إله إلا الله» (فيه عن الله عن الله عن الله الله) (فيه عن الله عن الكلام) - كما سمَّاه - ضمن الفصل الثالث من كتابه: «لُقُطة العجلان وبُلَّة الظمآن» ((م) = «خلاصة الفنون الأربعة) ((م) .

⁽۱) حققه مجموعة من أهل العلم، وطبع ضمن مطبوعات الوزارة المذكورة عام (۱٤۱۳ه/ ط(۲)).

⁽٢) حققه د. محمد المختار الشنقيطي، وصدر عن مكتبة ابن تيمية بالقاهرة عام (١٤١١ه).

⁽٣) منه نسخة بخط الزركشي في مكتبة كوبريلي زاده بإستنبول برقم: (١٤٥٨)، وعنها صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (١٠٧٤).

⁽٤) ذكره إسماعيل البغدادي في هديّة العارفين: ٢/ ١٧٤، بعنوان: «تجلي...»، وانظر مقدمة الإجابة: ١٤، وذكر الأُستاذ الأَفغاني عن العاملي –صاحب الكشكول– قولَه: «كتاب ضخم يزيد على «المطوَّل»، وقفت عليه في القدس الشريف سنة (٩٢٢ه»».

⁽٥) حققه الدكتور علي محيي الدين القره داغي، وصدر عن دار الاعتصام في طبعته الثالثة عام (١٤٠٥هـ).

⁽٦) طبع مع شرح له للشيخ زكريا الأنصاري اسمه ((فتح الرحمن)) عام (١٣٢٨هـ) بمطبعة النيل بمصر.

⁽٧) هو نفس الكتاب السابق، وقام د. محمد المختار الشنقيطي بموازنة بينهما، وصل منها إلى أنهما كتاب واحد. ويوجد من «خلاصة الفنون» نسخة في مكتبة برلين، برقم: (٥٣٢٠) أصول ضمن مجموع.

- التاريخ (التراجم العامّة):

له فيها مصنَّف واحد، وهو: «عقود الجمان ذيل وفيات الأَعيان»(١).

- الفنسون العامّسة:

له فيها أربعة كتب، منها: «الأُزْهية في أحكام الأَدعية»(٢).

* وفاتـــه:

اتفق المؤرخون لحياته أنه توفي في شهر رجب عام (٧٩٤هـ)، ودفن بالقَرافة (٣٩٤ الله - تسعة وأربعين عاماً.

وفي نهاية حديثي عن إمامنا الزركشي، أُنبّه على خطاً يقع فيه بعض الناس، وهو أنه يوجد عالم آخر اتفق معه بالاسم، واسم الأب، والكنية،

⁽۱) ويوجد مخطوطاً في مكتبة عارف حكمت بالمدينة برقم (۱۵۶/ ۹۰۰)، ويقع في (۳۳۲) ورقة، كُتب في عام (۱۰۲۹هـ)، وابتدأه بترجمة إبراهيم بن عثمان وانتهى بترجمة يوسف ابن رافع المعروف بالقاضي ابن شدًّاد.

⁽٢) مخطوط في مكتبة ولي الدين بإستنبول برقم: (١٦٢٦)، وعنه صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٣٨٤٣/ف).

⁽٣) نسبة (قَرافة) بالفتح، هي لامرأة جاهلية نزل أولادها في مصر، وكان لهم فيها خطة تنسب إليهم، وبهم سميت مقبرة (القَرافة) التي بها قبر الإمام الشافعي بالقاهرة. انظر: اللباب ٢/ ٢٥٠، والأعلام ١٩٣/٥.

⁽٤) الدرر الكامنة: ٤/ ١٧، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٥٨، وشذرات الذهب: ٦/ ٣٣٥.

والنسبة إلى صنعة الزَّرْكش (١)، والبلد، هو الإمام العالم أبو عبدالله محمد بن عبد الله الزَّرْكشيّ المصري (٢)، لكنه فارقه في ثلاثة أُمور: باللقب حيث لُقِّب الأَخير بشمس الدين، وفي سنة الوفاة حيث توفي - رحمه الله - عام (٧٧٢ه)، أي قبل وفاة مترجمنا باثنين وعشرين عاماً، وفي المذهب إذ إنه من حنابلة الديار المصريّة، وله شرح مطبوع على مختصر أبي القاسم الخِرَقي.

⁽١) ذكر السخاوي – الضوء اللامع: ١٣٦/٤ – في ترجمة ابنه عبدالرحمن قال: «ويعرف بالزَّرْكشيّ صنعة أبيه».

⁽٢) انظر ترجمته في: النجوم الزاهرة: ١١/١١، وشذرات الذهب: ٦/ ٢٢٤.

ترجمة الشيوطي

وقفت متحيِّراً أمام ترجمة هذا العلَّامة الموسوعيّ، وقلت: ماذا عسايَ أن أكتب عن حياته الحافلة، ومصنفاته العديدة -وكها قيل: «ما تشعّب تصعّب» - وقد تولّى هو ترجمة نفسه اقتداءً بالمحدِّثين قبله، في ثلاثة من مصنفاته، هي:

«حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة»(١)، و «التحدُّث بنعمة الله»، و وهي رسالة مفردة عن حياته(١) -، و «طبقات النحاة الوسطى»(٣)، وقال فيها: «وقد أردت أن يكون لاسمي ذكر في هذا الكتاب، تبرُّكا واقتداء بصنيع السَّلف عمن ذكر اسمه في تأليفه، كالإمام عبدالغافر في «السِّياق»، وياقوت الحموي في «معجم الأُدباء»، وابن الخطيب في «تاريخ غَرْناطة»، والتقيّ الفاسي في «تاريخ مكة»، وأطالا في ترجمتها جدّاً، وابن حجر في «قضاة مصر»، وجماعة لا يحصون»(١).

وترجم له اثنان من تلاميذه بمصنَّف مفرد، وهما:

- عبدالقادر بن محمد الشاذلي (ت:٩٣٥هـ) في «بهجة العابدين بترجمة

⁽١) ١/ ٣٣٥-٣٤٤ (ضمن من كان بمصر من الأئمة المجتهدين).

⁽٢) نشرتها الدكتورة إِليزابيث ماري سارتين في القاهرة عام (١٣٩٢ه)، وصدَّرتها بدراسة باللغة الإنجليزية استغرقت المجلد الأول.

⁽٣) المطبوع - «بغية الوعاة» - هو الطبقات الصغرى كما يفهم من مقدمته: ١/ ٥-٦.

⁽٤) الفلك المشحون لابن طولون: ٦، بواسطة «النظائر» لبكر أبو زيد: ٤٦.

حافظ العصر جلال الدين»(').

- ومحمد بن علي الداودي (ت:٥٤٥هـ) في مجلد ضخم، على نمط ترجمة السخاوي لشيخه الحافظ ابن حجر (٢).

وكُتب عنه ستة عشر كتاباً في جهوده في علوم القرات النوية والسينة (١)، والعقيدة (٥)، والتاريخ (١)، والدراسات اللغوية (١)،

- (١) طبع بتحقيق الدكتور عبدالإله النبهان، وصدر ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام (١٤١٩ه).
 - (٢) بهجة العابدين: ٢٧٥. وترجمته مخطوطة في برلين، ونُشر منها في مجلة الدرعية الباب الرابع.
- (٣) وهي: «الإمام جلال الدين السيوطي وجهوده في التفسير وعلوم القرآن» رسالة دكتوراه في الأَزهـر عام (١٣٩٤هـ) لعبدالفتاح خليفة الغرنواي، و «الإمام السيوطي وجهوده في علوم القرآن» رسالة دكتوراه في جامعة الزيتونة عام (١٤١٢هـ) لمحمد يوسف الشربجي، و «السيوطي المفسِّر» (؟).
- (٤) وهي: «جهود السيوطي في علوم الحديث» لعبد الحكم عتلم، و «الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي وجهوده في الحديث وعلومه» للدكتور بديع السيد اللحام.
- (٥) وهي: «جلال الدين السيوطي: منهجه وآراؤه الكلامية» للدكتور محمد جلال أبي الفتوح شرف.
- (٦) وهي: «جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ومنهجه في الكتابة التاريخية» للدكتور محمد عبدالوهاب فضل.
- (٧) وهي: جلال الدين السيوطي مسيرته العلميّة ومباحثه اللغويّة للدكتور مصطفى الشكعة، وجلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي للدكتور طاهر حَمُّودة، والسيوطي النحوي للدكتور عدنان محمد سلمان، وجلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية للدكتور عبدالعال سالم مكرم، والسيوطي وجهوده في الدراسات اللغوية للدكتور محمد يعقوب تركستاني، وهي رسالته للماجستير، =

والمرأة (١)، وتحقيق موضع قبره (٢). وكتبت خمسة كتب عنه، هي دراسات عامّة تناولت عدّة جوانب من حياته (٣).

بل وعقد عنه ثلاثة مؤتمرات:

- في القاهرة، وهو مجموع ندوات أقامها المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب الاجتماعية، بالاشتراك مع الجمعيّة المصريّة للدراسات التاريخيّة (٤٠).

- ندوة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسسكو) بالتعاون مع جامعة الأزهر بالقاهرة؛ احتفاء بذكرى مرور خمسة قرون على وفاته (٥٠).

⁼ وأدب السيوطي دراسة نقدية للدكتور قرشي عباس دندراوي، وجهود السيوطي في علوم اللغة لمحمد الدسوقي الزغبي.

⁽١) كتب الأستاذ أحمد عبدالرازق: «المرأة في كتابات السيوطي»، وكتب حسن أحمد جغام: «الجنس في أعمال الإمام جلال الدين السيوطي».

⁽٢) كتب الأُستاذ أحمد تيمور: «قبر الإمام السيوطي وتحقيق موضعه».

⁽٣) وهي: الحافظ جلال الدين السيوطي لعبدالحفيظ فرغلي القرني (ضمن سلسلة أعلام العرب، برقم: (١٣٧))، وجلال الدين السيوطي للدكتور محمد العروسي المطوي من تونس، وحياة جلال الدين السيوطي مع العلم من المهد إلى اللحد للأستاذ سعدي أبوجيب من دمشق، والإمام جلال الدين السيوطي للدكتور علي صافي حسين، والإمام الحافظ جلال الدين السيوطي معلمة العلوم الإسلامية لإياد خالد الطباع (ضمن سلسلة أعلام المسلمين، برقم: ((٦٤))).

⁽٤) وأقيمت عام ١٩٧٦م من (٦-١٠) آذار، ونُشرت.

⁽٥) وعقدت في شوال عام (١٤١٣هـ)، وطبعت منها بحوث مختارة بعنوان: «الإمام جلال الدين السيوطي فقيهاً ولغوياً ومحدّثاً ومجتهداً».

- في مدينة الكرك/ الأُردن، وهو ندُوة علميّة دولية عن جلال الـدين السيوطي؛ بمناسبة مرور خمسمئة عام على وفاته، نظَّمتها جامعة مُؤْتة، وعالجت أبحاثها ستة محاور عن السيوطي(١١).

فضْلاً عَمَّا كُتب عن مؤلَّفاته، وما تُرجم به في كتب التواريخ وتراجم الرِّجال، وما صُدِّرت به كتبه المحققة من التعريف به، وما نشر عنه من مقالات في الدوريات والمجلات في ضروب المعارف.

لكنّي طويت تلك الحَيْرة، وأنشأت ما تراه من هذه الترجمة الموجزة.

اسمه و كنيته ولقبه ونسبه:

هو: عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين، ثم رَفَع نسبه إلى جدّه الأعلى: هَمَّام الدين، وقال: «وقد حدَّثني من أثق به، أنه سمع والدي – رحمه الله تعالى – يذكر أن جدَّه الأعلى كان أعجميّاً، أو من الشرق»(٢).

وكنيته: أبو الفضل كنّاه بها صديقُ أبيه: عزالدين أحمد الكناني الحنبلي (٣).

أُمَّا لقبه: فلقَّبه أبوه بـ «جلال الدين» (٢). وقــال الــزركلي: «وقــرأت في

⁽۱) وهي: السيوطي اللغوي، والعلوم الدينية، والأدب، والعلوم الطبيعيّة، والاجتهاعية والفلسفية، والتاريخ، والسيوطي وحياته وعصره ومؤلفاته ومخطوطاته، وعقدت من (۸-۸/ ربيع الأول) عام ١٤١٤هـ.

⁽٢) التحدث بنعمة الله: ٦، وحسن المحاضرة: ١/ ٣٣٦.

⁽٣) بهجة العابدين: ٦٣، وتاريخ النور السافر للعيدروسي: ٥٥، وشذرات الذهب: ٨/ ٥١.

⁽٤) بهجة العابدين: ٦٢، وشذرات الذهب: ٨/ ٥١.

كتاب «المنح البادية [في الأسانيد العالية، وهو ثَبَت محمد بن عبدالرحمن الفاسي (١) (ت:١١٢٤ه)] - خ» أنه كان يلقّب بابن الكتب؛ لأَن أَباه طلب من أُمّه أَن تأتيه بكتاب، ففجأها المخاض، فولدته وهي بين الكتب ؟»(١).

ونسبته الخُضَيْري، وهي نسبة إلى «الخُضَيْريَّة» مَحَلَّة ببغداد (٣).

وينسب إلى بلده التي رحل إليها جدُّه الأَدنى «أَسيوط»، قال: «كان الوالد يكتب في نسبه «السّيوطي»، وغيره يكتب «الأَسيوطي» وينكر كتابة الوالد، ولا إنكار، بل كلا الأَمرين صحيح.

والذي تحرّر لي بعد مراجعة كتب اللغة، ومعاجم البلدان، ومجاميع الحفّاظ، والأُدباء، وغيرهم، أَن في «سيوط» خسسَ لغات: أُسيوط بنضم الهمزة وفتحها، وسُيوط بتثليث السين»(٤).

* ولادته ونشأتــه:

ولد في القاهرة بعد المغرب ليلة الأَحد مستهل شهر رجب من عام (٥٠)، ثم توفي والده (الكمال أَبو بكر)(١) وله من العمر خسس سنوات

⁽١) انظر قيمته ومحتواه في فِهرس الفهارس للكتاني: ٢/ ٥٩٥، ونسخه في الفهرس الشامل - الحديث النبوى: ١٦٠٤.

⁽٢) الأعلام: ٣/ ٣٠١.

⁽٣) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٦.

⁽٤) التحدُّث بنعمة الله: ١٢.

⁽٥) التحدُّث بنعمة الله: ٣٢، وحسن المحاضرة: ١/ ٣٣٦.

⁽٦) وهو من فقهاء الشافعيّة ترجمه في حسن المحاضرة: ١/ ٤٤١-٤٤٣.

وسبعة أشهر، وقد وصل في القرآن إذ ذاك إلى سورة التحريم(١).

وتولّى رعايته جماعة منهم صديق أبيه الفقيه الحنفي: محمد بن عبدالواحد المعروف بابن الهُمَام (٢) (ت: ٨٦١ه).

* حياته العلميّـة:

بعد وفاة والده - رحمه الله - اتجه السيوطي إلى إِتمام حفظ كتاب الله تعالى، فأُتمّه وهو أقل من ثمان سنوات (٣).

ثم حفظ مجموعة من كتب العلم في الفقه، والأصول، والحديث، واللغة، وغيرها(٤).

وقرأ على مشاهير علماء وقته، يصلون إلى مئة وخمسين (٥٠)، أوردهم في معجم جمعهم فيه (٢٠). وأبلغهم تلميذه الشعراني: عبدالوهاب (ت:٩٧٣هـ) في «طبقاته الصغرى» إلى ستمئة شيخ (٧٠).

⁽١) بهجة العابدين: ٦٤.

⁽٢) شذرات الذهب: ٨/ ٥٢.

⁽٣) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٦، والمصدر السابق.

⁽٤) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٦-٣٣٨.

⁽٥) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٩، وشذرات الذهب: ٨/ ٥٣.

⁽٦) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٩، واسم معجمه «حاطب ليل وجارف سيل» كما في المصدر السابق: ١/ ٣٤٤.

 ⁽٧) فهرس الفهارس للكتاني: ٢/١٣/٢، وهم من سمع منه، أو أجازه، أو أنشده شعراً،
 كها ذكر في التحدث بنعمة الله: ٤٣.

منهم: علم الدين: صالح بن عمر البُلقيني الشافعي (ت ٨٦٨ه)، وأفرده السيوطي بترجمة مستقلة (١).

ومحمد بن سليان: محيي الدين الكافيكجي الحنفي (ت: ٨٧٩هـ) الذي لازمه أربع عشرة سنة، وأخذ عنه عدَّة فنون، ونعته بأستاذ الوجود، وأستاذ الأستاذين (٢)، و «إنسان عين الناظرين، وخلاصة الوجود علاَّمة الزمان، فخر العصر وعين الأوان (٣).

وهو الوحيد من شيوخه الذي سمَّاه في «الإِتقان» ونقل عنه مـشافهة في ثلاثة مواضع (١٠).

وقال عنه: «وما كنت أعد الشيخ إلا والدا بعد والدي؛ لكثرة ما له علي من الشفقة والإفادة، وكان يذكر أن بينه وبين والدي صداقة تامّة، وأن والدي كان منصفاً له، بخلاف أهل مصر»(٥٠).

ولم يكتف السيوطي بالشيوخ من الرجال، بل كان له شيخات من النساء، فقد ترجم لاثنتين وأربعين شيخة منهن في «معجم شيوخه»، الذي

⁽١) فهرست مؤلفات السيوطي (خ): ٧٨.

⁽٢) بغية الوعاة: ١/١١ -١١٨، وحسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨.

⁽٣) الإتقان: ١/ ٤.

⁽٤) انظر: الإتقان: ٢/ ١٥٣، ٢٥٢، ٣/ ٢٤٥. وإن كان قد ذكر شيخه البُلقيني (١/ ٤) عند ذكره أخاه، ونعته بـ «شيخ مشايخ الإِسلام، قاضي القضاة، وخلاصة الأَنام، حامل لواء المذهب المطَّلِبي».

⁽٥) بغية الوعاة: ١١٨/١.

ذكر فيه أعيان شيوخه الذين سمع منهم الحديث وأجازوا له، وجعلهم ثلاث طبقات (١٠).

وليًا سافر إلى الحج شرب من ماء زمزم؛ لأُمور، منها: أَن يصل في الفقـه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر(٢).

قال الكَتَّاني: «وكذلك كان فعل ابن حجر؛ فإنه شرب ماء زمزم على أن يكون كالحافظ الذهبي، فبلَّغها الله أملها» (٣).

ورحلته إلى الحج كانت عام (٨٦٩هـ)، ومرَّ خلالها بالشام، والتقى بكبار أهل العلم (١٠).

وفي السنة التالية زار كبرى المدن المصريّة كدمياط، والفيُّوم، والإسكندريّة، وألَّف عن بعضها كتباً، نحو: «الرحلة الدمياطيّة»، و«الرحلة الفيُّوميّة» (٥٠).

والذي يظهر أنه لم يَقُم برحلة غير ما ذكر، وظن كثير من الباحثين

⁽۱) انظر تفصیل تراجمهن في «المنجم في المعجم»: ۹۵، ۹۵–۱۱۰، ۱۱، ۱۱، ۱۱، ۱۱، ۱۱۰–۱۱، ۱۱۸ انظر تفصیل تراجمهن في «المنجم في المعجم»: ۹۵، ۹۵–۱۱۰، ۱۱۲–۱۱۰، ۲۲۳–۲۲۰، ۲۲۷–۲۲۰، ۲۲۷–۲۲۰، ۲۲۷–۲۲۰، ۲۲۷

⁽٢) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨.

⁽٣) فهرس الفهارس: ٢/ ١٠١٢.

 ⁽٤) انظر: التحدُّث بنعمة الله: ٧٩، وحياة جلال الدين السيوطي مع العلم من المهد إلى
 اللحد: ٢٨.

⁽٥) انظر: التحدُّث بنعمة الله: ٨٣، وفهرست مؤلفات السيوطي (خ): ٧٨.

المعاصرين (۱)، أنه سافر إلى «الهند، واليمن، والمغرب، والتَّكرور (۲)»، ودليلهم ما جاء في ترجمته من قوله: «وبلغت مؤلَّفاتي – إلى الآن – ثلاثمئة كتاب سوى ما غسلته ورجعت عنه، وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام، والحجاز، واليمن، والهند، والمغرب، والتَّكرور» (۳).

فحسبوا أن التاء في (وسافرَتْ) هي تاء الفاعل، ونسبوا للسيوطي الرحلة إلى تلك الأصقاع المختلفة.

وقد أبدى الأستاذ أبوجيب عدم دقة هذا التوجه بقوله: «والحقيقة أن التاء هي تاء التأنيث، والفاعل يعود إلى مؤلفات السيوطي التي انتشرت في هذه البلاد. ومما يدلُّ على ذلك ويقويه، أن السيوطيَّ قد كتب مؤلَّفه «التحدث بنعمة الله» بعد سنوات من كتابه «حسن المحاضرة»، وهو سيرته الثانية المفصّلة، ولم يأت على ذكر زيارته هذه البلاد، وإنها قال: «وصارت مصنفاتي في سائر الأقطار، ووصلتُ الشام، والروم، والعجم، والحجاز، واليمن، والهند، والحبشة، والمغرب، والتكرور، وامتدت إلى المحيط».

وكذلك فإن جميع من عاصر السيوطي، وترجم له كالسخاوي، وابن

⁽١) نحو: نويهض في معجم المفسّرين: ٢٦٤، وحمودة في جلال الدين السيوطي: ٩٧، ومكرم في جلال الدين السيوطي: ١٣٣، والشرقاوي إِقبال في مكتبة الجلل السيوطي: ٢٩، وغيرهم كُثْر.

⁽٢) قال ياقوت: «بلاد تنسب إلى قبيل من السُّودان في أقصى جنوب المغرب، وأهلها أشبه الناس بالزنوج» معجم البلدان: ٢/ ٣٨، وهي الآن بلاد: مالي، وتشاد، وغينيا، وما جاورها.

⁽٣) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨.

إياس، والشعراني، ومن جاء بعدهم، كالشوكاني، لم يذكروا شيئاً من ذلك، ولو كان وقع لنقلوه، وقد نقلوا ما هو أقل منه من سيرة حياته، بل لكان هو قد كتب وألّف في ذلك رسائل وكتباً، كما هي عادته»(١).

وهو فهم دقيق، وتوفيق بين الأقوال رشيق.

ويعزِّز هذا ما قاله الغزي: «وقد اشتهر أكثر مصنفاته في حياته في البلاد الحجازية، والشامية، والحلبية، وبلاد الروم، والمغرب، والتكرور، والهند، واليمن» (٢٠).

وقد أفتى السيوطي مستهل سنة (١٧٨ه)، وعقد إملاء الحديث مستهلّ السنة التالية (٢٠).

ورُزِق التبحُّر في سبعة علوم، هي: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، ودونها علوم أُخرى ذكرها(،).

وتولّى خمس وظائف رسميَّة، هي:

تدريس الفقه بالجامع الشيخوني، وهي وظيفة كانت لأبيه من قبل (٥)، ثم مشيخة التصوف بتربة بَرْقوق - نائب الشام - بالقرافة (٢)، ثم تدريس

⁽١) حياة جلال الدين السيوطى مع العلم: ٢٩-٣٠.

⁽٢) الكواكب السائرة: ١/ ٢٢٨.

⁽٣) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨، والتحدث بنعمة الله: ٨٨، ٨٩.

⁽٤) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨-٣٣٩.

⁽٥) بهجة العابدين: ٦٩، والضوء اللامع للسخاوي: ٤/ ٦٦.

⁽٦) بهجة العابدين: ٩٥٩، والضوء اللامع: ٤/ ٦٧.

الحديث بالخانقاه (١) الشيخونية (٢)، ثم مشيخة الخانقاه البَيْبَرْسِيَّة (٣)، ثم تفويض الخليفة العباسي له بالنظر في أمور القضاة في مصر وغيرها (٤).

وللسيوطي تلاميذ كثر، منهم: محمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت: ٩٣٠هـ) صاحب تاريخ مصر، المعروف بد «بدائع الزهور في وقائع الدّهور»، وسبق الشاذلي المالكي: عبدالقادر بن محمد (ت: ٩٣٥هـ)، والداودي: محمد بن علي (ت: ٩٤٥هـ)، وعبدالوهاب الشعراني (ت: ٩٧٣هـ).

وكان للسيوطي - رحمه الله - آراء وإطلاقات ألَّبت عليه بعض معاصريه، وجرَّته إلى عداوات وخصومات، من أشهرها رأْيان:

- ادّعاؤه الاجتهاد؛ إِذ ترجم نفسه في كتابه «حسن المحاضرة» ضمن من كان بمصر من الأئمة المجتهدين، وقال: «وقد كملت عندي - الآن - الآت الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحدّثاً بنعمة الله لا فخراً» (٥٠).

وصرَّح برأيه هذا أيضاً سنة (٨٩٨ه) عند إِجابته لفتوى وُجّهت إليه، فقال: «جولوا في الناس جولة، فإِنه ثَمَّ من ينفخ أَشداقه ويـدَّعي مناظرتي،

⁽١) وهي كلمة فارسيّة بمعنى البيت، تجمع على خَوانق، وأُطلقت على محل التعبُّد، والزهد، والزهد، والبعد عن الناس، ودخلت إلى العربيّة في نحو المئة الرابعة. عن حياة جلال الدين السيوطي مع العلم: ٣١٠.

⁽٢) بدائع الزهور لابن إياس: ٢/ ١٤٢.

⁽٣) الضوء اللامع: ٤/ ٦٩، وبدائع الزهور: ٢/ ٢٣٦.

⁽٤) بهجة العابدين: ١٧٣.

⁽٥) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٩.

وينكر عليَّ دعواي الاجتهاد، والتفرد بالعلم على رأس هذه المئة...»(١).

- ادّعاؤه التجديد في المئة التاسعة، وصرَّح به في منظومته «تحفة المجتهدين بأسماء المجددين» - وهي منظومة رجزيّة من (٢٨) بيتاً، سمَّى فيها المجددين، وذكر أوصاف المجدد وشروطه -، فقال:

قَدْ نطقَ الحديثُ والجمهــورُ أَتَتْ، ولا يُخْلَفُ ما الهادي وَعَد فيها بفضل الله ليس يُجْحَدُ(٢). وكونُه فَرْداً هـو المَشهـور وهذه تاسعةُ المِئـينَ قـدْ وقَدْ رَجـوْتُ أَنْني المجددُ

وصرّح السيوطي ببعض آرائه في رسائله التي أودعها كتاب «الحاوي»(")، نحو: سؤال الميت بقبره سبع مرَّات، وأن صلاة الظهر هي الصلاة الوسطى، وتحريم بروز البناء على شطوط الأنهار، وإمكان رؤية النبي والملك في اليقظة، وغيره. وبلغت اختياراته الفقهيّة المذكورة في كتابه «التحدُّث بنعمة الله» (٣٥) اختيارا، نحو: أن الجمعة تنعقد بأربعة أنفس أحدهم الإمام، وهو القول القديم للشافعي، وأن شارب الخمر يقتل في المرّة الرابعة (١٠).

⁽١) الحاوي للفتاوي: ٢/ ٨٦ (ضمن رسالة: الكشف عن مجاوزة هذه الأُمّة الألف).

⁽٢) بهجة العابدين: ١٥٢ - ٥٣ ، وفيض القدير للمناوي: ٢/ ٢٨٢.

⁽٣) جمع (٧٨) رسالة في الفقه، وعلوم التفسير، والحديث، والأصول، والنحو، والإعراب، وغيرها. وقد طبع قديماً في مصر عام (١٣٥٢ه)، وصوَّرته دار الكتب العلمية في بروت.

⁽٤) انظر: التحدَّث بنعمة الله: ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٣.

* مؤلفاته:

يعتبر السيوطي - رحمه الله - من نوادر أعلام الإسلام في كثرة التآليف، وشارك في فنون عديدة، ورَزَق الله مصنفاته الانتشار في حياته في أقطار الأرض شرقاً وغرباً كما تقدَّم لنا.

وترجع أسباب هذه الوفرة إلى عدّة أُمور، منها:

- انجهاعه عن الحياة العامّة وتفرغه إلا من مشيخة البَيْبَرسيّة حتى عام (٩٠٦ه)؛ وذلك منذ بلغ أربعين عاماً، حيث انقطع عن الدنيا وشرع في تحرير مؤلفاته، وترك الإفتاء والتدريس، واعتذر عن ذلك في مؤلّف سهاه بـ «التنفيس» (١٠).
- نهمه العلميّ الذي دفعه إلى المعالي، وسَعَة اطلاعه، إِذ قال عن كتابه «الخصائص الكبرى»،: «لقد أقمت في تتبع هذه الخصائص عشرين سنة إلى أن زادت على الألف، ونظرت عليها من كتب التفسير، والحديث، وشروحه، والفقه، والأصول من كتب المذاهب الأربعة، والتصوّف، وغيرها مما يَجلُّ عن العدِّ والوصف»(٢).
- قدرته على جمع المعلومات وتلخيصها، وهذا واضح لمن يطالع كتبه.
- سرعته في التأليف، قال تلميذه الداودي: «عاينت الشيخ وقد كتب في يوم واحد ثلاثة كراريس، تأليفاً وتحريراً» (٢٠٠٠).

⁽١) بهجة العابدين: ١٥٨، والكواكب السائرة: ١/ ٢٢٨، وشذرات الذهب: ٨/ ٥٣.

⁽٢) الفارق بين المصنِّف والسارق: ٤٣ (ط. دار الهجرة).

⁽٣) الكواكب السائرة: ١/ ٢٢٨، وشذرات الذهب: ٨/ ٥٥.

وقد اعترف له السخاوي بهذه المزيّة - مع أنه فوَّق عليه سهامه بتهم كثيرة، منها: استلاب كتبه، وكتب الحافظ ابن حجر، وابن تيميّة، والسطو على كتب المكتبة المحموديّة، فقدَّم فيها وأخّر، وهَوّل في مقدماتها" -، فقال: «وبالجملة فهو سريع الكتابة»(٢).

وابتدأ التأليف مستهلَّ سنة (٨٦٦ه)، أي وعمره سبعة عشر عاماً، وهي السنة التي أُجيز فيها بتدريس العربيّة.

وكان باكورة مؤلفاته: «شرح الاستعاذة والبسملة»(٣)، و «شرح الحيعلة والحوقلة» وأوقف عليهما شيخه عَلم الدين البُلقيني، فكتب عليهما تقريظاً (٤).

ولقد قسَّم السيوطي كتبه من حيث القيمة العلميّة إلى سبعة أقسام، هي:

- (۱) ما ادّعى فيه التفرد؛ لأن المتقدمين لم يتفق أنهم تصدّوا لمثله، ومنه «الإِتقان»، و«بغية الوعاة». وعدد هذا القسم (۱۸) مؤلّفاً، وعدّدها بأسائها.
- (٢) ما أُلِّف ما يناظره، وهو ما تمَّ أو كتب منه قطعة صالحة من الكتب المعتبرة، ومنه «تكملة تفسير الجلال المحلّي». وعدد هذا القسم (٥٠) مؤلَّفاً.
- (٣) ما تمَّ من الكتب الوجيزة التي هي من كرَّ اسين إلى عشرة، ومنه «التحبير في علوم التفسير». وعدد هذا القسم (٧٠) مؤلَّفاً.

⁽١) الضوء اللامع: ٤/ ٢٦،٦٦.

⁽٢) المصدر السابق: ٤/ ٦٩.

⁽٣) منه ست نسخ، انظرها في الفهرس الشامل - التفسير: ٥٣٩.

⁽٤) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٧، والتحدث بنعمة الله: ١٣٧.

- (٤) ما وقع في كرَّاس ونحوه سوى مسائل الفتاوى، ومنه «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع»(١٠). وعدد هذا القسم (١٠٢) مؤَلَّفِ.
- (٥) ما أُلِّف في واقعات الفتاوى من كرَّاس أو أكثر أو أقل، ومنه «القول الفصيح في تعيين الذبيح»(٢). وعدد هذا القسم (٨٠) مؤَلَّفاً.
- (٦) مؤلَّفات لا يَعْتَدُّ بها؛ لأَنها على طريقة البطالين الذين ليس لهم اعتناء، وقد أَلَّف معظم كتب هذا القسم البالغة (٤٠) مؤلَّفاً، زمن السماع وطلب الإجازات، ومنه «المنتقى من تفسير ابن أبي حاتم»(٣).
- (٧) ما شرع فيه وفتر عزمه عنه، فلم يكتب منه إلا القليل، ومنه «مجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحرير الرواية وتقريس الدراية، (٤٠)، كتب منه إلى قوله تعالى: ﴿ آلْمَدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ في كراريس، وسورة الكوثر (٥٠). وعدد هذا القسم (٨٣) مؤلّفاً (١٠).

أمّا عدد مؤلفاته فقد اختلف عددها؛ إذ تفاوت السيوطي نفسه في

⁽١) نشر في مجلة الأحمدية، العدد الرابع سنة ١٤٢٠هـ، ثم في المكتبة المكية عام ١٤٢٣هـ.

⁽۲) ويسمّى «القول الصحيح»، وهو رسالة من رسائل «الحاوي للفتاوي».

⁽٣) لا يعلم عنه شيء، وقال عنه - في «فهرست مؤلفاته» (خ): ٦٩ - «مجلَّد».

⁽³⁾ نعته بأنه تفسيره الكبير، وجعل «الإتقان» مقدمة له (الإتقان: ١/ ١٤)، وفيه «التفاسير المنقولة، والأقوال المقولة، والاستنباطات، والإشارات، والأعاريب، واللغات، ونكت البلاغة، ومحاسن البدائع، وغيره بحيث لا يحتاج معه إلى غيره أصلاً». الاتقان: ٢١٣/٤-٢١٤.

⁽٥) التحدث بنعمة الله: ١٢٩.

⁽٦) انظر: التحدّث بنعمة الله: ١٠٥-١٣٦.

عدد مصنفاته؛ إِذ وُجد له عدَّة إحصائيّات، منها:

- «وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمئة كتاب سوى ما غسلته، ورجعت عنه»(١).
- بلغت في «التحدُّث بنعمة الله» (٤٤٣) مؤلَّفاً، كما تقدّم في الأَقسام السبعة.
- بلغت في «فِهرست مؤلفاته» المحفوظ في الظاهرية(٢) (٣٦٢) مؤلَّفاً.
- بلغت في كراسة اطَّلع عليها الشيخ عبدالحيّ الكَتَّاني بمصر، عدَّ فيها السيوطي مؤلفاته إلى سنة (٩٠٤ه) أي قبل موته بسبع سنين، فأوصلها إلى (٥٣٨) كتاباً(٣٠).
- بلغت في «فهرس مؤلفاته» المنسوخ سنة (٩٠٣ه) بخط أحمد الحمصي الأنصاري، الذي قال في آخره بأنه نقله من خط السيوطي مباشرة (٤٦٠) مؤلَّفاً.

وهذا الاختلاف الحاصل في عدد مؤلفاته، لعل له أسباباً، منها:

إتلافه لبعض كتبه كما أشار في «حسن المحاضرة»، وربما أنه خطط لبعضها في ذهنه؛ فذكرها مرَّة وتركها أُخرى، وقد يكون لاختلاف عنوان

⁽١) حسن المحاضرة: ١/ ٣٣٨.

⁽٢) ضمن مجموع، وفي الجامعة الإسلامية بالمدينة مصوَّرة عنه برقم: (٤٣٣٤) في (٦) ورقات.

⁽٣) فهرس الفهارس: ٢/ ١٠٢٠.

⁽٤) نشره يحيى محمود ساعاتي في مجلّة عالم الكتب - المجلد الثاني عشر - العدد الثاني، شوال، ١٤١١هـ، من ص: ٢٣٢ - ٢٤٨.

الكتاب الواحد سبب في ذلك.

وأوضح مما ذُكر، وهو أن تكون بعض كتبه رسائل في بطون كتب أخرى له، كما تجده في «الحاوي للفتاوي»؛ وقد سمَّى من رسائل «الحاوي» كثيراً خلال سرده مُؤَلَّفاته.

ولا أريد التعريج على إحصائيات تلاميذه كالشاذلي (١)، وابن إياس (٢)، والداودي (٣)، والشعراني (٤)، وغيرهم ممن أحصى أو سرد مؤلَّفاته من قدماء أو معاصرين.

وأكتفي بالقول بأن هناك خمسة مصنّفات أُفردت لإِحصاء مؤلّفات السيوطي، هي:

١ - «مكتبة الجلال السيوطي» للأستاذ أحمد الشرقاوي إقبال - رحمه الله-،
 أحصى فيه من المؤلفات السيوطية (٧٢٥) مؤلَّفاً سوى المكرور والمنحول.

٢- «دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها» للأستاذين أحمد الخازندار، ومحمد إبراهيم الشيباني، أحصيا فيه (٩٨١) مؤلَّفاً، مع قولها بأنها قد أحجها عن بيان بعض المؤلَّفات وأماكن وجودها، دفعاً للحياء؛

⁽١) بهجة العابدين: ٢٨٠، وأوصلها إلى نحو (٦٠٠) مؤلَّف.

⁽٢) بدائع الزهور: ٣/ ٦٣، وأُوصلها إلى (٥٢٦) مؤلَّفاً.

⁽٣) أوصلها إلى نحو (٥٤٠) مؤلَّفاً. انظر مجلة الدرعية، السنة الثالثة – العددان (١١،١١) ص: ٣٧٦–٤١٠.

⁽٤) ذيل الطبقات الكبرى: ورقة ٥، أوصلها إلى (٤٦٠)، بواسطة جلال الدين السيوطي لحمودة: ١٧٠.

لأَن أَسهاءَها مخلَّة بالآداب والأَخلاق الإسلامية(١)!!

٣- «معجم مؤلفات السيوطي المخطوطة بمكتبات المملكة العربية
 السعودية العامة» لناصر بن سعود السلامة، وهو مطبوع.

٤ - «مُؤَلَّفات السيوطي» للدكتور عصام الدين عبدالرؤُوف.

هورس مُؤَلَّفات السيوطي» للدكتور عدنان محمد سلمان، ولم
 أَطَّلع على هذين الأَخيرين.

وأيضاً لا أريد الخوض فيما طبع منها، وما لم يخرج لعالم الطباعة (٢).

وأُنوِّه بأَن السيوطي - رحمه الله - ذكر في «الإِتقان» من كتبه (١٨) كتاباً في مواضع عديدة (٣)، وأحياناً يذكر مزاياها، مثل ذكره مزيَّة لـ «مفحمات الأَقران»(٤)، لم يذكرها في الكتاب نفسه (٥).

وأحياناً يذكر حجم الكتاب، مثل «ترجمان القرآن»؛ إذ ذكر عدد ما فيه من الأحاديث، وتمامه، ورؤيته للنبي ﷺ - في المنام - أثناء تصنيفه (١٠).

⁽١) دليل مخطوطات السيوطي: ٥.

⁽٢) نشر الأستاذ عبدالإله نبهان مقالة في مجلة عالم الكتب - العدد (١) المجلد (١) - بعنوان: «فهرس مؤلَّفات السيوطي المطبوعة» حتى عام ١٩٩٠م، فبلغت [٢٥٠]، واستُدرك عليه بعدها.

⁽٣) انظر: الإِتقان – مثلاً -: ١/ ٢٣، ٣٥، ٢٨، ٨٢٢، ٢/ ١٠٥، ١٢١، ١١٣، ٣/ ٢٠، ٦٩، ٥٠، انظر: الإِتقان – مثلاً -: ١/ ٣٣، ٥٣، ١٩٤، ١٩٤، ٢١٢.

⁽٤) الإِتقان: ٤/ ٨١ (ولم يذكره باسمه).

⁽٥) انظر: مفحمات الأقران: ٣٣ (ط. الطبَّاع).

⁽٦) الإِتقان: ٤/ ١٩٣. ولم أقف على هذه الرؤيا وتفصيلاتها.

وأحياناً يعطي لمحة عن مضمونه، مثلها فعل في «أسرار التنزيل = قطف الأزهار»(۱)، وفي «الإكليل في استنباط التنزيل»(۱)، وفي «مجمع البحرين ومطلع البدرين»(۱).

وقد اعتبر الكتَّاني كتابي السيوطي «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير» اللذين جمع فيهم آلافاً من الأحاديث النبوية مرتبة على حروف المعجم، من أكبر مننه على المسلمين(٤٠).

وأختم حديثي عن مُؤلَّفات السيوطي بذكر أشهر طبعات «الإتقان»، ثم ذكر كتابين من مؤلَّفات السيوطي - في علوم القرآن -، لم تذكرهما المصادر فيها وقفت عليه.

طبعات الإتقان:

يعد كتاب «الإِتقان» من أوائل الكتب التي طبعت في المطبعة العربية؛ فقد طبع في كلكته بالهند عام (١٢٧١ه)، ثم بمطبعة عثمان عبدالرزاق بالقاهرة عام (١٢٧٩ه)، ثم بالمطبعة الموسوية بالقاهرة عام (١٢٨٧ه)، ثم الطبعة الميمنية والأزهرية كلتاهما عام (١٣١٧ه)، ثم طبعة حجازي بالقاهرة عام (١٣٦٠ه)، ثم طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة (١٣٦٨ه)، ثم

⁽١) الإِتقان: ٢/ ٩٩٢، ٤/ ١٩٤.

⁽٢) المصدر السابق: ٤/ ٣٥.

⁽٣) المصدر السابق: ٤/ ٢١٣ – ٢١٤.

⁽٤) فهرس الفهارس: ٢/ ١٠١٧.

طبعة مصطفى البابي الحلبي سنة (١٣٧٠هـ)، ثم طبعة الأُستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم - رحمه الله - في الهيئة المصريّة العامّة للكتاب (١٩٦٧، ١٩٧٤م)، وبدار التراث (ط(٣) ١٤٠٥هـ)، وهي أفضل الطبعات الأُخيرة؛ لاعتهاده نسخة كتبت عام (٨٨٣هـ) وعليها خط السيوطي، مع استعانته بالطبعة الكاستليّة، وهي التي اعتمدتُها في هذه الدراسة.

وبالرغم من جودة طبعة أبي الفضل - رحمه الله - إلاّ أنّ لي عليها ملاحظات، أُجملها بها يلي:

- رأيت بها نقصاً في ثلاثة مواضع (١)، وتقديهاً وتأخيراً في موضع واحد.
- وقعت أُخطاء مطبعيَّة في ضبط مجموعة من الآيات، وأُخطاء في عزو بعضها.
 - وقع تصحيف في بعض الأسانيد، وعزو الأحاديث.
- وقعت أخطاء في جملة كبيرة من أسماء الأعلام، وضبطها، أو التعريف بها.
 - وقع تصحيف في مجموعة ليست قليلة من أسماء الكتب.

وهذه الأخطاء مرصودة عندي في أوراق مستقلة، ليس هنا موضع بسطها. ولا أُريد الحديث عن الطبعات المأخوذة أو المصوَّرة عن بعض ما ذُكر آنفاً.

 ⁽١) سقط القول الثامن من الأقوال المحكية في تعيين المفَصَّل (١/ ١٨٠)، والقول الشامن عشر من أنواع خطابات القرآن (٣/ ١٠٢)، وعبارة في الشرط الأول من شروط المفاهيم (٣/ ٩٧).

وخرج «الإتقان» عن دائرة قراء العربية، فترجم إلى اللغة الفارسية مرتين: 1_ بعنوان «دائرة المعارف قرآن»، ترجمة الدكتور محمد جعفر إسلامي، وعلي وجداني، وطبع في طهران عام (١٣٦٢هـ) عن (بنياد علوم إسلامي).

٢ ترجمة سيد مهدي حائري قزويني، في مجلدين، وطبع في طهران عام
 (١٣٦٣ه) في (أمير كبير)(١).

وترجم كذلك إلى اللغة الأردية من قِبَل محمد حليم أنصاري، وصدر في مجلدين عام (١٤٠٢هـ) عن إدارة إسلاميات بلاهور.

أُمَّا الكتابان اللذان لم تذكرهما المصادر، فهما:

١- «الإشارات في شواذ القراءات»، وهي رسالة وجيزة من خمس صفحات،
 جمعها السيوطي فيها زاد على القراءات الشواذ المروية من التفاسير،
 وبعض الكتب^(۱). وهي محفوظة في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، برقم
 (٣/٢٨٢) ضمن مجموع.

٢- «مرآة الغيوب في مشاهدة المحاسن في إعجاز القرآن والغيوب»، وهي رسالة تقع في (١٨) ورقة، محفوظة في كتب المكتبة الأحمدية بحلب^(٣).

⁽١) مجلة بينات (بالفارسية)، العدد (١٢)، ص: ٤٣، ٥٣.

⁽٢) **الإِشارات في شواذ القراءات** (خ): ١. وقد نشرها الدكتور عبدالحكيم الأنيس في مجلة الأحمدية العدد (١٧)، سنة ١٤٢٥هـ.

⁽٣) ونقلت إلى مكتبة الأسد بدمشق، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم: (٣) ونقلت إلى مكتبة الأسد بدمشق، ونسبة الكتابين المذكورين إلى السيوطي تحتاج إلى مزيد من التوثيق.

* وفاتــــه:

استمرَّ السيوطي في عطائه المتكاثر، حتى أصابه ورم شديد في ذراعه اليسرى مكث سبعة أيّام، ثم أُسْلمت روحه إلى بارئها سحَرَ ليلة الجمعة التاسع عشر من شهر جمادى الأُولى عام (٩١١ه = ٥٠٥١م)، وقد استكمل من عمره إحدى وستين سنة، وعشرة أشهر، وثمانية عشر يوماً، وكانت جنازته حافلة، ودفن بحوش قوصون خارج باب القرافة في القاهرة (١٠). رحمه الله رحمة واسعة، وأسبغ عليه شآبيب المغفرة والرِّضوان.

⁽١) الكواكب السائرة: ١/ ٢٣١، وشذرات الذهب: ٨/ ٥٥.



التمهيــــد

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نشأة علوم القرآن والمراحل التي مرَّت بها

المبحث الشاني: أوّل مَنْ ألّف في علوم القرآن المبحث الثالث: تعريف - موجز - بالكتب المعتبرة في ((علوم القرآن)) التي المعتبرة في ((علوم القرآن)) التي سبقت ((البرهان والإتقان))



المبحث الأوَّل: نشأة ‹‹علوم القرآن›› والمراحل التي مرَّت بها

لا شك أنَّ كلَّ علم يمر بأطوار ومراحل، تختلف ميزاتها وصفاتها في كل مرحلة عن سابقتها، وسأُلقي إلماعة على تدرج «علوم القرآن» من الناحية التدوينية.

وبالنظر في نشأة «علوم القرآن» نجدها قد مرَّت بمراحل:

(١) العصر النبوي:

كان القرآن الكريم ينزل على النبي الله ويتلوه على أصحابه ويعلمهم إيّاه، وكانوا في غاية الحرص على تعلّمه ((). وبسبب ما امتازوا به من خصائص العروبة من قوّة الحفظ، وصفاء القريحة، وسرعة الفهم للكلام العربي – والقرآن نزل به –، لم يحتاجوا إلى كتابة شيء من التفسير، أو علوم القرآن المتنوعة بشكل منفرد عن نصّ القرآن الكريم (()). مع أنَّ جملةً من هذه

⁽۱) ويدل على هذا الحرص ما رواه البخاري عن أبي هريرة لما وكَّله النبي ﷺ بحفظ صدقة الفطر، وسرقة الشيطان منها ثلاث ليال، ورفعه ذلك إلى النبي عليه الـصلاة والـسلام. ثم قال الشيطان له: دعني أُعلمك كلمات ينفعك الله بها، قال الراوي: وكانوا أُحرص شيء على الخير. انظر: فتح الباري: ٤/ ٣٨٣-٣٨٥.

⁽٢) أما إدخال بعض الكلمات التفسيرية في بعض المصاحف الخاصة كما فعلت عائشة وابن عباس رضي الله عنهم، فلا يعد من تدوين علوم القرآن. انظر: فتح الباري: ٤/ ٢٣٢، وصحيح مسلم: ١/ ٤٣٨-٤٣٨.

العلوم كانت معروفة لديهم نحو أسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، أو كانت قائمة في أذهانهم.

إضافة إلى هذه الخصائص، فقد نهى النبي عن كتابة شيء عنه غير القرآن - في بداية الأمر (۱) - فقال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه...» (۲).

أمّا ما ورد من أمره عليه الصلاة والسلام بالكتابة لأبي شاه، أو كتابة بعض الصحابة غير القرآن، فموجّه (٣).

لذلك لما سُئِل ابن عباس ومحمد بن الحنفيَّة: أَترك النبيِّ اللهِ من شيء ؟ قالا: «ما ترك إلا ما بين الدِّفتين» (١)، أي لم يترك من القرآن ما يتلى إلا ما هو داخل المصحف.

ومع طبيعة العربيّة المركوزة لديهم، كان لبعض الصحابة استشكال في معاني بعض الآيات، أو المفردات اللغوية.

نحو ما رَوى سعد بن أبي وقاص قال: سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية ﴿ هُوَ اَلْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُم عَذَابًا مِن فَوْقِكُم أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُم ﴿ (٥)، فقال

⁽١) انظر كلام الذهبي في السير ٣/ ٨١، وابن القيم في تهذيب السنن ٥/ ٢٤٥.

⁽٢) رواه مسلم برقم: (٣٠٠٤): ٤/ ٢٢٩٨، وأحمد: ٣/ ١٢، والدارمي: ١٢٦١ (ط. دار القلم).

⁽٣) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي: ١٨ / ١٢٩ - ١٣٠.

⁽٤) رواه البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب من قال لم يترك النبي ﷺ إلا ما بـين الــدفتين، ٩/ ٥٣-٤٥ (الفتح).

⁽٥) سورة الأنعام: ٦٥.

رسول الله على: «أما إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد» (١).

وعن إبراهيم التيمي أنّ أبا بكر الصديق سئل عن قوله: ﴿ وَفَكِهَةُ وَأَنِّكُهَةُ وَأَنِّكُهَةً وَأَنَّا ﴾ (٢)، فقال: «أيّ سهاء تظلّني أو أي أرض تقلني، إِن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم» (٣).

(٢) عهد الخلافة الراشدة:

يمكن أن نعد هذه الفترة الزمنية المباركة هي بداية نشوء عِلْمي: رسم القرآن، وإعراب القرآن، أو هي تمهيد لبواكير التدوين.

فالمصاحف التي أمر عثمان الله بنسخها عن المصحف الذي جمعه الصدّيق الله عن علم رسم المصحف، الذي له قواعده وضوابطه التي يتميّز بها عن الخط الإملائي.

وإِذا أَخذنا بقول أبي البركات ابن الأنباري (ت:٧٧٥هـ)، من أن أوّل

⁽۱) رواه أحمد: ۱۸/ ۱۳۸ (الفتح الرباني) واللفظ له، والترمذي: ۸/ ٤٣٩ (تحفة الأحوذي). وقال: هذا حديث حسن غريب، وضعّف إسناده الألباني في ضمعيف سمنن الترمذي: ۳۷۵ – ۳۷۵.

⁽٢) سورة عبس: ٣١.

⁽٣) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن: ٢٢٧ (ط. دار الكتب العلمية)، وإسناده صحيح. وفيه: إبراهيم بن يزيد التيمي، وهو ثقة إلا أنه يرسل ويدلِّس، وهذا لا يضرُّ منه ؛ لأنه يعدُّ من الطبقة الثانية في مراتب المدلّسين، فروايته عن الصدِّيق صحيحه.

انظر: تهذيب الكمال: ٢/ ٢٣٢، وميزان الاعتدال: ١/ ٧٤، وجامع التحصيل في أحكام المراسيل: ١٣٨، ١٦٧، والنكت على كتاب ابن الصلاح: ٢/ ٦٣٨.

من وضع علم النحو هو عليّ بن أبي طالب الماران، وقول القفطي (ت: ٦٤٦ه) من أنه رأى بمصر زمن طلبه للعلم بأيدي الوراقين جزءاً فيه أبواب من النحو، يُجْمعون على أنها مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي(٢) عددنا عليّاً المهد الأوّل لعلم العربيّة، هو وتلميذه الألمعي أبو الأسود الدؤلي.

وعلم اللغة المدوَّن مبدَؤه ومنتهاه إلى كتاب الله عز وجل، ومنه يتفرع علم إعراب القرآن.

ويتفق المؤرخون على أنَّ أَبا الأَسود الدؤلي: ظالم بن عمرو (ت:٦٩هـ)، أول من وضع شكل المصحف، أو نقط الإعراب له (٣).

وأُشير هنا إلى أنّ علم العربيّة أعمّ من إعراب القرآن، وهو (العربيّة) من العلوم المساعدة ؛ أعني من علوم الآلة، وهو قدْر مشترك بين القرآن وغيره.

(٣) ثم دوّنت أنواع من علوم القرآن مع بداية تدوين الحديث النبوي، على رأس المئة الأولى من الهجرة، وكان أول من دونه أبا بكر: محمد بن

⁽١) انظر: نزهة الألباء: ١١، وانظر: ردّهذه الأولية عند الأستاذ أحمد أمين في ضحى الإسلام: ٢/ ٢٨٥، والدكتور شوقي ضيف في المدارس النحوية: ١٤.

⁽٢) انظر: إنباه الرواة: ١/٥.

⁽٣) انظر: المحكم في نقط المصاحف: ٣-٤، وفي أُصول النحو للأفغاني: ١٦٣. ورد في ترجمة: الحرّبن عبدالرحمن القاري أنه طلب إعراب القرآن عن أبي الأسود أربعين سنة. انظر: بغية الوعاة: ١/٤٩٣.

مسلم بن شهاب الزهري (ت: ١٢٤ه) بأمر عمر بن عبدالعزيز رحمه الله(١٠).

وإذا تفحّصنا الكتب الستّة وجدناها تحوي جملة جيّدة من أنواع علـوم القرآن.

فنجد صحيحي البخاري (ت:٢٥٦ه) ومسلم (ت:٢٦١ه)، قد ضمّا كتابين لهما تعلّق بعلوم القرآن من مجموع الكتب التي فيهما، هما: كتاب التفسير، وكتاب فضائل القرآن.

وإذا نظرنا بتأمّل إلى أبواب كتاب فضائل القرآن الكريم في «صحيح البخاري»، تبيّن بجلاء أنها مباحث من علوم القرآن نحو: نزول الوحي وأوّل ما نزل، نزول القرآن بلسان قريش، جمع القرآن وتأليفه، نزول القرآن على سبعة أحرف، فضائل بعض السور، أبواب في آداب القراءة وكيفيتها وصفتها.

وهكذا نجد بقيّة السنن الأربعة على تفاوت بينها في إِفْراد كتب جامعة لعدة أبواب، أو توزيع جملة أبواب متعلقة بالقرآن في ثنايا المؤلّف كله.

فمثلاً سنن أبي داود (ت: ٢٧٥هـ) اشتملت على كتاب فيه الحروف والقراءات تضمن أربعين حديثاً، واشتملت - أيضاً - على أبواب قراءة القرآن وتحزيبه، وترتيله.

أمَّا ابن ماجه (ت: ٢٧٥هـ) فلم يفرد في سننه كتاباً جامعاً يتعلق بالقرآن، وإنها نثر خلال سننه تسعة أبواب متصلة بعلوم القرآن (٢٠).

⁽١) انظر: الرسالة المستطرفة: ٤، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ١٠٤.

⁽٢) وهي: باب فضل من علم القرآن وعلمه، باب سجود القرآن، باب عدد سجود القرآن، =

أمَّا الترمذي رحمه الله (ت:٢٧٩ه)، فكان له النصيب الأوفى في الستال «جامعه» على ثلاثة كتب، هي: التفسير، وفضائل القرآن، والقراءات.

أمّا النسائي (ت:٣٠٣ه) فقد جرَّد سننه الصغرى من كتاب في التفسير؛ لأنه ضمّن الكبرى كتاب التفسير، إلاّ أنّه أورد تفسير بعض الآيات خلال عدّة كتب من سننه الصغرى، نحو: إيراده تأويل قوله عز وجل: (... إذا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ... (١٠) وقوله: ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَا مَ طَهُورًا ﴾ (٢) في كتابي الطهارة والمياه.

كما أفرد كتاباً لسجود القرآن، وفرَّق بعض الأَبواب التي لها ارتباط وصلة بعلوم القرآن في: صفة الصلاة والافتتاح.

وذكري للكتب الستة مجردُ تمثيل، وإِلَّا كتب السنة الأُخرى من الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، فيها مثل ذلك وأزْيد (٣).

⁼ باب حسن الصوت بالقرآن، باب ما جاء فيمن نام عن حزبه من الليل، باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل، باب في كم يستحب ختم القرآن، باب الأجر على تعليم القرآن، باب النهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدوّ.

⁽١) المائدة: ٦.

⁽٢) الفرقان: ٤٨.

⁽٣) نحو سنن سعيد بن منصور الخراساني (ت: ٢٢٧هـ) فقد قال السيوطي: ((وفيها باب عظيم في التفسير يجيء نحو مجلد)) مقدمة الدر المنثور: ص١ (نسخة مخطوطة من اليمن فيها زيادة على المطبوع). وقد طبعت قطعة منها من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة الرعد في خسة مجلدات، وصدرت عن دار الصميعي في الرياض.

ولا يبعد القول إذا اعتبرنا المحدّثين هم أول الناس عناية بعلوم القرآن، من ناحية التدوين الجمعي.

ولا يفوتني أن أُنبّه على أن كتب المغازي والسير ضمَّت في تضاعيفها طائفة صالحة من أسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والتفسير(١٠).

(٤) وفي فترة تدوين علوم القرآن مع بداية تدوين الحديث - كما
 سبق-، أُلِفت مصنفات في بعض علوم القرآن بشكل مفرد.

من ذلك: تأليف يحيى بن يَعْمَر (ت:٨٩هـ) كتاباً في «القراءات» قال ابن عطية: «جمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيها وافق الخط، ومشى الناس على ذلك زماناً طويلاً إلى أن ألّف ابن مجاهد كتابه في القراءات» (٢٠).

و «تفسير مجاهد» بن جبر المكي أبي الحجاج (ت:٤٠١ه)، رواه عنه عبدالله بن أبي نَجِيح (ت:١٠٤ه)، قال ابن تيمية: «ليس بأيدي أهل التفسير كتاب في التفسير أصح من تفسير ابن أبي نَجِيح عن مجاهد، إلا أن يكون نظيره في الصحة» (٣).

⁽۱) قال الحافظ ابن حجر: «وقد يوجد كثير من أسباب النزول في كتب المغازي» العجاب في بيان الأنساب: ١/ ٢٠٠، وانظر: الدر المنشور: ٨/ ٧٠٢. (وقد أثبت السيوطي في نهاية تفسيره «الدر المنثور» مقدمة ابن حجر من كتابه العجاب في أسباب النزول).

⁽٢) مقدمتان في علوم القرآن: ٢٧٥ (المقدمة الثانية وهي لتفسير ابن عطية «المحرر الوجيز»).

⁽٣) مجموع الفتاوى: ١٧/ ٤٠٩، وقد نقل الطبري من هذا التفسير حوالي [٧٠٠] مرّة. انظر: تاريخ التراث العربي: ١/ ١/ ١٧.

وقد وصل إلينا هذا «التفسير» منسوباً إلى مجاهد في (٩٥) ورقة^(١).

وكتاب: «الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى»، لقتادة بن دِعَامة السدوسي (ت:١١٧ه)(٢).

وتفسير يحيى بن سلّام (ت: ٢٠٠٠هـ) الذي وصلنا مع مختصره لابن أبي زَمَنين (ت: ٣٩٩هـ) وكذلك كتابه «التصاريف»، وهو تفسير لما اشتبهت أسهاؤه وتصرفت معانيه في القرآن الكريم (١٠).

و «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ)، وغيرها. وعقب هذا التزامن في التأليف الاستقلالي مع نشأة تدوين الحديث،

(١) منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم (١٠٧٥/ تفسير)، انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - التفسير: ١٧/١.

وهو مطبوع - في قطر وصوَّر في لبنان في جزأين - بتحقيق عبدالرحمن الطَّاهر السُّورْتي. ورجح الدكتور حكمت بشير ياسين - في مقالة له بعنوان: «استدراكات على كتاب تاريخ التراث العربي في كتب التفسير والقراءات» نشرت في مجلة الجامعة الإسلامية: الأَعداد: ٨٥- • • • • ، ، ص: ١٨٦ - ١٨٦ - أَنه لآدم ابن أبي إياس العسقلاني (ت: ٢٢٠ه)، وأَعاد خطأ النسبة إلى ثلاثة أمور:

١ - خطأ الناسخ الذي نسبه إلى مجاهد، وتابعه عليه د. سزكين والمحقق.

٢- استخدام الزبيدي لتفسير آدم، ووجود نصّ عنده هو في هذا التفسير.

٣- تتبعه لأسانيد الجزء الأول، فوجدها تتفرع عن آدم بن أبي إياس.

(٢) وقد طبعه د. حاتم الضامن، وصدر عن مؤسسة الرسالة.

(٣) حققت الدكتورة هند شلبي ما توافر من أصل التفسير وصدر عن دار الكتب العلمية - بيروت، سنة (١٤٢٥هـ)، وصدر المختصر محققاً عن دار الفاروق الحديثة- القاهرة، سنة (١٤٢٣هـ).

(٤) وقد حققته الدكتورة هند شلبي وصدر عن الشركة التونسية للتوزيع عام (١٣٩٩هـ).

استمر العلماء ينتجون التآليف المنوعة على هذا النسق في أنواع علوم القرآن، نحو: التفسير، والنسخ، وأسباب النزول، وفضائل القرآن، وإعجازه، ومعانيه، وغريبه. ولو أخذت بتعداد شيء منها لطال بنا المقام.

بعد هذه المراحل الأربع، إذا وقفنا وِقْفة تأمّل وتقويم، نجد أن مجموع علوم القرآن بدأت تتضح معالمها من خلالِ شعب أربع:

أ- علم الحديث:

وقد عرضْتُ نهاذج لعدد من المباحث التي حوتها بعض كتب السنة، والتي بعد ذلك ألَّفت أَنواعاً مستقلة ضمن «علوم القرآن»، وذلك عند كلامي على المرحلة الثالثة.

ب- علم اللغة:

في هذه الشعبة تبرز لنا منهجية ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير ألفاظ القرآن الغريبة بشعر العرب، وهي من أوائل ما وصلنا في هذا الجانب، متمثلة في سؤالات نافع بن الأزرق الخارجيّ (ت: ٦٥هـ)، الذي أراد امتحان ابن عباس وهو يفسر القرآن بفناء الكعبة والناس يسألونه.

فأَلقى عليه نافع قرابة مئتي لفظة قرآنية - فيها غرابة - واستفصله عن معانيها، وطلب منه الشواهد على ما يقول من كلام العرب، فأَجابه ابن عباس رضى الله عنهما إجابات مسددة(١).

⁽١) وقد أُخرج بعضها ابن الأَنباري في ‹‹إيضاح الوقف والابتداء››: ١/٧٦-٩٨، وفي ‹‹الأضداد››: ٣٣، ٤٤، والطبراني في ‹‹المعجم الكبير››: ١/ ٢٤٨-٥٦، وأورد أفراداً =

تمنها المبرَّد في «الكامل»: ٣/ ١١٤٤ - ١١٥٢ . (وذكر د. سنزكين - تماريخ المتراث: ١/ ١/ ٨٨ - وأحمد الشرقاوي إقبال - في معجم المعاجم : ٧ - أنَّ أبا عبيد في «فضائل القرآن» أخرج قطعة منها. وقد أتيت على مظانها في فضائله فلم تقع لي !!، لكن جاء فيه (ص ٢٠٥) عن «عبيد الله بن عبد الله بن عبة، عن ابن عباس: أنه كان يُسأل عن القرآن، فينشد فيه الشعر. قال أبو عبيد: يعني أنه كان يستشهد به على التفسير»).

وعمن نشرها في كتاب مستقل الدكتور إبراهيم السامرائي بعنوان: «سؤالات نافع بن الأزرق إلى عبدالله بن عباس» - وطبع في بغداد عام ١٣٨٨ ه -، وألحقها الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي في آخر «معجم غريب القرآن» - من ص: ٢٩٢-٢٩٢ -، وأجرت حولها دراسة الدكتورة بنت الشاطئ في كتابها: «الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق»، وجعلها الشيخ أبو تراب الظاهري محوراً لدراسة موسوعية - شرح فيها المسائل كها جاءت في الإتقان - ضمن الجزء الأول من كتابه «شواهد القرآن»، ونشرها الدكتور محمد أحمد الدالي معتمداً على طريقين، هما: طريق الحُتَّلي، وطريق العَلاَف، وذيلها بالمسائل التي لم ترد في هذه الرواية، فبلغت عدة المسائل التي جمعها (٢٨٧) مسألة، وأخرجها الدكتور عبد الرحمن عميرة بعنوان: «مسائل الإمام الطستي عن أسئلة نافع بن الأزرق وأجوبة عبد الله بن عباس رضى الله عنها».

وقد أورد السيوطي منها (الإتقان: ٢/ ٥٥-٨٨) مشة وتسعين سؤالاً، من طريق شيخه أبي عبدالله محمد بن علي الصالحي. وفيها عيسى بن دأب، وهو وضّاع منكر الحديث (لسان الميزان: ٤/ ٨٠٤)، ومحمد بن أسعد العراقي، قال عنه ابن النجّار: ساقط كذّاب (طبقات الداودي: ٢/ ٨٨).

وطريق ابن الأنباري في «الوقف» فيها محمد بن زياد اليشكري - كذّاب يضع الحديث (لسان الميزان: ٣/ ٥٥٢) -، وفي «الأضداد» فيها جويبر بن سعيد الأزدي، قال ابن حجر: راوي التفسير ضعيف جدّاً (التقريب: ١٤٣)، وطريق الطبراني فيها شيخه عبدالله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم، قال الهيثمي: ضعيف (مجمع الزوائد: ٧/ ٨٩)، وفيها أيضاً جويبر بن سعيد الأزدي، وكذلك ما ساقه الهيثمي في مجمع الزوائد: ٥ ٢ ٣٠٣- ٢٠١٠، ٩/ ٧٧٨ عن الطبراني، هو من طريق جويبر المذكورة.

ثم بدأت المؤلفات التي تدور حول القرآن الكريم في إطار اللغة العربية، تظهر في نهاية القرن الثاني من الهجرة، نحو «معاني القرآن» ليحيى بن زياد الفرّاء (ت:٢٠٧ه) وغيره، وقصدت كتب «المعاني» هذه إلى تفسير القرآن من الوجهة اللغوية ؛ وذلك بتعرضها لإعراب الألفاط القرآنية التي يتعلق بإعراب ا توجيه المعنى، وتختلف باختلاف الأوجه الإعرابية في الكلمة، أو التفسير اللغوي للنص القرآني الذي اختلف القراء في ألفاظه (۱).

ومما يجانس كتب «المعاني» ما كتب باسم «مجاز القرآن»، أو «غريب القرآن»، وهذه الأسماء الثلاثة مترادفة، أو كالمترادفة في اصطلاح القدماء.

⁼ فكلّ الطرق التي بين أيدينا - الآن - لا تثبت عن ابن عباس، لكن قال السيوطي في الإتقان: - ٢/ ٨٨- ((و أخرج الأَئمة أفراداً منها بأسانيد مختلفة إلى ابن عباس)».

فينبغي البحث عن بقيّة الطرق المختلفة التي يشير إليها سوى ما تقدم؛ ليتسنّى الحكم العام على هذه السؤالات، حكماً دقيقاً قائماً على التتبع والاستقراء.

ويمكن أن تكون شهرتها مغنية عن إسنادها؛ لذلك قال السيوطي في التحدُّث بنعمة الله (ص١٦٢): «وأسئلة نافع بن الأزرق لابن عباس مشهورة، مروية لنا بالإسناد المتصل».

وذهب د. عبدالكريم بكّار - فيها يغلب على ظنّه - أن هذه المسائل ليست جميعاً لنافع، وإنها المتصوَّر أن يكون نافع أَلقى على ابن عباس بعضها، ثم جاء من ضمَّ إليها ما يشابهها مما عثر عليه منسوباً إلى ابن عباس، فصارت جميعاً تنسب إليه. وكذلك لم يستبعد الدكتور الدالي أن يكون زيد على هذه المسائل. انظر: ابن عباس رضي الله عنهها مؤسس علوم العربية: ٦٣، ومسائل نافع بن الأزرق: ١٠.

وما ذهب إليه الدكتور بكّار رأى له محمله، لكن يعوزه التوثيق.

⁽۱) انظر: مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي - جامعة أم القرى ضمن مقالة عن «الاحتجاج للقراءات» للدكتور عبدالفتاح شلبي، العدد (٤) ص: ٨٥.

يقول السيد أحمد صقر - رحمه الله -: «وقد وهم كثير من الباحثين المتأخرين، فقالوا: إن «مجاز القرآن» من كتب البلاغة لا من كتب التفسير، وهو خطأ شائع»(١).

وممن ألّف باسم «مجاز القرآن» أبوعبيدة مَعْمَر بن المثنى (ت: ١٠ ٢ه)، واشتمل كتابه على إشارات خفيفة لبعض أنواع «علوم القرآن» (٢).

ويدخل في هذا المضمار كتب «الوجوه والنظائر»، وقد عنيت بالألفاظ القرآنية من ناحية الاشتراك اللفظي، في الكلمة الواحدة الدالّةِ على معان عدة.

ومن هذه الكتب كتاب «التصاريف» ليحيى بن سلام (ت: ٢٠٠ه)، وكتاب «ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد» (٣) لمحمد بن يزيد المبرّد (ت: ٢٨٥ه)، وغيرهما.

ولوفرة هذه الكتب وتعدد النقل عنها قال ابن الصلاح (ت: ٦٤٣ه): «وحيثُ رأيت في كتب التفسير: «قال أهل المعاني» فالمراد به مصنفو الكتب في معاني القرآن كالزجاج، والفراء، والأخفش، وابن الأنباري» (٤).

ج- علم التفسير:

خلال هذه الشعبة ظهرت اتجاهات متعددة من أنواع «علوم القرآن»،

⁽١) مقدمة تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: ج.

⁽٢) انظر: - مثلاً -: ١/ ٨، ١٧.

⁽٣) حققه العلامة عبدالعزيز الميمني، وصدر عن المطبعة السلفية بمصر عام (١٣٥٠ه)، وأعاد نشره الدكتور محمد رضوان الداية، وصدر عن دار البشائر - دمشق.

⁽٤) الإتقان: ٢/٣، وأصل الكلام في البرهان: ١/ ٣٩٤، عن ابن الصلاح والواحديّ.

انطوت عليها المرويات التفسيرية، أو التفاسير المجموعة.

ومع تنوع اتجاهات التفسير ومدارسه، نُثِرت أنواع هذه العلوم مثل: أسباب النزول، والمكي والمدني، والأحكام الفقهية، وإعراب القرآن، وبلاغته، ووجوه المخاطبات فيه، والفواصل ورؤوس الآي، والمبهات، والمناسبات بين الآيات والسور، وغير ذلك مما تزخر به كتب التفسير قديماً وحديثاً من هذه الضروب، والأمثلة لذلك واضحة لمن له ممارسة - ولو قليلة - لهذه الكتب.

ولا بدّ من الإِشارة هنا إِلى أَنَّ مصطلح «علوم القرآن» قبل المئة الخامسة من الهجرة، كان يراد منه التفسير، وليس المعنى الاصطلاحيّ المتأخر الذي يدلّ على المباحث الكلية المجموعة المتعلقة بالقرآن الكريم، بمعزل عن النصّ القرآني.

فمثلاً نجد أبا الحسن الأشعري - رحمه الله - (ت: ٣٢٤ه) قد ألّف كتاب «المختزن في علوم القرآن»(١)، وهو كتاب في «التفسير» بلغ فيه سورة الكهف(٢)، قال ابن العربي: «وانتدب أبو الحسن إلى كتاب الله فشرحه في خسمئة مجلد، وسماه بالمختزن...»(٣).

ونجد أبا بكر: محمد بن علي الأُدْفوي (ت:٣٨٨هـ) أَلُّف تفسيراً سمّاه

⁽١) طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٣٩١.

⁽٢) انظر: تبيين كذب المفتري فيها نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: ١١٧، وطبقات المفسرين للداودي: ١١٧.

⁽٣) العواصم من القواصم: ٧١ - ٧٢.

«الاستغناء في علوم القرآن»(١)، صنفه في ثنتي عشرة سنة.

وهذان الكتابان - من أول وهلة - يُشْعران أنها من الكتب الجامعة لأنواع «علوم القرآن» بالعرف التدويني المتأخّر ؛ لدلالة عنوانيها على ذلك، بينها نجدهما كتابين تصدّيا لشرح كلام الله تعلى وتفسيره مباشرة، وبثّا «علوم القرآن» حسب المنهجيّة التي اختطاها في هذين التفسيرين.

د - علم أصول الفقه:

وهذا العلم - قبل المئة الثانية - لم يكن مدوَّناً بضوابط وقواعد يُحكم فيها، وإنها تكلم العلماء فيه من غير أمر جامع فيه، أو قانون كلي يقفون عنده، حتى جاء الإمام الشافعي - رحمه الله - فاستنبطه وقعَد أصوله، وألّف في ذلك كتابي «الرسالة»، و «جماع العلم»(٢).

وقد عرض الشافعي - رحمه الله - في كتابيه لمحات موفقة لبعض مباحث «علوم القرآن» نحو: جماع علم كتاب الله (٣)، ونزول القرآن بلسان العرب، واستدلاله على ذلك بأدلة ضافية، وردّه على من زعم أن في القرآن العربيّ والعجميّ (١)، إشارته إلى منع الترجمة إلى غير العربيّة (٥)، معنى نزول

⁽١) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٩، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٩٥٠

⁽٢) طبع في الجزء السابع من كتاب «الأم» (ط. الأميرية)، ثم حققه ونشره العلامة أحمد شاكر مستقلاً عن «الأم».

⁽٣) انظر: الرسالة: ١-٤٠.

⁽٤) وأيضاً: ٤٢-٥٢.

⁽٥) وأيضاً: ٤٩، وانظر تعليق العلامة أحمد شاكر رحمة الله عليه.

القرآن على الأحرف السبعة (١)، المجمل والمفسّر في القرآن (٢)، العام والخاص ودرجات البيان في القرآن (٢)، ابتداء الناسخ والمنسوخ والنسخ (١)، وجوه منزلة السنة مع القرآن (٥).

أمّا في كتاب «جماع العلم» فذكر فيه: المجمل (٢)، والعمام المراد به الخصوص والعام المطلق (٧)، والناسخ والمنسوخ (٨).

ثم بعد ذلك بحث الأصوليّون عدّة مباحث لصيقة، أو هي من أنواع «علوم القرآن»، نحو: تعريف القرآن، والكلام على تواتره، والقراءات، والحقيقة والمجاز، والخاص والعام، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، والكلام على حروف المعاني والحروف التي يقوم بعضُها مقام بعض، وحكم تفسير الصحابي، والتفسير بالرأي(٩)، وغيرها من المباحث.

(٥) ثم أُلِّف في «علوم القرآن» من خلال مقدمات التفاسير، مثل ما

⁽١) الرسالة: ٢٧٣-٢٧٤.

⁽٢) أيضاً: ٢٢، ٣٣، ٩١.

⁽٣) الرسالة: ٥٣-٧٢.

⁽٤) أيضاً: ١٠٦-١١٣، ١١٣-١١٦.

⁽٥) أيضاً: ٩١-٩٢.

⁽٦) انظر: جماع العلم: ١٢٠، ١٢١، ١٢٢.

⁽٧) نفس المصدر: ٢٤-٢٥.

⁽٨) أيضاً: ٢٢-٢٣.

⁽٩) انظر: -مثلاً-: التمهيد للكلوذاني: ١/ ٧٧-٨٦، ٩٩-١١١، ٢/ ٥-٠٧، ٢٧٥-٢٨٣،

فعل الطبري - رحمه الله - في مقدمة «جامع البيان»، فقد تكلّم على أربع قضايا هي من أنواع «علوم القرآن»، وهي:

أ- الأَلفاظ التي اتفقت لغات الأُمم فيها: يعني هل في القرآن غير عربي (١٠)؟

ب- اللغة التي نزل عليها القرآن من لغات العرب، ونزول القرآن على
 سبعة أحرف^(۲).

ج- وجوه تأويل القرآن^(٣).

د- الكلام في أسهاء سور القرآن وآياته (٤).

ومثل ما فعل مؤلِّف كتاب «المباني لنظم المعاني»(٥) ، فقد صدّر تفسيره

⁽١) انظر: جامع البيان: ١/٨-١١.

⁽٢) جامع البيان: ١/١١-٣٢.

⁽٣) نفسه: ١/ ٣٢-١٤.

⁽٤) نفسه: ١/١١-٧٤.

⁽٥) وتوصل الدكتور غانم الحمد إلى أن مؤلّفه هو: أبو محمد حامد بن أحمد بن جعفر بن بسطام (ت بعد: ٤٢٥ه) - في مقالة له بعنوان: «مؤلّف التفسير المسمّى: كتاب المباني لنظم المعاني» نشرها في مجلة الرسالة الإسلامية ببغداد، العددان: ١٦٥-١٦٥، عام ١٤٠٥ همن ص: ٢٤٣-٢٥٥ - باعتهاده على أسانيد كتاب «الإيضاح في القراءات العشر واختيار أبي حاتم وأبي عبيد» للأندرابي (ت بعد: ٥٠٥ه) الذي تتلمذ على ابن بسطام، وبموازنة هذه الأسانيد ببعض المرويات الموجودة في مقدمة «المباني» توصل إلى نتيجته. وهي نتيجة موفقة صائبة، بعدما تطلع الباحثون الشادون للحقيقة إلى معرفة من هو هذا المؤلّف. ويوجد قطعة من تفسير «المباني» في مكتبة الدولة ببرلين =

هذا بعشرة فصول، هي ممهدات للدخول في أصل الكتاب، وهي:

الفصل الأول: في ذكر ترتيب نزول القرآن، وبيان المكي والمدني وما قيل فيه.

الفصل الثاني: في كيفيّة جمع المصاحف، والسبب المؤدّي إلى ذلك وما قيل فيه.

الفصل الثالث: في بيان أن القرآن تكلّم الله به على هذا الترتيب الذي هـ وفي أيدينا اليوم، لا على ترتيب النزول.

الفصل الرابع: فيها ادَّعوا على المصحف من الزيادة النقصان، والغلط والنسيان.

الفصل الخامس: في اختلاف نسخ المصحف، والقول في كيفيتها.

الفصل السادس: في اختلاف عدد السور وإحصائها.

الفصل السابع: في ذكر التفسير والتأويل، والمحكم والمتشابه، وما يحتاج إليه به.

الفصل الثامن: في ذكر من تحرَّج عن التفسير ومن لم يتحرَّج، وجواز استنباط معانيه على الشرائط اللغوية، واجتهاد المجتهدين في أحكام القرآن المختلف في تأويلها.

الفصل التاسع: في نزول القرآن على سبعة أُحرف، وما قيل في معانيه.

⁼ تبدأ من سورة الفاتحة إلى سورة الحجر، برقم: (١٠٣١). انظر: الفهرس المشامل – التفسير: ٩١٩.

الفصل العاشر: في ذكر تنزيل الكتب، وأجزاء القرآن، وعدد الآيات والحروف (١٠).

وجلّ هذه الفصول - كما هو واضح - من أهمّ علوم القرآن.

وكذلك نجد أبا الحسن الماوردي (ت: ٥٥٠ه) قدَّم كتابه «النكت والعيون»، بسبعة فصول مضامينها تعدَّ من أنواع «علوم القرآن»، وهي: أسماء القرآن، أقسام السور، معنى السورة والآية، معنى الأحرف السبعة، إعجاز القرآن، استنباط معاني القرآن، أقسام التفسير (٢).

وهذه الأمثلة المذكورة هي مع استهلال «علوم القرآن» وبداية التأليف فيها، وإلا فيا زال العلماء يصدّرون تفاسيرهم بمقدمات حافلة تجمع أنواعاً عديدة من «علوم القرآن»، نحو «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (ت: ٢٧٦هـ)، و عاسن التأويل» للقاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، وغيرهما.

ولا يمكن اعتبار التأليف أو ذكر بعض أنواع «علوم القرآن» في مطالع التفاسير، مرحلة مستقلة محددة البداية والنهاية، وإنها هي مرحلة ممتدة على امتداد المراحل جميعاً، وإنها ذكرتها بداية مرحلة ؛ لأن إطلالات بعض كتب التفسير المتقدمة حوت شيئاً من أنواع «علوم القرآن».

ومن أبرز الأدلة على عدم انفكاك هذه المرحلة عن بقيّة المراحل، كون كتاب«الإِتقان» للسيوطي مؤلَّف في أصله مقدمة لتفسير السيوطي الكبير

 ⁽١) مقدمتان في علوم القرآن: ٦-٧.

⁽٢) انظر: النكت والعيون: ١/ ٣٤-٣٨.

الذي شرع فيه وسهاه «مجمع البحرين ومطلع البدرين» (۱) وكذلك كتاب الشيخ طاهر الجزائري (ت:١٣٣٨ه) «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن»، إذ جعله مقدمة صغرى لتفسيره الذي سهاه «تفسير القرآن الحكيم»، وهو مخطوط بخطّه في المكتبة الظاهرية (٢).

(٦) ثم برزت مؤلفات ضمت أنواعاً من «علوم القرآن» في ثنايا الموضوع العام الذي يتحدّث عنه الكتاب، نحو:

أ- «الانتصار لصحة نقل القرآن» (ت: الباقلاني (ت: ٤٠٠)، ويقصد المؤلّف فيه الدفاع عن القرآن من كل الشكوك والشبه التي أثيرت حوله من قبل الملحدين والرافضة، ويستخدم في هذا الردّ سعة علمه في مجال علم الكلام، واللغة والنحو، والتاريخ، مع قوّة العارضة ونصاعة البيان وجزالته. فردّ على هؤلاء الطعنة في عدّة فصول، وبدأ بالقراءات ونَقْلها وما يتعلق بها، ثم تكلّم على جمع النّاس على مصحف واحد في عهد عثان من تكلم على الادعاء في نقص القرآن وتغيير نظمه وتحريفه، ثم تكلم على الإعجاز، ونزول القرآن على سبعة أحرف، والرأي المختار عنده. قال: «... ونصف جملاً من مطاعن الملحدين وأتباعهم من الرافضة في قال: «... ونصف جملاً من مطاعن الملحدين وأتباعهم من الرافضة في

⁽١) الإتقان: ١/ ١٤، ٤/ ٢١٣ – ٢١٤.

⁽٢) انظر الموجود منه في: الفهرس الشامل - التفسير: ٨٢٧.

⁽٣) هذا اسمه الصحيح، وقد سماه المؤلف بـذلك في كتابـه («هدايـة المسترشدين والمقنع في معرفة أصول الدين» ورقة: ١٤١/ أ، فيما نقله عنه الأستاذ السيد أحمد صـقر في مقدمـة (إعجاز القرآن» ص: ٤١.

كتاب الله عزّ وجلّ، ونكشف عن تمويه الفريقين بها يوضح الحق، ونذكر في كل فصل من هذه الفصول بمشيئة الله وتوفيقه ما فيه بلاغ للمهتدين، وشفاء وتبصرة للمسترشدين ؛ توخّياً لطاعة الله جل وعز، ورغبة في جزيل ثوابه، وما توفيقنا إلا بالله وهو المستعان» (۱).

وكما ترى مع أن موضوع الكتاب نقضٌ شبه الطاعنين بالقرآن، إلا أنه اشتمل على مباحث بارزة من «علوم القرآن»، مثل: القول في أول ما نزل وآخره، والاختلاف في عدد الآيات، والكلام على المكي والمدني، والقول في تفسير في ترتيب سور القرآن وهل هو توقيف أو اجتهاد؟، والقول في تفسير الأحرف السبعة التي أنزل الله جل وعز القرآن بها، والكلام على الآيات المنسوخة ووجه القول فيها، والكلام على معنى التكرار وفوائده (۲)، إلى غير ذلك من المباحث.

ب- «جواهر القرآن ودرره» للغزالي (ت: ٥ • ٥ ه)، وهذا الكتاب ألَّفه كاتبه بعد عدة كتب له، نحو: إحياء علوم الدين، والبسيط، والوسيط، والوجيز، وغيرها ؛ لأنه أحال إليها في الكتاب(٣).

وقصد الغزالي - رحمه الله - أن في آيات القرآن غايات ومقاصد عالية، نحو التعريف بالخالق، والدعوة إلى الدار الآخرة ؛ لذلك بعدما قدم للكتاب بمقدمات ومجهدات، عقد فصلين سلك في الأول منها حشداً من

⁽١) الانتصار (خ): ٦.

⁽٢) انظر: الانتصار: ١١٦، ١٢٦، ١٣٤، ١٦٥، ٢٠٧، ٢٨٢، ٥٩٦.

⁽٣) انظر: جواهر القرآن: ٢٢-٢٣.

الآيات القرآنية، وسهاه «جواهر القرآن» وأراد منه - كها يقول - «اقتباس أنوار المعرفة» (۱) والفصل الثاني سهاه «الدرر»، وذكر فيه مجموعة من الآيات، قال: «والمقصود من الدرر هو الاستقامة على سواء الطريق بالعمل، فالأول علمي، والثاني عملي، وأصل الإيهان: العلم والعمل» (۱).

ويعتبر الغزالي في هذا الكتاب أول من نبّه على التفسير العلمي المستنبط من القرآن الكريم، إِذْ عقد فصلاً ذكر فيه عدّة أنواع علميّة متشعبة من القرآن، نحو: علم الطب، والنجوم وهيئة العالم، وهيئة بدن الحيوان وتشريح أعضائه، ثم قال عنها: «أما هذه العلوم التي أشرت إليها فهي علوم، ولكن لا يتوقف على معرفتها صلاح المعاش والمعاد...»(").

ومع كون هذا مسلك الكتاب ومضمونه، إلا أنه قسَّم علوم القرآن إلى قسمين:

الأول: علم الصدف والقشر، وجعل منه: علم اللغة، والنحو، والقراءات وتوجيهها، وطريقة الأداء (التجويد)، وعلم التفسير الظاهر.

الثاني: علم اللباب، وجعل منه: القصص القرآني، وعلم الكلام، والفقه وأصوله، والعلم بالله واليوم الآخر، والعلم بالصراط المستقيم، وطريق السلوك().

⁽١) جواهر القرآن: ٥٢.

⁽٢) جواهر القرآن: ٥٢.

⁽٣) نفس المصدر: ٢٥، وما بعدها.

⁽٤) نفس المصدر: ١٨ –٢٥.

وقد تحدَّث ابن تيمية - رحمه الله - عن هذا الكتاب ومباحثه، وعن منهج الغزالي فيه، ووجَّه له بعض انتقادات (١١).

ج- «قانون التأويل» لأبي بكر بن العربيّ الإِشبيلي (ت: ٤٣ هـ).

وهو كتاب يشمل عدة مواضيع من العلوم الشرعيّة، صدَّره بذكر طلبه للعلم ورحلته فيه. وقد قسَّم علوم القرآن إلى ثلاثة أقسام: توحيد، وتذكير، وأحكام (٢).

وتكلّم على الباطن من علوم القرآن (٢)، وعلى الحروف المقطعة في أوائل السور (١)، وبحث مسأَلة دخول الاجتهاد في علوم القرآن (٥)، وتكلم على التفسير الإشاري وأحسن ما أُلِّف فيه (١).

د- «المجتبى من المجتنى»(٧) لأبي الفرج بن الجوزي (ت:٩٧٥هـ).

وهو كتاب ضمنه ابن الجوزي عدة مباحث متنوعة في القرآن، والحديث، والسيرة، والتراجم، ومناقب الصحابة، والمشتبه من الأسماء.

⁽١) انظر: جواب أهل العلم والإيهان لابن تيمية: ٨٢-٨٧ (ط السلفية).

⁽٢) انظر: قانون التأويل: ٥٤١.

⁽٣) قانون التأويل: ١٨٥.

⁽٤) نفسه: ٧٢٥.

⁽٥) نفسه: ٥٢٨.

⁽٦) نفسه: ٢٧٥.

⁽٧) ورد اسمه في فهرس دار الكتب المصرية: «المجتبى في علوم مختلفة تتعلق بالقرآن»، وهكذا أورده بعض المعاصرين على أنه من الكتب التي تكلمت على «علوم القرآن»، والصواب أنه ذكر شيئاً من مباحث «علوم القرآن»، وليس جملة تحتوي على ذلك.

وقد صدّره بالكلام على مباحث تتعلق بالقرآن الكريم، وهي: أنواع الخطاب في القرآن (١٠)، أقسام الوقف (٢)، الآيات التي ورد فيها اسم الله الأعظم حسب ما ارتضاه (٣)، فصول في المتشابه اللفظي، إبدال حرف مكان حرف، الزيادة والنقص، التقديم والتأخير (١٠).

⁽١) انظر: المجتبى: ١٧.

⁽٢) نفسه: ١٩.

⁽٣) نفسه: ۲۱.

⁽٤) نفسه: ۲۳–۳۸.

المبحث الثاني: أوَّل من ألَّف في «علوم القرآن»

إِن أمر الجزم والتحديد في أوليّة التأليف في هذا الباب على وجه القطع، فيه مجازفة وتسرع.

ومرادي هنا مطارحة الأقوال التي ذكرت في أوَّل من ألَّف في «علوم القرآن»، وقبول أو ردِّ ما أراه مجانباً للمنهج التدويني الذي كتبت فيه هذه الكتب.

وليست القضية في وجود كتاب يلتصق بعنوانه «علوم القرآن» أو «علم القرآن» كافية حتى نحكم بأنه من كتب «علوم القرآن»، فضلاً أن يكون أولَ ما دون في هذا العلم.

يقول الدكتور عدنان زرزور: «ولكننا نشير إلى أنَّ استعراض فهارس الكتب المخطوطة للوقوف على اسم المؤلف الأول، أو الثاني الذي وضع على كتابه ذلك العنوان – علوم القرآن – لا يكفي، بل هو إلى الخطأ ومجانبة الصواب أقرب!! لأن كثيرين من القدماء استعملوا اللفظ السابق بمعنى «علوم التفسير» على نحو ما أشرنا أو قريباً منه، إلا أن كتبهم هي في تفسير القرآن، ولكنهم عرضوا من فقرات تفسير الآية، أو رتبوا القول في شرح الآية، أو الآيات على فقرات تستمل على «القراءة، واللغة، والإعراب، والمعنى، والنظم، والأحكام، ونحو ذلك»...»(۱).

⁽١) علوم القرآن: ١٢٥.

لذلك نجد مجموعة من كتب المتقدمين ذُكر في أسمائها «علوم القرآن»، أو «علوم التنزيل»، وهي كتب تفسير، نحو:

(١) «المختزن في علوم القرآن» لأبي الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، وهو تفسير بلغ فيه سورة الكهف (١).

(۲) «الأمد في علوم القرآن» لعبيد الله بن محمد بن جِرُو الأسدي المعتزلي (ت: ٣٨٧ه)، وهو كتاب في التفسير ؛ بدلالة قول ياقوت: «لا أدري هل تمَّ أم لا ؟ لأنه قال في كتاب «الموضح في العروض»: وقد شرعنا في كتاب «الأمد في علوم القرآن»، ثم وجدت في فوائد نقلت عن أبي القاسم المغربي أن كتابه في تفسير القرآن لم يتم، وأنه ذكر في ﴿ يِسْمِ اللهِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ مئة وعشرين وجهاً» (٢).

(٣) «الاستغناء في علوم القرآن» لأبي بكر: محمد بن علي الأُدْفوي (ت: ٣٨٨ه) (٣)، وهو تفسير يهتم بالأثر، والعربيّة، والقراءات، ويذكر شيئاً من علوم القرآن. ويعتبر تفسير «الهداية» لمكي ملخصاً له. وقد اتبع في تفسيره ترتيباً مطرداً اشتمل على العناصر التالية: الإعراب، والقراءات،

⁽١) انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/ ٣٩١، والكتاب في حكم المفقود.

⁽٢) معجم الأدباء: ٤/ ١٥٧٨ (ط. دار الغرب)، وانظر: معجم المفسرين: ٣٤١. وقد تحرف اسم الكتاب في بغية الوعاة: ٢/ ١٢٨، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٣٧٢ إلى «الأمد في علوم القراءات»؟، وجعلاه كتاباً آخر غير تفسيره للقرآن.

⁽٣) انظر: غاية النهاية: ٢/ ١٩٩، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٩٥، وقام الأستاذ عبدالله بن عبدالغني كحيلان بدراسة الأدفوي مفسراً وتحقيق سورة الفاتحة من تفسيره؛ لنيل درجة الماجستير عام (١٤٠٥هـ) من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

والمعنى والتفسير، الوقف والتمام(١).

(٤) «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» لأحمد بن عبار المهدوي (ت نحو: ٤٤ه)، وهو التفسير الكبير له، قال عنه الحاج خليفة: «وهو تفسير كبير بالقول فسَّر الآيات أوّلاً، ثم ذكر القراءات، ثم ذكر الإعراب، وكتب في آخره قواعد القراءات، ثم اختصره وسهاه «التحصيل» »(٢).

(٥) «المغني في علوم القرآن» (٣) لابن الجوزي (ت:٩٧ه)، وهو أحد ثلاثة تفاسير لابن الجوزي، قال عنه: «وقد ألَّفت كتاباً كبيراً سميته بالمغني في التفسير» (١).

ولا إخال كتاب محمد بن خلف بن المرزبان الآجري (ت:٣٠٩ه) الذي سبّاه بد «الحاوي في علوم القرآن» إلا كتاب تفسير ضمنه - إضافة إلى شرح النص القرآني - بعض أنواع من علوم القرآن، وإن كنت لم أقف على نصّ لأحد ممن ترجم له على أن كتابه المذكور في التفسير (٥)، لكن مجرد التسمية لا تكفي بالحكم على أن الكتاب من المؤلفات في «علوم القرآن»

⁽۱) انظر: رسالة الأُدفوي مفسراً: ١/ ٢٢٦.

⁽٢) كشف الظنون: ١/ ٢٦٤، ومنه قطع في صنعاء، وفاس، وباريس، لا تؤَلِّف تفسيراً متكاملاً. انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٩٨، وفهرس مخطوطات خزانة القرويين: ١/ ٨٥-٨٨.

⁽٣) انظر: تذكرة الحفاظ: ١٣٤٣/٤، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢٧١، ومعجم المؤلفين: ٥/ ١٥٧.

⁽٤) نواسخ القرآن: ٧٤.

⁽٥) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٤/ ٢٦٤، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٤١، وغيرهما.

بالمعنى الاصطلاحي.

والذي أميل إليه في نشأة مصطلح «علوم القرآن» بالمعنى الاصطلاحي، أنه نشأ في المئة الخامسة من الهجرة، وقبل ذلك كان يطلق على من ألّف في التفسير مؤلّفاً أنه في «علوم القرآن» ؛ لانتساب العلم المتحدّث عنه إلى القرآن، كما في النهاذج التي عرضتها وغيرها.

وأول كتاب أراه - والله أعلم - أبرز هذا المصطلح من حيث الاسم والمضمون هو كتاب: «التنبيه على فضل علوم القرآن» (() لأبي القاسم: الحسن بن محمد النيسابوري المشهور بابن حبيب (ت: ٢٠٤ه)؛ إذ تكلم على نزول القرآن، وعد خسة وعشرين وجها من أنواع تنزلات القرآن، كأول ما نزل من القرآن بمكة، وما نزل بالطائف، وغير ذلك.

ثم تكلم على أَنواع الخطاب في القرآن وقسمها إلى خمسة عشر نوعاً، ثم تكلم على آية لقمان ﴿أَلَمْ تَرَوْأُ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَاهُدُى وَلِاكِئْكِ مُّنِيرٍ ﴾ من حيث مكيتها، وسبب نزولها (١).

⁽۱) كما سماه الزركسي (البرهان ۱/ ۲۷۹ ـ ۲۸۰)، والسيوطي (الإتقان ۱/ ۲۲)، وسماه الروداني: «كتاب التنزيل وترتيبه» في صلة الخلف: ١٦٦، وهو كتاب - فيما يظهر كبير الموجود منه قطعة عن التنزيل وترتيبه - وهكذا وردت في المخطوط - وباب عن وجوه الحطاب في القرآن، نشره: محمد عبدالكريم كاظم الراضي بعنوان: «كتاب التنبيه على فضل علوم القرآن» في مجلة المورد، العدد الرابع، سنة ٢٠١٨ه، عن نسخة الظاهرية، ونشرته الدكتورة نورة الورثان بعنوان: «التنزيل وترتيبه». ومنه قطعة في مكتبة كوبرلي زاده بإستنبول برقم (١٥/ ٢). انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٧٣.

⁽٢) فكلامه على الآية (٢٠) من سورة لقهان، ثم قوله «ونحن نعود الآن إلى المقصود من الآية =

أما الأقوال المحكية في أوليّة التأليف، فهي:

(۱) يرى الكافيَجي: محمد بن سليان (ت:٩٧٩ه) أنّه أول من دوّن في علوم التفسير كتاباً سهاه «التيسير في قواعد علم التفسير»^(۱)، وهو شيء يردُّه وجود كتاب – قبله – للطوفي: سليان بن عبدالقويّ (ت:٢١٧ه) سهاه: «الإكسير في قواعد التفسير».

(۲) يرى السيوطي أن الشيخ عبدالرحمن بن عمر بن رسلان البُلقيني (ت: ٨٢٤ه)، أوّل من ألّف في هذا العلم كتاباً سهاه «مواقع العلوم من مواقع النجوم»، وضمَّنه نيّفاً وخمسين نوعاً من علوم القرآن (٢)، وردَّد هذه المقولة في مقدمة «الإتقان»، مع اطلاعه على مؤلفات ابن الجوزي «فنون الأفنان»، والسخاوي «جمال القراء»، وأبي شامة «المرشد الوجيز» (٣)، التي سبقت مؤلف البُلقيني، لكن لعل له رأياً في أهمية هذا الكتاب واعتباره أول ما ألّف.

(٣) ويذهب الشيخ عبدالعظيم الزرقاني (ت:١٣٦٧هـ) إلى أن الحَوْفي: عليَّ بن إِبراهيم (ت:٤٣٠هـ)، أُوّلُ من صنّف في «علوم القرآن» كتاباً سماه

⁼ فتتكلم...»، وقوله بعد قليل عن الخطاب الخاص المراد به العموم: «وسنذكره في موضعه إن شاء الله»، يدل على نقص الموجود منه. انظر: مجلة المورد: العدد الرابع: المجلد السابع عشر: ٣١٦.

⁽١) انظر: الإتقان: ١/ ٤، وقال عنه في بغية الوعاة -١/ ١١٨ -: «وذلك لأن الشيخَ لم يقف على «البرهان» للزركشي».

⁽٢) انظر: التحبير في علم التفسير: ٢٨، وهي عبارة السيوطي، والصواب أن يعطف لفظ «نيِّف» على العقود.

⁽٣) انظر: الإِتقان: ١/٦، ١٨.

«البرهان في علوم القرآن»، لا على طريقة ضمّ النظائر بعضها إلى بعض، وإنها على طريقة النشر والتوزيع؛ تبعاً لانتشار الألفاظ المتشاكلة في القرآن وتوزعها، وقد اطّلع عليه في دار الكتب المصرية، ووصف طريقته، ويوجد منه فيها خمسة عشر مجلداً غير مرتبة، ولا متعاقبة (۱).

وتبعه في هذا الرأي كل من الشيخ مناع القطان (٢)، والدكتور محمد الصَّباغ (٣).

ونقض قوله الدكتور محمد أبو شهبة -رحمه الله-(¹⁾، والدكتور فهد الرومي (⁰⁾، والدكتور حسن العتر (¹⁾، بقولهم إنه كتاب تفسير، وليس كتاباً في «علوم القرآن».

وبالاطلاع على قطعة من هذا الكتاب - أصلها من مكتبة الأستاذ حسن حسني عبدالوهاب بتونس من سورة القصص - وجدته يبدأ بذكر المقطع من الآيات القرآنية التي يريد الحديث عنها، شم يذكر الإعراب، وشيئاً من معاني المفردات، ثم يقول: «وقد تضمنت الآيات...»، ويذكر بعض الاستنباطات والفوائد القرآنية، ثم يقول: «القول في القراءة»، ويلتزم

⁽١) انظر: مناهل العرفان: ١/ ٢٧-٢٨، ويوجد قطع من هذا الكتاب في القاهرة، وتونس، وبرلين، وجامعة ليدن بهولندا. انظر: الفهرس الشامل – التفسير: ٩٣.

⁽٢) مباحث في علوم القرآن: ١٣-١٤.

⁽٣) لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير: ٩٧.

⁽٤) المدخل لدراسة القرآن الكريم: ٣٥-٣٦.

⁽٥) دراسات في علوم القرآن الكريم: ٥٥ (بدون إشارة إلى اسم الزرقاني).

⁽٦) مقدمة ((فنون الأفنان)): ٧٧-٧٣.

ذكر قراءات القراء السبعة مع توجيه القراءة، ثم يقول: «القول في المعنى والتفسير»، ويذكر المعنى العام للآيات، ويورد شيئاً من الناسخ والمنسوخ، وأحكام القرآن، ثم يقول: «القول في الوقف والتهام»، ويذكر المواضع التي ينبغي الوقوف عندها من المقاطع القرآنية، ضمن أقسام الوقف الاصطلاحية، نحو: الوقف التام، والكافي (۱).

وواضح من هذا المنهج أنه كتاب تفسير، فسَّر به كلام الله تعالى في إطار هذا المسار الذي اختطه، والـذي يـذكر في تـضاعيفه بعـض أنـواع «علـوم القرآن».

ولا يكفي في الحكم على أيّ كتاب - من العنوان فقط - بأنه في علم معيّن، حتى يُتأكد من محتواه ومضمونه.

وإذا عرفنا فيها تقدَّم أن الأُدفوي (ت:٣٨٨ه) سمّى تفسيره «الاستغناء في علوم القرآن»، ينبغي أن نعرف هنا أن الحَوْفيّ تتلمذ على الأُدْفوي (٢)، وتأثر في تفسيره «البرهان» بشيخه في العنوان؛ إذ نعت برهانه بد «في علوم القرآن» (٣)، وفي المنهج، إذ تابع الأُدْفويَّ في العناصر التي رتَّبها للكلام على

⁽١) انظر: البرهان للحوفي مصوّرة دار الكتب الوطنية: تونس، برقم (١٨٤٨٧)، ورقمها بالجامعة الإسلامية بالمدينة: (٣٧٩٥) فلم.

⁽٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٥٢١-٥٢٢، وطبقات المفسرين للسيوطي: ٨٣.

⁽٣) ورد هكذا العنوان عند الداودي في طبقات المفسرين: ١/ ٣٨٢، ونويهض في معجم المفسرين: ١/ ٣٨٢، وطاش كبري زاده المفسرين: ١/ ٣٥٠، وورد عند ياقوت في معجم الأُدباء: ٢٢٢/ ٢٢٢، وطاش كبري زاده في مفتاح السعادة: ٢/ ١٠٧ باسم «البرهان في تفسير القرآن»، وتردد في بغية الوعاة: ٢/ ١٤٠ بد «البرهان في تفسير القرآن علوم القرآن».

الآيات في الغالب، وتابعه في أحيان كثيرة بالنقل الحرفي، أو بالمعنى(١).

وبعد هذا نجد أن الزركشي يسميه تفسيراً، فقال: «وقد حكاه الحَوْفيّ في تفسيره...»(٢)، وكذلك سهاه السيوطي تفسيراً، وعده من تفاسير غير المحدِّثين (٣).

- (٤) ويرى الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم رحمه الله أن «البرهان في علوم القرآن» للزركشي أول كتاب صنف مستقلاً في هذا العلم (٤)، وهو رأي بعيد النجعة؛ لأن العلوم لا يمكن أن تكون في بداية التأليف بهذه السعة التى عند الزركشي.
- (٥) ويرى الدكتور السيّد أحمد خليل (٥)، والدكتور حسن العتر (٢)، أن ابن الأنباري: محمد بن القاسم (ت:٣٢٨هـ)، أوّل من صنف في «علوم القرآن» بكتاب نسب إليه، باسم «عجائب علوم القرآن»، وقد وصفه الدكتور خليل، وعدد مباحثه؛ دلالة على أنه وقف عليه (٧)، لكن يظهر أنه لم يمعن النظر فيه.

وهذا الكتاب لا تصحّ نسبته إلى ابن الأنباري ؟ إِذْ لم ينسبه أحد من

⁽١) انظر: رسالة الأدفوى مفسراً: ١/ ٤٢٨-٤٣٧.

⁽٢) البرهان: ٣/ ٢٩٣.

⁽٣) الإتقان: ١/ ٢١.

⁽٤) انظر: مقدمة الإتقان: ١/٧، وتابعه على هذا الرأي د. عبدالعزيز إسماعيل صقر في رسالته الدكتوراه التي بعنوان: «الزركشي ومنهجه في علوم القرآن» ص: ٦.

⁽٥) انظر: نشأة التفسير الكتب المقدسة والقرآن: ٥٥ - ٤٦.

⁽٦) انظر: مقدمة «فنون الأفنان»: ٧٧-٤٧.

⁽٧) انظر: نشأة التفسير الكتب المقدسة والقرآن: ٥٥ - ٤٦.

المتقدمين إليه، ولي مقالة بينت فيها بالأدلة أن هذا الكتاب هو كتاب: «فنون الأفنان» لابن الجوزي(١).

وسبب هذا الخطأ في النسبة هو الأستاذ محمد الشندي، صانع فهرس مكتبة بلدية الإسكندرية، التي فيها نسخة من هذا الكتاب بعنوان: «عجائب علوم القرآن»، إذ قال في فهرسه: «وقد أخذنا نسبة هذا الكتاب إلى ابن الأنباري من أوائل فصوله»(٢)، وذلك أن ابن الجوزي كثير النقل عن ابن الأنباري، فلما رأى قوله: «قال ابن الأنباري»، ظنّ أن الكتاب له.

وقد انطلى هذا الأمر على جماعة من الباحثين المعاصرين (٣)، مع أن هناك نسخة في المكتبة الأزهرية بنفس العنوان «عجائب علوم القرآن» (٤)، ومنسوبة إلى ابن الجوزي، مما يدعو إلى التأمل والموازنة.

وسبب هذا الخطأ الذي تتابع عليه الناس وتواردوا، هو عدم الوقوف على المخطوط، والاعتماد على الفهارس، وكم أخطأ أصحابها!!

⁽١) نشرت في مجلة «عالم المخطوطات والنوادر» المجلد الأول العدد الثاني ص: ٤٠٦ - ٢١٤.

⁽٢) فهرس بعض المخطوطات العربيَّة المودعة بمكتبة بلدية الإسكندرية - التفسير: ١/ ٢٠.

⁽٣) نحو الزركلي في الأعلام: ٦/ ٣٣٤، والدكتور صبحي الصالح في مباحث في علوم القرآن: ١٢٢، والدكتور محيي الدين رمضان في مقدمة تحقيق «إيضاح الوقف والابتداء»: ١/ ١٧، والدكتور شواخ في معجم مصنفات القرآن: ٣/ ١٩، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - مخطوطات التفسير وعلومه: ١/ ٤٢، وعبدالعزيز صقر في الزركشي ومنهجه في علوم القرآن: ٤٢، والدكتور عبدالحليم الشريف في السيوطي وجهوده في علوم القرآن: ١٤١، ١٤٥، ١٩، وغيرهم.

⁽٤) عنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم (٢١٨٥)، وتقع في (٤٢) ورقة.

وأعجب من ذلك كلّه أن الدكتور العترقد حقق الكتاب بعنوان «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» على ست نسخ خطيّة، ثم بعد ذلك ينسب كتاب «عجائب علوم القرآن» إلى ابن الأنباري، ويراه أسبق من ألَّف في هذا الفن توقعاً (١)!!

وعلى كلِّ عناوين الكتاب هذا وصلت إلى سبعة عناوين (٢)، وطبع - إلى الآن- خمس مرات.

(٦) ويرى الدكتور صبحي الصالح رحمه الله (ت: ١٤٠٧ه) أن كتاب ابن المرزبان الآجري (ت: ٩٠٩هه)، أسبق الكتب التي عالجت الدراسات القرآنية باسمها الصريح «علوم القرآن»، في كتابه المسمّى «الحاوي في علوم القرآن».

وكذلك يجنح الدكتور فهد الرومي، وأن ابن المرزبان في كتابه المذكور حدّد ظهور اصطلاح هذا العلم الوليد بمعناه التدويني في أواخر القرن الثالث، وأوائل القرن الرابع(٤٠).

⁽١) انظر: مقدمة «فنون الأفنان»: ٧٣-٧٤، وهو في هذا متابع لشيخه د. صبحي الصالح.

⁽٢) ذكر الأستاذ عبدالحميد العَلَوْجي خمسة عناوين في «مؤلفات ابن الجوزي»: ١٦٧، وأزيد اثنين: «عجائب علوم القرآن»، وهو عنوان نسختي مكتبة بلدية الإسكندرية، والمكتبة الأزهرية، و «كتاب معرفة الوقف والابتدا ومتشابهات القرآن وحروفه والاتفاق والاختلاف في ذلك»، وهو عنوان نسخة غوتا بألمانيا، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم (٢٨١٩)، تقع في (٢٤) ورقة، وبها نقص من الآخر.

⁽٣) انظر: مباحث في علوم القرآن: ١٢٤.

⁽٤) انظر: دراسات في علوم القرآن الكريم: ٤٥.

وقد استنطقت تسعة عشر مصدراً ترجمت لابن المرزبان ؟ لأعشر على نصّ يفيدني ما مضمون هذا الكتاب، لكني لم أُجد سوى سبعة مصادر ذكرت اسمه (۱)، إلا ما كان من ابن النديم الذي ذكره في موضعين، ونعته بأنه سبعة وعشرون جزءاً(۱)، وأنه كبير (۱)، وبقيتها صمتت ولم تذكر عنه شيئاً.

ومهما يكن فلا يمكن القطع أن هذا الكتاب هو باكورة التصنيف في هذا العلم المجموع، بمجرد اسم الكتاب ؛ لأنّا نجد من معاصريه وأهل قرنه من سمى كتاب به بد «المختزن في علوم القرآن» كالأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، و«الاستغناء في علوم القرآن» كالأُذفوي (ت:٣٨٨هـ)، وهما كتابان في التفسير.

ونجد بعده بقرون من سمى كتابه قريباً من ذلك، نحو: «التسهيل لعلوم التنزيل» لمحمد بن أحمد بن جزيّ الكلبي (ت: ١٤٧ه)، و «اللباب في علوم الكتاب» لابن عادل الحنبلي: أبي حفص عمر بن علي الدّمشقي (ت بعد: ٨٨٠ه)(١٤)، وهما كذلك كتابان في التفسير.

وهذه قرينة قويّـة - إِذا كـان المـصطلح شائعاً ويـراد منـه التفـسير -تصرف اعتبار كتاب ابن المرزبان أنّ له السبق والأولية.

⁽۱) وهي: الفهرست لابن النديم: ٩٥، ١٩٧، ومعجم الأدباء: ٦/ ٢٦٤٦ (ط. دار الغرب)، وسير أعلام النبلاء: ١٤/ ٢٦٤، والوافي بالوفيات: ٣/ ٤٤-٥٥، وطبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٤١، ومعجم المؤلفين: ٩/ ٢٨٥، ومعجم المفسرين: ٢/ ٥٢٧.

⁽٢) الفهرست: ٩٥، ١٦٧، وتبعه على هذا الوصف كلٌّ من ياقوت، والداودي، وكحالة، ونويهض.

⁽٣) الفهرست: ١٦٧.

⁽٤) انظر: نسخه في: الفهرس الشامل – التفسير: ٤٩٠-٧٩٤، وطبع قريباً في عشرين مجلداً.

(٧) وذهب الشيخ غزلان إلى أنّ ابن الجوزي (ت: ٩٥٥ه) لم يسبقه أحد إلى جمع الأبحاث القرآنية وتسميتها «علوم القرآن»، يعني في كتابـه «فنون الأَفنان»(١).

وهو رأي يرده ما تقدم من نشأة هذا المصطلح قبل ابن الجوزي.

(٨) ويرى الدكتور فاروق حمادة أن ألصق الكتب المتقدمة بالمعنى الاصطلاحي لعلوم القرآن، وأحراها أن تكون سابقة في هذا الميدان حتى الآن!! كتاب «فهم القرآن» للحارث بن أسد المحاسبي (ت: ٢٤٣هـ)(٢٠).

وإِذا نظرنا إلى محتوى هذا الكتاب نجده مؤلَّفاً من سبعة أقسام:

- ١ فضائل القرآن من الآيات والأحاديث: ثم ذكر فضائل القراء، ومن حفظ القرآن ووعاه (٣).
- ٢ فقه القرآن: ومقصوده أن الهدف الأسمى من إنزاله هـو الفهـم، وذكـرَ
 سبل الفهم وطرائقه (١).
- ٣- المحكم والمتشابه: ذكر فيه المراد من المحكم والمتشابه، مع إيراد آثار عن الصحابة والتابعين، وأهل العلم كمالك وأبي عبيدة (٥).

٤- ما لا يجوز النسخ وما يجوز فيه: ذكر أنَّ النسخ لا يـدخل في أسماء الله

⁽١) انظر: البيان في مباحث من علوم القرآن: ١٤-٢٤.

⁽٢) انظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير: ١٠-١١.

⁽٣) فهم القرآن: ٢٧١-٣٠ (المطبوع مع كتاب العقل للحارث أيضاً بتحقيق القوّتلي).

⁽٤) المرجع نفسه: ٣٠٢-٣٢٤، وذلك بحسب ما يراه من تلك الطرق.

⁽٥) المرجع نفسه: ٣٢٥-٣٣١.

- وصفاته، وأخباره عن الأُمم السابقة(١١).
- ٥- مع المعتزلة: دفاعات وإلزامات: ناقش فيه المعتزلة في الناسخ والمنسوخ، وفي بعض أصولهم، كالتوحيد، والوعد والوعيد(٢).
- ٦- ذكر الناسخ والمنسوخ من الأحكام: ذكر فيه السور المكية والمدنية،
 وقسم النسخ إلى خمسة عشر باباً، منها أقسام النسخ الثلاثة المشهورة (٣).
- ٧- أساليب القرآن: ذكر فيه التقديم والتأخير، والإضمار، والحروف الزوائد، والمفصَّل والموصول^(١).

⁽١) فهم القرآن: ٣٣٢-٣٦٩.

⁽٢) المرجع نفسه: ٣٩٠-٣٩٣، ومناقشة المعتزلة في بعض أصولهم لا يعد من «علوم القرآن»، وكأنَّ المحاسبيّ يرى المعنى الإضافي - هنا -، وهو أمر فيه تجوّزٌ.

⁽٣) فهم القرآن: ٣٩٤-٤٧٥.

⁽٤) المرجع نفسه: ٢٧٦-٢٠٥، (والكتاب فيه نقص في آخره كها هو ظاهر، وكها ذكر المحقق). وهذا الكتاب صحيح النسبة إلى المحاسبي، ودليل ذلك:

۱- أني درست أسانيده فوجدت مَن يروي عنهم هم من شيوخه، نحو: يزيد بن هارون (ت: ٢٠٦ه) (انظر: تهذيب الكهال: ٥/ ٢٠٨، وسير أصلام النبلاء ٢١/ ١١٠)، الذي روى عنه سبع روايات. (راجع «فهم القرآن»: ٢٨٨، ٢٩١-٢٩٢، ٢٩٤، الذي روى عنه سبع روايات. (راجع «فهم القرآن»: ٣٢٣- ١٩٤، ٣٢٥)، ونحو أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت: ٢٢٤ه)، الذي روى عنه أربع روايات. (راجع «فهم القرآن»: ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٤٠٤).

٢ أن شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) نسبه إليه، ونقل عنه في موضعين:

⁽أ) في «درء تعارض العقل والنقل»: ٢/ ٤٥ ـ ٤٧، ونقله موجود في «فهم القرآن»: ٣٤٠ - ٣٤٠، ٣٤٥.

⁽ب) في «مجموع الفتاوى»: ٥/ ٥٥٧، وما أشار إليه موجود في «فهم الفرآن»: ٣٥٦_٣٤٦.

وهذه الأقسام السبعة - كما ترى - من صميم علوم القرآن، والكتاب يدخل ضمن مصطلح «علوم القرآن» بالمعنى التدويني، فهو يعد أوّل كتاب صنف في هذا العلم بحسب اطلاعنا وحكمنا على ما بين أيدينا.

وفي نهاية هذا المبحث أستطيع القول إن الحارث المحاسبي، أوّلُ من دوّن في علوم القرآن بصورة مستقلة، من حيث المحتوى والمضمون دون العنوان، فيكون ظهور التأليف في هذا العلم في القرن الثالث.

أما ظهور مصطلح «علوم القرآن» في العنوان والمحتوى، فقد تأخّر قليلاً إلى أواخر القرن الرابع ومطالع الخامس، وبدا في مؤلّف ابن حبيب النيسابوري (ت: ٢٠٦هـ)، «التنبيه على فضل علوم القرآن».

وهذه النتيجة بناء على ما وصل إِلينا واطلعنا عليه، وليست على وجـه القطع واليقين.

٣- أن مؤرخ الإسلام الحافظ الذهبي نسبه إليه، ونقل عنه - أيضاً - في «سير أعلام النبلاء»: ١١/ ١٧٥، أثناء ترجمة ابن كُلاَّب، وما نقله عن «فهم القرآن» يوجد فيه: ص: ٣٤٦، وما بعدها.

٤ أن المحاسبي روى عن شيخه أبي عبيد القاسم بن سلام أربع روايات كها تقدم، وهذه
 الروايات الأربع موجودة في كتابه «الناسخ والمنسوخ»: ٦، ٤، ٥-٦، ١٤-١٥.

المبحث الشالث: تعريف موجز بالكتب المعتبرة في «علوم القرآن» التي سبقت «البرهان والإتقان»

لقد أُلِّف قبل الزركشي والسيوطي مؤلفات مفردة، حوت جملة من أنواع «علوم القرآن»، وسأُعطي - إن شاء الله - تعريفاً مختصراً بأهم هذه الكتب - مما بين أيدينا - ؛ ليظهر تطور التأليف في هذا العلم، وليُعلم الفرق بين مثل هذه التصانيف، وبين مؤلَّفي الزركشي والسيوطي.

وهذه الكتب هي:

(۱) «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» (۱) «فنون الأفنان في عيون علوم القرآن» (۱) عبدالرحمن بن عليّ بن الجوزيّ (ت: ۹۷ ه ه) صاحب التصانيف السائرة، والعلوم الباهرة (۲۰) مصنفاً (۳).

وهذا الكتاب - فنون الأفنان - كتاب وجيز ضمّنه ابن الجوزي أبرز علوم القرآن في نظره، وركَّز بعض مباحثه، واجتنب الإطالة فيها، وقد بلغت أنواع «علوم القرآن» فيه واحداً وعشرين نوعاً.

وقد اعتمد في بعض الأنواع التي أوردها على نقول من المتقدمين نحو

⁽١) انظر: تحقيق عنوان الكتاب في مقدمة طبعة د. العتر: ١٢١-١٢٤.

⁽٢) انظر ترجمته في طبقات المفسرين الداودي: ١/ ٢٧٠، وشذرات الذهب: ٤/ ٣٢٩.

⁽٣) انظر: مؤلفات ابن الجوزي: ٢٦٩- ٧٧، ومقدمة «زاد المسير»: ٣٠، ونواسخ القرآن: ٥٠-٥٣، وإن كان في انتهاء بعضها إلى القرآن نظر!!

اعتهاده على أبي جعفر: محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠ه)، وعلى أبي بكر: محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨ه)، وعلى أبي الحسين: أحمد بن جعفر المعروف بابن المنادي (ت: ٣٣٦ه) صاحب كتاب «العدد»، و «متشابه القرآن العظيم»، وعلى ابن حبَّان: محمد بن حبَّان البُستي (ت: ٣٥٤ه).

وقد أورد ثلاثة أنواع لم يذكرها الزركشي والسيوطي، وهي: أ- باب في أن القرآن غير مخلوق(١١).

ب- باب ذكر القرائن من السور في العدد على مذهب أهل الكوفة، فذكر فيه إحدى وستين سورة متناظرة، أو متساوية في عدد الآيات ؛ وذلك بأن يذكر السورة وما ماثلها من سورة أو أكثر، وأفرد العدد الكوفي بالذكر ؛ لأنه المعتمد في وقته (٢).

ج- باب ذكر الأوصاف التي شاركت أمتنا فيها الأنبياء: ذكر فيه ثلاثين وصفاً لهذه الأُمّة، وافقت أوصاف الخليل عليه السلام في عشر منها، وفي العشر الثانية وافقت أوصاف موسى عليه السلام، وفي الثالثة أوصاف نبينا محمد ، وفي هذه الأوصاف يذكر الآيات القرآنية المتضمنة لتلك الأوصاف".

والملاحظ على ابن الجوزي في هذا الكتاب أنه قد طوى بعض المباحث

⁽١) فنون الأَفنان: ١٤٩ -١٩٦.

⁽٢) فنون الأفنان: ٣٢٨-٣٣٠، وللسرَّاج: أبي محمد جعفر بن أحمد البغدادي (ت: ٥٠٠ه) منظومة من (٧٣) بيتاً، نظم فيها السور المتفقة العدد وفق العدد الكوفي، وهمي عندي مصوَّرة من الظاهرية، برقم (٩٨٧) ضمن مجموع.

⁽٣) فنون الأُفنان: ٤٨١–٤٨٦.

المهمة في «علوم القرآن»، نحو: الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، والتفسير والتأويل. ومرد ذلك - عنده - لكراهته تكرير الكلام؛ إذ إن بعض هذه القضايا قد أفرده بتأليف مستقل، كالناسخ والمنسوخ، إذ ألّف فيه «نواسخ القرآن»، وبعضها قد تكلم عليه في تفاسيره (۱).

وابن الجوزي في إدخاله الأنواع الثلاثة السالفة يُلْمح بصنيعه هذا إلى أن «علوم القرآن» تستوعب كل علم يخدم القرآن، أو يتصلُ به، كالعقيدة، وقصص الأنبياء وشمائلهم.

وهو أمر تشمله «علوم القرآن» بمعناها الإضافي، لكن درج الكاتبون فيه على استبعاد علم العقيدة، وقصص الأنبياء وشمائلهم من جزئيات هذا العلم؛ لاستقلالها بذاتيتها وتصانيفها.

ولا تعجب من هذا الاختصار والتركيز في الكتاب، إذا علمت أنه قد فرغ منه تصنيفاً ونسخاً في سبعة أيام (٢).

وقد اختصر ابن الجوزي هذا الكتاب على عادته في بعض تصانيفه، ويوجد منه نسخة في مكتبة الغازي خسرو في سراييفو، ضمن مجموع برقم (٣٠٠)

⁽١) انظر: فنون الأفنان: ٣٧٣-٥٣٧٠.

⁽٢) انظر: فنون الأَفنان: ١٠٧.

⁽٣) انظر: مؤلفات ابن الجوزي: ٢٠٤، ولا ندري هل بقيت هذه النسخة موجودة إلى الآن، أو ذهبت مع الحرب البشعة والتدمير الهمجي، الذي يشنه الصرب وأعوانهم على إخواننا المسلمين هنالك؟!

وأُخرى في دار الكتب المصريّة بـرقم ٢٨/ مجـاميع مـصطفى فاضل، وتقع في سبع ورقات(١).

(٢) «جمال القراء وكمال الإقراء» للإمام علم الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبدالصمد السخاوي (ت:٦٤٣هـ)، من أكابر أهل زمانه، وعلمائهم في فنون عديدة، وصاحب التصانيف المتقنة (٢).

وهذا الكتاب من عنوانه يوحي أنه في مباحث تتعلق بالقراء والإِقراء، ولا مدخل له في أنواع من علوم القرآن الأُخرى.

ولكن الحقيقة أنَّه من كتب علوم القرآن التي دوّن فيها جملة من أنواعه، وإن كانت الصبغة الغالبة على الكتاب المباحث المتعلقة بالإقراء والقرّاء.

وكأنّ المؤلف - رحمه الله - يرمُز بهذا الصنيع إلى أن قارئ القرآن لا يَجْمل ولا يكمل، إلا إذا عرف جملة مهمة من أنواع علوم القرآن، تنفعه وتعينه على فهم كتاب الله وتدبره.

وقد اشترط العلماء للقارئ قبل أن ينصب نفسه للإِقراء أن يعلم عدّة علوم منها:

الفقه، وأُصول الدين، والنحو والصرف، والوقف والابتداء، واللغة، والتفسير (٣).

⁽١) انظر: مؤلفات ابن الجوزي: ٢٠٤، والفهرس الشامل - التفسير وعلومه: ٢١٢.

⁽٢) انظر: العبر للذهبي: ٥/ ١٧٨، وطبقات الشافعية للسبكي: ٨/ ٢٩٧، وغيرهما.

⁽٣) انظر: منجد المقرئين لابن الجزرى: ٤.

وهذا الكتاب - جمال القراء وكمال الإقراء - ضمّنه مؤلِّفه عشرة كتب يوحي كل كتاب منها أنّه مصنَّف مستقل ؛ ولذلك حصل الوهم من بعض المفهرسين، والباحثين بنسبة عدد منها بصورة مستقلة إلى السخاوي، ولكن الناظر في بعض كتب تلميذ المؤلِّف - أبي شامة المقدسي^(۱)-، وابن الجزري^(۲)، يقطع بأن هذا الكتاب مؤلِّف من عشرة كتب.

وهذه الكتب العشرة لستة منها تعلق مباشر بالقراءة وآداب القارئ والإقراء، وهي: منازل الإجلال والتعظيم في فيضائل القرآن الكريم (٣)، تجزئة القرآن (٤)، ذكر الشواذ (٥)، مراتب الأصول وغرائب الفيصول (٢)، منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق (٧)، علم الاهتداء في معرفة الوقف والابتداء (٨).

وللأربعة الباقية اتصال بسائر علوم القرآن الأُخرى، وهذه الكتب هي: نثر الدرر في ذكر الآيات والسور(١٠)، الإفصاح الموجز في إيمضاح المعجز (١٠٠)، أقوى العُدد في معرفة العَدد(١١)، الطود الراسخ في المنسوخ والناسخ(١٢).

⁽١) انظر: المرشد الوجيز: ٢٠٨، ٢٠٨ وغيرهما.

⁽٢) انظر: النشر: ١/ ٩٧.

⁽٣، ٤) جمال القراء: ١/ ٥٠، ١٢٤.

⁽٥،٥) جمال القراء: ١/ ٢٣٤، ٥.

⁽۲، ۷، ۸) نفسه: ۲/ ۳۲٤، ۲۵، ۸۵۰.

⁽۱۱،۱۰) نفسه: ۱/۲۲، ۲٤٥.

⁽١٢) نفسه: ١/ ١٨٩، وعدد آي القرآن يحتاج القارئ إلى شيء منه - أيضاً - في تحديد رؤوس الآي، أو إمالة بعض رؤوس الآي لمن مذهبه أن يميلها من القرّاء.

وهذه الكتب العشرة تضمنت عشرين نوعاً من أنواع علوم القرآن التي أوردها الزركشي والسيوطي، ولم يكن في الكتاب ثمة نوعٌ أو أنواع جديدة لم يشملها ما في «البرهان والإتقان»، اللهم إلا توسع السخاوي وبسطه الكلام في كتاب تجزئة القرآن، وذكره أشياء في كيفية التجزئة ومقدارها للتلاوة اليومية، ولحفظ القرآن، وللصلاة في رمضان وغيره (۱)، وكذلك ذكره تفصيل خلاف علماء الأمصار في عد آي القرآن مرتباً على السور (۲)، وهي مباحث أصولها موجودة عند الزركشي والسيوطي.

أما أنواع علوم القرآن المواردة في «جمال القراء وكمال الإقراء»، فهي: أول ما نزل من القرآن، المكي والمدني، أسماء سور القرآن، إعجاز القرآن، فضائل القرآن، آداب التالي والتلاوة، نزول القرآن على سبعة أحرف، جمع القرآن وترتيبه، معرفة شواذ القراءة، معرفة المتواتر، الوقف والابتداء، الناسخ والمنسوخ، الإمالة والفتح، الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب، المد والقصر، تخفيف الهمز، كيفية تحمل القرآن، معرفة حفاظه ورواته، معرفة العالي والنازل من أسانيده، معرفة عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه، معرفة فواصل الآي.

(٣) «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزين للإمام أبي القاسم عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة (ت: ٦٦٥ه)، الجامع لفنون عديدة، القامع لبدع عنيدة، رحمه الله وأحسن مثواه (٣).

⁽١) جمال القراء: ١/٦٦١، وما بعدها.

⁽۲) نفسه: ۱/ ۱۹۰ ـ ۲۳۰.

⁽٣) انظر: غاية النهاية: ١/ ٣٦٥، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٢٦٣.

وهذا الكتاب هو في الأصل شرح لحديث «أُنزل القرآن على سبعة أحرف» (١)، وقد بين المؤلف هذا المقصد وقال عن الباب الثالث (٢) من كتابه: «هو عمدة هذا الكتاب، والمقصود بهذا التصنيف وما قبله وما بعده من الأبواب مقدم بين يديه، وتبع له ؛ لشدَّة تعلق الجميع به» (٣).

لكنه بناه على ستة أبواب تضمنت من أنواع علوم القرآن ثمانية، وهي: كيفية نزول القرآن، أول ما نزل منه وآخره، جمع القرآن، معرفة حفاظه، معرفة على كم لغة نزل، أي: نزول القرآن على سبعة أحرف، معرفة المتواتر والصحيح من القراءة، معرفة الشاذ، فضائل القرآن.

أما الباب السادس من هذا الكتاب - وهو: الإقبال على ما ينفع من علوم القرآن والعمل بها، وترك التعمق في تلاوة ألفاظه والغلو بسببها والما أره يندرج تحت أي نوع من أنواع علوم القرآن الموجودة عند الزركشي والسيوطي، بل هو ثمرة هذه الأنواع التي تقود إلى فهم كتاب الله وتدبره، والعمل به.

وقد نقل في هذا الباب نقولات مستفيضة عن أبي عبيد القاسم بن

⁽۱) حديث متواتر أخرجه جمع من الأئمة، انظر: البخاري: ٨/ ٦٣٩ (الفتح)، ومسلم: ١/ ٥٦١، ومسند أحمد: ٢/ ٢٣٢.

⁽٢) وهو في معنى قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، وشرح ذلك من كلام كلّ مصنف. وقد أفرده بالتصنيف - أيضاً - ابنُ العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، وابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ). انظر عارضة الأحوذي: ١١/ ٦٠، والنشر: ١/ ٢١.

⁽٣) المرشد الوجيز : ٧٣.

⁽٤) المرشد الوجيز: ١٩٣.

سلام، وابن أبي شيبة، والآجري، والبيهقي، والغزالي، وعلم الدين السخاوي، كما أورد بعض نقول عن ابن مجاهد، والداني، وغيرهما.

(٤) «الإكسير (١) في قواعد (٢) التفسير» للإمام أبي الربيع سليان بن عبدالقويّ الطُوفيّ الأصولي (ت: ٧١٦ه) (٣).

وهذا الكتاب ليس على منوال كتب «علوم القرآن» المعهودة، التي تحوي طائفة من المباحث المفصلةِ القول في نوع أو أنواع من علوم القرآن، وإنها جعله مؤلّفه في مقدمة تكلم فيها على التفسير والتأويل، والفرق بينهها.

ثم قسم كتابه ثلاثة أقسام:

تكلم في القسم الأول عن الحاجة إلى التفسير والتأويل من بعض قـراء القرآن.

والقسم الثاني: في العلوم التي اشتمل عليها القرآن، وينبغي للمفسر النظر فيها وصرف العناية إليها، وجعلها على نوعين:

لفظي، وهي أربعة: الغريب، والتصريف، والإعراب، والقراءات.

ومعنوي، ومنه الوجودي: المتعلق بالموجودات، كالتنبيه على النظر في السلموات والأرض، وأُصول الدين، وقصص القرآن، والوعظ، والناسخ

⁽١) بكسر الهمزة، بمعنى الكيمياء. انظر: القاموس المحيط (كسر): ٢٠٤.

⁽٢) هكذا سماه المؤلف ص: ١، وكذا ورد في شذرات الذهب: ٦/ ٣٩، ولا أدري لماذا سماه المحقق بـ «الإكسير في علم التفسير»؟!

⁽٣) انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٦/ ٣٩، ومعجم المفسرين: ١/ ٢١٦.

والمنسوخ، وأُصول الفقه، والفقه، وعلم المعاني والبيان ؛ والقسم الثالث موضوع له.

وجعل القسم الثالث في علمي المعاني والبيان ؛ لكونهما أنفس علوم القرآن في نظره (١).

وهو في هذا كأنه يقرر ما أكّده الزمخشري في مقدمة تفسيره، إذ قال: «... علم التفسير الذي لا يتمّ لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم كها ذكر الجاحظ في كتاب «نظم القرآن»، فالفقيه وإن برز على الأقران في علم الفتاوى والأحكام، والمتكلم وإن بزّ أهل الدنيا في صناعة الكلام، وحافظ القصص والأخبار وإنْ كان من ابن القِرِّيَّة (٢) أحفظ، والواعظ وإن كان من الحسن البصري أوعظ، والنحوي (٣) وإن كان أنحى من سيبويه، واللغوي وإن علك اللغات بقوّة لحييه، لا يتصدّى منهم أحدٌ لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما: علم المعاني وعلم البيان...» (١).

وإذا عرفنا أن القسمين الأول والثاني من الكتاب - الإكسير - كانا (٢٨)

⁽١) انظر: الإكسير: ٢٩.

⁽٢) هو: أيوب بن يزيد أو زيد الهلالي، أعرابي أُمّي من الخطباء البلغاء، يضرب به المشل، يقال: «أبلغ من ابن القِرِّيَّة»، قتله الحجاج عام (٨٤ه). والقِرِّيَّة لقب لأُمه أو لجدته. انظر: سير أعلام النبلاء: ٤/ ١٩٧، وشذرات الذهب: ١/ ٩٣، والأعلام: ٢/ ٣٧.

⁽٣) وردت في «الكشاف»: «والنحو وإن كان..»، ويظهر أنها خطأ مطبعي، والصواب المثبت.

⁽٤) الكشاف: ١/٣.

صفحة، وأن القسم الثالث استغرق من الصفحة (٢٩) إلى الصفحة (٣٣٣)، تبيّن لنا مصداق قوله: إن علمي المعاني والبيان أنفس علوم القرآن.

وقد اعتمد في هذا القسم على كتاب: «الجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور» (١٠ لأبي الفتح نصر الله بن محمد بن الأثير الجزري (ت:٦٣٧هـ).

وهذا الكتاب قد ضم في ثناياه سبعة أنواع من علوم القرآن - موجودة عند الزركشي والسيوطي -، وهي: معرفة التفسير والتأويل، الأدوات التي يحتاج إليها المفسر، وجوه مخاطبات القرآن، حقيقته ومجازه، كناياته وتعريضه، أقسام معنى الكلام، جملة من أساليب القرآن وفنونه البليغة.

وهذا الكتاب تعرضت له ولمنهجه ؛ لأنه لصيق جدّاً بكتب «علوم القرآن» أكثر من غيره حسب المعنى الاصطلاحي، وإن كانت مقدمة شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨ه) تفوقه، وهي زاخرة بالفوائد والقواعد والمنهجيّة، إلا أنها أَذْخُلُ في «أصول التفسير» منها في «علوم القرآن» بوجه عام.

وكتاب الطوفي يظهر لي أن الزركشي والسيوطي لم يقفا عليه، والله أعلم. كما أني لم أتعرض للتعريف بثلاثة كتب، وهي:

أ- «مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور» لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ) ؛ لسبين:

- لمعاصرته للسيوطي، فهو ليس متقدماً عنه، وكان مقصود هذه

⁽١) طبع وصدر ضمن مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بتحقيق الدكتور مصطفى جواد، والدكتور جميل سعيد، عام ١٩٥٦م.

الدراسة التعريف بالكتب السابقة زمناً له.

- ولأن الكتاب في «مقاصد السور»، وليس في أصله موضوع للحديث عن «علوم القرآن» بوجه عام، وإن كان المؤلِّف - رحمه الله - قدَّم للكتاب بمجموعة فوائد في «علوم القرآن» استوعبت المجلد الأوّل منه، ومثَّلت اثنى عشر نوعاً مما ورد عند الزركشي والسيوطي، هي:

المكي والمدني، فواصل الآيات (وتطرَّق إلى نفي السجع من القرآن)، فضائل القرآن^(۱)، كيفية نزول القرآن، آداب التلاوة، رسم القرآن وضبطه، تقسيم القرآن بحسب السور والآيات، العلوم المستنبطة من القرآن، الأحرف السبعة، جمع القرآن، القراءات، عدد الآي.

ب- «الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة» لأبي على الحسين بن على الرَّجْراجي (ت:٨٩٩هـ) ولم أذكره - أيضاً - ؛ لأربعة أسباب، - مع النظر لمعاصرته للسيوطي -، هي:

- لأن فيه مباحث هي ألصق بالفقه منها بـ «علوم القرآن».
- إطالة المؤلف في الباب السادس من الكتاب الذي يتكوّن من عشرين باباً فأورد مباحث آداب المعلم، وطريقة تعليم الصبية، مما يختص بآداب العلم والتعليم.
- امتلاء الكتاب بالأحاديث والآثار الضعيفة التي لا يحق الاعتماد

⁽١) والبقاعي أيضاً في ذكره لسور القرآن مرتبة في الكتاب، يذكر العناصر التالية: فضائل الآيات والسور، المكي والمدني، عدد الآيات وما يشبه الفواصل، مقاصد السورة.

عليها ؛ لبناء الأحكام والترجيحات التي ذكرها الرجراجي.

- احتجن حديث أبي عصمة نوح بن أبي مريم الذي يرويه في فضائل كل سورة من سور القرآن -وهو موضوع كها صرَّح جماعة من أهل العلم-، فصنع منه باباً، هو الباب التاسع عشر من الكتاب.

ومع هذا فقد اشتمل هذا الكتاب - الذي انتهج أُسلوب السؤال والجواب - على سبعة عشر نوعاً من أنواع علوم القرآن، التي طرقها كلّ من الزركشي والسيوطي، هي:

كيفية نزول القرآن، المعرَّب، نزول القرآن على سبعة أحرف، المحكم والمتشابه، أوَّل ما نزل وآخر ما نزل، ترتيب السور والآيات، جمع القرآن، مرسوم الخط وضبط القرآن، آداب التلاوة، القراءات وأحكامها، حفاظ القرآن ورواته، مشكل القرآن، فضائل القرآن، أسماء القرآن، عدد آي القرآن، أفضل القرآن وفاضله، المكي والمدني.

ج- «هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن» ليوسف بن حسن بن عبد المادي الحنبلي المعروف بابن المِبْرَد (ت: ٩٠٩هـ).

وقد بنى المؤلِّف كتابه هذا على كتاب الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٤ه)، المسمَّى: «الاستغناء بالقرآن في طلب العلم والإيمان»(١)، ومدحه بقوله: «وهو كتاب بليغ متقن، وفن صحيح مبرهن»(١)، إلاَّ أنه

⁽١) مفقود.

⁽٢) «هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن» (خ): ٣/ أ.

انتقد ابن رجب في كونه لم يرتبه على الأبواب، وفيه إخلال ببعض الأمور.

فانتدب نفسه لتصنيف كتابه «هداية الإنسان» وجعله على طريقة المحدِّثين في إيراد الأحاديث بالأسانيد المتصلة منه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ورتبه على مئة باب. والكتاب منه نسخة واحدة بخط المؤلف نفسه (۱).

ولم أُعرِّف به في هذا المبحث ؛ للأسباب التالية:

١-كون المؤلِّف - رحمه الله - معاصراً للسيوطي.

٢- أن معظم مادة الكتاب تدور حول فضائل القرآن وآداب الـتلاوة بوجه عام؛ إذ ضمَّ (٤٧) باباً متعلقاً بآداب القارئ والمقرئ وحـق المصحف الكريم، وحوى (٣١) باباً متعلقاً بفضائل القرآن، أي أن (٧٩) باباً في هذين المبحثين، فيعتبر أربعة أخماس الكتاب في الآداب والفضائل.

٣- اقتصر ابن عبد الهادي على الروايات في أبواب كتابه، دون إبداء رأي، أو
 تقعيد أو تأصيل في مسائل «علوم القرآن» المتنوعة، إلا في النادر.

ومع هذا فقد ضمَّ هذا الكتاب أحد عشر نوعاً من أنواع علوم القرآن التي تناولها كل من الزركشي والسيوطي، وهي:

معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه، المحكم والمتشابه، معاضدة السنة للقرآن، شروط المفسِّر، فضائل القرآن، آداب الـتلاوة، خواص القرآن، نزول القرآن على سبعة أحرف، إعجاز القرآن، كيفية

⁽١) يتكون من جزأين محفوظين بظاهرية دمشق، عنوان الأول: «هداية الإنسان»، والثاني: «فضائل القرآن»، وهذا فيه نقص من أوله.

نزوله، بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة.

وذكر بابين غريبين عن أنواع الزركشي والسيوطي، وهما:

- فيها ذكر من أنه غير مخلوق (وهو الباب الحادي والثهانون).

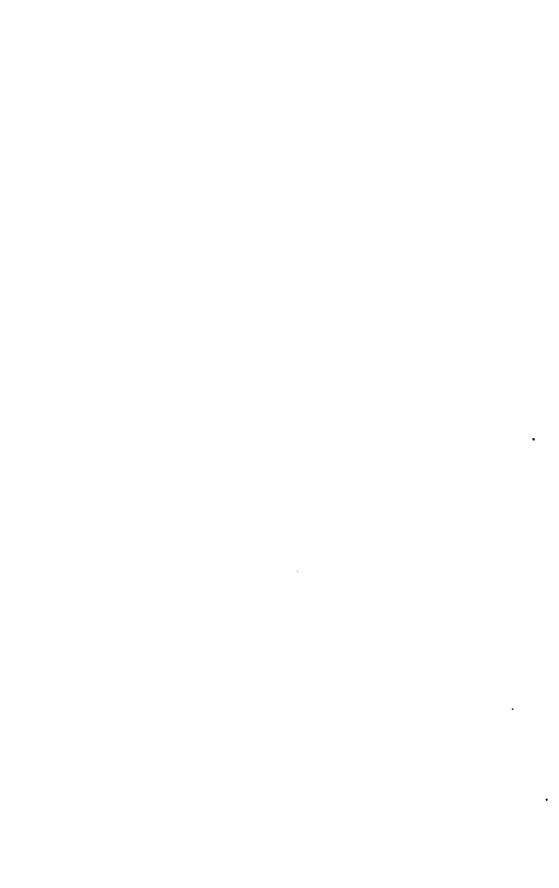
ـ في تعريفه وبيان حقيقته (وهو الباب السابع والثمانون).

أما كتاب ابن رجب المشار إليه فليس بين أيدينا، ومادة ابن عبدالهادي لا تعطينا تصوّراً كافياً عنه، سوى المرويات، وبعض الآراء النقدية في صناعة الحديث.

الفصل الأول أنواع «علوم القرآن» في في في المنان في المرهان و «الإتقان» و «الإتقان»

وفيه مدخل وثلاثة مباحث:

المدخـــل: إطلالة على أنواع علوم القرآن في الكتابين المبحث الأول: الأنـواع المتفــق عليها المبحث الثاني: ما انفـرد به الزركشي المبحث الثالث: ما انفـرد به السيوطــي



المدخل: إطلالة على أنواع علوم القرآن في الكتابين

يعد كتابا الزركشي والسيوطي أوسع كتابين جَمَعا عدداً من أنواع علوم القرآن بين دفتيهما.

ولا يَرِد على هذا التعميم كتاب «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» لابن عقيلة المكيّ (ت: ١١٥٠ه)، الذي ضمَّنه أربعة وخمسين ومئة نوع (١٥٤) من أنواع علوم القرآن؛ لأن هذه الأنواع هي أنواع السيوطي في شيء من التقسيم، والبسط، والتعديد.

وذكر الزركشي في مقدمته أنَّ علوم القرآن لا تنحصر ومعانية لا تستقصى، فأراد العناية بقدْر ممكن من هذه العلوم (١٠). وقال: «ومما فات المتقدمين وضع كتاب يشتمل على أنواع علومه، كما وضع الناس ذلك بالنسبة للحديث، فاستخرت الله تعالى – وله الحمد – في وضع كتاب في ذلك جامع لما تكلم الناس في فنونه، وخاضوا في نكته وعيونه، وضمَّنته من المعاني الأَنيقة، والحكم الرشيقة، ما يهز القلوب طرباً، ويبهر العقول عجباً؛ ليكون مفتاحاً لأَبوابه، وعنواناً على ما يهز اللمفسِّر على حقائقه، ومطلعاً على بعض أسراره ودقائقه...»(٢٠).

وقد ضمَّنه سبعة وأربعين نوعاً قال عنها: «واعلم أنه ما من نوع من

⁽١،٢) الرهان: ١٠٢/١.

هذه الأنواع، إلا لو أراد الإنسان استقصاءه لاستفرغ عمره ثم لم يحكم أمره، ولكن اقتصرنا من كل نوع على أصوله، والرمز إلى بعض فصوله، فإن الصناعة طويلة، والعمر قصير، وماذا عسى أن يبلغ لسان التقصير»(١).

وقد أطنب - رحمه الله - وتوسع في النوع السادس والأربعين: وهو في ذكر ما تيسر من أساليب القرآن وفنونه البليغة، وقال عنه: «وهو المقصود الأعظم من هذا الكتاب، وهو بيت القصيدة»(٢).

أمّا السيوطي - رحمه الله - فقد تعجّب في زمان طلبه للعلم من المتقدمين من أهل العلم؛ لكونهم لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن، كما وضعوا ذلك بالنسبة لعلم الحديث (٣).

واطلع على كتاب شيخه أبي عبدالله محيي الدين الكافيكجي (ت: ٩٧٧ه): «التيسير في قواعد علم التفسير» ونسخه عنه (ن)، ثم اطلع على كتاب جَلال الدين البُلقيني: عبدالرحمن بن عمر (ت: ٤٢٨ه) المسمّى «مواقع العلوم من مواقع النجوم» (٥)، ودعاه وقوفه عليه لأن يصنف كتاب «التحبير في

⁽١) البرهان: ١/٤/١.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٤٨٠.

⁽٣) انظر: الإِتقان: ١/ ٤.

⁽٤) الكتاب مطبوع بدار القلم تحقيق: ناصر المطرودي. والبابان اللذان فيه يختلفان بعض الشيء في المباحث عمَّا ذكر السيوطي في الإِتقان (١/٤)، فهل ألّفه الكافيجي مرتين، أو زاد عليه بعد أَن نقله السيوطي عنه؟!

⁽٥) وهو في حكم المفقود، لكنّ مباحثه وأنواعه الخمسين موجودة في «التحبير» للسيوطي.

علم التفسير»(١) وأتمه عام (٨٧٢ه)، وكتبه عنه من هو في طبقة شيوخه (٢).

وعلى عادة السيوطي في بعض الفنون أنه يؤلف كتاباً ثم يؤلف آخر أوسع منه، خطر له أن يضع كتاباً مبسوطاً في «علوم القرآن» يسلك فيه طريق الإحصاء، ويمشي فيه على منهاج الاستقصاء (٣)، حتى وقف على «البرهان» للزركشي، فشرَّ به، وقوي عزمه على إنشاء التصنيف الذي كان يطمح إليه ويضمره، فألف كتاب «الإتقان» وضمنه ثمانين نوعاً من أنواع علوم القرآن، قال عنها: «فهذه ثمانون نوعاً على سبيل الإدماج، ولو نُوِّعت باعتبار ما أدمجتُه في ضمنها، لزادت على الثلاثمئة...»(١).

وسأعرض لأنواع علوم القرآن في الكتابين بشكل مجمل دون الخوض في الجزئيات، أو الكلام على المسائل المبثوثة فيهما؛ لأن هذه الأُمور سيأتي الكلام عليها إن شاء الله في المباحث المقبلة، ولكني سأذكر الأنواع فيهما، والتي هي على ثلاثة أقسام:

- (١) الأَنواع المتفق عليها.
- (٢) ما انفرد به الزركشي.
- (٣) ما انفرد به السيوطي.

⁽۱) وهو مطبوع أكثر من طبعة، منها: طبعة دار العلوم بتحقيق الدكتور فتحي عبدالقادر فريد. وسيًّاه في «فهرست مؤلفاته» (خ): ٦٩، و«حسن المحاضرة»: ١/ ٩ ٣٣٩، و«التحدث بنعمة الله»: ١/ ١، ومقدمة «الإتقان»: ١/ ٧ بـ «التحبير في علوم التفسير».

⁽٢) انظر: الإتقان: ١٠/١.

⁽٣) انظر: الإتقان: ١٠/١.

⁽٤) الإتقان: ١/ ١٧ - ١٨.

الأنواع المتفق عليها

رقمه	اسم النوع في الإتقان	البرهان عنوان البرهان	رقم النوع في
٩	معرفة سبب النزول م	معرفة أسباب(١) النزول	- 1
77	في مناسبة الآيات والسور	معرفة المناسبات بين الآيات	- Y
09	في فواصل الآي	معرفة الفواصل ورؤُوس الآي	- ٣
44	في معرفة الوجوه والنظائر	جمع الوجوه والنظائر	- ٤
75	في الآيات المشتبهات	علم المتشابه ^(۲)	- 0
٧٠	في المبهمات	علم المُبْهمات	-7
٦.	في فواتح السور	في أسرار الفواتح في السور	- V
17	في خواتم السور	في خواتم السور	- A
١	في معرفة المكي والمدني	معرفة المكي والمدني	- ٩
٧	معرفة أوّل ما نزل	معرفة أول ما نزل من القرآن	-1•
٨	معرفة آخر ما نزل	وآخر ما نزل	
17	في كيفية إِنزاله	في كيفيّة إِنزاله	-17
١٨	في جمعه وترتيبه	في بيان جمعه، ومن حفظه من	-14
۲.	في معرفة حفاظه ورواته	الصحابة رضي الله عنهم	
	في عدد سوره وآياته وكلماته	معرفة تقسيمه بحسب سوره	-18
١٩	وحروفه	وترتيب السور والآيات وعددها	
۱۷	في معرفة أسمائه وأسماء سوره	معرفة أسهائه واشتقاقاتها	-10

⁽١) في نسخة ((سبب النزول)»، انظر: البرهان: ١١٥/١.

⁽٢) يقصد المتشابه اللفظي.

رقمه	اسم النوع في الإتقان	ي البرهان عنوان البرهان	رقم النوع فج
٣٧	فيها وقع فيه بغير لغة الحجاز	معرفة ما وقع فيه من غير لغة	71-
		أهل الحجاز من قبائل العرب	
۳۸.	فيها وقع فيه بغير لغة العرب	معرفة ما وقع فيه من غير لغة	- \ V
		العرب	
77	في معرفة غريبه	معرفة غريبه	-11
٤١	في معرفة إعرابه	معرفة الأَحكام من جهة إِفرادها	-Y •
		وتركيبها(١)	
22	معرفة المشهور	معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو	-77
4 8	معرفة الآحاد	نقص أو تغيير حركة أو إثبات	
40	معرفة الشاذ	لفظ بدل آخر(۲)	
77	معرفة الموضوع		
۲V	معرفة المدرج		
٣.	في الإِمالة والفتح وما بينهما		
44	في المد والقصر		
٣٣	في تخفيف الهمزة		
44	في معرفة الوقف والابتداء	معرفة الوقف والابتداء	-7 8
77	في مرسوم الخط وآداب كتابته	علم مرسوم الخط	-40
٧٢	في فضائل القرآن	معرفة فضائله	77-
٧٥	في خواص القرآن	معرفة خواصه	-77

⁽١) يقصد الإعراب.

⁽٢) يقصد القراءات.

رقمه	اسم النوع في الإتقان	البرهان عنوان البرهان	رقم النوع في
٧٣	في أفضل القرآن وفاضله	هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟	-47
30	في آداب تلاوته وتاليه	في آداب تلاوته وتاليه وكيفية	- ۲ 9
		تلاوته ورعاية حق المصحف	
		الكريم(١)	
77	في أمثال القرآن	معرفة الأمثال الكائنة فيه	-41
٨٢	في جدل القرآن	معرفة جدله	-٣٣
٤٧	في ناسخه ومنسوخه	معرفة ناسخه ومنسوخه(٢)	-45
	في مشكله ومُوهم الاختلاف	معرفة مُوهم المختلف	-40
٨٤	والتناقض		
24	في المحكم والمتشابه	في معرفة المحكم والمتشابه	٣٦-
٦٤	في إعجاز القرآن	معرفة إعجازه	-47
**	معرفة المتواتر	معرفة وجوب تواتره	-49
	في معرفة تفسيره وتأويله	معرفة تفسيره وتأويله ومعناه ^(٣)	- ٤ ١
٧٧	وبيان شرفه والحاجة إليه		
٥١	في وجوه مخاطباته	معرفة وجوه المخاطبات	-
		والخطاب في القرآن	
07	في حقيقته ومجازه	في بيان حقيقته ومجازه	- 54
٤٥	في كتاياته وتعريضه	في الكنايات والتعريض في القرآن	- ٤ ٤

⁽١) العنوان في طبعة أبي الفضل: في آداب تلاوته وكيفيتها.

⁽٢) في طبعة أبي الفضل: معرفة ناسخه من منسوخه.

⁽٣) في طبعة أبي الفضل: لا يوجد ((ومعناه)).

رقمه	اسم النوع في الإتقان	رقم النوع في البرهان عنوان البرهان
٥٧	في الخبر والإنشاء	 ٤٥ في أقسام معنى الكلام
	في قواعد مهمَّة يحتاج المفـسِّر	٤٦ - في ذكر ما تيسر من أساليب
24	ا إِلَى معرفتها	القرآن وفنونه البليغة
٤٤	في مقدَّمه ومُؤَخره	
٥٣	في تشبيهه واستعاراته	
00	في الحصر والاختصاص	
٥٦	في الإيجاز والإِطناب	
٥٨	في بدائع القرآن	
٦٧	في أقسام القرآن	
	في معرفة معاني الأُدوات التي	٤٧ - في الكلام على المفردات من
٤٠	يحتاج إليها المفسّر	الأدوات

وهذه الأنواع هي من أصل السبعة والأربعين نوعاً في «البرهان»، والثبانين الأُخرى في «الإتقان».

لكنَّ أَنواع الزركشي - في هذا القسم - تسعة وثلاثون نوعاً، يقابلها أربعة وخمسون للسيوطي، وتفصيل ذلك:

أن هذا القسم المتفق عليه من الأنواع بينهما منحصر في خمس مراتب:

أ- النوع الواحد في «البرهان» جعله السيوطي نوعاً واحداً ضمن أنواع علوم القرآن الثانين عنده، وعدة أنواع هذه المرتبة أربعة وثلاثون نوعاً، عناوينها جميعاً متقاربة بين «البرهان» و «الإتقان» سوى نوع واحد،

وهو النوع الخامس والأربعون في «البرهان» - في أقسام معنى الكلام -، قابله الخبر والإنشاء في «الإتقان»، وهو النوع السابع والخمسون.

ب- النوع الواحد في «البرهان» جعله السيوطي نوعين عنده، وعدّة أنواع هذه المرتبة نوعان، وهما: النوع العاشر في «البرهان» - معرفة أول ما نزل من القرآن وآخر ما نزل -، قابله في «الإتقان» النوعين: السابع - معرفة أول ما نزل -، والثامن: معرفة آخر ما نزل.

وكذلك النوع الثالثَ عشرَ في «البرهان» - في بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة رضي الله عنهم -، قابله عند السيوطي النوعان: الثامن عشر - في جمعه وترتيبه -، والعشرون: في معرفة حفاظه ورواته.

ج- النوع الواحد في «البرهان» جعله السيوطي سبعة أنواع، وذلك في النوع السادس والأربعين في «البرهان» - في ذكر ما تيسر من أساليب القرآن وفنونه البليغة -، قابله في «الإتقان» الأنواع: ٤٢، ٤٤، ٥٥، ٥٥، القرآن وهي: في قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها، في مقدمه ومؤخره، في تشبيهه واستعاراته، في الحصر والاختصاص، في الإيجاز والإطناب، في بدائع القرآن، في أقسام القرآن.

د- النوع الواحد في «البرهان» جعله السيوطي ثمانية أنواع، وذلك في النوع الثاني والعشرين في «البرهان» - معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إثبات لفظ بدل آخر(۱) -، قابله في «الإتقان»

⁽١) يقصد القراءات.

الأنواع: ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣٣، ٣٣، وهي: معرفة المشهور، والآحاد، والشاذ، والموضوع، والمدرج، في الإمالة والفتح وما بينهما، في المدّ والقصر، في تخفيف الهمز.

ه- النوعان عند الزركشي جعلها السيوطي نوعاً واحداً، وذلك في النوع السادس عشر في «الإتقان» - في كيفية إنزاله -، جمع فيه بين النوع الحادي عشر والثاني عشر في «البرهان»، وهما: معرفة على كم لغة نزل، وفي كيفية إنزاله. فجعل هذين النوعين نوعاً واحداً في «الإتقان»، وتحدّث عن نوع: معرفة على كم لغة نزل(١)، ضمن المسألة الثالثة من النوع الذي عقده، وهو: في كيفية إنزاله.

وكذلك النوع الثالث والأربعون عند السيوطي، حوى نوعين في «البرهان» هما: في معرفة المحكم والمتشابه، وفي حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات، وهما النوعان السادس والثلاثون، والسابع والثلاثون فيه (٢).

ويحسن في نهاية هذا القسم المتفق عليه من الأنواع أن أُبيِّن وجه جعل عدد أنواع الزركشي (٣٩) نوعاً، وأنواع السيوطي (٥٤) نوعاً في هذا القسم.

فأقول: أصل عدد أنواع علوم القرآن في «البرهان» سبعة وأربعون نوعاً، أُخْرِجْتُ منها عشَرة أنواع لم يُعَنْوِن لها السيوطي، فتبقَّى سبعة

⁽١) يعني: نزول القرآن على سبعة أحرف.

⁽٢) وفي نهاية المراتب الخمس أُشير إلى أَن نوع «الحقيقة والمجاز»، استقى السيوطي مادته من أُربعة أَنواع في «البرهان»، هي: حقيقته ومجازه، الكنايات والتعريض، أقسام معنى الكلام، أساليب القرآن.

وثلاثون، لكن أضفت لها نوعين وهما: أقسام الكلام، وأساليب القرآن، فأصبح المجموع: تسعة وثلاثين.

وبالنسبة للسيوطي جعلت العدد تسعة وثلاثين أصلاً، وأضفت إليها نوعين، ثم ستة، ثم سبعة أنواع، حسب المراتب الخمس المتقدمة، فأصبح مجموع أنواع السيوطي أربعة وخمسين نوعاً.

وتوضيحه حسابياً:

أصل أنواع البرهان = ٤٧ - ١٠ (ليست عناوين في الإتقان) = ٣٧.

٣٧ + ٢ (نوعان قابلهما عدة أنواع في «الإِتقان»، وهما:

أقسام الكلام + أساليب القرآن) = ٣٩.

أصل أنواع السيوطي على وجه المقابلة مع الزركشي = ٣٩.

P + Y + F + V = 30.

ما انفرد به الزركشي

وأعني بها أنواعاً لم يُفْرد السيوطي لها عناوين مفردة في «الإتقان»، فالانفراد هنا انفراد عنونة لا انفراد مادة، بل مادة هذه الأنواع التي استقل بعناوينها الزركشي، مبثوثة في تضاعيف «الإتقان».

وجملة هذه الأنواع عشرة، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ - أنواع أدرجها السيوطي في مباحث ومسائل نوع معين في «الإِتقان»، وهي ستة أنواع في «البرهان».

- (١) معرفة على كم لغة نزل^(١): بحثه السيوطي في النوع السادس عشر في كيفيّة إنزاله ضمن المسألة الثالثة من مسائل هذا النوع^(٢).
- (٢) معرفة توجيه القراءات (٣): ذكره السيوطي في نهاية الأنواع الشاني والعشرين إلى السابع والعشرين في معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرج (١).
- (٣) في أنَّه هل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب استعمال بعض آيات القرآن؟ (٥): تكلم على هذا النوع السيوطي في نهاية النوع

⁽١) يقصد: نزول القرآن على سبعة أحرف، وهو النوع الحادي عشر. انظر: البرهان: ١/ ٣٠١.

⁽٢) انظر: الإتقان: ١/ ١٣١.

⁽٣) وهو النوع الثالث والعشرون. انظر: البرهان: ١/ ٤٨٨.

⁽٤) انظر: الإتقان: ١/ ٢٢٨.

⁽٥) وهو النوع الثلاثون. انظر: البرهان: ٢/ ١١١.

الخامس والثلاثين - في آداب تلاوته وتاليه -، في فصل الاقتباس وما جرى مجراه (١).

- (٤) معرفة أحكامه (٢): تكلم السيوطي على هذا النوع في نهاية النوع الخامس والستين في العلوم المستنبطة من القرآن (٣).
- (٥) في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات (١٠): بحثه السيوطي ضمن النوع الثالث والأربعين المحكم والمتشابه، في فصل عقده لذلك (٥).
- (٦) في أقسام معنى الكلام (١٠): تكلم السيوطي عليه ضمن النوع السابع والخمسين في الخبر والإنشاء (٧٠).

ب- أنواع نثرها السيوطيّ في أكثر من نوع في «الإِتقان»، وهما نوعان في «البرهان».

(۱) معرفة التصريف (۸) تحدَّث السيوطي عنه ضمن - النوع الحادي والثلاثين - في الإِدغام، لكن السيوطي ذكر القسم الثاني من قسمي التصريف اللذين عقدهما الزركشي، وذِكْرُ السيوطي للإِدغام

⁽١) انظر: الإِثقان: ١/ ٣١٤.

⁽٢) وهو النوع الثاني والثلاثون. انظر: البرهان: ٢/ ١٢٦.

⁽٣) انظر: الإتقان: ٤/ ٣٥-٣٧.

⁽٤) وهو النوع السابع والثلاثون. انظر: البرهان: ٢٠٧/٢.

⁽٥) انظر: الإتقان: ٣/ ١٢ - ٢١.

⁽٦) وهو النوع الخامس والأربعون. انظر: البرهان: ٢/ ٤٢٥.

⁽٧) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٢٥ وما بعدها.

⁽٨) وهو النوع التاسع عشر. انظر: البرهان: ١/١٠٤.

2 × 2

- أيضاً - ذِكْرٌ مخصوص، يعني به إِدغام القراء الحاصل في القراءة، لا الإِدغام مطلقاً في العربيّة(١).

وكذلك تحدَّث في «الإِتقان» عن التصريف في النوع الثامن والخمسين - في بدائع القرآن - ضمن فصل في الإِبدال(٢).

وتحدَّث عنه ضمن النوع الثامن والسبعين - في معرفة شروط المفسِّر وآدابه-، عند حديثه عن الشرط الثالث: معرفة التصريف، فنقل كلام ابن فارس، والزخشري الذي أورده الزركشي (٣).

(٢) في بيان معاضدة السنة للقرآن (٤): أُدرج السيوطي هذا النوع ضمن النوع الخامس والستين - في العلوم المستنبطة من القرآن (٥) -، وفي نهاية النوع الثمانين - في طبقات المفسرين -، ضمن فصل ذكر فيه التفاسير المصرَّح برفعها إلى النبي الشراء.

ج- أُنواع عقد لها السيوطيّ عـدّة أُنـواع في «الإِتقـان» حوتهـا، وهما نوعان في «البرهان».

(١) بلاغة القرآن: معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح (٧):

⁽١) انظر: الإِتقان: ١/٢٦٣ -٢٦٩.

⁽٢) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٦٥.

⁽٣) انظر: الإتقان: ٤/ ١٨٦.

⁽٤) هو النوع الأربعون. انظر: البرهان: ٢/٦٥٢.

⁽٥، ٦) انظر: الإتقان: ٤/ ٢٤ - ٢٥، ٢١٤ - ٢٥٨.

⁽٧) وهو النوع الحادي والعشرون. انظر: البرهان: ١٩/١. 🕝

وكلام الزركشي على هذا النوع هنا كلام مجمل، يعتبر مقدمة وتعريفاً بعلم البيان والبديع والمعاني.

(٢) في ذكر ما تيسر من أساليب القرآن وفنونه البليغة (١): ذكر الزركشي في هذا النوع (٤٥) أُسلوباً من أساليب القرآن البلاغية الواقعة في ألفاظ القرآن الكريم ومعانيه، ويرى أن عمدة هذا النوع وملاكه هو: الإيجاز والإطناب(١).

وقد عقد السيوطي لهذين النوعين سبعة أنواع في «الإِتقان» ذكر فيها جملة ما فيها مع إضافات واستدراكات.

وهذه الأَنواع هي: ٤٢، ٤٤، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٧.

وتراجمها: في قواعد مهمة يحتاج المفسّر إلى معرفتها، في مقدمه ومؤخره، في تشبيهه واستعاراته، في الحصر والاختصاص، في الإيجاز والإطناب، في بدائع القرآن، في أقسام القرآن (٣).

وسأُكتفي - في المبحث الثاني من هذا الفصل - بعرض ثمانية أنواع فيه، وهي:

الأحرف السبعة (١١)، ومعرفة التصريف (١٩)، وبلاغة القرآن (٢١)، ومعرفة توجيه القراءات (٢٣)، والاقتباس (٣٠)، ومعرفة أحكامه

⁽١) وهو النوع السادس والأربعون. انظر: البرهان: ٢/ ٤٨٠.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٨٨٤.

⁽٣) انظر: الإِتقان: ٢/ ٢٨١، ٣/ ٣٣، ١٢٩، ١٤٩، ١٢١، ١٤٩، ١٢٩، ١٤٩، ١٦٤٠

(٣٢)، وحكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات (٣٧)، وبيان معاضدة السنة للقرآن (٤٠).

وهي أنواع لم ترد عناوينها في القسم المتفق عليه.

وآثرت إبقاء نوعي «أقسام الكلام» (٤٥)، و«أساليب القرآن» (٤٦) في المبحث الأول؛ لأن التقابل فيها أوضح من الانفراد، وهو انفراد عَنْوَنة.

ما انفرد به السيوطيّ

لقد أورد السيوطي - رحمه الله - في «الإِتقان» اثنين وأربعين نوعاً من أنواع علوم القرآن، عناوينها ليست عند الزركشي، إِلا أَن مضامينها تنقسم إلى قسمين:

(۱) قسم أَصْل مادته في «البرهان»، بصورة «فَصْل» في نوع من الأَنواع، أو فقرة، أو تحت عنوان «فائدة». وقد تكون هذه المادة في «البرهان» بغير العنوان المسمَّى به عند السيوطي، كما سيتضح عند ذكر هذه الأَنواع.

وعدد أنواع هذا القسم تسعة وعشرون نوعاً، وهذا تفصيلها:

اسم النوع رقمه في الإتقان التعقيب

۱- في معرفة الحضري ٢ = أصله في «البرهان» ١/ ٢٨٤ - والسفري والسفري «المكي والمدني» بغير العنوان المذكور، تبع الزركشي بذلك ابن حبيب النيسسابوري والمدني والم

⁽١) وقد عَنُون ابن حبيب لهذا النوع بالجهات: كنزول القرآن بالطائف، وتبوك...

التعقيب		رقمه في الإتقان	اسم النوع
أصله فصل في «البرهان» ١٢٣/١،	=	11	۳- ما تکرر نزوله
في معرفة أسباب النزول.			
هذا النوع مركب من جزأين، الأول	=		٤- ما تأخر حكمه عن نزول
منهما أصله في «البرهان» ١٢٧/١		Ċ	وماتأخر نزوليه عيز
في معرفة أسباب النزول، والثاني			حكمه
من زيادات السيوطي، فهذا النوع			
محيَّر بين قسمين، وألحقته هنا			
لكثرة أمثلة الأول.			* «
أصله في «البرهان» ١/ ٢٨٦-	=	1 8	٥ - ما نـزل مـشيَّعاً ومـا نـزل
٢٨٧، في المكي والمدني نقالاً عن			. مفرداً
ابن حبيب مع زيادات.			A
أصله في «البرهان» ١/ ٤٨٠-	=	70	٦ – معرفة الشاذ
٤٨٣، في معرفة اختلاف الألفاظ			
(القراءات).			•
أصله في «البرهان» ١٤٦/١، في	=	79	٧- في بيسان الموصول لفظاً
معرفة المناسبات بين الآيات.			المفصول معنى
أصله في «البرهان» ١/٤٦٨، في	=	۳.	 ٨- في الإمالة والفتح وما
معرفة اختلاف الألفاظ			بينها
(القراءات) بشكل موجز.			
أصله في «البرهان» ١/٤٦٦-	=	٣٢	٩ - في المد والقصر
٤٦٧، في النوع السابق بشكل			
مختصر.			

التعقيب		رقمه في الإتقان	اسم النوع
أصله في «البرهان» ١/ ٢٦٨ -	=	٣٣	١٠- في تخفيف الهمز
٤٦٩، في النوع السابق.			
أصله في «البرهان» ٢/ ٨٨،	=	4.5	١١- في كيفيّة تحمله
فصل في تعلم القرآن، في نوع			
آداب تلاوة القرآن.			
هذا النوع بنه الزركشي في النوع	=	ج ۲۶	١٢- في قواعد مهمة يحتيا
السادس والأربعين.			المفسر إلى معرفتها
أصله في «البرهان» ٣/ ٣٠٣، في	=	£ £	۱۳ – في مقدمه ومؤخره
أساليب القرآن.			
أصله في «البرهان» ٢/ ٣٤٩، في	=	٤٥	١٤- في عامه وخاصه
معرفة وجوه المخاطبات.			
هــو في «البرهـان» ۲/ ۲۲۱-	=	٢3	١٥- في مجمله ومبينه
٣٤٣، في معرفة تفسيره.			
أصله في «البرهان» ٢/ ١٤٠،	=	٤٩	١٦- في مطلقه ومقيّده
تحت قاعدة: في الإطلاق			
والتقييد، في معرفة أحكامه.			
أصله في «البرهان» ٢/ ٣٤٠،	=	0 •	١٧- في منطوقه ومفهومه
ضمن فصل في معرفة تفسيره			
وتأويله.			
أصله في «البرهان» ٣/ ٢٧٤ –	=	٥٣	۱۸- في تشبيهه واستعاراته
٥٠٤، في أساليب القرآن.			
أشار إلى شيء منه في الأدوات:	=	00	١٩- في الحصر والاختصاص

التعقيب		رقمه في الإتقان	اسم النوع	
البرهـــان ٢٠٢/٤-٤٠٢، وفي				
أساليب القرآن ضمن بعض				
الأساليب والقواعد التي فيه.				
بثه الزركشي في النوع السادس	=.	70	في الإيجاز والإطناب	-7.
والأربعين.				
أصله عند الزركشي في أقسام	=	٥٧	في الخبر والإنشاء	-۲1
معنى الكلام.				
أصله عند الزركشي في النوع	=	٥٨	في بديع القرآن	-77
السادس والأربعين.				
أصله في «البرهان» في المقدمة	=	٦٥	في العلوم المستنبطة من	
١/ ٨٨ – ٢٠١، ١٠٩ – ١١٢، وفي			القرآن	
فصل في معرفة تفسيره وتأويله				
٢/ ٣٢٠، وفي معرفة أحكامه				
٢/ ١٣٠ وما بعدها، وفي بيان				
معاضدة السنة للقرآن ٢/ ٢٥٦.			. ~	W /
أصله في «البرهان» في أساليب		٦٧	في أقسام القرآن	-72
القرآن ٣/ ١٢١.				u .
أصله في «البرهان»، تحت عنوان	=	٧١	في أسماء من نزل فيهم	
«فائدة» في أسباب النزول ١/ ١٢٨.			القرآن	
أصله في «البرهان» تحت عنوان	=	٧٤	في مفردات القرآن	-77
«فائدة» في أفضل القرآن وفاضله				
۲/ ۸۷.				

التعقيب		رقمه في الإتقان	اسم النوع	
أصله في «البرهان» في معرفة	=	٧٨	في معرفة شروط المفسّر	-77
تفـــسيره وتأويلـــه ٢/ ٢٩٢،			وآدابه	
ومقدمــة البرهــان: ١٠٨/١-				
.1•9				
أصله في «البرهان» في معرفة	=	٧٩	في غرائب التفسير	-۲۸
تفسيره وتأويله ٢/ ٢٨٨.				
أصله في «البرهان» في معرفة	=	٨٠	في طبقات المفسرين	-۲9
تفسيره وتأويله ٢/ ٢٩٣-٢٠١،				
ضمن مسألة أوردها، وشيء من				
المقدمة ١/١٠١، ١٠٥ - ١٠٦.				

(٢) أما القسم الثاني من الأنواع التي انفرد السيوطي بذكر عناوينها، فهو ما أضافه على «البرهان»، وهذه الإضافة ذات شقين:

أ-قسم هو ابتكار من السيوطي لم يسبق إليه، وعدة أنواعه ثلاثة، وهي:

الجزء والصفحة	رقمه	اسم النــــوع	
1/75	٦	الأرضي والسمائي	-1
99/1	١.	فيها نزل من القرآن على لسان بعض الصحابة ^(١)	-4
		ما أُنزل منه على بعض الأُنبياء ومالم ينزل منه على	-٣
117/1	10	أحد قبله ﷺ	

⁽١) قال السيوطي عنه: «هو في الحقيقة نوع من أسباب النزول»: الإتقان: ١/ ٩٩.

ب - قسم هو إضافة جديدة، لكنَّ مادته مسبوق إليها فيمن كتب في علوم القرآن بصورة مفردة، أو مجموعة، وعدّة أنواعه عشرة، وهي:

التعقيب	رقمه	اسم النـــوع	
 ذكره البُلقيني في «مواقع العلوم من مواقع النُّجوم» كما في التحبير: ٧٩. 	= {	الصيفي والشتائي	-1
 ذكره البُلقيني - أيضاً - في كتابه السالف، كما في التحبير: ٨٤، ٨٥. 	= 0	الفراشي والنومي	-4
= شيء من مادته موجودة في «جمال القراء»: ١/٧.	= 17	ما نزل مفرقاً ومــا نــزل جمعاً	-٣
= أُصول تفريعاته عند ابن الجزري في «النَّـــشر»: ١/١١،١١٥،١١٦-١١،	= ۲ 1	معرفة العالي والنازل من أسانيده	- {
۱۹۳، ۱۹۶، ۱۹۸، ۱۹۳–۱۲۴، وفي «جامع الأسانيد» (خ): ۱۲/ب.			
=	= Y Y	معرفة المشهور	-0
= هذه الأَنواع الأَربعة استخلصها	= Y £	معرفة الآحاد	7-
= هذه الأنواع الأربعة استخلصها = السيوطي من النَّشر: ١/١٣-١٠.	= 77	معرفة الموضوع	-٧
=	= YV	معرفة المدرج	-^
أفرد بعض هذه الأنواع جماعة من القسراء كالداني: عشان بن سعيد (ت:٤٤٤ه) في كتابه «الإدغام	= ٣1	في الإِدغـام والإِظهـار والإِخفاء والإِقلاب	-4

التعقيب

اسم النـــوع رقہ

فيها وقع في القـرآن مـن ٦٩

الأسهاء والكني والألقاب

الكبير»(١)، ونقل السيوطي في هذا النوع عن ابن الجزري في «النشر».

= ذكره البُلقيني في «مواقع العلوم»، كما في التحبير: ٣٨٩، ٣٨٩.

وانظر خُطبة «مواقع العلوم» التي نقلها السيوطى في «الإتقان»: ١/ ٥-٦.

⁽۱) الكتاب مخطوط، ومنه نسخة في المكتبة البريطانية / لندن برقم: (۱/۳۰ ۲۷۵ R)، وعنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (۳۲۳). انظر: الفهرس الشامل – التجويد: ۱/ ۲۰، وطبع بتحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، وصدر عن عالم الكتب، بروت ط (۱) عام ۱۶۱۶هـ.

المبحث الأول: الأنواع المتفق عليها

* تمه___د:

سلكتُ في تناول مباحث هذا القسم المتفق عليه المنهجيَّة التالية:

١ - أُعرِضُ للأَنواع الواردة حسب تسلسل ذكرها في «البرهان».

٢ - أختار عنوان الزركشي، فأُثبته في مفتح النوع دون عنوان السيوطي.

٣ - ثم أتحدّث عن محتويات النوع من خلال منهجيّة رُباعية، متمثلة بـ:

(أ) أتحدث عن الفرق بين عُنواني «البرهان» و «الإتقان» إِن كان تَمَّ فروق تذكر، وأُظهر إِن كانت فروق تذكر، وأُظهر إِن كانت زيادة أحدهما على الآخر استُوعبت في أحد العنوانين أم لا.

وقد أُشير إلى بعض فروق نسخ الكتاب الواحد منهما، إِن كان يترتَّب على تلكم الفروق أثر في اختلاف المعنى.

(ب) ثم أتحدَّث عن المصنَّفات المفردة في نوع علوم القرآن المندرجة تحته، فأذكر ما اتفقا عليه منها، وأبيِّن زيادة أحدهما على الآخر في وصف تلك المصنفات، أو بيان بعض مزاياها، أو نقدها، أو غير ذلك مما ستطَّلع عليه. وأُوضِّح في الحاشية - في كثير من الأحيان - معلومات عن الكتاب من حيث طَبْعه، أو نسخه المخطوطة.

وفي حال عدم ذكرهما أحداً ممن صنّف في النوع المتحدّث عنه، فإن كنتُ أعلم أن فيه تصنيفاً ذكرته، وإلا أقول: لا أظن أحداً أفرده بتأليف في حدود علمي.

(ج) ثم أعرض لمباحث النوع بحسب عرض الزركشي لها، وأبيّن مواضع الاتفاق والافتراق بينهما بعبارة وجيزة مُلَبية للغرض، ثم أُردف بمباحث السيوطي التي طرقها ولم تَرِد في «البرهان»، من غير تفصيل لها؛ لأني سأتحدَّث عنها عند كلامي على زيادات السيوطي.

أما توثيق معلومات المباحث المعروضة ضمن النوع الواحد المتحدَّث عنه، فأكتفي بتوثيق صفحات النوعين من مبدَأ البحث إلى منتهاه في حاشية عنوان النوع، مع ذكر رقم المجلد أو الجزء.

وقد أُوثِّق بعض المسائل المهمّة، أو التي أظن أنه يصعب الحصول عليها بقراءة عابرة، أو ألجأ إلى التوثيق حين تترامى صفحات النوع المسرود، أو يطول بحثه.

وقد أُعرِّف النوع إِذا لم يعرفاه، وكان فيه إِبهام أَو غموض، كما صنعت في «المبهات»، و«جدل القرآن».

واستطعت - بعون الله - في مواضع أن أقف على أصل كلام الزركشي والسيوطي الذي استقيا منه، فأُبيِّنه، كما أذكر زيادة النقول والفوائد التي يذكرانها.

(د) ثم أُتبع ذلك كله بذكر الملاحظات التي أراها حَريَّة بالإيراد من

بيان وهم، أو خطأ، أو إِظهار رأْي راجح، أو قصور في وفاء مسألة جوانبها الرئيسة، ونحوه مما تراه مبسوطاً في محلّه.

وفي فقرة الملاحظات أذكر عدد زيادات السيوطي التي فاق بها الزركشي من حيث مجرَّد الإِضافة، وأُحيل في تفاصيلها إلى الفصل الثالث، وهو «زيادات السيوطي...».

وهذه الفقرات الأربع يُسْلِم بعضها إلى بعض دون عَنْونَة.

ومما يجدر التنبيه عليه أنَّ هذه المنهجيَّة الرُّباعية التي اختطتُها، تنسحب على انفرادات الزركشي - في «المبحث الثاني» - الثمانية.

وستجد كذلك شيئاً من مفرداتها مُطبَّقة في المبحث الثالث، وهو: «ما انفرد به السيوطي»، مع ملاحظة أن هذا المبحث له طبيعة تحكمه، بخلاف المبحثين الأوَّل والثاني.

معرفة أسباب النزول(١)

توافق الزركشي والسيوطي في تسمية هذا النوع؛ لأن عنوانه في «الإِتقان»: معرفة سبب النزول، وجاء الإِفراد في إِحدى نسخ «البرهان»، ومعلوم أنَّه أراد الجنس.

وقد اتفقا أيضاً في تصدير هذا النوع بمن أفرده بالتصنيف، وزاد السيوطي:

- أ- وصف علي بن المديني شيخ البخاري بأنه أقدم من ألّف فيه.
 ب- نقد كتاب الواحدي بأنّ فيه إعوازاً.
- ج- ذكر أن الجعبري إبراهيم بن عمر السَّلفيّ (ت: ٧٣٢هـ) اختصره،
 فحذف أسانيده ولم يزد عليه شيئاً (٢).
- د- أضاف كتابين آخرين: أحدهما: كتاباً للحافظ ابن حجر، ومات عنه وهو مسوَّدة، فلم يقف عليه كاملاً (٣).

⁽١) انظر: البرهان: ١/ ١١٥ – ١٢٩، والإِتقان: ١/ ٨٢ – ٩٨.

⁽٢) منه مصوَّرة بالجامعة الإِسلامية بالمدينة برقم (٦٠٥٦/ ف/ ١) عـن نـسخة دار الكتـب المصرية، تقع في (١٤٤) ورقة.

⁽٣) وهو «العجاب في أسباب النزول»، والموجود منه الآن إلى قوله تعالى ﴿ أَيْنَا تَكُونُوا يُدُرِكُمُ الْمَوْتُ ... ﴾ النساء آية: ٧٨، من نسخة خزانة ابن يوسف، الموجودة حالياً في مكتبة جامعة القرويين بفاس، والمنسوخة في شوّال من عام (٨٨٩ه). انظر: ابن حجر ودارسة مصنفاته: ١/ ٢٨٢. وقد نشره الدكتور عبدالحكيم محمد الأنيس، وصدر عن دار ابن الجوزي، ط(١) عام ١٤١٨ه.

والثاني: كتابه «لباب النقول في أسباب النزول».

وقد اتفقا - أيضاً - في عدد فوائد معرفة أسباب النزول، وهي ستَّة، إلاّ أن السيوطي فارق الزركشي في أمرين:

- ١- دمج بين فائدتين عند الزركشي، وهما: الوقوف على المعنى،
 وإزالة الإشكال فجعلهما واحدة.
- ۲- زاد فائدة جديدة، وهي: معرفة اسم النازل فيه الآية، وتعيين المبهم فيها.
 وهو في هذا متابع للزركشي، وبحث هذا النوع ضمن خمس مسائل.
 ومع متابعته للزركشي إلا أنه امتاز بأمور:
- (١) بسط القول في بعض المسائل، مثل قاعدة: «هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟»، ورجّح أن العبرة بعموم اللفظ.
- (٢) طرق بعض المسائل الجديدة المتعلقة بسبب النزول، وتبلغ ثلاث مسائل، وسيأتي مزيد كلام عليها عند الكلام على زياداته إن شاء الله.
- (٣) قوَّم بعض القضايا، وحرَّر القول فيها، وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على تحريراته إن شاء الله.
- (٤) اختار تعريفاً لسبب النزول. قال: «قلت: والذي يتحرر في سبب النزول أنه ما نزلت الآية أيّام وقوعه»، أي مبينة لحكمه، أو مجيبة عنه.
- (٥) توسع في نقله أقوال العلماء مثل: الجعبري، والواحدي، وابن تيمية، والحاكم، وغيرهم.
 - (٦) زاد بعض الأمثلة الجديدة في المسائل التي أصولها في «البرهان».

(٧) صرَّح باسم السبكي - تاج الدين: عبدالوهاب بن علي (٧) صرَّح باسم الذي أبهمه الزركشي بقوله: «واختار بعضهم...».

ولي على هذا النوع ملاحظات:

أ - ذكر الزركشي أن محلَّ سبب النزول لا يجوز إِخراجه بالاجتهاد إِجماعاً؛ لأَن دخول السبب قطعي، وعزاه إلى أبي بكر الباقلاني في «مختصر التقريب».

ومثله عند السيوطي، وعزاه إلى الباقلاني في «التقريب».

فلعلَّ السيوطي وقف على كلامه في كتابه «التقريب والإِرشاد» فعـزاه إِليه، أَمَّا الزركشي - هنا - فنسبه إلى المختصر.

وقد نقل الزركشي عن المختصر (۱)، و «التقريب» (۲) في كتابيه «البحر المحيط»، و «سلاسل الذهب»، ووصف «التقريب والإرشاد» بأنه أجلُّ كتاب صنف في علم أُصول الفقه مطلقاً (۳).

وذكر القاضي عياض أنّ الباقلاني له اختصاران لكتابه «التقريب»: أصغر وأوسط(،).

ب- تابع السيوطيّ الزركشي في أنَّ عثمان بن مظعون حُكيَ عنه أنَّه

⁽٢) انظر: سلاسل الذهب: ١٠٧، ٣٤٣ (وهما عن التقريب).

⁽٣) البحر المحيط: ١/ ٨، وحقق الدكتور عبد الحميد أبو زنيد كتاب «التقريب» عن نسخة الآصفية بحيدراباد، وصدر عن مؤسسة الرسالة في ثلاثة مجلدات.

⁽٤) انظر: ترتيب المدارك: ٤/ ٢٠١.

كان يقول: الخمر مباحة، ويحتج بقوله تعالى ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَيْدُوا الطَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا ﴾(١).

وهو وهم منهما؛ للأسباب التالية:

١ – أن عثمان بن مظعون شه توفي في ذي الحجة من السنة الثانية للهجرة، وهو أوَّل من دُفِن من المسلمين بالبقيع (٢)، وآية المائدة المذكورة نزلت بعد معركة أُحد، وهي في السنة الثالثة، أي بعد موته (٣).

فكيف يحتج بإباحة الخمر، وهذه حالَهُ نحوَها في الجاهليَّة والإِسلام؟ ٣- ثبت أن أخاه قدامة بن مظعون (ت: ٣٦هـ) شرب الخمر مرَّة متأوِّلاً بالآية السالفة، فحدَّه عمر ، وعزله عن إمرة البحرين (٢٠).

⁽١) المائدة آية: ٩٣.

⁽٢) الإصابة لابن حجر: ٢/ ٤٥٧، وفتح الباري: ٩/ ٢١، وانظر المدخل لأبي شهبة: ١٢٧-١٢٨.

⁽٣) انظر: فتح الباري: ٨/ ١٢٩، وسير أعلام النبلاء: ١/ ١٥٥.

⁽٤) سير أعلام النبلاء: ١/٥٥١.

⁽٥) رواه البخاري في النكاح (الفتح: ٩/ ١٩ - ٢٠، برقم: ٥٠٧٣، ٥٠٧٥)، ومسلم في النكاح - أيضاً -: ٢/ ١٠٢٠ - ١٠٢١، برقم: (١٤٠٢)، وغيرهما.

وبهذا يظهر أن المراد هو قدامة، وليس عثمان رضي الله عنهما.

ج - ذكر الزركشي أن آية الظهار نزلت في سلمة بن صخر البياضي ، وتابعه السيوطي عليه.

وقصة سلمة بن صخر ليست نصًا في سبب نزول آية الظهار؛ لأن غاية ما تدلُّ عليه هو إِفتاء النبي على سلمة بكفارة الظهار، دون ذكر سبب النزول، وهذا ظاهر لمن يقرأها في سنن أبي داود وابن ماجه(١).

وقد اشتهر بين أهل العلم أن سبب نزول آيات الظهار، هو حادثة أوس بن الصامت مع زوجه خولة بنت ثعلبة رضي الله عنهما(٢).

وجزمت خولة رضي الله عنها بذلك، إذ قالت: «والله فيَّ وفي أوس بن صامتٍ أنزل الله عزَّ وجل من صدر سورة المجادلة...»(٣).

قال ابن كثير - رحمه الله -: «هذا هو الصحيح في سبب نزول هذه السورة (يقصد: المجادلة)، فأمّا حديث سلمة بن صخر، فليس فيه أنه كان سبب النزول، ولكن أمر بها أنزل الله في هذه السورة»(١).

وهذا النوع جعل منه السيوطيُّ أربعة أنواع:

(١) معرفة سبب النزول.

⁽۱) انظر: سنن أبي داود: ۲/ ٦٦٠-٦٦٢، برقم: (٢٢١٣)، وابـن ماجـه: ١/ ٦٦٥، بـرقم: (٢٠٦٢).

⁽٢) انظر: أسباب النزول للواحدي: ٥٠٨ - ٤١٠ (ط. الحميدان)، ولباب النقول: ٢٠٦.

⁽٣) الفتح الرباني: ١٨/ ٢٩٧.

⁽٤) تفسير ابن كثير: ٤/ ٣٤٢.

- (٢) ما تكرر نزوله.
- (٣) ما تأخر حكمه عن نزوله، وما تأخر نزوله عن حكمه.
 - (٤) في أسماء من نزل فيهم القرآن.

والأَنواع الثلاثة الأَخيرة سيأتي تفصيل القول فيها – إن شاء الله –، عند الكلام على الأَنواع التي انفرد بها السيوطيّ، وأَصلها في «البرهان».

معرفة المناسبات بين الآيات(١)

اقتصر الزركشي - في عنوان هذا النوع - على المناسبات بين الآيات، وأضاف السيوطي «السور»، ومناسبات السور داخلة - أيضاً - عند الزركشي؛ بدلالة المباحث التي طرقها خلال هذا النوع، وبتمثيله - فيمن أفرده بالتصنيف - بكتاب أبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الغَرْناطي (ت: ٢٠٧هـ)، وعنوانه «البرهان في ترتيب سور القرآن»(٢).

وقد اتفقا على ذكر من صنَّف في هذا النوع، وانفرد الزركشي بقوله: «وتفسير الإمام فخر الدين فيه شيء كثير من ذلك».

وزاد السيوطي أموراً:

١ - ذكر اسم كتاب ابن الزبير السالف.

٢ - أضاف ثلاثة كتب، وهي:

(أ) «نظم الدرر في تناسب الآي والسور» للبقاعي (ت: ٨٨٥ه).

(ب) «أسرار التنزيل» (٣) له.

⁽١) انظر: البرهان: ١/ ١٣٠-١٤٨، والإتقان: ٣/ ٣٢٢-٣٣٨.

⁽٢) وسيًّاه السيوطي «البرهان في مناسبة ...»، وانظر تحقيق عنوانه في مقدمته للأُستاذ محمد شعباني: ١٦٩ - ١٧٠، وطبع أيضاً في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض عام ١٤٠٨ هـ، بعنوان «البرهان في تناسب...».

⁽٣) ويسمى: «قطف الأزهار في كشف الأسرار» ذكره في «فهرست مؤلفاته» (خ): ٦٩، وقال عنه: «كُتب منه إلى سورة براءة مجلد ضخم».

(ج) «تناسق الدرر في تناسب السور»(١) له، وهو تلخيص لمادة مناسبات السور من كتابه «قطف الأزهار».

وقد أفاد السيوطي - في هذا النوع - من «البرهان» للزركشي إفادة ظاهرة في جميع مباحثه، ولم يأت بجديد فيها، مع ترتيب واختصار.

والعجب منه أنَّه صمت عن تسمية «البرهان» في جميع نقول عنه، إلاَّ في موضع واحد.

ومما يذكر له أنه أضاف بعض النقول في ثنايا مسائل هذا النوع عن بعض العلماء، لكنه تارة يسمّي أصحابها، وأُخرى لا يذكرهم، أو يقول: «قال بعض المتأخرين».

فممَّن سمَّى: ابن الأَثير الجزري(٢)، والكرماني في «العجائب»، والكَوماني في «العجائب»، والكَوماني في الكرماني في «تذكرته». «تذكرته».

وتكلَّم على محتواه في مقدمة «تناسق الدرر»: ٥٣ - ٥٥، وأعطى لمحة عن مضمونه
 في «الإِتقان»: ٢/ ٢٩٩، ٤/ ١٩٤. وذكره فيه في سبعة مواضع.

وقد حققه الدكتور أحد الحيَّادي؛ لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام بالرياض، وصدر ضمن مطبوعات إدارة الشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر في مجلدين عام (١٤١٤ه).

⁽١) حققه أحمد عبدالقادر عطا، وصدر عن دار الاعتصام عام (١٣٩٨ه).

⁽٢) وهو الأديب، وكلامه في «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»: ٣/ ١٣٩.

⁽٣) وكلامه في كتابه: «التبيان في علم المعاني والبديع والبيان»: ٤٦٤ (ط. الهلالي).

وعمَّن لم يسمِّ اثنان:

(١) الحافظ ابن حجر، إِذ نقل عنه في آيات أشكلت مناسباتها لما قبلها(١).

(٢) برهان الدين البقاعي، إِذْ نقل عنه تحت عنوان «قاعدة: قال بعض المتأخرين...»(٢).

وقد صرَّح باسم شيخ من شيوخ الزركشي، نعته الزركشي بــ «بعـض مشايخنا المحققين»، وهو السيخ وليّ الدين الملوي.

والكلام الذي نقله السيوطي عن الملوي، أُخذه من «نظم الدرر» للبقاعي (٣٠).

ويشابه هذا ما نقله - السيوطي - عن الحرَالِي (ت: ٦٣٧هـ)، وقد عزاه البقاعي إلى تفسير الحرَالِي المسمَّى: «مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل»(٤).

فكل هذه النقول مؤشرات واضحة إلى إِفادة السيوطي من كتاب البقاعي الذي سمَّاه ضمن ذكره المصنفات المفردة في هذا النوع.

وقد بحث السيوطي هذا النوع في النوعين الآتيين:

١- في مناسبة الآيات والسور، وهو هذا.

٢- في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى، وسيأتي مزيد كلام عليه
 إن شاء الله - في انفرادات السيوطي التي أصلها في «البرهان».

⁽١) انظر: فتح الباري: ٨/ ٥٤٨ - ٩٤٥، بتصرُّف في نقله عن الفخر الرازي.

⁽٢) انظر: نظم الدرر: ١/ ١٨، والكلام أصله لأبي الفضل المَشَدَّالي (ت: ٨٦٥هـ).

⁽٣) انظر: منه: ٨/١.

⁽٤) انظر: نظم الدرر: ١/ ٦١-٦٣.

معرفة الفواصل ورؤُوس الآي(١)

عَنْوَن السيوطي لهذا النوع بـ «في فواصل الآي»، وهو عنوان أدق من عنوان الزركشي؛ لما فيه من الإضافة التي أفادت تخصيص الفاصلة - وهي آخر كلمة في الآي - بالآيات.

وقد اتفقا على ترك تصدير هذا النوع بمن أفرده بالتصنيف.

صدَّر الزركشي هذا النوع بتعريف الفاصلة، ثم ذكر بعض الأَقوال الأُخرى في تعريفها، وتفريق الداني - رحمه الله - بين الآية والفاصلة.

ولم يختر من الأقوال التي سردها أيّ تعريف للفاصلة، ويبدو أنَّه اكتفى بالقول الأول الذي افتتح به النوع؛ دلالة على اختياره.

ثم أثار مسألة وجود السجع أو نفيه من القرآن، فذكر مقالة الرماني والباقلاني - في كتابيهما «إعجاز القرآن» - في نفيه.

وأعقبه بردّ الخفاجي (ت: ٢٦٦هـ) في «سرّ الفصاحة» عليهما، وبقـول حازم القرطاجنّي اللذين يثبتانه في القرآن. ولم يعقب على كلا الرأيين.

والذي يظهر لي أنَّه يختار نفي وجوده في القرآن؛ لأَنه منع تسمية رؤوس الآي أسجاعاً.

ثم ذكر الزركشي «فصلاً» في خروج الكلام عن نظمه مراعاة للفاصلة؛ ليتسق الكلام، وليكون تأثيره عجيباً، فعدَّ فيه اثني عشر موضعاً أصَّلها

⁽١) البرهان: ١/ ١٤٩ –١٨٩، وانظر: الإِتقان: ٣/ ٢٩٠ –٣١٥.

واستفادها من كلام الفرَّاء، وابن قتيبة، وابن سِيده، وإِمام الحرمين، وابن عطية، والزمخشري، والعكبري.

ولم يذكر في هذه المواضع أيّ نقل عن ابن الصائغ الحنفيّ (ت: ٧٧٦ه)، ولا سمّى كتابه «إحكام الراي في أحكام الآي» الذي نقل عنه السيوطي أربعين حكماً من أحكام مراعاة الفاصلة. وقد اشترك الزركشيّ مع السيوطي في أحد عشر حكماً فيها نقله عن ابن الصائغ من حسن الترتيب، ونقولات أخرى.

ولا يظهر لي أن الزركشيَّ نقل عن كتاب ابن الصائغ المذكور - بأمارة التشابه الموجود عندهما -، ودعوى أن هذا الفصل ملخص من ابن الصائغ مفتقرة إلى التدليل والشواهد(١).

وختم الزركشي هذا النوع بذكر ستّةِ تفريعات، يعد فيها مؤسساً، وتعتبر قواعد وأُصولاً في معرفة فواصل الآي، وإن كان له فيها نقول عن علماء البديع وغيرهم.

وأمّا السيوطي - رحمه الله - فقد لخّص هذا النوع من «البرهان»، فهادته مستقاة منه، مع تقديم وتأخير وإدماج، وكان أبرع من الزركشي في ترتيبه،

⁽١) يقول الحسناوي: «صحيح أن الزركشي وافق ابن الصائغ في منحى الاستنباط وفي التمثيل للأحكام، لكنها خالفه في العدد، وفي الترتيب، وفي بعض المصطلحات، وفي ضم عدد من الأحكام تحت حكم واحد، فمثلاً: أدرج في حكم «تأخير ما أصله أن يقدم»: تأخير الفاعل، أو تقديم الضمير على ما يفسره، وتأخير الفعل عن المفعول...». الفاصلة في القرآن: ٥٨.

- كما زاد في بعض الأمثلة التي استخدمها؛ للتدليل على المباحث التي سردها. وأضاف بعض النقول التي خلا منها «البرهان»، نحو:
- (أ) نقوله عن «إعجاز القرآن» للباقلاني، و «عروس الأفراح» للبهاء السبكي (ت:٧٦٣هـ)، وعن ابن النفيس (ت:٩٩٨هـ) صاحب «طريق الفصاحة» في مبحث وجود السجع في القرآن أم لا؟
 - (ب) نقل عن ابن الصائغ في كتابه «إحكام الراي».
- (ج) عرَّف التمكين من «بديع القرآن» لابن المعتز، ونقل عنه أن فواصل الآي لا تخرج عن أربعة أشياء، كما أخذ منه في مبحث «التصدير والتوشيح».
- (د) نقل من «بديع القرآن» لابن أبي الإصبع في مبحثي «التصدير والتوشيح»، وأقسام الفواصل.
 - (ه) عرَّف كلاً من مصطلحي: الإيطاء والتضمين(١).
 - (و) أورد بعض النصوص من «التفسير الكبير» للفخر الرازي.

⁽١) عرَّف التضمين – هنا: ٣/ ٣١٥ –: «أَن يكون ما بعد الفاصلة متعلقاً بها»، وهو أحد أربعة معاني ذكرها في نوع «بدائع القرآن»: ٣/ ٢٧٠.

جمع الوجوه والنظائر(١)

هذا العنوان مشترك بين ثلاثة علوم: علم «علوم القرآن» - استقلالاً وتبعاً، وهو المراد هنا -، علم الفقه (۲)، وعلم اللغة العربية (۲).

وآثر الزركشي عنوان: «جمع الوجوه والنظائر»، وكأنه يشير إلى أنَّ المقصود من هذا النوع هو رصد مفرداته وجمعها، ثم تنزيلها على محالمًا من الأبواب.

أُمّا السيوطي فعبَّر بـ «معرفة الوجوه والنظائر»، وفيه معنى الجمع وزيادة. وقد اتفقا على إيراد جملة ممن ألّف في هذا النوع استقلالاً، وامتاز كـلُّ منهما في هذا الإيراد بأُمور:

- ۱- زاد الزركشي كتاب ابن الزاغوني شيخ الحنابلة (ت:٥٢٧هـ)، ولم
 يذكره السيوطي.
 - ٢- وصف الزركشي الدامغاني بالواعظ (١٠).

⁽١) البرهان: ١/ ١٩٠-٢٠١، وانظر: الإِتقان: ٢/ ١٢١-١٣٩.

⁽۲) انظر: - مثلاً -: الفروق للكرابيسي (ت: ٥٧٠ه)، والأشباه والنظائر لابن الوكيل (ت: ٧١٦هـ)، والتاج السبكي (ت: ٧٧١هـ)، والسيوطي (ت: ٩١١هـ)، وابن نُجيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ)، والكوكب الدريّ للأسنوي (ت: ٧٧٧هـ).

⁽٣) انظر: - مثلاً -: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، والنوع الأربعين «معرفة الأشباه والنظائر» من المزهر في علوم اللغة: ٢/٣-١٠٣.

⁽٤) وهو: أبو عبدالله: محمد بن على بن محمد بن الحسين أو الحسن، شيخ الحنفية في زمانه (ت: ٤٧٨هـ)، وليس كها ذكر محقق كتابه بأنه: الحسين بن محمد الدامغاني، ولسم يترجم =

- ۳- سمّى كتاب ابن فارس بـ «الأفراد»(۱).
- ٤- زاد السيوطى أبا الحسين: محمد بن عبدالصمد المصري (؟).
 - ٥ وكتابه «معترك الأقران في مشترك القرآن» (٢).

وارتضى الزركشي - وتابعه السيوطي ناقلاً بلا تصريح - تعريف الوجوه بأنها: اللفظ المشترك الذي يستعمل لعدَّة معانِ كلفظ الأُمَّة، والنظائر: كالأَلفاظ المتواطئة.

وضعَّف القول بأنَّ النظائر اسم للألفاظ، والوجوه اسم للمعاني، مع بيان وجه ضعفه. وهذا القول مال إليه ابن الجوزي^(٣)، ونقده ابن تيمية^(٤).

ومما يجدر التنويه به في هذا المقام أن مصطلح «وجوه القرآن» -عند المتقدمين - مرادٌ به الألفاظ المشتركة المستعملة في عدَّة معانٍ، مثل مصنَّف

لـه ولا عــرف سنة وفاته. انظر: ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣/ ١٠٩، واللباب: ١/ ٤٨٦،
 والوافي بالوفيات: ٤/ ١٣٩، والأعلام: ٦/ ٢٧٦.

وورد في الفهرس الشامل _ التفسير: ١١٥، أن اسمه: الحسين بن محمد بن إسراهيم الحنفي، وذُكر له كتابان في الوجوه والنظائر، ولعلهما شيء واحد.

⁽۱) نشره د/ حاتم الضامن في مجلة العرب سنة (٣٥) عام ١٤٢٠هـ، ثم في مجلة الحكمة العدد (٢٢) عام ١٤٢٢هـ.

⁽٢) هكذا سبًاه هنا، وفي: ١/ ٢٣، ٦٨. وقد نشره الأُستاذ علي محمد البِجَاوي في دار الفكر العربي بالقاهرة، بعنوان: «معترك الأَقران في إعجاز القرآن»؛ معتمداً على عنواني المخطوطتين المغربيتين المحفوظتين في دار الكتب المصريَّة!

⁽٣) نزهة الأعين النواظر: ٨٣.

⁽٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٣/ ٢٧٦-٢٧٧ (رسالة الإكليل في المتشابه والتأويل).

الحيري: إسماعيل بن أحمد (ت: ٢٣٠هـ)(١).

أمّا بعض المتأخرين - وبخاصة القراء - فمرادهم بـ «وجوه القرآن»، أوجه الأداء المترتبة على اختلاف نقل الرواة للقراءات، وقد سمَّى الأَزميري: مصطفى بن عبدالرحمن (ت: ١١٥٥ه) كتاباً له بهذا العنوان (٢٠).

واكتفى الزركشي في هذا النوع بسرد سبعة عشر معنى (للهدى)، ثم نقل عن ابن فارس في كتابه «الأفراد» عدَّة معان لألفاظ قرآنية مشتركة المعنى، ثم نقل عن الداني، والبخاري.

وقد تابع السيوطيّ الزركشي في مادة هذا النوع مع بعض زيادات:

(١) توسع في تخريج أثر مقاتل - «لا يكون الرَّجل فقيهاً كل الفقه، حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة» -، وذكر عن بعض أهل العلم معاني له.

(۲) زاد معنى «الإرشاد» من معاني (الهدى)، فأصبحت عنده ثمانية عشر، كما خالف الزركشي في معنى «الرشاد» فجعله: «الثبات»، ومثّلا له بـ ﴿ مَعْدِنَا اَلْصَلَا لَلْمُسْتَقِيمَ ﴾ (٣).

⁽١) المسمَّى «وجوه القرآن»، وقد صدر عن دار السَّقا بدمشق، بتحقيق: فاطمة الخيمي، ط(١) عام ١٩٩٦م.

⁽٢) وهو: «عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن»، (مطبوع). وقد أخطأ الأستاذ محمد عبدالكريم الراضي في عدِّه الكتاب ضمن كتب «الوجوه والنظائر القرآنية»، وسبب الخطأ هو عدم الوقوف على الكتاب الذي اعتبره مخطوطاً، ونسبه للأزيري!! انظر: مقدمة تحقيق نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي: ٥٣.

⁽٣) الفائحة آية: ٦.

(٣) زاد تسعة عيون من الوجوه القرآنية، وذكر لكل منها عدّة معان، نقل بعضها من «الوجوه والنظائر» للدامغاني، و «نزهة الأَعين النواظر» لابن الجوزي.

وسيأتي بسط الكلام عليها في زيادات السيوطي، إن شاء الله تعالى.

- (٤) تناول بعض الأَفراد القرآنية الآتية على معان معينة، مستخلصة من كتب السنّة، والتفاسير الأَثريّة، كالطبري، وابن المنذر، وغيرهما.
- (٥) أضاف بعض النقول عن ابن الأنباري، وابن خالويه، وأبي موسى المديني، ومُـغْـلَطاي، وغيرهم.

وفي نهاية هذا العرض لي ملاحظات:

١ - الفصل الذي عقده السيوطي ونقل فيه ألفاظاً قرآنية مفردة في معانيها، وعزاه إلى كتاب «الأفراد» لابن فارس، هو منقول بواسطة الزركشي؛ لأنه دمج بين كلام ابن فارس، وكلام الزركشي المصدَّر بـ «قلت»، فجعلها في سياق واحد، ثم في نهاية النقل قال: «هذا آخر ما ذكره ابن فارس». وكأنه لم يتنبَّه لقول الزركشي الذي استدرك فيه على ابن فارس، فحسبه السيوطي ضمن مجموع النقل.

ثم إن السيوطي قد اختصر كلام ابن فارس إلى حدّ الإِخلال بـالمعني (١٠)؛ مما يدلل أنه لم يقف على أصل الكتاب.

⁽١) انظر معاني: [زكاة، وصلاة، وصمم، والقنوت]، ووازن بين نقـل الزركـشي واختـصار السيوطي. البرهان: ١/ ١٩٧- ١٩٣٨.

٢- ذكر السيوطيّ أن «الإحصان» في القرآن ورد على ثلاثة أوجه: العفّة، والتزوّج، والحريّة. وفاته ذكر الإسلام الذي يُستدلّ له بقوله تعالى:
 ﴿...... فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ ...

٣- نقل الزركشي عن الداني - من غير عزو إلى مصدر، وشايعه السيوطي في النقل مع اختصار - أن المراد بالحضور في قول تعالى
 ﴿...حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ ...﴾ (٢) المشاهدة.

أَمَّا ما كان بالظاء، فهو بمعنى المنع والتحويط، ولم يـأتِ في القـرآن إلاّ في موضع واحد، وهو قوله تعالى ﴿فَكَانُوا كَهَشِيمِ ٱلْمُحْنَظِرِ ﴾(٣).

هذا ما نقله عن أبي عمرو الداني، والذي في كتابه «الظاءات» يخالف هذا الحصر، فذكر في الأصل الثالث والعشرين من أصول الظاءات القرآنية أن معنى الحظر: وهو المنع، جاء في موضعين من كتاب الله: الأول في ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءٌ رَبِّكَ مَعْظُورًا ﴾(ن)، والثاني: موضع القمر السابق(٥).

⁽۱) سورة النساء آية: ۲۰ على قراءة من فتح الهمزة والصاد، وهم حمزة والكسائي وشعبة وخلف. (حجة القراءات لابن زنجلة: ۱۹۸، والنشر: ۲/ ۲٤۹)، وانظر (في المعاني الأربعة): تفسير الطبري: ٥/٧ (ط. الحلبي)، والدر المصون للسمين الحلبي: ٣/ ٦٤٧، ونزهة الأعين النواظر: ٥/ ٥ (ط. ٥٠٥). وانظر في معنى الإسلام: الوجوه والنظائر لابن العاد: ۱۹۷. للدامغاني: ١٣٤-١٣٥، وكشف السرائر عن معنى الوجوه النظائر لابن العاد: ١٩٧.

⁽٢) الأعراف آية: ١٦٣.

⁽٣) القمر آية: ٣١.

⁽٤) الإسراء آية: ٢٠.

⁽٥) انظر: الظاءات في القرآن الكريم للداني: ٤٤.

علم المتشابه(١)

والمقصود به المتشابه اللفظي، أمَّا المتشابه المعنوي فقد أَفرده الزركشي بنوعين، هما: «معرفة المحكم والمتشابه»، و «حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات»، وجمع بينهما السيوطي بنوع «المحكم والمتشابه».

وقد ذكر كلّ منهما مَنْ أَفرد هذا النوع بالتصنيف، وانفرد كلٌّ منهما بأُمور، فانفرد الزركشي بشيئين:

۱ - سمّى كتاب الرازي «درّة التأويل»(۲).

وقد اختُلف في نسبته: لم يصرِّح ابن الزبير باسمه مع أنه بنى كتابه عليه، واكتفى بقوله: «كتاب لبعض المعتنين من جلة المشارقة» (ملاك التأويل: ١/٦٤١)، ونسبه في (كشف الظنون: ٧٣٩) إلى الفخر الرازي (ت: ٢٠٦ه)، وكذلك الطاهر بن عاشور في (التحرير والتنوير: ١/٧)، وهي نسبة لا تصح. ونسبه الحافظ ابن حجر (الدر الكامنة: ١/٩٨) إلى الخطيب الحصكفي (؟). ونسبه ابن ريَّان (ت: ٧٧٠ه) في (الروض الريان ص: ١) إلى الخطيب الحصكفي (؟). ونسبه ابن ريَّان (ت: ٢٠٧ه) في (الروض الريان الرازي، ولعلها يقصدان الخطيب الإسكافي: محمد بن عبد الله (ت: ٢٠٤ه)، ونسبه إلى الخطيب الإسكافي: محمد بن عبد الله (ت: ٢٠٤ه)، ونسبه إلى الخطيب الإسكافي ياقوت (معجم الأُدباء: ٨/ ٢١٤)، وتابعه الصفدي في (الوافي بالوفيات: ٣/ ٣٣٧)، والسيوطي في (البغية: ١/ ١٥٠)، وهو مطبوع بهذه النسبة. وقد نفى بالوفيات: ٣/ ٣٣٧)، والسيوطي أي (البغية: ١/ ١٥٠)، وهو مطبوع بهذه النسبة. وقد نفى حامعة الكويت – العدد: ١٥)، ورشسح أن يكون لقوام السنة (ت: ٥٣٥ه)، ولا يصحّ هذا الترشيح؛ لأن قوام السنة ولد (٤٥٧ه)، وقد نقل الكرماني (البرهان: ١١١) =

⁽١) البرهان: ١/ ٢٠٢ - ٢٤١، وانظر الإتقان: ٣/ ٣٣٩-٣٤٤.

⁽٢) وهو كتاب: «دُرَّة التنزيل وغرَّة التأويل»، والذي يظهر أَن الزركشي لم يعتمـ عليـ في هذا النوع.

٢ - وَصَف كتاب ابن الزبير الغَرْناطي بأنه أبسط المؤلفات المذكورة،
 وهو في مجلدين^(۱).

وانفرد السيوطي بخمسة أشاوي:

١- ذكر أَنَّ أَوَّل من أَلَف في هذا العلم - فيها يحسب - الكسائي
 (ت:١٨٩ه)(٢).

= عن أبي مسلم الأصفهاني عن أبي عبد الله الخطيب (أي الإسكافي)، وأبو مسلم توفي (٥٩).

وقال الطاهر بن عاشور: «وربها ينسب للراغب الأصبهاني» (التحرير والتنوير: ١/٧). ومال إلى هذا القول الدكتور عمر الساريسيّ في (المجلة العربيّة للعلوم الإنسانية – جامعة الكويت – العدد: ٣٢) وأن الراغب أشار إليه بعنوان «تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد» في مقدمة «المفردات»، وهو كلام لا يستقيم البتة!، ويبقى دوران نسبته إما إلى الخطيب الإسكافي كها ذكر ياقوت، وإما إلى الخطيب الحصكفي، كها جاء عند ابن حجر في «الدرر الكامنة»، إن لم تكن هذه النسبة مصحفة عن الإسكافي. والله أعلم.

والخطيب الحصكفي المذكور، هو: يحيى بن سلامة بن الحسين (٥٩ عـ ٥٥ هـ)، انظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٦/ ٢٨١٨ (ط. دار الغرب)، ووفيات الأعيان: ٦/ ٢٠٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٠ / ٣٠، وليس فيها نسبة هذا الكتاب إليه. لكن ذكر السخاوي أن الحافظ ابن حجر اختصر كتاب «درّة التنزيل وغرة التأويل» من إملاء أبي عبد الله الخطيب، وزادعليه مواضع، ويظهر أنه فُقد.

انظر: ابن حجر العسقلاني للدكتور شاكر محمود عبد المنعم: ١/ ١٧٥.

وقد حقَّقَ الكتاب الباحث محمد مصطفى آيدين لنيل درجة الـدكتوراه مـن جامعة أُمِّ القرى، وانتهى إلى أن الكتاب من تأليف الخطيب الإسكافي بأدلة قاطعة كما قال.

انظر: جريدة المدينة (ملحق التراث، العدد: ٤١ - السنة الثامنة عشرة).

(١) فقد زاد على «درة التنزيل» (١٠٤) آيات ليست فيه. انظر: مقدمة الفلاَّح: ١٣٦١.

(٢) ذكر له بروكلمان ثلاث نسخ (تاريخ الأدب العربي: ٢/ ١٩٩)، وفي الفهرس الشامل =

- ٢- سمّى كتاب أبي عبد الله الرازي بـ «درة التنزيل وغُرّة التأويل».
 - ۳- سمّى كتاب ابن الزبير «مِلاك التأويل»(۱).
- ξ زاد کتاب ابن جماعة (ت: $\chi^{(Y)}$ ه) «کشف المعاني عن متشابه المثاني» $\chi^{(Y)}$.
 - ٥- وكتابه: «قطف الأزهار في كشف الأسرار»(٣).

والمصنفون في هذا النوع من أنواع علوم القرآن، على اتجاهين: -

الاتجاه الأول: اعتنى فيه من أفرده بالتأليف بسرد الألفاظ القرآنية الواردة في صور شتى من حيث التقديم التأخير، والزيادة والنقص، والتعريف والتنكير، والجمع والإفراد، ونحوها من الصور التي يمكن حصر المتشابه فيها.

وهذا الاتجاه لم يمثل له الزركشي إِلاَّ بمنظومة علم الدين السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، ومثل له السيوطي بالكسائي.

الاتجاه الثاني: مصنفات قصد منها واضعوها تفسير الآيات المشكلة من حيث اللفظ مع نظائر لها، وسلكوا طريقة التوجيه والتعليل العام لهذه

 ⁻ مخطوطات التفسير وعلومه (١/ ٢٠) سبع نسخ، وطبع قريباً ضمن منشورات كلية
 الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي بليبيا.

⁽١) طبع مرَّتين، أجودهما طبعة دار الغرب الإسلامي بتحقيق سعيد الفلاَّح.

⁽٢) هكذا سبًاه السيوطي، وطبع ضمن مطبوعات جامعة الدراسات الإسلامية بكراتشي، بتحقيق الدكتور عبدالجواد خلف، بعنوان: «كشف المعاني في المتشابه من المثاني».

⁽٣) حقق الموجود منه الدكتور أحمد الحمّادي لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام بالرياض، كما تقدّم في «المناسبات»، ص (١٥٤-١٥٥).

الآيات، التي - غالباً - ما رتبوها حسب ورودها في سور القرآن.

وكل المصنفات المذكورة - في «البرهان» و «الإِتقان» سوى ما استثنيته -من هذا الاتجاه.

ومن خلال تتبعي لكتب «المتشابه» التي بين أيدينا، لم أر أحداً منهم وضع تعريفاً له، فيعدُّ الزركشي مِنْ أوَّل من وضع لـه تعريفاً بأنـه: «إيـراد القصة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة، ويكثر في إيـراد القـصص والأنباء»، وتابعه عليه السيوطيّ.

أما قول ابن المنادي - لمّا ذكر بعض المؤلفات -: «... إنها كان قصدهم جميع الأَعداد المتساوية من أقاصيص متقاربة، وفي ذلك سبيل بـيِّن» الا يعدو أن يكون صورة من مناهج التأليف في علم المتشابه.

وقد عرَّف الراغب المتشابه بقوله: «المتشابه من القرآن: ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره، إما من حيث اللفظ، أو من حيث المعنى»(٢)، ونقل هذا التعريف السمين الحلبي(٣) بدون عزو، وكذلك فعل الفيروزابادي(٤).

وحصر الزركشي أقسام المتشابه في خسة عشر فصلاً، جعل الفصل الأول منها ثمانية أقسام، وهي ما كان باعتبار الإفراد، والزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والجمع والإفراد، وإبدال حرف

⁽١) متشابه القرآن العظيم: ٦٢.

⁽٢) المفردات (شبه): ٤٤٣.

⁽٣) عمدة الحفاظ: ٢/ ٢٨٤ (ط. محمد أَلْتُونجي).

⁽٤) بصائر ذوي التمييز: ٣/ ٢٩٣.

بحرف غيره، وإبدال كلمة بأُخرى، والإِدغام وتركه.

أما الفصول الخمسة عشر، فرتبها بحسب ما جاء في القرآن على حرف أو حرفين أو ثلاثة وهكذا...

وهذه المحاولة تعتبر اجتهادية لا تجمع كل صور المتشابه، وهي نتيجة جهد المؤلِّف واطلاعه على الكتب السابقة، وابتكاره في تقسيم معلوماتها.

فهذا ابن المنادي يقول: «فأجمع حين أشرفت على ذلك (أي تصنيف كتابه) فيه الرأي، أن أخلط بعض كتبهم ببعض، وأستل منها لبابها فأقسمه تسعة أقسام، مزدوجة، وغير مزدوجة، ذاك أبواب لم نحذف منها شيئاً سوى نقلها من أماكنها، وهيئتها في ترتيبها، وبيان ما وجب تبيينه احتياطاً منا لمتناوليه، ورائمي حفظه والنظر فيه»(١).

ورتب أبو إسماعيل: موسى بن الحسين المعدَّل (ت: نحو ٥٠٠ه) كتابه في أبواب من الواحد إلى باب ما جاء على ثلاثة وعشرين حرفاً (٢).

وقد نقل الزركشي في هذا الباب عن كتاب «البرهان في متشابه القرآن» للكرماني دون تسميته (٣)، وأشار مرّة له بقوله: «قال بعض المشايخ» (٤).

⁽١) متشابه القرآن العظيم: ٦٢-٦٣.

⁽٢) انظر: الاعتماد (خ): ٢/ أ - ٢٨/ ب (مصوَّرة المتحف العراقي).

⁽٣) انظر: البرهان للزركشي: ١/ ٢٠٩، ٢١٦- ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٠، وما يقابلها - على الترتيب - عند الكرماني: ١١٥، ١١٦ - ١١٨، ٢٠١، ٢٠٠، ١٣٠ - ١٣١، ١٢٧، ١٢٧، ١١٩ - ١٢٠ - ١٢٩، ١٢٩، ١١٩

⁽٤) البرهان: ١/ ٢٢٥، وانظر: «البرهان» للكرماني: ١٩١ (ط. دار الوفاء بالمنصورة).

ووقع له في هذا النوع أوهام في العدد والآيات، كما لم ينبِّه على اختلاف القراءات في بعض الأمثلة التي ساقها، مما يخرجها عن محل الاستشهاد الذي أورده.

وسيأتي بسط كلام على هذا، عند الحديث عن المآخذ على الزركشي إن شاء الله.

أمَّا السيوطي - رحمه الله -، فقد أوجز في هذا النوع، إذ لم يقصد به إحصاء ولا استقصاء، ولا تقعيداً لأقسامه، فتابع من سبقه في الإِشارة إلى أنواع المتشابه، فذكر ستة منها، ثم أورد أمثلة متنوعة عليها، ختمها بقوله: «فهذه أمثلة يستضاء بها».

واكتفى بها؛ لأَنه قدَّم نظيرها في نوعي: «المقدم والمؤخر»، و«فواصل الآي».

وقد غاير الزركشيَّ في عرض أمثلة هذا النوع، وفوائدها - إلى حد - ؛ إذ نقل عن أبي عبد الله الرازي في «درة التنزيل»، وعن ابن جماعة في «كشف المثاني»، وهما كتابان لم يذكر الزركشي الثاني منهما في تصديره، كما لم أره نقل عنهما كذلك.

وفي نهاية هذا النوع لي ملاحظة على السيوطي:

ذكر - رحمه الله - في أول النوع أن الكسائي - فيها يحسِب - أوَّلُ من أَلَف في المتشابه اللفظي (١)، لكن نجد ابن النديم يذكر أن لمقاتل بن سليمان البلخي (ت: ١٥٠ه)، ولحمزة بن حبيب الزيات (ت: ١٥٥ أو ١٥٦ه)،

⁽١) وتبعه طاش كبري زاده، وكاتب جلبي، وصديق حسن خان في هذه الأَوَّليَّة، انظر: مفتاح السعادة: ٢/ ٤٨٢، وكشف الظنون: ١٥٨٤، وأبجد العلوم: ٢/ ١٢١، ٤٩٢.

ولنافع بن عبدالرحمن المدني (ت: ١٦٩هـ) كتباً في متشابه القرآن (١٠)، فإن صحَّت أنها في المتشابه اللفظي، فهم أسبق من الكسائي.

ووجدت ابن المنادي يستدل - بتحفظ - أن كتاب موسى الفراء (؟) أوّلُ شيء وضع في هذا الضرب (٢) أي المتشابه). وهو تلميذ عبد الله بن عيسى بن أي ليلي (ت: ١٣٠ه)، فلو قدَّرنا أنه توفي بعد شيخه بخمسين عاماً، تكون وفاته عام (١٨٠ه)، أي أسبق وفاةً من الكسائي (٣).

وعلى كلِّ فإني أردت التنبيه على أنَّ إطلاق أوليات التأليف في الفنون يحتاج إلى تتبع واستقراء تام، وإلا فالسيوطي لم يجزم بأن الكسائي هو رائد التأليف في هذا النوع (ئ)، وإنها حَسِب ذلك، وهو أمر ينتقض بها ذكرته عن ابن النديم، وابن المنادي، والله أعلم.

⁽١) الفهرست: ٣٩.

⁽٢) متشابه القرآن العظيم: ٦٢.

⁽٣) وقد نصَّ الحافظ ابن حجر أن موسى بن قيس الفراء، أبو محمد الكوفي من الطبقة السادسة. انظر: تقريب التهذيب: ٥٥٣، أي أنه من طبقة ابن جريج: عبدالملك بن عبدالعزيز (ت: ١٥٠ه). وراجع ترجمة موسى الفراء في تهذيب الكال للمزي: ١٣٤/ ١٣٤.

⁽٤) طُبع كتاب «متشابه القرآن» للكسائي ضمن منشورات كلية الدعوة الإسلامية بليبيا عام (١٤١٤ه).

علم المبهات(١)

اتفق الزركشي والسيوطيّ على تسمية هذا النوع بـ «المبهمات»، وسكتا عن تعريفه.

ومراد به: الألفاظ المذكورة - في القرآن الكريم - على وجُهِ الإِشارة، من غير تصريح بأسماء أعيانها؛ لذلك كانت «الأسماء المبهمة عند النحويين أسماء الإِشارات»(٢).

وصدَّراه بمن صنّف فيه استقلالاً، فسمَّى الزَّركشي كتاب أبي القاسم السهيلي (ت: ٥٨١ه) - «التعريف والإِعلام» -، وكتاب تلميذه أبي عبدالله بن عَسْكر (ت: ٦٣٦ه) «التكميل والإتمام» (").

وقد استدرك ابن عسكر في تكميله على السهيليّ (٤٧٩) آية (١٤٠٠).

أَمَّا السيوطي فزاد أَن القاضي بدر الدين بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ) أَلَف فيه. ولابن جماعة مؤلَّفان:

(أ) «التبيان في مبهمات القرآن» ذكره السيوطي ضمن مصادره في

⁽١) البرهان: ١/ ٢٤٢-٢٥٢، وانظر: الإتقان: ٤/ ٧٩-١٠٠.

⁽٢) الكليات للكفوي: ٣٣.

⁽٣) حققه الأُستاذ حسين عبدالهادي في جامعة الإمام بالرياض لنيل درجة الدكتوراه عام (٣) حققه الأُستاذ حسين عبدالهادي في جامعة الإمام بالرياض لنيل درجة الدكتوراه عام (١٤٠٤هـ)، ونشرته مكتبة نزار مصطفى الباز بتحقيق أسعد محمد الطيّب، عام (١٤١٨هـ)، بعنوان: «التكملة والإتمام».

⁽٤) انظر: مقدمة ((صلة الجمع وعائد التذييل)): ١/ ٤٧.

مقدمة «الإتقان» (مقدمة «الم

وذكر السيوطيّ أنّه جمع فيه بين كتابي السهيليّ وابن عسكر(٢)، وهو مفقود.

(ب) «غرر البيان فيمن لم يُسمَّ في القرآن»(۳)، وهو مختصر لكتاب «التبيان».

وذكر السيوطي - أيضاً - أن له تأليفاً لطيفاً جمع فوائد الكتب المذكورة مع زوائد، وهو يشير إلى كتاب «مفحات الأقران في مبهمات القرآن».

وأَلمح الزركشي - وتابعه السيوطي - إلى أهمية هذا النوع.

ثم حصر أسباب الإبهام في القرآن الكريم، فأوصلها إلى سبعة، وتابعه عليها السيوطي مع إيجاز في أمثلته، وكرر هذه الأسباب بعينها في مقدمة كتابه «مفحهات الأقران»(٤)، وسردها في «معترك الأقران»(٥).

ثم عقد الزركشي في نهاية هذا النوع أربعة تنبيهات استخلصها من كتاب السهيلي دون إِشارة إِليه (١٠)، كما أنه أَخــذ جملــة مــن الأَمثلــة منــه في أَســباب

⁽١) انظر: ١/ ٢٠.

⁽٢) مفحمات الأَقران: ٣٣، وانظر: كشف الظنون: ٤٢٢.

⁽٣) منه نسخة بخط المؤلف في مكتبة دير الأُسكوريال في (٦٧) ورقة، وحُقق أكثر من مـرَّة، وقد طبع بتحقيق د. عبدالجواد خلف رئيس جامعــة الدراســات الإســـلامية بباكـــستان، وصدر عن دار قتيبة ط(١) عام ١٤١٠هـ.

⁽٤) انظر منه: ٣٦-٣٧ (ط. الطبّاع).

⁽٥) انظر منه: ١/ ٤٨٤ - ٤٨٥ (ط. البجاوي).

⁽٦) انظر: التعريف والإعلام: ١٦٩، ٧٨، ١١٣–١١٤، ٩٠، ووازن بالبرهان.

الإبهام السابقة(١).

أمّا السيوطي فزاد على ما أورده الزركشيّ أمرين:

١ - طريقة معرفة المبهات، فذكر «أن علم المبهات مرجعه النقل المحض، لا مجال للرأي فيه».

٢- ذكر فصلاً في الآيات المبهات - جعله على قسمين -، ولخصه من
 كتابه «مفحمات الأقران». وسيأتي مزيد كلام على هذه الزيادة في مبحث
 زيادات السيوطي إن شاء الله تعالى.

وترك في هذا «الفصل» مبهات الأقوام، والحيوانات، والأمكنة، والأَرمنة؛ لأنه استوفاها في كتابه المذكور.

ومما يلحظ على هذا النوع:

١ - الاعتماد على بعض الإسرائيليات في إيضاح المبهمات.

٢- التوسع بنقل تفاصيل جزئيات لا طائل تحتها، ولا فائدة من معرفتها لفهم هداية القرآن ومقاصده - نحو: اسم النملة في قوله تعالى ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ...﴾ (٢) بأنها: حرميا، أو طاخية (٣) -، وقد وعد

⁽١) نفس المصدر: ١٧، ٧٤، ووازن مع البرهان: ١/ ٢٤٤، ٢٤٥.

⁽٢) سورة النمل آية: ١٨.

⁽٣) انظر: مفحيات الأقران: ١٥١، وذكر سبعة أقوال في البعض - من قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا اَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ... ﴾ البقرة آية: ٧٣ - الذي ضرب به القتيل (مفحيات الأقران: ٤٣ - ١٤).

السيوطي أن يبيِّن في «مفحهاته» ما صحَّ سنده وما ضعف (١)، لكنه لم يلتزم بهذا الشرط في كتابه، فأورد الضعيف ولم يُنبِّه.

ولقد كان عرض الزركشي مختصراً في هذا النوع بحيث إِن الملاحظة الثانية، لا تنطبق عليه رحمه الله تعالى.

⁽١) وهذا الشرط ذكره في ‹‹الإِتقان›› ٤/ ٨١، ولم يورده في مقدمة مفحمات الأقران:٣٣.

في أسرار الفواتح في السور وضابطها(١)

عبَّر الزركشي - رحمه الله - في عنوان هذا النوع بـ «أسرار»، أمّـا السيوطي فجعله «في فواتح السور».

والسرّ: ما يكتم، وهو خلاف الإِعلان (٢)، وأَلفاظ فواتح السور معلنة غير مكتومة، هذا من حيث الوضع اللغوي. لكن الذي يقصده الزركشي هو المعنى العرفي للسرّ: أي مقاصد فواتح السور ومراميها.

وانفرد السيوطي في هذا النوع بتسمية مَن أَفرده بالتأليف، فذكر كتاب «الخواطر السوانح في أَسرار الفواتح» (ت الإصبع (ت ٤٥٥ه)، وهو غير كتابه «بديع القرآن».

وقد حصر الزركشي أنواع فواتح السور في عشرة أنواع سردها، وفصًل في بعضها.

وحاول ذكر الحكمة من حروف الهجاء الواقعة أوائل السور -التسعة والعشرين- المفتتحة بها.

⁽۱) البرهان: ١/ ٢٥٣ - ٢٦٩، وانظر: الإِتقان: ٣/ ٣١٦ - ٣١٩، والعنوان المثبت من طبعة «البرهان» للمرعشلي وزميليه، وجاء في طبعة أبي الفضل: (في أسرار الفواتح والسور)، والأوّل أدق وأوضح؛ لأن كلام الزركشي في هذا النوع على أسرار فواتح السور ومقاصدها، لا السور جملة.

⁽٢) انظر: القاموس (سرر): ٥٢٠، والمصباح المنير: ١٠٤.

⁽٣) حقَّقَه الدكتور حفني شرف، عام (١٣٨٠هـ)، وصدر عن مطبعة الرسالة بالقاهرة.

ثم ذكر أربعة تنبيهات - أثناء النوع الثاني من فواتح السور، وهو: حروف الهجاء - في أحكام تختص بهذه الفواتح، صرَّح في نهايتها أنه استقاها من «الكشاف» للزنخشري.

ثم أورد اختلاف أهل العلم الواقع في معنى حروف فواتح السور، وحصره في قولين:

- ١ التوقف عن الكلام فيها؛ لأنها علم مستور استأثر الله به، ونقل عن
 الرازي أن المتكلمين أنكروا التوقف؛ لأن فيه مجالاً للفهم.
- ٢ أن معانيها معلومة، فذكر أنَّ هذي المعاني تزيد على عشرين وجهاً، أورد
 منها ثلاثة عشر قولاً. ويلحظ على ما أورد من هذه التفسيرات أمران:
 - (١) نقل تسعة أقوال منها عن ابن فارس من غير تصريح(١).
- (٢) أورد فيها اختيارات لبعض أهل العلم كأبي حاتم بن حِبّان (ت:
- ٤٥٣ه)، وابن فارس، ولم يرجّح بينها، واكتفى بقوله: «فمنها البعيد، ومنها القريب».

أَمَّا السيوطي - رحمه الله - فقد لخم هذا النوع من «البرهان»، و«الخواطر السوانح» لابن أبي الإصبع، مع زيادات.

فاختصر أنواع الكلام الذي افتتحت به السور من كلام الزركشي.

ونقل عن أهل البيان حسن الابتداء - وهو التأنق في أول الكلام -،

⁽١) انظر: الصاحبي: ١٦١–١٦٥، ووازن بالبرهان: ١/ ٢٦٢–٢٦٥.

وبراعة الاستهلال - وهو أن يشتمل أول الكلام ما يناسب حال المتكلّم فيه -، وهما نوعان موفوران في فواتح السور.

ومثل للثاني - براعة الاستهلال - بالفاتحة التي ضمت مقاصد القرآن بعلوم أربعة، وهي: الأصول، ومداره على معرفة الله وصفاته، والعبادات، والسلوك، والقصص. وبسورة العلق التي هي جديرة بأن تسمّى عنوان القرآن؛ لأن العنوان يجمع مقصود الكتاب بعبارات وجيزة.

أمًّا الكلام على حروف التهجي في فواتح السور، فقد استوعب الكلام فيها في نوع «المناسبات».

وفي نهاية هذا النوع لي ملاحظة على الزركشي:

لا ذكر التنبيه الأول من الأحكام التي تختص بفواتح السور – وهو: أن البصريين لم يعدُّوا شيئاً من فواتح السور المبتدأة بحروف مقطعة آية (١)، أمّا الكوفيون فعدُّوها إِلاّ السور المبدوءة بـ ﴿الّر ﴾ (١)، و ﴿طَسَ ﴾ فاتحة النمل، والسور الثلاثة المبدوءة بحروف مفردة، وهي: ﴿ضّ ﴾، و ﴿قَ ﴾ و ﴿قَ ﴾ و ﴿قَ ﴾ و ﴿قَ ﴾ و ﴿قَ اللّه و الله و اله و الله و اله و الله و اله و الله و ا

وهو إيراد لا يتوافق مع ما قدَّمه في التنبيه؛ لأَن علماء عدّ الآي في

⁽١) وكذلك أهل الحرمين - مكة والمدينة -، وأهل الشام في عدَّيهم: الدمشقي والحمصي.

⁽٢) وهي سور: يونس، وهود، ويوسف، والرعد ﴿ الْمَرُّ ﴾، وإبراهيم، والحجر.

⁽٣) أصل كلامه من «الكشَّاف»: ١٨/١.

عدّهم لفواتح السور التي مطالعها حروف التهجّي على قسمين:

قسم: لا يعدُّها مطلقاً في السور التسعة والعشرين الورادة فيها.

وقسم: يعلُّها - وهم الكوفيون - سوى ما ذُكر من استثنائهم المنحصر في الأُمور الثلاثة السالفة في التنبيه.

فسكوته عن استثناء مطلع سورة ﴿طه ﴾ وحده غير سليم(١).

⁽١) انظر: مذاهب العلماء في عدّ فواتح السور في: البيان في عدّ آي القرآن للـداني: ٥٨-٦٠، والقول الوجيز للمخللاتي: ١٠٨-٩٠١.

في خواتم السور(١)

اتفق الزركشي والسيوطي على عنوان هذا النوع، وعلى تـرك ذكـر مَـنْ أفرده بالتصنيف.

وذكر الزركشي أن خواتم السور مثل فواتحها في الحسن، ثم ذكر نهاذج من أوضح الخواتم، كخاتمة سورة إبراهيم، والوصايا التي ختمت بها سورة آل عمران، ثم أتى على النصف الأوّل من القرآن، بذكر خواتمه وما فيها؛ ليكون مثالاً لمن نظر في بقيّته.

ثم عقد فصلين:

الأُول: في مناسبة أوّل السورة لخاتمتها.

الثاني: في مناسبة أوّل السورة لخاتمة التي قبلها.

وهذا النوع وجيز عند الزركشي، ومادته فيها إبداع وروح استقلالية؛ إذ لم ينقل عمن تقدمه من أهل العلم، سوى نصّين عن الزنخشري، والكوَاشي في تفسيريها.

⁽١) البرهان: ١/ ٢٧٠-٢٧٢، وانظر: الإتقان: ٣/ ٣٢٠-٣٢١.

وهذا النوع قل اعتناء المفسرين به، وللرازي، والبقاعي في تفسيريها لمحات عنه، مبثوثة هنا وهناك، ولعلّه ليس فيه تصنيف مفرد.

والاعتناء به من لطائف التفسير ودقائق معانيه، ما لم يكن فيه تكلف وخروج عن الوضع اللغوي للمفردات، أو المعنى العام للآيات، وسياقها وسباقها، وأسباب النزول.

وقد ذكر طرفاً منه من متأخّري المفسرين - أصحاب المدارس -: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في «التحرير والتنوير»، والأستاذ سيد قطب «في ظلال القرآن».

معرفة المكي والمدني(١)

اتفق الزركشي والسيوطي على اسم هذا النوع، وبالعنوان نفسه.

وانفرد السيوطي بذكر من أفرده بالتصنيف، فذكر مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧ه)، ولم أُجد أُحداً - فيها وقفت عليه - نصَّ أَن لمكي كتاباً مفرداً في «المكي والمدني»، حتى إِن الدكتور أحمد حسن فرحات في كتابته عن مؤلّفاته لم يذكر عنه شيئاً(٢).

وأغلب ظني أن ما قصده السيوطي هو كتاب مكي: «الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه»، وهو ليس كتاباً مفرداً في تعيين المكي والمدني، وإنها فيه إشارات إلى ذلك، وأوضح دليل على زعمي هذا ما ذكره السيوطي نفسه، إذ نقل في هذا النوع نصّين عن مكي في ضوابط معرفة المكي والمدني، نقل الأول بواسطة الزركشي - دون بيان للمصدر -(")، مع العلم أن الزركشي - رحمه الله - قد نقل ستة ضوابط في تمييز المكي من المدني من «الإيضاح» لمكي دون نسبة (أ).

ويظهر أن النقل الثاني الذي ساقه السيوطي - رحمه الله - هـو مـن «الإيضاح»(٥).

⁽١) البرهان: ١/ ٢٧٣–٢٩٢، والإتقان: ١/ ٢٢–٥٠.

⁽٢) انظر: مكى بن أي طالب وتفسير القرآن: ١١٧ - ١٣٤.

⁽٣) انظر: البرهان: ١/ ٢٧٨، ووازن مع الإتقان: ١/ ٤٨.

⁽٤) انظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه: ١١٤ ـ ١١٥، ووزان مع البرهان: ١/ ٢٧٥.

⁽٥) انظر منه: ١١٤، ووازن مع الإتقان: ١/ ٤٨.

وذكر السيوطي - أيضاً - كتاباً ثانياً لمن أفرد المكي والمدني بالتصنيف نسبه إلى العزّ اللّيريني، وهو: عبدالعزيز بن أحمد اللّميري المعروف باللّيريني (١) (ت: ٦٩٤ه)، ولم أجد من نصَّ أنَّ له مؤلَّفاً مفرداً في المكي والمدني، وغاية ما ذكروه له في علوم القرآن والتفسير، هو أربعة كتب: «التيسير في التفسير»، «المضباح المنير في علم التفسير»، «الأنوار الواضحة في تفسير الفاتحة»، «مشكل القرآن»، أو «تفسير غريب مشكل القرآن».

وأبرز كتبه هو «التيسير»(٢) ألّفه عام (٦٧٣ه) في أربعين يوماً، وهو أرجوزة في تفسير كامل القرآن، تزيد على ثلاثة آلاف ومئتي بيت، ذكر فيها بعض الفوائد التفسيرية واللغوية، وقد نقل السيوطي عنه بيتاً واحداً، وهو:

وما نزلت كلاّ بيثرب فاعلمَنْ ولم تَأْتِ في القرآنِ في نصفِه الأَعلى^(٣)

كلاّ لها وجهانِ معنى الزُجْرِ والابتـــدا بها بمعنى حَقَّــا وهى ثلاث وثلاثون استمع

والردع، فالوقف عليها يجــري أثبت بهــــا ما بعـدها تُلقَّـــــى والكلُّ في النصف الأَخير فاتَّبـع

⁽۱) نسبة إلى قرية «دِيرين» من أعمال الغربية بمصر. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي: ٨/ ١٩٩، وابن شهبة: ٢/ ٢٣٣، وطبقات المفسرين للداودي: ١/ ٣٠٤، وشذرات الذهب: ٥/ ٥٥، وهدية العارفين: ١/ ٥٨١، ومعجم المؤلفين: ٢/ ١٥٧، ومعجم المفسرين لنويهض: ٢٨٥، وانظر: الفهرس الشامل – التفسير: ٣٤٤.

⁽٢) طبع بمطبعة أبي زيد بمصر عام ١٣١٠ ه/ ١٨٩٣م.

⁽٣) الإتقان: ١/ ٤٨، ونقله عن السيوطي هكذا: كلَّ من الشيخ طاهر الجزائري في التبيان: ٣٦، والسيخ الزرقاني في مناهل العرفان: ١/ ١٩٠، والدكتور بازمول في تهذيب وترتيب الإتقان: ١٠٦. وذكره الزركشي في البرهان: (١/ ٥٢٠). ووجدتُّ أبيات ﴿ كَلَّا ﴾ في «التيسير» في سورة مريم، ومنها:

وقد ذكر الزركشي فائدة - وهي معرفة الناسخ والمنسوخ - من فوائد النسخ، وتبعه فيها السيوطي، لكنه فرَّق في معرفة المتأخر بين كونه ناسخاً، أو مخصصاً.

وأُوردا المصطلحات الثلاثة في المكي والمدني، واختارا وشهَّرا أَن المكي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعدها، سواء نزل بمكة أم بالمدينة.

ويفهم من كلام الماوردي - الذي ذكره الزركشي -، أنّ المكي ما نـزل بمكة، والمدني ما نزل بالمدينة (١)، وهو مذهب مرجوح، لا ينضبط فيه التقسيم.

ثم ذكر الزركشي ثمانية ضوابط قياسية لمعرفة المكي والمدني، وناقش بعضها ولم يسلِّم فيه.

وزاد السيوطي ضابطاً تاسعاً - نقله عن «الكامل» للهذلي -، وهو: كل سورة فيها سجدة فهي مكية. وهذا ضابط غير دقيق، يَرِدُ عليه سورتا الرعد والحج، وهما مدنيتان على قول.

وهذه الضوابط القياسية أغلبية في الحكم على السور، والفروق المذكورة فيها ليست جازمة، ولكنها تمثل الخواص العامّة للسور المكية والمدنية.

و و كلّها في السور المكبّ و قسمة القيسي هي المرضيّة انظر: التيسير في التفسير (خ): ١١١، والمطبوع ص (٦٩)، وجاء في المخطوط: «أثبت لها» وهو خطأ يغير المعنى، و «واستمع»، وبه ينكسر البيت، و «قسمة القري»، وهو تصحيف، وورد في المطبوع: «وقسمة الفرّا»، وهو تحريف، والصواب المثبت. وهذا التقسيم الذي أورده الديريني هو اختيار مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه «شرح كلا وبلى ونعم، والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل»، انظر منه: ٢١، ٢٢، ٢٧.

وذكر الزركشي فصلاً - تبعه فيه السيوطي - نقل فيه عن الباقلاني مسألة تنصيص النبي على المكي والمدني، وخلاصة ما ذكره: أن هذه المسألة فيها شيء من النقل، والتنصيص منه شي تصريحاً لم يكن، ولا قال: هذا مكي وهذا مدني، لكنّ الصحابة كان هذا متوفراً عندهم معلوماً لديمم، فلم ينقلوه ويعتنوا به؛ لأنه ليس واجباً عليهم، ولذلك وقع في هذا الباب ضرب من الاجتهاد، واختلاف الأقوال(١٠).

ثم نقل ما حكاه ابن حبيب النيسابوري - في كتاب «التنبيه على فضل علوم القرآن» - أن من أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته، فسمّى خمسة وعشرين منها، قال عنها ابن حبيب: «مَنْ لم يعرفها ويميّز بينها، لم يحلّ له أن يتكلم في كتاب الله تعالى».

وقد عدّ ابن حبيب - في كتابه -، وسمَّى من جهات نـزول القـرآن، ومثَّل لواحدة وعشرين جهة، وترك أربعة، وهي:

- ١ ما نزل بمكة في أهل المدينة.
- ٢ ما نزل بالمدينة في أهل مكة.
 - ٣ ما نزل نهاراً.
 - ٤ ما نزلَ مفرداً^(٢).

⁽١) انظر: «الانتصار لصحة نقل القرآن» للباقلاني (خ): ١٤١-١٤٢ (مصوَّرة مكتبة بايزيد بإستنبول).

⁽٢) انظر: «التنبيه على فضل علوم القرآن»: ٣٠٧–٣١٤ (ضمن مجلة المورد العراقية - المجلد: ١٧ ، العدد: ٤).

أمّا الزركشي فقد أسقط سبع جهات، الأربعة المذكورة، والثلاثة الآتية:

١ - ما نزل مجملاً.

٢ - ما نزل مفسَّراً.

٣ - ما نزل مرموزاً.

وأحسب أن هذا النصَّ المنقول عن ابن حبيب أطول نقل يورده الزركشي في «البرهان».

وعدد السور المكية عند ابن حبيب، خمس وثهانون سورة، والمدنية تسع وعشرون، وذكر سورتي الفاتحة، والمطففين من المختلف فيه.

أمَّا السيوطي فاكتفى بإيراد أسماء الخمسة والعشرين وجها، وذكر بعض أمثلة لبعض هذه الجهات، وزاد ثلاثة أمثلة جديدة، ووجها جديداً وهو: ما مُمل من المدنية إلى الروم، وعليه تصبح هذه الجهات ستاً وعشرين.

أمّا عدد السور بين المكي والمدني، فأورد نفس العدد السابق مما وقع له من سبعة كتب، وهي: «طبقات ابن سعد»، و «الناسخ والمنسوخ» للنحاس، و «دلائل النبوّة» للبيهقي، و «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلام، وابن الضَّرَيْس، و «الناسخ والمنسوخ» للحصار: علي بن محمد بن محمد (ت: ١٦١ه) (۱)، ونَقْلُ عن ابن الأنباري: أبي بكر محمد بن القاسم (ت: ٣١٨ه)، لم أهتد من أين استقاه. وذكره القرطبي في تفسيره (٢)، دون أن

⁽١) ونظمها في (٢٢) بيتاً، أوردها السيوطي.

⁽٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٦١-٦٢.

يين مصدره، والغالب أنه من كتاب: «الرد على من خالف مصحف عثمان».

ثم ذكر السيوطي «فصلاً» أورد فيه (٣٢) سورة من المختلف فيه بين المكي والمدني، حرر القول فيها، وسيأتي كلام عليه في «تحريرات السيوطي» إن شاء الله.

وزاد – أيضاً – «فصلاً» أورد فيه (٥١) سورة ذكر ما استثني منها فيه، وسيأتي – إن شاء الله – الحديث عنه في «زيادات السيوطي».

ويلحظ على هذا النوع أُشياء:

- ١ من خلال عرض الزركشي لجهات نزول القرآن التي أوردها ابن
 حبيب النيسابوري، يتبيَّن أنه يرى المصطلح المشهور في المكي والمدني.
- ٢- التقسيمات المذكورة التي أوصلها ابن حبيب لنزول القرآن وجهاته إلى خمسةٍ وعشرين وجها، ليست منحصرة بهذا العدد، إذ يمكن الزيادة عليها أو النقص منها حسب طريقة التقسيم.

والدليل على أن هذا تقريبٌ ما زاده السيوطي من وجهٍ جديد، وهو: ما مُمل من المدينة إلى الروم؛ وبدلالة تقسيم ابن العربي جملة القرآن إلى عشرة أقسام(١١).

وتقسيم ابن النقيب المقدسي (ت: ٦٩٨هـ) - شيخ أبي حيَّان الأَندلسي - المَنزَّل من القرآن إلى أَربعة أقسام - في مقدمة تفسيره -، وهي: مكي، ومدني،

⁽١) انظر: الناسخ والمنسوخ لابن العربي: ٢/ ١٦.

وما بعضه مكي وبعضه مدني، وما ليس بمكي ولا مدني(١١).

٣- هذا النوع أوّلُ نوع في «الإِتقان»، وأكثره بحثاً وتدقيقاً وتحريراً.

٤ - قسم السيوطي هذا النوع - فيها أصله عند الزركشي - إلى أربعة أنواع:

أ - معرفة المكي والمدني.

ب- معرفة الحضري والسفري.

ج - معرفة الليلي والنهاري.

د – ما نزل مشيَّعاً، وما نزل مفرداً.

٥- ذكر بعض العلماء المعاصرين من فوائد معرفة المكي والمدني - فوق
 معرفة المتأخر - ما يلي:

الاستعانة به على تفسير القرآن وتذوق أساليبه، ومعرفة تاريخ التشريع وتدرجه الحكيم، ومنطلق لاستيفاء البحث في مراحل الدعوة الإسلامية، والتعرف على ضوابطها الحكيمة المتدرجة مع الأحداث والظروف، والأشخاص، والوقوف على السيرة النبوية، أو استخراجها من خلال الآيات القرآنية، والتعرف على الخدمة البالغة التي عُنِي بها القرآن الكريم خلال القرون(٢).

⁽١) الإتقان: ١/ ٢٣.

⁽٢) انظر: مناهل العرفان: ١/ ١٨٨، ومباحث في علوم القرآن د. صبحي الصالح: ١٦٧، ومناع القطان: ٥٩-٢٠، ولمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير: د. محمد الصبّاغ: ١٠٠، ودراسات في علوم القرآن د. فهد الرومي: ١٤٩-١٥٠.

معرفة أُوَّل ما نزل من القرآن وآخر ما نزل(١)

اتفق الشيخان على تسمية هذا النوع بنفس العنوان، لكن السيوطي فرقه على نوعين عنده، هما «معرفة أوّل ما نزل» – النوع السابع –، و«معرفة آخر ما نزل»، وهو النوع الثامن.

كما اتفقا على ترك ذكر من أفرده بالتصنيف. وفي نظري أن هـذا النـوع تفريع على «المكي والمدني»؛ فلذلك أعقبه الزركشي بهذا النوع.

وقد جمع أبو بكر الباقلاني في «الانتصار» بين أول ما نزل وآخره، وبين المكي والمدني في باب واحد، فقال: «بابُ الكلام في بيان الحكم في أول ما نزل من القرآن وآخره، ومكيه ومدنيه، وهل نصَّ الرسول عليه السلام على ذلك أم لا؟»(٢).

ذكر الزركشي في أول ما نزل من آي القرآن - مطلقاً - ثلاثة أقوال، وهي: أوائل سورة العلق، وسورة المدثر، وسورة الفاتحة، وجمع بين الأول والثاني.

وذكرها - كذلك - السيوطي مصححاً أوليّة مطلع سورة العلق، وزاد قولاً رابعاً - حكاه ابن النقيب المقدسي في مقدمة تفسيره -، وهو: ﴿ بِنَسِمِ اللّهِ الرَّاسِةِ اللّهِ اللهِ اللهُ ال

⁽١) البرهان: ١/ ٢٩٣ - ٣٠٠، والإِتقان: ١/ ٦٨ - ٧٧ و ٧٧ - ٨١.

⁽٢) ((الانتصار لصحة نقل القرآن) (خ): ١٣٤.

ثم ذكر الزركشي أول ما نزل للرسالة، والنبوَّة، وللإذن بالقتال، وهي أوائل مقيَّدة.

وذكر أول ما نزل من السور، وقدَّم قول الباقلاني في الجمع بين هذه الأَقوال.

وعقد السيوطيّ فرعين - أصلها في «البرهان» في ثنايا هذا النوع -، الأول منها: في أوائل السور نزولاً بمكة والمدينة، نقل فيه عن الواحدي - في «أسباب النزول» -، وتفسير النسفي، و «جزء» أبي بكر: محمد بن الحارث بن أبيض (ت:٣٤٣ه)(١)، إذ عدَّ فيه ستاً وثهانين سورة مما نزل بمكة، وست عشرة مما نزل بالمدينة، - وتبعه على هذا الترتيب الجعبري في منظومته اللامية «تقريب المأمول في ترتيب النزول»، فنظم ما أورده فيها ضمن واحدٍ وعشرين بيتاً - وهو جارٍ في هذا على مصطلح اعتبار المكان في المكي والمدني، لا على المصطلح المشهور.

وقال السيوطي عن هذا الترتيب والسياق: «قلت: هذا سياق غريب، وفي هذا الترتيب نظر».

ويبدو أن السور المسكوت عنها في «جزء» ابن أبيض - وهي اثنتا عشرة سورة -، هي مما نزل خارج مكة والمدينة، كالطائف، والحديبية، والشام، ونحوها؛ بدلالة الأبيات الثلاثة الأخيرة من نظم الجعبري.

⁽١) انظر ترجمته في المقفَّى الكبير للمقريزي: ٥/ ١٢ ٥، وأرَّخ الـذهبي وفاتـه - سـير أَعــلام النبلاء ٥٠ / ٤٠٥ - سنة (٣٤٨هـ).

والفرع الثاني: في أوائل مخصوصة، فذكر فيه سبع أوائل، هي:

أول ما نزل في القتال، وأول ما نزل في شأن القَتْل، وأول ما نزل في الخمر، وأول ما نزل في الخمر، وأول ما نزل في الأطعمة بمكة، وأول سورة نزلت فيها سجدة، وأول ما نزل من سورة براءة، وأول ما نزل من آل عمران.

وهي أوَّليات تحتاج إلى مزيد بحث ونظر في ثبوتها، ومواءَمتها للجوّ العام للتنزيل.

وأُنوّه هنا بأن الاصطلاح بالأوائل المخصوصة مصطلح مبتكر من السيوطي، لم أر من استعمله قبله فيمن كتب في علوم القرآن.

ثم أورد الزركشي ثمانية أقوال في آخر ما نزل - مطلقاً أو مقيداً -، فذكر من الآيات خساً، ومن السور ثلاثاً، وهي: النصر، والمائدة، والتوبة، ولم يرجّح بينها، واكتفى - فيها نقله عن الباقلاني في «الانتصار» - بأن هذه الأقوال ليس منها شيء مرفوع، وهو اجتهاد من قائله، وغلبة ظن، ويحتمل أن يكون كلُّ أخبر عن آخر ما نزل في الترتيب(۱).

وتبعه السيوطي على الأقوال التي أوردها، من غير تـرجيح كـذلك، وزاد في آخر ما نزل من الآيات سبعاً، هي:

١ - آية الدَّيْن.

٢ - قوله تعالى: ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِ ـ فَلْيَعْمَلْ ... ﴾ (٢).

⁽١) انظر: «الانتصار لصحة نقل القرآن» (خ): ١٤١-١٤٠.

⁽٢) الكهف آية: ١١٠.

- ٣- ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ الْمُتَعَمِّدُا ... ﴾(١).
- ٤- ﴿ فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلِ ... ﴾ (٢).
 - ٥- ﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا ٱلزَّكَوْةَ ... ﴾ (٣).
- ٦- ﴿ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَىٰ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ... ﴾(١).
 - ٧- ﴿ ٱلْيُوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَّمَنَّتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ... ﴾ (٥).

وهذه الآية الأخيرة أورد السيوطي حولها إِشكالاً مفاده: بأن الآية نزلت بعرفة عام حجة الوداع، وظاهرها إِكهال جميع الفرائض والأحكام قبلها، مع أنّه ورد في آية الربا، والدَّيْن، والكلالة أنها نزلت بعد ذلك.

وأجاب عنه بها قال الطبري: «الأولى أن يتأوّل على أنّه أكمل لهم دينهم بإفرادهم بالبلد الحرام، وإجلاء المشركين عنه، حتى حجّه المسلمون لا يخالطهم المشركون»(١٠).

وأيّده الطبري بها أخرجه من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال: «كان المشركون والمسلمون يحجون جميعاً، فلها نزلت براءة نُفي المشركون عن البيت، وحجَّ المسلمون لا يشاركهم في البيت الحرام أحد من

⁽١) النساء آية: ٩٣.

⁽٢) آل عمران آية: ١٩٥.

⁽٣) التوبة آية: ٥، ١١.

⁽٤) الأَنعام آية: ١٤٥.

⁽٥) المائدة آية: ٣.

⁽٦) جامع البيان: ٦/ ٨٠.

المشركين، فكان ذلك من تمام النعمة: ﴿ وَأَتَّمَتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ (١)».

وقد رجَّح الحافظ ابن حجر كون قوله تعالى ﴿وَأَتَقُواْ يَوْمَا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

وورد عن جماعة من التابعين عن ابن عباس أن النبي على عاش بعدها تسع ليال، وروي أقل من ذلك، وهو سبع ليال(،). وسكوت الحافظ عنها مُعْلِمٌ بحسنها(٥).

أما الأقوال الأُخرى الواردة في آخر ما نزل، فأجاب عنها السيوطي بنقول عن الباقلاني، والبيهقي، وإمام الحرمين، والحصار، وابن كثير، وابن حجر.

أُو تُحمل على أنها أواخر مقيّدة بأمر معيّن، نحو:

- ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَا مُتَعَمِّدًا ... ﴾ بأنها آخر ما نزل في القتل.
- ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَاتِ ...﴾ (١) آخر ما نزل بعدما كان ينـزل في الرجال خاصة.
 - ﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا ٱلصَّلَوٰةَ ... ﴾ آخر ما نزل في آخر سورة نزلت.

⁽١) جامع البيان: ٦/ ٨١.

⁽٢) البقرة آية: ٢٨١.

⁽٣) انظر: فتح البارى: ٨/ ٥٣.

⁽٤) انظر: فتح الباري: ٨/ ٥٣.

⁽٥) انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري: ٦.

⁽٦) الأحزاب آية: ٣٥.

في كيفيِّة إنراله(١)

بحث السيوطي في هذا النوع ثلاث مسائل، هي:

- كيفيّة نزول القرآن من اللوح المحفوظ.
 - كيفيّة إنزال الوحي القرآني.
- في الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها.

فالمسألتان الأُولى والثانية هي مدار البحث في هذا النوع في «البرهان»، أما الثالثة فسيأتي الحديث عنها مفصّلاً في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ولم يذكر الزركشي والسيوطيّ أحداً ممن أفرد هذا النوع بالتأليف.

وقد أفرد هذه المسألة ابن تيمية في رسالة وجيزة سهاها: «التبيان في نزول القرآن»(٢).

ابتدأ الزركشي الحديث عن كيفية إِنزال القرآن الكريم، فذكر ثلاثة أقوال، هي:

- نزول القرآن إلى سهاء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نـزل بعـد ذلك منجّـاً.
- أنه نزل إلى سهاء الدنيا في عشرين ليلة قدْر، وفي كل ليلة قدْر ما يقدِّر الله إنزاله في كلّ السنة، ثم ينزل بعد ذلك منجَّاً في جميع السنة

⁽١) البرهان: ١/ ٣٢٠–٣٢٥، والإِتقان: ١/ ١١٦ – ١٣١.

⁽٢) طبعت أكثر من مرَّة، وهي ضمن مجموع الفتاوى: ١٢/ ٢٤٦–٢٥٨.

على النبي ﷺ، وهو قول مقاتل بن سليهان(١١)، والحليمي(٢)، والماوردي(٩).

- أنه ابتدئ إنزاله في ليلة القدر، ثم نزل - بعد ذلك - منجماً في أوقات مختلفة، وهو قول الشَّعْبي (١٠).

وذكر الأقوال السابقة السيوطي - أيضاً -، واختارا وشهّرا القول الأول.

قال الزركشي: «وإليه ذهب الأكثرون»، وأيَّده بحديثي ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «أُنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدْر، ثم نزل بعد ذلك في عشرين سنة»(٥).

وعضد هذا القول - أيضاً - السيوطي بأربعة أحاديث أُخَرَ عن ابن عباس رضي الله عنهما، حكم على بعضها بالصحّة.

⁽١) انظر: تفسير مقاتل: ١/ ١٦١، ٤/ ٧٧١، وتفسير القرآن الكريم لأبي الليث السمر قندى: ١/ ٥٦٢.

⁽٢) المنهاج في شعب الإيهان: ٢/ ٣٧٦.

⁽٣) النكت والعيون: ٤/ ٩٨٩.

⁽٤) انظر: النكت والعيون: ٤/ ٤٨٩، والمرشد الوجيز: ٢٠.

⁽٥) رواه الحاكم في المستدرك: ٢/ ٢٤١، وصحَّحه ووافقه الذهبي وابن الملقن، وصحَّحه – أيضاً – الحافظ ابن حجر في الفتح: ٨/ ٦٢٠، ورواه البيهقي في دلائل النبوَّة: ٧/ ١٣١.

⁽٦) رواه النسائي في السنن الكبرى: كتاب فضائل القرآن (تحفة الأَشراف للمزي: ٥ / ١٤٥)، وقال الزركشي: «وإِسناده صحيح»، ورواه الطبري في التفسير: ٢/ ١٤٥.

والقول السالف نقل القرطبي فيه الإِجماع، وأنه لا خلاف فيه (۱)، وهو أمر لا يسلَّم له، وقد عرفتَ الخلاف المذكور.

ورجّحه الحافظ ابن حجر ونعته بأنه الصحيح المعتمد، وضعّف رأي الحليمي - القول الثاني -؛ لأن معتمده على رواية ضعيفة ومنقطعة (٢).

ثم ذكر الزركشي اتفاق أهل السنّة على أن كلام الله منزّل، فذكر في معنى الإنزال قولين.

وذكر - أيضاً - طريقين لتنزيل القرآن. وهذه الأقوال الأربعة نقلها السيوطي من أوائل «تفسير الأصفهاني» (٣)، ولم ينسبها الزركشي.

ثم نقل الزركشي عن السمرقندي: أبي الليث نصر بن محمد (ت: ٣٧٣ أو ٣٧٥هـ) بواسطة لم يبيِّنها، ثلاثة أقوال في المنزل على النبي رهي:

- أنه اللفظ والمعنى، ولكنّ جبريل حفظه من اللوح المحفوظ، ونزل به.

- أَن جبريل نزل بالمعاني خاصّة، وأن النبي ﷺ علم تلك المعاني وعبّر

⁽١) الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٢٩٧-٢٩٨.

⁽٢) فتح الباري: ٨/ ٦٢٠ (وحكم الحافظ على طريق عند ابن الأنباري).

⁽٣) لعله أبو مسلم: محمد بن بحر الأصفهاني (ت: ٣٢٨ه) له «جامع التأويل لمحكم التنزيل»، وقد استبطن الرازي في تفسيره كثيراً من أقواله، فانتدب الأستاذ سعيد الأنصاري الهندي نفسه، فجمعها في رسالة بعنوان: «ملتقط جامع التأويل لمحكم التنزيل». انظر: معجم المفسّرين: ٩٨٤. والأقرب أن يكون شمس الدين الأصفهاني (ت: ٩٤٧ه) صاحب تفسير «أنوار الحقائق الربانية» الذي ذكره السيوطي ضمن مصادره في مقدمة «الإتقان».

عنها بلغة العرب.

- نزول جبريل بالمعاني، وتعبيره عنها بلغة العرب للنبي ﷺ.

ونقلها السيوطي غير منسوبة.

ثم ذكر الزركشي - رحمه الله - نقو لا عن أبي شامة المقدسي في سرِّ إِنـزال القرآن جملة إلى السهاء الدنيا، وفي أي زمان نزل إليها، وحكمة نزوله منجَّماً (١).

وأورد نقلاً عن ابن فُورك الأصبهاني (ت: ٢٠٦هـ) في وجه نزول القرآن منجّاً.

وهذه الأُمور الثلاثة سلكها السيوطي في تنبيهات ثلاثة في «الإِتقان»، وأقام فكرتها على ما ذكره الزركشي مع زيادة نقول عن الحكيم الترمذي، والسخاوي علم الدين (٢)، وابن حجر، والبيهقي.

ورجَّح في زمن نزوله إلى السهاء الدنيا أنه بعد البعثة؛ لظاهر الأَحاديث السابقة عن ابن عباس رضي الله عنهها.

ثم ذكر السيوطي «تذنيباً» في الردّ على بعض فضلاء عصره (٣)، الذي يرى أن الكتب الساوية الأُخرى نزلت مفرقة كالقرآن، وساق جملة أدلة

⁽١) انظر: المرشد الوجيز: ٢٤-٢٩.

⁽٢) وأصل كلام الحكيم الترمذي من «تفسيره»، والسخاوي من «جمال القراء»، كما بيَّنه أبوشامة في المرشد الوجيز: ٢٦-٢٧. فالسيوطي ناقل عنه.

⁽٣) وهو: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقـاعي (ت: ٨٨٥ه) في تفـسيره «نظـم الـدرر في تناسب الآيات والسور»: ٥/ ٥٠٧ – ٥٠٢/ ١٣٨٠.

من آثار - أخرجها ابن أبي حاتم، والنسائي - وصفها بأنَّها: «صحيحة صريحة في إنزال التوراة جملة».

ثم ذكر «فرعاً» مفاده أن الذي استقرئ من الأحاديث الصحيحة وغيرها، أن القرآن الكريم كان ينزل بحسب الحاجة خمس آيات وعشراً، وأكثر وأقلّ.

ثم نقل نصوصاً من السنّة في تأكيد سماع جبريل القرآن من الله تعمالي، وأردفها بكلام فاصلِ للجويني بين نزول القرآن والسنة، ثم عضده بكلامه.

ثم عقد «فصلاً» ذكر فيه خمس كيفيات للوحي عموماً.

وختم - مباحث النزول - بأربع فوائد تتعلق ببعض صفات نـزول القرآن، وأمارات الوحى.

الملاحظات الواردة:

1 - الأقوال الثلاثة في كيفيّة إنزال القرآن الكريم سواءً القول الذي رجَّحه الزركشي، وابن حجر، والسيوطي، وادّعى الإِجماع فيه القرطبي، أم القولان الآخران (۱)، المحظور فيها أن تكون مَعْبَراً لنفي سماع جبريل كلام الله وتلقيه منه، ويُكتفَى بأن جبريل أخذه من اللوح المحفوظ، وهو قول باطل يردّه حديث النواس بن سمعان - الله وقال: قال رسول الله الله الدة أراد الله أن يوحي بأمره تكلّم بالوحي، فإذا تكلّم بالوحي أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله، فإذا سمع ذلك أهل السموات صعقوا وخرُّوا سجّداً، فيكون أولهم يرفع رأسه جبريل، فيكلمه الله من وحيه بما أراد،

⁽١) سبق أَنَّ قول مقاتل، والحليمي، والماوردي ضعيف؛ لضعف ما اعتمدوا عليه.

فينتهي به جبريل على الملائكة، كلما مرَّ بسماء سأَله أهلها ماذا قال ربُّنا يا جبريل، قال: الحق وهو العليُّ الكبير. فيقول كلهم مثل ما قال جبريل، فينتهي به جبريل حيث أُمر من السماء والأَرض»(١).

وقد أخبر الله عن أهل الكتاب بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِئَبَ يَعْلَمُونَ اللهُ عَن أَهْلِ الكتاب بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِئَبَ يَعْلَمُونَ اللهُ مَن رَّبِكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ (٢)، فقال: إنهم يعلمون ذلك، ولم يقل إنهم يظنونه، أو يقولونه، والعلم لا يكون إلّا حقًا مطابقاً للمعلوم، بخلاف القول والظن الذي ينقسم إلى حق وباطل.

فعُلِم أَن القرآن العربيّ منزَّل من الله لا من الهواء، ولا من اللـوح، ولا من جسم آخر، ولا من جبريل، ولا من محمد ، ولا من غيرهما.

وإذا كان أهل الكتاب يعلمون ذلك، فمن لم يقرَّ بذلك من هذه الأُمة، كان أهل الكتاب المقرُّون بذلك خيراً منه من هذا الوجه.

وهذا لا ينافي ما صحَّ عن ابن عباس - رضي الله عنهما - وغيره من السلف في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيَلَةِ ٱلْقَدَّرِ ﴾(٣)، أن الله أنزله إلى بيت العزّة في السهاء الدنيا، ثم أنزله بواسطة جبريل - بعد ذلك - منجّماً

⁽۱) قال الهيشمي: «رواه الطبراني عن شيخه يحيى بن عثمان بن صالح، وقد وُثق، وتكلَّم فيه مَنْ لم يسمَّ بغير قادح معين، وبقيّة رجاله ثقات». مجمع الزوائد: ٧/ ٩٤-٩٥، ورواه الطبري في التفسير: ٢٢/ ٩١، وابن خزيمة في التوحيد: ١٤٤-١٤٥، وابن أبي حاتم في تفسيره (ابن كثير: ٣/ ٥٤٥)، وغيرهم.

⁽٢) الأَنعام آية: ١١٤.

⁽٣) القدر آية: ١.

مفرقاً بحسب الحوادث.

كما لا ينافي أن القرآن الكريم مكتوب في اللوح المحفوظ قبل نزوله، مثل ما قال تعالى: ﴿ بَلْ هُو قُرْمَانٌ عَجِيدٌ * فِي لَوْجٍ مَحْفُوظٍ ﴾ (١) ، وقال: ﴿ إِنَّهُ ، لَقُرْمَانٌ عَجِيدٌ * فِي لَوْجٍ مَحْفُوظٍ ﴾ (١) ، وقال: ﴿ إِنَّهُ ، لَقُرْمَانٌ عَجِيدٌ * فِي كُنْ مِنْ شَآءَ ذَكْرَهُ ، * فِي صُحُفِ مُكَرِّمَةٍ * مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ * بِأَيْدِي سَفَرَةٍ * كِرَامٍ نَذَكِرَةٌ * فَمَن شَآءَ ذَكْرَهُ ، * فِي صُحُفِ مُكرِّمَةٍ * مَرْفُوعَةٍ مُطَهَرَةً * بِأَيْدِي سَفَرَةٍ * كِرَامٍ بَرَرَةٍ ﴾ (١) ، وقال: ﴿ وَإِنَّهُ فِي أَمِّ الْكِتَنْ لَدَيْنَا لَعَلِقٌ حَكِيمُ ﴾ (١) .

فإن كونه مكتوباً في اللوح المحفوظ، وفي صحف مطهّرة بأيدي الملائكة، لا ينافي أن يكون جبريل نزل به من الله، سواء كتبه الله قبل أن يُرسل به جبريل، أم بعد ذلك.

وإذا كان قد أُنزله مكتوباً إلى بيت العزّة جملة واحدة في ليلة القدر، فقد كتبه قبل أن ينزله.

والقائل إِن جبريل عليه السلام أُخذ القرآن من بيت العزَّة في السماء الدنيا من غير سماع من الله تعالى، يجعل بني إسرائيل أُعلى من النبي الله درجة في الإسناد؛ لأن الله تعالى قد كتب التوراة لموسى عليه السلام بيده، وبنو إسرائيل أُخذوها مكتوبة في الألواح، فَهُم لا واسطة عندهم (٥٠).

⁽١) البروج آية: ٢١، ٢٢.

⁽٢) الواقعة آية: ٧٧-٧٩.

⁽٣) عبس آية: ١١-١٦.

⁽٤) الزخرف آية: ٤.

⁽٥) انظر: مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٢٦/١٢٦ -١٢٨، بتصرف.

ولا أرى أن الآراء الثلاثة السالفة المتحدَّث عنها – وقد ثبت بعضها عن ابن عباس رضي الله عنها حِرَبْر القرآن، ومثلها لا يقال بالرأي (''- مبنيَّةٌ على أصل فاسد، وهو القول بخلق القرآن، الذي هو قول الجهميّة والمعتزلة...، كما ذهب إلى ذلك العلاّمة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت: ١٣٨٩ه) رحمه الله ('').

Y- أغرب الزركشي والسيوطي في ذكر معنى الإِنزال - إِمّا بمعنى إِظهار القرآن، أو أن الله أفهم جبريل كلامه وهو في السياء، وهو عالٍ من المكان وعلّمه قراءته، ثم جبريل أدّاه في الأرض وهو يهبط في المكان -، وطريق التنزيل - إِمّا أن النبي الله انسلخ مِنْ صورته البشريّة إلى صورة ملائكية، وأخذه عن جبريل، أو العكس -، وهما أمران نسبها السيوطي إلى الأصفهاني في أوائل «تفسيره»، وأظنه شمس الدين الأصفهاني (ت: ٩٤٧ه)؛ لأن هذه المقالات ليست في مقدمة «جامع التفاسير» للراغب الأصفهاني، ولا أن أبا القاسم: إساعيل بن محمد الأصفهاني (ت: ٥٣٥ه) المشهور بقوام السنة، صاحب التفاسير الخمسة (٣٠ – التي منها «الإيضاح» – المشهور بقوام السنة، صاحب التفاسير الخمسة (٣٠ – التي منها «الإيضاح» – المشهور بمثل القالة السابقة؛ لاشتهاره باتباع نهج السنة، واتباع السلف.

ولكون معنى الإِنزال المذكور ينفي صفة تكلِّم الله تعالى بالقرآن،

⁽١) فمثل هذه الروايات الثابتة لها حكم الرفع، وبخاصة أن ابن عباس لم يكن ممن ينظر في الإسرائيليات. انظر: تفصيل الحافظ ابن حجر في هذه المسألة في النكت على ابن الصلاح: ٢/ ٥٣٠-٥٣٣.

⁽٢) انظر: رسالته «الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفية إِنزال القرآن الكريم»: ٢-٣. (٣) انظر: طبقات المفسرين للداودي: ١/١٤.

وطريقة التنزيل المذكورة - أيضاً - تنافي ما ثبت في صحيح السنة من كيفية نزول جبريل بالقرآن على النبي ، وما يصاحبه من أمارات الإيجاء، أو ما يعرض له راهم الشدة المعروفة بـ «بُرَحاء الوحي» (١)، وهي أُمور ذكرها السيوطى في نهاية المسألة الثانية من هذا النوع.

ومَنْ حاول أَن يقرِّب ظاهرة الوحي بسلوك الاحتمال في كيفيَّتها، نحو قول الأَصفهاني من انسلاخ جبريل عن ملائكيته، أو العكس بالنسبة للموحى إليه، وكذلك من حاول تقريبها بها نشأ من وسائل اتصال وتأثير معاصرة، كها صنع الشيخ الزرقاني(٢)، لم يصب في مسلكه وضرَب في بيداء تيهاء؛ لأنها قضية غيبية مِلاطها الإِيهان، وعمدتها النقل والتسليم.

٣- ومما يؤخذ عليهما - رحمهما الله - ما ذكراه في المنزَّل على النبي الله على النبي الله الزركشي بالواسطة عن أبي الليث السمر قندي (٣)
 (ت: ٣٧٣ أو ٣٧٥هـ).

ولا شك أن الذي نزل به جبريل على النبي ﷺ هو لفظ القرآن العربي الذي بين الدفتين بسائر قراءاته المتواترة، بلَّغه لرسول الله ﷺ عن ربه،

⁽١) النهاية في غريب الحديث والأَثر: ١/١٣/١.

⁽۲) انظر: مناهل العرفان: ١/ ٥٩-٦٦.

⁽٣) لم أعثر عليها في «تفسيره»، ولا في «بستان العارفين» له؛ لأن فيه آراء ونقولاً في مسائل تتعلق بعلوم القرآن، وكنت قد وقفت على بعض الفوائد القرآنية منه في بعض مخطوطات مكتبة محمد مظهر الفاروقي الخاصَّة بالمدينة. ونقل عنه الزركشي في ثلاثة مواضع (البرهان: ١/ ٤٧٥،٢/١) متعلقة بعلوم القرآن.

فللرسولين - كما يقول ابن القيم - مجرّد التبليغ والأَداء، لا الوضع والإِنشاء (١).

وتكفَّل الله للنبي ﷺ أَن يحفظه في صدره، ويبيّن له طريقة قراءَته، وأَن يبيّن له أَحكامه ومعانيه، وهو قول الله عز وجلّ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ, وَقُرْءَانَهُ, * فَإِذَا قَرْأَنَهُ فَأَلِيَّعَ قُرْءَانَهُ, * ثُمُّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ, * (٢).

والقولان الأخيران في مسألة الذي نزل به جبريل فيهما إسفاف، وقلب لحقيقة الإِنزال؛ لأَنهما يصرِّحان بأَن ما نزل به جبريل هو المعنى، ويفترقان في أَن هذا المعنى الذي أُلهمه، تارة عبَّر به جبريل بالعربية، وتارة أُخرى أَن لفظ القرآن من النبي على عبَّر به بعدما علم تلك المعاني التي أُوحاها جبريل. وأَنت ترى أنهما قولان متهافتان في غاية السقوط، وهما مصادمان لصريح القرآن كقولسه: ﴿ وَإِنَّهُ لَنَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَى قَلِيك ... ﴾ (٣)، وقوله: ﴿ إِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * فَرَلَ بِهِ الرُّوحُ ٱلْأَمِينُ * عَلَى قَلِيك ... ﴾ (٣)، وقوله: ﴿ إِنَّهُ لَنَوْلُ رَسُولُ كَرِهِ * فِي قُومً عِندَ ذِي ٱلْعَرْشِ مَكِينِ * مُطَاعٍ ثُمَّ أَمِينٍ * وَمَا صاحِبُكُم بِمَجْنُونِ * وَلَقَدْ رَوَاهُ إِلْأُفْقِ ٱلمُبِينِ * وَمَا هُو عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ (١٠).

ويصادمان صحيح السنّة، وإجماع المسلمين، ويتضمنان عدم أمانه الرسولين الكريمين المبلغين عن ربِّها ما أراد، وإلغاء إعجاز القرآن اللفظي

⁽١) مختصر الصواعق المرسلة: ٢/ ٢٩٤.

⁽٢) القيامة آية: ١٧ - ١٩.

⁽٣) الشعراء آية: ١٩٢-١٩٤، والتشديد في ﴿نَزَّلَ ﴾ والنصب في ﴿الروحَ الأمينَ ﴾ قراءة ابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف. انظر: النشر: ٢/ ٣٣٦.

⁽٤) التكوير آية: ١٩ - ٢٤، والظاء في ﴿بظنين﴾ قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ورويس. انظر: النشر: ٢/ ٣٩٨-٣٩٩. والمعنى: وما هو بمُتَّهم في الإيحاء، والتبليغ.

الذي تحدَّى الله به الثقلين، ونَفْي صفة الكلام عن الله تعالى، وأَن وحي الله جبريل مساوٍ لإِلهام الله لبعض مخلوقاته، نحو: الوحي للحواريين (١١)، وإلى أُم موسى (٢)، وإلى النحل (٣).

ولقد لخص ابن القيم - رحمه الله - المقالات السابقة في سبعة أبيات من نونيته، فقال⁽¹⁾:

أنشاهُ تعبيراً عن القرآنِ جبرياً أنشاهُ عن القرآنِ جبريالُ أنشاهُ عن المنانِ نَقُلٌ من اللوح الرفيع الشانِ أنشاهُ خَلْقاً فيه ذا حَدَثانِ في كُتْبهم يا مَنْ له عينانِ في كُتْبهم يا مَنْ له عينانِ جبريل بلّغه عن الرحمنِ للصّادقِ المصدوق بالبرهانِ للصّادقِ المصدوق بالبرهانِ

والخُلفُ بينهم فقيلَ محمدٌ والآخرون أَبُوْا، وقالوا إِنّها وتكايستْ أُخرى وقالتْ إِنه فاللوح قدْ فاللوح مبدَؤُه، وربُّ اللوح قدْ هذي مقالاتٌ لهم، فانظر ترى لكنَّ أهل الحق قالوا إِنّها ألقاه مسموعاً لَه مِنْ ربّه ألقاه مسموعاً لَه مِنْ ربّه

اعتبر السيوطي - رحمه الله - قول الماوردي أن الملائكة نجمت القرآن على جبريل في عشرين ليلة، وأن جبريل نجمه على النبي - ﷺ - في عشرين سنة، بعد أن نزل جملة (٥)، قو لا رابعاً، ونسب هذا النقل لابن حجر.

⁽١) في قوله: ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِبِّنَ أَنْ ءَامِنُواْ بِي وَبِرَسُولِي ...﴾ المائدة آية: ١١١.

⁽٢) في قوله: ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أَيْرِ مُوسَىٰ أَنَ أَرْضِعِيةٍ ... ﴾ القصص آية: ٧.

⁽٣) في قوله: ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلفَّلْلِ أَنِ ٱتَّخِينِي ... ﴾ النحل آية: ٦٨.

⁽٤) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجيّة (بشرح ابن عيسى): ١/ ٢٦٥-٢٦٦.

⁽٥) انظر: النكت والعيون: ٤/٩/٤.

والذي في «فتح الباري» القول السابق عن الماوردي دون وصفه بأنه رابع (١٠)؛ لأن المسألة فيها ثلاثة أقوال كها تقدم.

وقول الماوردي الذي ذكره السيوطي ضمن القول الثاني - عنده - هو ما نعته بأنه الرابع، فإذن قوله هُوَ هُوَ دون تشقيق.

وأزال إشكال قول الماوردي أبوشامة - رحمه الله -، فقال: «وذكر أبوالحسن الماودري في «تفسيره»... قال: فيه قولان: أحدهما ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنها، فذكر ذلك (أي قول الماوردي المتقدم)، وكأنه قول ثالث غير القولين المتقدمين، أو أراد الجمع بينها؛ فإن قوله: «نزل جملة واحدة»، هو القول الأول، وقوله: «فنجمته السفرة على جبريل عشرين ليلة»، هو القول الثاني. كأنه فسر قول من قال: نزل في عشرين ليلة، بأن المراد بهذا الإنزال تنجيم السفرة ذلك على جبريل».

فيُتَبَيَّن من هذا أَن للماوردي قولاً واحداً، وأَن السيوطي – رحمه الله – وهم في الأَمر.

٥- ذكر السيوطي خمس كيفيَّات للوحي، وهي:

إِتيان الملك في مثل صلصلة الجرس، النفث في الرُّوع، التمثُّل بـصورة رجل، أن يأتيه بالنوم، أن يكلِّمه الله في اليقظة أو النوم.

وهذه الكيفيات لعموم الوحي من القرآن والسنة، أمَّا الوحي القرآني

⁽١) انظر: فتح الباري: ٨/ ٦٢٠-٦٢١.

⁽٢) المرشد الوجيز: ١٩-٢٠.

فله حالتان هما:

- مجيء الملك في صورة غير مرئيّة تواكبها أمارات تدلُّ عليها، نحو: صلصلة الجرس، أو دويّ النحل، وهو أشدّه على النبي ﷺ.
 - تمثَّل الملك له بصورة رجل، فيكلِّم النبي ﷺ فيعي ما قال(١).

٦- ذكر السيوطي عن سفيان الشوري - رحمه الله - قوله: «لم ينزل وحي إلا بالعربية، ثم ترجم كلُّ نبي لقومه».

وهذه قضية غيبية تحتاج إلى دليل قاطع ولا يكفي فيها المذكور، شم كون الأنبياء السابقين رسالتهم موقوتة وخاصة فيمن أُرسلوا إليهم، لا يمنع نزول كتبهم بلغات أقوامهم تمشياً مع لغة البلاغ لكل نبي، كها قال تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ وَلِيُبَيِّنَ لَمُمَّ ... ﴾ (٢). بخلاف رسالة محمد على العالمية، وتخليد لغة العرب بنزول القرآن بها؛ لأن الناس تبع لهم في هذه اللغة.

ثم إِن الله تعالى قد كتب التوراة بيده ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُ, فِي ٱلْأَلْوَاحِ مِن كَلِ شَيْءٍ ... ﴾ (٣)، فهل بنو إسرائيل كانوا عرباً، أو يثقفون من العربية حرفاً حتى يقرؤوا كتابهم بها ؟!

وهذا القول الذي ذكره هنا يناقض اختياره - في المعرَّب - بأن في

⁽١) انظر حديث الحارث بن هشام في كتاب بدء الوحي من البخاري: ١/٢٦ (الفتح).

⁽٢) إبراهيم آية: ٤.

⁽٣) الأُعراف آية: ١٤٥.

القرآن الكريم من كل لسان (١٠). فكيف إذن تتمحض عربية النزول في القرآن على رأيه ؟!

وناقض نفسه مرة ثانية - فيها نقله عن ابن النقيب المقدسي - قال: «من خصائص القرآن على سائر كتب الله تعالى المنزَّلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أُنزلت عليهم، ولم ينزل فيها شيء بلغة غيرهم...» (٢).

٧- نسب السيوطي القول الثاني من تنزُّلات القرآن إلى مقاتل بن حيَّان (٣) البَلْخي أبي بسطام (ت: نحو ١٥٠هـ)، ونسب إلى ابن كثير نقله عن القرطبي أنه نسبه إلى مقاتل بن حيّان.

ولم أُجد ما ذكره في «تفسير ابن كثير»، والذي نقله القرطبيُّ النسبةُ إلى مقاتل دون رفع إلى نسبه (٤٠).

والمراد به مقاتل بن سليمان، وليس ابن حيّان؛ بدلالـة أن هـذا الـرأي موجود في تفسيره (٥٠).

٨- بلغت زيادات السيوطي خمس زيادات، وسيأتي - إن شاء الله ذكرها في بابها.

⁽١) الإتقان: ٢/ ٢٠٦.

⁽٢) نفس المصدر والصفحة.

⁽٣) وتابعه على هذه النسبة ابن عقيلة المكي في الزيادة والإحسان (خ): ٨/ أ.

⁽٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ٢/ ٢٩٧-٢٩٨.

⁽٥) انظر: تفسير مقاتل: ١/ ١٦١، ٤/ ٧٧١.

في بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة رضي الله عنهم(١)

هذا العنوان يقابله نوعان عند السيوطي، هما:

أ – في جمعه وترتيبه.

ب- في معرفة حفاظه ورواته.

وقد بحث السيوطي في النوع الأول مسألة ترتيب الآيات والسور، وهو بحث طرقه الزركشي - في النوع الرابع عشر من «البرهان» -: «معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات وعددها».

وقد اتفقا على ترك التصدير بمن أفرده بالتأليف، سوى ما ذكره السيوطي في نهاية نوع «معرفة حفاظه ورواته» من أن الحافظين الذهبي وابن الجزري^(۲) ألَّفا في طبقات القراء.

وهذه منهجيّة تخالف ما عوَّدنا عليه من إيراد المصنّفات المفردة في أوَّل النوع.

أُورد أبو عبدالله الزركشي حديث البخاري في جمع أبي بكر الله المصحف، وأفاد أن قول زيد بن ثابت الله حن آية ﴿ لَقَدُ جَآءَ كُمُ

⁽١) البرهان: ١/ ٣٢٦–٣٣٧، والإِتقان: ١/ ١٦٤–١٨٩، ١٩٩ –٢٠٦.

⁽٢) هناك كتابان لابن الجزري، كبير وهو: «نهاية الدرايات في أسهاء رجال القراءات»، وهو مفقود، ولخصه بالصغير، وهو: «غاية النهاية»، وأتى فيه على جميع ما في كتابي الداني والذهبي.

رَسُوكُ مِنْ أَنفُسِكُمْ ... ﴾ (١) -: «لم أجدها إِلا مع أبي خزيمة» لا يفيد إثبات القرآن بخبر الواحد؛ لأن زيداً كان قد سمعها وعلم موضعها، وكذلك غيره من الصحابة، ثم نسيها، فلم سمِع ذَكرَها. فتتبع زيد للرجال كان للاستظهار، لا لاستحداث العلم.

وبيَّن أَن ما اشتُهر من أَن عثمان الله هو أول من جمع المصاحف، ليس صحيحاً بل هو الصديق، ثم أمر عثمان - حين خاف الاختلاف في القراءة - بتحويله من جمع أبي بكر إلى مصاحف كتبها وبعثها إلى الأمصار.

ثم قرّر أنّ الصحابة جمعوا القرآن - وهو ما بين الـدَّفتين - من غير زيادة ولا نقصان.

ثم ذكر عن ابن فارس - في كتابه «المسائل الخمس» - جمعين من جمع القرآن، وهما: تأليف السور، وترتيب الآيات في السور.

ثم ساق ما أورده الحاكم في «المستدرك» - وتابعه السيوطي - من مراحل الجمع الثلاث في عهد النبوَّة، وخلافة أبي بكر، وخلافة عثمان رضي الله عنهما.

ثم نقل نصًا مطولاً من كتاب «فهم السنن» (٢) للحارث المحاسبي (ت: ٢٤٣ه) - وشايعه السيوطي في بعض النقل - يتضمن مباحث عن جمع القرآن، وردّ على الروافض في اتهام عثمان حين أحرق المصاحف الخاصة، وجمع الأُمّة على مصحف إمام.

⁽١) التوبة آية: ١٢٨.

⁽٢) البرهان: ١/ ٣٣٢، وتابعه السيوطي (في «الإتقان» ١/ ١٦٨).

ثم ذكر فائدة في عدد المصاحف المرسلة إلى الأمصار نقلاً عن «المقنع» للداني.

وقد قابل هذه الفائدة السيوطي بنفس الفائدة، لكن من كتاب «المصاحف» لابن أبي داود.

ثم عقد الزركشي فصلاً في بيان من جمع القرآن من الـصحابة، وأورد فيه اختلاف الروايات في عدد حفاظ القرآن في العهد النبوي.

وأجاب عن هذا الاختلاف بنقلين:

الأوّل: عن أبي شامة في «المرشد الوجيز» نقلاً عن القاضي الباقلاني. الثاني: عن الذهبي في «معرفة القرّاء».

وهذه المباحث التي عالجها الزركشي ذكرها السيوطي بشيء من الاجتزاء تارة أو البسط أُخرى، مع تقديم وتأخير، وزيادات، ونقول عن بعض أهل العلم.

فصد رنوع «جمعه وترتيبه» بفائدة عن الدَّيْرعاقولي (ت: ۲۷۸ه) أن القرآن لم يجمع في عهد النبي ، ومراده الجمع المتكامل في موضع واحد على مرأى منه .

ثم ذكر الحكمة - نقلاً عن الخطّابي - في عدم جمع القرآن في العهد النبوي.

م وأورد الفرق بين جمع أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما، مع التدليل بنصوص وآثار نقلها من «فضائل القرآن» لابن الضريس، و«المصاحف»

لابن أشتة، وابن أبي داود. م

ثم عقد فصلين في ترتيب الآيات والسور، ونقل الإِجماع أن ترتيب الآيات توقيفي، وعضده بنصوص من السنة، ونقول عن أهل العلم كمكيّ، والباقلاني، والبغوي، والحصار، وابن حجر.

ونقل في ترتيب السور ما قاله الزركشي، ثم اختار قول البيهقي في هذه المسألة، قال: «والذي ينشرح له الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو: أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة، والأنفال»(١).

ثم عقد خاتمة في تقسيم السور إلى الطوال، والمئين، والمشاني...، وهي مأخوذة بأقوالها ونسبتها من الزركشي.

ثم ختم هذا النوع بثلاث فوائد:

تقسيم المفصّل، جواز القول: سورة صغيرة، ترتيب مصحفي أُبَيّ وابن مسعود.

أمّا نوع «معرفة حفاظه ورواته» (٢)، فصدّره بحديث البخاري: «خذوا القرآن عن أربعة...»، وذكر بعض الشروح له.

ثم أورد حديث جمع أبي الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبي زيد القرآن في العهد النبوي، وأجوبة أهل العلم عنه. فأورد كلام المازري، والقرطبي، والباقلاني، ثم ابن حجر. وساق نصوصاً تدل على أن الذين

⁽١) الإِتقان: ١/٩٧١.

⁽٢) الإتقان: ١/٩٩١.

جمعوا القرآن في عهد النبوة أكثر من أربعة.

ثم ذكر تنبيها في اسم «أبي زيد» الوارد في الحديث السابق، ضمن ستة أقوال رجّح بأن اسمه: قيس بن السّكن؛ استناداً إلى رواية ابن أبي داود التي قال عنها (على شرط البخاري).

ثم ذكر فائدة ظفر بها لم يَعُدَّها أَحدُ ممن تكلّم في هذا الباب، وهي أن صحابيَّة تُدْعى أُمُّ ورقة بنت عبد الله بن الحارث جمعت القرآن، وكان النبي على يزورها ويسميها الشهيدة (۱). ثم عقد فصلاً - في نهاية هذا النوع - في المشتهرين بالإقراء في الأمصار، من لدن الصحابة حتى ظهور التأليف في القراءات.

ويُلحظ على ما ذكر أُمور:

١ - بلغت زيادات السيوطي في نوعيه المقابلين لنوع الزركشي خمس
 زيادات، سيأتي - إن شاء الله - ذكرها في الزيادات.

٢- الفصلان اللذان ذكرهما السيوطي في ترتيب الآيات والسور، وكذلك تقاسيم السور، لم يذكرها الزركشي هنا، وإنّم كانت في محلّها المناسب - في النوع الرابع عشر - وهو: «معرفة تقسيمه بحسب سوره، وترتيب السور والآيات وعددها» (٢).

٣- أُورد الزركشي حديث جمع القرآن برواية البخاري، وفيه قول زيد بن ثابت الله : «حتى وجدت آخر التوبة ﴿ لَقَدُ جَآءَ كُمُ ... ﴾ مع أبي

⁽١) طبقات ابن سعد: ٨/ ٥٧ ٤.

⁽٢) انظر: البرهان: ١/ ٣٥٣-٣٦، ٣٣٨-٤٤٤.

خزيمة الأنصاري الذي جعل النبي ﷺ شهادته بشهادة رجلين».

٤ - ذكر السيوطي أنه ظفر بامرأة من الصحابيات جمعت القرآن لم
 يعدّها أحدٌ ممن تكلّم في هذا الأمر، وهي أُمُّ ورقة رضي الله عنها، وعزا
 حديثها إلى طبقات ابن سعد^(١).

وما ذكره السيوطي - رحمه الله - فيه نظرٌ؛ لما يلي:

(أ) أَنَّ الحافظ ابن حجر عدّها من القرّاء - نقلاً عن بعض المتأخرين من القراء - في شرحه باب القرّاء من الصحابة رضي الله عنهم، من كتاب فضائل القرآن في البخاري^(٥).

⁽١) رواه أبوداود - كتاب الأقبضية حديث (٣٦٠٧)، ٤/ ٣١، والنسائي في البيوع: ٧/ ٣٠١-٣٠٢.

⁽٢) الأحزاب آية: ٢٣.

 ⁽٣) انظر: فتح الباري - كتاب التفسير: ٨/ ٣٧٧-٣٧٨. وانظر: تفريق أبي شامة بين: أبي خزيمة بن أوس، وبين خزيمة بن ثابت في: المرشد الوجيز: ٥١.

⁽٤) طبقات ابن سعد: ٨/ ٥٧ ٤.

⁽٥) انظر: فتح البارى: ٨/ ٦٦٩.

(ب) عزو السيوطي حديثها إلى ابن سعد، مع أن أبا دواد رواه في كتاب الصلاة بزيادات ليست عند ابن سعد.

وقد تفرّد أبو داود بإخراجه عن أصحاب الكتب الستة(١).

الفصل الأخير الذي أورده السيوطي - في المشتهرين بالإقراء من الصحابة حتى بداية التصنيف في القراءات - من نوع «معرفة حفاظه»، منقول كثيرٌ منه من ابن الجزري دون نسبة (٢).

⁽۱) سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب إمامة النساء، حديث: (۹۱، ۹۲، ۹۲)، ۱/ ۳۹۲-۳۹۷. (۲) انظر: النشر: ۱/۸ و ۳۳-۳٤.

معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات وعددها(١)

عنوان الزركشي خلا من الإِشارة إلى عدد كلمات وحروف القرآن، لكن النوع هنا تضمن ذلك.

أمًّا عنوان السيوطي: «في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه»، فقد خلا من ثلاثة أُمور - توجد في عنوان الزركشي -، هي: ترتيب السور، وترتيب الآيات، وتقسيم السور. وسبب ذلك أنَّه تحدَّث عن هذه المباحث في النوع الثامن عشر من أنواعه الثمانين(٢).

واتفق الشيخان - رحمها الله - على الإعراض عن ذكر مَنْ صنَّف - باستقلال - في بداية هذا النوع، إلا ما ذكره السيوطي - أثناء النوع - في فصل «عدّ الآي»، بأن جماعة من القراء أفْردوه بالتصنيف (٣).

١- ذكر الزركشي تقسيم العلماء للسور بأنها أربعة أقسام: الطُّول،
 والمئون، والمشاني، والمفصَّل. وعدَّ في المفصَّل اثني عشر قولاً
 منسوباً أكثرها إلى القائلين بها.

ورجِّح أَنَّ بدايته من سورة (ق)؛ لحديث أوس بن حذيفة في وفد ثقيف(١٠).

⁽١) البرهان: ١/ ٣٣٨-٣٦٩، والإتقان: ١/ ١٨٤-١٩٨.

⁽٢) انظر: الإتقان: ١/ ١٧٢ - ١٨١.

⁽٣) ومن أبدع من ألَّف فيه الحافظ أبوعمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ه) في كتابه «دالبيان في عد آي القرآن». ونظمه الشاطبي في رائيَّته «ناظمة الزُّهْر»، مع اعتماده على جَمْع أبي العبَّاس أَحمد بن عمَّار المهدوي (ت نحو: ١٤٤٠).

⁽٤) رواه أُحمد في المسند: ٤/ ٣٤٣، وأُبوداود - كتاب الصلاة - باب تحزيب القرآن، برقم: =

ثم تكلّم على سور الحواميم، ونقل كراهة بعض السلف - منهم ابن سيرين - قول: الحواميم، بل يقال: آل حم، ونقل عن ابن مسعود وغيره وصفها ببعض الصفات، نقلاً عن «فضائل القرآن» لأبي عبيد.

٢- عقد «فصلاً» في عدد سور القرآن، وآياته، وكلماته، وحروفه، ونقل
 عن ابن مهران المقرئ (ت: ٣٨١هـ)، والداني نصوصاً في هذا الصدد.

٣- ثم ذكر تاريخ اشتهار التحزيب، والتجزئة، وأعشار القرآن.

٤- ثم ذكر عدد السور، وأورد طرقاً من خلاف العلماء في عدد الآيات، ثم ذكر أطول السور، والآيات، والكلمات، وأقصرها.

٥- ثم ذكر «فصلاً» في تقسيم القرآن باعتبار الحروف، والكلمات، والآيات والسور.

٦ - ثم ساق «فائدة» تتضمن بعض المسائل مما يُعَايا (١) فيها من المتشابه.

٧- ثم تحدَّث عن ترتيب الآيات، فقال: «فترتيبها توقيفي بلا شك».

أُمَّا ترتيب السور فذكر فيه ثلاثة أقوال:

(أ) هل هو توقيف من النبي ﷺ؟

(ب) أو من فعل الصحابة رضوان الله عليهم؟

^{= (}۱۳۹۳)، ۲/ ۱۱۶–۱۱۰، وغیرهما. وهو تـرجیح الحـافظین ابـن کثـیر (في تفـسیره: ٤/ ۲۳۰)، وابن حجر (في فتح الباري: ۲/ ۳۰۲).

⁽١) قال الزمخشري - أساس البلاغة: (عيي) ٢/ ١٥٤ -: «وعايا صاحبه معاياة إذا أَلقى عليه كلاماً، أو عملاً لا يهتدي لوجهه، وتقول: إيَّاك ومسائل المعاياة؛ فإنها صعبة المعاناة».

(ج) إِنَّ كثيراً من السور عُلم ترتيبها في حياته ، وبعضها فوَّض الأَمرَ فيها إلى الأُمَّة بعده، وهو قول ابن عطيّة (١).

ولم يرجّح الزركشي بين واحد من هذه الأقوال، لكن يبدو أنَّه يرى أن ترتيب السور توقيفيّ؛ بدلالة النقول التي ساقها عن أبي جعفر النحاس، والكرماني: محمود بن حمزة (ت: بعد ٠٠٥ه)، وابن الأَنباري الذين يَرَوْن التوقيف.

ويمكن الاستناد إلى ما مِلْت إليه من قوله: «لترتيب وضع السور في المصحف أسباب تُطْلع على أنه توقيفي صادر عن حكيم»(٢).

٨- ثم ذكر أربعة أسباب تبين أن ترتيب السور توقيفي.

٩ - ثم ذكر ثلاث فوائد:

(أ) في سبب سقوط البسملة أوّل براءة.

(ب) في معنى السورة واللغات التي فيها، وتعريفها للجعبري، ونقل عن الزمخشري فائدة تفصيل القرآن وتقطيعه.

(ج) في الآية وتعريفها اصطلاحاً. وتحدَّث عن الكلمة القرآنية، ومقدار ورودها في القرآن قلة وكثرة.

• ١ - ثم ختم هذا النوع بخاتمتين:

(أ) بحث في الأُولى تعدد أَسْهاء السورة الواحدة، بين اسمين أو ثلاثة أو أكثر، وأثار قضيَّة تَعداد أسماء السور هل هو

⁽١) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٣٥.

⁽٢) البرهان: ١/ ٣٥٨.

توقيفي أم يظهر في المناسبات؟ واستبعد الثاني(١).

(ب) وبحث في الثانية وجه اختصاص كلِّ سورة بها سُمّيتْ به.

أُمَّا السيوطي – رحمه الله –:

١- فصدَّر هذا النوع بالكلام على الإِجماع المنعقد على أن سور القرآن
 (١١٤) سورة، إلاّ الخلاف الوارد في مصحفي أُبيّ وابن مسعود - وهما من المصاحف الخاصة التي انعقد إِجماع الصحابة على وجوب تركها -، ونقل آثاراً في ذلك.

ثم أردفها بتنبيه في عدد سور مصحف أبي عله.

٢- ثم ذكر «فائدة» في الحكمة من جعل القرآن الكريم سوراً، ناقلاً في ذلك عن الزركشي تصريحاً، وعن الزمخشري.

٣- عقد «فصلاً» في عد آي القرآن، ضمَّنه معنى الآية، ونقل فيه نقولاً
 عـن الـداني، والواحـدي، والزخـشري، وابـن العـربي، وشحنه
 بنصوص - في فضائل عد الآي - من بعض مجاميع السنة.

ثم نقل عن شعلة الموصلي مدار أسانيد علماء العدد في الحرمين، والشام، والكوفة، والبصرة.

وقد قسَّم الموصلي - في شرح قصيدته «ذات الرَّشَد في العدد» - سور القرآن من حيث اختلاف العدّ فيها ثلاثة أقسام:

أ- قسم لم يُخْتلف فيه، وجملته (٤٠) سورة.

⁽١) انظر: البرهان: ١/٣٦٧.

- ب- قسم اختلف فيه تفصيلاً لا إِجمالاً، وجملته أربع سور.
- ج- قسم اختلف فيه إِجمالاً وتفصيلاً، وجملته (٧٠) سورة.
- ٤- ثم ذكر السيوطي ضوابط تتعلق في عدّ بعض المواضع والآيات.
 - ٥- ثم ختم هذا النوع بفائدتين:
- أ- الأولى في خمسة أحكام فقهيّة مترتّبة على معرفة عدد الآي.
- ب- الثانية في بعض الأحاديث الواردة في ذكر بعض أعداد آي
 القرآن.

ويلاحظ على هذا النوع أُمور:

- ١ التفصيل الثلاثي في ترتيب السور الذي أورده الزركشي، أخــذه رحمه الله من أبي جعفر بن الزبير الغَرْناطي دون نسبة(١).
- ٢- وهم الزركشي في سياق تدليله على وجه اختصاص سورة هود
 باسمها بذكره أن اسم هود عليه السلام تكرر أربع مرّات،
 والصواب أنه تكرر خس مرّات (٢).
- ٣- هذا النوع بناه السيوطي معتمداً على الزركشي في مادته وتقسيمه،
 مع توسعه في إيراد كثير من الأحاديث والآثار التي لم يـذكرها الزركشي.

⁽١) انظر: البرهان في ترتيب سور القرآن لابن الـزبير: ١٨٢-١٨٧ (ط. وزارة الأَوقـاف المغربيَّة).

⁽٢) سورة هود: الآيات: ٥٠، ٥٣، ٥٨، ٦٠، ٨٩.

- ٤ بلغت زيادات المسائل والمباحث التي أضافها السيوطي على «البرهان»
 أربع زيادات، سيأتي إن شاء الله سردها في الزيادات.
- ٥- مال السيوطي في ترتيب السور إلى رأي البيهقي، وهو: أن جميع السور ترتيبها توقيفي إلا براءة والأنفال، بينها جنح الزركشي للقول بالتوقيف المطلق في سائر السور دون استثناء.
- ٦- يؤخذ على السيوطي هنا ذكره بعض الآثار بادية الوَهْي دون
 تعقيب، أو نَقْدٍ لها، نحو: إن الضحى والشرح سورة واحدة.
- ٧- بلغت مصادر الزركشي في هذا النوع (٤٧) مصدراً، بينها وصلت مصادر السيوطي إلى (٣٨) مصدراً، وفي هذا مؤشر إلى توسع الزركشي في هذا النوع، واقتصار السيوطي على بعض الأبحاث، إذ بحث ثلاثة مباحث لها تعلق بهذا النوع في النوع الشامن عشر عنده، كما سبقت الإشارة إليه في مطلع هذا النوع.

معرفة أسمائه واشتقاقاتها(۱)

عنوان هذا النوع - عند الزركشي - يدلّ على مضمونه؛ إِذْ يبحث في أسماء القرآن ومعانيها، أما السيوطي فزاد معرفة أسماء السور أيضاً، فتطرق إلى المباحث التالية:

تعدد أسماء السورة الواحدة، وهل هذا التعدد توقيفي أو يظهر في المناسبات؟، ووجه اختصاص كلِّ سورة بما سميت به. وهي مواضيع بحثها الزركشي في النوع الرابع عشر: «معرفة تقسيمه بحسب سوره، وترتيب السور والآيات وعددها».

أما المصنفات المفردة في هذا الشأن، فذكر الزركشي - فقط - جزءاً لعلي بن أحمد الحرَالي (ت: ٦٣٨ه) أنهى فيه أسامي القرآن الكريم إلى نيّف وتسعين اسهاً.

يدور محور هذا النوع عند الزركشي – رحمه الله – عـلى سرد جملـةٍ مـن أسماء القرآن مع تفسير معانيها.

فذكر عن شيْذَلَة (ت: ٤٩٤ه) أن الله سمَّى القرآن بخمسة وخمسين اسمًا، فسردها مدللاً عليها بالآيات، ثم شرع بشرحها وتفسيرها، ففسَّر (٣٦) اسمًا منها، وسكت عن البقيَّة.

وكذلك فعل السيوطي في سرد الأسماء، وشرح (١٩) اسماً، وأمسك

⁽١) البرهان: ١/ ٣٧٠–٧٧٧، والإِتقان: ١/ ١٤٣ –١٦٣.

عن البقيّة، وهو في مادته وترتيبها مستفيد من أبي عبد الله الزركشي، مع إضافات بعض النقول، ونسبة الأقوال إلى أصحابها.

واختار في لفظ (القرآن) أنه اسم عَلَمٌ غير مشتق؛ تبعاً للشافعي رحمه الله.

وختم الزركشي نوعه بفائدتين عن سبب تسمية القرآن بهذا الاسم عن المظفري في «تاريخه»، وعن السلفي - عن أبي الحسن الرُّمَّاني - في عنوان كتاب الله.

وقد زاد السيوطي - على الخمسة والخمسين - اسمين من أسماء القرآن؛ معتمداً على روايتين عن كعب وقتادة، هما:

(أ) التوراة الحديثة. (ب) الإِنجيل.

ثم عقد السيوطي «فصْلاً» في أسماء السور، بحث فيه معنى السورة، وأن هذه الأسماء توقيفيّة، قال - رحمه الله -: «وقد ثبتت جميع أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار؛ ولولا خشية الإطالة لبيَّنت ذلك».

وختم هذا النوع بفائدة وخاتمة:

الفائدة: - عن أبي حيَّان الأندلسي - في إعراب أسماء السور.

والخاتمة: في أقسام سور القرآن الأربعة مجملة، ووعد بتفصيلها في النوع الثامن عشر - «في جمعه وترتيبه» - كما تقدم.

الملاحظات الواردة:

١ - المذهب الذي انتحاه الشيخان في التوسع في عدّ أسماء القرآن تبعـاً

للحَرَائِي وشَيْذَلة، وجرى على نحيزته نجم الدين: عمر بن محمد النسفي (ت: ٥٣٧ه) في تفسيره «التيسير في التفسير»، فذكر في مقدمته مئة اسم للقرآن (١٠)!!، وابن تيمية - إذ عد (٤٧) اسماً وارداً في القرآن، وستة في السنة (٢٠)-، وابن القيم في كتاب له سماه «شرح أسماء الكتاب العزيز» (٣)، والفيروزابادي - الذي أورد مئة اسم من القرآن الكريم، وستة عشر اسما من السنة (١٠) -، وغيرهم، ومن المتأخرين الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي من السنة (٤٦) - رحمه الله - إذ عد من أسماء القرآن الواردة في الآيات الكريات (٤٦) اسماً، فصلها وشرحها بإفاضة وتطويل وتجوّز (٥)، هذا المذهب المشار إليه فيه توسع؛ إذ إنّ كثيراً من الألفاظ التي اعتبروها أسماء بادية الوضوح في الوصفية، نحو ﴿ وَأَوَانُ عَيدٌ ﴾ - باعتبارهم - اسم، و ﴿ إِنّهُ رُلَقُرُ مَانَ لَكُرِيمٌ ﴾ اسم عندهم، وهكذا في سلسلة يطول ذكرها.

وذهب الطبري - رحمه الله - إلى تحديد أسماء القرآن الكريم بأربعة، فقال: «إِنَّ الله تعالى ذكره سمّى تنزيله الذي أنزله على نبيه محمد ﷺ أسماء

⁽١) من مقالة لي مقتضبة في وصف التفسير ومنهجه، عن نسخة المحمودية برقم: (١٠١/٢٢٨).

⁽۲) مجموع الفتاوى: ۱۸/ ۱-۲.

⁽٣) انظر: ابن قيِّم الجوزية - حياته - آثاره - موارده: ٢٦٢-٢٦٤ (ط. دار العاصمة).

⁽٤) انظر: بصائر ذوي التمييز: ١/ ٨٨ - ٩٦.

 ⁽٥) الـهُدى والبيان في أسماء القرآن: ١/ ٥٠-٥١، وجملة الآيات التي شرحها متضمنة أسماء القرآن وصفاته، (٤٥٣) آية من سورة الفاتحة إلى سورة البينة.

⁽٦) البروج آية: ٢١.

⁽٧) الواقعة آية: ٧٧.

أَربعة، منهنَّ القرآن...، ومنهنَّ الفرقان...، ومنهن الكتاب...، ومنهن الذكر...»(١)، وأخذ - رحمه الله - في تفسير معاني هذه الأسهاء الأربعة.

ومثله في عد هذه الأسماء الأربعة الماوردي(٢)، والعزُّ بن عبدالسلام رحمها الله(٣).

ولو أُضيف اسم «التنزيل» - إليها -؛ لقول تعالى ﴿ وَإِنَّهُ لَنَزِيلُ رَبِّ ٱلْمَاكِينَ ﴾ (٤)، لكان اسها خامساً مقبو لا (٥).

وهذا الاتجاه الذي رآه الطبري، والماورديّ، والعزّ مسلك محمود ودقيق، فيه سلامة من الخلط بين الأسماء والأوصاف؛ لأن الأسماء: ألفاظ وضعت علامة ودليلاً على الشيء(١)، ترفعه إلى الذهن فلا ينصرف إلى غيره إذا أُطلق. فهذه الأسماء الخمسة: «القرآن، الفرقان، الكتاب، الذكر، التنزيل»، إذا ذكرت في سياق الإشارة إلى عَلَميّة المنزل على النبي على النبي الإشارة إلى عَلَميّة المنزل على النبي الله المنصرف المعنى إلا إليها.

أمّا تلك الأوصاف المشتركة - إذا أُطلقت - لا تفيد تخصيص الاسميّة بكلام الله تعالى، بل غاية ما تدلّ عليه في سياقاتها هو ما قام فيها من المعنى،

⁽١) تفسير الطبري: ١/ ١١-٢٤.

⁽٢) انظر: النكت والعيون: ١/ ٣٤-٥٥.

⁽٣) انظر: الإِشارة إلى الإِيجاز في بعض أنواع المجاز: ٢٢١.

⁽٤) الشعراء آية: ١٩٢.

⁽٥) انظر: مناهل العرفان: ١/ ٨، ومباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح: ٢٠-٢١.

⁽٦) انظر: الكلِّيات للكفوى: ٨٤.

وهو الوصفيّة المذكورة فيها، أو خصيصة من خصائص هذا الكتاب العزيز.

٢- هذا النوع الشق الأوّل فيه عند السيوطي يقابل عنوان الزركشي:
 «معرفة أسمائه واشتقاقاتها»، أمّا الشق الثاني: «وأسماء سوره»، فقد بحثه الزركشي في النوع الرابع عشر: «معرفة تقسيمه بحسب سوره...».

٣- بلغت زيادات السيوطي -هنا- أربع زيادات، سيأتي سردها -إن
 شاء الله- في الزيادات.

معرفة ما وقع فيه من غير لغة أهل الحجاز من قبائل العرب(١)

اتفق الزركشي والسيوطي في عنوان هذا النوع على وجه التقريب، إلا أن في عبارة السيوطي إيجازاً عمَّا في «البرهان»، وهي: «فيها وقع فيه بغير لغة الحجاز».

واستقل السيوطي بذكر من صنّف في هذا النوع، فقال: «وقد رأيت فيه تأليفاً مفرداً». وهو يشير إلى الكتاب المنسوب إلى أبي عبيد القاسم بن سلاّم - رحمه الله - المسمّى: «لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم»، الذي عدّه ضمن مصادره في مقدمة «الإتقان»(۲)، ثم نقل عنه في هذا النوع بقوله: «وقال أبو القاسم في الكتاب الذي ألّفه في هذا النوع في القرآن…»(۳).

لقد أورد الزركشي في هذا النوع نقولاً يمكن لي أن أصنفها أربعة أقسام:

١ - نقل قول أبي الأسود الدؤلي، وابن عباس رضي الله عنهما أن القرآن الكريم نزل بلغة الكَعْبَين: كعب بن لؤي جد قريش، وكعب بن عمرو جد خزاعة.

وعلّل ابن عباس أن دارهما واحدة. قال أبوعبيد القاسم بن سلام: «يعني أن خزاعة جيرانُ قريش؛ فأخذوا بلغتهم»(٤).

⁽١) البرهان: ١/ ٣٧٨–٣٨١، والإِتقان: ٢/ ٨٩–١٠٤.

⁽٢) ١/ ١٩، وسياه: «اللغات التي نزل بها القرآن».

⁽٣) انظر - بعض - الكتب المصنفة في لغات القبائل في القرآن، في: اللهجات العربية في التراث: ١/ ١٣٥- ١٤٣.

⁽٤) فضائل القرآن: ٢٠٤.

٢- نقل عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنّ القرآن نـزل منه خس لغات من لغات العَجُز من هوازن، وفسرها أبو عبيد بقوله: «والعَجُز هم: سعد بن بكر، وجُشَم بن بكر، ونصر بـن معاوية، وثقيف. وهـذه القبائل التي يقال لها: عُليا هوازن...»(١).

٣- القول الثالث: إن القرآن نزل بكل لغات العرب، وأيده بقول
 الشافعي - رحمه الله -: «لا نعلمه يحيط باللغة إلا نبي»(٢).

٤ - نقل عن ابن عبدالبر، وابن مالك أن في القرآن لغات قليلة غير قريش، إلا أنه في الأغلب نزل بلغتها، وذكر لذلك أمثلة.

ولم يرجّح الزركشي قولاً من هذه الأقوال، إلاّ أنه صدَّر هذا النوع بقوله: «والمعروف أنه بلغة قريش»، فكأنه يميل إلى قول ابن عبدالبرّ.

أمّا السيوطي - رحمه الله - فقـد أورد مجموعـة وفـيرة مـن النـصوص المتعددة، الدالّة على أنّ في القرآن لغات غير لغة قريش.

ثم ساق ثلاثة نصوص تَعْداديّة مسميّاً فيها لغات القبائل:

(١) نقل عن الكتاب المنسوب إلى أبي عبيد بعنوان: «لغات القبائل»، لغات تسع وعشرين قبيلة غير قريش.

(٢) نقل عن كتاب «الإرشاد في القراءات العشر» لأبي بكر الواسطي (٣)

⁽١) فضائل القرآن: ٢٠٤.

⁽٢) الرسالة: ٤٢ (ط. شاكر)، والنص قريب مما فيها.

⁽٣) لعلّه: أبو بكر يوسف بن يعقوب الأصم إمام جامع واسط (ت: ٣١٣ أو ٣١٤هـ) انظر: =

أن في القرآن خمسين لغة.

(٣) نقل عن «فنون الأفنان» لابن الجوزي أن في القرآن خمس لغات غير لغة قريش.

ثم أورد كلام ابن عبدالبر، وابن مالك، والزمخشري الذي في «البرهان».

وختم هذا النوع بـ «فائدة» عن أبي بكر الواسطي أنه ليس في القرآن حرف غريب من لغة قريش غير ثلاثة أحرف، هي: ﴿ فَسَيْنَغِضُونَ ﴾، ﴿ مُّقِينًا ﴾، ﴿ فَشَرِّدٌ بِهِم ﴾ (١٠).

الملاحظات الواردة:

١- لم يبيِّن السيوطي رأيه في قضية ورود غير لغة قريش في القرآن،
 والذي يظهر أنه يميل إلى الرأي القائل بوجود جملة من لغات القبائل؛
 بدلالة الآثار التي صدَّر بها هذا النوع، والنقول التي نقلها عن أبي القاسم،
 والواسطي، وابن الجوزي.

ولعلّ ما قاله ابن عبدالبر - رحمه الله - في هذا السأن هو الرأي الراجح، إذ قال: «قول من قال: نزل بلغة قريش، معناه عندي في الأَغلب؟ لأَن غير لغة قريش موجودة في جميع القراءَات من تحقيق الهمزة ونحوها،

⁼ معرفة القراء الكبار: ١/ ٢٥٠-٢٥١، وغاية النهاية: ٢/ ٤٠٤-٥٠، والأَرجح أَن يكون أَبا بكر: عبدالله بن منصور الواسطي (ت: ٩٥ه)، وهو من تلاميذ أَبي العزّ القَلاَسي، وسِبْط الخيَّاط؛ لأَن القراءات السبع والعشر بأُطرها المعروفة لم تتميَّز إِلا في النصف الثاني من القرن الرابع.

⁽١) الآيات: الإسراء: ٥١، النساء: ٨٥، الأنفال: ٥٧.

وقريش لا تهمز...»(۱).

وقد استقراً الدكتور أحمد علم الدين الجندي لغات القبائل الواردة في القرآن من خلال كتاب «البحر المحيط» لأبي حيًان الأندلسي، فوجدها تصل إلى أربع وستين قبيلة (٢).

ويعلل الشيخ محمد الخضر حسين وفرة لغة قريش في القرآن الكريم على غيرها، بأن العرب كانوا يَفِدون عليهم في موسم الحج، ويقيمون عندهم قريباً من خمسين يوماً، فيتخيرون من لغات أُولئك الوفود ما تعادلت حروفه، وخف وقعه على الأساع، ويرفضون كل ما يثقل على الذوق ولا يجد في السمع مساغاً(٣).

٢- بلغت زيادات السيوطي على الزركشي - هنا - أربع زيادات،
 سيأتي إن شاء الله ذكرها في بابها.

٣- العدد الذي ذكره السيوطي عن الواسطي في لغات القرآن هو:
 خمسون؛ لكنه سمّى (٤٨) لغة فقط.

٤- الألفاظ الثلاثة التي ادّعى أبو بكر الواسطي - رحمه الله - الغرابة فيها، منع أنَّ قريسشاً حكتها ونطقت بها، ليس فيها غرابة؛ وذلك لاستشهادهم بها، وشيوعها عندهم.

⁽۱) التمهيد: ۸/ ۲۸۰.

⁽٢) انظر تفصيلها في: اللهجات العربيّة في التراث: ١/ ١١٠ - ١١٣.

⁽٣) عن علوم القرآن للدكتور عدنان زرزور: ٢٥-٢٦.

أما لفظ ﴿ مُعِينًا ﴾ فينسب إلى الزبير بن عبد المطلب عمَّ النبي ﷺ قوله: وذي ضغن كففت النفس عنه وكنت على مساءته مقيتا(١٠). وأمـّا لفظ ﴿ فَثَرِدٌ ﴾ ، فورد في شعرهم:

أطوِّف في الأباطح كلُّ يوم خافة أن يُشَرِّد بي حكيمُ (٢)

والأباطح أباطح مكة، وقال ابن منظور: «وحكيم رجل من بني سُليم، كانت قريش ولَّته الأخذ على أيدي السفهاء»(٣).

أما لفظ ﴿فَسَيُنْفِضُونَ ﴾، فورد في حديث ابن عباس: «فتحرّف رسول الله ﷺ عن جليسه عثمان إلى حيث وضع بصره، وأخذ يُنْفِض رأسه، كأنه يستفقه ما يقال له، وابن مظعون ينظر»(١).

⁽١) البيت في تفسير الطبري: ٥/ ١٨٨، والقرطبي: ٥/ ٢٩٦، واللسان (قوت): ٢/ ٢٧، والبحر المحيط: ٣/ ٣٠٣. وينسب كذلك إلى أحيحة الأنصاري، انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٨٠.

⁽٢) انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: ١٨٠، واللسان (شرد): ٣/ ٢٣٧.

⁽٣) اللسان: ٣/ ٢٣٧.

⁽٤) رواه الإمام أحمد في المسند: ١/ ٣١٨، والطبراني كما في المجمع: ٧/ ٤٩، وحسَّن إسناده ابن كثير في التفسير: ٢/ ٤٠٤، وقال الهيثمي: «وشَهْر وثّقه أحمد وجماعة، وفيه ضعف لا يضر، وبقية رجاله ثقات».

معرفة ما فيه من غير لغة العرب(١)

اتفق الزركشي والسيوطي على عنوان هذا النوع على وجه متقارب.

وانفرد السيوطي بذكر مؤلَّفه في المعرَّب، وهو: «المهنَّب فيها وقع في القرآن من المعرَّب».

ذكر الزركشي - رحمه الله - أن القرآن كله عربيّ؛ لأَنَّ الله جعله معجزة شاهدة للنبي على المقع بهذا الكتاب التحدِّي والإعجاز.

وذكر أن هذا هو مذهب جمهور العلماء منهم: الشافعي، وأبو عبيدة: مَعْمَر ابن المثنى، وابن جرير، وابن فارس، والباقلاني، وغيرهم، وتابعه السيوطي على هذا.

وبالنظر في أقوال الذين منعوا وقوع المعرَّب يظهر أنهم ينقسمون قسمين: ١ - الفريق الأول يمثله الإمام الشافعي (٢)، وأبو عبيدة (٣)، والباقلاني (٤).

ومأخذهم أن أصول مفردات اللغة عربيّة الوضع، والقرآن يـدلّ عـلى هذا، واشتدّ الشافعي على من قال بخلافه، فقال: «وقد تكلّم في العلم مَنْ لو أمسك عن بعض ما تكلّم فيه منه لكان الإمساك أولى به، وأقرب له من

⁽١) البرهان: ١/ ٣٨٢-٣٨٧، والإتقان: ٢/ ١٠٥-١٢٠.

⁽٢) انظر: الرسالة: ٤١-٤٨.

⁽٣) انظر: مجاز القرآن: ١/ ١٧ - ١٩.

⁽٤) بسط كلامه في كتاب ((التقريب)) في أصول الفقه، وانظر: ((إعجاز القرآن)) له: ٣١.

السلامة له إِن شاء الله... وبالتقليد أغفل من أغفل منهم ١١٠٠٠.

٢- والفريق الثاني - من المانعين - ذهبوا إلى - أنَّ الألفاظ التي اختُلف في عربيّتها، واستعملتها العرب على قانونها في الكلام، فأصبحت عربيّة استعمالاً - ثلاثة اتجاهات:

(أ) الاتجاه الأوّل: يمثله أبوعبيد القاسم بن سلّام الهروي، حيث مزج بين قول المانعين، والمجوزين بقوله: «والصواب عندي - والله أعلم - مذهب فيه تصديق القولين جميعاً؛ وذلك أن هذه الحروف أصولها عجمية - كما قال الفقهاء - إلاّ أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتها، وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها فصارت عربيّة، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب. فمن قال: إنها عربيّة فهو صادق، ومن قال: إنها عربيّة فهو صادق، ومن قال: إنها عجميّة فهو صادق، ومن قال:

وتابعه على هذا الاختيار ابن فارس^(٣)، والجواليقي^(١)، وابن عطيّـة^(٥)، وابن الجوزي^(١).

(ب) الاتجاه الثاني: ويمثله الطبري الذي يسرى أن هذه الألفاظ مما

⁽١) الرسالة: ٤١-٤١.

⁽٢) الصاحبي: ٤٥-٤٦، والمزهر: ١/ ٢٦٩.

⁽٣) انظر: الصاحبي: ٤٦.

⁽٤) انظر: المعرَّب: ٥ (ط. شاكر).

⁽٥) انظر: المحرر الوجيز: ١/ ٣٧.

⁽٦) انظر: فنون الأفنان: ٣٤٣-٣٤٤، وهو متابع لشيخه الجواليقي.

تواردت عليه لغات الأُمم، فيضاف إليها جميعاً دون تخصيص(١).

(ج) الاتجاه الثالث: وهو قول القاضي أبي المعالي عَزِيزي بن عبدالملك المعروف بشَيْذَلَة (ت: ٩٤هه)، الذي يرى أن هذه الألفاظ وجدت في كلام العرب؛ لأنها أوسع اللغات وأكثرها ألفاظاً، وجوَّز أن يكون غير العرب سبق إلى هذه الكلمات(٢).

ثم ذكر الزركشي أن ابن عباس وعكرمة ذهبا إلى وقوع غير العربي في القرآن، فعدَّ من ذلك (٢٣) لفظةً.

وقد ذكر السيوطي رأي المجوزين له، واستدلّ لهم بثلاثة أدلّة واهية، ثم قال: «وأقوى ما رأيته للوقوع - وهو اختياري - ما أخرجه ابن جرير - بسند صحيح - عن أبي ميسرة التابعي الجليل قال: «في القرآن من كل لسان» ».

وقد وجّه الطبري قول أبي ميسرة بقوله: «... أن فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب، ولفظ غيرها من الأُمم التي تنطق به، ... وإذا كان ذلك كذلك؛ فبيّنٌ إذا خطأ من زعم أن القائل من السلف: «في القرآن من كل لسان» إنّما عنى بقيله ذلك: أن فيه من البيان ما ليس بعربيّ، ولا جائزة نسبته إلى لسان العرب» ".

وأيّد السيوطي القول بالجواز بكلام ابن النقيب والجويني(٤).

⁽۱) انظر: تفسير الطبرى: ١/٨-١١.

⁽٢) البرهان: ١/ ٣٨٧.

⁽٣) تفسير الطبري: ١٠/١.

⁽٤) في «الإتقان» المطبوع: «الخويّي»، وهو تصحيف. وانظر: المهذَّب فيها وقع في القرآن من المعرَّب:٦٣.

ثم سرد الأَلفاظ الواردة في المعرَّب في القرآن على نسق حروف المعجم فبلغت (١٢٠) كلمة.

وأتبعها بنظم للتاج السبكي سلك فيه (٢٧) كلمة، وقضّاه بنظم آخر للحافظ ابن حجر فيه (٢٤) كلمة، وذيَّل هو عليهما بعشرة أبيات جمع فيها (٦٩) كلمة، وهي بقيَّة الألفاظ التي أوردها منثورة.

الملاحظات الواردة:

- ١ تحرير محل النزاع في مسألة المعرب يخرج عنه أمران:
- (أ) أساليب القرآن العظيم كلها عربيّة، فليس فيه كـلام مركـب على خلاف أُسلوب العرب.
- (ب) أسماء الأعلام لمن لسانه غير اللسان العربي، كإسرائيل وجبريل(١٠).

فينحصر الخلاف السابق في ألفاظ مفردة من كلام العرب غير أعلام.

فها ذهب إليه الزركشي هو قول جمهور العلماء، وناهيك بأدلة الشافعي المقنعة القوية.

وقد يقال: إن بعض الألفاظ القرآنية التي يظن أن أُصولها غير عربيّة، ولا يُعرف اشتقاقها مما فقد أصله وبقي الحرف وحده؛ لأن العرب أُمّة من أقدم الأُمم، ولغتها من أقدم لغات العالم وجوداً، كانت قبل إبراهيم

⁽١) انظر: البحر المحيط للزركشي: ١/ ٤٤٩.

وإسهاعيل عليهما السلام، وقبل اللغات الكلدانية والعِبْريَّة والسُّريانية، بل الفارسيَّة.

فتزيّد بعض العلماء المتأخيرين في ادّعاء العُجمة للألفاظ من حروف القرآن، وكلما رأى أحدهم كلمة فيها شبهة رأي في عجمتها، طاروا بها، وجمعوها إلى ما عندهم، حتى أُلِّفت في ذلك كتب(١١).

٢- لحص السيوطي هذا النوع من كتابه «المهذّب»، مع اعتهاده على أقوال أوردها الزركشي - رحمه الله -، فقد نقل قول ابن عطية المصرّح بعزوه في «البرهان» بدون نسبة.

٣- زاد السيوطي - هنا - زيادتين، سيأتي بيانهما إِن شاء الله في بابها.

⁽١) بتصرف من مقدمة الأُستاذ أحمد محمد شاكر للمعرَّب: ١٣-١٥. ومن آخر من ألَّ ف في المعرَّب ابن عَلَّان الشافعي (ت: ١٠٥٧ه) في كتاب سهّاه «المقرَّب في معرفة ما في القرآن من المعرَّب»، لخصه من «المهذب» للسيوطي. منه قطعة في جامعة الإِمام برقم: (٣١١٨)، ويقوم الدكتور محمد يعقوب تركستاني بتحقيقه.

معرفة غريبه

عنوان هذا النوع متّحد في «البرهان» و «الإتقان».

وعرَّف الزركشي الغريب بقوله: «وهو معرفة المدلول»، أي: ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه.

وقد اتفق الزركشي والسيوطي على تصدير هذا النوع بمن أفرده بالتأليف، واشتركا في أربعة مؤلَّفات ذكراها. وامتاز كل واحد منها بأمور، فالزركشي:

أ- سمّى كتاب أبي عمر الزاهد: محمد بن عبدالواحد بن أبي هاشم المعروف بغلام ثعلب (ت: ٣٤٥ه) بد «ياقوتة المصراط» (٢٠)، وكتاب أبي عبيدة بد «المجاز» (٣٠).

ب- زاد كتاب «الغريبين» (١) للهروي.

أما السيوطي:

أ- فأفاد أن العُزَيْزي: محمد بن عزيز السجستاني (ت: ٣٣٠هـ) أقام في

⁽١) الرهان: ١/ ٣٨٨-٠٠، والإتقان: ٢/ ٣-٨٨.

⁽٢) حققه الدكتور محمد يعقوب تركستاني، وصدر في طبعته الأولى سنة (١٤٢٣هـ) عن مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة.

⁽٣) يريد: مجاز القرآن.

⁽٤) حقق الجزء الأوَّل منه الدكتور محمود محمد الطناحي عام (١٣٩٠هـ)، وصدر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة، ثم حُقِّق كاملاً، وصدر عن المكتبة العصرية بصيدا.

تأليف كتابه - «نزهة القلوب» (١٠) - خمس عشرة سنة يحرره هو وشيخه أبو بكر بن الأنباري.

ب- زاد كتابين: لابن دريد (ت: ٣٢١هـ) صاحب الجمهرة (٢)، ولأبي حيّان الأَندلسي (ت: ٧٤٥هـ).

وذكر الزركشي عن ابن الصلاح: «وحيث رأيت في كتب التفسير: قال أهل المعاني، فالمراد به مصنفو الكتب في معاني القرآن، كالزجَّاج ومن قبله...».

وأفاد أن المتطلب لغريب الألفاظ محتاج إلى معرفة اللغة، فعدد جملة من معاجم العربيّة، وبعض كتب الأفعال، وأجمعها - في نظره - كتاب «الأفعال» لابن القطّاع.

وتحدَّث عن أهميّة غريب القرآن للمفسِّر، واستشهد لذلك بكلام ابن عباس، ومجاهد، ومالك، وابن الأنباري، وأن تدبّر المعاني والألفاظ مهم جدّاً حتى لا يحصل الزلل، وذكر بعض أمثلة لأخطاء صدرت عن كبار: (أبي العالية، وأبي عبيدة، وابن قتيبة).

وذكر الزركشي - رحمه الله - ضرورة التضلع في معاني الألفاظ، ولا يكفي تعلّم اليسير منها، بل لا بدّ من سعة العلم، وعلل تهيُّب أبي بكر

⁽١) طبع أكثر من مرّة، أجودها طبعة دار المعرفة ببيروت، بتحقيق الدكتور يوسف المرعشلي.

⁽٢) ذكره ابن النديم في الفهرست: ٦٧، وقال هو وحاجي خليفة - كشف الظنون: ١٢٠٧ - ١٢٠٨ -: إِنَّ ابن دريْدِ لم يكمله.

⁽٣) وهو كتاب ((تحفة الأريب بها في القرآن من الغريب))، وطبع أكثر من مرَّة.

وعمر من تفسير «الأَبّ» في قوله تعالى ﴿ وَفَكِهَةَ وَأَبّا ﴾ (١)؛ لظنها أنه من الأَلفاظ المشتركة في لغة قريش أو لغات العرب، فأمسكا عن تفسيره؛ مخافة أن يقع منها غير المراد.

ثم أورد احتمالين آخرين لإمساك عمر عن تفسير «الأبّ»:

(۱) خفاء معناه عليه وإن كان مشتهراً، كما خفي على ابن عباس معنى ﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَنُونِ ﴾ (۲).

أمّا السيوطي - رحمه الله - فقد أورد مجمل ما تعرَّض له الزركشي - أهمية الاعتناء بهذا العلم، التثبت والرجوع إلى كلام أهل الفن فيه، ضرورته للمفسِّر - مع إيراد بعض النصوص من الآثار، والأحاديث المرفوعة والموقوفة.

ثم ذكر أنه ورد عن ابن عباس وأصحابه الآخذين عنه ما يستوعب تفسير غريب القرآن، فساق ما ورد عنه في ذلك من طريقين - مرتّباً على السور -:

١ - طريق عليّ بن أبي طلحة (ت: ١٤٣هـ) عنه؛ لأنها أصح الطرق

⁽١) عبس آية: ٣١.

⁽٢) الأنعام آية: ١٤، وغيرها.

⁽٣) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن: ٣٢، وابـن ماجـه في المقدمـة ١/ ١٢. وانظـر: تـذكرة الحفاظ ١/ ٧ (ترجمة عمر).

عنه، وعليها اعتمد البخاري في صحيحه، فـذكر (٥٩٧) كلمـة مـن هـذه الطريق من تفسيري ابن جرير، وابن أبي حاتم.

٢- طريق بِشْر بن عُمَارة عن أبي رَوْق عن الضحاك عن ابن عباس، فذكر (١٣٨) لفظة من هذه الطريق من تفسير ابن أبي حاتم.

وقد تطرق الزركشي إلى أهمية الاعتباد على الـشعر في تفـسير الألفـاظ الغريبة، وأشار إلى مسائل نافع بن الأزرق الخارجي، دون سرد مفرداتها.

أمّا السيوطي - رحمه الله - فقد عقد «فصْلاً» لذلك، وأورد مسائل نافع ابن الأزرق من كتابي «إيضاح الوقف والابتداء» لابن الأنباري، و«المعجم الكبير» للطبراني، فبلغ ما ساقه منها (١٩٠) سؤالاً، - وهي تقارب في الأصل أكثر من (٢٥٠) موضعاً من القرآن الكريم (١٠ - إلاّ أن السيوطي حذف منها بضعة عشر سؤالاً، واعتذر عن حذفه هذا بأن تلك السؤالات - المحذوفة - شهيرة.

الملاحظات الواردة:

١ ابتنى السيوطي هذا النوع على مادة الزركشي، مع زيادات طفيفة
 وبخاصة بعض الآثار التي ذكرها. كما أنه زاد مسألتين كبيرتين هما:

- غريب القرآن المجموع عن ابن عباس من طريق علي ابن أبي طلحة، وطريق بشر بن عُمَارة.
 - كاد أن يستوعب ما ورد من مسائل نافع بن الأزرق.

⁽١) انظر: ابن عباس رضي الله عنهما مؤسس علوم العربيّة للدكتور عبدالكريم بكّــار: ٦٣، ومقدمة ((مسائل نافع بن الأزرق)) للدكتور محمد الدالي: ٢٣.

7- فسر السيوطي «إعراب القرآن» الوارد في بعض الآثار (١١)، بأنه معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النحاة، وهو ما يقابل اللحن الجليّ عند علماء القراءة، قال: «لأن القراءة مع فقده ليست قراءة، ولا ثواب فيها». فإطلاقه عدم الإثابة على سقيم القراءة ومغلوطها لا يستقيم، وإنها ينبغي التقييد بالاستطاعة والقدرة على التعلّم، وبذل الجهد فيه، حتى يتمّ النصح لكتاب الله الذي تبرأ به الذمّة، ويرتفع الإثم إن شاء الله. والسيوطي لا أظنه يقصد الفقد الكلي للحركات، إذ لا يمكن تصور هذا الافتراض لكل ناطق بشيء من لغة العرب سواء كان من أهلها أم دخيلاً عليها، وإلاّ فأين نذهب بحديث النبي على: «والذي يقرأ القرآن وهو يتتعتع (٢) فيه، وهو عليه شاق له أجران» (١٠). فهذه الشدة والمشقة الحاصلة في القراءة، نتيجة عدم الإِتقان وإحكام التلاوة فهذه المركب في بعض الناس، بعد بذل الطاقة والوسع في التعلّم.

وانظر إلى دقة الفقهاء - رحمهم الله - الذين جوَّزوا صلاة العاجز عن تصحيح الفاتحة، أمَّا العالم المغيِّر للإعراب فهو متلاعب بصلاته مع بطلانها(٤).

٣- أُطلق أَن ما ورد عن ابن عباس يستوعب تفسير غريب القرآن

⁽١) نحو «أعربوا القرآن» رواه ابن الأنباري في الإِيضاح: ١/ ١٥، وغيره. وهو حديث ضعيف جدّاً كما قال الألباني في ضعيف الجامع الصغير وزيادته: ١٣٣.

⁽٢) أي: يشتد ويشق.

⁽٣) رواه البخاري – كتاب التفسير: ٨/ ٥٦٠ (الفتح)، ومسلم، بـرقم: (٧٩٨) ١/ ٥٥٠، واللفظ له.

⁽٤) انظر تفصيله في: المغني لابن قدامة: ١/ ٤٨٢-٤٨٣ (ط. مكتبة الرياض)، والمجموع شرح المغني (٤) انظر تفصيله في: ٢٢/ ٣٥١-٤٤٤ (ط. المطيعي)، ومجموع فتاوى ابن تيمية: ٢٢/ ٣٥٨-٤٤٤ ، ٢٢/ ٤٢٢).

بالأسانيد الثابتة الصحيحة، ثم أورد عنه - أي ابن عباس - تفسير (١٣٨) لفظة من طريق: بشر بن عُهَارة عن أبي رَوْق عن الضحاك عنه.

وهي طريق ضعيفة من طرق التفسير عن ابن عباس؛ لضعف بِشُر (١٠) ولكون الضحاك بن مزاحم (ت: ١٠٢ أو ١٠٥ أو ١٠٦ه) لم يصح له سماع من أحد من الصحابة مع كونه صدوقاً يرسل (٢). والعجيب أن السيوطي حكم عليها بالضعف والانقطاع في النوع الثانين (٣).

٤ - تقدَّم كلامي مستوفى على سؤالات نافع بن الأزرق من حيث مصادرها، وثبوتها، وما جرى حولها من دراسات، ورأي بعض المعاصرين إزاءَها في مبحث: «نشأة علوم القرآن والمراحل التي مرَّت بها»(١).

وذهبت هناك إلى أن الطرق المعروفة منها إلى ابن عباس لا تثبت، وقد جمع عبد الصمد بن علي الطستيُّ (ت: ٣٤٦هـ) مسائل نافع بن الأزرق، وما جمعه هو من طريق عيسى بن دأب، وهو وضَّاع منكر الحديث، كا تقدم كلامي عليه (٥٠).

وعدد المسائل في رواية الطستي (٢٤٨) مسألة، ففيها زيادة – عما جاء في الإتقان – (٥٨) مسألة، مع أن رواية السيوطي تلتقي في إسنادها عند الطستي!!

⁽١) انظر: تقريب التهذيب: ١٢٣.

⁽٢) تهذيب التهذيب: ٤/ ٥٣/ ٤-٤٥٤.

⁽٣) الإتقان: ٤/ ٢٠٩.

⁽٤) راجع ص: ٧٧- ٧٨.

⁽٥) انظر: سؤالات نافع بن الأزرق (خ): ورقة ٢١٤/ أ، وراجع ص: ٧٨.

معرفة الأحكام من جهةِ إِفرادها وتركيبها(١)

اختلف العنوانان بين الزركشي والسيوطي، فصرَّح الأَخير بوضوح في «معرفة إعرابه». ومراد الزركشي بـ «الأَحكام» أَحكام اللغة المأخوذة من علم النحو، فكأنه قصد بعنوانه الإِشارة إلى معنى استعمال «الإعراب» حال الإِفراد والتركيب، أي بالتغيير الذي ينال أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً (٢)، أو الإبانة والإِفصاح عن موقع الجملة في سياق الكلام المعروف بإعراب الجُمَل (٣).

وقد صدَّراه بذكر بعض المصنفات المفردة فيه، ووصفا بعضها، وامتاز كل منها بزيادة أشياء:

فالزركشي:

ا- زاد كتاب المنتجب الهمَذاني: حسين بن أبي العـز (ت: ٦٤٣هـ)،
 واسمه «الفريد في إعراب القرآن المجيد»^(٤).

ب- وكتاب الزمخشري، ومراده «الكشاف» بتأليفيه القديم والجديد؛

⁽١) البرهان: ١/ ٥٠٥ – ٤١٨، والإتقان: ٢/ ٢٦٠ - ٢٨٠

⁽٢) التعريفات للجرجاني: ٣١.

⁽٣) وإِن كان الأصل في الإعراب أن يكون للمفرد؛ لأن الجملة مركبة من كلمتين أو أكثر، تركيباً إِسنادياً أو شرطيّاً؛ فإن أمكن تقدير الجملة بالمفرد أُعطيت إعراب تقديراً؛ لأنها حلَّت مكانه. انظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخر الدين قَبَاوة: ٢٩.

⁽٤) طبع بتحقيق الدكتور محمد حسن النمر، و الدكتور فؤاد على مخيمر ضمن مطبوعات دار الثقافة بالدَّوحة.

بدلالة نقله عنهما في هذا النوع(١).

ج- وكتاب ابن عطية الغَرْناطى، ويقصد «المحرر الوجيز».

أمَّا السيوطي، فزاد كتاب السمين الحلبي (ت: ٧٥٦ه)، واسمه «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون»، وأفاد أن السفاقسي (ت: ٧٤٢هـ) اختصره فحرره، واسم كتابه: «المُجيد في إعراب القرآن المجيد»(٢).

وقد تحدَّث الزركشي – رحمه الله – عن أهمية هذا العلم وفائدته، وواجب الناظر في كتاب الله تجاهه.

ثم ذكر الزركشي ست قواعد (٣) يجب على المعرب مراعاتها أثناء الإعراب، أفاد السيوطي خمسة منها دون نسبة إلى الزركشي.

وقد ذكر في ثنايا هذا النوع ثلاثة تنبيهات:

- ١ الفرق بين تفسير المعني، وتفسير الإعراب.
- ٢- تجاذب الإعراب والمعنى الشيء الواحد. وقد ذكرهما السيوطي بدون عزو.
 - ٣- أن النحوي عليه بيان مراتب الكلام من حيث صناعة الإعراب.

⁽١) انظر: البرهان: ١/ ٤١٢ - ٤١٤، ومراد الزركشيّ أنَّ كتابَي الزمخشري وابـن عطيَّـة ليـسا من خالص ما ألّف في الإعراب، وإنَّها مزجا الإعراب بغيره.

⁽٢) طبَعَتْ كلية الدعوة الإِسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي – بليبيــا - الجــزء الأوّل منه.

⁽٣) هي في الحقيقة سبعة، السابعة - ضمن القاعدة السادسة - وهي: البحث عمًّا تقتضيه الصناعة في التقدير.

أمّا السيوطي فزاد سبع قواعد مأخوذة من ابن هـشام تـارة بتـصريح، وأُخرى بسكوت(١).

ثم ذكر «تنبيهاً» يدور حول بعض الروايات عن عثمان وعائشة - رضي الله عنهما - وغيرهما تذكر: «إِن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها»، فردً هذه الآثار من ستة وجوه، ونقل أجوبة العلماء عنها كابن أشتة، وابن الأنباري، وابن جُبَارة: أبي العباس أحمد بن محمد المقدسي الحنبلي (ت: ٧٢٨هـ).

ثم ذكر توجيه بعض القراءات نحو ﴿إِنْ هَاذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾(٢)، و﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوة ﴾ (٣) نقلاً عن أبي البقاء العُكبَري.

ثم ذكر «تذنيباً» شحنه ببعض الروايات من كتب السنة، وكتب «المصاحف»، وبعض التفاسير مليء بنحو الروايات المشار إليها عن عائشة وعثمان، لم يتعرض لها بنقد من حيث الإسناد، واكتفى بنقول عن ابن أشتة في توجيه معانيها.

وختم النوع بـ «فائدتين»:

أ- فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، فذكر (٢٦) موضعاً منها^(١)، أفادها من كتاب «تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن»

⁽١) انظر: مغنى اللبيب: ٢٠١، ٧٠٨، ١٠٠-١٧١، ٧٢١، ٧٢١.

⁽٢) طه آية: ٦٣.

⁽٣) النساء آية: ١٦٢.

⁽٤) وهو عدد منتخب من كتاب الغَرْناطي المتضمِّن (٨٨) لفظة. انظر مقدمة د. البوَّاب لتحفة الأقران: ص١١.

لأَحمد بن يوسف بن مالك الرُّعيني (ت: ٧٧٩هـ).

ب- في بيان مواضع من القرآن أُعربت مفعولاً معه.

الملاحظات الواردة:

١ - قعّد الزركشي - رحمه الله - في هذا النوع تقعيداً جيّداً، ممّا يدلّ على
 ممكن وإحاطة بهذا العلم.

٢- أفاد السيوطي - رحمه الله - من «البرهان» إفادة ظاهرة، مع
 زيادات أضافها بلغت ثلاثاً، سيأتي - إن شاء الله - تفصيلها في بابها.

٣- ذكر السيوطي أن السفاقسي (ت: ٧٤٢هـ) لخص كتاب السمين الحلبي في الإعراب فحرره.

والصواب أنّ السفاقسيَّ لخص كتاب شيخه أبي حيَّان «البحر المحيط»؛ لأنه ذكر أنَّ أبا حيّان سلك سبيل المفسّرين في الجمع بين التفسير والإعراب، فتفرق فيه هذا المقصود، وصَعُب جمعه إلاّ بعد بذل الجهد، فلخصه وأضاف زيادات من كتاب أبي البقاء العكبري في الإعراب، وضم إليه فوائد من غيره أيضاً مما لم يتضمنه «البحر المحيط»(۱).

ومن جهة أُخرى فقد تأخرت وفاة السفاقسي عن السمين أربعة عشر عاماً، ومن باب أولى أن يُلخّص التلميـذ كتـاب الـشيخ لا كتـاب القـرين؛

⁽۱) انظر: المجيد في إعراب القرآن المجيد: ١/ ٣٥، وكشف الظنون: ١٦٠٧. ونقل ابن القياضي المِكْناسي (ت: ١٠٢٥ه) في «لقيط الفرائيد» أن أبيا حيَّان تبرَّأ من مختصر الصفاقسي. انظر: موسوعة أعلام المغرب: ٢/ ٦٣٧.

لذلك - على ما قررت - فقد اتفق السفاقسي والسمين على تلخيص وتحرير الوجهة الإعرابية من «البحر المحيط» (١٠).

٤ - يؤخذ على السيوطي - رحمه الله - إيراده بعض الروايات التي تطعن
 بوثاقة النص القرآني وسلامته دون نقد لأسانيدها، ونقضها بتوجيهات قوية.

٥ - نقل عن «بعضهم» قوله: «ليس في القرآن على كثرة منصوباته مفعول معه».

وهذا البعض الذي يرمُز إليه هو ابن هشام - رحمه الله -، ولم ينف وقوعه في التنزيل على وجه القطع، وإنها قال: «ولم يأت في التنزيل بيقين» (٢)، وناقش آية ﴿ فَأَجْمِعُوٓ أَأَمْرَكُمْ وَشُرَكآ ءَكُمُ ﴾ (٣)، واحتمل النصب على المفعولية معه.

فالسيوطي - رحمه الله - لم يكن دقيقاً في هذا النقل.

⁽١) وانظر ردّ صديق حسن خان – على وهم السيوطي رحمه الله – في أبجد العلوم: ٢/ ٨١، ثم ناقض نفسه بأن قرّر أن السفاقسي لخص كتاب السمين فأوجزه، راجع (٢/ ٤٩١ ـ ٤٩٢).

⁽٢) مغنى اللبيب: ٤٧١.

⁽٣) يونس آية: ٧١.

معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إثبات لفظ بدل آخر(١١)

عنوان هذا النوع - في «البرهان» - يشير إلى الاختلاف الواقع في القراءات، فيدخل فيه أُصول التلاوة، نحو: الفتح والإِمالة، وتخفيف الهمز، والمد والقصر. وهي أُنواع عند السيوطي استطاع إِفرادها باستقلال، ويدخل فيه فرش الحروف: أي الكلمات المخصوصة في سور معينة وقع اختلاف فيها بين القراء.

وهذا العنوان لا يفيد معرفة طرق نقل القراءة، أو أقسامها من حيث الورود، لكن الزركشي بحث فيه شروط قبول القراءة، وتكلم على القراءة الشاذة وحكمها، وأشار إلى آحاد القراءة ومشهورها. أمَّا التواتر فقد أفرد له نوعاً مستقلاً، هو النوع التاسع والثلاثون.

ويقابل هذا النوع عند السيوطي المباحث المندرجة تحت جملة الأنواع الموجّدة من: ٢٢ - ٢٧.

صدَّر الزركشي هذا النوع بثلاثة مؤلَّفات في القراءات هي أحسن ما وضع فيها، اثنان في القراءات السبعة:

- (١) «التيسير» لأبي عَمْرو الداني (ت:٤٤٤هـ).
- (٢) و«الإِقناع» لأَبي جعفر بن الباذِش (ت: ٥٤٠هـ).

والثالث في العشرة، وهو: «المصباح الزاهر في القراءات العشر

⁽١) البرهان: ١/ ٢٨٨ - ٤٨٨، والإتقان: ١/ ٢١٠ - ٢٢٩.

البواهر»(١) لأبي الكرم الشهرَزُوري (ت: ٥٥٠هـ).

وكأنَّ الزركشي في هذا الاستحسان مساير لأبي حيَّان الذي نصَّ أن كتابي «الإقناع»، و«المصباح» أحسن كتابين في السبعة والعشرة (٢).

وأفاد الزركشي أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، وأشار إلى هذا السيوطي.

ثم بحث ثمانية أُمور، وثلاث فوائد. أمَّا الأُمور، فهي:

١ – أن القراءات السبع – عند الجمهور – متواترة، وقيل: مشهورة، ولم يعتد بإنكار بعض النحاة لبعض القراءات. وذكر هذا السيوطي وقال: «قلت: في ذلك نظر»، أي في الشهرة.

٧- استثنى ابن الحاجب من المتواتر ما كان من قبيل الأداء (٣)، وضعّفه الزركشي، ومال إلى أن القدر المشترك من الأصول نحو المد والإمالة متواتر، أمّا تخفيف الهمز فحكم بتواتره بأقسامه الأربعة: النقل، والإبدال، والتسهيل بين بين، والحذف. وأقرَّه السيوطي على هذا الشيء، وأيَّده بكلام ابن الجزري الذي نقض كلام ابن الحاجب بالتفصيل (١).

٣- قرر أن القراءات توقيفيّة وليست اختياريّة.

⁽١) حققه الأَخ الدكتور إبراهيم بن سعيد الدوسري، وهو في طريقه للنَّشر.

⁽٢) انظر: البحر المحيط: ١/٧.

⁽٣) وكذلك يرى نظام الدين النيسابوري (ت: بعد ٥٥ هـ) أن القراءات السبع متواترة فيها ليس من قبيل الأداء. انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ١/ ٢٤.

⁽٤) انظر: منجد المقرئين: ٥٧ - ٦٢.

٤ - بين أن القراءات السبع ليست هي ما في «التيسير» و «الشاطبية»
 فقط، ونقل في هذا عن أبي حيّان - رحمه الله -، وتابعه السيوطي فيه.

٥ - ذكر أن في اختلاف القراءات يظهر اختلاف في بعض الأحكام الفقهية، ووافقه السيوطي عليه، ثم ذكر خلافاً غريباً عن كتاب «البستان» لأبي الليث السمر قندي (ت: ٣٧٥هـ)، وهو: أن الآية إذا قرئت بقراءتين، هل حكاهما الله، أم حكى واحدة وأذن بالثانية (١)؟

والصواب في هذا أن القراءتين في الآية الواحدة يحكم لها بحكم الآيتين(١).

٦- ذكر أن القراءات السبع لم تكن متميّزة إلا في الأربعمئة من الهجرة،
 ثم ترجم للقراء السبعة المشهورين.

ثم ذكر أسباب انتشار القراءات السبع دون غيرها، وشروط قبول القراءة، وحكم القراءة بالقراءات الشاذة - وتابعه في هذين السيوطي - والقراءة بالمعنى، وحكم قراءة الآية بالقراءَات المتعددة نقلاً عن ابن الحاجب، وأبي شامة.

٧- أرجع اختلاف القراء إلى سبعة أوجه، وهي أوجه تفسير ابن قتيبة
 لحديث الأحرف السبعة التي سبق ذكرها ("")، فكررها هنا مع توسع وبدون نسبة.

٨- نقل عن أبي عبيد في «فضائل القرآن» فائدة القراءة الـشاذة، وأنهــا

⁽۱) انظر: «بستان العارفين»: ۲۱.

⁽٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٣/ ٣٩١، وأُضواء البيان للشنقيطي: ٦/ ٢٢٦، ١٠ انظر: ممرع والتنوير: ١/ ٥٦.

⁽٣) انظر: البرهان: ١/ ٣٠٥.

تفسير للمشهورة، فأدنى ما يستفاد منها معرفة صحة التأويل، والسيَّما إِن نقلت عن الصحابة.

ثم ختم النوع بثلاث فوائد، هي:

أ- في النهي عن نسبة القراءة إلى أحد نقلاً عن الجاحظ، وكذلك نقل السيوطي عن النخعي، ثم ذكر - أعني السيوطي - قول النووي:
 إن الصحيح عدم الكراهة.

ب- في رجوع أسانيد القراءات السبع إلى الصحابة.

ج- في شك القارئ في اختيار أحد شيئين من خمسة، إذا شك في قراءته، نقلاً عن ابن مجاهد.

الملاحظات الواردة:

ا – عنوان هذا النوع – عند الزركشي – يظهر لي أنه استقاه من أبي حيّان في مقدمة تفسيره – ضمن ذكره الوجوه التي ينبغي أن يعوّل عليها عند النظر في التفسير – قال: «الوجه السابع: اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إتيان بلفظ بدل لفظ»(۱). فكلمات هذا الوجه هي عنوان الزركشي، إلاّ كلمة «إتيان»، فهي في «البرهان» «إثبات».

٢- هذا النوع يقابله عند السيوطي معرفة الشاذ، وجزء من معرفة المتواتر، وجزء من بعض الأنواع التي سميتها في مطلع النوع، نحو الإمالة.

٣- تابع السيوطي الزركشي في معظم المباحث، وتوسع في بعضها، نحو:

⁽١) البحر المحيط: ١/٧.

شرح شروط قبول القراءة، وزاد زيادتين سيأتي - إن شاء الله - تفصيلهما في بابها. ٤ - ذكر الزركشي أُموراً لم يتطرق إليها السيوطي نحو: أسباب انتشار

القراءات.

0- أنواع السيوطي الموحّدة هنا من (٢٢-٢٧)، لها علقة بثلاثة أنواع عند الزركشي، هي: القراءات، معرفة وجوب تواتره.

٦- ينتقد على الزركشي إيراده - في هذا النوع - ثلاثة أشياء، هي:

(أ) قوله: «إِن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان» (١) ووافقه عليه السيوطي (٢) و والقسطلاني (٣) والبنا الدمياطي (٤) لا يسلم له بإطلاق، نعم هناك تغاير في إِثبات قرآنية بعض القراءات، نحو: الآحاد والشاذة، وبين المقطوع بها مثل المتواترة، فالتغاير من هذه الحيثية أعني ثبوت القراءة ونقلها موجود لا مِرْيَة فيه.

وهناك جانب آخر من التغاير، وهو الاختلاف الحاصل في اللفظ من قراءة إلى أُخرى، وهو - أيضاً - موجود ومردّه النقل.

⁽۱) وأصل هذا القول للطوفي - في «شرح مختصر الروضة»: ۲/ ۲۱ - وشايعه الزركشي في هذه المقالة؛ بدلالة توافق ألفاظهما في تعريف كلّ من القرآن والقراءات. ووازن مع البرهان: ١/ ٤٦٥، ويجنح الذهبي لهذا الرأي كما في سير أعلام النبلاء: ١٠/ ١٧١.

⁽٢) الإتقان: ١/٢٢٢.

⁽٣) لطائف الإشارات: ١/ ١٧١-١٧٢.

⁽٤) إتحاف فضلاء البشر: ٥.

لكن هناك قاسم مشترك - حتى عند القائل بالتغاير - وهو الكلمات التي لا خلاف فيها بين القراء، فهل هي قرآن أم قراءات؟ مع تسليم القائل بالتغاير بأن القراءات أيضاً منزَّلة.

ثم الارتباط والتواثق بين القرآن والقراءات في شروط قبول القراءة حتى تثبت قرآنيتها، وكذلك بعض الخصائص الأُخرى تدلل على أنَّ هناك وجه ارتباط بينهما.

فالصواب - في نظري - عدم إطلاق القول بالتغاير التام، أو القول بالتغاير التام، أو القول بالتوافق التام، كما ذهب إليه بعض المعاصرين (١)، وإنها بينهما علاقة من وجه، وتغاير من وجه (٢).

(ب) قال الزركشي - رحمه الله - عن القراءات السبعة: «والتحقيق أنها متواترة عن الأئمة السبعة، أمّا تواترها عن النبي ﷺ ففيه نظر» (٢).

وهذا القول أصله لأبي شامة المقدسي(١) (ت: ٦٦٥هـ) الذي يرى

⁽١) هو: د. محمد سالم محيسن في كتابيه: في رحاب القرآن: ٢٠٩-٢١، والقراءات وأثرها في علوم العربيّة: ١/ ١٠-١٠.

⁽٢) انظر: القراءات أحكامها ومصدرُها: ٢١-٢٢، وأثر القراءات السبع في تطوَّر التفكير اللغوى: ١٠-١١.

⁽٣) وهذا أيضاً قول الطوفي بألفاظه - في شرح مختصر الروضة: ٢٣/٢ -، فبعد مداراته لابن قدامة في مسألة تواتر القراءات عموماً، باح برأيه بنفس العبارات التي نقلها الزركشي، إذ قال: «وعندي في ذلك نظر (أي عموم التواتر)، والتحقيق أن القراءات السبع متواترة عن الأثمة السبعة...».

⁽٤) في المرشد الوجيز: ١٧٨، وذكر أنَّه فصَّل القول فيه في كتابه «البسملة الكبير».

التواتر فيها اجتمعت الطرق في نقله عن الأئمة السبعة، واتفقت عليه الفرق من غير نكير له، مع أنه شاع واشتهر واستفاض (١).

وقد تبع هذا الرأي قاسم بن قطلُوبُغا (ت: ٩٧٩ه) فهال إلى أن القراءات العشر مشهورة (٢٠)، وتعليله هو تعليل أبي شامة والزركشي بأن التواتر حاصل إلى الأئمة القراء، أمّا منهم إلى النبي ، فهو نقل الواحد عن الواحد قال: «ولما اتصل هذا المتواتر إلى الأئمة من الأحاديث، كانت قراءتهم مشهورة من هذه الحيثية» (٣).

فالنَّقْب الذي أحدثه أبو شامة - رحمه الله - دخل منه نجم الدين الطوفي (ت: ٧١٦هـ)، والزركشي، وابن قطلوبغا.

وقد خفي عليه أن القراءات المنسوبة إلى كلِّ واحد من القراء، إنها هي نسبة اصطلاحاً؛ بسبب دوام هذا الإمام على القراءة ولزومه لها واختياره إياها، وإلا فكل أهل بلدة كانوا يقرؤونها أخذوها أُمماً عن أُمم وجيلاً عن جيل، ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلدة لم يوافقه على ذلك أحد، بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها.

ثم انحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم، فتلقّي الحمّ الغفير عن مثله، يحصل بهم التواتر الدائم في كل عصر، لكن أئمة القراءة لما تصدّوا لضبط الحروف وحفظوها عن شيوخهم، جاء الإسناد

الظاهرية - لابن قطلوبغا ص: ١-٢.

⁽١) فرأي أبي شامة في التواتر هو ما اجتمعت عليه الطرق، أي حال اجتماع القراء لا افتراقهم. (٢) ٣) رسالة في القراءات العشر هل هي متواترة؟ (خ) - كتبتها بدمشق عن نستخة

من قِبَل أولئك الأشياخ، وهذا لا يضير التواتر شيئاً(١).

فالدندنة بهذه الشنشنة - قديهاً وحديثاً - لا تليق بمقام من له بصر وتأمّل واطلاع على أقوال العلماء، ومعرفة بكتب القراءات، وكثرة رواتها والناقلين لها من العلماء الأثبات.

ولولا خشية الإطالة لنقلت أقوال العلماء القائلين بتواتر العشرة، ولذكرت طبقات القراء من عصر الأئمة السبعة والعشرة إلى النبي ﷺ؛ ليظهر صحة ما أقول(٢٠).

(ج) قال: «وعن الإمام أحمد بن حنبل أنه كره قراءة حمزة لما فيها من طول المدّ وغيره، فقال: لا تعجبني. ولو كانت متواترة لما كرهها».

وسبب كراهية الإمام أحمد لقراءة حمزة (٣)، هو ما بالغ بعض النقلة به عنه من إفراط المدّ، وتحقيق الهمز بالسكت ونحوه. وهو نفس السبب الذي جعل يزيد بن هارون، وعبدالرحمن بن مهدي، وابن دريد، وعبد الله بن إدريس يكرهونها أيضاً (١).

أمّا الإمام حمزة فهو بريء من ذلك، منزّه عما قاله بعض النقلة ونحلوه

⁽١) انظر: منجد المقرئين: ٧٠، ٧٠، وقد ردَّ على بقيَّة كلام أبي شامة: ٦٢-٧٠.

⁽٢) أما قول الطوفي - شرح مختصر الروضة: ٢/ ٢٣ -: «ولولا الإطالة والخروج عما نحن فيه؛ لذكرت طرفاً من طرقهم، ولكن هي موجودة في كتب العراقيين، والحجازيين، والشاميين، وغيرهم، فإن عاودتها من مظانها وجدتها كما وصف لك»، فتهويل لا يصح عند المعاينة!! (٢٠ تقل كراهته ابن هانئ في مسائله: ١/ ١٠٢، وابن قدامة في المغني: ١/ ٤٩٢، وغيرهما. (٤) انظر: تهذيب التهذيب: ٣/ ٢٧ - ٢٨، والتحديد للداني: ٩٠.

إِيّاه، بل هو - رحمه الله - نهى عن ذلك لما بلغه التزيّد عليه، فقال: «أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة»(١٠).

ويكفي حمزة ما قاله فيه سفيان الثوري - رحمه الله -: «ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر»(٢).

إذن يتبيّن أن سبب كراهة جماعة من السلف قراءة حمزة هو إفراط أهل الغباوة بالنقل عنه، وصدق ابن الجزري - إذ قال في ترجمة حمزة -: «وما آفة الأخبار إلا رواتها»(٣).

أمّا قول الزركشي: «ولو كانت متواترة ما كرهها»، فليس بصحيح، فإنكار من أنكر على حمزة ليس من باب التواتر والثبوت، وإنها من باب الإفراط والتعمق الخارج عن منهج السلف، وقانونهم في يسر التلاوة وسهولتها.

قال الذهبي: «وقد انعقد الإِجماع بأُخرة على تلقِّي قراءة حمزة بالقبول، والإِنكار على مَنْ تكلَّم فيها»(١٠).

⁽١) انظر: السبعة لابن مجاهد: ٧٦، والتحديد: ٨٩-٩٠، والمصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر: ١٤٩٥-١٤٩٦.

⁽٢) أخرجه ابن مجاهد في السبعة: ٧٦، وانظر: ميزان الاعتدال: ١/ ٦٠٦، وتهذيب التهذيب: ٣/ ٢٨.

⁽٣) غاية النهاية: ١/ ٢٦٣.

⁽٤) ميزان الاعتدال: ١/ ٥٠٥، ومثله ابن حجر في التهذيب: ٣/ ٢٨، وأصل هذا الكلام عند ياقوت في معجم الأدباء: ٣/ ١٢٢٠ (ط. دار الغرب)؛ إذ قال: «وبعد فقد انعقد الإجماع على تلقي قراءة حزة بالقبول، والإنكار على مَن تكلَّم فيها».

ثم إِن الزركشي حكم بتواتر القراءات السبع، فكيف يعود على خلاف ما بداً، فيعلل كراهة الإمام أحمد بعدم تواترها عنده، وهو تعليل غير سليم لـبًا عُرِف سبب كراهة جماعة من السلف لها.

ثم هو لا يَثْبتُ له بناء على تقريره بتواتر السبعة.

ويُردُّ على الزركشي - أيضاً - بقوله في «البحر المحيط» - عند كلامه أن القراءات ليست اختيارية -: «والصواب أن حمزة إمام مجمع على جلالته، ومعقود على صحة روايته... وقراءة حمزة متواترة، وهي موافقة لكلام العرب، وقد جاء في أشعارهم ونوادرهم مثلها كثيراً، ولهذا اعتد بها ابن مالك في هذه المسألة (۱)، واختار جواز العطف على المضمر المجرور، من غير إعادة الجار وفاقاً للكوفيين» (۲).

⁽١) أي مَنْعُ المرَّد القراءة بخفض ﴿والأَرحامِ ﴾ أوَّل النساء.

⁽٢) البحر المحيط: ١/ ٧١٤.

معرفة الوقف والابتداء(١)

عنوان هذا النوع - في الكتابين - لا فرق فيه بينهما يذكر.

وقد صدَّرا النوع بمن أَفرده بالتأليف، وزاد كل منهما على الآخر مؤلَّفاً:

(أ) زاد الزركشي كتاب ابن عبَّاد: أَبي عبد الله محمد بن محمد بن عبَّاد المكي (ت:٤٣٣هـ) في «الوقف والابتداء»(٢).

(ب) وزاد السيوطي كتاب السجاوندي: محمد بن طيفور الغزنوي (ت: ٥٦٥هـ)، وله كتابان في الوقف والابتداء، كبير، وصغير (٣). ولعل مراد السيوطي الكبير (٤)، وهو من مصادره.

وقبل هذا كان الزركشي قد تحدَّث عن فائدة هذا العلم في التلاوة والتفسير.

ثم تكلّم كل منهما على أهميّة الوقف والابتداء من خلال بعض

⁽١) البرهان: ١/ ٤٩٣ - ٥٢٥، والإتقان: ١/ ٢٣٠ - ٢٥١.

⁽٢) انظر: كشف الظنون: ١٤٧١.

⁽٣) انظر: طبقات القراء للذهبي: ٢/ ٨٣٧ (ط. مركز الملك فيصل)، وغايسة النهاية: ٢/ ١٥٧.

⁽٤) وبناه على كتابي أبي نصر منصور بن أحمد العراقي (ت: ٢٥ هـ)، وأبي محمد الحسن بن على العبّاني (ت بعد: ٥٠ ٥ هـ) في الوقف والابتداء. ورجّع د. محمد بن عبدالله العيدي أن اسم كتاب السجاوندي المذكور ((علل الوقوف)، دون سائر الأسماء الواردة على مخطوطاته، أو في كتب التراجم. انظر: علل الوقوف للسجاوندي: ١/٥٦.

الأحاديث، وأقوال العلماء.

وقد أبدى الزركشي أهمية للعلوم المصاحبة لمريد الوقف والابتداء، وهي أربعة:

النحو، والتفسير واختلاف الأوجه، والمعنى (وتوسع في أمثلته)، والقراءات. وزاد السيوطي علماً خامساً هو: الفقه، نقلاً عن النكزاوي (ت: ٦٨٣هـ).

ثم عرض الزركشي للرأيين في الوقف على رؤوس الآي دون ترجيح أو اختيار، وكذلك فعل السيوطي في التنبيه السابع من تنبيهاته.

وقد ذكر كل منهما أربعة مذاهب في أقسام الوقف المصطلح عليه عنـ د العلماء، فاتفقا عل ثلاثة، وهي:

- ١ الوقف ثلاثة أنواع: التام، والكافي، والقبيح(١).
- ٢ الوقف أربعة أنواع: التام، والكافي، والحسن، والقبيح (٢)، ونسبه الزركشي إلى أكثر القرَّاء.
- ٣- الوقف ثمانية أنواع: تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه بـه، وحـسن،

⁽۱) وهو مذهب أبي بكر بن القاسم الأنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٤٩، والحافظ أبي العلاء الهم مَذاني العطَّار (ت: ٥٦٥هـ) كما ذكر السمرقندي في كتابه وقوف القرآن (خ): ورقة ٦/ أ. ونسبه الأُشْمُوني - في منار الهدى: ٩ - إلى السخاوي، وهو وَهُمَّ. انظر: جمال القراء: ٥٦٣.

⁽٢) وهو اختيار أبي عمرو الداني - ومن تبعه -، انظر: المكتفى: ١٣٩ (ط. مؤسسة الرسالة).

وشبيه به، وقبيح، وشبيه به. ونسبه الزركشي إلى الجمهور!! أمّا ما اختلفا فيه من ذكر المذاهب، فاثنين:

١ - ذكر الزركشي أن البعض يجعل الوقف قسمين: التام، والقبيح(١).

٢- ذكر السيوطي مذهب السجاوندي في الوقف، وهو خمس مراتب:
 لازم، ومطلق، وجائز، ومجوَّز لوجه، ومرخص ضرورة.

وقد شرح الزركشي أقسام الوقف الأربعة المشهورة، وذكر أحكامها، مع إيراد أمثله لها في التنزيل، وأماكن كثرتها. وقد أفاد السيوطي من هذا فذكره.

وذكر السيوطي كلام ابن الجزري في تقسيم الوقف إلى اختياري واضطراري، ومراتب تفاضل الأنواع الأربعة المشهورة في التهام، والكفاية، والحسن، والقبح.

ولم يختر الزركشي ولا السيوطي أيَّ مذهب من مذاهب تقسيم العلماء لمراتب الوقف؛ لأن المسألة تقريبيّة، وكل مَنْ ذكر مذهباً تكلَّم بها سنح له.

وقد فاتها ذكر مذهب أبي جعفر النحاس الذي استعمل من مصطلحات الوقوف سبعة أنواع (٢).

ثم ذكر الزركشي عدَّة تنبيهات، وتحذيرات، وقواعد تتعلق بالوقف

⁽١) لم أقف على من نسبه إلى أحد، انظر: المكتفى: ١٣٨، ونظام الأَداء لابن الطحان: ٢٨، وجمال القراء: ٥٦، والمقصد لتلخيص ما في المرشد لزكريا الأَنصاري: ٥.

⁽٢) انظر: مقدمة الدكتور أحمد خطَّاب العمر للقطع والائتناف للنحاس: ١١ (ط.وزارة الأَوقاف بالعراق).

والابتداء، و«فصْلاً» جامعاً لخَصه من كلام أبي سعد: علي بن مسعود القاضي في كتابه «المستوفى في العربيّة».

وقد انتقد أبوسعد القاضي التقسيم الاصطلاحي للوقوف من حيث الجودة والحسن والقبح والكفاية، وارتضى أن يكون الوقف ضربين: اضطراري واختياري.

ثم قسَّم الاختياري إلى ثلاثة أقسام: تام، وناقص، وأنقص، وما يحسن به كل واحد منها مع التمثيل.

وانتهى إلى تقسيم الوقف من حيث متعلقه إلى قسمين:

قسم بحسب الكلام نفسه، وهي: الأتم، والتام، والـذي يـشبه التـام، والناقص المطلق، والأنقص.

وقِسْم من جهة القارئ، وهو الذي ينقطع النفس عنده.

ثم ذكر الزركشي «فصلاً» في الوقف على ﴿كَلاَ ﴾، وقسَّمها ثلاثة أقسام مع تعداد مواضعها وتفصيلها، وذكر تقسيم مكي بن أبي طالب لها إلى أربعة أقسام، فذكرها مفصَّلة عنه مع مواضعها.

ثم تكلّم على أقسام ﴿ بَالَتُ ﴾ - الثلاثة - مع ذكر مواضعها.

وأردفه بالحديث عن مواضع ﴿نَعَدُّ ﴾ - الأربعة - في القرآن الكريم.

وقد أورد كلَّ هذه المباحث السيوطي بشيء من الاختصار - أحياناً -، والتقديم والتأخير، وبعض الإضافات.

الملاحظات الواردة:

- ١ أفاد السيوطي من الزركشي كثيراً في هذا النوع، بل بناه على مادة الزركشي، سوى إضافات نقلها عن النكزاوي، والسجاوندي، وابن الجزري.
- ٢- تكاد مصادرهما تتفق تماماً فيها نقله السيوطي عن الزركشي، سوى تخريج السيوطي لبعض الآثار من مصادر لم يـذكرها الزركشي، نحـو: البيهقي في «الشُّعب» وابن أبي حاتم، وسعيد بن منصور في «سننه».
- ٣- زاد السيوطي ست زيادات على الزركشي في هذا النوع، سيأتي
 ذكرها إن شاء الله في بابها.
- ٤ ذكر الزركشي أنَّ الزجَّاج صنَّف قديهاً كتاب «القطع والاستئناف»؛ لكن النصوص التي في «البرهان» هي من كتاب أبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨ه) المعروف بـ «القطع والاثتناف»، فلعل ما ذكره الزركشي أُخطأً فيه الناسخ فنسبه إلى الزجَّاج، أو وهم الزركشي في هذا؛ لأننا لم نجد للزجَّاج كتاباً بهذا الاسم المذكور، وإن كان قد ألَّف في علم الوقف والابتداء (۱).
- ٥- نسب الزركشي رحمه الله إلى الجمهور تقسيمهم الوقف ثمانية أضرب في التنزيل (٢)، ولا أدري أيَّ جمهور يريد؟ وبها أنَّ الكلام في الوقف والابتداء، فيحمل على جمهور من صنّف في هذا الباب، أو جمهور علماء

⁽١) انظر مقدمة «القطع والاثتناف» للدكتور أحمد خطَّاب العمر: ٦، وكشف الظنون: ١٤٧١.

⁽٢) وأصل هذا التقسيم أورده السخاوي عن أبي الكرم المبارك بن فاخر النحوي البغـدادي (ت: ٥٠٠ه). انظر: جمال القرّاء: ٥٥١_٥٥٢.

القراءات والتجويد؛ لأنَّ علقة الوقف فيهما واضحة. ومع هذا فقد نسب الزركشي التقسيم الرباعي للوقف (التام، الكافي، الحسن، القبيح) إلى أكشر القراء!!، وفي هذا تناقض.

وبالنظر في مصنّفات هذا العلم لم أُجدٌ - فيها رأيته - من قسّم مراتب الوقف إلى ثهانية أقسام، إلاّ الجعبري (ت:٧٣٢ها) من تقسيمه الوقف إلى الأقسام الثهانية التالية: الكامل، والتام، والكافي، والصالح، والمفهوم، والجائز، والناقص، والمتجاذب (۱۰)، والسمر قندي: محمد بن محمود (ت: نحو ٧٨٠ه) الذي مزج بين وقوف السجاوندي الخمسة ووقوف أبي العلاء الهمذاني الثلاثة (۱۰)، وما يوجد على عنوان كتاب «المرشد» لأبي محمد: الحسن بن علي بن سعيد العبّاني (ت بعد: ٠٠٥ها)، وهو: «... المرشد في معنى الوقف: التام، والحسن، والكافي، والصالح، والجائز، والمفهوم، والبيان، في تهذيب القراءات وتحقيقها وعللها» (۱۰)، وكذلك جاء في نهايته: «كمل النصف الأخير من كتاب المرشد في معنى...» (١٠).

⁽١) وصف الاهتداء في الوقف والابتداء: ص(٥٥-٥٢).

⁽٢) نجوم البيان في الوقف وماءات القرآن: ص(١٣٦-١٣٧، ١٣٩، ١٥٠).

⁽٣) المرشد (خ): ١/ ب، وهي مصوَّرة جامعة إستانبول، تشتمل على مقدمة المؤلِّف، ومن سورة الأعراف حتى نهاية القرآن، فتنقص تسعة أبواب قدَّمها المؤلِّف قبل الفاتحة، شم من سورة الفاتحة إلى نهاية الأنعام. وحقق الكتاب كاملاً في رسالتي ماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة بالمشاركة بين السيدة هند بنت منصور العبدلي، والطالب محمد بن حود الأزورى عام (١٤٢٣ه).

⁽٤) المرشد: ٢٠٤/ ب.

ويستأنس لهذا التقسيم بها شرحه الشيخ زكريّا الأَنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، من معاني الأَضرب الثهانية في مقدمة اختصاره لمرشد العَمَّاني(١).

ومع هذا فقد وجدت العَمَّاني صرَّح بأنه تبع في تقسيم الوقوف أبا حاتم السجستاني (ت: ٢٥٠ أو ٢٥٥ه)، وهي خسس مراتب: التام، والحسن، والكافي، والصالح، والمفهوم (٢). ثم خرّج على قياس الوقوف الصالحة والمفهومة الوقف: الجائز (٣)، فأصبحت ستة.

ومهما يكن من شيء فإن نسبة التقسيم الثماني إلى الجمهور لا يستقيم، ولا يثبت أمام الاستقراء والنظر الصحيح، فإني وجدت سبعة من علماء القراءات والوقف والابتداء قسموا الوقوف إلى أربعة أقسام، مع تفاوت بينهم في الاصطلاح، وهم:

أبو عمرو الداني(١) (ت: ٤٤٤هـ)، والغَـزَّال(٥) (ت: ١٦٥هـ)، وابن الطحَّان(١) (ت: بعد٥٦٠هـ)، والسخاوي(٧) (ت: ٦٤٣هـ)، والنكـزاوي(٨)

⁽١) انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد: ٥، وزاد على السبعة المذكورة الوقف القبيح.

⁽٢) المرشد: ٦/ ب - ٧/ أ، وهو ما ذكره ابن الجزري في ترجمته من غاية النهاية: ١/ ٣٢٣.

⁽٣) نفس المصدر: ١٠/ أ.

⁽٤) المكتفى: ١٣٨-١٣٩.

⁽٥) الوقف والابتداء: ١٨٩، وأنواعها عنده: الحسن، والكافي، والتام، والبيان. وعرَّف الأخير بقوله: «فإنه يومئ إليه إيهاءً كأنه واقف واصل...»: ١٩٠.

⁽٦) نظام الأَداء في الوقف والابتداء: ٢٩.

⁽٧) جمال القراء: ٥٦٣.

 ⁽٨) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء: ١٩٠، وأنواعها عنده: التام، والكافي، وجعل مكان =

(ت: ٦٨٣ه)، وابن الجزري (ت: ٣٣٨ه)، وعلى النوري الصفاقسي (ت: ٦٨٣ه)، وابن الجزري (ت: ٩٢٣هـ) إذ كلامه لا (ت: ١١١٨هـ). وقد ينضاف إليهم القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ) إذ كلامه لا يخرج جملة عن الأقسام الأربعة المشهورة، وإن قسَّم التام إلى: كامل وتام (٣).

٦- نقل الزركشي عن مكي بن أبي طالب في أقسام ﴿ كَلَّا ﴾ الأربعة،
 لكنه وقع تحريف في «البرهان» في القسم الثاني والثالث منها(٤).

وقد نبَّه على هذا الدكتور أحمد حسن فرحات في تحقيقه لكتاب مكيّ: «شرح كلاَّ وبلى ونَعَم والوقف على كلّ واحدة منهن في كتاب الله عنّ وجل»(٥).

الحسن (المفهوم)، ومكان القبيح (ما لا ينبغي الوقف عليه حالة الاختيار).

⁽۱) النشر: ١/ ٢٢٥-٢٢٦، وهو ما جرى عليه في منظومتيه: طيبة النشر في القراءات العشر، ص: ٩، والمقدمة فيها يجب على قارئ القرآن أن يعلمه (الجزريّة)، ص: ١٧.

⁽٢) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين: ١٣١ (ط. مؤسسات عبدالكريم بن عبد الله).

⁽٣) انظر: لطائف الإشارات: ١/٢٥٠.

⁽٤) البرهان: ١/ ٢٢٥-٢٣٥، أمَّا نقل السيوطي فكان سلياً مع تقديم وتأخير (الإِتقان: ١/ ٢٤٦).

⁽٥) انظر: مقدمة التحقيق منه: ٨-٩.

علم مرسوم الخطر ١٠٠

أضاف السيوطي إلى عنوان الزركشي «وآداب كتابته»، فأدخل في هذا النوع بعض الآداب المرعية في كتابة المصاحف لم ترد عند الزركشي.

وقد سكت الزركشي عن ذكر من صنف في هذا النوع باستقلال، كالداني، وتلميذه أبي داود:سليان بن نجاح الأُموي (ت:٩٦٦هـ) صاحب كتاب «التنزيل»، وغيرهما.

بينها ذكر السيوطي أنه أفرده خلائق من المتقدمين والمتأخرين، منهم أبو عمرو الداني^(۱)، وذكر أنّ المراكشي أبا العباس (ت: ٧٢١هـ) المعروف بابن البناء ألّف في توجيه ما خالف قواعد الخط منه بحسب اختلاف أحوال معاني كلماتها بكتاب سبّاه: «عنوان الدليل في مرسوم خطّ التنزيل».

صدَّر الزركشي نوعه بأهمية مرسوم المصاحف، وأنها ذات أُصول وضوابط. ثم ذكر أَن الخطوط تتوزع ثلاثة أُنحاء:

خط المصحف العثماني، والخط العَروضي الذي يكتب بحسب نطقه، والخط الإملائي المعتاد.

وجنح السيوطي للكلام عن بدءِ الكتابة ووضعها، ومراحلها الأُولى من خلال بعض النصوص من كتاب «المصاحف» لابن أشتة.

⁽١) البرهان: ٢/ ٥-٥٤، والإنقان: ٤/ ١٤٥-١٦٦.

⁽٢) في كتابه المشهور: «المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار».

وذكر الزركشي رأي ابن فارس - في «فقه اللغة» - أن الخط توقيفي مثل علم اللغة، وتبعه السيوطي على هذا النقل.

ثم نقل نصوصاً عن الإِمامين مالك وأَحمد، وغيرهما في عدم جواز مخالفة رسم المصحف، وكذلك فعل السيوطي، ومادته من الزركشي.

وأثار الزركشي مسألة: هل يجوز كتابة القرآن بغير الخط العربي؟ فاحتمل الجواز، وإِن كان الأقرب المنع.

ثم تكلُّم على بعض قواعد رسم المصحف مع ذكر عللها:

١ - تحدَّث عن الزوائد: الألف، والواو، والياء مع ذكر مواضعها.

٢- تحدَّث عن النواقص (المحذوفات): الأَلف، والواو، والياء، والنون.

٣- عقد «فصلاً» فيها كتبت الألف فيه واواً على لفظ التفخيم.

٤- ثم عقد «فصلاً» في مدّ التاء وقبضها(١).

٥- ثم عقد «فصلاً» في الوصل والفصل.

٦- ثم عقد «فصلاً» في بعض حروف الإدغام.

٧- ثم عقد «فصلاً» في حروف متقاربة تختلف في اللفظ؛ لاختلاف المعنى.

٨- ثم عقد «فصلاً» في وصل وفصل بعض فواتح السور من الحروف المقطعة.

وهذه القواعد معظمها مستفاد من المراكشي، والعلل التي أوردها هي علل المراكشي -أيضاً-، ونقول الزركشي عنه بلا نسبه في الغالب إلا مواضع معدودة.

⁽١) يريد: التاء المفتوحة، والتاء المربوطة.

ولم يتَّبع ترتيب المراكشي في «عنوان الدليل» (١)، بل قدّم وأخّر، وزاد بعض إضافات من عنده، أو نقلاً عن «المقنع» للداني.

أمّا السيوطي فقد ذكر أربع قواعد مما سبق، وهي: قاعدة الحذف، والزيادة، والبدل، والوصل والفصل. وفيها إضافات كثيرة عمّا ذكر الزركشي، مع ذكر علل محدودة عن المراكشي. وزاد قاعدة الهمزة، تكلّم فيها على قواعد كتابة الهمزة بأنواعها وصورها، وقاعدة ما فيه قراءتان، وكتب على إحداهما.

ثم ذكر «فرعاً» فيها كتب موافقاً لقراءة شاذة.

ثم عقد «فصلاً» في آداب كتابة المصحف، وذكر فيه عدّة آداب.

وتحدَّث عن تطوُّر التحسينات والأَرباع والأَعشار على المصحف، وقصة الشكل والضبط، وما اصطلح عليه المتأخرون فيه.

ثم تكلم على جملة وافرة من الآداب تجاه المصحف الشريف ضمن ثمانية فروع عقدها.

الملاحظات الواردة:

 ١- أُخلى الزركشي كتابه من إفراد نوع من علوم القرآن عن ضبط كليات القرآن، والمراد به: العوارض التي تكون على الحروف من فتحة، وضمة، وكسرة، ونحوها.

وكذلك لم يتطرق إلى هذه المسألة - هنا في مرسوم الخط -، وكأنَّه لما

⁽١) انظر منه: ٧٧–٧٨، ١٠٩، ١١٩–١٦٧، ١٢٨–١٣٧، ١٣٩–١٤٠، ووازن بالبرهان.

رأى أن هذا العلم لا أصل له عند جمهور الصحابة، وقد نشأ متأخراً بسبب فساد ألسنة العرب، ووقوع اللحن في قراءة القرآن، والخوف من تزيّد ذلك بمرور الأيام وتطاول الأزمان(١)، تركه. ويرى الداني أن أوّل من صنف في علم الضبط هو الخليل بن أحمد الفراهيدي(١) (ت: ١٧٠ه).

أمّا السيوطي فقد نثر بعض المعلومات عن هذا العلم الوليد في نـوع مرسوم الخطّ، إلاّ إنه لم يؤَصِّل فيه، ويتطرق إلى مجموع معالمه، ولو بإيجاز.

٢- اعتمد الزركشي في هذا النوع اعتماداً كبيراً وواضحاً على كتاب «عنوان الدليل» لأبي العباس المراكشي، ومع أن الزركشي - رحمه الله - أشار إلى أن ابن البناء المراكشي في كتابه المذكور تصدَّى لبيان العلل الرسمية، وأن الاختلاف الواقع في رسم المصحف راجع لاختلاف المعنى، إلا أنه نقل كتابه كاملاً تقريباً - هنا - مع تغاير يظهر بها يلي:

- (أ) ترك الزركشي مقدمة المراكشي.
- (ب) لم يراع ترتيب كتاب المراكشي، بل قدَّم وأُخِّر، وزاد ونقص.
- (ج) دمج كلامه مع كلام ابن البناء، بحيث أصبح من العسير التمييز بينها (٣).

وهذا الاتجاه الذي ارتضاه المراكشي - ووافقه عليه الزركشي - يخالف مسلك العلماء الذين صنفوا في علم رسم القرآن، سواء منهم مَنْ اقتصر

⁽١) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: ١٨-١٩.

⁽٢) المصدر السابق: ٩.

⁽٣) انظر: مقدمة هند شلبي لعنوان الدليل: ٩-١٠.

على الناحية السرديّة الوصفية لمواضع الاختلاف، أم من حاول أن يُظهر على الناحية السرديّة الوصفية لمواضع الاختلاف، أم من حاول أن يُظهر علّه بعض المواطن في اختلاف مرسوم المصاحف(١).

وهذه المحاولة التي انتحاها المراكشي ذات منزع صوفي باطني، فيها تكلف وتعسّف، لا تمت إلى المعاني الواضحة في التفسير بشيء، ولا يُظن أن السلف دار بأذهانهم أمثال هذه المعاني وهم يكتبون المصاحف، وينقلون رسمها - بأمانة - إلى الأجيال اللاحقة.

ومع هذا فقد تابعه الزركشي - عفا الله عنه - في كثير من عللـه التـي ساقها، بل وافقه بإطلاق لفظ علماء الظاهر على الذين يعلمون الرسم دون علل لها ارتباط بتعظيم الله، ومراعاة الأَعمال القلبيّة(٢).

٣- نقل الزركشي رأي العزّبن عبدالسلام (ت: ٦٦٠هـ) في عدم جواز
 كتابة المصحف إلا على المألوف من هجاء الناس؛ لئلا يقع تحريف بقراءته
 من الجهال.

قال الزركشي: «قال الشيخ عزالدين بن عبدالسلام: لا يجوز كتابة المصحف - الآن (٣) - على الرسوم الأولى باصطلاح الأئمة؛ لئلا يوقع في

⁽١) انظر بعض العلل عند: المهدوي في «هجاء مصاحف الأمصار»: ٨٧، وابن معاذ الجهني في «البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان»: ٢٨٠، والداني في «المقنع»: ٦٥. وهي علل مبنية على تفسير الآيات، أو الأصل اللغوي للكلمة.

⁽٢) انظر: البرهان: ٢/ ٣٠-٣١، وغيرها.

⁽٣) تصحَّف في طبعة المرعشلي وزميليه إلى: «إِلاَّ)، وهو يغيِّر رأي العز. انظر البرهان: ١/ ٣٧٩ (ط.أبو الفضل).

تغيير الجهال»(١).

ذكر رأيه الزركشي بعد سرده الأقوال القاضية بتحريم مخالفة الكتبة الأُولى التي وضع عليها المصحف.

قال الزركشي - بعد ذكرها -: قلت: «: وكان هذا في الصدر الأوَّل، والعلم حيٌّ غضّ، وأمّا الآن فقد يُخشى الإلباس، ولهذا قال الشيخ عزالدين بن عبدالسلام... »، وذكر قوله السالف، ثم عقب عليه بقوله: «ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه؛ لئلا يؤدي إلى دروس العلم، وشيء أحكمته القدماء لا يترك مراعاته لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة».

يتبيَّن مما ذكرته ما يلي:

- (أ) يفهم من كلام الإِمام العز بن عبدالسلام تحريمه كتابة المصحف إِلاّ بالرسم الإِملائي.
- (ب) يفهم من كلام الزركشي وتعقيبه على كلام العز أنه يذهب إلى التفصيل في رسم المصحف، فحيث دعت الضرورة لتيسير كتابته بالرسم المعتاد كتب، وإلا يُحافظ على ما أحكمه العلماء من قواعد كتابته، ولا يعدل عنه مراعاة للجهلة (٢).

⁽١) حاول الدكتور غانم الحمد العثور على رأي العز في كتبه (الفوائد، والإشارة، وقواعد الأحكام) فلم يعثر عليه فيها. انظر: رسم المصحف للحمد: ٢٠٠. قلت: فلعله في أماليه، أو فتاويه.

 ⁽٢) حاول د. الفرماوي (رسم المصحف: ٦١ - ٦٣) نفي رأي العز بحرمة الرسم العشاني،
 واعتبر أن رأيه هو والزركشي سواء. وهذا مردة إلى عدم فهم حدود كلام العز وتعقيب =

وهو بهذا يجنح إلى المذهب القائل إِن الرسم اصطلاحي، لا يجب التزامه تماماً(١).

أمّا السيوطي فقد سرد أقوال القائلين بحرمة مخالفة معهود رسم الصحابة، وسكت عليها؛ دلالة على موافقته لها.

٤ - اعتمد السيوطي -رحمه الله - على الزركشي في هذا النوع في العديد من مباحثه، وزاد عليه أربع زيادات أصلية، سيأتي ذكرها - إن شاء الله - في الزيادات.

٥- أدخل السيوطي بعض المباحث نحو آداب كتابة المصحف في هذا النوع، التي هي ألصق بنوع آداب التلاوة منها هنا، وبعضها له عُلْقة بنوع جمع القرآن وترتيبه، فكان إدراجها في ذينك النوعين أدق وأحرى.

الزركشي عليه، فوقع الخلط بينهما. ووقع في هذا اللّبس السيخ طاهر الجزائري (في التبيان: ٢١٤)، والشيخ الزرقاني (في مناهل العرفان: ١/ ٣٧٨)، و د. صبحي الصالح (في مباحث في علوم القرآن: ٢٨٠). وقد نقل القسطلاني (في لطائف الإشارات: ١/ ٢٧٩)، والبنا الدمياطي (في الإتحاف: ٩) قول العز، وعقب الدمياطي عليه بقوله: «وهذا كما قال بعضهم لا ينبغي إجراؤه على إطلاقه...» وهذا توضيح منه لمعالم قول العز، وقول الزركشي. والله أعلم.

⁽۱) وهو قول ينسب إلى أبي بكر الباقلاني، وعزاه الشيخ الزرقاني - في مناهل العرفان:
۱/ ۳۷۳ - إلى كتابه «الانتصار»، وقد حاولت وجُدانه فيه فلم أُوفّت، وكذلك في
مختصره لأبي عبد الله الصيرفي المطبوع. انظر: إرشاد القراء والكاتبين لأبي عيد المخللاتي
(خ): ۳۲، ورسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين للفرماوي: ٤٢ -، وقال به ابن
خلدون في مقدمة تاريخه: ٢/ ٥٠٥ (ط.الدار التونسية).

معــرفة فضائلــه(١)

صدَّر الزركشي والسيوطي هذا النوع بالمصنَّفات فيه، فاتفقا في ثلاثة منها، وانفرد السيوطي بزيادة ابن الضُّريس: أبي عبد الله محمد بن أيوب البجلي (٢) (ت: ٢٩٤هـ)، وكتابه: «خمائل الرَّهَر في فضائل السُّور» (الذي حرر فيه ما ليس بموضوع.

ذكر الزركشي أنه صحَّت في «فضائل القرآن» أحاديث باعتبار الجملة، وفي بعض السور بالتعيين، وكذلك قال السيوطي.

وانتقد حديث أُبَيّ بن كعب الذي يرويه - بل الذي وضعه - أبو عصمة نوح بن أبي مريم القرشي (ت: ١٧٠هـ) في فضائل كل سورة سورة، وعلى وتيرته السيوطي.

وعاب ما فعله الواحدي - نقلاً عن ابن الصلاح -، والثعلبي، والزخشري من إيداعه تفاسيرهم، واعتبر أن خطأ الزخشري أشد؛ لكونه ذكره بلا إسناد وجزم به، بخلاف الواحدي، والثعلبي اللذين ذكراه بالإسناد، فاللوم يقلّ عليهم.

وذكر منهجية عامّة كتب التفاسير في تقديم ذكر الفضائل في أول كل سورة؛ لما فيها من الترغيب والحث على حفظها، سوى ما كان من الزمخشري الذي أخرها

⁽١) البرهان: ٢/ ٥٥-٦١، والإتقان: ٤/ ١٠٢-١١٦.

⁽٢) الموجود من الكتاب الجزء الأول والثالث، وطبع مرَّتين بدمشق والرياض.

⁽٣) للسيوطي كتاب بعنوان «الدر النظيم في فضائل القرآن العظيم» - لم يذكره الـشرقاوي، والخازندار والشيباني - في مكتبة الأوقاف ببغداد بسرقم: (٢٤٥٦)، يحتاج إلى اطلاع وتفحص، ليُعْلَم هل هو «خمائل الزهر» - الذي في حكم المفقود إلى الآن - أم لا؟

لنهاية السورة؛ لاعتباره الفضائل صفات للسور، والصفة تستدعي تقديم الموصوف.

ثم ذكر ستة أحاديث في فضل القرآن وأهله.

والسيوطي قد بنى معالم نوعه «في فضائل القرآن» على أفكار الزركشي، وتوسع في شيئين:

١ - أُورد «فصْلاً» فيها ورد في فضل القرآن جملة، أُودعه (٣٣) حديثاً.

 ٢- أردفه بـ «فصْلِ» آخر فيما ورد في فيضل سور بعينها، أو آيات مخصوصة، أودعه (٦٦) حديثاً، قال في نهايته: «وبقيت أحاديث من هذا الفصل - أخرتها إلى نوع الخواص».

ومما يجدر ذكره في هذا المبحث أن كاتب جلبي ذكر أن الإمام الشافعي – رحمه الله – هو أول من صنَّف في فضائل القرآن (١).

ولم أجد أحداً ذكر تأليفاً للشافعي في فضائل القرآن، فضلاً أن يكون له السبق والأولية.

واعتمد خليفة في إطلاق هذه الأولية للإمام الشافعي، من أن له كتاب «منافع القرآن»(۲).

ومع كون نسبة هذا الكتاب إلى الشافعي تحتاج إلى مزيد توثيق، وتبيان لصحتها؛ فإن التأليف في «منافع القرآن» أعم من «فضائل القرآن».

⁽١) كشف الظنون: ٢/ ١٢٧٧، وتابعه على هذا الرأي صديق حسن خان في أبجد العلوم: ٢/ ٣٩٩، والكتاني في الرسالة المستطرفة: ٥٨.

⁽٢) كشف الظنون: ٢/ ١٨٣٥، ١٨٣٥.

معرفة خواصّه(١)

اتفق الشيخان على ذكر اثنين عمَّن أفرد هذا النوع بالتأليف هما:

التميمي (٢): أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت نحو: ٣٩٠هـ)، والغزالي (٣): أبو حامد محمد بن محمد (ت: ٥٠٥هـ). وزاد السيوطي اليافعي (٤): عبد الله بن أسعد بن علي المكي (ت: ٧٦٨هـ).

وقد شحن الزركشي هذا النوع بتجارب عن السلف، مع حكايات ومنامات عن الشافعي، والكياهراسي، والثوري، وأبي القاسم القشيري، وغيرهم.

وشايعه السيوطي على ذكر القصة التي رواها ابن الجوزي عن إحدى النساء البغداديات.

⁽١) البرهان: ٢/ ٦٢-٦٦، والإِتقان: ٤/ ١٣٧-١٤٤.

⁽٢) اسم كتابه: «كشف السرّ المصون والعلم المكنون في شرح خواص القرآن العظيم ومنافعه»، ومنه نسخ كثيرة. انظر: الفهرس الشامل – التفسير: ٦٣. وأفاد الحاج خليفة

⁻ كشف الظنون: ٧٢٧ - أن التميمي ذكر فيه أنه أخذه من بعض الحكماء بالهند؟؟

⁽٣) له عدَّة كتب في خواص القرآن على العموم والخصوص، أشهرها: «الذهب الإبريز في خواص كتاب الله العزيز»، منه نسخة في المكتبة الظاهرية برقم: (٨٠٦٣). انظر: الفهرس الشامل – التفسير: ١٢٩.

⁽٤) واسم كتابه: «الدر النظيم في خواص القرآن العظيم»، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر عام ١٣٧٠ه، وذكر أنه جمع فيه بين كتابي «البَرْق اللامع والغيث الهامع» لأبي بكر الغشاني، و «خواصً القرآن وفواتح السور» للغزالي.

ثم عقد الزركشي «تنبيهاً» ضمَّنه أربعة ضوابط للانتفاع بفضائل القرآن وخواصّه، هي:

- ١ إخلاص القلب والنيّة لله تعالى.
- ٢- تدبُّر القرآن الكريم تعقّلاً وسهاعاً.
- ٣- إعمار القلب به، وجعله سميراً للمرء ليلاً ونهاراً.
 - ٤- التمسك به، وإعمال الجوارح به.

أمَّا السيوطي - رحمه الله - فقد ذكر - هنا - (٤٥) حديثاً موقوفاً عن الصحابة والتابعين، قال في نهايتها: «فهذا ما وقفت عليه في الخواص من الأحاديث التي لم تصل إلى حدّ الوضع». لكن فيها من الضعيف الشيء الكثير، بل حكم بعض العلماء على شيء منها بالوضع، نحو الحديث رقم (٣٣) في قراءة ابن مسعود في أذن مُبْتلى قولَه تعالى ﴿ أَفَحَسِبَتُمُ أَنَّمَا خَلَقَنَكُمُ عَبَثاً ... ﴾ (١)، لسمّا سماً له رسول الله الله ما قرأت في أذنه ؟ فأخبره...، فقال: «لو أن رجلاً مؤمناً قرأ بها على جبل لزال» (١).

ثم ذكر «تنبيهاً» في أهميَّة الرقى والمعوِّذات، رصفه بنقول عن ابن التين، والقرطبي، وابن بطَّال، وابن القيِّم.

ثم أُورد مسألة في كتابة القرآن في إِناءٍ، أَو ورق ثم سقيه لمريض، وهـي منقولة عن الزركشي في نوع آداب تلاوة القرآن.

⁽١) المؤمنون آية: ١١٥.

⁽٢) انظر: تنزيه الشريعة لابن عراق: ١/ ٢٩٤، والفوائد المجموعة للشوكاني: ٣٠٩.

الملاحظات الواردة:

١ – أكثر الزركشي من ذكر حكايات الصالحين في هذا النوع، وكأنه يرى
 أن مستنده ومبناه على ما حصل من هؤلاء القوم – رحمهم الله – وتجاربهم.

٢- القرآن الكريم حيّ غض مجيد لم تكدره دلاء الناهلين منه، فقد يحصل للبعض بقراءة سورة، أو آية خاصيّة معينة يكرمه الله بها؛ ببركة صدقه وإخلاصه ويقينه، وحسن توكّله على الله، لا يعني أن تحصل لكل من يقرؤُها.

٣- لا يُعتقد أن بعض الحوادث المذكورة هنا، أو في كتب خواص القرآن المذكورة في مطلع النوع وغيرها، لازمة لا تتخلف، فإن عَشَرَت من أحد فليلقي باللائمة على صدقه ويقينه.

٤- ينبغي للمسلم أن يتحرّى السنة ويحرص عليها فيها ثبت من الأدعية والأذكار والرقى، وبها يحصل له خير كثير، وتيسير للأمور يغنيه عن اللجوء إلى بعض التجارب.

⁽١) رواه البخاري في كتاب الإِجارة، حديث (٢٢٧٦)، وانظر تفصيل شرحه للحافظ ابن حجر في فتح الباري: ٤/ ٥٣٥-٥٣٥.

٥ - وقع في بعض كتب «خواص القرآن» نوع من الخرافة، والإلغاز، والشطح، مما حدا بالدكتور فهد بن عبدالرحمن الرومي أن يُعرض عن كل الكتب المصنفة قبله بهذا العنوان، فسلك سبيلاً آخر باعتهاده على مسلمات واضحة من خصائص القرآن الكريم، أسسها الكتاب والسنة، فجمع (٥٤) خصيصة متناثرة في مجمل أنواع علوم القرآن المعروفة، ضمن كتابه: «خصائص القرآن الكريم»(١).

فهذا المنحى الذي اختطه الرومي، ومنهجيته التي سار عليها في كتابه، تفارق تماماً النوع الذي أودعه الزركشي والسيوطي أنواعهما؛ لأن الخواص عندهما قائمة على اعتبار ما يترتب من قراءة، أو كتابة سورة، أو آيات معينة من القرآن في حدث خاص، ينتج عن تلك القراءة والكتابة فرج، أو شفاء، أو حلّ عسير، أو حفظ لشيء، ونحو ذلك.

⁽١) انظر مقدمة المؤلِّف: ١٠-١٢.

هل في القرآن شيء أفضل من شيء (١٠)؟

عنوان هذا النوع متقارب في الكتابين، إلا أن أُسلوب الزركشي هـو الاستفهام عن وقوع التفاضل بين سور القرآن وآياته.

وقد سكتا عن تصدير من أفرد هذا النوع بالتـأليف، لكـن يفهـم مـن كلام الزركشي أن كتاب «جواهر القرآن» (٢) للغزالي مما أُلِّف في هذا الباب.

أورد الزركشي قول من منع تفضيل شيء على شيء من القرآن، وهم: أبو الحسن الأشعري، وابن حبان البستي، والباقلاني، ويروى عن الإِمام مالك.

وقابله بقول المجيزين، وذكر إسحاق بن راهويه.

وهما قولان حكاهما السيوطي - أيضاً - مع زيادة في القائلين بالتفضيل، كابن العربي، والغزالي، وابن المنيِّر، وإن كانت هذه الأَسماء موجودة عند الزركشي.

ثم أورد الزركشي توسط الشيخ عزالة ين بن عبدالسلام في هذه المسألة، وذهاب إلى أن كلام الله في غيره. واختاره - أيضاً -أبو بكر بن العربي.

ثم ذكر كلام الخُويِّي بأنه ينبغي أن يُنظر لكل كلام في بابه، وأن

⁽١) البرهان: ٢/ ٦٧ - ٨٠، والإتقان: ٤/ ١١٧ - ١٢٧.

⁽٢) تقدَّم - في مبحث «نشأة علوم القرآن والمراحل التي مرَّت بهـا» - الحـديث عـن هـذا الكتاب، ص: ٨٨ - ٩٠.

التفضيل ينتفي بهذا القيد، وهو قيد يغفل عنه من لا يكون عنده علم البيان، وكلام الخويِّي نقله السيوطي أيضاً.

ثم ذكر أن أصل الخلاف في المسألة لعله يرجع إلى أن كلام الله هل هـو شيء واحد أم لا؟ وهي مسألة كلاميَّة منطقيَّة لا يترتب عليها حكم.

ثم نقل عن الحليمي - وتبعه السيوطي - ثلاثة أُوجه في التفضيل، وأُردفه بد «فصلي» ذكر فيه تفضيل بعض السور والآيات على غيرها، بنقول أوردها عن ابن العربي، وابن المنيِّر، والغزالي.

وكذلك فعل السيوطي مع زيادةٍ في معنى الفاتحة وعظمها، والمعاني التي اشتملت عليها من مقاصد القرآن.

ثم ذكر عن ابن عبدالبرِّ أُوجه كون سورة الإِخلاص تعدل ثلث القرآن، واختار الزركشي وجهاً.

ونقل السيوطي هذه الوجوه، وزاد عليها من كلام الغزالي، والخوَيِّي. الملاحظات الواردة:

١ – أفاد السيوطي في هذا النوع من الزركشي بصورة واضحة، وزاد عليه الترتيب، وتنسيق المعلومات، والوقوف على بعض المراجع التي نقل منها الزركشي نحو: «إِعجاز القرآن»للباقلاني، و«جواهر القرآن»للغزالي، وغيرهما؛ بدلالة النصوص الموسعة من هذه الكتب، والتي لم يذكرها الزركشي.

٢ - كثير من معلومات هذا النوع موجودة في كتاب «التذكار»

للقرطبي (ت: ١٧٦ه)، وبنفس الترتيب(١). وقد صمت عنه الزركشي تماماً، بينها ذكر السيوطي اسم القرطبي - هنا - مرَّة واحدة(٢).

٣- مال الزركشي إلى القول بالتفضيل بالمعاني دون الألفاظ، بينها لم يرجّح السيوطي أحد الرأيين - هنا -، وأبدى رأيه في كتاب «إِتمام الدراية» - عقب إشارته إلى وجود التفاضل - حيث قال: «وهو الصواب الذي عليه الأكثرون» (٣).

والقول بتفضيل بعض الآيات والسور على بعض نصره القرطبي (أ)، وشيخ الإسلام ابن تيمية الذي يقول: «ومعلوم أنه ليس في الكتاب والسنة نصّ يمنع تفضيل بعض كلام الله على بعض، بل ولا يمنع تفاضل صفاته تعالى، بل ولا نُقل هذا النفي عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أئمة المسلمين الذي لهم لسان صدق في الأُمّة؛ بحيث جُعلوا أعلاماً للسنة وأئمة للأُمّة» (أ)، وقال: «قد علم أن تفاضل القرآن وغيره من كلام الله ليس باعتبار نسبته إلى المتكلم، فإنه سبحانه واحد، ولكن باعتبار معانيه التي يتكلم بها، وباعتبار ألفاظه المبينة لمعانيه...» (1).

٤ - زاد السيوطي بعض النقول الجديدة في الموضوع مما لم يذكره

⁽١) انظر: التذكار: ٣٨ وما بعدها، ومقدمة الجامع لأَحكام القرآن: ١/ ٩٠١ - ١١١، ووازن مع «البرهان» و«الإتقان».

⁽٢) الإِتقان: ٤/ ١١٧.

⁽٣) إتمام الدراية لقرّاء النقاية: ٢٣.

⁽٤) التذكار: ٤٣.

⁽٦،٥) جواب أُهل العلم والإِيمان: ٥٧ و ٩٣.

الزركشي، مثل النقل عن: الحصار، والنسفي، وابن النقيب، والبيضاوي، والطيبي، وابن الميلق: محمد بن عبدالدائم المعروف بابن بنت الميلق، ويختصر بابن الميلق(١) (ت:٧٩٧هـ).

٥ لم يصرِّح السيوطي باسم الزركشي - هنا -، واكتفى بذكره تلميحاً بقوله - بعد أن نقل كلام الخُويِّي -: «وقال غيره»(٢).

٦- ختم الزركشي هذا النوع بفائدة ضمَّنها أرجى آية في كتاب الله من خلال أحد عشر قولاً سردها، وأخوف آية عن أبي حنيفة رحمه الله.

وقد بنى السيوطي من هذه الفائدة نوعاً جديداً عنده سهاه «مفردات القرآن» (٣)، أراد منه جمع آيات اختصت بمعنى غلب عليها، بحيث يمنع هذا المعنى الاختلاط مع معانٍ أُخر.

⁽١) انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٦/ ٣٥١.

⁽٢) الإتقان: ٤/ ١٢٥.

⁽٣) وهو النوع الرابع والستون، وهو من الأنواع التي أضافها السيوطي وأُصولها في «البرهان».

في آداب تلاوته وتاليه وكيفيّة تلاوته ورعاية حقِّ المصحف الكريم''

عنوان الزركشي فيه طول، والعنصر الثالث فيه وهو: «وكيفيّة تلاوته»، جرَّد السيوطي له نوعاً مستقلاً هو «في كيفية تحمُّله»(٢)، وسأتحدث عنه - إن شاء الله - ضمن الأنواع التي أُصولها في «البرهان».

لم يذكر الزركشي من أفرد هذا النوع بالتأليف، ولكنه أفاد - هنا - من كتاب «التبيان» للنووي مرَّتين (٣)، ومن «الأَذكار» له مرَّة واحدة (١٠٠٠).

أمًّا السيوطي فذكر كتاب «التبيان» للنووي، وأشار إلى أنَّ في «شرح المهذب»، و «الأَذكار» كلاهما له - أيضاً - جملة من آداب لخصها منها، وزاد عليها أضعافها.

و أفاد السيوطي - هنا - من كتاب «أخلاق حملة القرآن» للآجري ثلاث مرات (٥)، ومرَّة من كتاب «آداب تلاوة القرآن» الموجود ضمن «إحياء علوم الدين» للغزالي (٢).

⁽١) البرهان: ٢/ ٨١-١٠، (وفي طبعة أبي الفضل - ١/ ٤٤٩ – عنوانه: في آداب تلاوته وكيفيتها)، والإتقان: ١/ ٢٩٢-٣١٤.

⁽٢) وهو النوع الرابع والثلاثون في «الإتقان»: ١/ ٢٧٩.

⁽٣) البرهان: ٢/ ٩٩،١٠٦.

⁽٤) نفسه: ٢/ ٩٥.

⁽٥) الإتقان: ١/ ١٣،٢٩٩،٢٩٩٠.

⁽۲) نفسه: ۱/ ۳۱۰.

قدم الزركشي - بين يدي هذا النوع - مقدمة من إنشائه جميلة ومفيدة، وهي أول مقدمة من نوعها يصدرها أمام أحد أنواعه، وتدور على معرفة نعمة القرآن لمن أُوتيها، وأن قلبه أصبح وعاءً لهذا الكلام الشريف.

ثم ضرب أمثلة لكمال التدبّر والتلاوة في الآيات القرآنية.

ثم ذكر عن بعض أهل العلم أن الناس ثلاثة مقامات في قراءة القرآن.

ثم ذكر تنوع سور القرآن؛ إذ فيه بساتين، وعرائس، ورياض، وميادين - عن بعض العلماء (١٠) -، ثم وزَّع السور على الأقسام التي ذكرها. وهي محاولة ممن له منزع سلوكيّ للتحبيب والتشويق إلى قراءة القرآن، وحسن الإِقبال عليه.

وقد أورد الزركشي قرابة (٣٨) أدباً من آداب تـ لاوة القـرآن الكـريم، انفرد عن السيوطي منها - هنا - باثني عشر أدباً، وهي:

١- حكم أخذ الأجرة على تعليم القرآن.

٢- طريقة تعلّمه.

٣- حكم حفظه وتعليمه.

٤ – أُخذ القرآن عن أُهل الحِذْق والإِتقان.

٥- مسألة ترجمة القرآن وحدود الجواز فيها(٢).

⁽١) لم يصرِّح باسمه، وهو السخاوي في جمال القراء (١/ ٣٥) نقلاً عن بعض الأثمة من السلف.

⁽٢) بحثها الزركشي - أيضاً - في البحر المحيط: ١/ ٤٤٧ - ٤٤٩ ، وقال: «وإفراد هـذه المسألة بكلامي هذا المستطاب». أمَّا كلام السألة بكلامي فيدور على محور القراءة بالأعجمية.

٦ - حكم شرب ما كُتب عليه القرآن أو أكله.

٧- القيام للمصحف.

٨- حكم تعطيل أوراق المصحف إذا بليت.

٩- إكرام المصحف.

١٠ - حرمة السفر به إلى أرض العدوّ.

١١ – حرمة كتابته بشيء نجس.

١٢ - استحباب تجريده عمَّا سواه من زيادات تلحق به.

وقد بحث السيوطي من هذه الآداب أربعة، (١، ٢، ٣) بحثها في نوع «كيفية تحمله»، وتحدّث عن رقم (٦) في «خواص القرآن».

أمّا الآداب التي ذكرها السيوطي - هنا - فتصل إلى (٣٩) أدباً، زاد منها على الزركشي عشرين أدباً مفرَّعة، (١٦) زيادة محضة، و(٤) أصولها عند الزركشي، لكن توسع بها وزاد فيها. وسيأتي سردها - إن شاء الله - في مبحث الزيادات.

الملاحظات الواردة:

١ – المراد من «الآداب» في هذا النوع هو: مجموعة الأخلاق والفضائل المحمودة قولاً وفعلاً التي ينبغي لحافظ القرآن، أو قارئه، أو مستمعه أن يأخذ نفسه بها ظاهراً وباطناً، وهي جميعها تدخل في مسمّى «الأدب»، وهو الاجتماع على الشيء المحمود، كما يقول ابن أبي الفتح البعلي(١).

⁽١) المُطْلِع: ٣٩٦.

وهذه الآداب المرعيّة بعضها مأخوذ من كتاب الله تعالى، أو سنة رسوله رسوله الله عليهم أجمعين، أو من قول أهل العلم(١).

أمّا الآداب التي يستدلّ عليها بالكتاب والسنة، فتتردد بين أحكام شرعيّة أربعة، هي:

- (أ) الوجوب: نحو وجوب تعاهد القرآن، أو المحفوظ منه؛ للأحاديث الثابتة الآمرة بتعاهده.
 - (ب) الحرمة: نحو حرمة المراءَاة بتلاوة القرآن.
 - (ج) الاستحباب: نحو استحباب الإكثار من تلاوة القرآن؛ لزيادة الأَجر.
 - (د) الكراهية: نحو كراهة التلاوة بلا تدبُّر وتفكر في المعاني.

أمّا الآداب الفعلية والقوليّة المنقولة عن الصحابة - رضي الله عنهم - فإن خرجت مخرج القربة فتدخل في مسمّى الأحكام الشرعية (٢)، وإن لم تكن كذلك فتندرج في عموم «الأدب» - وهو فعل ما يحمد وترك ما يقبُح -، وأصول الشريعة، ومكارم الأخلاق.

أما الآداب المنقولة عن أهل العلم العاريةُ عن الدليل، فتدخل في عموم محاسن عموم الآداب المرعيّة لنحو طبقة أهل القرآن ومجالسهم، وفي عموم محاسن

⁽١) وهذا التقسيم الرباعي لمصادر تشريع «آداب التلاوة» أَصَّله الآجرّي في «أُخلاق حملة القرآن»: ٦.

⁽٢) مع الخلاف القائم في حجيّة فعـل الـصحابيّ. انظـر: إعـلام الموقعين: ١١٨/٤-١٥٦، وشرح الكوكب المنير: ٢/ ٢٠٨-٢٠٩.

الأَخلاق المندوب إليها، كما أنَّ فيها تعظيماً لحرمة القرآن الكريم، ورعاية وإكراماً له تلاوة، واستهاعاً، وتعاملاً مع المكتوب منه.

فمن ذلك تنبيه العلماء على عدم الاتكاء على القرآن، أو وضع أي شيء فوقه ليكون عالياً أبداً(١).

وهذا الأدب الرفيع يستأنس له بقوله تعالى ﴿...وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِندَ رَبِّعِ مُدَاكِمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِندَ رَبِّعِ مُدَاكِمًا ... ﴾ (٢).

يبقى الإِشارة إلى أن هناك آداباً نقلت عن بعض أهل العلم، وفيها استبشاع منهم، نحو كراهة قول: سورة النحل، أو سورة البقرة، بل ينبغي القول: السورة التي يذكر فيها النحل، أو السورة التي تذكر فيها البقرة (٢٠).

وقد جاء في صحيح السنة ما يرد هذا الأدب؛ لذا فلا يُؤبه له.

ومما يجدر التنويه به أنّ ما ورد من آداب التالي والتلاوة ممّا يدخل في الأحكام الشرعيّة التكليفية، واصطلح عليه بد «الأدب»، إنها هو اصطلاح مكتسب استفاض بالغلبة على جملة الآداب المرعيّة، سواء ما اندرج منها تحت الأحكام التكليفية، أم لا، وهو من باب تسمية الكل بالجزء الغالب عليه.

وقد أطلق حبيب بن أوس الطائي: أبو تمّام (ت: ٢٣١هـ) على ديوانه

⁽١) انظر: التَّذْكار للقرطبي: ١٦٨.

⁽٢) سورة الحج آية: ٣٠.

⁽٣) حكاه القرطبي عن الحكيم الترمذي. انظر: مقدمة الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٩.

- الذي جمعه في سَرَارة (١) أشعار الجهاد والشجاعة - «الحماسة»، مع أنه اشتمل على جملة قصائد تغاير هذا الطراز (٢)؛ للسبب الذي ذكرته.

٢- قدَّم الزركشي لهذا النوع مقدمة رصينة في معرفة نعمة القرآن على أهله، فارق بها السيوطي الذي شرع في سرد الآداب بعد ذكر من صنَّف في هذا النوع.

٣- كان تقسيم السيوطي أدق وأوضح من تقسيم الزركشي، مع إفادته منه ضمن ثلاثة محاور:

(أ) تارة يصرِّح باسم الزركشي أو كتابه.

(ب) أو يقول: «قال بعضهم»، والمراد الزركشي.

(ج) أو ينقل عنه دون إشارة، لكن أصل المسألة من «البرهان».

⁽١) أي: أَصْل.

⁽٢) إذ اشتمل أيضاً على: المراثي، والأدب، والنسيب، والهجاء، والأضياف، والمديح، والصفات، والسَّير والنعاس، والمُلكح، ومذمّة النساء.

لكن باب الخماسة فيه ضم (٢٦٤) مقطوعة، تـشمل (١٣٦٩) بيتاً، وهـو عـدد لم يتوافر لبقية الأبواب المذكورة.

انظر: دراسة الدكتور عبد الله عسيلان للحياسة: ١/ ٣٧ (ط. جامعة الإمام).

معرفة الأَمثال الكائنة فيه(١)

خالف الزركشي أُسلوبه في ذكر المصنَّفات في هذا النوع، فبعد أَن روى حديث البيهقي بأن القرآن نزل منه أَمثال، وعد السافعي معرفة الأَمثال المضروبة في القرآن مما يجب على المجتهد معرفته من علوم القرآن، قال: «وقد صنَّف فيه من المتقدمين الحسين بن الفضل، وغيره»، واسم كتابه «الأَمثال الكامنة في القرآن»(۲).

أمَّا السيوطي فذكر ممن أفرده بالتصنيف أبا الحسن الماوردي (٣) (ت: ٥٥٤هـ)، وكذلك ذكر أهميَّته، وقول الشافعي الآنف.

ثم ذكر الزركشي أنَّ الأمثال تنقسم إلى قسمين:

أ- أمثال ظاهرة، وهي المصرَّح بها.

ب- وكامنة، وهي التي لا ذكر للمثل فيها، وحكمها حكم الأَمثال.

⁽١) البرهان: ٢/ ١١٦ – ١٢٥، والإِتقان: ٤/ ٣٨–٤٥.

⁽٢) ذكره ابن خير في فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٧٥، ونشره الدكتور علي حسين البوَّاب في عجلة المجمع العلمي العراقي ٣٦/ ج١ سنة ١٤٠٥ هـ عن نسخة مكتبة عارف حكمت، ثم نشره في مكتبة التوبة بالرياض عام ١٤١٢ه، عن نسختين.

⁽٣) منه نسخة في مكتبة أُولو جامع بمدينة بورصة في تركيا، برقم (١٢٦٨) ضمن مجموع بعنوان: «أمثال القرآن بأسره» من أول القرآن إلى سورة الجمعة. الفهرس الشامل – التفسير: ٩٩. وهي نسبة تحتاج إلى مزيد توثق؛ لتوجّه بعض الشكوك حول هذه النسخة.

وكذلك فعل السيوطي، وضرب أمثلة لكلا النوعين، وتوسع في أمثلة الثاني نقلاً عن الماوردي(١١)، فذكر منها ثلاثة عشر مثالاً(١٠).

وذكر الزركشي تقسيهاً آخر رباعياً عن أبي عبد الله البكْراباذي (؟).

ثم ذكر إحدى عشرة فائدة من فوائد الأمثال القرآنية، وتبعه عليه السيوطي بلا نسبة.

وذكر وجه تسمية المثل، وبعض الحِكَم من ضرب الأَمثال، نحو: تبكيت الخصم، وتعليم البيان، وشايعه السيوطي في هذا مع التوسع قليلاً.

ثم ذكر الزركشي تعريف المثل، وكيفية ورود الأمثال في القرآن، وتحدَّث عن التشبيه وأن منه مفرداً ومركباً.

وانفرد السيوطي بـ «فائدة» ختم بها هذا النوع من كتاب «الآداب» لأبي الفضل جعفر بن محمد (شمس الخلافة) (ت:٢٢٢ه)، انتقى منه (٣٠) لفظة جارية مجرى المثل^{٣١}.

⁽۱) يبدو أنَّ النسخة التي نقل منها السيوطي حصل بها تصحيف؛ لأنَّ الراوي عن الحسن ابن محمد (ابن حبيب)، هو محمد بن إسهاعيل الفرغاني، وهو من تلاميذه، ولا يعرف في تلاميذ الماوردي، وبدلالة نصّ السهاع الموجود في المطبوع من الأمثال الكامنة، فيكون الذي روى عن إسحاق بن مضارب هو ابن حبيب، وليس الماوردي.

⁽٢) النسخة المطبوعة فيها (٣٦) مثلاً.

⁽٣) بالموازنة مع كتاب ‹‹الآداب النافعة بالألفاظ المختارة الجامعة›› لابن شمس الخلافة: ٢١-٦١، تبيَّن أن السيوطي انتقى (٣٠) لفظة جارية مجرى المثل من سبعين منه، ضمن فصل: ‹‹في ألفاظ يُتَمثَّل بها من القرآن الكريم››.

الملاحظات الواردة:

١ - أخر الزركشي بعض الأبحاث التي حقها التصدير نحو: تعريف المثل، فقد أخره إلى نهاية النوع.

٢- هناك موضوعات تطرَّق إليها الزركشي، ولم يتكلَّم عليها السيوطي،
 نحو: تسمية المثل ووجهه، تعريفه، كيفية وروده في القرآن.

٣- أفاد السيوطي إفادة ظاهرة من «البرهان»، مع حسن التأصيل، واتساع الأمثلة، ونسبة بعض الأقوال إلى أصحابها، نحو قول الأصبهاني(١)
 الذي نقل الزركشي طرفاً منه بلا نسبة -، وإيراد تفسيرات لبعض الأمثال من السُّنَّة، وأقوال الصحابة.

3- صاحب القول بأن في القرآن أمثالاً كامنة - وهي التي لا ذكر للمثل فيها - هو الحسين بن الفضل بن عمير البَجَلي الكوفي (٢) (ت: ٢٨٢ه)؛ بدلالة وجود هذه الأمثال في كتابه «الأمثال الكامنة»، ثم حكاية الزركشي تقسيم الأمثال عقب ذكره، ثم بدلالة رواية الماوردي أمثلة الأمثال الكامنة عنه التي نقلها السيوطي، ثم تابعه عليه من بعده.

وهذا الإطلاق - الأمثال الكامنة - مع حذف المَثَل يعارض تعريف المثل (٣)؛

⁽١) هذا القول الذي نسبه السيوطي إلى الأصبهاني (؟) موجود بحروفه في الكشاف: ١/ ٣٧، فهل أُخذه الأصبهاني (؟) عن الزمخشري أم العكس؟

⁽٢) إمام عصره في معاني القرآن. انظر ترجمته في: طبقـات المفـسرين للـداودي: ١٥٦/١، ومعجم المفسرين: ١/١٥٧.

⁽٣) انظر: المفردات (مثل): ٥٥٧، وبصائر ذوى التمييز: ٤/ ٤٨١، وكلام ابن القيم في =

لأن المشابهة مع الحذف منفيَّة، ثم كيف يمكن تقريب المعقول من المثل المضروب إلى الذهن، وهو في هذه الحالة إلى الغموض أقرب منه للإيضاح والبيان!! وهو أمر تنكره طبيعة المثل القرآني في جلائه ووضوحه(١).

ولو نظرنا إلى الأمثال الكامنة الثلاثة عشر التي نقلها الماوردي، نجدها سؤالات وجهها مضارب بن إبراهيم إلى الحسين بن الفضل، تدور حول إيجاد شواهد من القرآن، لأمثال شائعة بين الناس، نحو: «مَنْ جهل شيئاً عاداه»، فاستشهد له الحسين بن الفضل بآيتين، هما: ﴿ بَلْ كَذَبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا عِلْمِهِ... ﴾ (٢)، و ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهَ تَدُوا بِهِ وَ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكُ قَدِيمٌ ﴾ (٣).

وهي محاولة لإخضاع كلام الله تعالى لما تعارف عليه الناس وألفوه، فللقرآن أمثاله الواضحة البيّنة التي تحتاج إلى فهم وتعقّل، وللناس أمشالهم وأحداثهم التي يُجْرون عليها تلك الأمثال.

ووازن بين هذه المحاولة وما دبَّجته يراعة الإمام ابن القيم - رحمه الله - في شرح قَرابة (٢٥) مثلاً، وردت في القرآن في غاية الإيضاح، وحسن التصوير (١٠).

⁼ مقدمة أمثال القرآن: ١٧.

⁽١) انظر: الصورة الفنيّة في المثل القرآني للدكتور محمد حسين الصغير: ١١٠-١١٠.

⁽٢) يونس آية: ٣٩.

⁽٣) الأَحقاف آية: ١١.

⁽٤) ذكرها في إعلام الموقعين - بعد كلامه عن قياس الشبه -: ١/ ١٥٠ - ١٩٠ ، ونشرها مفردة د. ناصر بن سعد الرشيد.

في معرفة جدله(١)

المراد به في علوم القرآن: هو براهين القرآن وأدلته التي اشتمل عليها وساقها لهداية الكافرين، وإلزام المعاندين في جميع ما هدف إليه من المقاصد والأهداف التي يريد تحقيقها، وترسيخها في أذهان الناس في جميع أصول الشريعة وفروعها(٢).

وقد اتفق الزركشي والسيوطي على عنوان هذا النوع، وعلى ذكر واحدٍ ممن أفرده بالتأليف، وهو نجم الدين الطوفي الحنبلي^{٣)} (ت:١٦هـ).

وقد ذكر الزركشي أن القرآن اشتمل على جميع أنواع البراهين، ولكن جاء بها على عادة العرب دون دقائق طرق أهل الكلام؛ لسببين:

١- إرسال كل رسول بلسان قومه.

٧- قوّة القرآن في إِقامة الحجّة بأُوضح أسلوب وأُعجز بيان.

⁽١) البرهان: ٢/ ١٤٧-٠٥١، والإتقان: ٤/ ٥٢-٥٧.

⁽٢) من مناهج الجدل في القرآن الكريم للدكتور زاهر الأَلمي: ٢٥.

⁽٣) وكتابه «علم الجذَل في علم الجدَل» نشره المعهد الألماني للأبحاث الشرقية (نشرة أخبار التراث، العدد: ٣٤، ص: ٧)، وعدَّه د. زاهر الألمعي في عداد المفقود من التراث في مقدمة تحقيق استخراج الجدال من القرآن الكريم لابن الحنبلي (ت: ٣٤ه)!! واعتبر ابن الحنبلي أقدم من ألف في جدل القرآن. انظر: استخراج الجدال من القرآن الكريم: ٣٥-٣٥. أمّا أول من دوَّن في الجدل مطلقاً فهو أبوعلي: الحسن بن قاسم الطبري (ت: ٣٥ه)، في كتابه «المحرر في النظر». انظر: المصباح المنبر (جدل): ٣٦، وسير أعلام النبلاء: ٢١/ ٢٢-٣٠.

ونقل هذا الكلام عنه السيوطي بلا نسبة.

وأصل هذه المقدمة من كلام الراغب الأصفهاني في مقدمة «جامع التفاسير»، ضمن فصل في انطواء القرآن على البراهين والأدلة.

ثم ذكر الزركشي - وتبعه السيوطي - أنه قد يظهر من القرآن بدقيق الفكر، استنباط البراهين العقلية على طرق المتكلمين، فأورد لهذا ثلاثة أمثلة، آخرها عن المعاد الجسماني، فاستدل له بخمسة ضروب من خلال بعض الآيات.

ثم ذكر السيوطي سبعة أنواع مصطلح عليها في علم الجدل، وخرَّج عليها أمثلة من القرآن منقولة عن ابن أبي الإصبع في «بديع القرآن»، والخطيب القزويني في «الإيضاح» دون نسبة إليه (١٠).

الملاحظات الواردة:

- ١ اعتمد السيوطي في هذا النوع على الزركشي، ولم يشر إليه.
- ٢- زاد بعض النقول عن ابن أبي الإصبع، والخطيب القزويني، ولم
 يشر إليه، أي إلى الثاني.
- ٣- نقل الزركشي عن مقدمة «جامع التفاسير» للراغب وتابعه السيوطي
 عليه ولم ينسبه إليه، وكلامه بحروفه في الكتاب المذكور(٢).
- ٤ سيأتي في مبحث الزيادات إن شاء الله ذكر الأنواع المصطلح

⁽١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/ ٥٣٢-٥٣٣ (ط. دار الكتاب اللبناني).

⁽٢) انظر: مقدمة جامع التفاسير: ٧٥-٧٦، ووازن بالبرهان: ٢/ ١٤٧ -١٤٨.

عليها في علم الجدل التي ذكرها السيوطي هنا.

٥- الجدل القرآني في إبطال دعوى المجادِل اشتمل على إيـراد الحجـج
 في أُصول الدين وفروع الشريعة.

فالأمثلة التي أوردها الزركشي تدور على براهين أصول الإسلام، نحو الاستدلال على حدوث العالم بتغيّر الصفات عليه، وانتقاله من حال إلى حال بمحاججة إبراهيم أباه وقومه في آيات سورة الأنعام(١).

أمّا السيوطي فذكر بعض أدلّة في الجدال القرآني في فروع الشريعة؛ وذلك ضمن ذكره وجوه تحريم الكفار الأنعام، ضمن نوع السّبر والتقسيم(٢).

٦- يلحظ على الزركشي والسيوطي أنها لم يوردا أيَّ أدب من الآداب القرآنية في البحث والمناظرة، مع انطواء الكتاب الكريم على طائفة صالحة من أسس آداب الجدال، فمنها (٣):

- تخلي كلّ من المتحاورين عن التعصب لوجهة نظره السابقة، وإعلانها الاستعداد التام للبحث عن الحقيقة، والأَخذ بها عند ظهورها، وهذا في قوله تعالى ﴿ وَإِنَّا أَوْلِيّا كُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٤).

⁽١) الآيات: ٧٤-٨٢.

⁽٢) السبر والتقسيم: حصر الأوصاف في الأصل وإلغاء البعض الباقي للعِلَيَّة، كما يقال: علّة الخمر إمّا الإسكار، أو كونه ماء العنب، أو المجموع، أو غير ذلك. انظر: التعريفات: ٢٦٥ - ١١٧ ، والكليَّات للكفوى: ٢٦٥.

⁽٣) انظرها في: منساهج الجدل في القرآن الكريم: ٤٤٥-٥٥، وآداب البحث والمناظرة: ٢/ ٧٦.

⁽٤) سبأ آية: ٢٤.

- التزام المتجادلين بالقول المهذّب البعيد عن كل طعن، أو تجريح، أو هزء، أو سخرية، وهذا يرشد إليه قوله تعالى ﴿وَجَدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ... ﴾(١)، وقوله: ﴿وَلاَ تَسُبُّوا ٱلَّذِينَ يَدُعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا ٱللَّهَ عَذْوًا بِغَيْرِعِلَّمٍ ... ﴾(٢).

- سلوك طرق الإقناع الصحيحة عند المجادلة، نحو: تقديم الأدلة المثبتة، أو المرجِّحة للأُمور المُدَّعاة، وإِثبات صحة النقل للأُمور المنقولة المرويَّة، وهذا ينطوي عليه قوله تعالى ﴿...قُلْهَاتُواْ بُرَهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَلَاقِينَ ﴾ (٣)، وقوله ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلَّا لِبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَاحَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ وَوَلِه ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلَّا لِبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَاحَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ وَوَلِه ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلَّا لِبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَاحَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ وَمِن قَبْلِ اللهِ اللهِ الْكَنتُمْ صَلاقِينَ ﴾ (١٠).

⁽١) النحل آية: ١٢٥.

⁽٢) الأَنعام آية: ١٠٨.

⁽٣) النمل آية: ٦٤، وغيرها.

⁽٤) آل عمر ان آية: ٩٣.

معرفة ناسخه ومنسوخه(١)

اتفق الشيخان على عنوان هذا النوع، وعلى ذكر ستة ممَّن أَلَف في ناسخ القرآن ومنسوخه، وزاد الزركشي ثلاثة، وهم:

١ - قتادة بن دِعَامة السّدوسي (٢) (ت ١١٨ ه).

٢ - هبة الله بن سلامة بن نصر الضرير البغدادي(٣) (ت: ١٠٤ه).

٣- أبو الفرج: عبدالرحمن بن علي بن الجوزي(١) (ت:٩٧هـ).

وقد ذكر الزركشي - رحمه الله - عظم شأن الناسخ والمنسوخ، وأن العلم به شرط من شروط المتصدّي لتفسير كلام الله تعالى.

ثم ذكر أن معاني النسخ - في اللغة - تدور على أربعة أصول، هي: الإزالة، والتبديل، والتحويل، والنقل من موضع إلى موضع. وحكى إنكار مكي ابن أبي طالب للأصل الرابع، وأنه لا يصح أن يكون في القرآن، ورده على إجازة النحاس له، واستدلال مكي بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ

 ⁽١) البرهان: ٢/ ١٥١-١٧٥ (في ط. أبي الفضل ((من منسوخه))، والإتقان: ٣/ ٥٩-٧٧.

⁽٢) حقق كتابه الدكتور حاتم الضامن ضمن سلسلة كتب الناسخ والمنسوخ (١).

⁽٣) طبع كتابه أكثر من مرَّة، أحسنها طبعة المكتب الإسلامي.

⁽٤) لابن الجوزي كتابان في ناسخ القرآن ومنسوخه، هما: «نواسخ القرآن» = «عمدة الراسخ في معرفة المنسوخ والناسخ»، طبع ضمن مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة. والثاني: «المصفَّى بأكف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ»، وهو مختصر لد «نواسخ القرآن»، وقد نشره الدكتور حاتم الضامن ضمن سلسلة كتب الناسخ والمنسوخ.

المنسوخ، ثم انتصار أبي عبد الله محمد بن بركات السعيدي (ت:٥٢٠هـ) للنحاس بقوله تعالى ﴿إِنَّاكُنَّا نَسْتَنسِخُ مَاكُنتُمْ تَعَمَلُونَ ﴾(١).

ثم ذكر بعض الأُقوال في وقوع النسخ، ورجَّح جوازه ووقوعه سمعاً وعقلاً.

ثم أثار مسألة عدم الخلاف في نسخ الكتاب بالكتاب، والسنّة بالكتاب، وانحصار الخلاف - بين أهل السنة - في نسخ الكتاب بالسنة.

وذكر أن البعض نسب إلى الشافعي منعه نسخ القرآن بالسنة؛ بناء على ما اشتهر من كلامه في «الرسالة»(٢)، وحرر أن مراد الشافعي: أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين، إلا ومع أحدهما مثله ناسخ له، وهذا منه تعظيم لقدر الوجهين وإبانة تعاضدهما وتوافقها. قال الزركشي: «وكل من تكلَّم على هذه المسألة لم يفهم مراده»(٣).

ثم ذكر أن النسخ لا يقع إِلاّ في الأَمر والنهي، وهـ و رأي الجمهـ ور. وقيل: في الأَخبار والمراد بها - أيضاً - الأَمر والنهي.

ثم عقد ثلاثة تنبيهات:

١ - انقسام سور القرآن بحسب ما دخله النسخ، وما لم يدخله إلى
 أربعة أقسام:

(أ) ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ، وهي (٤٣) سورة.

(ب) ما فيه ناسخ وليس فيه منسوخ، وهي ست سور.

⁽١) الجاثية آية: ٢٩.

⁽۲) انظر منها:۱۰۰-۱۱۰.

⁽٣) وانظر تحريره رأي الشافعي - أيضاً - في هذه المسألة في البحر المحيط: ١١٢/٤-١١٦.

(ج) ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ، وه*ي* (٤٠) سورة.

(د) ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ، وهي (٣١) سورة.

وهذا الإحصاء على ما فيه لا يصح عدّه؛ لأن مجموع سور القرآن تصبح (١٢٠) سورة، وهو أمر لا يمكن؛ لذلك عدّ السيوطي القسم الأخير - ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ - (٢٥) سورة، وبه ينضبط هذا التقسيم (١).

٢- ثم ذكر الزركشي أقسام النسخ الثلاثة في القرآن، وحكم العمل
 بكل واحد منها.

٣- ذكر فيه تقسيها آخر نسبه إلى بعضهم !!، وهو:

(أ) نسخ المأمور به قبل امتثاله.

(ب) ما أُوجبه الله على مَنْ قبلنا كحكم القصاص، ويسمّى نسخاً تجوّزاً.

(ج) ما أُمر به لسبب ثم يزول السبب، وهذا الأَخير ليس بنسخ في الحقيقة، وإنها هو تدرّج في التشريع.

ثم ختم هذا النوع بـ «فائدة» في قوله تعالى ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ ... ﴾ (٢)، فلم يقل الله «من القرآن»؛ لأن القرآن ناسخ مهيمن على كل الكتب، وليس يأتي بعده ناسخ.

⁽١) وأصل التقسيم المنصرم لهبة الله الضرير في الناسخ والمنسوخ: ٢٢-٢٥، والأرقام عنده . في عدّ الأقسام: ٢٤+٢+٤١+٤٢= ١١٤، وقال في نهايتها: «فهذه مئة وأربع عشرة سورة». أمَّا عَدُّ السيوطي فقد جاء في طبعة الناسخ والمنسوخ لهبة الله المطبوعة على حاشية «أسباب النزول للواحدي»، وهو: ٢٤+٢+٠٤+٥٠= ١١٤.

⁽٢) البقرة آية: ١٠٦.

أمّا السيوطي - رحمه الله - فيكاد يكون استبطن هذا النوع برُمّته من «البرهان»، إلا مواضع معدودة أضافها.

فممّا أضافه تقسيم النسخ - تقسيماً رباعيّاً - من حيث الحكم الشرعي الدائر بين الفرضيّة والندْب، نقلاً عن مكي بن أبي طالب(١).

كما حرَّر القول في إكثار بعض المؤلِّفين من ذكر الناسخ والمنسوخ، وردِّ معظم ما قيل بدخوله في النسخ إلى ثلاثة أقسام، سيأتي - إن شاء الله - ذكرها في مبحث تحريرات السيوطي.

وأضاف بعض النقول التي لم ترد في «البرهان»، نحو نقله عن ابن الحصّار، وابن أبي حاتم، وابن حجر في «فتح الباري».

الملاحظات الواردة:

1- يرى الزركشي أن النسخ في القرآن آياته قليلة، ومن تحقق علمه به علم أن غالب ذلك يرجع إلى المُنسأ (أي تدرج التشريع)، أو مجمل أنحر بيانه لوقت الحاجة، أو خطاب حال بينه وبين أوّله خطاب آخر، أو مخصوص من عموم، أو حكم عام لخاص، أو لمداخلة معنى في معنى.

وبهذا يتبين ضعف ما لهج به كثير من المفسرين في الآيات الآمرة بالتخفيف أنها منسوخة بآية السيف(٢).

⁽١) انظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه لمكي: ٧٧ (ط. دار المنارة).

 ⁽۲) قيل بأنها ناسخة (۱۱٤) آية، أو (۱٤٠) آية، وقد ناقش د. مصطفى زيد دعوى النسخ
 بها لثلاث وستين آية. انظر النسخ في القرآن الكريم: ۲/ ۰۰ ٥ - ٥٠٨. وناقش الباحث =

وأشار السيوطي إلى نحو من هذا المعنى، وأثنى على ابن العربي في هذا الصدد، وأنه بيَّن هذا الجانب فحرره وأتقنه (١).

وذكر السيوطي أن له تأليفاً لطيفاً حصر فيه الآيات التي قيل بـدخول النسخ فيها، ودعوى النسخ لا تصح في غيرها، فـتمّ لـه منهـا عـشرون آيـة أوردها - هنا - محررة، ثم ختمها بنظمها في عشرة أبيات استوعَبَتها.

وهذا الأمريشير إلى حقيقة مصطلح النسخ، فقد كان عند السلف له مفهوم واسع يدخل فيه تخصيص العام، والاستثناء، وتقييد المطلق، وبيان المجمل. قال الشاطبي - رحمه الله -: «وذلك أن الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين، فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً…، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخاً؛ لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد، وهو أن النسخ في متأخر نسخاً؛ لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد، وهو أن النسخ في

⁼ عثمان معلِّم - في رسالته الآيات المدعى نسخها بآية السيف - (١٥٧) آية، وترجّح عنده أن المنسوخ منها خمس آيات، وتوقف في اثنتين أو ثلاث.

⁽١) أمَّا قول الزركشي إن ابن العربي قال في آية السيف، ﴿ فَإِذَا السَّلَةَ اَلْأَشَهُرُ الْحُرُمُ الْرَبَعَةَ .. ﴾ التوبة آية: ٥ - ناسخة لمئة وأربع عشرة آية، فإنها ذكره ابن العربي حاكياً له لا مقرراً؟ بدلالة ما شنَّع به على من حطب ليلاً، وجرّ على العلم ذيلاً في هذه المسألة. (انظر: الناسخ والمنسوخ له: ٢/ ٢٤٠-٢٤٨).

وقد تابع الدكتور مصطفى زيد الزركشيَّ -دون وقوف على كلام ابن العربي- فنسب القول السابق إليه على وجه التقرير. (النسخ في القرآن الكريم: ٢/ ٥٠٨-٥٠٨).

وكأنّ ابن العربي ينقل كلام ابن سلامة - في الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل: ٩٩ - الذي يقول: «... وهي آية السيف نسخت من القرآن مئة وأربعاً وعشرين آية، ثم صار آخرها ناسخاً لأوّلها...»، ووازن مع البرهان: ٢/ ١٧١.

الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد في التكليف، وإِنها المراد ما جيء به آخراً، فالأوّل غير معمول به، والثاني هو المعمول به، (١٠).

وهذا الاصطلاح الفضفاض يُستثنى منه الشافعي - رحمه الله - الـذي قرر في «الرسالة»، أن النسخ رفع لحكم وإثبات حكم آخر مكانه (٢).

لكنّ الأمر لم يستقر على هذه الوتيرة التي أبدعها الشافعي، بل انحدر مرّة ثانية إلى المصطلح الأول في مؤلفات تالية انتهجته، مثل ما فعل النحاس، وهبة الله بن سلامة الضرير (ت: ٤١٠هـ)، حتى الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي (ت: ١٠٣١هـ) في «قلائد المرجان في الناسخ والمنسوخ من القرآن» (") – الذي لخص فيه كتاب ابن سلامة -، مع تأخره بقيت آثار المفهوم القديم واضحة في كتابه.

٢- اعتمد الزركشي - رحمه الله - على كتاب «الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عز وجل» لهبة الله بن سلامة الضرير كثيراً، كما نقل عن كتب «الناسخ والمنسوخ» لابن المنادي، والنحاس، ومكي، وابن العربي، والسعيدي.

٣- زاد السيوطي أربع زيادات سيأتي - إن شاء الله - ذكرها في مبحث الزيادات.

⁽١) الموافقات: ٣/ ١٠٨، وانظر نحو كلامه في مجموع الفتاوي لابن تيمية: ١٠١/١٤.

⁽٢) انظر: الرسالة: ١٠٩ - ١١، ١٢٢، وانظر كلام الدكتور مصطفى زيد في: النسخ في القرآن الكريم: ١/ ٧٥.

⁽٣) طبع ضمن منشورات دار القرآن الكريم بالكويت بتحقيق سامي عطا حسن، وحققه - أيضاً - الباحث عبد الله بن علي الحجّي في جامعة الإمام بالرياض؛ لنيل درجة الماجستير في علوم القرآن عام ١٤٠٣هـ.

معرفة موهم المختلف(١)

أضاف السيوطي إلى عنوان هذا النوع: الإشكال، والتناقض، فقال في عنوانه: «في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض»، وهي زيادة يستوعبها معنى الاختلاف؛ لكونه أعمّ من الإشكال والتناقض والتضاد(٢).

وهذا العلم في «علوم القرآن» رديف لعلم «مختلف الحديث» ، أو «مشكل الآثار» في علوم الحديث.

وقد ذكر الزركشي أنّه رأى لقطرب: محمد بن المستنير (ت:٢٠٦ه) كتاباً حسناً، رتبه على السور في هذا الباب، وذكره السيوطي (٣).

وذكر الزركشي - رحمه الله - أن هذا العلم مراد منه تناول ما يوهم

⁽١) الرهان: ٢/ ١٧٦ - ١٩٦، والإتقان: ٣/ ٧٩ - ٨٩.

⁽٢) انظر: المفردات (خلف): ٢٩٤.

⁽٣) ولعل كتابه هذا هو ما أورده ابن النديم - في الفهرست: ٤١ - باسم «الرد على الملحدين في متشابه القرآن»، ضمن الكتب المؤلَّفة في معانٍ شتى من القرآن، وياقوت - في معجم الأدباء: ٦/ ٢٦٤٧ (ط. دار الغرب) - بالاسم نفسه. وقد سمَّى الإمام أحمد - رحمه الله - القائلين بتناقض القرآن «زنادقة»، فردّ عليهم في (١٧) مسألة من الآيات القرآنية، عمَّا يزعمون فيه التعارض والتناقض. انظر: الردّ على الزنادقة والجهمية: ٧- ٢٠. وأفرد ابن قتيبة باباً في «تأويل مشكل القرآن» - من ٥٢ - ٨٥ - للتناقض والاختلاف أورد فيه (٢٤) إشكالاً يُظن فيها التعارض والإيهام، وردّ عليها. كما أورد العز بن عبدالسلام طرفاً من هذا في أماليه - والمنشور منها بعنوان «فوائد في مشكل القرآن» -، وإن كانت معظم مادة إشكاله - التي اعتمد فيها السؤال والجواب - تدور في مجال اللغويات، وبخاصة الناحية الإعرابيّة، عمّا جعل الدكتور اللبدي يعتبره من كتب «إعراب القرآن». انظر: أثر القرآن والقراءات في النحو العربي: ٢٩٦ - ٢٩٧.

التعارض بين آيات الكتاب العزيز، وهذا التعارض بالنسبة للبشر، أمّا كلام الله فمنزه عن الاختلاف(١).

وعلم «إيهام الاختلاف» مطاويه قديمة؛ إذ تكلم فيه الصدر الأول، كابن عباس - رضي الله عنها - وغيره من الصحابة، والتابعين، كالحسن البصري - رحمه الله -، وغيرهم؛ لذلك ساق السيوطي ما ورد مِنْ إجابة ابن عباس مَنْ رأى بعض أشياء تختلف عليه في القرآن، وجملتها أربعة مواضع. وكذلك أورد ما توقّف فيه - رضي الله عنها - وهو معنى اليوم المقدّر مرّة بخمسين ألف سنة، وبألف سنة من قوله تعالى ﴿...فِ يَوْمِكَانَ مِقْدَارُهُ وَسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴿... ﴾ (٣).

ثم ذكر الزركشي - نقلاً عن الغزالي - «فائدة» في أن القرآن لا اختلاف فيه بذاته، وإنها الاختلاف حاصل من المخلوق الذي تختلف أحواله ومداركه.

ثم ذكر - عن أبي إسحاق الإِسفراييني (ت:١٨ ٤هـ) - وجـوه الجمـع بين الآيتين أو الآي، وهي:

١ - يلجأ إلى الجمع بوجه من وجوه الجمع.

٢- إِن تعذّر الجمع، ينظر في التاريخ، فيكون المتأخر ناسخاً.

٣- فإن جُهل التاريخ وكان الإِجماع على استعمال إحدى الآيتين، علم
 بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل به.

⁽١) لذا وُقِّق الشيخ محمد الأمين في اختيار عنوان كتابه: «دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب».

⁽٢) المعارج آية: ٤.

⁽٣) السجدة آية: ٥.

وما يقوله الإسفراييني متعيِّن في آيات الأحكام، أمَّا الأَحبار فلا يدخلها النسخ. وإن كان بعض العلماء قدَّم في وجوه الجمع بين الدليلين الترجيح على النسخ، كابن جزيّ الكلبي (١)، وبعض المعاصرين(٢).

ثم ذكر الزركشيّ ستة مرجحات يصار إليها عند التعارض بين الآيات. وألحق تعارض القراءاتين في آية واحدة بتعارض الآيتين.

ونقل عن الباقلاني في «التقريب»: أن آي القرآن لا تعارض بينها، وكذلك الآثار، وأورد لكلِّ أمثلة وما تُحمل عليه، ونحوه عن الصيرفي في «شرح الرسالة» للشافعي.

ثم عقد «فصلاً» في أسباب الاختلاف، فذكر خمسة أسباب للتعارض مع أمثلة تجلّي المراد. ونقَلَه عنه السيوطي باختصار وتصرُّف.

وختم هذا النوع بـ «فصل» مفاده أن التعارض قد يقع - أيـضاً - بـين الآية والحديث، وذكر ثلاثة أمثلة بإجاباتها.

أمَّا السيوطي - رحمه الله - فقد ذكر معظم ما تقدَّم، ثم أُورد مثالاً - مما يُستشكل - لم يذكره الزركشي، وهو قوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ ... ﴾ (٣)، وما ورد على نحيزتها من الآيات الاستفهامية المراد منها النفي، فإن أُخذت على ظاهر الخبر فيها أدّى إلى التناقض.

⁽١) تقريب الوصول: ١٦٢ (ط. دار التراث بالجزائر).

⁽٢) انظر: أُصول الفقه لخلاّف: ٢٣١، والزحيلي: ٢/ ١١٨٤.

⁽٣) انظر – مثلاً –: الأَنعام آية: ٢١، والزمر: ٣٢، والكهف: ٥٧، والبقرة: ١١٤.

فأجاب بثلاثة أجوبة منقولة من البحر المحيط لأبي حيَّان - لم يصرِّح به ابتداءً -، وباح باسمه في الجواب الثالث(١).

كما نقل نصوصاً عن الخطابي، والصيرفي، والإسفراييني، والباقلاني، والعزّ ابن عبدالسلام، موجودة في «البرهان»، ولكنه قدَّم وأُخر، واختصر من بعضها. الملاحظات الواردة:

١ - افترع السيوطي هذا النوع من الزركشي من غير مراعاة نسق ترتيبه.

٢- زاد نصوصاً عن ابن عباس - رضي الله عنها - في تفسيره لموهم الاختلاف، أو توقّفه من «تفسير عبدالرزاق»، و «المستدرك» للحاكم،
 ثم التعليق المطوَّل الذي نقله عن الحافظ ابن حجر في «فتح الباري».

- كما زاد نصوصاً عن أبي حيَّان في توجيه الاستفهام المنفي.

- ونقل عن الكرماني أن معنى الاختلاف في القرآن قسمان:

أ- اختلاف تناقض، وهو ممتنع في القرآن.

ب- اختلاف تلازم، وهو ما يوافق الجانبين كاختلاف مقادير
 السور، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ، وغيره (٢).

٣- لم يذكر السيوطي المرجحات الستة التي يصار إليها عند التعارض، ولم
 ينقل النصَّ المطوَّل - عن الغزالي - في معنى الاختلاف الذي نقله الزركشي.

⁽١) انظر: البحر المحيط: ١/ ٣٥٧، ووازن مع الإتقان: ٣/ ٨٧-٨٨.

⁽٢) انظر: غرائب التفسير للكرماني: ١/ ٣٠١.

في معرفة المحكم من المتشابه(١)

لم يصدِّر الزركشي والسيوطي هذا النوع بذكر من ألَّف فيه.

وقد ذكر الزركشي - وتبعه السيوطي - عن ابن حبيب النيسابوري (ت:٦٠٤هـ) - في مسألة وجود المحكم والمتشابه في القرآن - ثلاثة أقوال:

هل القرآن كله محكم، أم متشابه، أم فيه الضربان؟

ورجّحا احتواءَه على المحكم والمتشابه؛ لقوله تعالى ﴿ هُو ٱلَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِئَابِ مِنْهُ ءَائِثُ مُحَكَنَدُ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِئَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهِنَا اللهِ مَنْهُ عَائِلَا أَنْ أُمُّ ٱلْكِئَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهِنَا اللهِ عَلَيْكَ أَلَاكِنَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهِنَا اللهِ عَلَيْكَ أَلَاكِنَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهِنَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْكَ أَلَاكِنَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهِنَا اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْكَ أَلَى اللهِ عَلَيْكَ أَلَاكِنَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهِ فَاللَّهُ عَلَى اللهِ هُو اللهِ عَلَى ال

ثم ذكر الزركشي معنى المحكم لغة، وذكر ثمانية أقوال في معناه الاصطلاحي، ومعنى المتشابه لغة - ونقله عن ابن قتيبة دون نسبة (٢)-، وأورد تسعة أقوال في معناه الاصطلاحيّ.

وكذلك فعل السيوطي، إلا أنه أنقص قولاً من معاني المتشابه والمحكم. ويلحظ عليهما في هذه المسألة أنهما لم يختارا أيَّ قول مما سَرَداه.

ثم ذكر الزركشي تفريعات خمساً:

١ - ذكر ثمانية أمور من الأشياء التي يجب ردّها عند الإشكال إلى أُصولها.

⁽١) البرهان: ٢/ ١٩٧ - ٢٠٦ (وفي طبعة أبي الفضل: معرفة المحكم من المتشابه)، والإتقان: ٣/ ٣-٢١، ٣٠-٣٢.

⁽٢) آل عمر ان آية: ٧.

⁽٣) انظر: تأويل مشكل القرآن: ١٠١-٢٠١، ووازن بالبرهان: ٢/ ٢٠٠.

٣- هل في القرآن شيء لا تعلم الأُمّة تأويله ؟ فكثير من المتكلمين على
 أنه مفهوم، وكثير من المفسرين على أنه يصح أن يكون في القرآن بعض ما لا
 يُعلم تأويله.

٤ - الحكمة من إنزال المتشابه متحققة لفريقين:

مَنْ يحصل منهم العلم به - وهم العلماء -؛ فلذلك فوائد ذكر منها اثنتين. ومَنْ لم يحصل لهم العلم - وهم رعاع الناس -؛ فلذلك فوائد، وذكر - أيضاً - منها اثنتين.

٥- هل للمحكم مزيّة على المتشابه أو هما سواء ؟ ونقل الإِجابة عن البكراباذي (؟)، ونقل السيوطي له دون نسبة بقوله: «أورد بعضهم سؤالاً...»، مع زيادة كلام للفخر الرازي.

أُمّا السيوطي - زيادة على ما ذكرته عنه - فقد عقد «فصلاً» في المتشابه هل يمكن معرفته أو لا؟ بناه على معنى «التأويل» في آية آل عمران، وموضع الوقف فيها، وإعراب ﴿وَالرَّسِخُونَ ﴾.

ودبَّج هذا الفصل ببعض الآثار عن السلف، ونقولاً عن الطيبي، والخطَّابي، وابن الحصار، والراغب في «المفردات» في تقسيم المتشابه.

الملاحظات الواردة:

١ - تقدم القول إن السيخين لم يرجِّحا رأياً في معنى «المحكم والمتشابه»، وأُراني ميَّال إلى تعريف ابن جرير الطبري - ومن تبعه (١٠) -،
 وهو: أن المحكم: ما عرف العلماء تأويله، وفهموا معناه وتفسيره.

والمتشابه: ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه، وذلك نحو: وقت خروج عيسى بن مريم عليه السلام، وقيام الساعة، وأشر اطها(٢).

٢- لفظ «التأويل» بتعدد الاصطلاحات له ثلاثة معانٍ:

(أ) التفسير: وهو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن، كما يقول ابن جرير، وأمثاله من المصنفين في التفسير.

(ج) صرف اللفظ عن الاحتمال الراجع إلى الاحتمال المرجوح؛ لدليل يقترن به. وهو اصطلاح كثير من المتأخرين الـذين تكلموا في العقائد والفقه وأُصوله.

وهذا المصطلح الأَخير هو الذي عناه أكثر من تكلَّم من المتأخرين في تأويل نصوص صفات الله تعالى (٤٠).

⁽۱) كابن تيمية، انظر: مجموع الفتاوى: ۱۳/ ۲۷٥.

⁽٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٣/ ١٧٤ - ١٧٥.

⁽٣) الأعراف آية: ٥٣.

 $^{\{\}xi\}$ انظر: الرسالة التدمريّة: ٢٩، ومجموع الفتاوى: ١٣/ ٢٨٨-٢٨٩.

وبهذا تعلم أن معنى التأويل في آية آل عمران ﴿وَمَا يَعُلَمُ تَأْوِيلُهُ وَ إِلَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الل

لذلك رأت لجنة مصحف المدينة النبوية أن تحذف علامة الوقف اللازم: «م»، وتضع علامة أولوية الوقف: «قَلى»؛ لأن اختيار أحد المعنيين - مع ورودهما عن السلف - فيه تحكم بلا دليل (١).

ورجَّح الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - رحمه الله - أنَّ معنى التأويل في آية آل عمران هو حقيقة الأَمر؛ لأَنه الغالب في إطلاق القرآن، والحمل على الغالب أولى من الحمل على غيره (٢).

٣- ويتفرّع على مسألة معنى التأويل في آية آل عمران، والوقف على
 لفظ الجلالة التي فيها نزاعٌ يدور على أنه هل يوجد في القرآن ما لا سبيل إلى
 معرفة معناه؟ وأشار إليه الزركشي في التنبيه الثالث المتقدم.

وقد ذهب عامّة المتكلمين، - ومنهم القاضي عبدالجبار المعتزلي، والرازي (٣) -، وابن قتيبة (١٠)، وابن تيمية (٥) إلى أن الله لم يُنزل شيئاً من القرآن

⁽١) انظر: التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبويّة بتحرير د. عبدالعزيز قارئ: ٥٥-٥٥.

⁽٢) أُضواء البيان: ١/ ٣٢٨.

⁽٣) انظر: المحصول: ١/ ق١/ ٥٣٩ _ ٥٤١، ومتشابه القرآن دراسة موضوعية، للدكتور عدنان زرزور: ٨٤.

⁽٤) تأويل مشكل القرآن: ١٠٠.

⁽٥) مجموع الفتاوى: ١٣/ ٢٨٣-٢٨٨، ومقدمة في أُصول التفسير: ٣٥-٣٧.

إلّا لينفع به عباده، ويدل به على معنى أراده.

وأدلتهم واضحة وقوية، ولا تُقاوم بأدلة الفريق الثاني - وهم كثير من الفقهاء، والمحدثين، والصوفية كما يقول الفخر الرازي - الذين يقولون: يصح أن يكون في القرآن بعض ما لا يَعْلم تأويله إلّا الله(١).

٤ - زاد السيوطي بعض الآثار التي تـدعم معـاني المحكـم والمتـشابه،
 ليست عند الزركشي.

⁽۱) انظر: التفسير الكبير: ٢/ ٥ _ ٦، وأساس التقديس: ٢١١، نقلاً عن متشابه القرآن دراسة موضوعية: ٨٥.

معرفة إعجازه(١)

اتفق الشيخان على عنوان هذا النوع، فلا فروق تذكر بينها.

كما اتفقا - أيضاً - على تسمية ثلاثة ممّن أفرد «إِعجاز القرآن» بالتأليف، وانفرد كل منهما ببعض المصنَّفات.

فذكر الزركشي كتاب «البرهان» لأبي المعالي: عزيـزي بـن عبـدالملك المعروف بشَيْدلة (ت:٤٩٤ه).

أمّا السيوطي فزاد ثلاثة عمَّن ألَّف في الإعجاز، وهم:

١ - ابن سراقة: أبو الحسن محمد بن يحيى العامريّ (ت: ١٠٤هـ).

٢- والرازي: أبو عبد الله (فخر الدين) محمد بن عمر (ت: ٦٠٦ه)،
 واسم كتابه: «نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز»، وهو اختصار لكتابيً
 عبدالقاهر الجرجاني «الدلاثل» و«الأسرار» مع تنظيم وترتيب^(۱).

٣- الزَّمْلَكاني: أبو المكارم عبدالواحد بن عبدالكريم (ت: ١٥١ه)،
 وقد ذكر السيوطي له في مصادره ثلاثة كتب في الإعجاز (٣)، هي:

أ- «البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن».

⁽١) البرهان: ٢/ ٢١٨ – ٢٥١، والإتقان: ٤/ ٣-٣٣.

⁽٢) انظر: نهاية الإيجاز: ٧٥ (ط. دار العلم للملايين).

⁽٣) انظر مقدمة الْإِتقان: ١/ ١٩، وإن كان قد اعتمد على كتابين آخرين للزَّمْلَكاني هما: «نهاية التأميل في أسرار التنزيل»، و «المنهج المفيد في أحكام التوكيد».

ب- مختصره المسمّى: «المجيد»(١).

ج- «التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن»(٢).

ابتدأ الزركشي هذا النوع بذكر أهمية هذا العلم وجلالة قدْره، ثم ذكر مراحل التحدّي التي بارز القرآن بها العرب قاطبة، فتحيّروا وانقطعوا.

ثم ذكر عن مكيِّ بن أبي طالب في كتابه «اختصار نظم القرآن» للجرجاني، أن الإِعجاز حصل للعرب من قِبَل أنهم أعرضوا عن قبوله، فرد قولَه، وأتبع ذلك برد الأقوال الحاكية إن الإِعجاز في القرآن الكريم راجع إلى ذاته، أو عوارضه من الحركات والتأليف، أو مدلوله، أو مجموع ما ذُكر.

ورجَّح أَن يكون الإعجاز متعيّناً في أمرٍ خارج غير ذلك.

ثم أُخذ يسرد أقوال من تكلّم في الإعجاز، فذكر اثني عشر قولاً:

١ - قول النَّظَّام المعروف بالصَّرْفة، وهو: أن الله صرف العرب عن معارضته وسلب عقولهم، وكان مقدوراً لهم، لكن عاقهم أمر خارجي فصار كسائر المعجزات.

وقد بيَّن الزركشي فساد هذا القول ولازمه: وهو زوال الإعجاز بزوال

⁽۱) ورد في الفهرس الشامل _التفسير: ١/ ٢٥٣، أن «المجيد» هو مختصر لكتاب «التبيان في علم البيان»، وليس مختصراً لكتاب «البرهان الكاشف» كما ذكر السيوطي !! والمعروف أن ابن الزملكاني اختصر «البرهان» كما في كشف الظنون: ١/ ٢٤١.

⁽٢) وهذا الكتاب يغلب عليه الاتجاه النحوي، لكن لترديده آراء عبدالقاهر الجرجاني يمكن اعتباره من كتب الإعجاز من هذا الوجه. وقد حققًه د. أحمد مطلوب وزوجه الـدكتورة خديجة الحديثي في بغداد، وصدر عن مطبعة العاني عام (١٣٨٣هـ).

زمان التحدّي.

٢- اختيار ابن الزَّمْلكاني في كتابه «البرهان»، وهو: أن وجه الإعجاز راجع إلى التأليف الخاص به، لا مطلق التأليف (١).

٣- ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلية، ولم يكن ذلك من شأن العرب.

وردَّه الزركشي؛ لاستلزامه أن الآيات التي لا خبر فيها بذلك لا إعجاز فيها، مع أن الله جعل كل سورة معجزة بنفسها، وقد سلَّم أنه من أنواع الإعجاز، لا أنه منحصر فيه.

٤ - ما تضمَّن من إِخبار القرآن عن قِصص الأولين، ورده بمثل الرد السابق.

٥- إخباره عن مكنونات النفوس والضمائر قبل ظهورها.

٦- الإعجاز حصل من جهة النظم، وصحة المعنى، وتـوالي فـصاحة الألفاظ، وصحَّح هذا القول ابن عطيّة الغَرْناطي (٢).

٧- اختيار الرازي: أن وجه الإعجاز في الفصاحة، وغرابة الأسلوب،
 والسلامة من جميع العيوب، وغير ذلك مقترناً بالتحدي (٣).

⁽١) انظر: البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: ٥٥.

⁽٢) في المحرر الوجيز: ١/ ٣٨.

⁽٣) في كتابيه: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ٧٨-٨٢، والتفسير الكبير: ٢/ ١٠٧- ١٠٩ (ط. دار الكتب العلمية).

٨- اختيار الباقلاني: أن الإعجاز وقع بها في القرآن من النظم والتأليف والترصيف، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلام العرب، ومباين لأساليب خطاباتهم (١).

٩ - اختيار السكاكي: بأنه شيءٌ يُدْرك، ولا يمكن التعبير عنه.

١٠ اختيار حازم القرطاجني في «منهاج البلغاء»: وهو أن الإعجاز في القرآن من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنحائها...(٢).
 ١١ - مقالة الخطابي: إن الإعجاز في القرآن من جهة البلاغة (٣).

١٢ - قول أهل التحقيق: إن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من
 الأقوال، لا بكل واحد على انفرداه، فإنه جمعها كلَّها، فلا معنى لنسبته إلى
 واحد منها بمفرده مع اشتهاله على الجميع، بل وغير ذلك مما لم يَسْبق.

وبدهيّ أن الزركشي - رحمه الله - لا يُدخل في هذا الرأي القول بالصَّرفة التي نادى بها بعضُ المعتزلة كالنَّظّام وغيره؛ لأَنّه ردّه وبيّن فساده وفساد لازمه.

أمّا السيوطي فقد ذكر كلَّ هذه الوجوه وزاد عليها خمسة أقوال لـ:

- المراكشي: أبي عبد الله محمد بن عبدالرحمن (ت:٨٠٧هـ) في «شرح المصباح»(٤).

⁽١) إعجاز القرآن: ٣٥-٤٧.

⁽٢) قول حازم هذا من النصوص الضائعة فيها تبقّى من «منهاج البلغاء»، وانظر: ملحق المحقق محمد الحبيب الخوجه: ٣٩٩- ٣٩٠، إذْ نقل قول حازم من «البرهان».

⁽٣) انظر تفصيل رأي الخطابي في: بيان إعجاز القرآن، له: ٢٣-٢٤.

⁽٤) قام المراكشي بنظم كتاب «المصباح» لبدر الدين بن مالك الأندلسي، الذي هو تلخيص =

- الراغب الأصفهاني (ت: نحو ٤٢٥هـ) في «تفسيره»(١).
- وابن سراقة العامري (ت: ١٠٤هـ) في كتابه الذي أَلَّفه في الإِعجاز (؟).
 - والرمّاني: على بن عيسى (ت:٣٨٤هـ)^(٢).
 - والقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت: ٤٤٥ه) في «الشفا»(٣).

ثم ذكر الزركشي «فصلاً» في مرحليّة التحدّي، وأن آية ﴿ قُل لَهِنِ ٱجْتَمَعَتِ أَلْإِنسُ وَٱلْجِنَّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَلْذَا ٱلْقُرُءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَلْذَا ٱلْقُرُءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ عَلَىٰ أَن هَب الله الله القرآن، وأن التحدّي وقع للإنس دون الجن (٥٠)؛ لأنهم ليسوا من أهل اللسان العربي الذي جاء القرآن على أساليبه !!

أمّا السيوطي فذكر هذا القول غير منسوب - وهو للزركشي -، وقابله برأي أن الجن منويّون في الآية، وذكر توجيه الكرماني، وهو: أن الآية إنها اقتُصر فيها على ذكر الإنس والجن؛ لأنه الله كان مبعوثاً إلى الثقلين دون الملائكة (١). ولم يرجِّح أحد الرأيين على الآخر.

لفتاح العلوم للسكاكي، ثم شرح نظمه بـ «ضوء الصباح على ترجيز المصباح». انظر: كشف
 الظنون: ٢/ ١٧٠٧، ١٧٦٤. ولم أقف على أنه له شرحاً لمصباح بدر الدين بن مالك.

⁽١) انظر قوله في: مقدمة ((جامع التفاسير)): ١٠٤-١٠٩.

⁽٢) انظر: النكت في إعجاز القرآن: ٦٩، وفصَّله في: ١٠٣-١٠٤.

^{. (}٣) انظر منه: ١/ ٢٥٨-٢٧٥.

⁽٤) الإسراء آية: ٨٨.

⁽٥) انظر قريباً من هذا الرأي عند ابن عاشور في التحرير والتنوير: ٢٠٣/١٥ (فيها أفهمه).

 ⁽٦) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل للكرماني: ١/ ٦٤، ومعاضدته عند أبي السعود
 في إرشاد العقل السليم: ٥/ ٩٣ ١.

ثم ذكر الزركشي - وتبعه السيوطي في التنبيه الثاني عنده - «فصلاً» هل يُعلم إِعجاز القرآن ضرورة؟ ففصَّل فيه بين العربي المحيط بمذاهب العرب، وبين العجمي الذي لا يمكنه أن يعلم الإعجاز إلاّ استدلالاً، وهو في هذا كله ناقل عن الباقلاني.

ثم ذكر الزركشي «مسألة» - نقلها السيوطي - في إيسراد وجهين من الحكمة في تنزيه الله تعالى نبيَّه عن الشعر.

ثم ذكر الزركشي «فصلاً» - أورده السيوطي في التنبيه الرابع عنده -في تنزيه القرآن عن أن يكون شعراً. وقد أكثر من النقل فيه عن القاضي أبي بكر الباقلاني أيضاً.

ثم ذكر «فصلاً» في اختلاف المقامات، وذكر كلّ لفظ في الموضع الذي يلائمه؛ مما يبعث على معرفة الإعجاز، وضرب أمثلة لبعض الألفاظ، والمقامات، كمقام الترغيب والترهيب.

ثم ذكر «فصلاً» على اشتمال القرآن على أنواع الإعجاز.

وختم بـ «تنبيه» ذكر فيه عن ابن أبي الحديد، أن تمايز الكـلام لا يعرفه إلا من كان له ذوق، وعين صحيحة.

أمّا السيوطي - زيادة على ما تقدم عنه - فقد تحدَّث عن معنى المعجزة، ونوعيها الحسّي والعقلي، وحال القرآن من ذلك.

ونقل كلام الجاحظ في أن القرآن نزل، والعرب أوفر ما يكونون بلاغة، وأفصح لساناً. وذكر كلاماً للغزالي - أورده الزركشي في معرفة موهم الاختلاف ضمن«فائدة»(١) - مفاده أن القرآن لا اختلاف فيه بذاته، وإنَّما الاختلاف حاصل من المخلوق الذي تختلف أحواله ومداركه.

ثم نقل عن القاضي عياض أنَّ غير القرآن من كلام الله كالتوراة والإنجيل، ليس بمعجز في النظم والتأليف؛ لأنه لم يقع به التحدي، وإن كان معجزاً من جهة إخباره بالغيوب.

ثم ذكر عن الرمّاني في أن معارضة القرآن لا تمكن، حتى بسوره القصيرة التي قد يظن فيها ذلك(٢).

الملاحظات الواردة:

١ - هذا النوع أخذه السيوطي من «البرهان» مع تقديم وتأخير،
 وزيادات خفيفة، ولم يسم الزركشي فيه إلا مرة واحدة.

٢- زاد السيوطي خسة أقوال جديدة في الإعجاز، لم ترد عند الزركشي
 - سيأتي ذكرها إن شاء الله في الزيادات -، وزاد ثلاثة عن صنف في الإعجاز، والكلام عن معنى المعجزة ونوعيها، وأضاف - أيضاً - بعض المصادر نحو «أنوار التحصيل في أسرار التنزيل» (٣) لشرف الدين: هبة الله بن عبدالرحيم البارزي (ت:٧٣٨ه).

⁽١) البرهان: ٢/ ١٧٧ -١٧٨.

⁽٢) انظر: النكت في إعجاز القرآن: ١٠٣-١٠٤.

⁽٣) سهاه في مقدمة الإتقان - اختصاراً -: ١/ ١٩ «أسرار التنزيل»، ولا أعرف عنه شيئاً.

٣- التنبيهات التسعة التي سردها السيوطي - هنا -، موجودة في «البرهان» بنصها، أو معناها.

٤- أورد الزركشي - رحمه الله - كتاب «البرهان» لـشَيْذلة من ضمن الكتب المصنفة في إعجاز القرآن، فقصره على هذا العلم دون غيره من علوم القرآن(١)، وهو أمر تردُّه الدلائل الآتية:

أ- هذا الكتاب يحتوي على طائفة يسيرة من أنواع علوم القرآن
 كما صرَّح السيوطي في مقدمة: «الإتقان»، فهو مقارب
 لـ «فنون الأَفنان»، و «جمال القراء»، و «المرشد الوجيز» (٢).

ب- نقل الزركشي عن أبي المعالي عزيزي بن عبدالملك المعروف
 بشيذلة في سبعة مواضع، ضمن المباحث التالية:

مقاصد القرآن (ضمن مقدمة «البرهان»)، الأحرف السبعة، معرفة أسهائه واشتقاقاتها، إذ نقل عنه (٥٥) اسماً من أسماء القرآن، المعرّب، الناسخ والمنسوخ، في معرفة تفسير القرآن وتأويله، أساليب القرآن (٣).

فهذا تدليل عمليّ بيِّن من الزركشي أَن كتاب «البرهان» لشيذلة ليس في الإعجاز، بل في عدّة علوم من علوم القرآن.

⁽١) والمثير للعجب أن الدكتور علي شواخ - في معجم مصنفات القرآن: ٤/ ١٩٦ - عدَّ هذا الكتاب من كتب المحكم والمتشابه !!

⁽٢) الإتقان: ١٨/١.

⁽٣) انظر هذه المواضع - على الترتيب - في البرهان: ١/ ١١٢، ٣١٧، ٣٧٠-٣٧٣، ٣٨٧، ٢/ ١٦٩، ١٦٩ ، ٣٨٧.

والعجيب في الأمر، أن الزركشي لم ينقل عنه أيَّ نـص في نـوع إِعجـاز القرآن!!

- بعد أن عرض الزركشي الأقوال المحكية في الإعجاز - فيها ذكر - التضى القول الثاني عشر، وهو: أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال، لا بكل واحد على انفراده؛ فلا معنى لنسبة الإعجاز إلى واحد منها، بل ولا إلى غيرها.

وقد تكلّم في الإعجاز أربع طوائف:

- المعتزلة: ومنهم من يرى الصَّرْفة كالنَّظَّام (ت: ٢٢٠هـ)، ومنهم من لا يؤيدها، كأقضى القضاة عندهم (١٠).
 - المتكلِّمون: كالباقلاني، وغيره.
 - الأُدباء: كالجرجاني، والمراكشي، وغيرهما.
 - المفسّرون: كابن عطية، والرازي، وغيرهما.

فلم يمل الزركشي إلى قول مما قالته هذه الطوائف، كما لم يتأثر بنظرية النظم التي وضع قواعدها الأولى الجاحظ (ت:٥٥١هـ) بكتابه «نظم القرآن» (ت)، ثم أرسى دعائمها وبنيانها عبدالقاهر الجرجاني (ت:٤٧١ أو ٤٧٤هـ) في كتابيه «دلائل الإعجاز»، و«الرسالة الشافية»، مع أن رهطاً كثيراً ممن أدلى برأيه في هذا المضار – استاله هذا القول من قريب أو بعيد – الذي ألقى

⁽١) وهـ و القـاضي عبـ دالجبّار الهمَـ ذَاني (ت:١٥ ٤هـ). انظـر المغنـي لـه: ١٦ / ٣٢٣-٣٢٨ بواسطة مقدمة الأستاذ محمود شاكر لـ «دلائل الإعجاز»: ص: و.

⁽٢) انظر: مع البلاغة العربية في تاريخها، للدكتور محمَّد على سلطاني: ١/٢٦.

بذوره الأولى الجاحظ - كمحمد بن يزيد الواسطي (١) (ت: ٣٠٦هـ)، والرمّاني (ت: ٣٠٤هـ)، والرمّاني (ت: ٣٨٤هـ)، والخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، والباقلاني (ت: ٣٠٠هـ)، ثم الرازي (ت: ٣٠٠هـ) في كتابه «نهاية الإيجاز» الذي اختصر به كتابي عبدالقاهر «الدلائل»، و «أسرار البلاغة»، كما تقدم.

فعدم اختيار الزركشي أيّ رأي منها، وإبقاؤه باب الإعجاز مفتوحاً، أضاف فكرة جديدة في عصره، وهي: إمكانُ وجود وجوه جديدة للإعجاز، لم تُقل من قبل. وقد حاول أن يضيف بعضاً منها في «البرهان» تمثلت في خسة وجوه، هي:

- الروعة التي له في قلوب السامعين وأسماعهم، سواء المقرُّون، أم الجاحدون.
- أنّ القرآن لم يزل، ولا يزال غضّاً طريّاً في أسماع السامعين، وعلى ألسنة المقرئين.
- ما ينتشر فيه عند تلاوته من إِنزال الله إيّاه في صورة كلام هو مخاطبةٌ من الله لرسوله ﷺ تارة، ومخاطبة أُخرى لخلقه بجميع أصنافهم، دون اختلالٍ في الأُسلوب.
- جمع القرآن بين صفتي الجزالة والعذوبة، وهما كالمتضادين، لا يجتمعان غالباً في كلام البشر.
- جعله آخر الكتب غنياً عن غيره، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه إليه، كما قال تعالى ﴿ إِنَّ هَاذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَى

⁽١) انظر: إِعجاز القرآن للرافعي: ١٥٢ (وهو رأي تخمينيّ لا يصل إلى اليقين).

بَنِيَ إِسْرَةِ مِلَ أَكُثُرُ ٱلَّذِي هُمْ فِيهِ يَغْتَلِفُونَ ﴾(١).

لقد فتح الزركشي برأيه الواسع آفاقاً جديدة للإعجاز؛ مما جعل خيوط هذا الامتداد تأخذ ألواناً متعددة، نحو: الإعجاز النفسي للقرآن الكريم (٢)، أو الإعجاز العلمي (٤) عند المتأخرين.

أمّا السيوطي - رحمه الله - فلم يبدِ أي رأي في «الإتقان»، لجملة الآراء السبعة عشر التي ردّدها.

ونجده قد اختار رأي السكاكي في كتابه «معترك الأقران»، إذ قال: «والصواب أنه لا نهاية لوجوه إعجازه كها قال السكاكي في «المفتاح»: اعلم أن إعجاز القرآن يدرك، ولا يمكن وصفه...» (٥٠).

٦- لم يراع كلٌ من الزركشي والسيوطي المسرد التاريخيَّ لآراء العلاء في قضية الإِعجاز؛ ليظهر الأول فالشاني في الرأي الواحد، أو ضمّ الآراء المتقاربة بعضها من بعض.

⁽١) النمل آية: ٧٦.

⁽٢) انظر: فكرة إعجاز القرآن: ٣١، وإن كان قد قال بها قديهاً الخطابي. انظر نفس المرجع: ٢٥-٦٤.

 ⁽٣) وكنت -مذ أزيد من عشر سنوات- قرأت مقالة للدكتور شكري فيـصل - رحمه الله كشف فيها عن معاني الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم.

⁽٤) أمّا الإعجاز العددي في القرآن القائم على عدد (١٩)، فهو فِرْية بهائية حاول المدعو رشاد خليفة أن يخدع بها طائفة من المسلمين زمناً، وتصدَّى للرد عليه مجموعة منهم: المستشار حسين ناجي في كتابه: «تسعة عشر ملكاً بيان أنَّ فرية الإعجاز العددي للقرآن خدعة بهائية».

⁽٥) معترك الأقران: ١/٣-٤.

٧- ذهب الزركشي أن التحدي في آية ﴿ قُللَّهِ الْجَمْعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى آَيْنِ الْجَمْعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ ... ﴾ (١) إنها وقع للإنس دون الجن؛ لكونهم ليسوا من أهل اللسان العربي الذي جاء القرآن على أساليبه.

وهذا رأي في غاية الغرابة إذا علمنا أن الجن أُرسل لهم رسول الله ﷺ مثل الإنس، وأنهم استمعوا لكتاب الله بوادي نخلة، والرسول يقرأ القرآن في صلاة الفجر بأصحابه، فقالوا: هذا والله الذي حال بيننا وبين خبر السهاء، فليًّا رجعوا إلى قومهم قالوا: ﴿إِنَا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَبَاً * يَهْدِى إِلَى الرُّشَدِ فَعَامَنَا بِدِيْ ... ﴾ (١).

وكيف لا يكونون من أهل اللسان العربي، والله يقول ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ اللهِ يقول ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْمَرِي وَالله يقول ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ الْمَرِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا أَنصِتُوا فَالمَّا فَصِي وَلَوْا إِلَى قَوْمِهِ مَنذِرِينَ ... ﴾ (٣)؟ فَهُم فهموا القرآن ووعو، شم عادوا دعاة رشد وهداية إلى أقوامهم.

ثم إنّ الرسول عليه الصلاة والسلام يقول: «إنه أتاني داعي الجن، فأجبتهم أُقرئُهم القرآن، وأراني آثارهم وآثار نيرانهم»(١٠).

والقرآن الذي قرأه عليهم هو سورة الرحمن، وكانوا يقولون كلما قـرأ

⁽١) الإسراء آية: ٨٨.

⁽٢) رواه البخاري في الأذان برقم: (٧٧٣)، ومسلم في الصلاة برقم: (٤٤٩)، وغيرهما.

⁽٣) الآيات في سورة الأحقاف: ٢٩-٣٢.

⁽٤) رواه مسلم في الصلاة برقم: (٤٥٠)، والنسائي في الكبرى (التفسير: ٢/٤٦٦) واللفظ له، وغيرهما.

عليهم قوله تعالى ﴿ فَبِأَيِّ ءَالآهِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾: «لا بشيء من نعمتك ربَّنا نكذِّب، فلك الحمد»(١).

ويقول ابن كثير - بعد أن ساق طرق أحاديث سماع الجن القرآن -: «فهذه الطرق كلها تدلّ على أنه الله فهذه الله الجن قصداً، فتلا عليهم القرآن ودعاهم إلى الله عز وجل، وشرع الله تعالى لهم على لسانه ما هم محتاجون إليه في ذلك الوقت»(٢).

قال ابن حزم: «وكذلك قول ه ﴿ قُل لَيِنِ اَجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَلْذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾ عموم كلّ إنس وجن أبداً، لا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نصّ ولا إجماع»(٣).

٨- لقد كان لهذا الحشد من الآراء في مسألة إعجاز القرآن مزيّة، إذ جمعت بعض الآراء لأشخاص كتبهم لا يُعرف عنها شيء، نحو: بُندار الفارسي (ت:٣٥٣ه).

ومن جانب آخر فقد اعتمدت الدراسات الحديثة المبكرة في إعجاز القرآن، على جمع السيوطي على وجه الخصوص - لكونه مطبوعاً قبل «البرهان» - في كثير من آراء العلماء في هذا الصدد، الذين تأخرت كتبهم عن الصدور، مثل ما فعل عبدالعليم الهندي في مقالة له في الإعجاز، نشرها

⁽١) رواه الترمذي، والحاكم وصححه، ووافقه الـذهبي وابـن الملقـن. تحفـة الأحـوذي: ٩/ ١٧٧ - ١٧٨ والمستدرك: ٢/ ٥١٥.

⁽٢) تفسير ابن كثير: ٤/ ١٧٩.

⁽٣) الفصل في الملل والأهواء والنِّحل: ٣/ ٢٦ (ط. عكاظ).

في مجلة الثقافة الإسلامية التي تصدر بالهند(١١).

ومثل الأُستاذ نعيم الحمصي في كتابه «فكرة إِعجاز القرآن منذ البعثة النبويّة حتى عصرنا الحاضر مع نقد وتعليق»(١).

⁽١) وهي باللغة الإِنجليزية، وقد نقل عنها الأُستاذ نعيم الحمصي في «فكرة إِعجاز القرآن»: ١٤، ٢٤، وغيرهما.

⁽٢) انظر منه: ٦٣، ٦٤، ١٥٣ (إذ نقسل رأي الزركشي بواسطة «الإتقان» قبل طبع «البرهان»).

معرفة وجوب تواتره(١)

هذا النوع يقابل أحد الأنواع الستَّة المتحدة في «الإتقان»، وهي من (٢٧-٢٧)، ومنها «معرفة المتواتر».

وهو مبحث لا أعرف من أفرده بالتأليف، وغالب الظن أنه لا يوجد فيه كتاب مستقل، وإنها يبحثه بعض القرَّاء - في كتبهم الجامعة -، والأصوليون.

ذكر الزركشي أنه لا خلاف في تواتر القرآن في أصله وأجزائه، أما تواتره في وضعه وترتيبه، فهو كذلك عند المحققين من علماء أهل السنة؛ لأنه أصل الدين، ومستحيل من كانت هذه صفته ألا يكون متواتراً في ذلك كله.

وذكر أن كثيراً من الأصوليين ذهب إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط في وضعه وترتيبه، مثل ما فعل الشافعي - رحمه الله - في إثبات قرآنية البسملة، وهي آية عنده في مطلع كل سورة سوى براءة (٢).

ثم نقل كلام أبي بكر الباقلاني - في «الانتصار» - في ردّ كلام قوم من الفقهاء، والمتكلمين بإثبات القرآن بخبر الواحد، دون الاستفاضة.

^{. (}١) البرهان: ٢/ ٢٥٢-٥٥٥، والإتقان: ١/ ٢١٧-٢٢٢.

⁽٢) انظر: أقوال الفقهاء في البسملة في: مجموع الفتاوى: ١٨/١٣، والإنصاف فيها جاء في البسملة من الاختلاف لأحمد شاكر: ٢١٣-٢١٦ (ضمن كتابه «كلمة الحق»).

ثم ردّ الزركشي - رحمه الله - ما نُقل عن ابن مسعود من إسقاطه المعودي، وابن حزم، وابن حرزم، وابن حبان (۱).

أمّا السيوطي - رحمه الله - فقد بحث هذه القضية في التنبيه الأول من الأُنواع (٢٢-٢٧)، واستوعب كل ما ذكره الزركشي، وكان قد بحث شروط قبول القراءة في صدر الأُنواع الموحَّدة المشار إليها، وهو أمر تطرَّق إليه الزركشي - باقتضاب - في نوع: القراءات.

الملاحظات الواردة:

١ - لم يتكلم الزركشي على مسألة تواتر القراءات - هنا -؛ لأنه يرى رأي الطوفي (٢) (ت: ٦ ٧ ٩هـ): أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، وأن القراءات السبع متواترة عن الأئمة السبعة فقط (٣).

ثم إنه سبق أن بحث هذه المسألة - أيضاً - في «القراءات».

٢- ذهب ابن الجزري إلى تعليل صنيع الشافعي في إثباته البسملة بها يلي؛ إذ قال: «و مما يحقق لك أن قراءة أهل كل بلد متواترة بالنسبة إليهم، أن الإمام الشافعي - ﴿ جعل البسملة من القرآن، مع أن روايته عن شيخه مالك تقتضي عدم كونها من القرآن؛ لأنه من أهل مكة، وهم يثبتون

⁽١) انظر: كلام البقاعي - أيضاً - الذي سلك سبيلاً في الردّ خلاف الزركشي، كما قال في مصاعد النظر: ٣/ ٣١٣-٣١٥.

⁽٢) انظر: شرح مختصر الروضة: ٢١/٢-٢٣.

⁽٣) مع أن كلامه في البحر المحيط - ١/ ٤٦٦ - يناقض ما قرره تبعاً للطوفي.

البسملة بين السورتين، ويعدّونها من أوّل الفاتحة آية. وهو قرأ قراءة ابن كثير على إسهاعيل القُسْط عن ابن كثير، فلم يعتمد على روايته عن مالك في عدم البسملة؛ لأنها آحاد، واعتمد على قراءة ابن كثير؛ لأنها متواترة.

وهذا لطيف فتأمَّله، فإني كنت أجد في كتب أصحابنا يقولون: إن الشافعي - هيه- روى حديث عدم البسملة عن مالك ولم يعوِّل عليه؛ فدلَّ على أنه ظهرت له علّة فيه، وإلاّ لما ترك العمل به.

قلت: ولم أر أحداً من أصحابنا بيَّن العلة، فبينا أنا ليلةً مفكر إذ فتح الله بها تقدم، والله تعالى أعلم أنها هي العلة»(١).

فهذه العلة التي ذكرها في اعتهاد الشافعي البسملة آية من القرآن في أول السور، تغاير ما حكاه الزركشي عن الأصوليين في أنه اعتمد أحاديث الآحاد.

٣- ذكر السيوطي - رحمه الله - عن ابن الجزري انتقاده لشرط التواتر
 في قبول القراءة.

قال ابن الجزري: «وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف، انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، ولقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أثمة السلف والخلف»(٢).

⁽١) منجد المقرئين: ٦٩.

⁽٢) النشر: ١٣/١.

ورد قوله أبو القاسم النويري (ت:٥٥٧هـ) بأنه قول شاذ وحادث، وأن حصول التواتر لا بدَّ منه عند أئمة المذاهب الأربعة، قال: «ولم يخالف منهم أحد بعد الفحص الزائد، وصرَّح به جماعة لا يحصون، كابن عبدالبر، وابن عطية، وابن تيمية، والتونسيّ في تفسيره (؟)، والنووي، والسبكي، والإسنوي، والإذرَعي، والزركشي، والدَّميري، والشيخ خليل، وابن الحاجب، وابن عرفة، وغيرهم...»(١).

وردَّه - أيضاً - الصفاقسي بأنه قول محدَث لا يعوَّل عليه، ويـؤدي إلى تسوية غير القرآن بالقرآن، والتواتر مذهب الأُصـوليين، وفقهاء المذاهب الأربعة، والمحدِّثين، والقراء(٢).

والعجب من ابن الجزري - رحمه الله - أنه ناقض نفسه مرَّتين:

أ - أنه بعد صفحة من إِبدائه رأيه السالف قال -فيها نقله عن مكيًّ وارتضاه-: «ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد»(٣).

ب- عقد فصلاً كاملاً في كتابه «منجد المقرئين» دعَّمه بالأدلة والنقول عن العلماء، في أن القراءات العشر متواترة فرشاً وأُصولاً، حال اجتماع القرَّاء وافتراقهم، وردَّ فيه على ابن الحاجب - الذي يسرى أن القراءات السبع متواترة فيها ليس من قبيل الأداء، كالمد والإمالة -، وعلى أبي شامة

⁽١) شرح طيبة النشر (خ): ٤٧،٤٣ (مصوَّرة الشيخ المرصفي رحمه الله).

⁽٢) انظر: غيث النفع في القراءات السبع: ١٧.

⁽٣) النشر: ١/ ١٤.

المقدسي، الذي ذهب إلى تواتر القراءة حال اجتماع القراء لا حال افتراقهم (١).

٤ - زاد السيوطي - رحمه الله - في هذا النوع زيادتين سيأتي - إِن شاء الله - ذكرهما في الزيادات.

⁽۱) انظر: منجد المقرئين: ۷۰-۷۰، وكتاب ‹‹النشر›› ألّفه عام (۷۹۹هـ) في بورصة بتركيا، بعد ‹‹منجد المقرئين›› الذي ألّفه بدمشق قبل خروجه منها إلى مصر، ثم إلى تركيا، ثم إن رأيه قاله في ‹‹طيبة النشر›› التي هي نظم ‹‹للنشر››، إذ قال في معرِض تَعْداده شروط قَبول القراءة:

وصعّ إسناداً هو القرآنُ (طيبة النشر: ٣).

فقوله في «النشر»، ونظمه يمثل الرأي الأخير له. وقد تبع ابن الجزري على هذا الرأي الشيخ لطف الله بن محمد الكوكسي الأرضرومي (ت: ٢٠٢١هـ)، فقال: «قلت: والتحقيق كما في نشر ابن الجزري - رحمه الله تعالى - عدم اشتراط التواتر، بل صحة السند؛ إذ لو كان التواتر شرطاً، لكان ذكر الشرطين الآخرين لغواً؛ لأن إفادة التواتر اليقين مشهور مسلم، لم يُسمع فيه منازع من السلف والخلف». رسالة موجزة في قواعد التفسير (خ): ٢٣/ ب.

معرفة تفسيره وتأويله ومعناه(١)

هذا النوع يقابله مباحث ثلاثة أنواع عند السيوطي، هي:

- في معرفة تفسيره وتأويله، وبيان شرفه والحاجة إليه.
 - في معرفة شروط المفسّر وآدابه.
 - في غرائب التفسير.

وعنوان النوع الأول فيه زيادة على الزركشي، لكن مضمونها أوفاه الزركشي شرحاً في مقدمة «البرهان»(٢)، وما ذكره السيوطي سلخه منه.

أمّا النوعان الثاني والثالث، فأصل مادتها موجودة في هذا النوع عند الزركشي، وشيع من مقدمة «البرهان» (٣). وآثرت أن أتكلم عليها مع نوع: معرفة تفسيره وتأويله؛ لشدّة ارتباط مباحثها بمباحث نوع الزركشي، ثم لئلا يتكرر سرد المادة العلمية عند الكلام عليها في أنواع السيوطي التي أصلها في «البرهان». وأظن أن الجداول التوضيحية في مقدمة هذه الأنواع، كافية بإعطاء صورة موجزة عن هذه الفكرة (١٠).

وقد ذكر السيوطي في مطلع «شروط المفسِّر» أن ابن الجوزي ألَّف كتاباً

⁽۱) البرهان: ۲/ ۲۷٦-۳٤۸، (كلمة «ومعناه»، ليست في طبعة أبي الفضل: ۲/ ۱٤٦)، والإتقان: ٤/ ١٦٧-٢٠٠.

⁽۲) انظر منه: ۱/ ۹۸ – ۱۰۰.

⁽٣) المصدر السابق: ١/ ١٠٨ – ١٠٩.

⁽٤) انظر ص: ١٢٨، ١٤٢.

فيها أُجمل في القرآن في موضع، وفُسِّر في موضع آخر منه. وقد رجعت لعدَّة دراسات تناولت مؤلفات ابن الجوزي بالتفصيل العام، أو الخاص، فلم أُتهدَّ إلى هذا الكتاب.

وذكر - أيضاً - في مطلع «غرائب التفسير» أن الكرماني: محمود بن حمزة (ت بعد: ٥٠٥هـ) ألَّف كتاباً في مجلدين سمَّاه «العجائب والغرائب» (١٠) ضمَّنه أقوالاً ذُكرت في معانٍ منكرةٍ لآيات لا يحلُّ الاعتاد عليها، ولا ذكرها إلاَّ للتحذير منها.

وهذا لا يعني أن كل ما في هذا التفسير غريب لا يعتمد عليه، وإنها يذكر الكرماني ضمن تفسيره بعض الآراء الغريبة في التفسير وينصص عليها، والذي دعاه إلى ذلك أن أكثر العلهاء والمتعلمين في زمانه (القرن الخامس)، كانوا يرغبون في غرائب التفسير وعجائب التأويل، فجمع في كتابه ما فيه مقنعاً لهم، وكفاية لطلبتهم (٢).

كيف؟ وتفسيره هذا فيها استظهره الدكتور شمرال العجلي - محقِّقُه - ضمَّنه خلاصة آرائه في التفسير، وهو آخر مؤلفاته في علوم القرآن (٣).

ثم إِن السيوطي نفسَه نقل منه في مواضع عدَّة بعض الأَقوال، مرتضياً لها ومقرراً(٤).

⁽١) عناوين مخطوطاته مختلفة، وطبع بعنوان «غرائب التفسير وعجائب التأويل».

⁽٢) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/ ٨٧-٨٨.

⁽٣) المصدر السابق: ١/ ٥٢.

⁽٤) انظر: الإتقان - مثلاً -: ٢/ ١٩٩، ٢٨٠، ٣/ ١٦٥، ١٨٨، ١٨٩، ١٠٠. ١٥١.

تحدَّث الزركشي - رحمه الله - في هذا النوع عن المعنى لغة، والتفسير والتأويل لغة واصطلاحاً، ثم ذكر أربعة فروق بين التفسير والتأويل عن الراغب، والقشيري، وابن حبيب النيسابوري، والبغوي، والكوَاشي.

وكذلك فعل السيوطي، إِلا أنه زاد خمسة أقوال أُخرى في الفرق بين التفسير والتأويل.

ثم عقد الزركشي «فصلاً» - نقله السيوطي - في أنه لا بدَّ لمن أراد فهم القرآن الكريم من معاملة الله بالتقوى سرَّا وعلانية، كما لا بدَّ من إحكام العلوم التي توَهل لفهم التفسير أوّلاً، وأشار إلى ما سبَّاه «أسرار القرآن»، وهو فوق الفهم الظاهريّ للآية، ويشير فيه إلى التفسير الإِشاري المنضبط.

وقد ذكر - بعد ذلك (۱) - أن كلام الصوفية في القرآن ليس تفسيراً، وإنها هي معانٍ ومواجيد يجدونها عند التلاوة، ونقد كتاب «حقائق التفسير» لأبي عبدالرحمن: محمد بن الحسين السُّلمي (ت: ١٢ ٤هـ)، نقلاً عن فتاوى ابن الصلاح (۱).

ثم ذكر ما يجب على المفسِّر أخذ نفسه به، وهي أربعة أُمور كليَّة نقلها - أيضاً - عنه السيوطي، وهي:

١ - التفسير النبوي: وهو الطراز الأوّل، مع الحذر من الضعيف والموضوع.

⁽١) الرهان: ٢/ ٣١١–٣١٢.

⁽٢) انظر تقسيم ابن تيمية لمحتويات ((حقائق التفسير)) ثلاثة أقسام في مجموع الفتاوى: ٢٤٢/١٣

٢- الأَخذ بقول الصحابي، فإن تفسيره بمنزلة المرفوع إلى النبي ﷺ كما
 قال الحاكم (١).

وذكر - استطراداً - صدور المفسرين من الصحابة، ومسألة الرجوع إلى قول التابعي، وأن المفسّرين جَرَوْا على ذكرها، فعد من قدمائهم (١٨) تابعاً، ثم ذكر التفاسير التي تجمع أقوال الصحابة والتابعين، فسمّى منها (٢٢) تفسيراً، ثم تكلّم على بعض التفاسير كتفسير النقاش، والنحاس، ومكي، والمهدوي، وابن عطية.

ثم تكلم ضمن «تنبيه» عقده على التعارض والاختلاف في التفسير، وكيفيّة الجمع فيه.

٣- الأَخذ بمطلق اللغة؛ لأَن القرآن نزل بلسان العرب، وعلى قانونهم
 في الكلام.

٤ - التفسير بالمقتضى من معنى الكلام، والمتقتضب من قوِّة الشرع.

ثم ذكر أُموراً -نقل بعضها السيوطي تارة باقتضاب وأُخرى بتوسع-، هي:

أ- لا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير
 أصْل، وتكلم على معنى حديث: «من قال في القرآن بغير

⁽۱) عبارة الحاكم - المستدرك: ٢/ ٢٨٤ -: «ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل - عند الشيخين - حديث مسند»، ومراد المتقدمين بالمسند أي المرفوع، كما وضّحه الحافظ ابن حجر في النكت على كتاب ابن المصلاح: ١/ ٥٠٥، وانظر تفصيل تفسير الصحابي في: فصول في أصول التفسير: ٣٣-٣٤.

علم فليتبوّأ مقعده من النار»(١)، وحديث: «من تكلّم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»(٢).

ب- شرح أقسام التفسير الأربعة التي ذكرها ابن عباس رضي الله عنها. ج- اللفظ إذا احتمل معنيين فهو قسمان، وأصَّل وجوه التفسير في اللفظ المحتمل.

د- فسَّر حديث «لكلّ آية ظهر وبطن، ولكل حرفٍ حدّ، ولكل حد مطلع»(٣).

ثم عقد «فصلاً» نقل فيه عن أبي حيَّان، رَدَّه على من زعم من معاصريه أن طالب التفسير بحاجة إلى النقل بالإِسناد عن مجاهد وعكرمة، حتى يفهم كلام الله.

وتوسط الزركشي في ذلك بأن التفسير منه ما يحتاج إلى نقـل، ومنـه مـا يستنبط، ونقله عنه السيوطي.

ثم ذكر الزركشي قاعدة كلية في معرفة التفسير - ذكرها عنه السيوطي -،

⁽١) رواه أحمد في المسند: ١/ ٢٣٣ و ٢٦٩ و ١٦٦ ، والترمندي: ٨/ ٢٧٧ - ٢٧٨ (تحفة الأحوذي)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وضعَّفه الألباني في ضعيف الجامع الصغير: ٨٢٧، وفي تخريج مشكاة المصابيح: ١/ ٧٩.

⁽٢) رواه أبو داود: ٤/ ٦٣ - ٦٤، والترمذي: ٨/ ٢٧٩ (تحفة الأحوذي)، وقال: هذا حديث غريب، وضعَّفه الألباني في المصدرين السابقين.

⁽٣) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن عن الحسن مرسلاً: ٤٦-٤٣، وأبو يعلى الموصلي عن ابن مرسعود مرفوعاً في مستنده: ٩/ ٨٠-٨١، وابسن حبَّان في صحيحه: ١/ ٢٤٣ (الشطر الأول منه)، وحسَّنه شعيب الأرناؤوط.

فيها تنخيل لما سبق، وتدور على محورين:

١ - ما ورد من التفسير بالنقل عمن يعتبر تفسيره، وذلك:

- عن النبي ركالله عن صحة السند.
 - وعن الصحابة، وفيه تفصيل.
- وعن رؤوس التابعين إذا لم يرفعوه إلى النبي ، أو إلى أحد من الصحابة، فالواقف عليه بخير النظرين فيه.

٢- ما لم يرد فيه نقل - وهو قليل -، فطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى
 مفردات اللغة ومدلولاتها، وأملأ الناس في هذا الضرب الراغب الأصفهاني.

ثم ذكر «فصلاً» ذكر فيه بعض شروط المفسِّر، وهي:

إِتقان علوم اللغة من حيث النحو، والتصريف، والاشتقاق، والمعاني، والبيان، والبديع.

وقد ذكر السيوطي خمسة عشر شرطاً زاد فيها على المذكور:

علم القراءات، وأُصول الدين، وأُصول الفقه، وأُسباب النزول، والقَصص، والناسخ والمنسوخ، والفقه، والأحاديث المبيّنة لتفسير المجمل، وعلم الموهبة(١).

وكان قد ذكر في مطلع نوع: معرفة شروط المفسِّر خمسة شروط عن أبي طالب الطبري أو الطَّنْزي (؟) فيها زيادة على ما ذُكر: صحة الاعتقاد، وصحة

⁽١) وهو بمعنى العطيّة كما في القاموس (وهب): ١٨٣، قال السيوطي: «ولعلك تستشكل علم الموهبة وتقول: هذا شيء ليس في قدرة الإنسان. وليس كما ظننت من الإشكال، والطريق في تحصيله ارتكاب الأسباب الموجبة له من العمل والزهد». الإتقان: ٤/ ١٨٨.

المقصد والنيّة، انتهاج التوفيق إذا تعارضت أقوال الصحابة وغيرهم.

وهذه الزيادات على الشروط التي ذكرها الزركشي، لا يعد منها زيادة معتبرة سوى شرط، هو: علم الموهبة. أمّا بقيّة الشروط فقد بعثرها الزركشي في مواضع مختلفة من هذا النوع، أو أنواع أُخرى تصريحاً أو تلميحاً(١).

ثم تحدَّث الزركشي عن أحسن طرق التفسير، وعن مطابقة التفسير للمفسَّر، وتجنب إطلاق الزائد على بعض حروف القرآن الكريم.

ثم تكلَّم على التأويل المنقاد، وهو ما لا بشاعة فيه أو استقباح، والتأويل المستكره، وهو ما يستبشع إذا عرض على الحُجّة، وقسمه أربعة أقسام.

ثم ذكر قاعدة في أسباب الانتفاع بتدبّر القرآن، وذكر أن القرآن حوى علم الأوّلين والآخرين.

ثم ذكر استنباط الحكم من السكوت عن الشيء، نحو السكوت عن ذكر الأَخوال، والأَعام في آية الزينة من سورة النور(٢).

ثم تكلّم على أقسام القرآن، إذ منه ما هو بيِّن بنفسه، أو بغيره من آية أخرى، أو من السنّة، وقد يكون البيان مضمراً، أو واضحاً بحيث يكون عقبه في الآية، أو منفصلاً في السورة نفسها، أو غيرها.

ثم ذكر أن اللفظ قد يقتضي أمراً ثم يحمل على غيره؛ لأنه أولى بـذلك

⁽١) انظر: البرهان - مثلاً -: ٢/١٥٨،١١٧.

⁽۲) آية: ۳۱.

الاسم منه، وضرب ثلاثة أمثلة.

أُو قد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين، وفي موضع آخر ما يعيّنه لأحـدهما، وذكر عدّة أمثلة لذلك.

ثم عقد «فصلاً» فيما يعين على فهم المعنى عند الإِشكال، وهي أُمور سبعة: ردّ الكلمة لضدها، أو لنظيرها، أو إلى ما يتصل بها من خبر أو شرط أو إيضاح في معنى آخر، أو دلالة السياق، أو ملاحظة النقل عن المعنى الأصلي، أو معرفة النزول، أو السلامة من التدافع، وأورد لها جميعاً أمثلة توضحها.

ثم تحدّث عن اللفظ المحتمل لمعنيين، وهو في أحدهما أظهر، فيسمّى الراجح ظاهراً، والمرجوح مؤولاً.

وعن اللفظ المشترك بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليها، ومثَّل لذلك بأمثلة وافية.

ثم عقد «فصلاً» في أسباب الإجمال الظاهر، فذكر تسعة أسباب، هي: أن يكون من ألفاظ مختلفة مشتركة وقعت في التركيب، أو من حذف في الكلام، أو من تعيين الضمير، أو من مواقع الوقف والابتداء، أو من جهة غرابة اللفظ، أو من جهة كثرة استعماله في الزمن المتأخر دون وقت النزول، أو من جهة المنقول المنقلب، أو من المكرر أو من جهة المنقول المنقلب، أو من المكرر القاطع لوصل الكلام في الظاهر، وأورد لجميع هذه الأسباب أمثلة مجلية.

ثم عقد «فصلاً» - ختم به النوع - فيها ورد مبيناً للإشكال في القرآن الكريم من القرائن اللفظية والمعنويّة، المتصلة والمنفصلة.

أمّا السيوطي - رحمه الله - فقد نثر مسائل هذا النوع ضمن الأنواع الثلاثة التي سبق ذكرها في مطلع النوع، وقد حكيت ما وافق فيه الزركشي أثناء عرضي لمادة الزركشي.

وقد نقل السيوطي عن ابن تيمية - رحمه الله - تارة بتصريح، وأخرى بدونه من كتابه «مقدمة في أصول التفسير» (١)، مباحث: تفسير النبي القرآن الصحابة، وأسباب الاختلاف في التفسير ومرد ذلك، وطرق تفسير القرآن (١).

وقد تضمنت هذه النقول من معرفة شروط المفسِّر ثلاثـة شروط - لم ترد في الشروط المعتبرة الخمسة عشر التي عدَّها السيوطي -، هي:

أسباب الاختلاف في التفسير، ومعرفة المفسِّرين وطبقاتهم، ومعرفة كتب التفسير.

ونقل كذلك عن أبي حيَّان فيما ينبغي للمفسِّر اجتنابه في التفسير (٣).

وختم - نوع معرفة شروط المفسِّر - بـ «فائـدة» مـن قـول عـليِّ ﷺ:

⁽۱) ذكر الأُستاذ مساعد الطيّار - فصول في أُصول التفسير: ۱۲ - أن هذا العنوان وضعه للكتاب مُفتي الحنابلة بدمشق الشيخ: محمد جميل الشطي (ت:۱۳۷۸ه) ؟! ولم أُجد في ترجمته - تكملة «النَّعت الأكمل»، و «تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر» - أنه نشر الكتاب المذكور، والأستاذ الطيار معتمد على معلومات ذكرها د. الصباغ في: بحوث في أصول التفسير: ۷۹.

⁽٢) انظر: مقدمة في أُصول التفسير: ٣٥-٣٨، ٣٩، ٤٩، ٥٥-٥٥، ٧٩-٨٠، ٨٦-٨٦، ٩٠-٩٣، ووازن مع الإتقان: ٤/ ١٧٥-١٨٠.

⁽٣) البحر المحيط: ١/٥.

«لو شئت أَن أُوقِر سبعين بعيراً من تفسير أُم القرآن لفعلت»، وشرحه من كلام ابن أبي جَمْرة: عبدالله بن سعد (ت: ٦٩٥هـ).

أما نوع: غرائب التفسير فأورد فيه بعض النهاذج من غريب المعنى والتفسير، الذي مُحِلت عليه بعض الآيات نقلاً عن الكرماني، وابن فُورك، والكوَاشي، وأبي معاذ النحوي (؟).

الملاحظات الواردة:

- ١ هذا النوع عند الزركشي روح التأسيس والتأصيل ظاهرة في كثير
 من مباحثه، وقد برزت فيه ملكته الأصوليّة بجلاء.
- ٢- هو أيضاً من أكبر أنواع «البرهان» بعد أنواع «أساليب القرآن»، و«معرفة أقسام الكلام»، و «المفردات من الأدوات».
- ٣- نقل الزركشي رحمه الله عن الراغب الأصفهاني أنه يجب على المفسّر البداءة بالعلوم اللفظية (١)، وعن ابن تيمية في أحسن طرق التفسير (٢)، ولم يشر إليها.
- ٤ حديث: «من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» ذكر الزركشي أنه عن ابن جندب^(٣)، والصواب عن: جندب بن عبد الله البجلي الشاركشي أنه عن ابخريجه والحكم عليه.

⁽١) انظر: مقدمة المفردات: ٥٤، ووازن مع البرهان: ٣١٣/٣-٣١٤.

⁽٢) انظر: مقدمة في أُصول التفسير: ٩٣، ووازن بالبرهان: ٢/ ٣١٥-٣١٦.

⁽٣) البرهان: ٢/٣٠٣.

- ٥ هذا النوع «معرفة تفسيره وتأويله» صنع منه السيوطي سبعة أنواع، هي:
 - معرفة تفسيره.
 - شروط المفسِّر.
 - غرائب التفسير.
 - طبقات المفسّرين.
 - جزء من نوع «العلوم المستنبطة من القرآن».
 - منطوقه ومفهومه.
 - مجمله ومبيّنه.

وهو من أكثر الأنواع التي توسع السيوطي فيها بالنقل عن الزركشي، وقد أكثر من التصريح باسمه، ولا أُبالغ إِن قلت إِن نوع شروط المفسِّر أكثر نوع يصرِّح فيه باسم الزركشي.

ومن جانب آخر لم يكتف السيوطي بالنقل من هذا النوع فحسب، بل نقل من مقدمة «البرهان»، وأسباب النزول، وفضائل القرآن، وإعجاز القرآن.

٦ - زاد السيوطي - رحمه الله - على مباحث «البرهان» ست زيادات سيأتي - إن شاء الله - ذكرها في الزيادات.

٧- شروط المفسِّر الخمسة عشر التي ذكرها السيوطي، لا تعدو الشروط العشرة التي حكاها الراغب الأصفهاني في مقدمة تفسيره(١)، وأن من تكاملت

⁽١) وقد أفاد من الراغب شمس الدين الأصفهاني: محمود بن عبدالرحمن بن أحمد (ت:٩٧٤٩) =

فيه واستعملها خرج عن كونه مفسِّراً للقرآن برأيه، وهي:

علم اللغة، والاشتقاق، والنحو، والقراءات، والسير، والحديث، وأصول الفقه، وعلم الأحكام، وعلم الكلام، وعلم الموهبة(١).

ويمكن إضافة ثمانية أُخرى إليها، وهي:

- ثلاثة ذكرها أبو طالب الطبري أو الطَّنْزي (؟) في مقدمة تفسيره، وهي:

صحة الاعتقاد، وصحة المقصد والنيّة، انتهاج التوفيق إذا تعارضت أقوال الصحابة وغيرهم.

- ثلاثة تفهم من كلام ابن تيمية في «مقدمة في أُصول التفسير»، وهي: معرفة أسباب الاختلاف في التفسير (٢)، ومعرفة المفسّرين وطبقاتهم، ومعرفة كتب التفسير.
 - أن يعرف جملة من علوم القرآن على ما ذكره القرطبي^(٣).
- أن يعرف أحوال العرب وعاداتها عند نـزول القـرآن، كـما ذكـر ابـن

في مقدمات تفسيره ((أنوار الحقائق الربانية في تفسير اللطائف القرآنية) (خ)، ونقل عن شمس الدين الأصفهاني الكافيجي في ((التيسير في قواعد علم التفسير))، شم جاء السيوطي ونقل عن شيخه الكافيجي. انظر: التيسير: ص(١٤٨) حاشية (٧)، ووازن مع مقدمة جامع التفاسير: ٩٣ ـ ٩٧، والإتقان: ٤/ ١٨٥ ـ ١٨٨.

⁽١) مقدمة جامع التفاسير: ٩٣- ٩٧.

⁽٢) وقد ذكر الزركشي - كها تقدم - جملة من أسباب اختلاف التفسير.

⁽٣) الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢١.

تيمية (١)، والشاطبي ^(٢).

وقال يحيى بن سلَّام: «ولا يعرف تفسير القرآن إلا من عرف اثنتي عشرة خصلة (٢)»، ثم سردها، وهي في جملتها لا تعدو ما ذُكِر.

وهذه الشروط شروط استحسانية، لا تعنى الإحاطة التامّة بسائر هذه العلوم المذكورة، وإنها يكفي معرفة معاقد أُصولها، وأُمهات مسائلها، حتى لا يخرج طالب التفسير أو المفسِّر على أصل مؤصّل، أو قاعدة مقررة، أو أمر مجمع عليه (³⁾، ولو أُخذ بهذه الشروط وطُبِّقت على متأخري المفسّرين، لما شملت إلا أَفذاذاً معدودين.

⁽١) الإيان: ١٠١.

⁽٢) الموافقات: ٣/ ٥١١.

⁽٣) تفسير القرآن العزيز لابن أبي زمنين: ١/١١٤.

⁽٤) انظر: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير: ٢٣٠.

معرفة وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن(١)

المراد بالخطاب: الكلام الذي يُقصد به الإِفهام، أو هو: اللفظ المتواضَع عليه المقصود به إِفهام من هو متهيِّنٌ لفهمه (٢).

لم يذكر الزركشي والسيوطي أحداً ألَّـف في هــذا النــوع كتابــاً مفــرداً، وكذلك أظنّ.

ذكر الزركشي - رحمه الله - أن أنواع الخطاب تقارب أربعين وجهاً، فعد منها ثلاثة وثلاثين مع أمثلتها، وهي:

(۱) خطاب العام المراد به العموم، (۲) خطاب الخاص المراد به الخصوص، (۳) خطاب الخاص والمراد به العموم، (٤) خطاب العام والمراد به الخصوص، (٥) خطاب الجنس، (٦) خطاب النوع، (٧) خطاب العين، (٨) خطاب المدح، (٩) خطاب الذمّ، (١٠) خطاب الكرامة، (١١) خطاب الإهانة، (١١) خطاب التهكم، (١٣) خطاب الجمع بلفظ واحد، (١٤) خطاب الواحد بلفظ الجمع، (١٥) خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين، (١٦) خطاب الاثنين بلفظ الواحد، (١٥) خطاب الجمع بعد الواحد، (١٨) خطاب عين والمراد غيره، (١٩) خطاب التلوين، (١٧) خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره، (٢١) خطاب التلوين، (٢٢) خطاب التهييج، (٢٤)

⁽١) الرهان: ٢/ ٩٤٩-٤٧٤، والإتقان: ٣/ ٩٩-١٠٠.

⁽٢) الكليّات للكفوي: ١٩.

خطاب الإغضاب، (٢٥) خطاب التشجيع والتحريض، (٢٦) خطاب التنفير، (٢٧) خطاب التحنن والاستعطاف، (٢٨) خطاب التحبب، (٢٩) خطاب التعجيز، (٣٠) خطاب التحسير والتلهف، (٣١) خطاب التكذيب، (٣٢) خطاب التشريف، (٣٣) خطاب المعدوم.

وقد توسع الزركشي في: خطاب العام المرادب الخصوص، وذكر أن بعضهم أنكره، ورجَّح وقوعه في القرآن الكريم، وأَفاض في إِيراد أَمثلته، وأورد بعض الفوائد عن ابن فارس.

أما السيوطي فقد أورد معظم ما ساقه في «البرهان» من أنواع الخطاب، لكنه فارقه في أمور، هي:

- جعل خطاب الواحد والجمع بلفظ الاثنين وجهين من أوجه الخطاب، وهو عند الزركشي الوجه الخامس عشر.
 - لم يورد خمسة أنواع من وجوه الخطاب، هي:
 - التكذيب، والإغضاب، والتشجيع، والتنفير، والتحسير.
- زاد نوعين لم يذكرهما الزركشي استقلالاً، وإنها نبَّه عليهما في ثنايا النوع الثامن عشر من أنواع الخطاب(١)، سيأتي إيرادهما في الزيادات إن شاء الله.
- لم يلتزم سائر ترتيب الزركشي في عدّ أنواع الخطاب، بل قدّم وأخّر في بعضها.

⁽١) انظر: البرهان: ٢/ ٣٦٨.

ثم نقل السيوطي عن ابن القيّم فائدة في أسرار الخطاب في القرآن الكريم (۱۰). وذكر عن بعض الأقدمين (؟) أن القرآن أُنزل على ثلاثين نحواً، كل نحو منه غير صاحبه، فمن عرف وجوهها ثم تكلّم في الدين أصاب وَوُفِّق، ومن لم يعرفها فالخطأ إليه أقرب، فعدّ منها سبعة عشر نحواً، مثل: المكي، والمدني، والناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، ثم أورد أمثلة.

وحَقُّ هذا النقل أن يكون في مقدمة الكتاب، أو في نوع: نزول القرآن.

الملاحظات الواردة:

١ - هذا النوع عُلْقته بأصول الفقه بادية في غاية الوضوح؛ لذلك برزت ملكة الزركشي الأصولية، كما أفاد السيوطي من هذا النوع في نوع: العام والخاص.

٢- يوجد خمسة عشر نوعاً من أنواع الخطاب التي وردت عند الشيخين
 في كتاب ابن حبيب النيسابوري^(٢) (ت: ٦ • ٤هـ)، وفي المجتبى لابن الجوزي^(٣).

٣ - اعتمد الزركشي في أماكن من هذا النوع على ابن فارس(١٠).

⁽١) انظر: الفوائد لابن القيم: ٤١ - ٤٣ (ط. دار النفائس).

⁽٢) التنبيه على فضل علوم القرآن: ٣١٥–٣١٥ (مجلة المورد العراقيّة).

⁽٣) ص: ١٧ - ١٨، وقد ذكر السيوطي في مطلع النوع أن ابن الجوزي ذكر في كتاب «النفيس»، أن الخطاب في القرآن على خمسة عشر وجهاً، وهي التي في «المجتبى من المجتنى»، وفي المدهش: ٢-٣.

⁽٤) انظر: الصاحبي: ٣٤٤–٣٥٦، ووازن مع البرهان.

في بيان حقيقته ومجازه^(۱)

اتفق الشيخان على عنوان هذا النوع، كما اتفقاعل ذكر من أفرده بالتصنيف، وهو عزال دين بن عبدالسلام (ت: ٦٦٠ه)، واسم كتابه: «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز» (٢)، وذكر السيوطي أنه لخصه بكتاب سمَّاه: «مجاز الفرسان إلى مجاز القرآن» وزاد عليه زيادات كثيرة.

والحقيقة مراد بها: دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة، أمّا المجاز: فهو تعدّي المعنى الأصلي اللغوي إلى معنى غير مصطلح عليه في الوضع الذي وقع فيه التخاطب؛ لعلاقة بين الأول والثاني(١٠).

وجهور العلماء من المفسرين، والمحدّثين، والفقهاء، والأُصولين، واللغويين، والأُدباء، والبلاغيين، على وقوعه في اللغة، والقرآن الكريم؛ لذلك قال الزركشي: «ولو وجب خلوّ القرآن من المجاز، لوجب خلوّه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن».

وأنكره جماعة ذكر منهم الزركشي، داود بن علي الظاهري (ت: ٢٧٠هـ)،

⁽١) البرهان: ٢/ ٥٧٥-٩٠٩، والإتقان: ٣/ ١٠٩-١٢٧.

⁽٢) طبع أكثر من مرة، وأخيراً صورته دار البشائر الإِسلامية عن طبعة المطبعة العامرة بإستنبول.

⁽٣) لم يُتمَّه، قال في «فهرست مؤلفاته» (خ): ٦٩ «كُتب منه يسير»، ولا يُعلم عن وجوده. انظر: مكتبة الجلال السيوطي: ٣٠٥، ودليل مخطوطات السيوطي: ٢٤٠

⁽٤) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ٥٣ ٤، والمعجم المفصل في علوم البلاغة: ٦٣٨ - ٦٣٩.

وابنه محمداً (ت:٢٩٧ه)، وأبا مسلم الأصفهاني المعتزلي (ت:٣٢٢ه)، وابن القاص الطبري الشافعي (ت:٣٣٥ه)، وابن خويزمنداد المالكي (ت نحو: ٣٩٠ه).

ومنعه – أيضاً – المنذر بن سعيد البلوطي (ت:٥٥٥ه)، وله فيه مصنف (۱)، وأبو علي الفارسي (۲) (ت:٧٧ه)، وأبو عبد الله الحسن بن حامد البغدادي (ت:٠٤ه)، وأبو الفضل: عبدالواحد بن عبدالعزيز التميمي (ت:٠١٤ه)، وأبو الحسن الجزري البغدادي (۱)، وأبو إسحاق: إبراهيم بن محمد الإسفراييني (۱) (ت:١٨٤ه)، وابن تيمية (۱) (ت:٢٧٨ه)، وتلميذه ابن القيم (۱) (ت:١٥٧ه)، ومن المتأخرين الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن قاسم النجدي (۱) (ت:٢٩٩١ه)، والشيخ محمد الأمين عبدالرحمن بن قاسم النجدي (۱) (ت:٢٩٩١ه)، والشيخ محمد الأمين والشنقيطي (ت:١٣٩٣ه) في كتابه «منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز» (۱).

⁽١) الإيمان لابن تيمية: ٨٥.

⁽٢) المزهر: ١/ ٣٦٦.

⁽٣) الإيمان لابن تيمية: ٨٥ (وثلاثتهم من الحنابلة)، والجنري لم تُتؤرَّخ وفاته كما ذكر العُلَيمي -المنهج الأَحد: ٧/ ٩٣ - ضمن طبقة ذكرها كذلك، ونصَّ أنَّ من اختياراته لا مجاز في القرآن.

⁽٤) الإيمان: ٨٥، والمزهر: ١/ ٣٦٤.

⁽٥) في كتابه «الإيمان»، ورسالة «الحقيقة والمجاز».

⁽٦) في «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة».

⁽٧) انظر: حاشية مقدمة التفسير له: ٨١-٨٨.

⁽٨) وفي مذكرة أُصول الفقه - أيضاً -: ٥٨-٦٢.

وهؤلاء الرهط يمثلون اتجاهين في رفض المجاز:

أ- قسم أنكره في اللغة والقرآن، وهم الإسفراييني، وابن تيمية،
 وابن القيم، والنَّجدي، والشنقيطي.

ب- وقسم أنكره في القرآن دون اللغة، وهم: داود وابنه، وأبو مسلم، وابن القاص، والمنذر بن سعيد، وابن خويزمنداد، وابن حامد، وأبو الفضل التميمي، وأبو الحسن الجزري.

أمّا أبوعلي الفارسي فالنقل عنه مضطرب(١).

والمنكرون للمجاز كانت قضيتهم آراءً تنسب إليهم مع ذكر شبهتهم والرد عليها، سوى ما يذكر من أدلة لأبي إسحاق الإسفراييني في منعه (٢)، حتى جاء شيخ الإسلام ابن تيمية وذكر أدلة قوية تقوم على عدّة محاور في كتابه «الإيهان» (٣)، وعضد وجهته تلميذه العلامة ابن القيم، وسيًّاه طاغوتاً ضمن فصل عقده في «صواعقه»؛ لكسره من واحدٍ وخسين وجهاً (٤).

ولعلّ ما ذهب إليه ابن حزم - في نظري - أمثل الأقوال في هذه المسألة

⁽١) انظر: المزهر: ١/ ٣٦٦، ومنع جواز المجاز: ٦، والمجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإِجازة والمنع: ١١١٧-١١١٩.

⁽٢) انظر: المزهر: ١/ ٣٦٤-٣٦٦.

⁽٣) انظر منه: ٨٣-١٢، وفي رسالة «الحقيقة والمجاز» - ضمن مجموع الفتاوى: ٥٠ / ٢٠٠ - ٩٥ -، وهي في الأصل ردّ على ما ذكره الآمدي في «أحكامه»، وراجع مجموع الفتاوى: ٦/ ٣٦٠-٣٦١، ٧/ ٩٦ - ١٠٩.

⁽٤) مختصر الصواعق المرسلة: ٢/٢-٢٧.

المشتبكة الآراء، إذ قال - رحمه الله -: «والذي نقول به وبالله التوفيق: إن الاسم إذا تيقناً بدليل نصّ، أو إجماع، أو طبيعة أنه منقول عن موضوعه في اللغة إلى معنى آخر وجب الوقوف عنده، فإن الله تعالى هو الذي علم آدم الأسماء كلّها، وله تعالى أن يسمي ما شاء بها شاء. وأمّا ما دمنا لا نجد دليلاً على نقل الاسم عن موضوعه في اللغة؛ فلا يحلّ لمسلم أن يقول إنه منقول؛ لأن الله تعالى قال: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ على موضوعه في اللغة ومعهوده في اللغة ومعهوده خطاب خاطبنا الله تعالى به، أو رسوله على فهو على موضوعه في اللغة ومعهوده فيها، إلا بنص، أو إجماع، أو ضرورة حسّ، نشهد بأن الاسم قد نقله الله تعالى، فيها، إلا بنص، أو إجماع، أو ضرورة حسّ، نشهد بأن الاسم قد نقله الله تعالى، أو رسوله عن موضوعه إلى معنى آخر، فإن وُجد ذلك أخذناه على ما نُقل إليه. وهذا لا يجوز غيره، ومن ضبط هذا الفصل وجعله نصب عينيه ولم إليه. وهذا لا يجوز غيره، ومن ضبط هذا الفصل وجعله نصب عينيه ولم ينسه، عَظُمت منفعته جدّاً، وسلم من عظائم وقع فيها كثير من الناس»(٢).

وابن حزم في عرضه هذا يميل إلى وقوع المجاز في القرآن الكريم والحديث الشريف، وتخطى أمر وقوعه في اللغة، وإن كان قد أوماً إليه في مقدمات كتابه وأقرَّه بقوله: «(والمجاز)... ثم استعمل فيها نقل عن موضعه في اللغة إلى معنى آخر، ولا يُعلم ذلك إلا بدليل من اتفاق أو مشاهدة»(").

فهو إذن مقرّ بالوضع اللغوي، وتحوّل الكلام عنه إلى دلالات أخر مشروطة - عنده - بالنقل، أو الاستعمال، أو ضرورة الحسّ.

⁽١) إبراهيم آية: ٤.

⁽٢) الإِحكام في أُصول الأَحكام: ١/ ٥٣١.

⁽٣) الإِحكام في أُصول الأَحكام: ١/٥٥.

ثم طبق مذهبه على بعض الكلمات الشرعية كالصلاة والزكاة، وبعض الآيات الكريمة، وناقش أُدلّة المانعين(١٠).

وقد أبدى العلامة موفق الدين بن قدامة (ت: ١٦٠ه) - رحمه الله -رأيه في المجاز، ولخص الخلاف فيه بعبارة وجيزة محكمة، فقال: «ومن منع فقد كابر، ومن سلم وقال لا أُسميه مجازاً، فهو نزاع في عبارة لا فائدة في المشاحّة فيه، والله أعلم»(٢).

تكلّم الزركشي - رحمه الله - على تعريف الحقيقة كالآيات التي تـذكر وجود الله ووحدانيته، والآيات المحكمات، ومعظم آي القرآن على ذلك.

وعرّف السيوطي الحقيقة بقوله: «وهي كل لفظ بقي على موضوعه، ولا تقديم فيه ولا تأخير، وهذا أكثر الكلام».

وتعريفه هذا يكاد يكون تعريف ابن فارس له مع زيادة طفيفة (٣).

ثم تحدّث الزركشي عن وقوع المجاز في القرآن، وأن الجمهور على وقوعه، وذكر جماعة ممن أنكره سمّيتهم في مطلع النوع.

ثم عرَّفه لغوياً، وذكر سببيه، وهما: الشَّبه، ويسمّى المجاز اللغوي المفرد، والملابسة (أي العلاقة)، ويسمّى المجاز العقلي المركب، وضرب لذلك أمثلة.

⁽١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ٥٣٢-٥٤١.

⁽٢) روضة الناظر وجُنّة المناظر: ٦٣.

⁽٣) انظر: الصاحبي: ٣٢١، ووازن مع الإتقان: ٣/ ١٠٩.

وذكر للمجاز العقلي ثلاثة أنواع؛ نظراً لطرفيه:

أ- ما طرفاه حقيقيان.

ب- ما طرفاه مجازيان.

ج- ما كان أحد طرفيه مجازاً دون الآخر.

وقد جعلها السيوطي أربعة أنواع، باعتبار أن مختلف الطرفين يتولَّد منه نوعان، وهي ما عند الزركشي.

ثم ذكر الزركشي أنواعاً من المجاز المفرد في القرآن، وقال: «وأنواع الإفرادي في القرآن كثير يعجز العدّعن إحصائها»، فسمّى منها ستة وعشرين نوعاً، نحو:

إيقاع المسبِّب موقع السبب، وتوسع في أمثلته، وإطلاق اسم الكل على الجزء، وقد ذكر للنوع (٢١) - وهو: إقامة صيغة مُقام أُخرى - تسع صور، وللنوع (٢٦) - وهو: إطلاق اسم البشرى على المبشَّر به ونحوه - خمس صور.

أما السيوطي فاجتزأ منها عشرين نوعاً موجودة في «البرهان»، ولكنه أدرج تحت النوع العشرين - وهو: إقامة صيغة مُقام أُخرى - واحداً وثلاثين فرعاً من أقسام المجاز المفرد، لم يذكر كثيراً منها الزركشي في هذا النوع، وإنّها فرّقها في الأنواع التالية: الكنايات والتعريض، وأقسام معنى الكلام، وأساليب القرآن وفنونه.

ثم تحدّث الزركشي عن التجوّز عن المجاز بالمجاز - وجعله السيوطي خاتمة - وهو: أن تجعل المجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلى

مجاز آخر، فتتجوز بالمجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما(١٠). وهذا يسميه ابن السِّيْد البطَلْيَوْسي (ت: ٢١هه) مجاز المراتب(٢٠).

وقد عقد السيوطي «فصلاً» في أنواع اختلف في عدّها من المجاز، فذكر ستة أنواع، خمسة منها ذكرها الزركشي ضمن ما اختلف فيه بين الحقيقة والمجاز في مواضع متفرقة من «البرهان»، وهي:

الحذف، والتشبيه، والتأكيد، والكناية، والتقديم والتأخير.

ورجح في التشبيه، والتأكيد، والتقديم والتأخير أنها حقائق^(٣)، وفي الحذف أنه مجاز^(٤)، ولم يرجح شيئاً في الكناية^(٥). وكلام السيوطي في ذلك كلّه مجتزأ من الزركشي مع إضافة يسيرة.

أما الالتفات فلم يبحث فيه ما إذا كان حقيقة أو مجازاً (٢). واكتفى السيوطي بكلام البهاء السبكي وترجيحه أنه حقيقة حيث كان معه تجريد (٧)، وحيث لم يكن (٨).

⁽١) وهو كلام العزّ في الإِشارة إلى الإيجاز: ١١٢.

⁽٢) انظر: الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت اختلاف المسلمين في آرائهم، لابن السيّد: ٨٠.

⁽٣) البرهان - على الترتيب -: ٣/ ٢٦، ٢/ ٤٨٥، ٣/ ٣٠٣.

⁽٤) البرهان: ٣/ ١٧٥.

⁽٥) نفس المصدر: ٢/ ١٢، والذي يظهر لي أنَّه يميل إلى كونها حقيقة.

⁽٦) نفس المصدر: ٣/ ٣٨٠.

 ⁽٧) وهو: أن تأتي بخطاب هو لغيرك وأنت تريد به نفسك (وهو التجريد المحض)، أو تجرِّد نفسك فتخاطبها. انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ٤٢-٥٥.

⁽٨) عبارة «الإتقان»: «حيث لم يكن معه تجريد»، وهو خطأ، والتصحيح من صروس الأفراح للبهاء السبكي: ٤/ ٣٤٨.

ثم ذكر السيوطي «فصلاً» قصيراً جدّاً فيها يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين، وهو الموضوعات الشرعية كالصلاة والزكاة....

ثم ذكر «فصلاً» في الواسطة بين الحقيقة والمجاز.

الملاحظات الواردة:

١ - اختصر الزركشي - رحمه الله - أنواع المجاز المفرد من كتاب «الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنوع المجاز» للعزّ بن عبدالسلام بتصرف، مع تقديم وتأخير في الترتيب(١).

٢- توسع كل من الزركشي والسيوطي في أمثلة المجاز توسعاً ملحوظاً يوصلها إلى حد الإسراف والتجاوز، وبخاصة الزركشي، نحو اعتباره قوله تعلى: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحُ رُبَّةُ مُ ... ﴾ (٢)، وقول هذا في أَجْسَامُهُم ... ﴾ (٢)، وقول هما مجازاً.

٣- افترع السيوطي هذا النوع من الزركشي في «البرهان» من أربعة أنواع، هي: حقيقته ومجازه، الكنايات والتعريض، أقسام معنى الكلام، أساليب القرآن وفنونه البليغة، فلخص مادتها ورتبها بانضباط.

٤ - زاد السيوطي - رحمه الله - «فصلاً» في الواسطة بين الحقيقة والمجاز، سيأتي - إن شاء الله - ذكره في الزيادات.

⁽١) انظر: الإشارة إلى الإيجاز: ٣٧ وما بعدها، ووازن مع البرهان: ٢/ ٣٨٠ وما بعدها.

⁽٢) المنافقون آية: ٤.

⁽٣) هود آية: ٤٥.

٥- ذكر السيوطي أن ممن أنكر المجاز الظاهرية، وكذلك نَسَب هذا الإطلاق إليهم في «التحبير»(١)، وهو تعميم لا يصح؛ لأن مَنْ نُسب إليهم الإنكار من الظاهرية هما: داود بن علي وابنه أبو بكر، كما تقدم في صدر النوع، وكذلك سبقت إشاري إلى مذهب ابن حزم الظاهري - وهو من أكبر أعمدة المذهب الظاهري، ومؤصّل أصوله، وحافظ فروعه فيها بقي من كتبه - الذي أجاز المجاز بشروط فصّلها، وقد ردّ على ابن خويزمنداد من المالكية العراقيين، وأمطره ببعض العبارات المقذعة بسبب إنكاره المجاز (٢).

لذلك نجد دقة العلماء في نسبة إنكمار المجماز إلى الظاهريّة بقولهم: «بعض أهل الظاهر»(٣)، ومرادهم داود وابنه محمد.

(١) انظر منه: ٢٠٣.

⁽٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ٥٣٧.

⁽٣) التمهيد لأبي الخطاب: ١/ ٨٠، وانظر: المحصول: ١/ ق١/ ٤٦٢، والبحر المحيط للزركشي: ١/ ٤٤٩.

في الكنايات والتعريض في القرآن(١)

عنوان هذا النوع متوافق في «البرهان» و «الإِتقان»، ولم يذكر الزركشي والسيوطي من أفرد هذا العلم بالتأليف، واكتفى الزركشي بالقول بأن أبا عبيد القاسم بن سلّام الهروي (ت:٢٢٤هـ)، ألَّف هو وغيره في «الأَمثال»(٢).

ووجه ذكر الأمثال؛ لأن العرب أكثر أمثالهم الفصيحة جارية مجرى الكنايات.

ومما يجدر ذكره أن السيوطي ذكر في مقدمة «الإتقان»، أنه اعتمد على كتاب لتقي الدين السبكي (ت:٧٥٦هـ) اسمه: «الإغريض^{٣)} في الفرق بين الكناية والتعريض»، ونقل عنه هنا.

ذكر الزركشي - رحمه الله - أن الكناية مستعملة عند العرب، ويعدُّونها من البراعة والبلاغة، وهي عندهم أبلغ من التصريح، وهي كثيرة في القرآن.

وعرَّفها لغة، واصطلاحاً بأنها الدلالة على الشيء من غير تصريح باسمه. وذكر الخلاف بين كونها حقيقة أو مجازاً، ولم يرجِّح أحد الرأيين، والذي

⁽١) البرهان: ٢/ ١٠٠٤–٢٢٤، والإتقان: ٣/ ١٤٣–١٤٨.

⁽٢) كتاب أبي عبيد اسمه «الأمثال» حققه الدكتور عبدالمجيد قطامش، وصدر ضمن مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة.

⁽٣) الإغريض بمعنى: ماء المطر، أو كل أبيض طريّ، أو الطَّلْع. انظر: القاموس (غرض): ٨٣٦. ونُشِر الكتاب في مجلة كلية الآداب – جامعة الملك سعود المجلد (١١)، العدد (٢) سنة ١٩٨٤م.

يظهر لي أنه يميل إلى كونها حقيقة؛ وذلك لسببين، هما:

- عدم ذكره إيّاها في مبحث الحقيقة والمجاز المتقدم.

- ولسكوته عن كلام العز بن عبدالسلام الذي استظهر أنها ليست بمجاز (١)، مع تأخيره له.

وقد أَغفل السيوطي تعريف الكناية لغة، فلم يذكره.

ثم ذكر الزركشي أسباب ورود الكناية في القرآن الكريم، فذكر منها عشرة أسباب، وهي:

التنبيه على عظم القدرة، فطنة المخاطَب، ترك اللفظ إلى ما هو أجمل منه، أن يفحش ذكره في السمع فيُكنى عنه بها لا ينبو عنه الطبع، تحسين اللفظ، قصد البلاغة، قصد المبالغة في التشنيع، التنبيه على مصير المذكور، قصد الاختصار، أن يعمد إلى جملة ورد معناها على خلاف الظاهر، فيأخذ الخلاصة منها من غير اعتبار مفرداتها بالحقيقة أو المجاز، فتعبّر بها عن مقصودك. وهذا الأخير استنبطه الزمخشري(٢).

وقد مثل لكل سبب منها بأمثلة موضحة، وتوسع في أمثلة السبب الرابع.

وأورد السيوطي هذه الأسباب خلا: فطنة المخاطَب، وتحسين اللفظ، فيكون قد عدّ ثمانية أسباب فقط.

ثم عقد الزركشي تنبيهين:

١ - في أنه هل يشترط للكناية قرينة كالمجاز أو لا؟ فذكر قول

⁽١) انظر: الإشارة إلى الإيجاز: ٦٣.

⁽٢) الكشاف: ٢/ ٤٢٧.

الزمخشري الذي صرَّح بأنها مجاز، ونقل قول عبدالقاهر الجرجاني في كتابه «دلائل الإعجاز» بأن الكناية لابدّ لها من قرينة.

٢ - رد القول القائل إن من عادة العرب أنها لا تكني عن الشيء بغيره،
 إلا إذا كان يقبح ذكره.

ثم تكلّم على التعريض، وهو: الدلالة على المعنى من طريـق المفهـوم، ويسمَّى - أيضاً - التلويح، وعدَّد له أمثلة.

وقد ذكر السيوطي عدَّة تعاريف اصطلاحية للتعريض عن الزمخشري، وابن الأَثير، والسبكي، والسكاكي.

ثم تحدَّث الزركشي عن التوجيه، وهو: ما احتمل معنيين، ويُـؤْتى بـه عند فطنة المخاطب، وأُورد له مثالاً واحداً، هـو قولـه تعـالى ﴿هَلَأُدُلُكُمُ عَلَىٰ أَدُلُكُمُ عَلَىٰ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ اللهُ عَلَىٰ عَل

وقد تكلّم السيوطي على الإرداف^(٢)، وأسباب التعريض في القرآن الكريم نقلاً عن الطيبي.

الملاحظات الواردة:

١- الجانب التأسيسي عند الزركشي في هذا النوع ظاهر بجلاء، إذِ
 استنبط عشرة أسباب لورود الكناية في القرآن الكريم، مع استئناسه بأقوال

⁽١) القصص آية: ١٢.

 ⁽٢) وهو: أن يريد المتكلم معنى فلا يعبّر عنه بلفظه الموضوع له، بل يعبّر عنه بلفظ هو رديفه
 وتابعه. انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ٨٩.

بعض أهل العلم كالجرجاني، والزمخشري، والسهيلي، والرازي.

وقد أحسن الفخر الرازي صنعاً حين ردّ عليه فقال: «وأقول: إنّا لو فتحنا هذا الباب، لانفتحت تأويلات الباطنية، فإنهم - أيضاً - يقولون المراد من قوله ﴿فَالَخْلَعْ نَعْلَيْكُ ... ﴾ (*) الاستغراق في خدمة الله تعالى من غير تصور فعل، وقوله ﴿يَكْنَارُكُونِ بَرْداً وَسَلَاماً عَلَى إِبْرَهِيم عليه السلام من يد ذلك الظالم، من غير أن يكون هناك نار وخطاب البتة، وكذا القول في كل ما ورد في كتاب الله تعالى، بل القانون: أنه يجب حمل كل لفظ ورد في القرآن على حقيقته، إلا إذا قامت دلالة عقلية قطعية توجب الانصراف عنه، وليت مَنْ لم يعرف شيئاً لم يخض فيه !!» (*).

⁽١) الكشاف: ٣/ ٣٥٥.

⁽٢) الزمر آية: ٦٧.

⁽٣) طه آية: ١٢.

⁽٤) الأُنبياء آية: ٦٩.

⁽٥) التفسير الكبير: ٢٢/٧-٨.

٢- ترتيب السيوطي لهذا النوع فيه جودة، وتعريفاته للكناية
 والتعريض أخصر من تعريفي الزركشي، وإن كان لم يذكر تعريفيها
 اللغويين، كما أهمل ذكر التوجيه.

٣- جانب النقل غلب على السيوطي، إذ اعتمد نصوصاً عن الطيبي، وبدر الدين بن مالك في «المصباح»، وابن الإثير، والتقي السبكي في «الإغريض».

٤ - زاد السيوطي مبحثي الإرداف - الذي اعتمد فيه على «بديع القرآن» لابن أبي الإصبع دون تصريح (١) -، وأسباب التعريض في القرآن، وسيأتي - إن شاء الله - سردهما في الزيادات.

⁽١) انظر: بديع القرآن لابن أبي الإِصبع: ٨٣، ٨٤، ٥٨، ووازن مع **الإ**تقان: ٣/ ١٤٦–١٤٧.

في أقسام معنى الكلام(١)

يقابل هذا النوع عند السيوطي نوع «الخبر والإنشاء»؛ لأن الكلام - عند أهل البيان - منحصر في هذين القسمين، وكلام الزركشي الذي بسطه في هذا النوع لا يعدو - أيضاً - هذين القسمين.

ولم يذكرا من أفرد هذا العلم بمصنف، إلا ما ذكره السيوطي - أثناء حديثه عن الاستفهام - من أنّ شمس الدين: محمد بن عبدالرحمن بن الصائغ الحنفي (ت: ٧٧٦هـ) ألّف كتاباً سهاه: «روض الأفهام في أقسام الاستفهام» (٢)، ونقل منه هنا.

ذكر الزركشي - رحمه الله - اختلاف الناس في حصر معاني القرآن، فحكى مسلكين:

- مسلك حكاه ابن السيد البطَلْيَوْسي (ت: ٢١هه) عن أكثر البصريين في زمانه بأنها غير منحصرة، ولم يتعرّضوا لحصرها.
- ومسلك مَنْ حاول تعدادها، فعدد سبعة مذاهب حَصَرتُها بين: ٢، ٥ من الأقسام، وكلّها تدور في فروع الخبر والإنشاء.

ولم يرجّح الزركشي أياً من الاتجاهين، بينها مال السيوطي إلى انحصار

⁽١) البرهان: ٢/ ٢٥٥-٤٧٩، والإتقان: ٣/ ٢٢٥-٢٤٨.

⁽٢) ذكره في بغية الوعاة: ١/ ١٥٥، وكشف الظنون: ١/ ٩١٧ (وذكر أنه حنبلي، والصواب أنه حنفي).

الكلام عموماً - ومنه كلام الله المنزل على رسوله محمد ﷺ - في الخبر والإِنشاء، وأنه لا ثالث لها، ثم سرد ثمانية مذاهبَ ذكرت أقسام الكلام بين: ٣ - ١٠.

وقد تحدَّث الزركشي في هذا النوع حول ستة مباحث، هي:

الخبر، والاستفهام، والشرط، والقَسَم(١)، والأَمر، والنفي، وكلها من أقسام الإِنشاء سوى الأوّل.

أمّا السيوطي - رحمه الله - فتحدّث كذلك عن أربعة من الستة المذكورة، وأرجأ الحديث عن القَسَم إلى - النوع السابع والستين - أقسام القرآن، والقِسْم المتروك هو: الشرط؛ وخُتِم النوع بـ «فصل: ومن أقسامه الشرط...».

وإلى هنا توقّف الكلام، وهذا النقص يوجد في طبعة أبي الفضل (٢)، وطبعة الحلبي (٣)، وثلاث نسخ مخطوطة من «الإِتقان»(٤).

ويبدو أن السيوطي - رحمه الله - بيَّض هذا الموضع ليكمله فيها بعد، ثم لم يُتح له ما أضمره؛ لأن نسخة المكتبة الآصفيّة بالهند - التي اعتمدها

⁽١) ولم يفصّل القول فيه، ووعد بالحديث عنه في أساليب القرآن -بـاب التأكيـد-، انظر: البرهان: ٢/ ٤٨٥.

⁽٢) الإِتقان: ٣/ ٢٤٨، وكذا الطبعات الأُخرى التي اعتمدتها نحو (ط. البُغا): ٢/ ٨٩٧.

⁽٣) المصدر السابق: ٢/ ٨٣ (واعتمدت مصورة المكتبة الثقافية ببيروت).

⁽٤) وهي: مصورة المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل عليه السلام، مكتوبة في حياة السيوطي عام (٨٨٥ه)، محفوظة في مركز المخطوطات والوثائق في الجامعة الأردنية بعيّان، برقم: ٤٨، ومصورة جستربيتي مكتوبة عام (٩٥٣ه)، محفوظة بالمركز المذكور، برقم: ٤٥٢٠، ومصورة المكتبة البُدّيريّة في المسجد الأقصى المبارك، مكتوبة عام (٩٧٧ه)، محفوظة بالمركز المذكور، برقم: ١٦٣.

الأُستاذ أبو الفضل رحمه الله - هي بخط تلميذ السيوطي وراوي كتبه: جرامرد الناصري الحنفي، وكتبت سنة (٨٨٣ه) (١)، وقرأها على السيوطي، وأجازه بها، وكتب إجازته بخطه. وكذلك نسخة المسجد الإبراهيمي بالخليل المكتوبة في حياة السيوطي سنة (٨٨٥ه)، خَلتا من فصل «الشرط»، مما يدل على أنه لم يُضف ما كان أضمره، وإلا لوُجدَ في مثل هذه النسخ الموتَّقة.

تكلّم الزركشي - رحمه الله - على «الخبر»، وأن القصد منه إفادة المخاطب، قال: «وقد يشرب مع ذلك معاني أُخر»، وذكر أحد عشر معنى، وهي:

التعجب، وذكر تعريفه وأمثلة له، وأورد قولين في مسألة هل يجوز إطلاق التعجب في حق الله؟، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، والإنكار والتبكيت، والدعاء، وإتيان اللفظ خبراً والمعنى شرطاً وجزاء، والتمني، والترجي، والنداء: وذكر له ثلاثة معان على غير بابها، وهي: الإغراء والتحذير، والاختصاص، والتنبيه.

وقد ذكر السيوطي الخبر والخلاف في تعريفه ضمن اتجاهين:

- الاتجاه الأول بأنه لا يُحدُّ لعسره، أو لأَنه ضروري، ورجحه الرازي في «المحصول»(٢).
- الاتجاه الثاني على تعريفه، فذكر لهم ستة تعاريف، ولم يرجِّح واحـداً منها.

⁽١) انظر مقدمة تحقيق ((الإتقان)) لأبي الفضل: ١٠١٠.

⁽٢) انظر منه: ٢/ق ١/ ٣١٤–٣١٥.

والمشهور في تعريفه: أنه ما احتمل الصدق والكذب لذاته (١١)، أي: بقطع النظر عن قائله، لذلك يخرج من هذا التعريف كلام الله، وما صحّ عن النبي الله، وكل كلام نجزم نحن بصدق قائله لا يحتمل كذباً.

وقد اقتصر السيوطي على ثمانية معانٍ مما أُشربه الخبر، فرَّقها في هذا النوع، هي:

التعجب، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، والدعاء، والتمني، والنداء.

ثم تحدّث الزركشي عن الاستخبار وهو بمعنى الاستفهام، أي: طلب ما ليس عندك ضمن ثماني فوائد، فذكر خروج الاستفهام عن حقيقته، وهو قسمان:

* استفهام بمعنى الخبر، وهو ضربان:

(أ) استفهام إنكاري، وقد يجيء لتعريف المخاطَب أن المدَّعي ممتنع عليه، أو يصحبه التكذيب للتعريض بأن المخاطَب ادّعاه وقصد تكذيبه.

والحاصل أن الإِنكاري مرتبتان: إِبطاليّ، وهو: أن يكون ما بعده غير واقع، ومدّعيه كاذب.

وحقيقي، وهو: أن يكون ما بعده واقعاً، وفاعله ملوم.

(ب) استفهام تقريري، وهو: حمل المخاطَب على الإِقرار والاعتراف بأُمر

⁽١) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ٤٦٤ – ٤٦٥، والبلاغة فنونها وأفنانها للدكتور فضل حسن عباس: ١/ ٦٠ – ٦٢.

قد استقرّ عنده (١). وقد أورد الزركشي اثني عشر قسماً منه (٢).

* القسم الثاني من أقسام الاستفهام، وهو المراد به الإنشاء، فسمّى منه ثهانية عشر ضرباً (٢).

ثم تكلّم على اجتماع الاستفهام الواحد للإِنكار والتقرير، وخروج الاستفهام عن حقيقته، فإن أُريد التقرير ونحوه لم يحتج إلى معادل، واستفهام الإِنكار لا يكون إلا على ماضٍ، خلافاً للتنوخي (ت٤٨١هـ) صاحب «الأقصى القريب» في علم البيان، وخروج الاستفهام عن حقيقته في النفي، فهل يبقى الاستفهام وينضم إليه معنى آخر، أم يتجرّد عن الاستفهام بالكليّة؟ واختار بأنه لا ينبغي إطلاق أحد الأمرين؛ لأن منه ما يبقى، ومنه ما يتجرّد.

وتحدَّث أن الحروف الموضوعة للاستفهام ثلاثة، هي: الهمزة، وهل، وأم. أمّا غيرها نحو: مَنْ، وما، ومتى...، فأسهاء استفهام استفهم بها نيابة عن الهمزة. ولكون الهمزة أمّ الباب اختصت بأحكام لفظيّة ومعنويّة، فذكر منها تسعة أحكام مجمّعة من كلام أبي حيّان، وابن الحّاجب (ت:٢٤٦هـ)، وابن الطراوة المالقي (ت:٢٥٦هـ)، والزّمْلكاني (ت:٢٥١هـ)، وابن سِيدَه (ت:٤٥٨هـ).

ومعظم مباحث السيوطي في «الاستفهام» مأخوذة من «البرهان»، سوى زيادات يسيرة عن ابن الصائغ الحنفي في خروج الاستفهام عن

⁽١) معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ١٩٠.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٤٤٠-٤٤٤.

⁽٣) البرهان: ٢/ ٤٤٢ - ٤٤٦.

حقيقته، ونقول عن السبكي في «عروس الأَفراح».

ثم تحدّث الزركشي عن الشرط ضمن إحدى عشرة قاعدة، فصّل القول فيها(١)، وقد ناقش في القاعدة الأخيرة اعتراض الشرط على الشرط من خلال سبع آيات، وردّ دخول بعضها في القاعدة المذكورة، واعتبر آية ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُوْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُوْمِنَاتٌ ... ﴾(١) هي العمدة في هذا الباب؛ لأن الشرطين، وهما: ﴿وَلَوْلَا ﴾ و ﴿ لَوْ ﴾، قد اعترضا وليس معها إلا جواب واحد، وهو متأخر عنها، وهو ﴿لَوْ ﴾.

ثم تكلّم على الأمر، وقرّر أن غالب وقوعه في القرآن من غير اقتران فعله بحرف، نحو ﴿ أَدْخُلُواْ مَسَاكِنَكُمْ ... ﴾ (١)، وجاء الاقتران في مواضع يسيرة نحو قراءة رويس عن يعقوب ﴿ فَإِنَالِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ... ﴾ (٥) بالتاء، و ﴿ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَيْرٍ ... ﴾ (١)، و ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكُ فَلَيْ ... ﴾ (٧).

ثم تحدّث عن النفي، قال: «وهو شطر الكلام كله؛ لأن الكلام إِمّا إِرْبات أو نفي».

⁽١) الرهان: ٢/ ٥٣ ٤ - ٤٧٣.

⁽٢) الفتح آية: ٢٥.

⁽٣) وأَنكر أَبو حيّان هذا الرأي، واستبعده السمين، وفي جوابها قولان آخران. انظر: البحر المحيط: ٨/ ٩٨، والدر المصون: ٩/ ٧١٧.

⁽٤) النمل آية: ١٨.

⁽٥) يونس آية: ٥٨، وانظر: النشر: ٢/ ٢٨٥.

⁽٦) الحشر آية: ١٨.

⁽٧) الزخرف آية: ٧٧.

وذكر خمس قواعد فيه:

في الفرق بينه وبين الجحد - وأوردها السيوطي -، وهل من شرط صحة النفي عن الشيء؟ ورجّح أن النفي عن الشيء؟ ورجّح أن الصواب انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يمكن منه عقالاً، وقد يكون لكونه لا يمكن السيوطي.

أَن المنفي ما ولي حرف النفي، في تقدم أداة النفي على الكلام العام، أو تقدّم العام عليها. في أدوات النفي، وهي كثيرة، وأُصولها أَربعة: لم، وما، ولن، ولا.

وتكلّم - أيضاً - السيوطي على أدوات النفي.

الملاحظات الواردة:

1 – تكلّم في «الخبر والإنشاء» الأصوليون، والبلاغيون، وبعض مَنْ كتب في علوم القرآن، وقد غلب على بعض التعاريف المذكورة في حدّ الخبر المبحث الفلسفي على منهج المتكلمين(۱)، وأدخلوا فيه مطابقته للواقع بحيث يعتبر خبراً صادقاً، وعكسه فيكون كاذباً(۱).

وهذا إِقحام من المتكلمين في مباحث البلاغة لا يُجنى منه فوائد بيانية، أو تذوّق أدبي؛ لأنه مبحث عقلي صرف.

٢- امتاز السيوطي في هذا النوع بحسن الترتيب والتنسيق والاختصار،
 وزيادة في التعريف والمصطلحات، ونقول إضافية من «عروس الأفراح»،

⁽١) انظر بعض تعاريف ‹‹الإتقان››: ٣/ ٢٢٦.

⁽٢) انظر: الإِيضاح للقزويني: ١٠ (ط. صبيح)، ومعجم المصطلحات البلاغيّة: ٢/ ٦٥٠٠.

و «روض الأفهام»، و «مفتاح العلوم» للسكاكي.

بينها تحدّث الزركشي عن القَسَم بكلمات معدودة، ثم فصَّل القول فيه في نوع أساليب القرآن، وكذلك فرَّق الكلام عن «الخبر»، و«الشرط» - هنا - وفي نوع أساليب القرآن أيضاً.

٣- زاد السيوطي خمس زيادات، سيأتي - إِن شاء الله - ذكرها في الزيادات.

في ذكر ما تيسّر من أساليب القرآن وفنونه البليغة(١)

هذا النوع أكبر أنواع «البرهان»؛ إذ استغرق المجلّد الثالث بتهامه، وشطراً من الثاني والرابع، وقد أوفى الزركشي فيه واستولى على غايته، وأسال قريحته، وأظهر مكنون مواهبه الأدبيّة، والذوقيّة، والبلاغيّة، والنقديّة، واعتبره المقصود الأعظم من كتابه، وبيتَ القصيدة.

وقد ذكر في هذا النوع (٤٥) أُسلوباً على وجه الإِجمال، و(٢٢) قاعدة، نثر خلالها أُسساً كثيرةً مما يحتاج إليه المفسِّر لكتاب الله تعالى، مع فوائدَ وتنبيهات.

وقد قابل السيوطي هذا النوع بسبعة أنواع في «الإِتقان»، هي: في قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها، في مقدَّمه ومؤَخره، في تشبيهه واستعاراته، في الحصر والاختصاص، في الإِيجاز والإِطناب، في بدائع القرآن، في أقسام القرآن.

ولم يصدِّر الزركشي أحداً ممن ألّف بانفراد في أساليب القرآن، إِلاَّ أنه أثناء حديثه عن «التشبيه»(٢)، ذكر أن أبا القاسم البغداديّ المعروف بابن ناقيا (ت:٤٨٥هـ)، ألّف فيه كتاب «الجهان في تشبيهات القرآن»(٣)، وأثناء

⁽٢) البرهان: ٣/ ٤٦٧.

⁽٣) طبع ثلاث مرَّات بالكويت، وبغداد، والقاهرة.

حديثه عن الضائر (١) ذكر أن ابن الأنباري: محمد بن القاسم (ت ٣٢٨ه)، صنّف في بيان الضائر الواقعة في القرآن مجلدين (٢).

وهذا الأَخير سبق أَن ذكره في نوع: معرفة تفسير القرآن (٣).

وقد ذكر هذين الكتابين السيوطي - أيضاً - في مقدمة نـوع: تـشبيهه واستعاراته (٤)، وفي قواعد مهمّة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها (٥).

وزاد کتابین، هما:

- «بديع القرآن» (٦٠ لابن أبي الإصبع (٧٠): عبدالعظيم بن عبدالواحد المصري (ت: ٢٥٤ه)، الذي ضمّنه مئة نوع من أنواع البديع اشتمل عليها القرآن.
 - و «التبيان في أقسام القرآن» (١٠ لابن قيم الجوزيّة (ت: ١٥٧ه).

⁽١) الرهان: ٤/ ٢٣.

⁽٢) وهو كتاب «الهاءات في كتاب الله عز وجل»، منه قطعة من أربع ورقات في مكتبة جستربيتي برقم: (٣ / ٣١٦٥)، وأُخرى من ثلاث ورقات في المكتبة الوطنية بباريس برقم: (٢- ٦٥١). انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٤٢، وقد نشر نوار محمد حسن آل ياسين مقالة - مجلة البلاغ العراقية، العددان: ٤، ٥، عام ١٩٧٦ه - بعنوان: جزء مستخرج من كتاب الهاءات لابن الأنباري.

⁽٣) البرهان: ٢/ ٣٤٥.

⁽٤) الإتقان: ٣/ ١٢٨.

⁽٥) نفسه: ٢/ ٢٨١.

⁽٦) مطبوع بتحقيق د. حفني شرف في مكتبة نهضة مصر بالقاهرة.

⁽٧) الإتقان: ٣/ ٢٤٩.

⁽٨) مطبوع أكثر من طبعة، منها بتحقيق الشيخ طه يوسف شاهين، وانظر: الإِتقان: ٤٦/٤.

وقد أورد السيوطي خلال نوع «الحصر والاختصاص»، كتاب «الاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص» (١) للتقي السبكي: على بن عبدالكافي (ت: ٧٥٦هـ)، ونقل عنه نصًا مطوّلاً، فيمكن اعتبار هذا الكتاب مما أُفرد في بابه.

وسوف أعرض للهادة العلمية في هذا النوع بإيجاز، وإشارة إلى أُمَّهات المسائل دون التفريع والتجزئة، إذ لا يتصور عرض محتويات (٧٠٢) صفحة عرضاً مفصلاً وافياً في مثل هذه الدراسة، ولو فعلت لم يكف أقل من مئة صفحة لذلك الاستعراض.

ذكر الزركشي - رحمه الله - في طليعة هـذا النـوع أن البلاغـة القرآنيـة تتناول لفظ القرآن ومعناه، لا كها شذّ قوم وزعموا أنها في المعنى فقط.

ثم شرع يتكلّم على أساليب القرآن، فمنها:

(1) التأكيد، والقصد منه تمكين الشيء في النفس وتقوية أمره، ومحله الاستقبال.

ثم بحث خمس مسائل تدور على أن جمهور الأُمّة على وقوعه في القرآن والسنة، وأنه حقيقة وهو خلاف الأُصل، وأنه قسمان: صناعيّ ومعنويّ.

فالصناعي: ما يتعلق باصطلاح النحاة، ولا يتعلَّق بمقاصد البلاغة، وسيّاه العَلَوي العام(٢).

⁽١) ذكره الداودي في طبقات المفسرين: ١/ ٤١٥، وكاتب جلبي في كشف الظنون: ١٣٦١.

⁽٢) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ٦. والعَلَوي، هو: يحيى بن حمزة من أكابر علماء الزيديّة باليمن، له عدّة مصنفات منها: «الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجماز» مطبوع في ثلاثة أجزاء. توفي عام (٧٤٥ه). انظر: الأعلام للزّركلي: ٨/ ١٤٣.

والمعنوي: ما يهم البلاغيين، وسهاه العَلَوي - أيضاً - الخاص، ويقال له التكرير (١٠).

وتكلّم على وجود الصناعي، وأنه لفظي ومعنوي، وعن بعض مباحثه.

ثم ذكر خمس فوائد للتأكيد، وتنبيهين، من أن التأكيد يؤتى به للحاجة، وعن مراتب التوكيد في الاستعمال نقلاً عن التنوخي صاحب «الأقصى القريب».

ثم ذكر أن مما يلتحق بالتأكيد الصناعي شيئين:

أ- توكيد الفعل بالمصدر، وهو كثير جدّاً، وذكر فيه عدَّة مسائل وبعض التنبيهات.

ب- الحال المؤكّدة، وهي: الآتية على حال واحدة، أي هي التي يستفاد
 معناها بدونها، ومهمتها توكيد عاملها فقط^(١)، وأورد لها أمثلة
 وناقش بعضها، وذكر فائدة عن الزنخشري.

ثم ذكر «فصلاً» فيه (١٧) مؤكِّداً نحو: إِنَّ، وأَنَّ للجملة الاسمية، وقد أفادها من «المفصَّل»، و«الكشافين» - القديم والجديد - للزمخشري، ومن سيبويه، وابن الحاجب، وابن عصفور، وغيرهم.

ثم ذكر أربعة مؤكّدات فعلية، هي: قد، وسين التنفيس، والنون الشديدة، ولن التي لتأكيد النفي.

وخلال هذا الأُسلوب - التأكيد - عدّ سبعة وعشرين قسماً - تارة

⁽١) معجم المصطلحات البلاغيّة: ٢/٢.

⁽٢) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ٧٠.

بتوسع وأُخرى باقتضاب -، هي:

- ١- الصفة: وذكر ثلاثة أسباب لمجيئها، ثم اثنتي عشرة فائدة تتعلق بها.
- ۲- البدل: واستوعب فيه أنواعه الأربعة: المطابق، وبدل البعض،
 والاشتمال، وبدل المفرد من الجملة، مغ إيراد الأمثلة والمناقشات والردود، كما ذكر بعض فوائده.
 - ٣- عطف البيان.
 - ٤- ذكر الخاص بعد العام، وذكر شرطيه عن ابن مالك.
 - ٥- ذكر العام بعد الخاص.
 - ٦- عطف أحد المترادفين على الآخر.
 - ٧- الإيضاح بعد الإبهام.
- ٨- وضع الظاهر موضع المضمر، وذكر سبعة عشر سبباً للخروج على خلاف الأصل، نحو: قصد التعظيم، قصد الإهانة والتحقير....
 - ٩- مجيء اللفظة الدّالة على التكثير والمبالغة بصيغ من صيغ المبالغة.
 - ١٠ إطلاق المثنى وإرادة الواحد.
 - ١١- إطلاق الجمع وإرادة الواحد.
 - ١٢ إطلاق لفظ التثنية والمراد الجمع.
 - ١٣ التَّكْرار على وجه التأكيد، وذكر له سبع فوائد.
 - ١٤ الزيادة في بُنية (١) الكلمة.

⁽١) جعلوها بالكسر في المحسوسات، وبالضم في المعاني والمجد، مع جوازهما في كلِّ. انظر حاشية القاموس: ١٦٣٢.

- ١٥ التفسير: وهو الإيضاح والتبيين (١٠)، وتفعله العرب في مواضع التعظيم،
 وقد يجىء لبيان العلّة والسبب.
 - ١٦- خروج اللفظ مخرج الغالب.
- القَسَم، وهو: عند النحويين جملة يُؤكّد بها الخبر، وتطرق فيه إلى بعض المباحث، كمعنى القسم من الله تعالى، وكيف أقسم بالمخلوقات، وأكثر الأقسام المحذوفة الفعل في القرآن لا تكون إلا بالواو، وبعض الفوائد الأُخرى.
- ١٨ إبراز الكلام في صورة المستحيل على طريق المبالغة؛ ليدل على بقية جمله.
- ١٩ الاستثناء والاستدراك، ووجه التأكيد فيه التثنية مرّتين، مرّة في الجملة، ومرّة في التفصيل.
- ٢- المبالغة، وهي: أن يكون للشيء صفة ثابتة، فتزيد في التعريف بمقدار شدّته أو ضعفه، وذكر لها أمثلة، وبعض التنبيهات والفوائد.
- ٢١ الاعتراض، وهو: أن يُؤتى في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى،
 بشيء يَتم الغرض الأصلي بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلاً
 بين الكلام لنكتة، وذكر له ثهانية أسباب، وبعض فوائد.
- ٢٢- الاحتراس، وهو: أن يكون الكلام محتملاً لشيء بعيد، فيُؤتى بها يدفع ذلك الاحتمال.
- ٢٣ التذييل، وهو: أن يُـؤتى بعد تمـام الكـلام بكـلام مستقل في معنى
 الأول؛ تحقيقاً لدلالة منطوق الأول أو مفهومه، ليكون معه كالـدليل

⁽١) معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ٣١٤.

ليظهر المعنى عند من لا يَفْهم، ويَكُمُل عند من فهمه.

٢٤- التتميم، وهو: أن يتمّ الكلام فيُلحَق به ما يكمّله، إمّا مبالغة، أو احترازاً، أو احتياطاً.

٢٥ - الزيادة، قال الزركشي: «والأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله، ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه الصلة، ومنهم من يسميه المقحم»(١).

وهذا الإطلاق من عبارات البصريين، أمّا الكوفيُّون فيسمونه صِلة أو حشواً.

قال الزركشي: «والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتباب الله تعبالى؛ فإن مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب، لا من جهة المعنى»(٢٠).

ويؤيد كلامه ما قاله ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ): «لأَن قولنا زائـد، لـيس المراد أَنه قد دخل لغير معنى البتة، بل يزيد لضربٍ من التأكيـد، والتأكيـد معنى صحيح»(").

وقد ذكر الزركشي الاختلاف في وقوع الزائد وعدمه، وبعض التنبيهات والفوائد، وتكلّم عن حروف الزيادة ومواقعها في الآيات القرآنية.

٢٦- باب الاشتغال، ولم يُرِدْ به ما عناه النحويون - وهو: «أَن يـسبق اسمٌ

⁽١) الرهان: ٣/ ١٤٧.

⁽٢) نفس المصدر: ٣/ ١٤٩.

⁽٣) شرح المفصل: ٨/ ١٢٨ - ١٢٩. وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٦/ ٥٣٧.

عاملاً مشتغلاً عنه بضميره، أو ملابسه، لو تفرغ له هو، أو مناسبه لنصبه لفظاً، أو محلاً، فيُضْمَر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسَّر به»(۱) – وإنّها نظر إليه من حيث المعنى، فقال الزركشي: «إن الشيء إذا أُضمر ثم فُسِّر كان أَفخم عما إذا لم يتقدم إضهار، ألا ترى أنّك تجد اهتزازاً في قوله تعالى ﴿ وَإِنّ أَحَدُّ مِن الْمُشْرِكِين السّتَجَارِكَ فَأَجِرُهُ ... ﴾(۱)، وفي قوله ﴿ قُل لَو أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَابِنَ رَحْمَةِ رَبِّق ... ﴾(۱)، وفي قوله النعل عن المفعول بضميره»(۱).

٢٧- التعليل، وهو: ذكر الشيء معللاً؛ فإنه أبلغ من ذكره بلا علّه، والعلّه المنصوصة قاضية بعموم المعلول، والنفوس تنبعث إلى نقل الأحكام المعللة.

وذكر اثني عشر طريقاً تدلُّ على العلَّة.

(٢) الأسلوب الثاني: الحذف، وهو: إسقاط جزء الكلام أو كلَّ للدليل، وذكر الفرق بينه وبين الإيجاز والإضمار.

وهل الحذف مجاز أم لا؟ حقق أنه إِن أُريد بالمجاز استعمال اللفظ في غير موضعه، فالمحذوف ليس كذلك، وإِن أُريد بالمجاز استعمال إسناد الفعل إلى غيره - وهو المجاز العقلي - فالحذف كذلك.

⁽١) شرح الأُشموني ١/ ١٨٧.

⁽٢) التوبة آية: ٦.

⁽٣) الإسراء آية: ١٠٠.

⁽٤) البرهان: ٣/ ١٦٥.

وقرَّر أن الحذف خلاف الأَصل، فإذا دار الأمر بين الحذف وعدمه، كان الحمل على عدمه أولى، وإذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته، كان الحمل على قلته أولى. وأدار الحديث عن الحذف من خمسة أوجه:

- في فائدته، فذكر له ست فوائد.
- وفي أسبابه، فذكر عشرة أسباب.
 - وفي أدلَّته، فذكر تسعة أدلة.
- وفي شروطه، فأورد أربعة شروط.
- وفي أقسام الحذف، فذكر ثمانية أقسام، آخرها:

الاختزال، وهو: افتعال من الخَزْل، أي قطع الوسط. ثم نُقِل في الاصطلاح إلى حذف كلمة أو أكثر، وهي: اسم، أو فعل، أو حرف.

فذكر أربعة وعشرين نوعاً من أنواع حذف الاسم، نحو حذف الخبر، وحذف المفعول الذي توسع فيه، وذكر خمسة أغراض لحذفه.

ثم تحدث عن حذف الفعل، ومنه خاص، وهو: ما نصب على المدح أو الذم، وعام، وهو: كلّ منصوب دل عليه الفعل لفظاً، أو معنى، أو تقديراً، ولحذفه أسباب، فذكر ثمانية منها.

ثم تحدّث عن حذف الحرف - وهو حذف لا ينقاس -، فذكر (١١) حرفاً، مثّل لها بمواضع حذفت منها.

ثم تحدَّث عن النصب بنزع الخافض، وعن نوعي حذف الحرف في آية، وإِثباته في آية أُخرى. ثم تحدّث عن الإيجاز - وهو نوع من الحذف -، وهو: قلّة عدد اللفظ مع كثرة المعاني، ويسمّى إيجاز القِصَر، وسبب حسنه أنه يدلّ على التمكن في الفصاحة؛ لذلك كان العرب لا يميلون إلى الإطالة والإسهاب، ويعدّون الإيجاز هو البلاغة.

وتحدّث - أيضاً - عن الإيجاز المقدّر، وهو: ما ساوى لفظه معناه، ويُسمّى إيجاز التقدير، أو التضييق^(۱).

وذكر من أقسام الإيجاز الاقتصار على السبب الظاهر للشيء؛ اكتفاءً بذلك عن جميع الأسباب، كما يُقال: فلان لا يخاف الشجعان، والمراد: لا يخاف أحداً.

(٣) التقديم والتأخير:

ذكر سبعة أسباب له، وأربعة أنواع منه، وهي:

أ- ما قُدِّم والمعنى عليه، وقد يسّر الله له خمسة وعشرين قسماً ذكرها. ب- ما قُدِّم والنية به التأخير.

ج، د- ما قُدِّم في آية وأُخّر في أُخرى، والعكس.

(٤) القلب، وهو: أَن يكون الكلام بحيث إِذا قُلبت حروفه لم تتغير قراءته، ولا بد مع ذلك أَن يكون جيّد السبك منسجم المعاني(٢).

وذكر ثلاثة مذاهب: بين رفضه مطلقاً، وهو مذهب حازم في «منهاج

⁽١) معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ٣٤٧، وهي تسمية بدر الدين بن مالك في «المصباح». (٢) المعجم المفصّل في علوم البلاغة: ٦٢٣.

البلغاء»، وقبوله مطلقاً بشرط عدم اللَّبْس، وهو رأي المبرَّد في «ما اتفق لفظه واختلف معناه»، وفصَّل آخرون: بحيث إذا تنضمَّن اعتباراً لطيفاً فيكون بليغاً، وإلا فلا.

ثم ذكر له خمسة أنواع.

(٥) المدرج، وهي تسمية ابتكرها الزركشي - رحمه الله - إلحاقاً بمدرج الحديث (١) قال: «وحقيقته في أُسلوب القرآن أَن تجيء الكلمة إلى جنب أخرى كأنها في الظاهر معها، وهي في الحقيقة غير متعلقة بها» (١) ومثّل له بسبع آيات كريهات، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَحَكُواْ قَرْكَةً اَفْسَدُوهَا وَجَعَلُواْ أَعِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَحَكُواْ قَرْكَةً اَفْسَدُوهَا وَجَعَلُواْ أَعِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَحَكُواْ قَرْكَةً وَكَذَالِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ (١)؛ لأن قوله ﴿وكَذَالِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ (١)؛ لأن قوله ﴿وكَذَالِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ (١) هو من قول الله، لا من قول بلقيس ملكة سبأ.

(٦) الترقي، عرّفه البهاء السبكي بقوله: «هو أَن يُذكر معنى ثم يردف بأَبلغ منه، كقوله: عالم نحرير، وشجاع باسل» (٤). ومثل له الزركشي بآيتين هما: ﴿ لَا تَأْخُذُهُ مِسِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ (٥)، و ﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ... ﴾ (١). وسبق

⁽۲) البرحان: ۳/ ۳۲۵–۳۲۵.

⁽٣) النمل آية: ٣٤.

⁽٤) عروس الأَفراح: ٤/٣/٤.

⁽٥) البقرة آية: ٢٥٥.

⁽٦) الكهف آية: ٤٩.

أن ذكر بعض أمثلة له في السبب الثالث من أسباب التقديم(١٠).

(٧) الاقتصاص، عرّفه ابن فارس بقوله: «وهو: أن يكون كلام في سورة مقتصاً من كلام في سورة أخرى، أو في السورة معها، كقوله جلّ ثناؤه ﴿وَءَاللَّانَهُ أَجْرَهُ، فِي الدُّنْكَ أُو إِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّلِحِينَ ﴾ (٢)، والآخسرة دار ثواب لا عمل، وهو مقتص من (٣) قوله ﴿ وَمَن يَأْتِهِ عَمُؤْمِنَا فَدْ عَمِلَ الصَّلِحَتِ فَأُولَتِكَ هَمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى ﴾ (١) » (قد ذكر له الزركشي أمثلة ابن فارس كاملة.

(٨) الإلغاز، وهو: «أن يريد المتكلم شيئاً فيعبّر عنه بعبارات يــدلُّ ظاهرهــا على غيره، وباطنها عليه...» (١٠).

وذكر الزركشي أن بعضهم جعل منه ما جاء في أوائل السور من الحروف المقطَّعة، ومنه قوله تعالى ﴿ بَلْ فَعَكُهُ ، كَبِيرُهُمُ مُهَاذًا ... ﴾ (٧).

(٩) الاستطراد، وهو: التعريض بعيب إنسان بذكر عيب غيره، وذكر لـه
 الزركشي ثلاثة أمثلة فقط.

⁽١) الْبرهان: ٣/ ٣٠٥-٥٠٥.

⁽٢) العنكبوت آية: ٧٧.

⁽٣) في ‹‹الصاحبي›› عن، ولعل ما أثبته هو الصواب، ويوافق نقل الزركشي أيضاً.

⁽٤) طه آية ٧٥.

⁽٥) الصاحبي: ٣٩٨.

⁽٦) معجم المصطلحات البلاغية: ١/٣٠٧.

⁽٧) الأَنبياء آية: ٦٣.

- (۱۰) الترديد، وهو: أَن يُعلِّق المتكلم لفظة من الكلام بمعنى ثم يردها(١٠) بعينها، ويعلِّقها بمعنى آخر.
- (١١) التغليب، وحقيقته: إعطاء الشيء حكم غيره، وهو باب واسع يجري في فنون كثيرة، كما قال الخطيب القزويني (٢). وقد ذكر منه الزركشي عشرة أنواع.
- (۱۲) الالتفات، وهو: نقل الكلام من أُسلوب إِلى أُسلوب آخر؛ تطرية واستدراراً للسامع، وتجديداً لنشاطه، وصيانة خاطره من المَلال والضجر، بدوام الأُسلوب الواحد على سمعه، كما قيل (٢٠):

لا يُصلحُ النَّفْسَ إِن كانت مصرَّفةً إِلاَّ التنقُّلُ من حالٍ إِلى حالِ وقد أَدار الكلام فيه ضمن أربعة وجوه:

- في أقسام الالتفات، فذكر سبعة أنواع.
 - في أسبابه، فذكر سبعة.
 - في شرطه، فأورد شرطين.
- ممّا يقرب من الالتفات، وهو نقل الكلام إلى غيره، فذكر منه (١١) نوعاً.
- (١٣) التضمين، وهو إعطاء الشيء معنى الشيء، وتارة يكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف.

⁽١) أي: يرددها ويعيدها.

⁽٢) الإيضاح: ٩١.

⁽٣) البرهان: ٣/ ٣٨٠.

وما يشير إليه الزركشي هو التضمين اللغوي الذي يحمل معنى الإيداع (۱)، أمّا التضمين البلاغي، فهو استعارة كلام وإدخاله في كلام جديد، فقد بدا اتضاحه في الكتب البلاغية منذ عهد مبكر، كما في كتاب «الصناعتين» لأبي هلال العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، وغيره (٢).

وقد خصَّ القزويني التضمين البلاغي بالشعر، فقال: «وأَمَّا التضمين، فهو: أَن يضمَّن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إِن لم يكن مشهوراً عند البلغاء»(٣).

وجعل السيوطي النوع البديعي من التضمين هو: إدراج كلام الغير في أثناء الكلام لقصد تأكيد المعنى، أو ترتيب النظم (١٠). مع ذكره ثلاثة أنواع أخر، هي:

- إيقاع لفظ موقع لفظ لتضمنه معناه.
- حصول معنى فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه، وهذا نوع من الإيجاز.
- تعلّق ما بعد الفاصلة بها^(ه). والنوع الأوّل من الثلاثة ذكره الزركشي^(١).

(١٤) وضع الخبر موضع الطلب في الأَمر والنهي.

⁽١) انظر القاموس (ودع): ٩٩٤.

⁽٢) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ٢٦٣.

⁽٣) الإيضاح: ٢٣٦ (ط. صبيح).

⁽٤، ٥) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٧٠.

⁽٦) البرهان: ٣/ ٤٠٧، كما ذكر معنى إدراج كلام الغير، وسيّاه إبداعاً (٣/ ٢٠٦).

- (١٥) وضع الطلب موضع الخبر.
- (١٦) وضع النداء موضع التعجب.
- (١٧) وضع جمع القلّة موضع الكثرة؛ لأن الجموع يقع بعضها موقع بعض؛ لاشتراكها في مطلق الجمعيّة.
 - (١٨) تذكير المؤنَّث.
 - (١٩) تأنيث المذكر.
- (٢٠) التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي: ويغلب إذا كان مدلول الفعل من الأمور الهائلة المهددة المتوعّد بها، نحو ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعَقَ...﴾(١).
- (٢١) التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل، نحو ﴿ فَلِمَ تَقَّ لُكُونَ أَنْبِيآ اَ التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل، نحو ﴿ فَلِمَ تَقَّ لُكُونَ أَنْبِيآ اَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله
 - (٢٢) مشاكلة (٣) اللفظ للفظ، وهي قسمان:

مشاكلة الثاني بالأول، وهي الأكثر، ومشاكلة الأول بالثاني.

- (٢٣) مشاكلة اللفظ للمعنى، وذكر ضمنه قاعدة في حمل اللفظ على المعنى، وعكسه.
- (٢٤) النَّحت، قال ابن فارس: «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة،

⁽١) الزمر آية: ٦٨.

⁽٢) البقرة آية: ٩١.

⁽٣) المشاكلة: ذكر المشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته. المعجم المفصّل في علوم البلاغة: ٦٤٩.

وهو جنس من الاختصار»(١)، وهو من إدخال الزَّمْلكاني في أساليب القرآن(٢).

- (٢٥) الإبدال، وهو: إقامة بعض الحروف مقام بعض، وهو من سنن العرب، نحو: مدحه ومدهه، وفَلَق الصُّبح وفَرَقه (٣).
- (٢٦) المحاذاة، وحقيقته أن يُؤتى باللفظ على وزن الآخر؛ لأَجل انضهامه إليه، وإِن كان لا يجوز فيه ذلك لو استعمل منفرداً، كقوله تعالى ﴿وَالْيَلِ إِذَا سَجَىٰ ﴾ (١)، بالياء، وهو من ذوات الواو، لما قرن بغيره مما يكتب بالياء.

ثم شرع الزركشي - رحمه الله - يتحدّث عن النفي استكمالاً لما بدأًه عنه في النوع الخامس والأربعين - أقسام الكلام -، فذكر قرابة سبع قواعد تتعلق بالنّفي، وشرحها بتفصيل.

(٢٧) إخراج الكلام مخرج الشك في اللفظ دون الحقيقة؛ لضرب من المسامحة وحسم العناد.

(٢٨) الإعراض عن صريح الحكم.

(٢٩) الهدم، وهو أَن يأتي الغير بكلام يتضمَّن معنى، فتأتي بـضدَّه، فتكـون قد هدمت ما بناه.

⁽١) الصاحبي: ٤٦١.

⁽٢) الرهان: ٣/ ٤٤٥.

⁽٣) انظر: الصاحبي: ٣٣٣.

⁽٤) الضحى آية: ٢.

(٣٠) **التوسع**(١)، وهو ضد الضيق، وجعل منه الزركشي ثلاثة أُمور:

- الاستدلال بالنظر في الملكوت، كقوله ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّكَ وَاتَ بِ.... لَآيَنَتِ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾ (٢).
- التوسع في ترادف الصفات، كقول على ﴿أَوْكُظُلُمُنْ فِي بَعْرِ لَّجِيِّ لَجِيِّ لَجِيِّ لَجِيِّ لَجِيِّ مَنْ مَوْجُ مِن فَوْقِهِ مَوْجُ ... ﴾ (٣).
- التوسع في الذم، كقوله تعالى ﴿ وَلَا نُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ... عَلَى التَّوْسِعِ فَي النَّذِم اللهِ عَلَى النَّامِ النَّامِ اللهِ اللهِ عَلَى النَّامِ اللهِ اللهِ عَلَى النَّامِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الل

(٣١) التشبيه، وله تعاريف كثيرة، ذكر الزركشي منها ثلاثة، وزاد عليها السيوطي ثلاثة - أيضاً - عن ابن أبي الإصبع، والسكاكي، وغيرهما^(٥)، لكن مؤدّى ما ذكروه مع غيره يَصُبّ في أن التشبيه: ربط شيئين أو أكثر، في صفة من الصفات، أو أكثر (١٠).

وقد تحدّث الزركشي عن التشبيه في خمسة مباحث، هي:

في الغرض منه، في أنه حقيقة أو مجاز، ورجّح أنه حقيقة، في أدواته، وهي: أسهاء، وأفعال، وحروف، في أقسامه، فذكر ثلاثة أقسام عامّة، هي:

⁽١) انظر تعريف الجاحظ والبهاء السبكي له في: معجم المصطلحات البلاغيّة: ٢/ ٣٩١.

⁽٢) البقرة آية: ١٦٤.

⁽٣) النور آية: ٤٠.

⁽٤) القلم آية: ١٠–١٦.

⁽٥) الإِتقان: ٣/ ١٢٨.

⁽٦) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ١٧٠.

إِمَّا أَن يشبَّه بحرف أَو لا، وباعتبار طرفيه، ومفرد ومركب. وتفصيل هذه الأقسام يتفرّع إِلى أربعة عشر نوعاً.

ثم ذكر الزركشي سبع قواعد في التشبيه.

(٣٢) الاستعارة، وهي: أَن تُستعار الكلمة من شيء معروف بها، إلى شيء لم يعرف بها، أو اللفظ المستعمل فيها شُـبِّه بمعناه الأصلي(١).

ومنع القاضي عبدالوهاب بن علي المالكي (ت:٤٦٢هـ) إِطلاق لفظ الاستعارة في القرآن؛ لأَن فيه إيهاماً.

وقد بحث الزركشي في الحكمة منها، وهل هي مجاز أم لا؟ وفي أركانها، وأقسامها، فذكر لها خمسة أقسام.

وقد قسمها السيوطي باعتبارات ستة، وزاد تسعة أنواع لها لم ترد في «البرهان» (٢)، سيأتي ذكرها - إن شاء الله - في الزيادات.

(٣٣) التورية، وتسمَّى - أيضاً - الإِيهام، والتخييل، والمغالطة، والتوجيه، وهي: أَن يتكلَّم المتكلَّم بلفظ مشترك بين معنيين: قريب وبعيد، ويريد المعنى البعيد، ويوهم السامع أَنه أَراد القريب (٣).

⁽١) الإتقان: ٣/ ١٣٤.

⁽٢) وقد أوصلها الدكتور مطلوب - في معجم المصطلحات البلاغية: ١/١٤٣ - ١٧١ - إلى (٣٢) قسماً.

 ⁽٣) كتب الدكتور محمد جابر فيّاض كتاباً بعنوان: «التورية وخلوّ القرآن الكريم منها»، مع إقراره بأنها أُسلوب مستخدم عند العرب له مجالاته وإبداعه!!

(٣٤) التجريد، وهو أن يُنتزع من أمر ذي صفة آخر مثله، مبالغة في كمالها(١٠).

(٣٥) التجنيس أو الجناس، وهو: أن يتشابه اللفظان في النطق، ويختلف في المعنى، وقد ذكر الزركشي له خمسة أنواع، بينها زاد عليها السيوطي سبعة أُخرى، سيأتي ذكرها - إن شاء الله - في الزيادات.

(٣٦) الطباق، وهو: أَن يُجْمَع بين متضادين مع مراعاة التقابل.

وذكر له الزركشي ثلاثة أقسام - ذكرها السيوطي ضمناً -، وهي: الطباق اللفظي، والمعنوي، والخفيّ.

(٣٧) المقابلة، وهي: ذكر الشيء مع ما يوازيه في بعض صفاته، ويخالفه في بعضها. وجعل الزركشي أنواعها ثلاثة: نظيري، ونقيضي، وخلافي.

ولم يذكرها السيوطي ألبتة في «الإِتقان»، وإنها ذكرها في «المعترك»(٢).

(٣٨) رد العَجُز على الصدر.

(٣٩) رد الصدر على العَجُز.

(٤٠) إلجام الخصم الحُجَّة، وهو: الاحتجاج على المعنى المقصود بحجّة عقلية، تقطع المعاند له فيه.

وتعجّب الزركشي من ابن المعتز: عبد الله بن المعتز الهاشمي (ت:٢٩٦هـ) صاحب «البديع»، حيث أنكر وجود هذا النوع في القرآن، وهو من أساليبه.

⁽۱) وهو نوعان: تجريد محض، وغير محض. انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢/ ٤٢-٤٤.

⁽٢) انظر: معترك الأقران: ١/ ١٦ ٤ - ٤١٧.

- (٤١) التقسيم، وهو: استيفاء أقسام الكلام الموجودة، مما يقتضيه المعنى، لا المكنة عقلاً (١٠).
- (٤٢) التعديد، وهو: إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد، وأكثر ما يوجد في الصفات، كقوله تعالى ﴿التَّبَيِبُونَ ٱلْمَكَبِدُونَ الْمُكَبِدُونَ الْمُكَبِدُونَ الْمُكَبِدُونَ الْمُكَبِدُونَ الْمُكَبِدُونَ الْمُكَبِدُونَ الْمُكَبِدُونَ ... ﴾ (٢).
 - (٤٣) مقابلة الجمع بالجمع، وذكر له الزركشي أربعة فروع، هي:
 - تارة يقتضي مقابلة كل فرد من هذا، بكل فرد من هذا.
 - أو يقتضي مقابلة ثبوت الجمع، لكلّ واحد من آحاد المحكوم عليه.
- وتارة يحتمل الأمرين، فيفتقر ذلك إلى دليل يعيّن أحدهما، ولم يمثّل له.
 - أو مقابلة الجمع بالمفرد.

ولم يورد السيوطي هذا الأسلوب في «الإتقان» بصورة مفردة - وإنها تحدَّث عنه ضمن قاعدة مفرَّعة على «الإفراد والجمع»، وقد استوعب ما أورده الزركشي باختصار متقن^(٣) - ولا في «معترك الأقران»، واكتفى بتلخيص القاعدة الآتية في نوع قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها^(١).

ثم ذكر الزركشي قاعدة جامعة فيها ورد في القرآن مجموعاً ومفرداً، والحكم عليه من حيث العربيّة، أو السياق، أو المعنى، ونحو ذلك.

⁽١) الإتقان: ٣/ ٢٦٧.

⁽٢) التوبة آية: ١١٢.

⁽٣) الإتقان: ٢/ ٥٠٥–٢٠٦.

⁽٤) نفس المصدر: ٢/ ٢٩٩-٣٠٢.

فذكر فيها (١٩) لفظة وردت إِمّا بالإِفراد، أو بالجمع، أو تارة وتارة، وهي: «الأرض، والسلموات، والرياح، والظلمات، واليمين، والشمال، والنور، والآيات، والمشرق، والمغرب، (الأخ والإخوة والإخوان)، والأبرار، والعم، والخال(١٠)، والسمع، والبصر، والكأس، والصديق، والشافعين».

وتكلّم على اختلاف الجمعين، بحيث يرد مرّة جمع قلة، وأُخرى كثرةً.

ثم ذكر قاعدة جامعة في «الضمائر» بحث فيها أحد عشر مبحثاً، جعلها السيوطي عدّة قواعد في نوع قواعد مهمّة يحتاج المفسّر إلى معرفتها (٢٠).

ثم ذكر قاعدة فيها يتعلق بالسؤال والجواب، بحث خلالها أُسلوب الحكيم، وهو: إِجابة المخاطب بغير ما يرتقب، أو تلقي السائل بغير ما يرطلب، كآية ﴿ يَسْنَكُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِ لَمَا يُوَ مُوَقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجُّ ... ﴾ (٣) . (١)

وقد لخص السيوطي هذه القاعدة، في نهاية نوع قواعد مهمة يحتاج المفسّر إلى معرفتها (٥).

(٤٤) الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأَمر، كقوله تعالى - في قصة شعيب عليه السلام - ﴿إِنَّكَ لَأَنَّ ٱلْحَلِيمُ

⁽١) ورد «العم و الخال» في القرآن مفردين ومجموعين، ولم يتكلم الزركشي عليهما شيئاً.

⁽٢) الإتقان: ٢/ ٢٨١-٢٨٩.

⁽٣) البقرة آية: ١٨٩.

⁽٤) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ٢٠٠.

⁽٥) الإتقان: ٢/ ٣١٠–٣١٦.

ٱلرَّشِيدُ ﴾(١)، أي: بزعمك واعتقادك.

(٤٥) التأدب في الخطاب بإضافة الخير إلى الله، وهذا الأسلوب لم أر السيوطى تعرّض له.

ثم شرع الزركشي - رحمه الله - يتحدَّث عن بعض القواعد والفوائد، فذكر قاعدة في ذكر الرحمة والعذاب في القرآن الكريم، وفائدة في الفرق بين الخطاب بالاسم والفعل، وقاعدة في ألفاظ يُظنّ بها الترادف(٢٠)، وليست منه، فذكر (٢٤) لفظة من ذلك، نحو: «الخوف والخشية».

والزركشي مقرّ بالترادف اللغوي في القرآن الكريم كما صرَّح في نـوع الإِعجاز (٣)، وليس من طائفة المعارضة كالجاحظ، وأبي هـلال العـسكري، وابن فارس، وأبي علي الفارسي، والراغب الأصفهاني، وغيرهم (١٠).

وقد أشار السيوطي إلى هذه القاعدة في نوع معرفة شروط المفسّر (°)، ولخص المفردات التي ساقها الزركشي في نوع قواعد مهمة يحتاج المفسّر إلى معرفتها (١٠).

ثم تحدّث الزركشي -رحمه الله - عن قاعدة في التعريف والتنكير، وقاعدة في ذكر الاسم مرّتين، وجعله على أربعة أحوال، ثم ذكر ست

⁽١) هود آية: ٨٧.

⁽٢) وهو: الأَلفاظ المفردة الدالَّة على شيء واحد باعتبار واحد. المزهر: ١/ ٤٠٢.

⁽٣) الرهان: ٢/ ٢٤٥.

⁽٤) انظر: الفروق اللغوية للعسكري: ٧، ١١، ومقدمة المفردات: ٥٥، والمزهر: ١٣/١-٤٠٥، و ٥، والمزهر: ٣١. وهل يقع الترادف اللغوي في القرآن الكريم؟ لمحمد أكرم شودري: ٣١.

⁽٥) الإتقان: ٤/ ٢٠٠.

⁽٦) نفس المصدر: ٣٠٦/٢-٣١٠.

قواعد تتعلق بالعطف، ثم ثلاث قواعد في العدد.

ولخص السيوطي مضامين هذه القواعد في نـوع قواعـد مهمـة يحتـاج المفسر إلى معرفتها.

ثم أُخذ يتكلم الزركشي على استعمالات بعض الأَفعال، فذكر ستة عشر فعلاً - و(أَفْعَل) التفضيل، ولفظ «سواء» -، وهي:

فَعَل، وكان، وجعل، وحسب، وكاد، ورأى (البصرية والعلميّة)، وعَلِم «العرفانيّة»، وظنّ، وشَعَر، وعسى، ولعل، واتخذ، وأخذ، وسأل، وعدّ.

وهذه الأَفعال أَدخلها السيوطي في الأَدوات التي ينبغي للمفسِّر معرفة معانيها، وهو النوع الأَربعون في «الإِتقان».

وقد ذكرت أثناء عرضي لتسلسل نوع الزركشي ما وافقه فيه السيوطي أو ما تركه ولم يذكره.

والآن أشير إلى بعض الأُمور التي لم يسبق ذكرها، فيها يتعلق بالأنواع السبعة التي قابل بها السيوطي نوع أساليب القرآن في «البرهان».

١ - ففي نوع: قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها، أورد السيوطي عشر قواعد، استوعب فيها على وجه التقريب الاثنتين والعشرين قاعدة التي ذكرها الزركشي في «البرهان».

وقد اختصر مادة الزركشي ورتبها ترتيباً آخر، وأضاف نقولاً عن أمالي ابن الحاجب، وكتاب «ليس» لابن خالويه لم يوردها الزركشي في قاعدة الضمائر، كما أضاف نقولاً عن «عروس الأفراح» للبهاء السبكي، و«غرائب

التفسير» للكرماني، وكتاب «الواحد والجمع» للأَخفش: سعيد بن مسعدة، وعن ابن هشام الأَنصاري، وأبي حيّان الغَرْناطي.

٢- أمّا نوع مقدمه ومؤخره، فقد سلك السيوطي فيه طريق الإيجاز،
 بينها بسط الزركشي الكلام فيه من حيث أنواعه وأمثلته.

وأُورد آثاراً - عزاها إلى الطبري وابن أبي حاتم - عن بعض السلف تدل على التقديم والتأخير في آيات قرآنية.

وقد ترك من أسباب التقديم والتأخير - التي وردت في «البرهان» -: رعاية الفواصل، وإفادة الحصر والاختصاص (١)؛ لأنه تكلّم عليهما في نوعيهما.

٣- أمّا نوع تشبيهه واستعاراته، فمحور مباحثه مأخوذة من «البرهان» باختصار وتصرّف، ويوجد إضافات من كتاب «التبيان» للطيبي، و «التلخيص» للقزويني، و «عروس الأفراح» للسبكي، وبعض أمثلة من «بديع القرآن» لابن أبي الإصبع.

٤- أمّا نوع الحصر والاختصاص، فلم يتحدّث عنه الزركشي بالترتيب وحسن العرض الذي في «الإِتقان»، إذ أورد فيه تعريفاً للحصر، و(١٤) طريقاً له، بعضها عند الزركشي - هنا -، أو في المفردات من الأدوات، وقد اعتمد فيه السيوطي على «تلخيص المفتاح» وشروحه، وبخاصة «عروس الأفراح».

٥- أمّا نوع الإيجاز والإطناب، فقد أخذه السيوطي برمّته من «البرهان»،
 لكنه أحسن تنسيقه وترتيبه، واتبع طريقة علماء البيان في الكلام على

⁽١) الإِتقان: ٣/ ٤١.

الإِيجاز، ثم الإِطناب، واستيعاب فروعهما.

بينها تحدّث الزركشي عن الإيجاز ضمن الأُسلوب الثاني من أُساليب القرآن - وهو الحذف -، وتحدّث عن الإطناب ضمن الأُسلوب الأوّل - وهو التأكيد -، وذكر فيه - أعني التأكيد - أقساماً عديدة، وامتاز بعمق البحث، ووفرة المصادر المتنوعة.

وقد اختزل السيوطي بعض المباحث والأمثلة والأقسام، فلم يوردها، فأقسام الحذف في «البرهان» ثمانية، وفي «الإتقان» أربعة فقط، وحذف الاسم أقسامه في «البرهان» (٢٤)، وفي «الإتقان» (١٨)، واختصر - أيضاً - في أسباب حذف الفعل الثمانية التي ذكرها الزركشي.

ومما يلفت النظر في هذا النوع النقول الكثيرة من «مغني اللبيب» لابن هشام، و«عروس الأفراح» للسبكي، و«التبيان» للطيبي.

وزاد زيادتين في أُنـواع الإِطنـاب، والجنـاس، سـيأتي - إن شـاء الله - ذكرهما في الزيادات.

٦- أمّا بدائع القرآن، فهو نوع لخّص فيه كتاب «بديع القرآن» لابن أبي الإِصبع المصري، فقد صدّر النوع بأنّ ابن أبي الإِصبع أورد في كتابه نحو مئة نوع من البديع، فذكرها، ثم شرع في تفصيل ما لم يذكره فيها تقدم من المباحث.

والتقاسيم البديعية التي ذكرها السيوطي يوجد كثير منها في أساليب القرآن التي في «البرهان» بصوّرة مفرّقة، مع زيادة السيوطي (٢٤) نوعاً من بديع القرآن أفادها من ابن أبي الإصبع، سيأتي ذكرها - إن شاء الله - في الزيادات.

وقد مثّل للمواربة، - وهي: أن يقول المتكلم قو لا يتضمن ما ينكر عليه، فإذا حصل الإنكار استحضر بحذقه وجها من الوجوه يتخلص به، إما بتحريف كلمة، أو تصحيفها، أو زيادة، أو نقص - بها قرئ في قصة يوسف: «إن ابنك شرّق (۱) ولم يسرق»، فأتى بالكلام على الصحة بإبدال ضمة من فتحة، وتشديد الرّاء وكسرتها(۱).

كما مثّل لنوع حسن النسق^(٣)، والإِبداع^(٤)، بقوله تعالى ﴿ وَقِيلَ يَتَأَرّضُ اللَّهِ عَمَاءَكِ...﴾ (٥).

وعلى كلّ كان ترتيب السيوطي أدق، وتعاريفه التي أخذها من ابن أبي الإصبع أوفى من «البرهان».

٧- أمّا أقسام القرآن، فقد استوعب ما أورده الزركشي عن القَسم في الأُسلوب الأوّل من أساليب القرآن، مع ترتيب وتنسيق.

وأتاح له اطلاعه على كتاب «أسرار الفواتح» = «الخواطر والسوانح» لابن أبي الإصبع، و«التبيان في أقسام القرآن» لابن القيِّم أن يضيف بعض

⁽١) هي قراءة شاذة تنسب إلى الكسائي من طريق سَوْرة بن المبارك والنهشلي، وإلى ابن عباس، وأبي رزين، وأبي حَيْوَة، والناقط (؟). انظر: الكامل للهذلي (خ): ٢٠٦، والبحر المحيط: ٥/ ٣٣٧.

⁽٢) الإتقان: ٣/ ٢٨٧ (وهو ناقل عن بديع القرآن: ٩٥).

⁽٣) وهو: أَن يأتي المتكلِّم بكلمات متتاليات معطوفات متلاحات، تلاحماً سليماً مستحسناً، بحيث إذا أُفردت كل جملة منها قامت بنفسها، واستقل معناها بلفظها. بديع القرآن: ١٦٤.

⁽٤) وهو: أن يشتمل الكلام على عدّة ضروب من البديع، بحسب عدد كلماته وجمله. انظر: بديع القرآن: ٣٤٠، والإِتقان: ٣/ ٢٨٨.

⁽٥) هود آية: ٤٤، وانظر: الإِتقان: ٣/ ٢٧٦، ٢٨٨.

النقول، وهو ما لم يحصل للزركشي.

الملاحظات الواردة:

١ - أطال الزركشي - رحمه الله - في بعض الأساليب القرآنية، نحو:
 التأكيد، والحذف، والالتفات، والتشبيه، وابتسر الكلام في بعضها الآخر.

٢- روح التأسيس بادية في «البرهان» في بعض الأساليب، والقواعد، والفوائد.

فقد ابتكر أُسلوب المدرج من أُساليب القرآن، ومثل له بسبع آيات، قال: «هذا النوع سمَّيته بهذه التسمية بنظير المُدْرَج في الحديث...»(١).

٣- اعتمد الزركشي على ابن فارس في جملة من الأساليب، نحو: الإبدال، والمحاذاة، والاقتصاص، ونقل بعض التعاريف، نحو: التقسيم، والتشبيه عن ابن الأثير الجزري (ت: ٦٣٧ه)، صاحب كتابي: «المثل السائر»، و«الجامع الكبير».

كما نقل كثيراً من الأقوال والأمثلة والتفريعات عن الزمخشري، والسكاكي، والقزويني، وبدر الدين ابن مالك، وحازم القرطاجني، والفارسي، والرازي، والتنوخي، وابن جنّى، وغيرهم كثير.

وقد نيَّفت مصادره على (٢٣٠) مصدراً في هذا النوع من سائر الفنون، وبلغت فوائده (٢٨) فائدة، وتسعة تنبيهات.

٤ - استخدم الزركشي والسيوطي مصطلح التذييل(٢) لما تُخْتم به الآية
 بكلام مستقل؛ تحقيقاً لدلالة شطرها الأوّل.

⁽١) الرهان: ٣/ ٣٦٤.

⁽٢) البرهان: ٣/ ١٤٦، والإتقان: ٣/ ٢٢١.

وهذا الإطلاق وإن استخدمه جمهرة من العلماء كأبي هلال العسكري (۱)، والباقلاني (۲)، وابن سنان (۳)، وابن أبي الإصبع (۱)، وبدر الدين بن مالك (۱)، وغيرهم، كان الأولى تجنبه في حق كلام الله؛ إجلالاً له وتعظيماً عن هذا اللفظ الموحي بالحقارة والدناءة، واستخدام مصطلح «التكميل» أو نحوه.

ومع استعمال الزركشي لهذا المصطلح، فقد نقد مصطلح الزيادة، ودعا إلى اجتنابه في كلام الله تعالى^(١).

أُمَّا السيوطي فقد استخدمها، ولم يُبْدِ أَيَّة غضاضة مِن ذكرها(٧).

ومما يُنقد عليهما كذلك إدراجهما «الإبدال» ضمن أنواع البديع (^^)، وليس الأَمر كذلك، إذ هو من الدراسات اللغويَّة، وقد كان عمدتهما فيه على كتاب «الصاحبي» لابن فارس؛ لخلو كتب البلاغة كـ «مفتاح العلوم» للسكاكي وتلخيصاته وشروحه، و «بديع القرآن» لابن أبي الإصبع، وغيرها منه.

٥ - كان الأولى - في نظري - لو تكلم السيوطي على الأنواع السالفة
 ضمن نوع واحد عنوانه: «من أساليب القرآن الكريم»، ورتّب الموضوعات

⁽١) الصناعتين: ٢٧٣.

⁽٢) إعجاز القرآن: ١٠٢-٣٠١.

⁽٣) سرّ الفصاحة: ٢٥٦،٢٤٣.

⁽٤) بديع القرآن: ١٥٥.

⁽٥) المصباح في المعاني والبيان والبديع: ٩٨.

⁽٦) البرهان: ٣/ ١٤٩.

⁽٧) الإتقان: ٣/ ١٩٦.

⁽٨) البرهان: ٣/ ٤٤٥، والإتقان: ٣/ ٢٦٥.

ونسقها وضبَطها، بدلاً من هذا التفريع والتشقيق.

٦ - ترك الزركشي ذكر «الاقتباس»؛ لأنه أفرده بنوع مستقل هو: النوع الثلاثون، وتحدّث عنه السيوطي في نهاية آداب تلاوة القرآن(١).

وقد ترك ثلاثة أساليب ذكرها الزركشي، هي:

المقابلة، وتَرْك الخطاب بالشيء عن اعتقاد المخاطب دون ما في نفس الأَمر، والتأدّب في الخطاب بإضافة الخير إلى الله.

٧- لم يكن الزركشي - فيها ظهر لي - منضبطاً في نهاية نوع أساليب القرآن من حيث الربط والتنسيق، إذ بدت بعض الأفعال التي تكلم على استعمالاتها كأنها متصلة بها سبقها(٢).

٨- بلغت زيادات السيوطي (١٥) زيادة - في الأنواع السبعة - سيأتي
 إن شاء الله - ذكرها في الزيادات.

وفي نهاية هذه الملاحظات أنو بأنَّ السيوطي ذكر تعريف بعض الأساليب، نحو: «الاستخدام» (٢)، الذي لم يعرِّفه الزركشي، مع كونه أورده عند كلامه عن الفرق بينه وبين التورية (١)، ولعلَّه اكتفى بالفرق عن التعريف، والله أعلم.

⁽١) الإتقان: ١/ ٣١٤.

⁽٢) انظر - مثلاً - البرهان: ٤/ ١٠٥ - ١٠٦ (نهاية القاعدة الثالثة في العدد، مع فَعَل).

⁽٣) الإتقان: ٣/ ٢٥٢.

⁽٤) الرهان: ٣/ ٤٩٤.

في الكلام على المفردات من الأَدوات والبحث عن معاني الحروف؛ ممّا يحتاج إليه المفسِّر لاختلاف مدلولها(١)

استخدم الزركشي لفظ «المفردات من الأدوات»، فكأنه يريد به الأساء والظروف، ثم استعمل في العنوان - أيضاً - «حروف المعاني»، وكأنه يريد به الحروف غير العاملة (٢).

بينها عبر السيوطي بد «معاني الأدوات»، وكأنه يرى أن مصطلح «أدوات» أوفى بالحاجة من «حروف»، على اعتبار أن كلّ حرف أداة، وليست كلّ أداة حرفاً.

وإطلاق لفظ «الأدوات» مصطلح كوفي قديم (٣).

لم يذكر الزركشي أحداً عمن أفرد هذا العلم بتأليف مفرد، بينها مثّل السيوطي بمتقدم، وهو: أبوالحسن علي بن محمد الهروي (ت: ١٥٤ه)، صاحب كتاب «الأُزهيّة في علم الحروف» (ث)، وبمتأخّر، وهو: الحسن بن قاسم المشهور بابن أُم قاسم المُرادي (ت: ٧٤٩هـ) صاحب «الجنى الداني

⁽١) البرهان: ٤/ ١٥٤ - ٣٨١، والإتقان: ٢/ ١٤٠ - ٥٩.

⁽٢) انظر: مغنى اللبيب: ١٧، ومعجم المصطلحات النحوية والصرفيّة: ١٠.

⁽٣) انظر: معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ١٠، ومقدمة معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم: م١٠.

⁽٤) طبع ضمن منشورات مجمع اللغة العربيّة بدمشق عام (١٣٩١ه)، بتحقيق: عبدالمعين اللُّوحي.

في حروف المعاني»(١١).

وقد نقل الزركشي عن الهروي في موضعين، وسمَّاه في الأَول بـ «صاحب الأُزهيَّة» (٢٠)، وفي الثاني: «الهروي في الأُزهيَّة» (١٠)، ونقل - أيضاً - عن كتاب آخر في حروف المعاني هو «رصف المباني» (٣٠ لأَحمد بن عبدالنور المالَقي (ت: ٧٠٢هـ).

قدّم الزركشي لهذا النوع بمقدمة تبيّن أهمية معرفة حروف المعاني ودلالاتها للمفسّر، ومثّل بعدّة آيات توضح هذا المقصد.

وقد لخّص السيوطي هذه الطليعة باقتضاب في صدر هذا النوع.

ثم شرع كلّ منهما في ذكرمهمّات مطالب أشهر حروف المعاني، فذكر الزركشي (٨٣) أداة مشروحة على وجه الاختصار غير المخلّ.

وقد أبدع في إيراده لمعانيها، وإن كان قد اعتمد - قليلاً - على ابن هشام في مغني اللبيب؛ إذ نقل أحوال الفاء مع الصفات - وهي ثلاث - من كلام الزمخشري، الذي ساقه ابن هشام دون إشارة إلى أصله (٤٠).

ولا غضاضة في هذا الصنيع، فابن هشام من شيوخه كما صرَّح في «البحر المحيط» بقوله: «شيخنا ابن هشام»(٥).

⁽١) حُقق أكثر من مرَّة، منها بتحقيق الدكتور فخر الدين قَبَاوة، ومحمد نديم فاضل.

⁽٢) البرهان: ٤/ ٢١٦، ٣٢٥. وهناك أربعة أُخـرى - ٤/ ٢٩٨، ٣٢٤، ٣٩٤ - نقـل فيها عنه دون ذكر كتابه.

⁽٣) البرهان: ٤/ ٣٢٢.

⁽٤) انظر: مغنى اللبيب: ٢١٦، ووازن بالبرهان: ٤/ ٢٥٩.

⁽٥) البحر المحيط: ٢/ ٢٩٥. عقد الزركشي فيه فصلةً ذكر فيها «أدوات المعاني» بإيجاز =

ولم يراع الزركشي ترتيب حروف المعاني على نسق حروف المعجم، فذكر (أو)، ثم (إِنْ)، وغيرهما على هذه الشاكلة، بينها راعى السيوطي -غالباً -الترتيب من حيث الأوائل فالثواني.

وبسط في «البرهان» الحديث عن بعض الأدوات، نحو (ما) وأقسامها الاثني عشر بين حرفيّة واسمية، بينها أوجز السيوطي الكلام عليها.

وكان له زيادات في معاني الحرف الواحد، نحو: زيادة أربعة معانٍ في (ثُمَّ)، وهي: التبايُن في الصفات، والتعجّب، والزيادة، والاستئناف، لم ترد في «الإِتقان».

واختصار السيوطي في شرحه لمعاني الحروف التي ذكرها ظاهر جداً، وقد اعتذر في نهاية هذا النوع عن البسط؛ لأنه أوفى الكلام عليها في بعض تصانيفه اللغوية والنحوية، ولأن مقصوده ذكر القواعد والأصول، لا استيعاب الفروع والجزئيّات(١).

⁼ واختصار من حيث عددها ومحتواها، فمثلاً تكلَّم على (في)، فذكر لها معنيين. (البحر المحيط: ٢ ٢٩٧-٢٩٤)، بينها ذكر لها في «البرهان» - ٤/ ٢٦٣ - ١٦٠ - أحد عشر معنيً.

⁽١) من مظاهر اختصار السيوطي:

١ - لم يورد من اللام غير العاملة سوى أربع لامات (الإِتقان: ٢/ ٢٢٧)، التي ذكر لها الزركشي - «البرهان»: ٤/ ٢٨٦ - عشر لامات.

٢- ومثلها (كيف)، انظر: الإتقان: ٢/٣٢٢-٢٢٤، والبرهان: ٤/ ٢٨٣-٢٨٥.
 وانظر: (على)، و(عن)، و(في) - على الترتيب -: الإتقان: ٢/ ٢٠١-٢٠٢، ٢٠٣٠،
 ٢١٢-٢١١، والبرهان: ٤/ ٢٤٨، ٢٥٠-٢٥١، ٣٦٣-٢٦٤.

وقد عقد الزركشي - رحمه الله - موازنة بين بعض الأدوات، نحو الموازنة بين: (إذا)، و (إنْ) في الأشياء المتفقة والمفترقة (١)، وبين (لَمُ) و(للَّا) (٢).

كما أحال على نوع «أساليب القرآن» في بعض الأدوات، نحو: (إِنَّ)، و(كان)، و(كاد)^(٣).

أَمّا عدد الأَدوات التي ذكرها السيوطي في «الإِتقان»، فهي: (١١٢) أَداةً، يوجد منها خُس في «البرهان» على شكلين:

- ثلاث منها في نوع «أساليب القرآن»، وهي: «جَعَل، سواء، ظنَّ»(؛).
 - وثنتان دمجهما الزركشي ضمن (عِند)، وهما: «لدى، ولدن» (°).
 - وأهمل السيوطي أداتين في «البرهان» -، هما: «إنّما، ولما)».

وبذلك تصبح زيادته على الزركشي في عدد الأدوات: (٢٦) أُداةً.

وقد بدا احتراف السيوطي - رحمه الله - بتلخيص كلام الزركشي مع إضافاتٍ - أحياناً - من «مغني اللبيب» لابن هشام، و «عروس الأفراح» للبهاء السبكي، و «ارتشاف الضَّرَب»، و «البحر المحيط» كليها لأبي حيّان، و «الجنى الدانى» للمرادى (٢).

⁽١) الرهان: ٤/ ١٧٧ - ١٨٢.

⁽٢) نفس المصدر: ٤/ ٣٢٦–٣٢٨.

⁽٣) نفس المصدر: ٤/ ٢٠٢، ٢١٨، ٢٧٠.

⁽٤) الرهان: ٤/ ١١٣، ١٥٢ - ١٥٣، ١٣٨.

⁽٥) نفس المصدر: ٤/ ٢٥٣.

⁽٦) انظر – مثلاً – (رُويدَ) في الإِتقان: ٢/ ١٩٦، والبرهان: ٤/ ٢٤٥.

وتارة يركِّب كلام الزركشي وابن هشام من «مغني اللبيب» في محل واحد.

وهناك أقوال لا يعزوها الزركشي، فينقل عزوها من ابن هشام(١٠).

وجلُّ مصادر السيوطي - هنا والتي بلغت قرابة المئة - بواسطة «البرهان»، و«مغني اللبيب»، وظهرت كتب وقف عليها مباشرة، نحو: «الشامل»^(۱)، و«الأضداد» لابن الأنباري، و«رصف المباني» للهالَقي، و«شرح اللب»^(۱)، و«اختصار القول في كلاَّ وبلى ونعم» لمكي القيسيّ، ونقول عن شيخه محيي الدين الكافيكجي.

وكان السيوطي في عرض معاني الحروف أتقن ترتيباً، وأسلس عرضاً.

وقد فصَل بين بعض الأَدوات التي تحدَّث عنهـا الزركـشي في موضع واحد، نحو: (لكنّ) المشددة، و (لكنْ) المخففة (١٠٠).

ومن مزايا السيوطي في هذا النوع، أنه يورد بعض الفوائد المرويّة عن

⁽١) انظر - مثلاً - (إِلاّ: بمنزلة الواو) في الإِتقان: ٢/ ١٦٠.

⁽٢) يظهر أنه كتاب: «الشامل في علم الحرف» لأبي يعقوب السكاكي (ت:٦٢٦هـ). انظر: كشف الظنون: ١٠٢٤.

⁽٣) لعلّ (اللب) هو مختصر الكافية للبيضاوي المعروف بـ ((لب الألباب في علم الإعراب) قال في كشف الظنون: - ١٥٤٦ - ((وهو منطوعلى فوائد جليلة جليّة، ومتكفل لغرائب النحو بوجازة ألفاظ عبقريّة...). وله شروح كثيرة ذكر بعضها كاتب جلبي. ونَقْلُ السيوطي عنه في معنى حرف الباء. (الإتقان: ٢/ ١٨٢).

⁽٤) انظر: الإتقان: ٢/ ٢٣١-٢٣٢.

الصحابة، وغيرهم في معاني الأدوات، نحو: «لو»، و«أو»، و«ويل»(١).

وخلاصة القول في شرح السيوطي للأدوات أنه ينحو ثلاثة مذاهب:

- تارة يقتصر على ما في «البرهان»، نحو: (لا جرم)(٢).
- وتارة يختصر ما أورده الزركشي، وسبقت له أمثلة عديدة.
- وأُخرى يزيد عليه في معنى الأداة الواحدة عدّة معان، وسيأتي تفصيل زيادات السيوطي العامّة في هذا النوع إِن شاء الله التي بلغت (١٦) زيادة في الزيادات، ومنها المذهب الثالث.

⁽١) انظر: المصدر السابق - على الترتيب -: ٢/ ٢٣٧، ١٧٨، ٢٥٩.

⁽٢) الإتقان: ٢/ ٢٣١.

المبحث الثاني

ما انفرد به الزركشي

- (۱۱)^(۱)- معرفة على كم لغة نزل
 - (١٩) معرفة التصريف
- (٢١) بلاغة القرآن: معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح
- (۲۳) معرفة توجيه القراءات وتبيينُ وجه ما ذهب إليه كل قارئ
- (٣٠) في أَنه هل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب استعمال بعض آيات القرآن...؟
 - (٣٢) معرفة أُحكامه
 - (٣٧) في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات
 - (٤٠) في بيان معاضدة السُّنَّة للقرآن

⁽١) هذه الأرقام تعني أرقام الأنواع حسب تسلسلها في «البرهان».



معرفة على كم لغة نزل(١)

هذا النوع المراد منه «نزول القرآن على سبعة أحرف»، وقد ارتضى الزركشي له هذه العنونة، وكأنه في هذا متابع لابن سيده، الذي يرى أن من معانى الحرف: اللغة(٢).

ولم يفرد السيوطي له نوعاً مقابلاً في «الإتقان»، وإنها بحثه في «المسألة الثالثة» من النوع السادس عشر: في كيفيّة إنزاله.

واتفقا على ترك إيراد من أفرد هذا البحث بالتصنيف. وقد أفرده - ممن سبقها - أبو بكر بن العربي (ت:٤٣ هه) في جزء مفرد على غاية الإيضاح (٣)، وأبو شامة المقدسي (ت:٦٦٥ه) في «المرشد الوجيز»، وابن الجزري (ت:٨٣٣هه) في جزء مفرد تتبع فيه طرق حديث «أُنزل القرآن على سبعة أحرف» عن تسعة عشر صحابياً (٤).

أمّا ما نسب إلى أبي الفضل: عبدالرحمن بن أحمد الرازي (ت: ٤٥٤ه)، من أن له شرحاً على الحديث المذكور بتصنيف مفرد، فليس صحيحاً، بل هو قطعة من كتابه الواسع في القراءات المسمّى بد «اللوامح»؛ بدلالة أن الأوجه السبعة المنقولة عن الرازي في تفسير الحديث، نسبها السيوطي إلى

⁽١) البرهان: ١/ ٢٠١-٣١٩، والإتقان: ١/ ١٣١-١٤٢.

⁽٢) انظر: اللسان (حرف): ٩/ ١٤.

⁽٣) كما قال في عارضة الأحوذي: ١١/ ٦٠، وانظر: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: ١/ ٢٠٠.

⁽٤) انظر: النشر: ١/ ٢١.

كتابه «اللوامح»، وهي في القطعة الباقية منه، المتضمنة شرح حديث الأَحرف السبعة (١).

وهذه عادة في كتب القراءات الموسوعيّة، أن مؤلفيها يصدّرون كتبهم بمقدمة فيها معنى حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، وطرقه، مثل ما فعل الداني (ت:٤٤٤ه) في مقدمة «جامع البيان في القراءات السبع»(٢)، وأبو عليّ: الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوازي (ت:٤٤٤هـ) في مقدمة «الإيضاح»(٣)، والمذلي (ت:٤٤٠هـ) في مقدمة «الكامل»(٤)، والأندرابي: أحمد بن أبي عمر (ت بعد: ٥٠٠هـ) في مقدمة «الإيضاح في القراءات العشر»(٥)، وغيرهم.

وكذلك ما نسب إلى شيخ الإسلام بن تيمية (ت:٧٢٨هـ) من أن له شرحاً لحديث «أُنزل القرآن على سبعة أحرف» (٢)، ليس كتاباً مستقلاً له

⁽١) انظر: شرح حديث «أُنزل القرآن على سبعة أُحرف» لأبي الفضل الرازي (خ): ٢٣/ أ-ب.

⁽٢) وقد استل الدكتور عبدالمهيمن الطحان كلام الداني على الأحرف السبعة منه، ونشره بعنوان: «الأحرف السبعة للقرآن»!! وصدر عن مكتبة المنارة بمكة عام (١٤٠٨هـ) ط(١).

⁽٣) انظر النصوص التي نقلها أبوشامة عنه في المرشد الوجيز: ١٠٨-١٠٦،١٦،١١-١١٨.

⁽٤) انظر منه ص: ٣٦-٤١ (مصوَّرة الشيخ عامر السيّد عثمان - رحمه الله -).

⁽٥) وأضاف إليه اختيار أبي عبيد وأبي حاتم السجستاني في القراءة. انظر: الباب الثاني منه: (﴿في نزول القرآن على سبعة أحرف واختلاف العلماء في تفسير ذلك» الإيضاح: (٨/ أ – (﴿في نزول القرآن على سبعة أحرف واختلاف العلماء في تفسير ذلك» الإيضاح: (٨/ أ – (﴿في نزول القرآن على سبعة أحرف واختلاف العلماء في المحلوطات العربية (الكويت) عجلد: ٢٩، ص: ٢١٩ – ٢٥٢.

⁽٦) منه نسخة في مكتبة جستربيتي ضمن مجموع برقم: «٣٦٥٣(٣) من (٥٦ب-٥٩) كتبت سنة (٨٥٩ه)، وعنها صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة ضمن مجموع - أيضاً - برقم (١٦١٦/ف).

أنشأه كشرحه لحديث النزول، بل هو إجابة عن سؤال وُجّه إليه، وقد جمعه ابن قاسم ضمن مجموع الفتاوى(١)، والجليند ضمن دقائق التفسير(٢).

افتتح أبو عبد الله الزركشي هذا النوع بذكر بعض طرق حديث: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف»، ونصَّ على تواتره - وتبعه السيوطي - نقلاً عن أبي عبيد القاسم بن سلام.

ثم وجّه حديث الحاكم: «أُنزل القرآن على ثلاثة أحرف» بكلام أبي شامة المقدسي.

ثم أورد اختلاف العلماء في معنى نزول القرآن على سبعة أحرف النحصر في اتجاهين - وعلل الاختلاف بقول ابن العربي إنه «لم يأت في معنى السبع نصّ ولا أثر»(٣)-:

أ- الاتجاه الأول: يسرى أن حقيقة العدد غير مرادة، وإنها المراد بالحديث التوسعة على القارئ من دون حصر. ونسبه السيوطي إلى القاضي عياض⁽³⁾، ومال إليه من المعاصرين علامة الشام جمال الدين القاسمي⁽⁶⁾.

ب- الاتجاه الثاني: القائلون بمفهوم العدد، وأنه سبع على الحقيقة،

⁽۱) انظر منه: ۱۳/ ۳۸۹-۴۰۳.

⁽٢) انظر منه: ١٩-٣/١.

⁽٣) انظر: القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: ١/ ٤٠٠.

⁽٤) انظر: شرح النووي على مسلم: ٦/ ٩٩.

⁽٥) محاسن التأويل: ١/ ٢٨٧.

فذكر الزركشي لهم أربعة عشر قولاً:

۱ – أنه مشكل لا يُدرى معناه، ونسبه إلى ابن سعدان النحوي (ت: ۲۳۱ه)، وهو الذي ترجّع لدى العلاّمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (۱).

۲- المراد به سبع قراءات، ونسبه إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي
 (ت: ۱۷۰ه)، وهو أضعفها، وذكره السمرقندي، ولم ينسبه إلى أحد^(۱).

وأورد تحت هذا القول رأي ابن قتيبة - من دون تصريح باسمه - نقلاً عن ابن عبدالبر.

٣- المراد به سبعة أنواع، كل نوع منها جزء من أجزاء القرآن بخلاف غيره من أنحائه، نحو: الوعد والوعيد، والأمر والنهي، والقصص، والحلال والحرام، ونسبه البيهقي في «المدخل» إلى أبي سلمة بن عبدالرحمن. وردّه الزركشي بقول ابن عبدالبر، والماوردي، وابن عطية.

3 - أنه سبع لغات لسبع قبائل من العرب (مع اختلاف في تعيينها)، ونسبه إلى أبي عبيد القاسم بن سلّام، وثعلب، وأبي حاتم السجستاني، واختاره الأزهري في «تهذيب اللغة»، وصحَّحه البيهقي في «شعب الإيمان». ونسب السيوطى إلى ابن عطية أنه اختاره.

وكذلك اختاره مكيي (٣)، وابن الجوزي (١٤)، وأبو السعادات بن

⁽١) انظر: حديث الأحرف السبعة للدكتور القارئ: ٥.

⁽٢) انظر: بستان العارفين: ٢٠.

⁽٣) الإبانة عن معانى القراءات: ٥٣.

⁽٤) فنون الأفنان : ٢١٤.

الأثير^(۱).

ورجّحه من المتأخرين الشيخ مناع القطان (٢)، والدكتور العتر (٣)، والشيخ البنوري (٤)، وذكر الزركشي أن ابن قتيبة رده.

قلت: وكذلك أبو بكر الباقلاني(٥).

٥ - المراد به سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة، نحو: أقبل،
 وهلم، وتعال، وعجّل، وأسرع، وأنظر، وأخّر. ونسبه ابن عبدالبر إلى أكثر أهل العلم (١٠).

٦- أن ذلك راجع إلى بعض الآيات التي تُقرأ بسبعة أوجه، أو تزيد،
 أو تقل.

٧- قال الزركشي: «اختاره القاضي أبو بكر، وقال: الصحيح أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ، وضبطها الأئمة، وأثبتها عثمان والصحابة في المصحف، وأخبروا بصحتها، وإنها حذفوا منها ما لم يثبت متواتراً، وأن هذه الأحرف تختلف معانيها تارة، وألفاظها أخرى، وليست متضادة و لا منافية».

⁽١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: (حرف): ١/ ٣٦٩.

⁽٢) نزول القرآن على سبعة أحرف له: ٧٧، ومباحث في علوم القرآن: ١٦٢.

⁽٣) الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها: ١٧٧ وما بعدها.

⁽٤) يتيمة البيان في شيء من علوم القرآن: ١٤٥، ورأيه مركب من قول أبي عبيد وابن قتيبة.

⁽٥) انظر: نكت الانتصار: ١١٩.

 ⁽٦) انظر: التمهيد: ٨/ ٢٨١. وقال به من المتأخرين الدكتور أبو شهبة في المدخل لدراســـة القرآن الكريم: ١٦٢، والدكتور الصبَّاغ (لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير: ١١٣).

۸- قول الطحاوي: أن نزول القرآن على سبعة أحرف كان لوقت خاص، دعت إليه الضرورة؛ لأن كل ذي لغة يشق عليه التحول عن لغته التي درج عليها، فلم كثر الناس والكتّاب، ارتفعت تلك الضرورة، فارتفع حكم الأحرف السبعة، وعاد ما يُقرأ به إلى حرف واحد(۱).

وبه قال الطبري(٢)، وابن عبدالبر(٣).

9 - أَنَّ عِلم القرآن يشتمل على سبعة أشياء تدور حول مسائل عقدية مَثَّل بها، ولم ينسبه إلى أحد.

• ١ - المراد سبعة أشياء عن أئمة الفقهاء ذكرها.

١١ - المراد سبعة أشياء عن أهل اللغة ذكرها.

١٢ - المراد سبعة أشياء عن النحاة ذكرها.

١٣ - المراد سبعة أشياء عن القرّاء ذكرها.

١٤ - المراد سبعة أشياء عن الصوفيّة ذكرها، وهـذه الأقـوال الخمسة الأخيرة، حكاها عن هذه الطوائف أبو المعالى شيذلة (ت:٤٩٤هـ).

وهذه الأقوال جميعاً ذكرها السيوطي بتوسع في بعضها وتفصيل، أو اقتضاب وإيجاز، وزاد عليها قولين:

(١) قول أبي الفضل الرازي في كتابه «اللوامح»، وهو قريب من قول

⁽١) انظر: مشكل الآثار: ٤/ ١٩١-١٩٢.

⁽٢) في مقدمة تفسيره: ١/ ٢٥- ٢٨ (ط.الحلبي)، وفي كتاب «البيان» لـه كما ذكر مكسي في الإبانة: ٣٢، والزركشي في البرهان: ١/ ٥٥، وابن الجزري في المنجد: ٥٥. (٣) التمهيد: ٨/ ٢٩٣ و ٢٩٩.

ابن قتيبة الذي ذكره الزركشي أثناء القول الثاني؛ لذلك قال الحافظ – عن أوجهه السبعة –: «قلت: وقد أخذ كلام ابن قتيبة ونقحه»(۱). ومال إلى هذا الرأي من المتأخرين: السيخ الخضري الدمياطي، والشيخ عبدالعظيم الزرقاني(۱)، والدكتور الزرزور(۱).

(٢) قول ابن الجزري القائل: «ولا زلت أستشكل هذا الحديث وأفكر فيه، وأُمعن النظر من نيّف وثلاثين سنة، حتى فتح الله عليّ بما يمكن أن يكون صواباً إن شاء الله، وذلك أني تتبعت القراءات صحيحها، وشاذها، وضعيفها، ومنكرها، فإذا هو يرجع اختلافها إلى سبعة أوجه من الاختلاف، لا يخرج عنها...»(١٠)، ثم سردها.

واختار هذا الرأي من المتأخرين الشيخ محمد بخيت المطيعي(٥) (ت: ١٣٥٤هـ).

والأوجه التي ذكرها قريبة كذلك من المحاولة التي أنشأها ابن قتيبة لتفسير حديث الأحرف السبعة؛ لذلك قال الدكتور عبدالعزيز القارئ: «بل أكاد أجزم أن الجزري - عفا الله عنه - نقل عن ابن قتيبة ولم يزد»(١).

ثم ذكر أقوال ابن حبّان الخمسة والثلاثين في معنى الأحرف السبعة،

⁽١) فتح الباري: ٨/ ٦٤٦.

⁽٢) مناهل العرفان: ١/ ١٤٨، ١٥١.

⁽٣) علوم القرآن له: ١١٤.

⁽٤) النشر: ١/ ٢٦-٢٧.

⁽٥) الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن: ١٠٩.

⁽٦) حديث الأحرف السبعة: ٨١.

نقلاً عن مقدمة تفسير ابن النقيب، الذي نقلها - أيضاً - عن أبي عبدالله شرف الدين المرسي (ت: ٢٥٥ه).

وهذه الأقوال قال عنها الحافظ بن حجر: «ولم أقف على كلام ابن حِبّان في هذا بعد تتبعي مظانه من صحيحه»(١).

وقد وجّه لها شرف الدين المرسى خمسة انتقادات:

١- هذه الوجوه أكثرها متداخلة.

٢- لا يُدْرى مستندها، ولا عمَّن نقلت.

٣- لماذا خص كل واحد منهم هذه الأحرف السبعة بها ذكر، مع أن
 كلها موجودة في القرآن، فها معنى التخصيص؟!

٤- فيها أشياء لم يفهم المرسي معناها على الحقيقة.

٥- أكثر هذه الوجوه يعارضه حديث عمر مع هشام بن حكيم الذي في الصحيح؛ فإنها لم يختلفا في تفسيره ولا أحكامه، وإنها اختلفا في قراءة حروفه.

وأزيد نقداً سادساً:

وهو أن الأقوال: (٤، ٩، ١١، ١٥، ١٦)، مُثِّل فيها بستة أوجه، لا سبعة.

ثم ذكر السيوطي تنبيهاً يتضمن هل اشتملت المصاحف على الأحرف السبعة أو لا؟ وسيأتي تفصيل هذا عند الكلام على زيادات السيوطي إن شاء الله تعالى.

⁽١) فتح الباري: ٨/ ٦٤٠.

ويلاحظ على هذا النوع عدَّة أُمور:

١ - كان دور الزركشي والسيوطي جمع الأقوال وحشدها دون موازنة
 واختيار رأي راجح منها، أو الإدلاء برأي جديد في القضية.

وقد اعتمد الزركشي على نقول كثيرة، وبخاصة عن ابن عبدالبر الذي لم يسمِّ كتابه، وهو «التمهيد»، وعن أبي شامة في «المرشد الوجيز»، وعن القرطبي في مقدمة «تفسيره».

واعتمد السيوطي على الحافظ ابن حجر في «الفتح»، وابن عبدالبر في «التمهيد»، والزركشي في «البرهان»، ولم يسمِّ الأَول إِلاَّ نادراً، وسكت عن الآخرين.

والذي يظهر لي أن أبا عبد الله الزركشي - رحمه الله - يميل إلى أنَّ الأحرف السبعة هي سبع لغات، وهو قول أبي عبيد ومن معه؛ بدلالة عنوان هذا النوع الذي رمز فيه إلى هذا الاختيار، وبدلالة النقلين اللذين ختم بها النوع، الأول: عن ابن حِبَّان: «قيل أقرب الأقوال إلى الصحة أن المراد به سبع لغات...».

والثاني: «وقال بعض المتأخرين (١٠): الأشبه بظواهر الأحاديث أنَّ المراد بهذه الأَحرف اللغات...».

أمّا السيوطي فقد أبدى رأيه في الأحرف السبعة في شرحه على سنن

⁽۱) للقرطبي المفسّر كلام مشابه لبقيّة الكلام المنقول، انظر: الجامع لأَحكام القرآن: ١/ ٢٦- الله ووازن بالبرهان: ١/ ٣١٩.

النسائي - الذي ألفه بعد «الإتقان» - فقال: «والمختار عندي أنه من المتشابه الذي لا يدرى تأويله»(١)، وكان حظه هنا الجمع والنقل، وقد تبع في هذا رأي ابن سعدان النحوي المتقدم.

٢ - ظهر منهم نقد أو تضعيف لبعض الآراء المذكورة.

٣- لم يذكرا الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف.

٤ - ذكر الزركشي قول ابن قتيبة - دون تصريح باسمه - نقلاً عن ابن عبدالبر عقب القول الثاني الذي نسبه إلى الخليل بن أحمد، الذي يرى أن الأحرف السبعة، هي سبع قراءات.

ومحاولة ابن قتيبة تفسير الأحرف بسبعة أوجه، أوردها في كتابه «تأويل مشكل القرآن» ($^{(7)}$) هي منهجيّة سبقه بها أبو حاتم: سهل بن محمد السجستاني ($^{(7)}$) و تبعه فيها قاسم بن ثابت السر قسطي صاحب «الدلائل في غريب الحديث» ($^{(7)}$) و تبعه فيها حكاه عنه القرطبي $^{(3)}$) و الباقلاني في غريب الحديث» ($^{(7)}$) و الباقلاني ($^{(7)}$) و الباقلاني ($^{(7)}$) و الباقضل الرازي ($^{(7)}$) و ابن الجزري ($^{(7)}$) و الم

فكان ينبغي من الشيخين - الزركشي والسيوطي - إيراد هذه الأقوال

⁽١) زهر الرُّبي على المجتبى: ٢/ ١٥٢.

⁽٢) قال: «وقد تدبَّرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه» ص: ٣٦-٣٨.

⁽٣) ذكر تاريخ وفاته بالتردد هكذا الحفاظ: الـذهبي - معرفة القراء: ١/ ٢٢٠ -، وابـن الجزري - غاية النهاية: ١/ ٣٢١ -، وابن حجر - تهذيب التهذيب: ١٥٨/٤ -، وعليه وردت ترجمته في ((تاريخ الإسلام)) للذهبي مرَّتين.

⁽٤) مقدمة الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٤٥-٤٦.

حيال بعضها مع الموازنة بينها.

أمّا الزركشي فلا يرد عليه ذكر رأي ابن الجزري؛ لأَن وفاته بعده.

٥ - ذكر الزركشي أن ابن دريد حكى أن أبا حاتم السجستاني يرى أن
 الأحرف السبعة، هي سبع لغات من لغات العرب.

وهذا الرأي لأبي حاتم نقله أبوعلي الأهوازي عن شيخه ابن المعلى عن ابن دريد عن أبي حاتم (١). ونقل الأهوازي - أيضاً - عن شيخه أبي الحسن القطّان عن ولد ابن قتيبة عن أبيه قال: «وهذا القول عظيم من قائله؛ لأنه غير جائز أن يكون في القرآن لغة تخالف لغة قريش، لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرْسَلُنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ... (١) إلاّ أن يكون القائل لهذا أراد ما وافق هذه اللغات لغة قريش» (٣).

ويقابل هذا القول لأبي حاتم السجستاني، قول آخر حكاه أبومحمد: حامد بن أحمد بن جعفر بن بسطام (١٠) (ت بعد: ٢٥ هـ) - في مقدمة تفسيره «المباني لنظم المعاني» - عن أبي حاتم أيضاً يدور في فلك مدرسة تفسير

⁽١) المرشد الوجيز: ٩٣-٩٤.

⁽٢) إبراهيم آية: ٤.

⁽٣) المرشد الوجيز: ٩٣-٩٤.

⁽٤) انظر ترجمته الموجزة في غاية النهاية: ١/ ٢٠٢. وتوصل الدكتور غانم الحمد – في مقالة له بعنوان: «مؤلّف التفسير المسمّى: كتاب المباني لنظم المعاني» نـشرها في مجلـة الرسالة الإسلامية ببغداد، العددان: ١٦٥ – ١٦٥، عام ١٤٠٥ه، من ص: ٢٤٣ – ٢٥٥ – إلى أنه مؤلّف التفسير بواسطة محاور ثلاثة بسطها في مقالته.

الأَحرف السبعة، بوجوه سبعة.

فقال أبو حاتم: «ثم إني تدبَّرت الوجوه التي تتخالف بها لغات العرب، فوجدتها على سبعة أنحاء لا تزيد ولا تنقص، وبجميع ذلك نزل القرآن...»، ثم سردها(١١).

وأنا هنا لست بصدد موازنة قول أبي حاتم هذا مع غيره من الأقوال التي نحت الاتجاه التفسيري للأحرف السبعة، ولكن ينبغي تحرير الكلام في رأي السجستاني، هل له رأيان في معنى السبعة الأحرف، أو أحدهما متأخر استقر رأيه عليه؟ وهي مسألة لا أملك إجابة عنها الآن، وإنها هو اعتراض وتساؤل على إيراد الزركشي قول أبي حاتم الأول، دون الإشارة إلى قوله الثاني، وهذه مسألة جديرة بالدراسة والمناقشة.

٦ - ذكر الزركشي أن البعض - ولم يـصرِّح بهـم - نـسب إلى أبي بكـر
 الباقلاني، أنه يرى رأي أبي عبيد في أن الأحرف السبعة هي لغات سبع.

وهي نسبة لا تصح؛ لردّ الباقلاني هذا القول، إِذ قال: «وقد زعم قـوم أن معنى قوله عليه السلام: «أُنزل القرآن على سبعة أُحرف»، أَنه أُنزل عـلى سبع لغات مختلفات، فهذا باطل...»(۲).

وقد قرر الزركشي قول الباقلاني في القول السابع، ومضمونه: أنها أحرف مستفيضة، أثبتها عثمان في المصحف، وحذف ما ليس بمتواتر،

⁽١) انظرها مفصّلة في: مقدمتان في علوم القرآن: ٢٢١-٢٢٧.

⁽٢) نكت الانتصار: ١١٩ (بإملاء الصيرفي).

وهي أُحرف تختلف معانيها وألفاظها من غير تضاد ولا تنافر.

وذكر السيوطي - ضمن القول التاسع عنده - أن الباقلاني يرى أن الأحرف السبعة كانت رخصة مؤقتة، فلما زال العذر نُسخت، وبقي منها حرف واحد.

وهو رأي الطحاوي، وابن عبدالبر، كما تقدم معنا.

وهذا القول المنسوب إلى الباقلاني يفهم من سياق نصّ أورده أبو شامة عنه(١).

لكن رأيه الواضح الذي صرَّح فيه في «الانتصار»، واختاره بعد عرضه الأَقوال المحكية في معنى الأَحرف السبعة - وهي قرابة عشرة أقوال ذكرها(٢) -، يغاير ما ذكره الزركشي، ونسبه إليه السيوطي، وفُهِمَ من نصِّ أبي شامة المشار إليه.

وذلك أنه يرى تفسير الأحرف السبعة بأوجه سبعة أوردها، بعد تقريره أنّ القرآن منزّل على سبعة أحرف في اللغة، والإعراب، وتغيير الأسهاء، والصور، وأنه متفرق في كتاب الله، وليس موجوداً في حرف واحد، أو سورة واحدة يُقْطع على إجماع ذلك فيها(٣).

وتحرير قول الباقلاني كما يلي:

أ- يرى في معنى الأحرف السبعة مذهب التفسير بوجوه سبعة، وهو

⁽١) المرشد الوجيز: ١٤٤.

⁽۲) نكت الانتصار: ۱۱۸-۱۱۹.

⁽٣) الانتصار لصحة نقل القرآن (خ): ٢٥٢-٥٥١، ونكت الانتصار: ١٢٠-١٢٢.

في هذا متابع لقاسم بن ثابت السرقسطي (ت:٢٠٣ه)، كما صرَّح به القرطبي (١).

ب- لم أُجد أَنه يرى مذهب الطحاوي ومن معه في نسخ الأحرف إلى
 حرف واحد.

ج- يرى أن المصحف الذي بين أيدي الناس مشتمل على الأحرف السبعة، وليس على حرف واحد كها ذهب الطبري، وهذا واضح من كلامه السابق، وكذلك نسب الحافظ ابن حجر هذا المذهب إليه (٢).

٧- لم يحرر الزركشي والسيوطي مقالة الطبري في الأحرف السبعة، إذ ذكر الزركشي قول الطبري - عقب القول الثاني عنده، وهو: أنّ المراد سبع قراءات - من كتاب «البيان» له، من أنّ اختلاف القراء راجع إلى حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها، وهو الحرف الذي كتب عثمان عليه المصاحف.

وذكر السيوطي الطبريَّ ضمن القائلين بأنَّ الأَحرف السبعة مراد بها سبعةُ أوجه من المعاني المتفقة بأَلفاظ مختلفة، نحو: أَقبل، وتعال، وهلمَّ...

وأنت ترى أنّ كلاً منهما اجتزأ بشق واحد من قول الإمام الطبري المكوّن منهما معاً.

وقد أُوضح - رحمه الله - قوله هذا في مقدمة تفسيره إيضاحاً وافياً، مع

⁽١) مقدمة الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٤٥.

⁽٢) فتح الباري: ٨/ ٦٤٦، وانظر: المرشد الوجيز: ١٣٨.

التدليل عليه بالروايات المختلفة لحديث الأحرف السبعة، وبمناقشات عقلية برهن فيها لصحة ما يرى (١٠).

ونقل مكي بن أبي طالب(٢)، وابن الجزري(٣)، الشق الأول من قوله – وهو أن اختلاف القراء راجع إلى حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن – عنه من كتابه «البيان». وبيَّن أبو العباس المهدوي أنَّ الحرف الذي يرجع إليه اختلاف القراء فيها يقوله الطبري، هو حرف زيد بن ثابت(٤).

٨- في هذا النوع بعض الأقوال، والردود الضعيفة لا يسمح المجال بمناقشتها، ونسبتها إلى أصحابها، ولكن أنوّه بأن العرض الذي ساقه الزركشي، والسيوطي يحتاج إلى مزيد تدقيق، وحسن ترتيب ونسبة.

وفي نهاية كلامي أرى أنّ حديث نزول القرآن على سبعة أحرف له منزلة عظيمة عند العلماء؛ ولم تتعيّن هذه السبعة بنصّ عن رسول الله ولم يتعيّن هذه السبعة بنصّ عن رسول الله الله المحاء على من الصدر الأول، فلذلك تشعّبت أقوال العلماء فيها تشعّباً بيّناً لكل من اطلع على شيء منها.

والقطع برأي مما قيل فيها ليس بالأمر السهل الميسّر، فقد وقف أمامه جماعة من أهل العلم حيارى لا يدرون ما معناه. حتى إِن بعض المحققين من أعلام الإِسلام لم يكن لهم رأي واضح فاصل في معنى هذا الحديث،

⁽١) مقدمة تفسير الطبري: ١/ ١١-٢٩ (ط. الحلبي).

⁽٢) الإبانة عن معانى القراءات: ٣٢.

⁽٣) منجد المقرئين: ٥٥.

⁽٤) شرح الهداية: ١/٧.

نحو ابن تيمية، وابن حجر.

فاكتفى ابن تيمية بذكر نكت جامعة تنبّه على المقصود من سؤال وُجّه إليه عن معنى الأحرف السبعة (١).

واقتصر ابن حجر على إيراد ما انتهى إليه من أقوال العلماء في ذلك، مع بيان المقبول منها والمردود، دون اختيار رأي له (٢).

وإن كان لي أن أبدي شيئاً من الرأي، فإني وجدت رأي الأستاذ الدكتور عبدالعزيز القارئ من أدق الآراء وأصوبها، وفيه منهجيّة تدلي بالتحقيق والاستقراء - وبخاصة في طرق الحديث مع فَوْتٍ يسير - يظهر لي أنّه تلمسها من مسالك العلماء الذين تكلموا على معاني هذا الحديث، كابن تيمية، وابن الجزري، وابن حجر، وعلى وجه الخصوص أبو الفضل الرازي.

وقد بنى رأيه من مجموعة آراءٍ لعلهاء سبقوه في هذا الخط، بعد أن اختط طريقة للخروج به تركّزت بها يلي:

أ- الموازنة بين روايات الحديث وألفاظه المختلفة الثابتة.

ب- استعراض جميع أقوال العلماء المحققين في هذا الخبر، وعرضها على رواياته وألفاظه، والموازنة بينها.

ج- عرض الجميع على واقع القراءات المتواترة الموجودة بين أيدينا كاملة غير منقوصة، والموازنة بين تلك الراويات والأقوال، وبين

⁽١) مجموع الفتاوى: ١٣/ ٣٨٩، ودقائق التفسير: ١/ ٤-٥.

⁽٢) فتح الباري: ٨/ ٦٤٠.

هذه القراءات.

د- محاولة الكشف عن المراد بالأحرف السبعة من خلال تلك الموازنات،
 وما يترتب عليها من مناقشات، وما ينتج عنها من نتائج (١١).

فتوصّل بعد تحكيم هذه العناصر إلى ما يلي:

«الأحرف السبعة: هي وجوه متعددة متغايرة مُنزَّلة من وجوه القراءة، مكنك أن تقرأ بأي منها فتكون قد قرأت قرآناً منزلاً، والعدد هنا مراد، بمعنى أن أقصى حدِّ يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزَّلة هو سبعة أوجه، وذلك في الكلمة القرآنية الواحدة، ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هذا الحدَّ في كل موضع من القرآن»(۱).

ثم شرح هذا التعريف بكل أجزائه على ضوء روايات الحديث، والقراءات الثابتة المتواترة. وهو تعريف مطوَّل يمكن أن يُختصر بعبارات أجمع وأقل؛ - لأن الحدود هكذا تكون - مع المحافظة على سائر عناصره.

فأقــول:

- «١ هي وجوه سبعة متغايرة، منزَّلة من وجوه القراءة في القرآن،
- ٢ وأقصى حدِّ يمكن أن تبلغه هذه الوجوه في الكلمة الواحدة سبعة أوجه، - وقد تَقِل -،
 - ٣ ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير».

⁽١) حديث الأحرف السبعة للدكتور القاري: ٥٤.

⁽٢) حديث الأحرف السبعة: ٨٨.

معرفة التصريف(١)

انفرد الزركشي بعنوان هذا النوع، فلم يورده السيوطي ضمن أنواعه الثمانين.

واعتبر الزركشي التصريف - وهو: علم يبحث في اللفظ المفرد من حيث بناؤُه ووزنه، وما طرأ عليه من زيادة أو نقصان (٢) - من العلوم التي يحتاج المفسر إليها، والعلم به أهم من معرفة النحو في تعرُّف اللغة.

وجعله قسمين:

١ جعل الكلمة على صيغ مختلفة، وحصره في تسعة أمور، نحو:
 التصغير، والمصدر....

٢- تغيير الكلمة لمعنى طارئ عليها، وحصره في ستة أُمور كالزيادة،
 والحذف...

ثم عدّ نهاذج لأخطاء وقعت من بعض أهل العلم، والأُدباء أدّى إليها الجهل بالتصريف، ونقل في هذا عن الأزهري، وابن فارس، والتاج الكندي: زيد بن الحسن، أبي اليُمْن (ت:٦١٣هـ)، والزمخشري، والراغب الأصفهاني، وابن جنّي.

وقد تكلّم السيوطي على هذا النوع في ثلاثة مواضع من «الإِتقان»:

أ- في النوع الحادي والثلاثين - في الإدغام -، فذكر القسم الثاني من

⁽١) البرهان: ١/ ٤٠١-٤٠٤.

⁽٢) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة: ١٢٥.

قسمي التصريف اللذين عقدهما الزركشي، وذِكْرُ السيوطي للإدغام ذكر مخصوص، عَنَى به إِدغام القراء الحاصل في القراءة، لا مطلق الإدغام في العربية (١).

ب- في النوع الثامن والخمسين - في بدائع القرآن - ضمن فصل في الإبدال(٢).

ج- في النوع الثامن والسبعين - «في معرفة شروط المفسّر وآدابه» - عند حديثه عن الشرط الثالث: معرفة التصريف، فنقل كلام ابن فارس، والزمخشري الذي أورده الزركشي^(٣).

أمّا كلام الزركشي - هنا - فذو تقعيد في أساس علم الصرف، وأهميته، وأقسامه، وفائدته.

⁽١) انظر: الإتقان: ١/ ٢٦٣ - ٢٦٩.

⁽٢) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٦٥.

⁽٣) انظر: الإتقان: ٤/ ١٨٦.

بلاغة القرآن: معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح (١)

هذا النوع من الأنواع التي انفرد بعنونتها الزركشي دون السيوطي (۱۰).
وذكر أنَّ أجمع ما صُنِّف في هذا العلم ما قدمه ابن النقيب المقدسي
(ت: ۱۹۸ هـ) في أول تفسيره «التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير» (۱۰)،

وكتاب «منهاج البلغاء وسراج الأدباء»(٤) للأديب الأندلسي حازم القرطاجني (ت: ٦٨٤ه).

وهو في هذا الاختيار متابع لأبي حيّان الأندلسي في مقدمة تفسيره (٥٠).

وجنح الزركشي إلى أن هذا العلم أعظم أركان المفسِّر، وأنَّ معرفة أوضاعه هي عمدة التفسير. وهو في هذا التقعيد مغترف من مشرب الزخشري، منتح للوجهة البلاغية في تفسير القرآن في أوسع مراميها.

⁽١) البرهان: ١/ ١٩ ٤-٢٧٤.

⁽٢) بتَّ السيوطي المباحث البلاغية في عدّة أنواع من «الإِتقان».

⁽٣) وهذا التفسير كبير جدّاً، وقد اعتمد عليه تلميذه أبو حيّان في أكثر نقوله في «البحر المحيط»، وقال عنه: «إِذ هو أكبر كتاب رأيناه صُنِّف في علم التفسير، يبلغ في العدد مشة سفر أو يكاد...». البحر المحيط: ١/ ١١. ومن مقدمته المشار إليها قطعة في المكتبة المحمودية بالمدينة، برقم (٢٢/ ٢٢٨)، فيها خروم من الأرضة.

⁽٤) طبع الموجود منه في دار الغرب الإسلامي بتحقيق الشيخ محمد الحبيب الخوجة.

⁽٥) انظر: البحر المحيط: ١/٦.

وتفريعاً من هذا المنحى ردّ اعتراض مَنْ يعترض عليه عدَّه هذا النوع من أنواع علوم القرآن، مع أن سلف المفسرين من الصحابة والتابعين لم يتكلموا فيه؟!

فعلل إمساكهم عن الكلام في أساليب البلاغة؛ لأن القصد من إنزال القرآن تعليم الحلال والحرام، وتعريف شرائع الإسلام، وقواعد الإيان، ولم يُقْصَد منه تعليم طرق الفصاحة؛ فلهذا لم يتكلم السلف فيه، وكانت معرفتهم بأساليب البلاغة عما لا يحتاج إلى بيان، بخلاف استنباط الأحكام، فلهذا تكلموا فيها دون البلاغة.

ثم تكلّم على أربعة معانٍ خادمة لعلم البلاغة القرآنية، هي:

١ - تحقيق العقائد الإلهية.

٢- بيان الحق فيها يشكل من الأُمور غير العقائد.

٣- تمكين الانفعالات النفسية من النفوس مشل الاستعطاف،
 والإرضاء، ونحوها.

٤ - استدعاء المخاطب إلى فضل تأمّل، وزيادة تفهّم.

ومثَّل لها، ولما بعدها بأمثلة كثيرة من القرآن، ومن الحديث، والأَشعار فيها يدلَّ على فهم الكلام.

وكلام الزركشي في هذا النوع مجمل، ويعدّ مقدمة لعلوم البيان والبديع والبلاغة، التي بسط الكلام فيها في -النوع السادس والأربعين- أساليب القرآن وفنونه البليغة.

معرفةُ توجيه القراءَات وتبيينُ وجه ما ذهب إليه كلُّ قارئ (۱)

لم يفرد السيوطي هذا العلم بنوع مستقل في «إِتقانه»، وإِنها بحثه ضمن «التنبيه السادس»، في نهاية الأَنواع الموحّدة من (٢٢-٢٧).

ولعلّ الزركشي من أوائل من استخدم مصطلح «توجيه القراءات» بعد أبي الحسن شريح بن محمّد الرُّعيني (ت:٥٣٩هـ) في كتابه: «الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي» (١٠)؛ لأن المتقدمين كانوا يطلقون عليه «علل القراءات»، أو «وجوه القراءات»، أو «معاني القراءات»، أو «إعراب القراءات».

وقد ذكر الزركشي أنّ هـذا الفـنّ جليـل، وبـه تعـرف جلالـة المعـاني وجزالتها.

ثم ذكر ثلاثة مصنفات في توجيه القراءات السبعة، لكل من أبي على الفارسيّ، ومكي القيسي، والمهدوي. ومصنّفَيْن في توجيه القراءات الشاذة، وهما: «المحتسب» لابن جنّي، وكتاب أبي البقاء العكبري، ويقصد «إعراب القراءات الشواذ» (٤).

⁽١) البرهان: ١/ ٨٨٨ – ٤٩٢، والإتقان: ١/ ٢٢٨- ٢٢٩.

⁽٢) حققه الدكتور غانم الحمد، ونشره في مجلة المورد (مجلد: ١٧ – العدد ٤، من ص: ٢٥١–٢٩١).

⁽٣) انظر مقدمة تحقيق ((شرح الهداية)) للمهدوي: ١ / ١ ٢٠.

⁽٤) طبع بدراسة وتحقيق محمد السيِّد عزُّوز، وصدر عن عالم الكتب ببيروت عام ١٤١٧ه، ط (١).

ثم ذكر فائدة «توجيه القراءات» عن الكواشي (ت: ١٨٠هـ).

ثم نقل عن الكوَاشي، وأبي عمر الزاهد، والنحاس، وأبي شامة، وابن النقيب، أنه لا يجوز ترجيح قراءة على أُخرى.

ثم ختم هذا النوع بـ «فصل» ذكر فيه أمرين:

أن توجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة اللغوية من توجيه المشهورة، وأن كتاب ابن جنّي أحسن ما وضع في هذا الشأن، إلا أنه لم يستوف، وأوسع منه كتاب العكبري.

ب- قد يُستبشع ظاهر القراءَة الشاذة، فيدفعه التأويل، وذكر عدَّة أمثلة.

الملاحظات الواردة:

السيوطي هذا النوع بشيء من الاختصار في «التنبيه السادس» آخر النوع السابع العشرين من «الإتقان»، وحاول أن يُخفي اسم الزركشي بقوله: «وقال بعضهم»، والكلام للزركشي.

٢- الخاتمة التي ذكرها السيوطي في نهاية التنبيه السادس معظمها منقول عن الزركشي في نوع القراءات، تحت فائدة(١).

 ٣- لم يذكر الزركشي تعريفاً لعلم «توجيه القراءات»، لكن لعل عنوانه يفصح عن حدود هذا الفن.

٤ - في النصوص التي أوردها الزركشي عن جملة العلماء - الذين

⁽١) انظر البرهان: ١/ ٤٨٧.

سمَّيتهم - في عدم تفضيل، أو ترجيح قراءة على أُخرى، وضع للمنهج الصحيح في جعل القراءات المتواترة حاكمة، لا محكومة للنزعات المذهبية، أو الآراء الفرديّة.

0- وهم الزركشي - رحمه الله، وتابعه السيوطي عليه - في جعل كتاب أبي العباس أحمد بن عبّار المهدوي (ت نحو: ٤٤٠ه) هو «الهداية»، والصواب أنه «شرح الهداية»؛ لأن «الهداية» كتاب مختصر في القراءات السبع، ليس فيه وجوه القراءات وعللها.

في أنَّه هل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب استعمال بعض آيات القرآن (١٠٠...؟

عنوان هذا النوع أطول عنوان يرد في «البرهان»، وتمامه «وهل يقتبس منه في شعر، ويغيَّر نظمه بتقديم وتأخير، وحركة إعراب؟»، وأُسلوبه استفهاميِّ كما ترى.

ولم يفرد السيوطي له نوعاً مستقلاً، وإنها تحدَّث عنه ضمن «فصل: في الاقتباس وما جرى مجراه» في نهاية نوع «آداب تلاوته وتاليه».

ولم يذكر الزركشي مَنْ أفرد هذا النوع بتصنيف مستقل، ولعلّ الثعالبي: عبدالملك بن محمد (ت: ٢٩ هـ) صاحب «فقه اللغة»، و «يتيمة الدهر»، مِنْ أُوّل من صنّف في هذا النوع كتاباً سيّاه: «الاقتباس من القرآن الكريم» (٢٠).

ذكر الزركشي أن البعض جوّز الاقتباس للمتمكّن من العربية، ثم أورد أمثلة له من فِعْل النبي ﷺ، وأقوال بعض الصحابة، وغيرهم.

ثم ذكر تجويز النووي وإِمام الحرمين للجنب حكاية القرآن بقصد غير التلاوة.

ثم حكى قول الباقلاني كراهية تضمين القرآن في الشعر، وأن أئمة البيان أجازوه. وذكر الباقلاني - أيضاً - مأخذ التسمية التأريخية للتضمين

⁽١) البرهان: ٢/ ١١١ – ١١٥، والإتقان: ١/ ٣١٤–٣١٨.

⁽٢) وطبع ضمن إصدارات دار الوفاء بالمنصورة.

والاقتباس، وأن الاقتباس متأخر الرتبة في الإطلاق.

ونقل الزركشي - عن رحلة ابن الصلاح بخطه - كراهية ضرب الأمثال بالقرآن، وذكر كراهة استعمال القرآن في الكلام العادي، أو التمثل بالآية للأمر يعرض للمرء.

وختم هذا النوع بـ «تنبيه» مفاده كراهية تعدّي أمثلة القرآن، نحو قول من يقول: إنّ هذا البيت أوهن من بيت العنكبوت.

أمّا السيوطي فقد ذكر خمسة أقوال في الاقتباس، واختار قول ابن حجَّة الحموي (ت:٨٣٧هـ) في شرح «بديعيته» أنه ثلاثة أقسام:

أ - مقبول: وهو ما كان في الخطب والمواعظ والعهود.

ب- مباح: وهو ما كان في القول والرسائل والقصص.

ج - مردود: وهو قسمان:

- اقتباس شيء نسبه الله إلى نفسه، نحو ﴿ إِنَّ إِلَيْنَاۤ إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ (١).

- أُو تضمين آية في معنى هزل.

قال السيوطي: «قلت: وهذا التقسيم حسن جدّاً، وبه أقول».

وذكر أمرين مما يقرب من الاقتباس:

أ- قراءة القرآن يراد بها الكلام، وقد بحثه الزركشي فيها سلف التنويه به، وزاد السيوطي حكاية الاختلاف في المسألة دون ترجيح.

⁽١) الغاشية آية: ٢٦،٢٥.

بالألفاظ القرآنية في الشعر وغيره، ومثّل ببيتين للشريف
 تقى الدين الحسيني، هما:

ولا تعمروها هوِّنوها تَهُنْ تراه إِذا زلزلت لم يكُـنْ

محــــازٌ حقیقتها فاعبُروا وما حسن بیتِ له زخرفٌ

قال عنه: «وهو جائز بلا شك».

الملاحظات الواردة:

١ - لم يُعَرِّف الزركشي الاقتباس هنا، وقد عرَّف التضمين - في نوع «أساليب القرآن» - بأنه: «إعطاء الشيء معنى الشيء»(١)، وهو تعريف يقارب تعريف ابن النقيب الذي سمى الاقتباس تضميناً(١)، فكأن الزركشي

(٢) في مقدمة تفسيره، وقد طبعت قطعة منه نسبت إلى ابن قيِّم الجوزيَّة بعنوان: «الفوائد المشوِّق لعلوم القرآن» انظر قوله فيها: ١٣٤، ونسب هذا القول إلى ابن القيم المدكتور أحمد مطلوب في معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ٢٧١، والدكتورة إنعام عكاوي في: المعجم المفصّل في علوم البلاغة: ١٩٥، وهو وهم نشأ من نسبة الكتاب.

وقد كتب الدكتور زكريًا سعيد علي ثلاث مقالات - في «ملحق تراث» جريدة المدينة، الأعداد: ٢٢، ٢٢، ٢٢ للسنة الثامنة عشرة - ينفي فيها نسبة الكتاب إلى ابن القيم، ويؤكد أنه مقدمة تفسير ابن النقيب المقدسي، بأدلة قوية وواضحة ومقنعة. وطبعها في مكتبة الخانجي بمصر عام ١٤١٥ه [ط(١)]، ثم صدَّرها في مقدمة طبعته التي بعنوان «مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن» من ص: ١١ ـ ٣١.

وانظر تشكيك الدكتور بكر أبو زيد في صحة نسبته إلى ابن القيم في: ابن قيم الجوزية: ٢٩١-٢٩٢.

⁽١) البرهان: ٣/ ٤٠١.

يميل إلى ترادف الاسمين معاً.

وقد أشار هنا - نقلاً عن الباقلاني - إلى هذا الملمح في أن القدماء سمّوا ما يعرف بالاقتباس تضميناً، والمتأخرين سمّوه اقتباساً، وما كان في الشعر تضميناً.

بينها عرَّف السيوطي «الاقتباس» تعريف الخطيب القزويني، فقال: «الاقتباس تضمين الشعر، أو النثر بعض القرآن، لا على أنه منه»(١).

فهو يُخرج التضمين الذي هو: تضمين الشعر شيئاً من شعر الغير، مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً (٢).

٢ اختار السيوطي رأياً في الاقتباس، وهو قول ابن حجة الحموي،
 بينها لم يُدْلِ الزركشي برأي في المسألة.

٣- أضاف السيوطي إضافة يسيرة على مباحث الزركشي، مع نقول لم
 توجد عنده عن القاضي عياض، والبهاء السبكي، وأخيه التاج، وابن حَجَّة الحموي، والرافعي في «أماليه»، وغيرهم.

⁽١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٣٤.

⁽٢) الإيضاح في علوم البلاغة: ٢٣٦، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها للدكتور أحمد مطلوب: ٢/ ٢٦٢.

معرفة أُحكامه(١)

لم يفرد السيوطي نوعاً مقابلاً بهذا العنوان، وإنها تحدَّث عن بعض مسائله في نهاية - النوع الخامس والستين - «العلوم المستنبطة من القرآن».

وقد ذكر كلُّ منهما من أَلَّف في هذا العلم بصورة موضوعيّة، فاتفقا على تسمية ستة مؤلِّفين، واستقلاَّ بغيرها:

- فالزركشي زاد أمرين:
- أ- ذكر أن الشافعي رحمه الله أول من صنّف في «أحكام القرآن»، ولعلّه ما أشار إليه في الرسالة بقوله: «وفي القُرَان ناسخ ومنسوخ غير هذا، مفرّق في مواضعه، في كتاب «أحكام القُرَان» »(٢).

أمّا الكتاب المطبوع باسم «أحكام القرآن» للشافعي، فهو من جمع الإِمام البيهقي - صاحب «السنن» (ت٤٥٨ه) - الذي تتبع نصوص الإِمام الشافعي المبثوثة في ثنايا كتبه، فأو دعها الكتاب المشار إليه. ولا يصحُّ أن يكون هو الذي يريده الزركشي، كيف؟ وقد تقدَّمه كتب «أحكام القرآن»: لإسماعيل القاضي البغدادي (٣) (ت:٢٨٢هـ)، ولأبي جعفر الطحاوي (٤)

⁽١) البرهان: ٢/ ١٢٦ - ١٤٦، والإتقان: ٤/ ٣٤-٧٣.

⁽٢) الرسالة: ١٤٥.

 ⁽٣) منه قطعة في القيروان كتبت عام (٤٠٢هـ)، حقَّقهـا الـدكتور عـامر حـسن صـبري،
 وصدرت في طبعتها الأولى عن دار ابن حزم – بيروت (١٤٢٦هـ).

⁽٤) طبع منه مجلدان بتحقيق الدكتور سعد الدين أونال، ضمن منشورات مركز البحوث =

(ت: ٣٢١ه)، ولبكر بن العلاء القشيري(١) (ت: ٣٤٤ه)، وللمنذر بن سعيد البلُّوطي (ت: ٣٥٥ه)، ولأبي بكر الرازي المعروف بالجصاص (ت: ٣٧٠ه)، وغيرهم!!

ب- زاد ممَّن ألّف في هذا العلم: ابن بكير المالكي (ت:٥٠٥ه)،
 ومكي بن أبي طالب (ت:٤٣٧ه)، والقاضي أبا يعلي: محمد بن
 الحسين شيخ الحنابلة (ت:٥٨١ه).

أمّا السيوطي فزاد كتابين:

أ- «أَحكام القرآن» لابن خُوَيزِ مَنداد، من فقهاء المالكية العراقيين (ت نحو: ٣٩٠هـ).

ب- كتابه «الإكليل في استنباط التنزيل»، وفيه فقه، وأصول، وعقيدة، وغيرها (٢٠).

وذكر الزركشي - رحمه الله - أن آيات الأحكام (٥٠٠) آية فيها ذكره الغزالي وتبعه الرازي.

وممن ذهب إلى هذا التحديد - أيضاً - الماوردي(٢)، وابن قدامة(١)،

الإسلامية بإسطنبول، الطبعة الأولى، عام (١٤١٦هـ)، ويمثلان نصف الكتاب.

⁽١) ذكره ابن خير في فهرسة ما رواه عن شيوخه: ٥٢، وهو مختصر «أحكام القرآن» لإسهاعيل القاضي، وهو قيد الطبع في الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة.

⁽٢) انظر: الإكليل: ٢٠.

⁽٣) أُدب القاصي - (قطعة من الحاوي) - ١/ ٢٨٢ (ط. وزارة الأوقاف العراقية).

⁽٤) انظر: **روضة الناظ**ر: ٣١٩.

وتبعه الطوفي في «مختصر الروضة» (١)، وابن جزيّ الكلبي (٢) (ت: ١ ٤٧هـ).

وقال السيوطي: «وقال بعضهم: مئة وخمسون»، وينسب هذا القول إلى ابن القيم (٣).

وحصرها العلامة محمد بن إبراهيم بن الوزير اليهاني (ت: ٠ ٨٤ه) بـ (٢٣٦) آيةً، في رسالة خاصة جمع فيها آيات الأَحكام (١٠).

وعلل الزركشي أن مراد من حصر آيات الأحكام بعدد هو الآيات المصرّح بها، وإلاّ فإن في آيات القصص والأمثال وغيرها مما يستنبط منها كثير من الأحكام.

لذلك نجد أن أبا الحسن: على بن محمد الطبري المشهور بالكِياالهراسي (ت: ٤ • ٥ هـ) تناول في كتابه «أحكام القرآن» ما يقارب (٥٢٧) آيـة ضمن

⁽١) انظر: البلبل في أُصول الفقه: ١٧٣ – ١٧٤.

⁽٢) التسهيل: ١/٧، وقال «وقد تنتهي إلى أكثر من ذلك، إذا استُقصى تتبعها في مواضعها».

⁽٣) عزاه الدكتور شعبان محمد إسهاعيل - في التشريع الإسلامي مصادره وأطواره: ٤٦ - إلى كتاب «إعلام الموقعين»، وحاولت الحصول عليه فيه، فلم أُوفق.

⁽٤) ونسبتها إلى صدّيق حسن خان القِنَّوجي لا تصح؛ لأن هذا العدد من آيات الأحكام يوجد في نسخة توجد في الجامع الكبير بصنعاء كتبت سنة (٩٥٧ه)، وصديق حسن ولد سنة (١٢٤٨ه)، ثم ابن الوزير صرَّح - في مقدمته: ٨٦/ أ - بأنه أفرد كتاباً في «فضائل القرآن»، وصديق حسن ذكر عنه هذا في مقدمة نيل المرام: ١٤، وتقسيم آيات الأحكام إلى قسمين موجود في مخطوطة ابن الوزير، واعتمده صديق حسن في نيل المرام: ١٣، وقد بنى كتابه هذا على آيات ابن الوزير التي جمعها فلم يزد في شرحه: نيل المرام أيّ آية جديدة.

أربع وسبعين سورة.

أما أبو بكر بن العربي (ت:٤٣هم) فبلغت الآيات التي أوردها في كتابه (٨٣٠) آية من خلال مئة وست سور، وهما يذكران آيات الأحكام، والقصص، والمواعظ، والعقائد، وغيرها.

والآية الشرعية - عند ابن العربي في «أحكام القرآن» - هي: المستنبطُ منها الحكم، سواء كانت آية عرفية، أم شطراً منها، أم أكثر من ذلك(١).

ثم ذكر الزركشي أن آيات الأحكام تنقسم إلى قسمين:

١ - ما صُرِّح به في الأحكام، وهو كثير وبخاصة في البقرة، والنساء،
 والمائدة، والأنعام.

٧- الستنبط، وهو نوعان:

أ- ما يستنبط من غير ضميمة آية أُخرى.

ب - وما يحتاج في استنباطه إلى ضم آية لأُخرى.

ثم ذكر «فائدة» في ضرورة معرفة المفسِّر لقواعد أُصول الفقه؛ لأَنه من أعظم الطرق في استثمار الأَحكام من الآيات.

فذكر أمثلة يستفاد منها العموم، والأمر المطلق، وأن النهي للتحريم، والأَمر للوجوب، ومآخذ الإِباحة، والتعليل.

ثم عقد ثلاثة «فصول» استقاها من كتاب «الإمام في بيان أدلة الأحكام» للعزّبن عبدالسلام - رحمه الله - دون عزو إليه، ومدارها على

⁽١) انظر: أحكام القرآن: ١/ ٢٣٢، ٢٦٧، ٢١، ٤٢١، ٢/ ٥٨٨.

تقريب الأدلة الشرعية، وهي:

١- في المشروع المشترك بين الوجوب والندب.

٢- في الأَلفاظ الدالّة على منع الفعل تحريباً، أو كراهة.

٣- في استفادة الإباحة من بعض الألفاظ(١١).

ثم ذكر أربع فوائد:

١ - في آية ﴿ يَنَبَنِيَّ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَكُلِّ مَسْجِدِ ... ﴾ (٢).

٢- في تقديم العتاب على الفعل من الله تعالى يبدل على تحريمه،
 وخالف فيها العز الذي جعل العتب من أدلة النهي.

٣- عدم صحة الامتنان بممنوع عنه.

٤ - العجب كما يدل على محبة الله للفعل، قد يدل على امتناع الحكم، أو حُسن المنع.

والفائدتان الأُولى والرابعة مأخوذتان عن سلطان العلماء (٣).

ثم أورد قاعدة في الإطلاق والتقييد، والعموم والخصوص، أفادها من القفّال الشاشي.

ثم عقد «فصلاً» في تنبيه الخطاب بالطلب، والخبر، والخفاء، وقياس الأولى.

⁽١) انظر: الإمام في بيان أَدلة الأَحكام: ٨٧، ١٠٥ - ١٠٦، ٨٦، ووازن مع «البرهان»: ٢/ ١٣٥ - ١٣٨.

⁽٢) الأعراف آية: ٣١.

⁽٣) انظر: الإمام: ٨٥، ١٣٣ - ١٣٤.

و «فصلاً» في الشيء المقيّد بصفة، أو الشيء المسكوت عنه بخلافه، أو قد يكون مثله، وضرب لكلّ ما ذكر أمثلة تجلّي المقصود، وتوضح المراد.

واكتفى السيوطي بالنقل عن كتاب «الإمام» للعز في تقسيم آيات الأحكام إلى قسمين - وهما اللذان ذكرهما الزركشي -، ثم فصول في تقريب الأدلة إلى أحكامها التكليفية.

ثم نقل عن الزركشي - بدون تصريح - أن السكوت قد يستنبط منه حكم، وذكر له مثالاً.

هذا ما ذكره السيوطي في مقابلة النوع هنا فيها بحثه الزركشي.

الملاحظات الورادة:

١ - اجتزأ السيوطي على ذكر أمرين من مباحث هذا النوع، هما:

أ- المصنفات، ويلحظ أنه لم يذكر أيّ كتاب للحنابلة. ولعل هذا الإغفال منه يرجع إلى قلّة مصنفات الحنابلة في: «أحكام القرآن»، أو قلة وجودهم في مصر، كما صرّح هو بذلك في «حسن المحاضرة»(١).

ب- تقريب الأدلة فيها نقله عن العز والزركشي، أمّا سائر المسائل التي تناولها الزركشي فلم يتطرق إليها - هنا -، لكنه بحث معظمها في عدَّة أنوع، مثل:

- معرفة المفسِّر لقواعد أُصول الفقه، بحثه في: معرفة تفسيره وتأويله....

⁽١) انظر منه: ١/ ٤٨٠.

- الإطلاق والتقييد، بحثه في نوع: مطلقه ومقيَّده.
- العموم والخصوص، بحثه في نوع عامّه وخاصه.
- ٢- أفاد الزركشي رحمه الله فائدة موسعة من «الإمام في بيان أدلة
 الأحكام» للعز بن عبدالسلام، كما تبيّن من خلال عرض المسائل، ولم يعزُ إليه.

ولا أظن أن قولَه - تعقيباً على عدد آيات الأحكام -: «ومن أراد الوقوف على ذلك (أي: استنباط الأحكام من آيات القصص والأمثال ونحوها) فليطالع كتاب «الإمام» للشيخ عز الدين بن عبدالسلام»، كافٍ في إعفائه من نسبة معظم مادة هذا النوع إلى الشيخ عزالدين رحمه الله.

٣- ذكر الزركشي أن الإمام الشافعي - رحمه الله - أوّل من أفرد «أحكام القرآن» بالتصنيف، وهو سبْق لا يصحّ مع وجود من ألّف قبله، نحو:

أحكام القرآن» لمحمد بن السائب الكلبي (ت:١٤٦هـ) فيها
 رواه عن ابن عباس رضي الله عنهها(۱).

ب- «تفسير الخمسمئة آية من القرآن في الأمر والنهي والحلال والحرام» لمقاتل بن سليان الخراساني^(٣) (ت: • ١٥٠ه). ويتعرض لذكر الناسخ والمنسوخ، ويفسّر بعض الألفاظ القرآنية. وقد رتَّب كتابه ترتيباً موضوعياً على الأبواب لا على السور، فهو يعدّ نَواة ما عرف بالتفسير الموضوعي للقرآن.

⁽١) ذكره ابن النديم في الفهرست: ٤١.

⁽٢) حققه الدكتور عبيد العلي لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عن نسخة المتحف البريطاني، ونشره المستشرق اليهودي يشعياهو غولد فيلد من جامعة بار إيلان في حيفا.

ج- «أُحكام القرآن» ليحيى بن آدم الكوفي (١) (ت: ٢٠٣ه).

٤- ذكر الزركشي أن آيات الأحكام قسمان: المصرَّح بها، والمأخوذة بطريق الاستنباط. ويفهم أن هذا التقسيم من مبتكراته، لكني وجدت السيوطي - هنا - يذكر هذا التقسيم منسوباً إلى كتاب «الإمام» للعز بن عبدالسلام، وكذلك نسبه إليه في «الإكليل» (٢)، وفي «معترك الأقران» (٣).

وقد طالعت مظان الكلام في الكتاب المذكور فلم أعشر على هذا التقسيم، إلا أن مطلع نقل السيوطي عن العز، وهو «معظم آي القرآن لا يخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة...» (١) موجود في كتاب «الإمام». فلا أدري هل تصرَّف السيوطي بالعبارة فأدخل فيها ما ليس منها في هذا الموضع، أم أنّ الكتاب الذي بين يديَّ فيه نقص (٥)؟!

⁽١) ذكره الداودي في طبقات المفسرين: ٢/ ٣٦١.

⁽٢) انظر منه: ٢١، ووازن بالإمام: ١٤٣، ٢٨٤.

⁽٣) انظر منه: ١/ ٢٤، ووازن بالإمام: ٢٨٤.

⁽٤) الإمام: ٢٨٤، ووازن مع ((الإتقان)): ٤/ ٣٥.

⁽٥) وقد نشره: رضوان محمد غربيّة معتمداً على ثلاث نسخ، وهي أول طبعة للكتاب الذي قُدَّم لنيل درجة الماجستير من جامعة أُمّ القرى بمكة.

في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات(١)

لم يفرد السيوطي هذا النوع بنوع مقابل له، وإنها تحدّث عن مسألة آيات الصفات ضمن «المحكم والمتشابه».

وذكر أن ابن اللبان: أبا عبد الله محمد بن أحمد الإسعردي الدمشقي (ت: ٩٤٧ه) له تصنيف مفرد في آيات الصفات، وهو: «ردّ معاني الآيات المحكمات»(٢).

ذكر الزركشي أنه وقع اختلاف في صفات الله تعالى الواردة في الآيــات والأَحاديث، وحصره في ثلاث فرق:

١ - أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجرى على ظاهرها، ولا يُؤوّل شيء
 منها. ونسب هذا المذهب إلى المشبهة!!، ووصفه بأنّه «باطل».

٢- أن لها تأويلاً، ولكن يُمسك عنه - مع تنزيه الله عن الشبه
 والتعطيل -، ونقول: لا يعلمه إلا الله، ونسبه إلى السلف.

وهو مذهب تفويض المعنى إلى الله تعالى، ونسبه السيوطي إلى الجمهور أهل

⁽١) البرهان: ٢/ ٢٠٧ – ٢١٧، والإتقان: ٣/ ١٢ – ٣٠.

⁽۲) نشر في بيروت عام (۱۳۱۸ه = ۱۹۰۰م)، منسوباً إلى محيي الدين بن عربي الصوفي (ت: ۲۳۸ه). (معجم الدراسات القرآنية: ۲۰۲)، وأعيد طبعه منسوباً إلى ابن اللبان بعنوان: «إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات» بتحقيق الدكتور مصطفى فريد سَلْهان، وصدر عن دار طويق ط (۱)، (۱۲۱۸ه). وانظر ترجمة ابن اللبان في معجم المفسِّرين: ۲۸۲.

السنّة منهم السلف وأهل الحديث.

٣- أنها مؤوَّلة على ما يليق بجلال الله تعالى، وذكر أنه منقول عن
 الصحابة، ونسبه السيوطي إلى الخلف.

ويلحظ أن السيوطي اقتصر على ذكر مذهبين (٢، ٣)، ولم يتعرض لذكر الأوّل.

وقد اختارا أن مذهب السلف وجمهور أهل السنة في آيات الصفات هو: ترك تفسيرها وتفويض معانيها إلى الله تعالى، وأيداه ببعض النصوص، كإجابة أم سلمة، ومالك عن معنى الاستواء. وذكر الزركشي أن هذا المذهب مثّله الغزالي في آخر تصانيفه مطلقاً، أو في أصول الدين، وهو إلجام العوام عن علم الكلام».

وذكر السيوطي أن ابن دقيق العيد (ت: ٢٠٧ه) توسط في مسألة التأويل، بحيث إذا كان قريباً من لسان العرب لم يُنْكر، وإذا كان بعيداً توقَّفنا عنه، مع تفويض معناه إلى الله على وجه يليق به سبحانه وتعالى.

ثم جرى الزركشي - رحمه الله - في هـذا البـاب عـلى طريـق المـؤولين حاكياً كلامهم، فذكر اثنتي عشرة صفة من صفات الله تعالى، صرفهـا عـن حقيقتها بالمعاني المجازيّة التي ذكرها، أو نقلها عن بعض أهل العلم.

وقد نقل عن البغوي - رحمه الله - في صفة «البد» أنها صفة من صفات الله تعالى (١)، لكنه نقضه باختياره أنها - البد - قريبة من معنى القدرة، إلّا

⁽١) انظر: معالم التنزيل: ٣/ ٧٦-٧٧ (ط. دار طيبة).

أنها أخص، والقدرة أعمّ.

وكذلك فعل السيوطي إِذ أُورد - زيادة على الزركشي - سبع صفات لله تعالى، هي: الوجه، والقرب، والحب، والغضب، والرضا، والعنديّة، والمعيّة. وصرفها عن لفظها الظاهر إلى معان مؤولة، وقد أكثر النقل في هذا الفصل عن ابن اللبّان الإسعردي.

ثم عقد السيوطي «فصلاً» في فواتح السور أورد فيه عشرة أقوال في معانيها، واختار أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه - بينها لم يختر الزركشي أي وجه من الثلاثة عشر قولاً التي ذكرها في معانيها(١)-، ثم أورد أقوالاً أخر منفردة في معان مخصوصة لبعض الحروف.

أمّا الخاتمة التي ذكرها السيوطي في مزايا المحكم على المتشابه، فقد ذكرت في نوع «المحكم والمتشابه» أنه نقل ما عند الزركشي دون نسبة، مع زيادات من قول الرازي.

الملاحظات الواردة:

١ - هذا النوع ضمَّنه السيوطي مسائل من ثلاثة أنواع في «البرهان»، هي:
 أ- معرفة المحكم والمتشابه.

ب- حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

ج- أسرار الفواتح.

⁽١) أوردها في النوع السابع «أسرار الفواتح في السور»: ١/ ٢٦٢-٢٦٦، واكتفى بقوله: «فمنها البعيد، ومنها القريب».

٢- زاد الزركشي في معاني فواتح السور المبتدأة بحروف الهجاء ثلاثة أقوال لم يوردها السيوطي.

٣- زاد السيوطي زيادتين - هنا - سيأتي ذكرهما في الزيادات إن شاء الله تعالى.

٤ - اعتمد السيوطي - رحمه الله - اعتماداً واضحاً على مادة الزركشي
 في هذا النوع مع حذف وإدماج، وعدم عزو، بينها زاد آثاراً في بعض المسائل
 لم يتعرض لها الزركشي، مع وفرة مصادر.

٥- حصر الزركشي - رحمه الله - خلاف «الناس» - على تعبيره - في آيات الصفات بالمذاهب الثلاثة السالفة، وهو حصر لا يصح إن قصد مقالات الإسلاميين، فهناك مذاهب منتسبة إلى الإسلام ولها آراء في هذا الباب فوق ما ذكر، كأقوال المعتزلة، والجهميّة، وأهل الكلام (١).

٦- ذهب الزركشي والسيوطي إلى أن مذهب السلف في آيات الصفات هو تفويض معانيها إلى الله تعالى، مع ذكرهما قول أُم سلمة، ومالك في الاستواء، وهو: «الكيف غير معقول، والاستواء غير مجهول…» (٢).

ولعلّ أول من قبال إن منذهب السلف هو تفويض المعاني إلى الله في الصفات هو الإمام البيهقي (٣) - رحمه الله -، وتبلاه أبو المعالي

⁽١) انظر بعض تلك المقالات في مجموع الفتاوي لابن تيمية: ٦/ ٣٣-٣٦.

⁽٢) رواه عنهما اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ٣/ ٣٩٧-٣٩٨، ورواه - أيضاً - عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن شيخ مالك. وهذا هو اللفظ الثابت عنهم، أمّا ما ذكره الزركشي: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول...»، فليس مشهوراً.

⁽٣) انظر: البيهقي وموقفه من الإلهيات: ٢٧٨. (حيث ذكر التفويض مذهباً للبيهقي، أما توقع الأوَّليَّة فهو استنتاج منّي بناء على وفيات العلماء الذين وقفت على آرائهم).

الجويني(١)، وغيرهما كالغزالي، والشَّهْرَسْتاني، والرازي(٢).

والصواب أن مذهب السلف هو تفويض الكيفيّة في الصفات لا تفويض المعاني، إذ إِن قول السلف: «أُمرّوها كها جاءت بلا كيف» (٣) يعني نفي الكيفيّة، لا تعطيل معاني تلك الصفات الشريفة.

قال ابن تيمية: «ولو كان القوم قد آمنوا باللفظ المجرَّد من غير فهم لعناه - على ما يليق بالله - لما قالوا: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول»، ولما قالوا: «أُمرَّوها كما جاءت بلا كيف»؛ فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوماً، بل مجهولاً بمنزلة حروف المعجم»(1).

وقال: «وأيضاً فقولهم: «أمروها كها جاءت» يقتضي إيقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظاً (٥) دالة على معان، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بها دلّت عليه حقيقة، وحينتذ فلا تكون قد أُمرّت كها جاءت، ولا يقال حينئذ بلا كيف؛ إذ نفي الكيف عها ليس بثابت لغو من القول» (١).

⁽١) انظر: الرسالة النظامية له: ٣٢ (ط.محمد حجازي السقا)، بواسطة تحقيق أقاويل الثقات، للشيخ مرعى الكرمي: ٦٦.

⁽٢) انظر: علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا نعسان معطي: ٧٥.

⁽٣) تحفة الأحوذي: ٣/ ٣٣١، ومجموع الفتاوى: ٥/ ٤١.

⁽٤) مجموع الفتاوى: ٥/ ١٤.

⁽٥) في الكتاب: «ألفاظ»، والصواب ما أثبته.

⁽٦) مجموع الفتاوى: ٥/ ١١-٢٤.

ولا يعكّر علينا ما ورد عن بعض السلف أن آيات الصفات لا تفسّر، كما قال الترمذي - عن أحاديث الرؤية والقدم -: «والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمّة مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، ووكيع، وغيرهم أنّهم روّوا هذه الأشياء وقالوا: تُرْوى هذه الأحاديث، ونؤمن بها ولا يقال: كيف.

وهذا الذي اختاره أهل الحديث أن يرووا هذه الأشياء كما جاءت ويؤمن بها، ولا تُفسَّر، ولا يتوهم، ولا يقال: كيف؟»(١).

فإن مرادَهم بعدم تفسيرها أمران:

(١) أنها لا تفسَّر كتفسير الجهمية كها ذكر ذلك - أيضاً - الترمذي بعد نقله مذهب السلف - قال: «... فتأوَّلت الجهمية هذه الآيات ففسروها على غير ما فسَّر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: إن معنى اليد ها هنا القوَّة»(٢).

(٢) أو لا تُفسَّر تفسير كيفيّة وماهيّة، كها ذكر الدارقطني عن أبي عبيد القاسم بن سلّام - ليّا ذكر بعض أحاديث الصفات - قال: «هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث والفقهاء بعضهم عن (٣) بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل: كيف وضع قدمه؟ وكيف ضحك؟ قلنا: لا يُفسَّر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسِّره» (٤).

⁽١) تحفة الأحوذي: ٧/ ٢٧٩.

⁽٢) تحفة الأحوذي: ٣/ ٣٣٢.

⁽٣) في الكتاب: على، وهو خطأ، والصواب ما أثبته.

⁽٤) كتاب الصفات: ٦٩.

وبهذا يظهر أن آيات الصفات وأحاديثها لها ارتباطان:

- ارتباط من حيث الدلالة، فهي من هذه الناحية من المحكم الذي يعلم معناه ويفهم تأويله.
- وارتباط من حيث كيفيَّة الصفة، وهي من هذا الوجه من المتشابه الذي يوقف عنده، ويوكل المراد منه إلى عالمه سبحانه وتعالى؛ لأن «الكلام في الصفات يحذو حذو القول في الذات»(۱)، فالله تعالى ليس كمثله شيء في ذاته، ولا صفاته، ولا فعاله، فإذا ثبتت هذه المغايرة، فصفات الجلال والكمال المنعوتة بها تلك الذات المقدسة، لا تماثل سائر صفات المخلوقين.

٧- ذكر الزركشي - رحمه الله - أن ممن نُقِل عنه التأويل من الصحابة
 عليّاً، وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم.

ومراد الزركشي بالتأويل هو صرف اللفظ عن معناه ومفهومه المعروف. والواقع أن كثيراً ممن ادعى التأويل عن السلف جعلوا اللفظ على ما

ليس مدلولاً له، ثم أرادوا صرفه عنه، وجعلوا هذا من باب التأويل.

فمن ذلك صفة «الجنب» عند من يقول بها^(۲)، فقد ذكرها كل من الزركشي والسيوطي على أنها من الصفات وأوَّلاها.

والصواب أنها لا تدخل في آيات الصفات بمجرّد قوله تعالى: ﴿...بَحَسَّرَتَكُ

⁽١) انظر تفصيل هذه القاعدة عند ابن تيمية في: «الرسالة التدمرية»: ١٥.

⁽٢) انظر: قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر لصديق حسن خان: ٦٧.

عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ ٱللَّهِ ... ﴾ (١). وقد اعتبر الذهبي تبويب أبي عمر الطلمنكي (ت: ٢٩ ٤هـ) - في كتابه «السنة» (٢) -: باب الجنب لله زلَّة عالم (٣). وقال الإمام الدارمي - عن الجنب -:

«إنها تفسيرها عندهم تحسر الكفار على ما فرَّطوا في الإيهان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله تعالى، واختاروا عليها الكفر والسخرية بأولياء الله، فهذا تفسير الجنب عندهم، فمَن أَنبأك أنهم قالوا: جنب من الجنوب؛ فإنه يجهل هذا المعنى كثير من العوام فضلاً عن علمائهم، وقد قال أبو بكر الكذب مجانب للإيهان»»(3).

وقال ابن تيمية - عن مسألة تأويل الصحابة -: «وأمّا الذي أقوله الآن وأكتبه - وإِن كنت لم أكتبه فيها تقدم من أجوبتي وإنها أقوله في كثير من المجالس - إِن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها.

وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مئة

⁽١) الزمر آية: ٥٦.

⁽٢) المراد بكتب «السنة» المؤلفة في العقائد: تلك الكتب التي تضم جملة آثار مرفوعة، وموقوفة، وأقوال لعلماء السلف في أبواب العقائد، أو هي الكتب الحاضة على اتباع السنة والعمل بها، وترك ما حدث بعد الصدر الأول من البدع والأهواء. (الرسالة المستطرفة: ٣٧)، ومنها كتاب الطلمنكي، ولعله: «الوصول إلى معرفة الأصول».

⁽٣) سير أعلام النبلاء: ١٧/ ٥٦٩.

⁽٤) الرد على بشر المريسي: ٥٤٠ (ضمن عقائد السلف).

تفسير، فلم أُجد - إلى ساعتي هذه - عن أحد من الصحابة أنه تـأوّل شيئاً من آيات الصفات، أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله مـا يخـالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله...»(١).

ويتبين من هذا الكلام المحرر النضافي أن كل من ذكر التأويل عن الصحابة مطالب بأمرين:

(أ) إثبات صحة سند ما يقوله من التأويل.

(ب) أن اللفظ المؤول مطابق في الدلالة للمعنى المصروف لـه، وليس خارجاً عنه.

٨- اختار السيوطي - رحمه الله - أن فواتح السور المبدوءة بحروف الهجاء من المتشابه، قال: «والمختار فيها -أيضاً - أنها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله تعالى».

واختياره هذا مواطئ لترجيح الشاطبي، إِذ قال: «كما أنه نُقل أن هذه الفواتح أسرار لا يعلم تأويلها إلا الله، وهو أظهر الأقوال، فهي من قبيل المتشابهات»(٢). وهذا مروي عن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين، كما نقل السيوطي.

وهذه الفواتح داخلة في جملة ما ندب الله تدبره وفهمه من كتابـه، والله

⁽۱) مجموع الفتاوى: ٦/ ٣٩٤.

⁽٢) الموافقات: ٣/ ٣٩٦.

ما تعبدنا بتلاوة حروفه بلا فهم، وما أنزل آية إلا وهو يحب أن يُعلَم فيمَ أُنزلت، وماذا عنى بها، كما قال الحسن البصري رحمه الله(١٠).

ويقابل مذهب من أوكلَ علم تلك الفواتح إلى مُنْزِلها، مذهب من حاول تفسيرها. وأدق قول من تيك المحاولات وأخلقه بالاعتبار هو: أن الحروف المقطعة ذكرت في أوائل السور التي وردت فيها؛ بياناً لإعجاز القرآن، وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله، مع أنه مركب من هذه الحروف التي يتخاطبون بها، وهي في متناول المخاطبين به من العرب، وغيرهم.

وأوّل من نُسب إليه هذا القول قُطْرب: محمد بن المستنير (۲) (ت: ۲۰۷ه)، ثم أبو زكريّا: يحيى بن زياد الفرّاء (۳) (ت: ۲۰۷ه)، ثم المبرّد (۵) (ت: ۲۸۵ه)، واختاره أبو بكر الباقلاني (۵) (ت: ۲۸۵ه)، ونصره الزخشري أتم نصر (۲)، ومال إليه الشيخان أبو العباس بن تيمية، وأبو الحجاج المِزِّي (۷) (ت: ۲۶۷ه)، واختاره جمع عظيم من المحققين، كما يقول الفخر الرازي (۸).

⁽١) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: ٤٢، ومجموع الفتاوى: ١٣/ ٢٨٤.

⁽٢، ٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/٥٥١.

⁽٤) انظر: التفسير الكبير للرازي: ٢/٦.

⁽٥) إعجاز القرآن: ٤٤.

⁽٦) الكشاف: ١/ ١٦ _ ١٨.

⁽٧) ذكره عنهما ابن كثير في تفسيره: ١/ ٤٠.

⁽٨) التفسير الكبير: ٢/٢.

واختاره من متأخري المفسرين الأستاذ سيد قطب (۱) (ت:١٣٨٧ه)، والعلامة ابن عاشور (۲) (ت:١٣٩٣ه)، والعلامة محمد الأمين الشنقيطي (ت:١٣٩٣ه)، وذكر أن استقراء القرآن يدل على رجحانه؛ بدلالة أن السور التي افتتحت بالحروف المقطعة يذكر فيها دائم (۳) عقب الحروف المقطعة الانتصار للقرآن، وبيان إعجازه، وأنه الحق الذي لا شك فيه. ثم ذكر مطالع خمس وعشرين سورة، ذُكر القرآن بعد تلك الحروف المقطعة (٤).

⁽١) في ظلال القرآن: ١/ ٣٢.

⁽٢) التحرير والتنوير: ١/ ٢١٢.

⁽٣) الصواب التعبير بـ «غالباً»؛ لأن القرآن الكريم افتتح بـ (٢٩) سورة فيها حروف هجاء، وكلّها عُقّب بعـ دها بالكتـاب، أو القـرآن، سـوى أربـع سـور، هـي: مـريم، والـروم، والعنكبوت، والقلم.

⁽٤) انظر: أضواء البيان: ٣/ ٥-٧.

في بيان معاضدة السنّة للقرآن(١)

هذا النوع لم يفرده السيوطي بنوع مقابل لهذا العنوان الذي اختاره الزركشي، وإنها أدرج كلام ابن بَرَّجان - الذي نقله الزركشي في أول هذا النوع - ضمن نقول ساقها في النوع الخامس والستين - في العلوم المستنبطة من القرآن -، كها أعدَّ الفصل الذي عقده - في نهاية النوع الثهانين: في طبقات المفسرين - في التفاسير المصرَّح برفعها إلى النبي الذه أورد فيه طبقات المفسرين - في التفاسير المصرَّح برفعها إلى النبي الذه وأن ألزركشي - هنا - يُلمح إلى قوله تعالى ﴿وَأَنزُلْنا إليّك النّبي مَا نُزِل إليّهِم ... ﴿ ""، وأن السنة موضحة للقرآن الخكيم، ومعينة على فهمه.

قال الشافعي - رحمه الله -: «جميع ما تقوله الأُمّة شرح للسنّة، وجميع السنّة شرح للقرآن»(٣).

وقد بنى الزركشي - هذا النوع - على ما أورده أبو الحكم: عبدالسلام بن عبدالرحمن بن بَرَّجان الإِشبيلي (ت:٥٣٦هـ) في تفسيره المسمّى «الإِرشاد»^(٤)،

⁽١) البرهان: ٢/ ٢٥٦-٥٧٧، والإتقان: ٤/ ٢٦، ٢١٤-٢٥٧.

⁽٢) النحل آية: ٤٤.

⁽٣) البرهان للزركشي: ١/ ٩٨، والإتقان: ٤/ ٢٤.

⁽٤) وصفه ابن خَلِّكان بأنه على طريقة المتصوفة (وفيات الأَعيان: ٤/ ٢٣٧)، وفي كشف الظنون - ١/ ٦٩ - «وهو تفسير كبير في مجلدات، ذكر فيه من الأَسرار والخواص ما هو مشهور فيها بين أهل هذا الشأن، وقد استنبطوا من رموزاته أُموراً فأخبروا بها قبل الوقوع». وانظر نسخه في الفهرس الشامل - التفسير: ١٥١.

الذي أفرده لهذا العلم بهذه المنهجيّة، وإن لم يتمّه كما قال الذهبي(١).

وقد ذكر الزركشي أن النبي ﷺ نبّه على مطلب تفسير القرآن بالسنة في مواضع من خطاباته، فذكر ثلاثة أحاديث - متفق على صحتها - قال النبي بعدها: «اقرؤوا إن شئتم...» أو «ثم قرأ...»، وهي:

١ - «فيها ما لاعين رأت ولا أُذن سمعت...»، ثـم قـال: «اقـرؤوا إن شئتم ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِى لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ (٢)».

٢- «قالوا: يا رسول الله، ألا نتّكل وندع العمل؟ فقال: اعملوا فكلّ ميسَّر لما خلق له، ثم قرأ: ﴿ فَأَمَّامَنْ أَعْطَى وَأَنَّقَىٰ . . . فَسَنْيُسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ (٣)».

٣- ووصف الجنة فقال: «فيها شجرة يسير الراكب في ظلّها مئة عام،
 ولا يقطعها، ثم قال: اقرؤوا إن شئتم: ﴿ وَظِلِّ مَّكُودٍ ﴾ (٤)».

ثم شرع الزركشي بإيراد ما ذكره ابن برَّجان من الأَحاديث، وما يناسبها من آيات، فأورد (٤٢) حديثاً كلّها مما في الصحيحين أو أَحدهما، إلاّ حديث سعد بن عبادة - ﴿ عن النبي ﴿ قال: «من قال لا إِله إلاّ الله

⁽۱) سير أعلام النبلاء: ۲۰ / ۷۳ ، لكن وصل فيه إلى سورة الروم يقيناً كما وقف عليه ابن خَلِّكان (وفيات الأعيان: ٤/ ٢٣٠). وفي الفهرس الشامل: ١٥١ ، أن نسخة مكتبة يوسف آغا (قونية - تركيا) من أول سورة مريم إلى آخر القرآن، ونسخة مكتبة الدولة - ميونخ من الإسراء إلى آخر القرآن!!! فيحتاج إلى توثق لما ذكرته الفهارس.

⁽٢) السجدة آية: ١٧.

⁽٣) الليل آية: ٥-١٠.

⁽٤) الواقعة آية: ٣٠.

وحده لا شريك له... حرّمه الله عز وجل على النار»، فرواه الطبراني في الأوسط، قال الهيثمي: «وفيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، والأكشر على تضعيفه»(١).

لكنّ بعض الآيات التي يذكرها عقب تلك الأحاديث معاضدة ومقوية لمعانيها، قد لا تواطئه على مراده؛ لأنها - أي الأحاديث - مسوقة في قوم مخصوصين، نحو: حديث حنظلة التيمي - الله عن النبي الله قال: «لو أنكم تدومون على ما تكونون عندي، لصافحتكم الملائكة، ولكن ساعة وساعة»(٢).

فذكر ابن برَّجان أن معنى هذا الحديث في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ الضَّرُّ وَالِذَا مَسَّ كُمُ الضُّرُ وَإِلَيْهِ الضَّرُّ وَالِنَاهِ الضَّرُّ وَاللهِ اللهُ اللهُ الضَّرُ وَاللهِ اللهُ اللهُ

والوجهة التي نحاها ابن برَّجان في تفسيره «الإرشاد» يصدق عليها ما يسمّى «التفسير النبوي للقرآن الكريم»، وهو مسلك وُجد في كتب التفسير الأَثريّة، نحو: تفسير عبدالرزاق بن همّام الصنعاني (ت: ١١ ٢ه)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن أبي حاتم الرازي (ت:٣٢٧ه)، وغيرهما من التفاسير

⁽۱) مجمع الزوائد: ۱/ ۲۱، وفيه: «أطاع بها قلبه، وذلَّ بها لسانه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله»، ولم ترد هذه الزيادة في «البرهان».

⁽۲) صحيح مسلم بشرح النووي: ١٧/ ٦٦- ٦٧.

⁽٣) يونس آية: ١٢.

⁽٤) النحل آية: ٥٤،٥٥.

الخالية من الدراية.

لكن امتاز ابن برَّجان بأمرين:

- إيراد أحاديث مشهورة ومرفوعة إلى النبي عليه الصلاة والسلام.

- توجيهه لمطابقة الحديث من الآية، أو الآيات المعضدة له.

ولا أدري هل انتقى الزركشي بعض هذه الأحاديث وأعرض عما سواها، أو سردها كما جاءت في قطعة من الكتاب(١)؟ ولاسيَّما أن الداودي ذكر معابة العلماء لابن برَّجان الإِمعان في علم الحروف حتى استعمله في تفسير القرآن(١)!!

وفتحُك القلعة الشَّهباء في صَفَرٍ مُبشِّرٌ بفتوح القُدْس في رَجَبِ فاتفق فتح القدس في رجب عام (٥٨٣ه)، أي بعد أربع سنين من مقالته، وذكر أنه أخذ هذا التأريخ من تفسير ابن برَّجان من قوله تعالى ﴿الَّهَ *غُلِبَ الرُّومُ ... ﴾، قال ابن خَلِّكان: «ولما وقفت أنا على هذا البيت وهذه الحكاية، لم أزل أتطلب تفسير ابن برَّجان حتى وجدته على هذه الصورة، لكن كان هذا الفصل مكتوباً في الحاشية بخط غير الأصل، ولا أدري هل كان من أصل الكتاب أم هو ملحق به؟ وذكر له حساباً طويلاً وطريقاً في استخراج ذلك حتى حرَّره من قوله ﴿يضِع سِنِينَ ﴾». وفيات الأعيان: وطريقاً في استخراج ذلك عن شيخه أبي الحسن السخاوي أنه قال: «وقد وقع في تفسير =

⁽۱) اطلعت على مصوَّرة من «الإرشاد» رديئة للغاية، فلم أستطع أن أتبيَّن منهج الكتاب؛ لسوء التصوير، وهي محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم (٧٢٩٢/ فلم)، وأصلها من مكتبة فيض الله بتركيا، برقم: ٣٥.

⁽٢) طبقات المفسرين: ١/ ٣٠٠. وذكر ابن خلكان – في وفيات الأعيان ٤/ ٢٢٩ - والمنظمة والسنده بي المسير: ١١/ ٣٦٠ - وغيرهما أن القاضي ابن الزكيّ الدمشقي (ت:٩٨٥ه)، مدح صلاح الدين الأيوبي بقصيدة لما فتح حلب، منها:

إلى الحكم الأندلسي في أول سورة الروم إخبار عن فتح البيت المقدّس، وأنه ينزع من أيدي النصارى سنة ثلاث وثهانين وخمسمئة. قال: وقال لي بعض الفقهاء: إنه استخرج ذلك من فاتحة السورة. قال: فأخذت السورة، وكشفت عن ذلك، فلم أره أخذ ذلك من الحروف، وإنها أخذه – فيها زعم – من قوله تعالى: ﴿ غُلِبَ الزُّومُ * فِ آذَنَى ٱلأَرْضِ وَهُم مِن الحروف، وإنها أخذه – فيها زعم – من قوله تعالى: ﴿ غُلِبَ الزُّومُ * فِ آذَنَى ٱلأَرْضِ وَهُم مِن الحروف، وإنها أخذه – فيها زعم بينين في فبنى الأمر على التاريخ كها يفعل المنجمون، ثم ذكر أنهم يَعْلبون في سنة كذا، ويُعْلَبون في سنة كذا على ما تقتضيه دوائر التقدير.

قال: وهذه نجامة وافقت إصابة إن صحَّ أنه قال ذلك قبل وقوعه، وكان في كتابه قبـل حدوثه». كتاب الروضتين: ٣/ ٣٩٥-٣٩٦.

المبحث الثالث

ما انفرد به السيوطي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أنواع (علوم القرآن) التي أصلها في (البرهان)

المطلب الثاني: أُنواع (علوم القرآن) الجديدة التي أضافها السيوطي على (البرهان) مع كونه مسبوقاً بها

المطلب الثالث: الأنواع المبتكرة في (الإتقان)



المطلب الأول: أنواع «علوم القرآن» التي أُصلها في «البرهان»

فرَّع السيوطي - رحمه الله - على أنواع علوم القرآن التي في «البرهان» تسعة وعشرين نوعاً في كتابه، وذلك أنه ربَّما أخذ «فقرة»، أو «فائدة» مما ذكره الزركشي فبسطها وتوسع في مراميها، فنتج منها نوع من أنواع علوم القرآن.

وقد أَفاد السيوطي من ثلاثة عشر نوعـاً في «البرهـان»، يـضاف إليهـا المقدِّمة الرَّصينة التي صدَّر بها الزركشي كتابه.

والأُنواع الثلاثة عشر، هي:

أسباب النزول، المكي والمدني، معرفة المناسبات بين الآيات، القراءات، آداب تلاوة القرآن، معرفة وجوه الخطاب والمخاطبات، معرفة تفسيره وتأويله، أساليب القرآن وفنونه البليغة، معرفة أحكامه، أقسام معنى الكلام، أفضل القرآن وفاضله، في الكلام على المفردات من الأدوات.

وقد سبق التفصيل الجزئي لموضع الإفادة من كل نوع في الجداول التوضيحية التي في مدخل هذا الفصل.

وتركت في هذا المطلب أحد عشر نوعاً مما ورد عنوانه في الجداول المذكورة، وعرضتُ لها ضمن حديثي عن الأنواع المتفق عليها بين الكتابين؛ لأن عُلْقتها بالمتفق عليه أوضح، فآثرت سَبْقها لهذه الحيثية.

وجملة هذه الأنواع الأحد عشر، هي:

معرفة الشاذ، في قواعد مهمة يحتاج المفسِّر إلى معرفتها، في مقدَّمه ومُوَخَّره، في تشبيهه واستعاراته، في الحصر والاختصاص، في الإيجاز والإطناب، في الخبر والإنشاء، في بدائع القرآن، في أقسام القرآن، في معرفة شروط المفسِّر وآدابه، في غرائب التفسير.

النوع (٢) في معرفة الحضري والسفري^(١)

أصل هذا النوع عند الزركشي في «المكي والمدني»(١)، وهو تفريع عنه في الحقيقة؛ لأن المرويات التي أوردها السيوطي، لا تعدو أن تكون مكيّة، أو مدنيّة على الاصطلاح المشهور.

وقد اكتفى بإيراد أمثلة للسفري؛ لأن أمثلة الحضري كثيرة.

فأورد (٤٤) مثالاً لما نزل على النبي ﷺ سفراً، ويفهم من كلامه أَنَّ عدد مرويات السفري جزء مما تَــتَـبَّعه، لا كلّه في هذا الصدد.

ولم يحدد مصطلح السفر الذي يضبط كلَّ ما يندرج في هذا النوع من روايات، ويبدو أنه أراد مطلق السفر دون اعتبار معيَّن؛ لأنه أورد حديث نزول أوائل سورة العلق^(٣)، وعده من السفري، وهي آيات نزلت بغار حراء، وهو لا يبعد عن مكة سوى ثلاثة أميال^(١).

والأمثلة التي أوردها تعتبر زيادة - بهذا الجمع - على الزركشي، لكنها تنتقد من وجهين:

⁽١) الإتقان: ١/ ١٥-٥٧.

⁽٢) البرهان: ١/ ٢٨٤-٢٨٥، ٢٩٠-٢٩٢، بغير العنوان الذي عند السيوطي، تبع الزركشي بذلك ابن حبيب.

⁽٣) رواه البخاري في كتاب التفسير: ٤/ ١٨٩٤، برقم (٣٦٠٠)، وغيره.

⁽٤) معجم البلدان: ٢/ ٢٣٣.

أ- فيها بعض الراويات التي لا تصحّ سنداً ولا معني، نحو:

(١) أورد أنَّ قوله تعالى ﴿وَإِن كَادُوا لِيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ ... ﴾ (١) نزل بتبوك، وهذه الرواية في إِسنادها نظر، قال ابن كثير: «والأظهر أن هذا (أي نزولها بتبوك) ليس بصحيح؛ فإن النبي ﷺ لم يغنزُ تبوك عن قول اليهود... » (١).

(٢) ذكر أن سورة العصر نزلت أواسط أيام التشريق، وهي رواية أخرجها البزار في «مسنده»(٣)، والبيهقي في «دلائل النبوة»(٤)، وفيها موسى بن عُبيدة الربذي، وهو ضعيف(٥).

ثم إن الثابت فيها أنها نزلت يوم النحر في حجَّة الوداع، وهي آخر السور نزولاً (٦).

⁽١) الإسراء آية: ٧٦.

⁽٢) تفسير ابن كثير: ٣/ ٥٧.

⁽٣) انظر: كشف الأستار: ٢/ ٣٣.

⁽٤) دلائل النبوّة: ٥/ ٤٤٧ (ط. قلعجي).

⁽٥) وهو موجود في إسناد البزار، ويزدادُ ضعفه في إسناد البزار؛ لأَنه يروي عن عبد الله بن دينار، وقد نصّ ابن معين أَنه يروي عنه أَحاديث مناكير، وقال الساجي: حدَّث عن عبد الله بن دينار أَحاديث لم يتابع عليها. ولعلّ حديثنا هذا واحد منها. وقال الإمام أحمد - رحمه الله -: ((لا تحلُّ الرواية عنه)) ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبي: ٢/ ٣٨٧، وانظر: مجمع الزوائد: ٣/ ٢٦٨، وتهذيب التهذيب: ١/ ٣٥٦- ٣٦٠، والتقريب: ٥٥/

 ⁽٦) انظر: صحیح مسلم: کتاب التفسیر: ٤/ ٥٥، وفتح الباري: ٨/ ٥٠٥-٦٠٦.
 أمّا ما ثبت عند البخاري (٨/ ١٦٧ الفتح) وغیره من أن سورة براءة آخر سورة نزلت، =

ب- اعتهاده في بعض الروايات على أقوال غير مسندة، وهذه المسألة لا
 يصح فيها سوى المنقول الثابت، فتعويله على أقوال ابن الفرس، والنسفي،
 والبلقيني، لا يصمد أمام البحث، وما ذكره عنهم ما هو إلا استنباطات لهم.

فموجّة بأن سورة النصر آخر سورة نزلت كاملة، أما براءة فمعظمها نزل في غزوة تبوك، وهي آخر غزوات النبي ﷺ؛ لأن براءة فيها آيات كثيرة نزلت قبل الوفاة النبوية بقليل، بل إِن أوَّ لها نزل عقب فتح مكة في سنة تسع، عام حجَّ أبو بكر أميراً على الناس، قبل حجة الوداع.

النوع (٣) معرفة النهاري والليلي^(١)

أصل هذا النوع عند الزركشي، تحت عنوان «ما نزل ليلاً» (٢٠)، وهو أصالة مأخوذ من ابن حبيب النيسابوري (ت: ٢٠٤هـ)، نقله عنه الزركشي، وقد أورد ابن حبيب فيه - وتبعه الزركشي - ثلاث آيات:

أ- ﴿ وَأَلِلَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ... ﴾ (").

ب- ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبِّكُمْ أَلِكَ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ ... ﴾ أُوَّل سورة

ج- ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ ... ﴾(١).

وسكت السيوطي عن الشق الأوّل من عنوان هذا النوع؛ لأنَّ أكثر القرآن نزولاً كان في النهار.

وتتبع أمثلة الليلي فأورد منها - زيادة على ما ذكر الزركشي - عشر مرويّات.

ويُتساءَل عن تركه آية القصص ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِكَنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِكَنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءً ... ﴾، وقول عائشة رضي الله عنها - المعضد معنى الليليَّة فيها جنح إليه الزركشي -: «وأنا معه في اللحاف»، اللذين ذكرهما الزركشي فيها نزل

⁽١) الإتقان: ١/ ٥٨-٢٢.

⁽٢) في نوع «معرفة المكي والمدني»، انظر: البرهان: ١/ ٢٨٥-٢٨٦.

⁽٣) سورة المائدة آية: ٦٧.

⁽٤) سورة القصص آية: ٥٦.

من القرآن ليلاً؟

ويظهر لي أنَّ هذا الحذفَ يرجع إلى أمرين:

١- إِمَّا أَنه لم يفهم من قول عائشة: «وأَنا معه في اللحاف» النصَّ على الليلية.

٢- أو أنه يجنح إلى أن الآية نزلت في أبي طالب عم النبي الشها - لثبوته في الصحيحين (۱) -، وكذلك أورده في أسباب نزول سورة القصص من كتابه «لباب النقول» (۲)، وكم ساق عشر روايات في «الدر المنثور» تدور حول هذا السبب (۳).

ينضاف إلى ذلك أَن عائشة رضي الله عنها لم يَـبْنِ بهـا النبـي الله إلاّ في المدينة، أي بعد وفاة أبي طالب.

وينتقد على السيوطي - رحمه الله - في هذا النوع أمران:

١- ذكر آية تحويل القبلة ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلَّبَ وَجَهِكَ فِي السَّمَآءِ ... ﴾ (٤)، في عداد ما نزل ليلاً؛ استناداً إلى رواية ابن عمر في الصحيحين، واستئناساً بقول جلال الدين البُلقيني (٥).

⁽۱) انظر: البخاري: كتاب التفسير: ٤/ ١٧٨٨ – ١٧٨٩ بـرقم (٤٤٩٤)، ومـسلم: ١/ ٥٥ برقم (٢٤).

⁽٢) لباب النقول: ١٦٥.

⁽٣) الدر المنثور: ٦/ ٢٨٨–٢٩٩.

⁽٤) البقرة آية: ١٤٤.

⁽٥) وقوله هذا يظهر أنه من كتابه «مواقع العلوم من مواقع النجوم»؛ لأنه تضمن هذا النوع كما في التحبير في علم التفسير: ٧٤.

ثم أورد قول الحافظ ابن حجر في أنّ نزولها كان نهاراً أقوى، ثـم أيـده برواية النسائي في الكبرى عن أبي سعيد بن المعلّى(١).

وهذا تناقض؛ إذ جعل الآية فيها نزل ليلاً، ثم قوَّى قول ابن حجر في نزولها نهاراً، ولم يرجِّح، فأَبقى الآية محيَّرة بين القولين.

ولعل القول الأول - في نزولها نهاراً - أرجع؛ لأن رواية النسائي ضعيفة (٢).

٢- الفرع الذي أورده فيها نزل وقت الصبح، واعتبره نـزولاً بـين الليـل
 والنهار، ينبغي أن يُعد مما نزل نهاراً؛ لأن الصبح من النهار، ولا يُعد من الليل بحال.

وقد ذكر مما نزل فيه آية التيمم في المائدة، وآية ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيُّ مُنَ اللَّهُ ... ﴾ (٣).

والروايتان اللتان ساقهما - وهما في الصحيح - يُفهم من الأُولى دخول وقت الصبح، وصرَّحت الثانية بنزول الآية وهو ﷺ في الركعة الثانية من صلاة الصبح.

⁽١) وأخرجها في الصغرى مختصرةً: ٢/ ٥٥، برقم: (٧٣٢) (ترقيم أبي عُدّة).

⁽٢) لضعف مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلَّى (التقريب: ٢٦٥). انظر: تفسير النسائي: ١/ ١٩٣ – ١٩٤. وأخرجها البزار والطبراني في الكبير عن طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث (مجمع الزوائد: ٢/ ١٢ – ١٣)، ويبقى ضعفها؛ لضعف مروان.

⁽٣) آل عمران آية: ١٢٨.

النوع (۱۱) مـا تكـرر نـزولـه''[،]

أصل هذا النوع فصل في نوع «أسباب النزول» عند الزركشي (٢)، ولخصه السيوطي منه هنا، لكنه زاد أمرين:

١ - اعتبر ما يقرأ من الأحرف على وجهين فأكثر مما تكرر نزوله، وهـو
 في هذا متابع لعلم الدين السخاوي(٣).

٢- ذكر أن صاحب «الكفيل بمعاني التنزيل»، وهو: أبو الحسين بن
 أبي بكر الكندي المالكي (ت: ١٤٧ه)، أنكر تكرر نزول شيء من القرآن،
 واعتمد على ثلاث علل:

أ- بأنه تحصيل حاصل لا فائدة فيه.

ب- يلزم منه أن يكون كل ما نزل بمكة نزل بالمدينة.

ج- لا معنى للإنزال إِلاّ أَن يكون جبريل كان ينزل على رسول الله ﷺ بقرآن لم يكن نزل به من قبل.

وحاول السيوطي ردَّ هذه العلل بردود واهية.

ثم نقل عن الكندي السالف قوله: «ولعلهم يعنون بنزولها مرَّتين: أن

⁽١) الإتقان: ١/٢٠١-١٠٣.

⁽٢) البرهان: ١/٣٢٣-٢٢٦.

⁽٣) انظر: جمال القراء: ١/ ٣٤.

جبريل نزل حين حوّلت القبلة، فأخبر رسول الله ﷺ أَن الفاتحة ركن في الصلاة كما كانت بمكة، وظُن ذلك نزولها مرَّة أُخرى، أَو أَقرأهُ فيها قراءةً لم يقرئها له بمكة، فظُنّ ذلك إنزالاً».

ومسألة تكرر نزول شيء من القرآن أثبتها جماعة من أهل العلم، منهم:

ابن الحصّار (ت: ۲۱۱ه) (۱۱ وعلم الدين السخاوي (۲۱ وابن تيمية (۳) وابن كثير المفسّر المؤرخ الفقيه المحدّث (۱۱) والزركشي (۵) والحافظ ابن حجر (۱۱) وبرهان الدين البقاعي (۷) والسيوطي (۸).

ومن المتأخّرين: محمد رشيد رضا(٩)، والزرقاني(١٠٠).

وفي المقابل أنكرها الكندي المتقدم، ومن المتأخرين: الآلوسي:

⁽١) انظر: الإتقان: ١/ ١٠٢، والتحبير في علم التفسير: ١١١.

⁽٢) انظر: جمال القراء: ١/ ٣٤.

⁽٣) مقدمة في أُصول التفسير: ٤٩.

⁽٤) تفسير القرآن العظيم: ٣/ ٦٤.

⁽٥) البرهان: ١/٣٢٨.

⁽٦) فتح الباري: ٨/ ٩.

⁽٧) مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور: ١/ ١٦٠، وذكر أن الأصفهاني (؟) حكى نزول الفاتحة مرَّتين عن بعض العلهاء.

⁽٨) في هذا النوع، وفي التحبير: ١١١.

⁽٩) تفسير المنار: ١٠/ ٥٥٣ (وهو ما يفهم من عبارته).

⁽١٠) مناهل العرفان: ١/٤/١.

أبو الثناء شهاب الدين (ت: ١٢٧٠هـ)(١)، وطاهر الجزائري(٢).

وهذه القضية تحتاج إلى عرض دقيق موعب لأقوال الفريقين، ثم دراستها والموازنة بينها، وترجيح ما يظهره الإنصاف والعدل، دون حيف، وهذا ما لا يسعه المجال هنا، وإنها قصدي الإشارة إلى هذه المسألة الجديرة بالدرس.

⁽١) روح المعاني: ١/ ٣٣–٣٤.

⁽٢) التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن: ٥٦ (ط. مكتب المطبوعات الإسلامية).

النوع (١٢)

ما تأخّر حكمه عن نزوله، وما تأخّر نزوله عن حكمه(١)

هذا النوع أصله عند الزركشي فقرة في نوع «معرفة أسباب النزول» (۲)، وصرّح الزركشي بأن صاحب عبارة: «يجوز أن يكون النزول سابقاً على الحكم» هو البغوي في تفسيره (۳).

فيتضح من هذا أن الشق الأول من هذا النوع من بناء البغوي - رحمه الله -، وأخذه منه الزركشي، ثم اعتمد السيوطي عليه في عنوان هذا النوع.

والآيات الثلاث - آية الأعلى، والبلد، والقمر (١٠) - التي أوردها في «البرهان» هي كذلك - أيضاً - من تفسير البغوي.

زاد السيوطي على الآيات - الثلاث - التي ذكرها البغوي ست آيات أُخر.

وكان من زكانة (٥) السيوطي وحسن تأتّيه في هذا النوع، أن قابل الشق الأول منه بقسيم آخر على العكس منه، وساق له ثلاثة أمثلة:

أ- آية الوضوء في سورة المائدة.

⁽١) الإتقان: ١/١٠٤-١٠١.

⁽٢) البرهان: ١/ ١٢٧ - ١٢٨.

⁽٣) انظر: معالم التنزيل: ٨/ ٤٠٢ (ط. دار طيبة).

⁽٤) سورة الأُعلى آية: ١٤-١٥، والبلد آية: ١-٢، والقمر آية: ٤٥.

⁽٥) الزكانة: الفهم والتفرس والعلم. انظر: (زكن) في القاموس: ١٥٥٣.

ب- آية صلاة الجمعة في سورتها.

ج- آية ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُ قَرْآءِ ...﴾(١).

فهذا النوع مركّب من جزأين، الأول منها أصله في «البرهان» فيها أخذه من «معالم التنزيل»، والثاني من زيادات السيوطي، فهو محيّر بين قسمين، وألحقته هنا؛ لكثرة أمثلة الأول.

⁽١) سورة التوبة آية: ٦٠.

النوع (۱٤) ما نزل مشيّعاً وما نزل مفرداً(۱)

١ - أصل هذا النوع عند الزركشي تحت عنوان «ما نزل مشيعاً»، نقله عن ابن حبيب النيسابوري مع تعليق من «فتاوى ابن الصلاح»، في نوع المكى والمدني (٢٠).

وغالب القرآن نزل مفرداً لا تشييع فيه، وهو الشق الثاني من العنوان.

أمّا ما نزل مشيَّعاً فيعني ما نزل ومعه ملائكة متكاثرون حين نزوله؛ لأَنّ مادة (شيع) تدور على معاني: الانتشار والتقوية والتكثير، ومنه الشيعة: من يتقوى بهم الإنسان، وينتشرون عنه (٣).

فيكون المشيَّع من القرآن أخص ممّا نـزل جمعاً؛ لأَن المـشيع نـزل معـه ملائكة يحتفون به عند النزول؛ تكثيراً وتقويةً وتعظيماً.

وهذا فرق لم يوضّحه السيوطي رحمه الله.

٢ - أورد السيوطي السور والآيات التي أوردها الزركشي، وهي:
 الأنعام، الفاتحة، آية الكرسي، سورة يس(١)، قول تعالى ﴿ وَسُثَلَ مَنْ أَرْسَلْنَا

⁽١) الإتقان: ١/ ١٠٩ - ١١١.

⁽٢) البرهان: ١/ ٢٨٦-٢٨٧.

⁽٣) انظر المفردات (شيع): ٤٧٠.

⁽٤) في البرهان: ١/ ٢٨٧ (سورة يونس)، وهو خطأ يوضحه ما في «التنبيه لابن حبيب» «وسورة يس». التنبيه ص: ٣١١ (مجلّة المورد).

مِن قَبَلِكَ مِن رُّسُلِناً ... ﴾ (١)، واستدل لها من مجاميع السنة.

ثم زاد سورة الكهف فيها رواه ابن الضريس في «فضائل القرآن».

٣- ثم أورد تنبيهاً مفاده أن الملك إذا جاء إلى النبي الله بالقرآن، كان معه أربعة ملائكة (كما في رواية ابن أبي حاتم بسند صحيح)، أو ملائكة يحرسونه، وطلب التوفيق بينها وبين روايات التشييع في نزول القرآن!

وظاهر أن المراد هو الكلاءة حين نزول القرآن العظيم، وقد صرَّحت رواية الطبري: «أن يتشبّه الشيطان على صورة الملك» (٢)؛ أي كيلا يحصل هذا التلبيس من الشيطان، فتكون ملائكة الحراسة غير ملائكة التشييع؛ لأن الأُولى للحفظ، والثانية للتشريف والتعظيم والاحتفاء.

٤ - ثم أورد «فائدة» في نزول آيات من كنز تحت العرش، وهي:

- (أ) الفاتحة.
- (ب) آية الكرسي.
- (ج) خاتمة البقرة.
- (د) سورة الكوثر.

واستدلَّ لها من كتب السنن، وبعض التفاسير المأثورة، نحو: تفسير ابن مردويه، ومن «فضائل القرآن» لأبي عبيد.

⁽١) الزخرف آية: ٤٥.

⁽٢) جامع البيان: ٢٩/ ١٢٢.

النوع (٢٩) في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى(١)

1 - هذا النوع أصله عند الزركشي تحت «فصل» في نوع معرفة المناسبات بين الآيات، قال الزركشي: «وقد يكون اللفظ متصلاً بالآخر، والمعنى على خلافه...» (٢).

ثم ساق آيات تدل على ذلك.

وكأن السيوطي أخذ عنوان هذا النوع - بعد أن فتح أفقه الزركشي - من قول السدي في آيات سورة الأعراف: «هذا من الموصول المفصول» (٣).

وقد اقترح السيوطي بداية هذا النوع أن يُفْرَد بالتصنيف؛ لأنه مهم جدير بذلك.

وقد أعرض السيوطي عن جميع ما ذكره الزركشي فلم يورد منه شيئاً، وإنها ساق ثلاث آيات أيَّـدها ببعض الأَحاديث والآثـار التي تـدل عـلى انفصال المعنى بالسياق التي هي فيه.

٢- نقل عن ابن الجوزي في «النفيس»(١) أربع آيات أُخرى تدل على

⁽١) الإتقان: ١/ ٢٥٢-١٥٤.

⁽۲) البرهان: ۱/۱٤٦-۱٤۸.

⁽٣) رواه عبدالرزاق في تفسيره: ١/ ٢٤٦، والطبري ٩/ ١٤٩.

⁽٤) الصحيح أنه ((النفيس))، وليس ((التفسير)) كما في الإتقان: ١/ ٢٥٤؛ لأن النسخ الخطية فيها ذلك، ولأنه من مصادر السيوطي التي نص عليها في المقدمة.

الانقطاع.

٣- هذا النوع أورده عقب نوع «الوقف والابتداء»؛ لأنه أصل كبير فيه، فرتب أمثلته على مواضع القطع والائتناف في الآيات.

أما الزركشي فعده من مناسبات الآيات بعضها مع بعض.

النوع (٣٠) في الإِمالة والفتح وما بينهما(١)

هذا النوع أصله عند الزركشي بصورة مختصرة في بيان أقسام الإمالة فقط، وأنها متواترة(٢).

١ - ثم نقل السيوطي عن الداني (٣) (بواسطة النشر لابن الجنرري)، أنّ الفتح لغة قريش، والإمالة لغة عامَّة نجدٍ وتميم وأسد وقيْس، ولا شك أنها من الأحرف السبعة، ومن لحون العرب وأصواتها.

٢- ثم بحث معنى الفتح والإِمالة وأيها أصل، أم كلاهما أصل؟

٣- ثم تناول خمسة أبحاث، وهي: أسباب الإمالة، ووجوهها،
 وفائدتها، المميلون من القراء، ما الذي يهال.

وهذه الأبحاث نقلها بحروفها من «النشر» لابن الجزري، مع اختصار وتصرُّف في التقديم والتأخير.

وعليه ففي هذا التلخيص ملاحظتان:

أ- اقتصر في نقله على القراء السبعة، مع أن المصدر الذي ينقل

⁽١) الإِتقان: ١/ ٥٥٥ – ٢٦٢.

⁽٢) البرهان: ١/ ٢٦٨.

⁽٣) وكل ما نقله عن الداني فهو من كتاب «الموضح» له بواسطة ابن الجزري في «النشر» تارة، والسخاوي في «جمال القراء» تارة أُخرى. انظر: النشر: ٢/ ٣٠-٣١، وجمال القراء: ٢/ ٣٠-٥٠٥.

منه في القراءات العشر.

ب- لم يستوف ما للقراء فيها ذكره من قواعد منضبطة، نحو: تركه ما لابن ذكوان في «زاد»(۱)، وما للكسائي وشعبة في ﴿ رَانَ ﴾(۲)، و «النشر» قد و فَى بذلك (۳).

٤- ذكر خاتمة في كراهة جماعة الإمالة؛ لحديث: «نزل القرآن بالتفخيم»(³⁾، وأجاب عنه بخمسة أوجه، بعضها مأخوذ من الداني في «الموضح» بواسطة «جمال القراء» للسخاوي، وبعضها من الحليمي في «المنهاج».

⁽١) كيفها وقع، وحيث وقع.

⁽٢) المطففين آية: ١٤.

⁽٣) انظر منه: ٢/ ٥٩-٠٦.

⁽٤) رواه أبو عبيد في فضائل القرآن: ٢١٠، وابن الأنباري في إينضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٤، وغيرهما، وهو حديث منكر. وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة: ٣/ ٥٢٠.

النوع (۳۲) فى المسدّ والقصـــر(۱)

هذا النوع أصله عند الزركشي، وبحث فيه شيئين:

(أ) إِثبات تواتر المدّ من حيث هو مدّ، وردّ على ابن الحاجب الـذي يرى التواتر فيها ليس من قبيل الأداء.

(ب) مراتب القرّاء في مقادير المدّ وتفاوتهم فيه، نقلاً عن «التيسير» للداني(٢).

أمّا السيوطي فهادته في هذا النوع ملخصة من «النشر» لابن الجزري، ومن «جمال القراء» للسخاوي.

١- ذكر أن الأصل في باب «المد» حديث ابن مسعود الذي رواه سعيد بن
 منصور في سننه، والطبراني في «المعجم الكبير».

٢- عرَّف المدِّ مع ذكر حروفه.

٣- ذكر سببيه: وهما لفظى، ومعنوي.

٤- تكلّم على مراتب القراء في المدود.

٥- ذكر أربع قواعد ضابطة لاجتماع المدَّين معاً.

٦- ذكر عشرة ألقاب لأنواع المدود عن ابن مهران.

⁽١) الإِتقان: ١/ ٢٧١-٢٧١.

⁽٢) البرهان: ١/ ٢٦٦–٢٦٤.

وأقدم من نقل هذه الألقاب العشرة - فيها وقفت عليه - السخاوي دون نسبة (١)، وكذلك ابن القاصح (٢)، ونقلها عنه زكريّا الأنصاري (٣).

وها هنا أُمور:

١- إِن هذه الفائدة - في ألقاب المدِّ - لا قيمة علمية في ذكرها؛ لـذلك عقّب السخاوي بعد ذكرها بقوله: «فهـذه عـشرة أسـماء مـا أرى لهـا كبـير فائدة» (١٤)، وقريباً منه قال الفَضَالي (٥٠)، والمرعشي (١٦).

٢- إن هذه الألقاب منظور إليها بمجموع القراءات القرآنية، لا بمجرد رواية واحدة، فمثلاً مد الحجز: وهو إدخال ألف بين همزتين نحو ﴿عَأَنذَرْتَهُم ﴾ (٧)، ومد الرَّوْم: وهو إضعاف الهمزة بعد حرف مد وإذهابها، نحو: ﴿ هَكَأَنتُم ﴾ (٨) على مذهب من لا يهمزها (٩).

٣- هذه الألقاب ليست ثابتة بالنظر إلى العامل الزمني، واصطلاح

⁽١) جمال القراء: ٥٢٣. ونقل ابن الجزري (النشر ١/ ٣٥٣) عن ابن حسنويه الجاجاني في كتابه «حلية القراء» عن ابن مهران الوجه الأول من وجوه ألقاب المد.

⁽٢) سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: ٤٨.

⁽٣) تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر: ٦٧-٦٨.

⁽٤) جمال القراء: ٥٢٣.

⁽٥) الجواهر المضيَّة على المقدمة الجزرية: ٣٤٤.

⁽٦) انظر: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد للدكتور غانم الحمد: ٥٣٤.

⁽٧) البقرة آية: ٦، وغيرها.

⁽٨) آل عمران آية: ٦٦، وغيرها.

⁽٩) وهي قراءة أبي عمرو وأبي جعفر ونافع مع اختلاف عن ورش. انظر: ١/ ٤٠٠ – ٤٠١.

المصنّف، فالألقاب العشرة التي نقلها السيوطي منسوبة إلى ابن مهران، وأوردها السخاوي، وابن القاصح، والأنصاري، منها مدّ يسمّى بالتمكين: وهو ما كانت الهمزة وحرف المد فيه في كلمة، نحو ﴿شُعَآبِرِ﴾(١) ونحوها؛ لأن المدّ جُلِب ليُتمكن به من النطق بالهمزة وتحقيقها وإخراجها من مخرجها.

لكن مصطلح التمكين عند القراء مختَلِف من حيث مقدار المد، والسبب الذي يتوقف عليه، فتارة يراد به الإِشباع أو دونه، وقد يراد به القصر، والذي يوضح المراد قرينة السياق(٢).

وقد مثّلت بعض كتب التجويد المتأخرة لمدّ التمكين بـ ﴿ ٱلنَّبِيِّينَ ﴾ (٢)، وهـ و أَن تكون ياءان أُولاهما مشدّدة مكسورة، والثانية ساكنة (٤).

⁽١) البقرة آية: ١٥٨، وغيرها.

⁽۲) انظر في تردد اصطلاح «التمكين» النشر: ۱/ ۳۱۸، ۳۲۲، ۳۳۱، ۳۳۳، والتبصرة لمكي: ۲۰.

⁽٣) البقرة آية: ٦١، وغيرها.

⁽٤) انظر: حق التلاوة لحسني شيخ عثمان: ١٣٦.

النوع (٣٣) في تخفيف الهمـز(١)

هذا النوع أصله عند الزركشي، وقد نصَّ أن التخفيف مراد به مطلق تغيير الهمز، فيشمل أربعة أنواع - كلها متواتر بلا شك^(٢) -، وهي: النقل، وإبدال الهمزة، وتسهيلها بين بين، والإسقاط^(٣).

وجاء السيوطي فتوسع في أمثلة هذه الأنواع، وزاد في نسبة القراءات إلى أصحابها أكثر من الزركشي.

وصدَّر هذا النوع بأن تخفيف الهمز من لغة العرب.

ثم أورد حديث ابن عدي «ما همز رسول الله كلى ...»، وحديث الحاكم «جاء أعرابي إلى رسول الله كله ، فقال: يا نبيءَ الله، فقال: لـست بنبيء الله، ولكني نبيّ الله»، وهما حديثان منكران كها بيّن السيوطي.

لأَن الحديث الأوَّل فيه موسى بن عُبَيْدة الرَّبذي، وهـو ضـعيف عنـد أئمة الحديث، والحديث الثاني قال عنه الذهبي: منكر، وفيه حُمْران بن أَعين رافضي ليس بثقة(٢٠).

⁽١) الإِتقان: ١/ ٢٧٧ - ٢٧٨.

⁽٢) انظر كلام ابن الجزري حول هذه المسألة في منجد المقرئين: ٥٧-٣٠.

⁽٣) البرهان: ١/ ٢٦٨ – ٢٦٤.

⁽٤) انظر بقيّة كلام الذهبي في تلخيصه على المستدرك: ٢/ ٢٥١ (ط. مصطفى عطا).

النوع (٣٤) في كيـفـيـّة تحمّـلــه(١)

أصل هذا النوع عند الزركشي في «فصل في تعلم القرآن» ضمن نوع «آداب تلاوة القرآن»، وبحث الزركشي أربعة أُمور:

أ- فضل تعلم القرآن وتعليمه، (وأشار السيوطي إلى ذلك).

ب- طريقة التعلم؛ بأن تكون خساً خساً من الآيات.

ج- حكم تعليم القرآن وحفظه، (ونقله السيوطي عنه باختصار).

د- مراعاة ترتيب القرآن المعهود أثناء التعلم، إلا ما رُخص فيه للصبيان (٢).

أما السيوطي فقد تطرق إلى قرابة تسع عشرة مسألة، ومادته فيها مأخوذة من «النَّشر» لابن الجزري - ومعظم النقول منه دون تصريح أو نسبة -، و «جمال القراء» للسخاوي، و «البرهان» للزركشي، و «فتاوى موهوب الجزري - ت: ٦٧٥ه -»، و «فتاوى ابن الصلاح».

أما المسائل فهي:

- ١- أُوجه تحمُّل القرآن، وهي: القراءة على الشيخ، أو السماع من لفظ الشيخ، واستظهر المنع في السماع، بخلاف الحديث.
 - ٢- جواز القراءة على الشيخ، ولو كان غيره يقرأ عليه في تلك الحالة.

⁽۱) الإتقان: ۱/ ۲۷۹–۲۹۱.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٨٨-٨٩.

- ٣- المقصود من القراءة على الشيخ العرض وتصحيح الحروف، فلا يشترط الحفظ فيه، فيصح من المصحف.
 - ٤- كيفيّات القراءَة هي: التحقيق، والحدّر، والتدوير.
 - ٥- تجويد القرآن ومعناه.
 - ٦- اللحن الجلي، واللحن الخفيّ.
 - ٧- كيفيّة بلوغ النهاية في التجويد.
 - ٨- مخارج الحروف، ومذاهب العلماء في عددها، وضابط معرفة المخرج.
 - ٩- مسرد المخارج السبعة عشر.
 - ١٠ ما اشتركت فيه الحروف من الصفات.
 - ١١ ستة أنواع مبتدعة في قراءة القرآن.
- ١٢ أُخذ القراءة بالإفراد والجمع، ومذاهب الناس في ذلك، وشروط جمع القراءات.
- ١٣ عدم الإِخلال بشيء من القراءات والروايات والطرق؛ لأَنه خلـل في كيال الرواية.
 - ١٤ مقدار العرض على الشيوخ.
- ١٥- هل نَقْلُ القرآن ولو آية يشترط فيه العرض على شيخ أم لا؟ رجَّح عدم الاشتراط.
 - ١٦ الإِجازة في القراءة ليست شرطاً للتصدي للإقراء والإِفادة.
 - ١٧ لا يجوز الامتناع عن إعطاء الإِجازة إِلا بأُخذ مال.
 - ١٨ بحث مسألة الأجرة على تعليم القرآن.
 - ١٩ فائدتان في جمع القراءات.

ولي تعليق على ما ذكر من القراءة في المصحف:

لم يشترط السيوطي في عرض القرآن الحفظ (۱)، و حَمَلتُ مقصوده في المسألة الثالثة على تصحيح الحروف وإقامتها، أمّا إن أراد أنّ نَقْلَ المصحف يكفي فيه القراءة بمجرد النظر فهذا غير مقبول؛ لأن الاعتباد في نقل القرآن على حفظ الصدور والقلوب، لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه خصيصة شريفة من الله تعالى لهذه الأمة، كما ثبت في صحيح مسلم «...وأنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظانَ...» (۱)، ومن جانب آخر فيه مخالفة لأهل الكتاب الذين لا يحفظون كتبهم بل يقرؤونها نظراً، وقد جاء في وصف الأمّة المحمّدية «أناجيلهم في صدروهم» (۱).

أما المسائل التي أضافها السيوطي - ولم أر أحداً بحثها فيما أعلم - فهي: ١ - لا يشترط في عرض القرآن الحفظ، وسبق التعليق عليه.

٢- لا يشترط في نقل القرآن - ولو آية - العرض على شيخ، وهي مسألة فرّعها على نقل ابن خير اتفاق العلماء على أنه لا يحل لأحد نقل حديث النبي ﷺ ما لم يكن له به رواية ولو إجازة (١٤).

٣- لا تبطل إجازة الشيخ للطالب إذا تبيّن أن المجاز غير ديّن، وهي مسألة نقلها من فتاوى صدرالدين موهوب الجزري (ت:٩٧٥هـ)(٥).

⁽١) انظر: الإتقان: ١/ ٢٨٠.

⁽٢) صحيح مسلم: ٤/ ٢١٩٧، برقم: (٢٨٦٥)، ومسند الإِمام أَحمد: ٤/ ١٦٢، ومعنى: «لا يغسله الماء» أي محفوظ في الصدور، لا يتطرق إليه الذهاب.

⁽٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية: ١٦/١، ٤٠٠، والنشر: ١/٦.

⁽٤) انظر: فهرسة ابن خير: ١٦ –١٧، والإتقان: ١/ ٢٨٩.

⁽٥) الإتقان: ١/ ٢٩٠.

النوع (٤٥) في عامّـــه وخاصـــه(١)

أصل هذا النوع عند الزركشي ضمن نوع: «معرفة وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن»، فذكر الزركشي من أنواع العام الذي ساقه السيوطي نوعين:

أ- العام الباقي على عمومه.

ب- العام المراد به الخصوص (٢).

أما السيوطي فقد عرَّف العام، وذكر مِنْ صيغ العموم قرابة أربع عشرة صيغة، ثم ساق أنواع العام الثلاثة، ثالثها: العام المخصوص.

وذكر ستة فروق بينه وبين العام المراد به الخصوص.

ثم أورد مخصص العام، وهو قسمان: متصل، وهي خمسة أشياء وقعت في القرآن: الاستثناء، والوصف، والشرط، والغاية، وبدل البعض من الكل.

ومخصص منفصل، وهو أربعة أشياء: آية أُخرى في محل آخر، حديث، إجماع، قياس.

وضرب لكل ذلك أمثلة.

⁽١) الإتقان: ٣/ ٤٣ - ١٥.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٥٥٦، وقارن بالإتقان: ٣/ ٤٥.

ثم عقد فصلاً في تخصيص القرآن للسنة، واعتبره عزيزاً، وذكر له خسة أمثلة.

ثم ذكر خمسة فروع منثورة تتعلق بالعموم والخصوص.

وهذا النوع بحث له ارتباط وثيق بأصول الفقه؛ لذلك قل كتاب من كتب الأصول يخلو منه، ولذا فقد نقل السيوطي فيه عن «البرهان في أصول الفقه» لإمام الحرمين، وعن «المستصفى» للغزالي، و «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي، دون أن يُسمّيها(۱)، لكنه سمّى أصحابها.

والسيوطي في هذا النوع أجاد العرض، وأتقن الترتيب، وامتاز بالأمانة في نسبة الأقوال إلى أصحابها، سوى ما نقله عن الفارسي، فهو بواسطة «البرهان»(٢٠).

⁽١) انظر: البرهان في أُصول الفقه: ١/ ٤١١، والمستصفى: ٢/ ٥٤، والإِبهاج في شرح المنهاج: ٢/ ١٣٢، ووازن مع «الإِتقان»: ٣/ ٤٥.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٣٤٩، ١ ٣٥، كما أوردها السيوطي في نوع «في وجوه مخاطباته»، سرداً دون تفصيل. وانظر: الإتقان: ٣/ ٩٩.

النوع (٤٦) في مجمله ومبيّنه د(١)

أصل لهذا النوع عند الزركشي في نوع «معرفة تفسيره وتأويله»، ضمن ثلاثة فصول منه (۲).

وقد أَبان الزركشي -فيها- أن القرآن من حيث الإِجمال والبيان ينقسم قسمين:

أ- قسم بين بنفسه (وقد يكون البيان مضمراً فيه، أو يومئ إلى المحذوف منه متقدم أو متأخر).

ب- وقسم يحتاج إلى بيان إِمّا بآية أَو بالسنة (وقد يكون البيان واضحاً فيكون عقبه، أو منفصلاً عنه في السورة الواحدة، أو في غيرها).

- ثم ذكر أسباب الإجمال في الظاهر (وهي تسعة أسباب).

وهذه البحوث نقلها السيوطي عنه في هذا النوع بتقديم وتأخير واختصار، أو تغيير لبعض الألفاظ، نحو جعل الزركشي من أسباب الإجمال: الوقف والابتداء، بينها عبَّر السيوطي عن السبب نفسه بد «احتمال العطف والاستئناف»، ومثالها فيه واحد (٣).

⁽١) الإتقان: ٣/ ٥٣-٨٥.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٢٦١، ٣٤٣-٧٤٣، ٧٤٧-٨٤٣.

⁽٣) البرهان: ٢/ ٥٤٥، ووازن بالإتقان: ٣/ ٥٣.

ثم عقد السيوطي تنبيهين:

١ - ذكر في الأول آيات اختُلف فيها هل هي من قبيل المجمل أو لا؟
 (وجملتها سبع آيات).

٢- والتنبيه الآخر نقل فيه عن ابن الحصار الفرق بين المجمل والمحتمل.

وهذا النوع من المباحث المتعلقة بأصول الفقه، فقد اعتنت بهذه المباحث كتب الأصول.

وقد لخص السيوطي فيه ما في «البرهان»، وزاد التنبيهين اللذين ذكرتها آنفاً.

النوع (٤٩) في مطلقه ومقيّـــده(١)

أصل هذا النوع عند الزركشي في نوع «معرفة أحكامه»، ضمن قاعدة: في الإطلاق والتقييد.

وملخص ما ذكره تحتها: أن المطلق إن وجد دليل على تقييده صير إليه، وإلّا بقي على إطلاقه؛ لأن الله خاطبنا بلغة العرب.

وهذا الأَمر إذا كان الحكمان بمعنى واحد، والاختلاف بينهما منحصر في الإطلاق والتقييد.

مثال حمل المطلق على المقيد: اشتراط الله العدالة في الشهود على الرجعة، والقراق، والوصيّة، وإطلاقه الشهادة في البيوع وغيرها، فيحمل المطلق في شهادة البيوع على المقيّد من اشتراط العدالة في الجميع.

ومثال بقاء المطلق على ما هو عليه: إطلاق صوم الأيّام في كفارة اليمين، وقيّدت بالتتابع في كفارة الظهار والقتل، فلما تجاذَب الأصل ترك على إطلاقه (٢).

أمّا السيوطي فقد نقل كل ما عند الزركشي برُمّته دون إشارة إلى أَصل الكلام، وإنها صدَّر النوع - بعد تعريفه - بقال العلماء.

⁽١) الإتقان: ٣/ ٩١ -٩٣.

⁽۲) الرهان: ۲/ ۱٤۰-۱٤۲.

ومما يلحظ على هذا النوع خلوّه من أيّ مصدر للسبب المذكور.

وما ذكره من حمل المطلق على المقيّد إِنها هو صورتان من صور أربع، يذكرها علماء أُصول الفقه في هذا الباب.

فالصورة الأولى: حمل المطلق على المقيد إذا اتحدا في الحكم والسبب، ولم يخالف في هذا سوى أبي حنيفة، وحجته أنَّ الزيادة على النص نسخ، فلا يحمل أحدهما على الآخر.

والصورة الثانية: حمل المطلق على المقيّد إذا اتّحدا في الحكم، واختلف في السبب، فعدم حمل المطلق على المقيّد مذهب جلّ العلماء الحنفيّة، وأصح القولين عند الشافعيّة - كما حكاه الزركشي في «البحر» - ومذهب أحمد.

والحمل قول المالكية وبعض الشافعية، واختيار القاضي أبي يعلى من الحنابلة(١).

⁽١) انظر: تفصيل الأقسام والأقوال في: التمهيد لأبي الخطاب: ٢/ ١٧٧-١٨٨، والمحصول للسرازي: ١/ ق٣/ ٢١٤-٢٣٣، والبحسر المحيط للسرازي: ٣/ ٤٢٥ وما بعدها.

النوع (٥٠) في منطوقه ومفهومه(١)

أصل هذا النوع عند الزركشي في نوع «معرفة تفسيره وتأويله»، ضمن فصلين منه.

وكلام الزركشي فيه عن الظاهر والمؤول مع التمثيل لهما، وعن اللفظ المشترك بين الحقيقتين، أو حقيقة ومجاز، ويصحّ حمله عليهما جميعاً (٢).

وقد نقل السيوطي خلاصة ما في هذين الفصلين بأمثلتها.

ثم عرّف المنطوق والنصّ، ونقل عن الجويني الردّ على من قال بندور النصّ، وهذا قبل نقله كلام الزركشي المشار إليه.

ثم تكلم على دلالتي الاقتضاء والإشارة(٣).

ثم عقد «فصلاً» عَرَّف فيه المفهوم، وذكر قسميه: مفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة، وذكر أنواعها.

ثم ذكر شرطين للعمل بهذه المفاهيم، ثم فائدةً عن ابن الحصار في

⁽١) الإتقان: ٣/ ٥٥-٩٨.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٣٤٠–٣٤٢.

⁽٣) انظر تعريفها في: مذكرة أُصول الفقه للشيخ محمد الأمين: ٢٣٥-٢٣٦. وإن كان بينها ارتباط من حيث دلالة اللفظ؛ ففي الاقتضاء على مسكوت عنه، وفي الإشارة على حكم غير متبادر منه، ويفترقان في محل النطق والفحوى. وانظر أيضاً: أصول التفسير وقواعده للشيخ خالد العك: ٣٢٥، ٣٢١.

تقسيم دلالة الألفاظ.

ويلحظ على المذكور:

- ١ عنونة السيوطي للمنطوق والمفهوم ثم ذكره خلاف ما عَنْوَن.
- ٢ دمج في كلامه بين مبحثين مستقلين لكل منها تعاريف وحدود،
 وأقسام، وشروط، وهما: المنطوق والمفهوم، والظاهر المؤول، وبعض
 علماء الأصول يبحثونهما باستقلال(١).
 - ٣ أُخذه كلام الزركشي على عادته من غير إشارة إلى ذلك.
- ٤ اقتصر من أنواع «مفهوم المخالفة» على أربعة مفاهيم، وهي: مفهوم الصفة،
 والشرط، والغاية، والحصر، بينها كتب الأصول تذكر أكثر من ذلك (٢٠).

⁽١) انظر: البحر المحيط للزركشي: ٣/ ٤٣٦، ٤/ ٧، وشرح الكوكب المنير: ٣/ ٥٩، ٤٧٣.

⁽٢) ذكر الزركشي في البحر المحيط أحد عشر نوعاً، ومثّل لمعظمها بآيات، انظرها فيه: ٤/ ٢٤-٥٥.

النوع (٦٥) في العلوم المستنبطة من القرآن''

أصل هذا النوع عند الزركشي مفرق في أربعة مواطن من كتابه، إذ نقل في مقدمته عن الحرَالي (ت: ٦٣٨ه) أن القرآن فيه كل العلوم، ونقل عن الشافعي – رحمه الله – قوله: «جميع ما تقوله الأمّة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن...»، ونقل عن ابن العربي المالكي (ت: ٤٣٥ه) أنّ عدد علوم القرآن (٧٧٤٥٠) علمًا، وأُمّها ثلاثة: التوحيد، والتذكير، والأحكام، ثم فصّلها.

ونقل عن ابن جرير الطبري أن القرآن يشتمل على ثلاثة أشياء: توحيد، وأخبار، وديانات. واستدرك عليه القاضي أبوالمعالي عزيزي بن عبدالملك المعروف بـ «شَيْذَلة» (ت:٤٩٤هـ) باشتهال القرآن على أضعاف ما قال.

ثم نقل كلام الرُّمّاني باشتهال القرآن على ثلاثين شيئاً، وعدّ منها تسعة وعشرين. وقال الزركشي: «وكل علم منتزع من القرآن، وإلاَّ فليس له برهان»(٢). وهذه النقول والأَقوال ذكرها السيوطي في هذا النوع سوى كلام الحَرَاليِّ.

- وذكر الزركشي في نوع «معرفة تفسيره وتأويله» فصلاً أشار فيه إلى أن القرآن حوى علم الأوّلين والآخرين، وما من شيء إِلاّ ويمكن استخراجه منه لمن فهّمه الله تعالى.

⁽١) الإتقان: ٤/ ٢٤-٣٧.

⁽۲) البرهان: ۱/۸۹-۲۰۱، ۱۱۲-۱۱۲.

وذكر أمثلة لبعض الاستنباطات كاستنباط عُمُر النَّبي، وعيسى عليها الصلاة والسلام(١).

- وذكر في نوع «معرفة أحكامه» عدد آيات الأحكام، وأنها خمسمئة آية، ومرادهم غير المصرَّح بها، وإلّا ففي آيات القصص، والأمثال، وغيرها ما يستنبط منه كثير من الأحكام.

ثم نقل عن العز بن عبدالسلام في كتاب «الإمام» أن آيات الأحكام قسمان:

١ - آيات صريحة.

٢- وما يؤخذ بطريق الاستنباط، وهي نوعان:

أ- ما يستنبط من غير ضميمة آية إلى أُخرى.

ب- وما يحتاج إلى الضم مع غيره.

ثم عقد ثلاثة فصول - منقولة عن العزّ - في معرفة دلالة الأحكام الشرعيّة المشتركة بين الوجوب والندب، والتحريم، والكراهة، والإباحة (٢).

- ثم نقل في نوع «بيان معاضدة السنة للقرآن» كلام أبي الحكم بن برَّجان (ت:٥٣٦هـ) من تفسيره «الإرشاد»، قوله: «ما قال النبي الله من شيء فهو في القرآن، أو فيه أصله، قرب أو بَعُد، فهمه من فهمه، وعَمِهَ عنه من عَمِه، قال الله تعالى ﴿مَافَرَطْنَا فِي ٱلْكِتَبِ مِن شَيَّءٍ ... ﴾ (٣) (١).

⁽١) البرهان: ٢/ ٣٢٠.

⁽۲) البرهان: ۲/ ۱۳۰–۱۳۸.

⁽٣) الأنعام الآية: ٣٨.

⁽٤) البرهان: ٢/٢٥٦.

وكل هذه النصوص والأقوال نقلها السيوطي كذلك في هذا النوع، وزاد لتدعيم هذا المعنى بعض الأحاديث، وأقاويل للصحابة، والسلف، كالشافعي - زيادة على ما في «البرهان» - وابن مجاهد.

ثم لخص من «تفسير» المرسيّ (ت:300هـ) اشتمال القرآن على علوم الأولين والآخرين، ولا يحيط علماً بها إلا الله تعالى، ثم رسوله ﷺ، ثم ورث عنه معظم ذلك سادات الصحابة والتابعين(١١).

ثم ظهر التخصص عند أقوام في كتاب الله كالقراء، والنّحاة، والمفسّرين، وعلماء أصول الدين، وأصول الفقه، والفقهاء، والمؤرخين، والخطباء، والوعّاظ، وعلماء تعبير الرؤى، والفرضيين، والفلكيين، والبيانيين، والمتصوّفة.

واحتوى من العلوم: علم الطب، والجدل، والهيئة، والهندسة، والجبر، والمقابلة، والنّجامة، وغير ذلك. وفيه أُصول الصنائع، وأسماء الآلات التي تدعو الضرورة إليها، وسمّى مما ورد في القرآن (٢٤) صناعةً.

ثم ذكر عن ابن سراقة (ت: ١٠٤ه) أنّ من وجوه إعجاز القرآن أعداد الحساب، وألجمع، والقسمة، والضرب، ونحوها.

ونقل عن الراغب - في مقدمة «المفردات» - اشتهال القرآن على المعاني الجمّة في اللفظ القليل. ثم أبدى رأيه في هذا المضهار باشتهال كتاب الله على كل شيء من أنواع العلوم، وعجائب المخلوقات، وملكوت السلموات

⁽١) عطف إِحاطة الصحابة والتابعين لمعرفة علوم الأُولين والآخرين فيه تجوّز في الإطلاق، إِذْ كُلُّ منهم عَلِمَ بقدر ما فتح الله عليه من هذا الكتاب العزيز.

والأرض، وما في الأُفق الأَعلى وتحت الثَّرى....

وذكر أنّه ألَّف كتاب «الإكليل في استنباط التنزيل» لهذا الغرض، فذكر فيه كل ما استنبط من القرآن من مسألة فقهيّة، أو أصليّة، أو اعتقادية، وبعضاً مما سوى ذلك.

وظاهر من هذا العرض أنّ الزركشي والسيوطيّ يذهبان إلى اشتمال القرآن على كل شيء من العلوم وغيرها، وبهذا يَدْخلان في سلسلة العلماء القائلين بأن القرآن أصل لجميع العلوم الشرعيّة، والعقليّة، والتطبيقيّة، ونحوها.

وقد ذكر السيوطي منهم اثنين: ابن سراقة (ت ١٠٤ه)، وأبان عن رأيه في كتابه «الإعجاز»، وابن أبي الفضل المرسي (ت:٥٥٥هـ) في تفسيره «رِيّ الظمآن في تفسير القرآن».

وقد سبق الزركشي والسيوطي بالقول في هذه المسألة أبوحامد الغزالي (ت:٥٠٥ه) في كتابيه «إحياء علوم الدين» ((ت)، و «جواهر القرآن» (تفسيره» أثناء سورتي البقرة والأعراف (٣٠).

ويبدو أن رأي الغزالي أَوْعُلُ في إيضاح هذا الاتجاه من الرازي، بحيث كان تكأة لمن جاء خَلَفاً، وقال بالتفسير العلمي، أو الإعجاز العلمي للقرآن الكريم.

⁽١) انظر منه: الباب الرابع من كتاب آداب تلاوة القرآن: ١/ ٢٩٦.

⁽٢) انظر منه: ٢٥-٢٨.

⁽٣) انظر على الترتيب: البقرة آية: ٢٤، التفسير الكبير: ١/١٠٧، والأعراف آية: ٥٥، التفسير الكبير: ١/٩٩.

ورأيُهما -الغزالي والرازي- فيه توسط واعتدال، وقابل لوضع ضوابط وشروط تُحكمه؛ ليستفاد منه منهجيّة في التفسير، بخلاف رأي ابن سراقة، والمرسي، والسيوطي، الذي فيه شطط ومبالغات، بل مغالطات في تحميل النصوص فوق ما تحتمل.

وفي الجانب المقابل يبدو رأي أبي إسحاق الشاطبي (ت:٩٠٠ه) المخالف تماماً لرأي مَنْ تقدم ذكرهم، في أن كثيراً من النّاس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحدّ، فأضافوا إليه كلّ علم يذكر للمتقدمين أو المتأخرين: من علوم الطبيعيات، والتعاليم (۱)، والمنطق، وعلم الحروف، وجميع ما نظر فيه الناظرون من هذه الفنون وأشباهها، وهذا إذا عرض على ما كان منتشراً عند العرب من علوم وقت نزول القرآن، وموقف الشرع منها، وذلك بتصحيح ما هو صحيح والزيادة عليه، وإبطال ما هو باطل، وتبيين منافع ما ينفع من ذلك ومضار ما يضر، لم يصحّ، وأن السلف الصالح – من الصحابة والتابعين ومن يليهم ما يضر، لم يصحّ، وأن السلف الصالح – من الصحابة والتابعين ومن يليهم كانوا أعرف بالقرآن وعلومه وما أودع فيه، ولم يبلغنا أنه تكلّم أحدٌ في شيء من هذا المدَّعي، سوى كلامهم في أحكام التكاليف، وأحكام الآخرة، وما يلي ذلك؛ وذلك دليل على أن القرآن لم يُقْصَد فيه تقرير لشيء مما زعموا.

ثم أُخذُ يردّ أدلتهم وما تعلّقوا به(٢).

وتحرير القول في هذه المسألة أن الأمر يحتاج إلى توسط ونَصَفة، وحسن نظر وتأمل، فها صحّ أن القرآن صرّح به، أو فُهم منه بها يوافق أُصول الدين،

⁽١) قال الشيخ عبد الله دراز: أي الرياضيات من الهندسة وغيرها.

⁽٢) انظر: الموافقات في أصول الشريعة: ٢/ ٧٩-٨، ٧١-٧٦.

وقواعد التشريع، وأصول التفسير، ومنحى كلام العرب أُخذ به، وقيل: إنه عما يستنبط من كلام الله، من غير جناية، أو تحريف، أو تأويل فاسد للنص القرآني الكريم، ولا تكلّف، أو شطط ومبالغة في تتبع كل ما أفرزته عقول الناس؛ لإثبات شمولية القرآن لكل شيء، ومِنْ ثَمَّ إِخراجه عن أصل ما نزل به، من أنه كتاب هداية وتشريع، وإرشاد وآداب، وأخلاق سامية.

ومن خيوط هذا الخلاف وآثاره، ظهر ما يسمّى أخيراً بـ «التفسير العلمي» للقرآن الكريم، وهي نسبة مخصوصة لما تظاهر عليه الناس في العصر الحديث، من نسبة العلوم التطبيقية، كالطب، والهندسة، والفلك، ونحوها إلى العلم دون سواها من سائر العلوم الإنسانية.

وهذا الاتجاه من التفسير - العلمي - أضيق مما تكلّم عليه الزركشي والسيوطي ومن شايع مسلكهما؛ إِذ مقصودٌ منه تفسير الآيات القرآنية وَفق ما ثبت من قضايا أو مكتشفات علمية موافقة لها.

وهذا الاتجاه من مناهج التفسير تكلّم فيه المعاصرون بها فيه الكفايـة(١٠)، والله أعلم.

⁽١) انظر: اتجاهات التفسير في العصر الراهن للدكتور عبدالمجيد المحتسب: ٢٤٥-٣٢٣، ومقدمة في واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر للدكتور فهد الرومي: ٢٥٥-٢٠٧، ومقدمة في التفسير للإمام حسن البنا: ١٨-٣٣.

النوع (٧١) في أسماء من نزل فيهم القرآن(١)

أصل هذا النوع عند الزركشي في نوع «معرفة أسباب النزول»، ضمن «فائدة» أورد فيها حديث البخاري في «الأدب المفرد» عن سعد بن أبي وقاص - الله أنه نزلت فيه أربع آيات من كتاب الله (٢).

وقد أورد السيوطي هذا الحديث، وزاد عزوه إلى أحمد - وهو كذلك (٣)-، وزاد في أمثلة هذا النوع ثلاثة أحاديث:

أ- حديثان في «تفسير ابن أبي حاتم» عن عليّ، ورفاعة القرظيّ رضي الله عنها.

ب- حديث في معجم الطبراني الكبير عن حبيب بن سَبُع أُو سِبَاع (١٠).

وهذا النوع يُغنِي عنه كتب أسباب النزول، والمبهات، كما قال السيوطي، وهو أقرب لعده في مناقب الصحابة من اعتباره نوعاً من أنواع «علوم القرآن».

ثم إن الكتابة فيه تحتاج إلى تحرير، وعزو إلى الأَحاديث والآثار، وإن تيسر الحكم عليها ونقد الضعيف منها، فذلك خير.

⁽١) الإتقان: ٤/ ١٠١.

⁽٢) البرهان: ١/٨/١.

⁽٣) انظر: مسئد الإمام أحمد: ١/١٨١.

⁽٤) انظر: المعجم الكبير: ٢/ ٢٩٠، ٤/ ٢٩٠.

لذلك قال السيوطي في مقدمة هذا النوع: «رأيت فيهم تأليفاً مفرداً لبعض القدماء؛ لكنه غير محرر».

ولعله يقصد كتاب «أسماء من نزل فيهم القرآن»(١) لإسماعيل الضرير الحيري (ت: ٤٣٠ه)، صاحب «الكفاية» في التفسير، و«وجوه القرآن» في الأشباه النظائر، وقد ذكره في مصادره التي سمّاها في مقدمة «الإتقان»(٢).

⁽١) مخطوط في النَّجف. انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٨٦٦-٨٦٧.

[.] ۲ • / ۱ (۲)

النوع (٧٤) في مفردات القرآن''

هذا النوع من الأنواع التي لم يُبيِّن السيوطي مراده منها، ولا صدّره بتعريف لمعنى المفردات.

وللمفردات إطلاقات كثيرة (٢)، لكن الذي ظهر لي أن مقصود الجلال - رحمه الله -: ما يقابل المجموع أو المزدوج، ويعني بها آيات اختصت بمعنى غلب عليها؛ بحيث يمنع هذا المعنى الاختلاط مع معانٍ أُخر. أي أن غلبة المعنى الذي فيها كأنه غدا فَرْداً لا يشاركه فيها معنى سواه.

وأما ما ذهب إليه طاشكبري زاده - وتابعه عليه صدِّيق حسن خان - من أن مفردات القرآن: «علم يبحث فيه عن أحوال آية آية من جهة أحكامها ومعانيها»(۳)، فهو تعريف بعيد النُّجْعة، لا يأتلف مع مضمون المادة التي أوردها السيوطي، بل هو أقرب إلى تفسير القرآن في بعض مناهجه.

والسيوطي بهذا الصنيع من إهماله التعريف شابه الراغب الأصفهاني في كتابه «المفردات»، بحيث لم يبيّن على وجه التحديد معنى ما يريد من عنوان كتابه، لكن الراغب يفارق السيوطي مما يُفهم من سياق مقدمته

⁽١) الإتقان: ٤/ ١٢٨ - ١٣٦.

⁽٢) انظرها في: التعريفات للجرجاني: ٢٢٣، والكليّات للكفوي: ٨٢٩ (ط. مؤسسة الرسالة).

⁽٣) مفتاح السعادة: ٢/ ٥٢٠، وأبجد العلوم: ٢/ ١١٥.

لكتابه أنه يريد بالمفردات: جمع مفرد، وهو: ما يقابل الجمع من ألفاظ القرآن الكريم(١).

وهذا النوع أصله عند الزركشي في نوع «أفضل القرآن وفاضله»، ضمن «فائدة» ذكر فيها الزركشي أرجى آية في القرآن - من خلال اثني عشر قولاً سردها -، وأخوف آية(٢).

وهذه الأقوال أوردها السيوطي وزاد عليها في أرجى آية قولين، وفي أخوف آية بعض الأقوال.

وهذا النوع أورده السيوطي في «التحبير»، وجعله عقب «أفضل القرآن وفاضله ومفضوله»، وقال عنه - أي المفردات -: «وهو نوع لطيف قريب مما قبله» (٣)، وهو كذلك فَعَل في «الإتقان».

ومما يلاحظ على هذا النوع:

١ - أن معظم الأحاديث والآثار التي وردت فيه موقوفة على ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم، مع إيراد شيء عن عمر، وعلي، وبعض التابعين، وغيرهم.

٢- أن الآيات التي قيل فيها: أرجى آية، أو أعدل آية، أو أحكم آية،
 تجد الأقوال في تعيين آية محددة غير متفقة، وهذا يرجع إلى اختلاف الفهم

⁽١) انظر: المفردات: ٥٤ (ط. دار القلم).

⁽٢) البرهان: ٢/ ٧٨-٨٠.

⁽٣) التحير: ٣١٠.

والتدبر لكتاب الله، ممن تكلم في مثل هذه الآيات، بـل هـو أمـر اجتهادي يدركه كلُّ متدبر ببصيرته.

٣- جمع السيوطي الواسع في هذا النوع بحيث اعتمد على كتب نادرة
 الوجود، أو الاستعمال مثل: «المختار من الطيوريات» للسلفي، و «فضائل
 القرآن» لأبي ذرّ الهروي، و «التوبة» لابن أبي الدنيا.

٤- أورد بعض أُمور هي من قبيل الألغاز والمعاياة، ونسبها إلى ابن خالويه، نحو: في القرآن آيتان جمعت كل واحدة منها حروف المعجم، وليس في القرآن حاء بعد حاء بلا حاجز إلا في موضعين....

وهو في ذكر هذه الأُشياء مشابه لابن الجوزي لـــّا عقــد بابــاً في «فنــون الأَفنان»، ذكر فيه مسائل مما يعايا بها في المتشابه اللفظي^(۱).

وكان الأولى بالجلال - رحمه الله - ألّا يـورد مثـل ذلـك هنـا، ويحـرر كتابه منها، ولاسيّما أنه صرّح بأن كتابه موضوع للمهيّات^(٢).

⁽١) انظر: فنون الأفنان: ٧٨١ - ٤٨٠.

⁽٢) انظر: الإتقان: ١/ ١٩٧.

النوع (۸۰) في طبقات المفسِّرين^(۱)

أصل هذا النوع عند الزركشي في نوع «معرفة تفسيره وتأويله»، فذكر من صدور المفسرين من الصحابة: عليّاً، وابن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص.

ثم سمّى ثمانية عشر من قدماء التابعين المشهورين بالتفسير، ومن مبرِّزيهم ثمانية.

وذكر أنه أُلِّفت كتبٌ بعد طبقة التابعين تجمع أقوالهم بالإضافة إلى أقوال الصحابة، فعد عشرين تفسيراً، وذكر أن الطبريّ جمع على الناس أشتات التفاسير، وقرّب البعيد.

وذكر تفسير ابن أبي حاتم الرازي، ثم قال: «وأمّا أبو بكر النقّاش، وأبو جعفر النحّاس فكثيراً ما استدرك الناس عليها، وعلى سننها مكيّ»(٢). وذكر أن المهدويّ حسن التأليف، وكذلك ابن عطيّة.

وفي مقدّمة «البرهان» تكلّم على اختصاص ابن عباس بالتفسير وعلم التأويل، ولعليّ اليد السابقة فيه قبل ابن عباس، وتكلّم على الزجاج، والواحدي في «البسيط»، والثعلبي، والزنخشري، والرازي، وما يغلب على

⁽١) الإتقان: ٤/٤ ٢٠٨-٢٠٨.

⁽۲) البرهان: ۲/ ۳۰۰–۳۰۱.

كلّ واحدٍ منهم^(۱).

وهذه المعلومات بثّها السيوطي باتساق خلال هذا النوع، وفيها إشارة منها إلى الكلام على مناهج المفسرين.

أما السيوطي فتحدّث عن تفسير المصحابة للقرآن، واشتهار عشرة منهم فيه، وسبب إكثار عليّ من الخلفاء الراشدين، وذكر أن ابن مسعود رُوي عنه أكثر من عليّ.

وتكلّم على ابن عباس رضي الله عنهما - ترجمان القرآن - وذكر فضائله في علم القرآن، ومواقف دعاء النبي الله وإرشاد بعض الصحابة الناسَ لسؤاله، ورفع عُمَر الله لشأنه.

ثم تحدّث عن طرق التفسير عن ابن عباس فذكر منها ثمانية طرق مع ما نقله من كتاب «الإرشاد» للخليلي، إذ ذكر اثني عشر طريقاً، وقد حكم السيوطيّ على الطرق التي أوردها من حيث الصحة، والحسن، والضعف.

ثم تكلّم على رواية أُبيّ بن كعب التفسير وطريقه، وهي: أبـوجعفر الرازيّ، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية - رُفَيع بن مِهْران - عنه.

ثم تكلّم على ورود التفسير عن غيرهم كأنسٍ، وأبي هريرة، وابن عمر، وجابر....

وتكلّم على طبقة التابعين كمجاهد، وسعيد بن جبير، والحسن، وثناء العلماء عليهم.

⁽۱) البرهان: ١/ ١٠١، ١٠٥ - ١٠٦، ٢/ ٩٩٣ - ٢٠٠١.

ثم أُلِّفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين، وتفاسير اختصرت الأسانيد، ونقلت الأقوال بُثراً، ثم أُلِّفت تفاسير بحسب العلم الذي يغلب على المفسِّر.

ثم خَتم هذا النوع - بل الكتاب - بها ورد عن النبي ﷺ من التفاسير المصرّح برفعها إليه، سوى ما ورد في أسباب النزول.

فساق على ترتيب سور القرآن الكريم (٢٥٣) حديثاً من مجاميع كتب التفاسير، والسنّة، والتواريخ، وغيرها، سوى الشواهد والمتابعات التي أشار إليها.

ثم تكلّم على استيعاب التفسير النبويّ للقرآن أم لا؟، وذكر قولين. وسبق أن ذكر قول ابن تيمية في نوع «معرفة شروط المفسّر وآدابه»(۱)، وأشار إلى هذه المسألة الزركشي في مقدمة كتابه(۱).

ويلاحظ على هذا النوع أُمور:

1 - أنه من الأنواع التي أبدع فيها السيوطي، وأتى فيه بالجديد، كذكره عدد آثار أبي بكر في في التفسير، وسرده طرق التفسير عن ابن عباس، وحكمه عليها، وإن كان قد اعتمد في ذلك على أبي يعلى الخليلي (ت: ٤٤٦هـ) في كتابه «الإرشاد» وعلى الحافظ ابن حجر في كتابه «العجاب في أسباب النزول»

⁽١) الإتقان: ٤/ ١٧٥ - ١٧٦.

⁽۲) انظر: البرهان: ۱/۸۰۱-۹۰۱.

⁽٣) انظر منه: ١/ ٣٩١ – ٣٩٤، ٣٩٧ – ٣٩٨. ونَقْل السيوطي منه فيه تقديم وتأخير.

الذي لم يصرِّح باسمه(۱).

٢ دقة الترتيب، وأمانة العزو -غالباً - وبركته، بخلاف مواضع من
 هذا الكتاب.

٣- بروز ملكة نقد الحديث، أو صناعته في الفصل الأنحير من هذا النوع، إذ حكم، ونقل حكم بعض المحدّثين، أو أقوالهم في نقد الرجال في سبعةٍ وسبعين (٧٧) حديثاً، وتفصيلها:

- أ- حكم السيوطي على أربعين (٤٠) حديثاً.
- ب نقل تصحيح الحاكم لعشرة (١٠) أحاديث.
- ج- نقل تصحیح الترمذي لثلاثة (٣) أحادیث، وتحسینه لتسعة (٩)،
 وتضعیفه لحدیث واحد.
 - د- نقل تصحيح النَّسائي لحديث واحد.
- ه- نقل أقوال النقاد في بعض الأحاديث والرجال، وهم: أبوحاتم الرازي، والمزيّ كلّ منهما في حديث واحد، وابن كثير في أحد عشر (١١) حديثاً.

وقد بدا لي أن السيوطي تابع ابن كثير في كثير من أحكامه التي حكم بها على الأحاديث الأربعين التي أظهر فيها درجة الحديث، وقد وازنت

⁽١) ونقل السيوطي أحكام الحافظ - في «العجاب» - على طرق ابن عباس، وتفاسير التابعين، وضعفاء التابعين، والتفاسير الواهية لوَهي رواتها، في نهاية الدر المنشور: ٨ / ٢٩٩ - ٧٠٢ (ط. دار الفكر).

«الإتقان» بتفسير ابن كثير في خمسة مواضع فظهرت لي هذه البادية(١)، ويعزّز ما أميل إليه كثرة نقوله عن ابن كثير في نقد الرجال والأحاديث دون غيره، وهي موجودة في «تفسيره»(٢).

وهي مسألة تحتاج إلى مطابقة تامّة بين كل موضع صرَّح بالحكم فيه السيوطي، مع آراء ابن كثير النقديّة في «تفسيره»، وهي جديرة ببحث مصغّر.

٤ - وَصَفَ بعض التفاسير - وأوصى بتفسير الطبري - وذكر منهجه في تفسيره «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، الذي جعل «الإتقان» مقدمة له.

٥- في إيراده الفصل الأَخير من هذا النوع، الذي سرد فيه (٢٥٣) حديثاً مرفوعاً من التفسير النبوي، لآيات عديدة من القرآن، ردُّ على من قال: إِنَّه لم يُنقل عن النبي ﷺ إِلاَّ تفسير آيات قلائل (٣).

⁽۱) انظر: حديث تفسير ﴿ مَعِيشَةُ ضَنكا ﴾ في تفسير ابن كثير: ٣/ ١٧٧، والإتقان: ٤/ ٢٣٨، وحديث الطبراني وابن جرير في سورة الدخان/ تفسير ابن كثير: ٤/ ١٥٠، والإتقان: ٤/ ٢٤٠، وحديث ابن جرير وابن أبي حاتم في سورة النجم/ تفسير ابن كثير: ٤/ ٢٤٦، والإتقان: ٤/ ٢٤٦، وحديث ابن جرير والطبراني في سورة الانفطار/ تفسير ابن كثير: ٤/ ٢٥٦، والإتقان: ٤/ ٢٥٢، وحديث سورة العاديات/ تفسير ابن كثير: ٤/ ٢٥٩، والإتقان: ٤/ ٢٥٢، وحديث سورة العاديات/ تفسير ابن كثير: ٤/ ٢٥٩، والإتقان: ٤/ ٢٥٢،

⁽٢) انظر: تفسير القرآن العظيم: ٤/ ٢٨، والإِتقان: ٤/ ٢٥٠ («مرسل غريب»، وابن كثير: ٤/ ٢٥٠ والإِتقان: ٤/ ٢٥١ («وهذا حديث غريب جدّاً»، وابن كثير: ٤/ ٢٥٠ والإِتقان: ٤/ ٢٥١ («وهذا حديث غريب جدّاً»، وابن كثير: ٤/ ٢٥٠ والإِتقان: ٤/ ٢٥٤ («وهذا إسناد رجاله لا بأس بهم، وعندي أنّ المتن في رفعه نكارة والله أعلم». (٣) انظر ما نقله الزركشي عن القاضى شمس الدين الحُورِيّ (ت: ٣٣٧هـ) في البرهان: ١٠٩/١.

المطلب الثاني

أنواع (علوم القرآن) الجديدة التي أضافها السيوطي على (البرهان) مع كونه مسبوقاً بها

- ١ الصيفي والشتائي
- ٢ الفراشي والنومي
 ٣ ما نزل مفرّقاً وما نزل جمعاً
- ٤ معرفة العالي والنازل من أسانيده
- ٥ ٨ معرفة المشهور والآحاد والموضوع والمدرج
 - ٩ في الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب
- ١ فيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب



النوع (٤) الصيفي والشتائي(١⁾

هذا النوع أعتبره تفريعاً على نوع «المكي والمدني»؛ إذ الآيات الواردة هنا لا تخلو من نزولها قبل الهجرة النبويّة، أو بعدها على الاصطلاح المشهور في تعريف المكي والمدني. لكنّ السيوطي راعى ظروفها الزمنيّة التي نزلت فيها، وتصريح تلك الراويات بـ «الصيف، أو الحرّ، أو يوم شاتٍ، أو البرد» يساعده على ذلك.

وكأن فكرة هذا النوع نبتت عنده ليم رأى تقاسيم ابن حبيب النيسابوري (ت: ٢٠٤ه) في نزول القرآن وجهاتها، إلى خمسة وعشرين وجهالاً، ونَقْلَ الزركشي لثمانية عشر منها(٣).

أما الآيات التي أوردها السيوطي في «الصيفي»، فقد عد سبعة مواضع من آيات في سور متفرقة، مع سورة النصر.

وأَما «الشتائي» فمثّل له بقصّة الإفك؛ إذْ نزلت في يوم شاتٍ، وبآيات غزوة الأَحزاب في سورتها.

والناظر إلى تقسيم السيوطي الثنائي لفصول العام يتساءَل: لماذا لم

⁽١) الإنقان: ١/ ٢٣-٤٢.

⁽٢) انظر: «التنبيه على فضل علوم القرآن» (منشور بمجلة المورد العراقية): ٣٠٧-١١٥، ولم يرد فيه إلا واحداً وعشرين وجهاً.

⁽٣) انظر: البرهان: ١/ ٢٨٠-٢٩٢.

يجعل نوعاً في «الخريفيّ والربيعيّ»؟

والجواب: لعله لم يجد في الروايات ما يصرِّح بذلك، فلم يستطع أن يكوِّن نوعاً عنوانه: «الخريفي والربيعي»، ينضاف إلى ذلك أن من العرب من يرى تقسيم العام إلى نصفين، فيبدأ بالشتاء ثم الصيف(١١)، فإذا تكلّموا جبروا وقتي الربيع والخريف لأقرب فصلين من شتاء أو صيف، فقلّ تعبيرهم بالربيع والخريف وإن عرفوهما(١٢).

⁽١) انظر: بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب للآلوسي: ٣/ ٢٤٤.

⁽٢) انظر: المصدر السابق: ٣/ ٢٤٣، والمصباح المنير (خرف): ٦٤، و(ربع): ٨٧.

النوع (٥) الفراشي والنومي^(١)

ذكر من أمثلة الفراشي: آية ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِّ ... ﴾ (٢)، وآية الثلاثة الذين خُلِّفوا عن غزوة تبوك.

واستشكل الجمع بين نزول آية المخلّفين وهو عند أُمّ سلمة، وبين قوله في حق عائشة -: «ما نزل عليّ الوحيُ في فراش امرأة غيرها»، وكلاهما في الصحيح (٢).

وَوَجَّهَهُ بِتُوجِيهِين:

- أ- أن قوله ﷺ في حق عائشة كان قبل نزول الوحي في فراش أمّ سلمة، وهو قولُ جلال الدين البُلقيني.
- ب- أن الوحي لما كان ينزل وهو رها في فراش أهله فينصرفون عنه، دون عائشة التي تبقى معه في لحافه، وهو معنى حديث رواه أبو يعلى في «مسنده».

وذكر مثالاً للنومي: سورة الكوثر؛ لحديث مسلم عن أنس ، قال: «بينا رسول الله بين أظهرنا، إذ أغفى إغفاءة، ثم رفع رأسه متبسماً، فقلنا: ما

⁽١) الإتقان: ١/ ٢٥-٦٦.

⁽٢) سورة المائدة آية: ٦٧، والحديث رواه الترمذي (تحفة الأَحوذي: ٨/ ٤١١)، وفيه: «فأُخرج رسول الله ﷺ رأسه من القُبَّة، فقال لهم: «يا أيها الناس انصر فوا فقد عصمني الله».
(٣) انظر: فتح الباري: ٨/ ١٩٣، برقم (٢٧٧٥)، ٧/ ١٣٤، برقم (٣٧٧٥).

أَضحكك يا رسول الله؟ فقال: أُنزل عليّ آنفاً سورة، فقرأ: بسم الله الرحمن السرحيم ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ ٱلْكُوْتُرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱغْمَرُ * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴾».

وَوَجَّهَهُ بقول الرافعي (ت:٦٢٣هـ) من «أماليه على الفاتحة» بأقوال:

- أ- نزول السورة في تلك الإغفاءة، وأن الوحي جاءه مناماً؛ لأنَّ رؤيا الأنبياء حق.
- ب- بل القرآن كله نزل في اليقظة، لكن خطر له ﷺ في النَّوم سورة الكوثر المنزلة في اليقظة.
- ج- أو عُرض عليه أثناء إغفاءته الكوثر الذي نزلت فيه السورة،
 فقرأها على الصحابة، وفسَّرها لهم.
- د- يُحْمل حديث مسلم على الحالة التي كانت تعتريه روق عند نزول الوحي، ويقال لها «بُرحاء الوحي».

ورجّح السيوطي نزول هذه السورة يقظة، وأنها لم تنزل من قبل، كما يفهم من القولين الثاني والثالث للرافعي.

ويلحظ على هذا النوع أُمور:

١ عنوان النوع ليس فيه تقابل بين شِقَّيه، كبقيَّة الأنواع المتقابلة التي ذكرها، وهي: الحضري والسفري، والنهاري والليلي، والصيفي والشتائي، والأرضي والسائي.

فهل يقصد بالفراشي نسبة إلى الزوجة؛ لأنها تسمّى فراشاً، أو نسبة إلى بسط الثياب، أي فراش زوجات النبي ﷺ المعدّ للجلوس أو النوم؟ وهذا أقرب؛

لأنه جاء في بعض روايات البخاري: «لحاف امرأة»، وفي أخرى: «ثوب امرأة». والمراد نزول الوحي عليه عليه عليه وهو عند أهله. (١) وكلا المعنين لا يقابل النومي.

٢- ترجيحه معنى حديث مسلم السابق، بأن المراد بالإغفاءة التي اعترت النبي هي «بُرَحاء الوحي»، وأنه كان يُؤخذ عن الدنيا، وليس النوم، يطعن في الشق الثاني من عنوان هذا النوع، وهو: النومي؛ إذ المثال الوحيد الذي أورده إنها هو يقظة. وعلى كلِّ فالتقابل غير متجه في هذا النوع.

وقد تابع السيوطي في التقابل بين الفراشي والنومي جلال الدين البُلقيني في كتابه «مواقع العلوم»، ولو أنه أبقى كلَّا من هذين القسمين مفرداً كما فعل في «التحبير»، لكان أنسب.

٣- وترجيحه أيضاً يدفع تكرر نزول سورة الكوثر - كما يُفهم من كلام
 الرافعي -، وبه يَرَى أنها مدنيّة، وهو ما رجّحه تبعاً للإمام النووي في نوع
 «المكي والمدني» (٢)، ويفهم من جمهرة الروايات التي ساقها في «لباب النقول» (٣).

٤ - آيتا الفراشي اللتان مثّل بها سبق تمثيله بها - أيضاً - في الليلي (٤).
 ولا تعارض بين الأمرين؛ لأن الآيتين اجتمع فيها كلا الوصفين.

⁽١) انظر: النهاية لابن الأَثير (فرش): ٣/ ٤٣٠، والمفردات للراغب (فرش): ٦٢٩.

⁽٢) انظر: الإتقان: ١/ ٣٧.

⁽٣) انظر منه: ٢٣٥-٢٣٦ سوى روايتي ابن أبي حاتم والبيهقي في «دلائل النبوَّة» أنها نزلت في العاصي بن وائل، وعليه فهي مكيّة، وهو ما رجّحه الـرازي في تفسيره (٣٢/ ٢٢٣) وقال: «السورة مكيّة في أصح الأَقوال...».

⁽٤) انظر: الإتقان: ١/٥٩-٦٠.

النوع (۱۳) ما نزل مفرّقاً وما نزل جمعاً(۱^۱

هذا النوع من الأنواع التي أضافها السيوطي على «البرهان»، لكنّ مادَّته مسبوق بها، فشيء منها في «جمال القراءِ» للسخاوي(٢).

وقد قدَّمت في نوع «المشيَّع والمفرد» الفرق بين ما نزل مجموعاً، وما نزل مشيَّعاً ". وذكر السيوطيّ هنا أنَّ غالب القرآن نزل مفرِّقاً، ومثَّل له بسوري: العلق والضحى.

ومثّل لما نزل جمعاً بإحدى عشرة سورة، هي: الفاتحة، والإخلاص، والكوثر، وتبّت، ولم يكن، والنصر، والمعوّذتان، والمرسلات، والصف، والأنعام.

وكتابته في هذا النوع غير محررة؛ للأسباب التالية:

١ - لم يبين ما هو مشترك من السور بين ما نـزل جمعاً، وبـين مـا نـزل مشيّعاً، وما انفرد بالجمع فقط.

٢- لم يحقق القول في سورة «الأنعام» من كون نزولها جمعاً، أو يستثنى منها بعض الآيات، كما صرَّح بصحة النقل عن ابن عباس باستثناء ثلاث آيات منها في نوع «المكى والمدني»⁽³⁾.

⁽۱) الإِتقان: ١/ ١٠٧ -١٠٨.

⁽٢) انظر منه: ١/٧.

⁽٣) ص: ٤٧٢.

⁽٤) انظر: الإتقان: ١/ ٣٨-٣٩.

٣- ما معنى إيراده لكلام ابن الصلاح في نقد حديث أبي بن كعب الوارد في نزول سورة الأنعام جملة واحدة، يشيعها سبعون ألف ملك، وقوله قبله
 عن مجموع أحاديث وآثار نزول سورة الأنعام جملة واحدة -: «فهذه شواهد يقوِّي بعضها بعضاً»؟

ولم يعلّق على ما أورده ابن الصلاح بشيء، وحقَّه أن يورده في نوع «ما نزل مشيَّعاً وما نزل مفرداً»؛ لأَن الزركشي - رحمه الله - ساقه تعليقاً على كلام ابن حبيب النيسابوري في نزول سورة الأَنعام مشيَّعة (١٠).

وظاهر كلام السيوطيّ في هذا النوع، وذكره بعض الآثـار عـن نـزول سورة الأنعام جملة واحدة يرجِّح ميله إلى هذا الرأي.

ومال الآلوسي - رحمه الله - إلى القول بضعف ما ورد في نزول سورة الأَنعام جملة واحدة (٢).

ولعل الصواب في هذه المسألة ما ذكره السيد محمد رشيد رضا ردّاً على كلام ابن الصلاح المتقدم، بقوله: «... فكثرة الروايات في مسألة لا مجال فيها للرأي – فتكون اجتهاديّة –، ولا للهوى – فتكون موضوعة –، ولا لغلط الرواة – فتكون معلولة –، لا بدَّ أن يكون لها أَصْل صحيح.

ونقول: إنه لم يرو أحد أنها لم تنزل جملة واحدة بهذا اللفظ المناقض لتلك الروايات المصرّحة بنزولها جملة واحدة، كحديث ابن عمر «نزلت عليَّ

⁽١) انظر: البرهان: ١/ ٢٨٦-٢٨٧.

⁽٢) انظر: روح المعاني: ٧/ ٧٦، قال: «ولعلَّ الأَخبار بنزول هذه السورة جملة أيضاً كذلك» يعنى ضعيفة، أو موضوعة لمن نقَّب عنها.

سورة الأنعام جملة واحدة يشيّعها سبعون ألف ملك»، وإنها مراد ابن الصلاح بذلك ما رُوي من استثناء بعض الآيات، وقد علمت أنّه ليس فيه نص صحيح صريح يدلّ على ذلك، فرواية نزولها جملة واحدة أرجح بموافقتها للأصل، وبكونها مُثبِتة، وروايات الاستثناء نافية، والمثبِت مقدم على النافي... وإذا كان ما صحّحه السيوطي من استثناء ثلاث آيات عن ابن عباس، هو ما رواه ابن النّحاس عنه في «ناسخه» فقد انحلّ الإشكال، فإن نصّ عبارته: «سورة الأنعام نزلت بمكة جملة واحدة، فهي مكيّة إلاّ ثلاث آيات منها نزلن بالمدينة ﴿قُلَ تَعَالَوا أَتَلُ ... ﴾ إلى تمام الآيات الثلاث» أ.ه.

فقد صحّ بهذه الرواية إذاً أنَّ هذه السورة الطويلة نزلت جملة واحدة، وهذا نصّ توقيفيّ عرف أصله المرفوع، فهو لا يحتمل التأويل، على أنّ استثناء الآيات الثلاث يحتمل التأويل كها تقدم، وابن عباس لم يكن بمكة من يحفظ القرآن ويروي الحديث، فإنه ولد قبل الهجرة بثلاث سنين أو خس، وإنها روى ذلك عن غيره، فيحتمل أن يكون الاستثناء من رأيه، أو رأي من روى هو عنه، وأن يكون مروياً عنه بالمعنى، ويكون بعض الرواة هو الذي عبَّر بالاستثناء. وإذا كان هذا الاستثناء صحيحاً فقصاراه أنّ السورة بعد أن أنزلت جملة واحدة، ألحق بها ثلاث آيات مما نزل بالمدينة، فبطل بذلك ما قد يتوهم من كلام ابن الصلاح، وما يظنه كثير من الناس من أنه لم ينزل شيء من السور الطوال ولا المئين جملة واحدة؛ لأن ما اشتهر من المفصّل»(۱).

⁽۱) تفسير المنار: ۷/ ۲۸۵–۲۸۲.

النوع (٢١) معرفة العالي والنازل من أَسانيده'^(١)

كنت أحسب أنّ هذا النوع من ابتكارات السيوطي التي لم يسبق إليها، وليس له ذكر في كتب القراءات؛ لأن عُلْقته بها من حيثُ علو أسانيد روايات القراء المعروفين ونزولها.

لكنّ معظم أمثلة الأنواع التي ذكرها مستقاة من «النشر» لابن الجزري(٢).

وأُنواع العلو الخمسة التي ذكرها أَشار إليها - أيضاً - ابن الجزري رحمه الله(٣).

فهذا النوع محور مادته من ابن الجزري مع تنزيل قواعد علماء الحديث عليها(٤)، وإضافة شيء من تراجم القراء في القسم الرابع من أنواع العلوّ.

وأيضاً جاء في ترجمة أبي عبد الله: محمد بن سليهان بن أبي الربيع الشاطبيّ (ت: ٢٧٢هـ)، أن له كتاباً اسمه «شرف المراتب والمنازل في معرفة العالي في القراءات والنازل»(٥).

⁽١) الإتقان: ١/ ٢٠٧-٢٠٩.

⁽۲) انظر منه: ۱/ ۱۰۱، ۱۹۰، ۱۱۵-۱۱۳، ۱۹۳، ۱۹۶، ۱۲۳–۱۲۰.

⁽٣) انظر المصدر السابق: ١/ ١٩٨، وجامع الأسانيد له (خ): ١٢/ ب.

⁽٤) انظر أقسام العلوّ عند المحدّثين في: التقييد والإيضاح للعراقي: ٢١٧-٢٢٢.

⁽٥) طبقات المفسرين للداودي: ٢/ ١٤٦، وانظر في ترجمته: غاية النهاية: ٢/ ١٤٩.

والعجيب أن السيوطي ترجمه في «حسن المحاضرة» ضمن طبقة من كان بمصر من الصلحاء والزّهاد والصوفيّة، ولم يذكر له هذا الكتاب(١)، ولا أعلم أيّ شيء عن محتواه أو وجوده.

وبهذا يُعلم أن قوله في نهاية هذا النوع: «فهذا ما حررته من قواعد الحديث، وخرَّجت عليه قواعد القراءات، ولم أُسبق إليه ولله الحمد والمنَّة»، قول لا يصح عند البرهان.

ورأيت القسطلاني ذكر ما ذكره السيوطي هنا بتهام أقسام العلو الخمسة، وبنفس الأمثلة التي ذكرها السيوطي، سوى ثلاثة أمور:

أ- ذكر أن بينه وبين النبي الشخصة عشر رجلاً في قراءة ابن عامر من رواية ابن ذكوان، وستة عشر في رواية حفص عن عاصم، ورويس عن يعقوب، بينها السيوطي ذكر: أربعة عشر، وخمسة عشر.

والاختلاف راجع إلى اعتبار السيوطي طبقة تلاميذ ابن الجزري كالعُقْبي والأُميوطي ونحوهما، أما القسطلاني فاعتبر ما بينه وبين النبي ، وهو من طبقة تلاميذ تلاميذ ابن الجزري.

ب- ذكر أن بينه وبين الإمام نافع - أحد القراء السبعة - ثلاثة عشر رجلاً، بينها السيوطي قال إِن أعلى ما يقع في زمانه للشيوخ بالإسناد المتصل بالتلاوة إلى نافع اثنا عشر رجلاً، والخلاف راجع إلى الاعتبار السابق.

⁽١) انظر: حسن المحاضرة: ١/ ٥٢١.

ج- مثّل السيوطي - في نوع تقدّم وفاة الشيخ على قرينه الذي أخذ عن شيخه، وهو النوع الرابع من أقسام العلوّ - بشيوخ ابن الجزري الآخذين عن أبي حيّان الأندلسي المفسّر المعروف (ت:٥٤٥هـ)، بينها مثّل القسطلاني بشيخيه الآخذين عن ابن الجزري^(۱).

وصرَّح في ثنايا هذه الأَقسام أَنه استمد معلوماته ولخصها من «النشر»، وجزء ابن الجزري في «المسلسلات» (٢).

فلا أدري إذا كان أحدهما أخذ من الآخر؟ ولا سيّما أنه كان بينهما خصومة واتهامات بالسرقة، فقد اتهم السيوطي القسطلاني بالسرقة من كتبه أمام الشيخ زكريّا الأنصاري(٣)، وقيل: إنّه ألّف كتابه «الفارق بين المصنّف والسارق»؛ ردّاً على القسطلاني، ولم يصرّح باسمه فيه(١٠).

ومهما يكن في الأمر فإن القسطلاني حرر كتابه «لطائف الإشارات» خلال أربعة عشر عاماً، كما يدل على ذلك تاريخ نسخة دار الكتب المصريّة، ونسخة قولَه، وهذه السنوات بين عام (٩٠٠-٩١٤هـ)(٥).

والسيوطي ألّف «الإتقان» قبل عام (٨٧٩هـ)، وهو العام الـذي تـوفي

⁽١) انظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات: ١/ ١٧٤ - ١٨١.

⁽٢) المصدر السابق: ١/ ١٧٧.

⁽٣) انظر: شذرات الذهب لابن العماد: ٨/ ١٢٢، وكشف الظنون: ١٨٩٧.

⁽٤) ويرده قوله: «وهذا الرَّجل لست أعرفه في سرِّ ولا جهرٍ، وإنها قيل لي عند السؤال - وأنا بالروضة - رجل من أهل ما وراء النهر، فها أجدر هذا السارق الأعجم...». الفارق: ٥٥. والقسطلاني ولد ومات بالقاهرة، ثم هو عربيُّ اللسان والبيان.

⁽٥) انظر: مقدمة لطائف الإشارات للشيخ عامر عثمان، ود. عبدالصبور شاهين: ٢٠-٢١.

فيه شيخه الكافيَجي؛ لأنه يقول في مقدمته: «مدَّ الله في أجله، وأسبغ عليه ظله»(١)، وهو دعاء لمن هو على قيد الحياة.

بل أَلَّفه عام (٨٧٨ه)؛ فيها نص عليه تلميذه الداودي كها ورد في نهاية نسخة «الإتقان» المحفوظة وزارة الأوقاف الكويتية (٢).

فتأليف «الإتقان» سابق على تأليف «لطائف الإشارات»، وللسابق الفضل، واليد التي تذكر فتشكر.

يبقى أن أشير إلى أنّ السيوطي شبّه النوع الثالث من أقسام علوّ السند، وهو العلوّ بالنسبة إلى رواية أحد كتب القراءات بأقسامه الأربعة عند المحدّثين، وهي: الموافقة، والبدل، والمساواة، والمصافحة (١)، بتقسيم القراء المحتوى الإقرائي إلى: قراءة، ورواية، وطريق، ووجه (١)، وهو ما يصطلحون عليه بالخلاف الواجب والجائز.

وهذا تشبيه مع الفارق؛ لأن المحدّثين ينظرون بهذا التقسيم إلى صفة العلوّ في السند - وهي قلة الواسطة -، بينها القرّاءُ تقسيمهم منظورٌ فيه إلى نسبة القراءة ومخرجها، دون اعتبار للمنسوبة إليه، بعدد قَلّ أو كَثُر.

وفي نهاية هذا النوع أُذكّر بسنّة قديمة عند القراء هجرها المتأخّرون منهم إلا قليلاً، وهي تصدير كتبهم بأسانيدهم إلى النبي الله كما تجده في

⁽١) الإتقان: ١/ ٤.

⁽٢) سوى أشياء ألحقها بعد ذلك. انظر: «الإتقان» (خ) نسخة وزارة الأوقاف الكويتية: ٢٨٤.

⁽٣) انظر تعاريفها عند المحدثين في: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: ١٣٦ -١٣٨.

⁽٤) انظر تعاريفها عند القرّاء في: غيث النفع في القراءات السبع: ٣٤.

طليعة «السبعة» لابن مجاهد، و«الغاية» و«المبسوط» لابن مهران، و«التذكرة» لابن غُلبون، و«التلخيص» لأبي معشر الطبري، و«الإرشاد» لأبي العنز، و«الإقناع» لابن الباذش، و«غاية الاختصار» لأبي العلاء الهمَذاني، وغيرها من مطبوع ومخطوط، لكن دون التعرض لمباحث وأقسام علو السند أو نزوله، بقدر العناية بضبط أسماء رجاله، وبعض تراجمهم، ومقدار المعروض على الشيخ، ومكانه، وأحياناً تاريخه.

الأَنواع (٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧) معرفة المشهور والآحاد والموضوع والمدرج'''

هذه الأنواع الأربعة أفادها السيوطي مما تحرر له من كلام ابن الجزري، وقد صرَّح بذلك.

وقد بحثها ابن الجزري في مقدمة «النشر» بحثاً متقناً جيّداً (٢).

أما قول السيوطي: «وظهر لي سادس يشبهه من أنواع الحديث المدرج؛ وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير...»، فهو أيضاً في «النشر» من قوله: «نعم كانوا ربَّما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي على قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربّما كان بعضهم يكتبه معه...»(٣).

ومثَّل بقراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أَخ أَو أُخت من أُمَّ)(٤).

فهذا النوع الذي اصطلح عليه السيوطي بالمدرج تشبيهاً بمدرجات الحديث المتصلة به من بعض ألفاظ الرواة، أصله عند ابن الجزري، ويسمّى أيضاً بالقراءة التفسيريّة، وهذا الاسم يفهم من كلام المهدوي(٥)، وأبي

⁽١) الإتقان: ١/ ٢١٥-٢١٦.

⁽۲) انظر منه: ۱/۱۳–۱۷.

⁽٣) النشر: ١/ ٣٢.

⁽٤) المصدر السابق: ١/ ٢٨.

⁽٥) انظر: شرح الهداية: ١/ ٥.

حيَّان(١)، وابن حجر(٢).

فهي إِما أن يقال لها: تفسيريَّة أو مُدْرَجَة.

وتفارق القراءة الشاذة بأُمور:

١ أنها مما ألحق باللفظ القرآني على وجه التفسير والشرح من بعض
 الصحابة، أو التابعين.

٢- أنّ نقلها محتمل للصحة، ومنها كثير في «جامع الترمذي»،
 و«مستدرك الحاكم».

٣- أنها مخالفة للرسم العثاني المجمع عليه.

أُمَّا القراءة الشاذة: فهي ما وافقت رسم المصحف ولو احتمالاً، ولم يصحَّ سندها.

⁽١) انظر: البحر المحيط: ٢/ ٩٤.

⁽٢) انظر: فتح البارى: ٣/ ٦٩٦.

النوع (٣١) في الإِدغام والإِظهار والإِخفاء و الإِقلاب''[،]

هذا النوع بِرُمَّته مأخوذ من كتابي ابن الجنرري «النشر»، و «تقريب النشر». فتعريف السيوطي للإدغام الكبير، وسبب تسميته، ووجهه، ومَنْ لم يذكره من المصنفين أخذه من «النشر»(٢).

وبقيّة الكلام من إدغام المثلين، والمتجانسين، والمتقاربين، وحروفها، وما ذكره من الإِدغام الصغير، وكلامه فيه عن الجائز، وحصره في قسمين، وحتى أمثلته مأخوذ من «تقريب النشر»(").

ومما يلحظ على السيوطي في هذا النوع أُمور:

1- لا يُنبِّه أَنَّ في بعض الكلمات خلافاً بين القراء في الإدغام والإظهار، مما يفهم من كلامه الاتفاق على إدغامها، نحو ﴿ إِلَى ذِى ٱلْمَرْشِ سَبِيلًا ﴾، ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَكِبًا ﴾، و ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ (١)، مع أن المصدر المنقول منه نبَّه على ذلك (٥).

⁽١) الإتقان: ١/ ٢٦٣-٢٧٠.

⁽٢) انظر منه: ١/ ٢٧٤-٢٧٥.

⁽٣) انظر منه: ٩-١٤، ٤٧-٥٤.

⁽٤) الكلمات - على الترتيب -: الإسراء آية: ٤٢، ومريم آية: ٤، والنور آية: ٦٢.

⁽٥) انظر: تقريب النشر: ١١، وذكره للخلاف في ﴿ الزَّكَوْةَ ثُمَّ ﴾ في البقرة آية: ٨٣، و ﴿ النَّوْرَيْةَ ثُمَّ ﴾ في الجمعة آية: ٥، وغيرهما ص: ١٠.

٢- يفهم من كلامه أن اللام والراء يدغمان في النون الساكنة والتنوين
 بلا غنّة اتفاقاً، وهو خلاف ما نصّ عليه ابن الجزري(١).

٣- لم تقع الراء بعد «هل» في القرآن الكريم، وتمثيله بد «هل رأيتم» تابع فيه صاحب النَّشر؛ إذ قال: «كلُّ حرفين التقيا أولهما ساكن، وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة...، والجنسان نحو: هل رأيتم...»(٢). فلعلَّه يريد بهذا المثال الإدغام لغة لا قراءة، والله أعلم.

٤ - قال: «وبعضهم يخفي عند الخاء والغين»، فلو وضّح أنه أبو جعفر سوى ما استُثني له (٣)، لكان أولى وأحرى.

⁽١) قال: «وقد وردت الغنّة مع اللام والراء عن كل القراء، وصحت من طريق كتابنا نصَّاً وأداءً عن أهل الحجاز، والشام، والبصرة، وحفص». النشر: ٢/ ٢٤، وانظر: تقريب النشر: ٥٣.

⁽٢) النشر: ٢/ ١٩.

⁽٣) وذلك في ثلاثة مواضع على المشهور، وهي: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًا﴾ النساء آية: ١٣٥، و﴿وَاللَّهُ عَنِيًا﴾ النساء آية: ١٣٥، و﴿وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّالَا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا الل

النوع (٦٩) فيها وقع في القرآن من الأسهاء والكنى والأَلقاب(١)

هذا النوع ضمّنه السيوطيّ ما ورد في القرآن من أسماء الإِنسان، والحيوان والجماد، فذكر خمسة عشر نوعاً منها، ثم ذكر الكنى والأَلقاب.

أمّا الأسماء:

- المساهير فبدأ بذكر الأنبياء والمرسلين المسمّيين في القرآن وهم المشاهير فبلغوا خمسة وعشرين. وطريقته أنه يذكر الاسم ونسبه، واشتقاقه ومعناه، وعربيّاً أم أعجمياً، وترتيبه في سلسلة النبوّة الكريمة، وعمره، وأوصافه الخلقيّة إن وجدت، وبعض الأحداث الخاصّة في حياته، كختان إبراهيم عليه السلام، ثم ما بالاسم من لغات.
 - ٢- أسماء الملائكة، فعدّ اثنى عشر مَلكاً.
 - ٣- أسهاء الصحابة، فعد اثنين.
 - ٤- أسهاء المتقدمين من غير الأنبياء والرسل، فعدّ سبعة.
 - ٥- أسماء النساء، فعدَّ اثنتين.
 - ٦- أسماء الكفار، فعد ستة.
 - ٧- أسماء الجن، فذكر أباهم إبليس.
 - ٨- أسهاء القبائل، فعد سبعة.

⁽١) الإنقان: ٤/ ٨٥-٨٧.

٩- أسماء الأقوام بالإضافة، فعدَّ ستة.

١٠- أسماء الأصنام التي كانت لأناس، فعد أربعة عشر صنهاً.

١١- أسهاء البلاد والبقاع والأمكنة والجبال، فعدّ أربعة وعشرين.

١٢ - أسماء الأماكن الأُخرويّة، فعدّ خمسة عشر.

١٣ - المنسوب إلى مكان، فعد أربعة.

١٤ - أسماء الكواكب، فعدّ أربعة.

١٥ - أسماء الطير، فعد عَشرة.

ثم ذكر كُنْيَةً واحدة، وهي (أبو لهب)، ثم عدّ ثمانية ألقاب.

وهذا النوع - في نظري - محلّه كتب التواريخ، والسيرة، والحيوان، والنوادر، وعرضه بالصورة التي أوردها السيوطي لا يعدّ من أنواع «علوم القرآن»، بل هو من التَّقوّل على أنبياء كرام بلا دليل يعتمد، وفيه حمل لنصوص من القرآن على غير مرادها من اللغة، أو السياق. فإيراد بعض الأُمور التي لم تصح بسند شرعيّ، أو تاريخيّ يَشين كتابه وينقصه، ولاسيّا أن جملة منها منقولة عن كعب الأحبار، ووهب بن منبّه، وعن الثعلبي صاحب الغرائب والعجائب في «عرائس المجالس»، و«الكشف والبيان»(۱).

وقد اعتمد السيوطي في مواضع عديدة من هذا النوع على الكرماني في «غرائب التفسير وعجائب التأويل»(٢)، وعلى ابن عَسْكر في «التكميل والإِتمام

⁽١) قال ابن تيمية: «فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات... ولهذا يقولون: «هو كحاطب ليل» ». منهاج السنة النبوية: ٧/ ١٢.

⁽٢) انظر: الإتقان: ٤/ ٦٠، ٦١، ٣٢، ٨٨، ٧٠، ٧٠، ٧٠، ٢٧، ٣٧، ٧٠.

لكتاب التعريف والإعلام»(۱) اللذان ينقلان - كما ظهر لي بالمراجعة - عن النَّقاش صاحب تفسير «شفاء الصدور»(۱) وقد قال ابن تيمية: «وقد أجمع أهل العلم بالحديث، أنه لا يجوز الاستدلال بمجرد خبر يرويه الواحد من جنس الثعلبي والنَّقاش والواحدي، وأمثال هؤلاء المفسرين؛ لكثرة ما يروونه من الحديث ويكون ضعيفاً، بل موضوعاً»(۱).

وقد نقل السيوطي (٤١) رواية عن ابن أبي حاتم، و (١٤) رواية عـن الطبري في تفسيره، وتاريخه، و(١٥) رواية من مستدرك الحاكم، كلّها تحتاج إلى تثبت ومعرفة أسانيدها صحة وضعفاً.

كها نقل كثيراً من «تهذيب الأسهاء واللغات» للنووي، ومن «فتح الباري» لابن حجر من كتاب «أحاديث الأنبياء» في صحيح البخاري، وقد نقل الحافظ أشياء غريبة عن وهب، والثعلبي، وابن إسحاق، وغيرهم، وسكت عنها(١٠).

وهذا النقل من المصادر المذكورة ونحوها على الصفة الموجودة في هذا النوع من غير انتقاء، أو اعتهاد على صحيح، أو توفيق بين متعارضين، أو ردّ

⁽۱) الإتقان: ٤/ ٢١، ١٥، ٢٦، ٧٠، ٧٠، ٧٧.

⁽٢) قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ (ص: ٩٠٨): «كنت قد أهملته لوهنه، شم رأيت أن أذكره، وأذكر عُجَره وبُجَره». وقال اللالكائي: «تفسير النقَّاش إِشفى الصدور (بمعنى البِعنى البِعنى الماء الصدور) سير أعلام النبلاء: ١٥/٥٧٥.

⁽٣) منهاج السنّة النبويّة: ٧/ ١٣.

⁽٤) نحو ذكره عن ابن إسحاق في «المبتدأ» عن وهب أنّ إلياس عُـمِّر كما عُـمِّر الخضر، وأنه يبقى إلى آخر الدنيا. انظر: فتح الباري: ٦/ ٤٣٢.

لبعض الغرائب لا يجدي، وكان الأوفق في هذا الباب - وأراد السيوطي رحمه الله - أن يتناول هذا النوع ويدخله ضمن أنواعه الثهانين - أن يذكر أموراً في حياة الأنبياء عليهم السلام ثابتة في صحيح السنة، نحو:

أ- تعويذ إبراهيم إسماعيل وإسحاق بـ «أعوذ بكلمات الله التامّة من كل شيطان وهامّة، ومن كلّ عين لامّة»(١).

- «كان داود عليه السلام لا يأكل إلا من عمل يده» - «

ج- «كان زكريا عليه السلام نجَّاراً» (٣).

أُمّا ما يُلحظ على هذا النوع فأُمور:

١ - ذكره أُموراً منقوضة شرعاً، نحو ما نقله عن وهب: أن إلياس عليه السلام عُمِّر كما عُمِّر الخضر، وأَنه يبقى إلى آخر الدنيا، ونحو نقله أنّ ذا الكفل لم يكن نبياً.

٢- إيراده لمسائل غير صحيحة بناء على آثار لا تثبت، نحو:

أ- أن عيسى عليه السلام - عندما ينزل من السهاء ويقوم بها أمر به - يدفن عند النبي على رواه الترمذي وابن عساكر. وقد بين البخاري ضعف رواية الترمذي، وبين ابن كثير أن إسناد ابن عساكر لا يصحّ (١).

⁽١) رواه البخاري في كتاب الأُنبياء: ٣/ ١٢٣٣، برقم: (٣١٩١) وغيره.

⁽٢) رواه البخاري في كتاب البيوع: ٢/ ٧٣٠، برقم: (١٩٩٧).

⁽٣) رواه مسلم في كتاب الفضائل: ٤/ ١٨٤٧، برقم: (٢٣٧٩)، وأحمد في المسند: ٢/ ٢٩٦.

⁽٤) انظر: البداية والنهاية لابن كثير: ٢/ ٩٢، وانظر: تحفة الأُحوذي: ١٠/ ٨٦.

ب- ذكر رواية ابن أبي حاتم أن «هاروت وماروت» مَلكان من
 الملائكة، وقد بيَّن ابن كثير أنه لا يثبت من رواية ابن أبي
 حاتم، وابن مردويه (۱).

ج- ذكر أن «السِّجل» في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّكَمَآءَ كَطَيّ ٱلسِّجِلِّ لِللَّهِ عَلَى ﴿ يَوْمَ نَطُوى ٱلسَّكَمَآءَ كَطَيّ ٱلسِّجِلِّ لِللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى الْمُعْتَلِي اللَّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الْمُعْلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْ

٣- نقله لأمور فيها تعسف، وتكلّف في الاستدلال، نحو:

أ- اعتباره «تقيّاً» من قول عالى ﴿إِنِّ آعُوذُ بِٱلرَّحْمَانِ مِنكَ إِن كُنتَ وَلَهُ تَعِالَى ﴿إِنِّ آعُودُ بِٱلرَّحْمَانِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا ﴾(٥)، رجلاً من أمثل الناس.

ب- واعتباره «النسيء» من قوله تعالى ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓ، ُ زِيكَادَةٌ فِي اللَّهِ مَنْ كِنَانة. ٱلْكَ فَرِّ... ﴾ (١)، رجلاً من كنانة.

ج- واعتباره «الرَّشاد» من قوله تعالى ﴿وَمَا آَهَٰدِيكُمُ الِّلْسَبِيلَ
 ٱلرَّشَادِ ﴾ (٧)، صنهً من أصنام فرعون، وغيرها.

⁽۱) تفسير ابن كثير: ١/٢٤٣.

⁽٢) الأُنبياء آية: ١٠٤.

⁽٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم: ١/ ١١٢، وفيه انقطاع أيضاً: ١/ ٣٠٤ برقم (١٠١١).

⁽٤) انظر: تفسير ابن كثير: ٣/ ٢٠٩.

⁽٥) مريم آية: ١٨.

⁽٦) التوبة آية: ٣٧.

⁽٧) غافر آية: ٢٩.

٤ - نقله لأُمور لا تصح تاريخياً، ولا يقبلها عقل، نحو:

أن ذا القرنين لُقِّب بذلك؛ لأَنه كانت صفحتا رأسه من نحاس، أو كان على رأسه قرنان تواريها العِمَامة.

٥- عدم الاستقراء في إيراد القضية، نحو ذكره أن في القرآن من أسهاء الأقوام بالإضافة ستة أقوام، وهم: قوم نوح، وقوم لوط، وقوم تُبّع، وقوم إبراهيم، وأصحاب الأيكة، وأصحاب الرسّ.

فترك: قوم فرعون، وقوم موسى، وقوم هود، وقوم صالح، وأصحاب السبت، وأصحاب الكهف، وأصحاب القرية، وأصحاب الحبقة (۱)، وأصحاب الجنة (۱)، وأصحاب الفيل، وأصحاب الجنة، والنار والسعير والجحيم، وأصحاب الأعراف، واليمين، والشهال، والقبور.

٦- التجوّز في الاستعمال، نحو ذكره من أسماء القبائل الواردة في القرآن «الروم»؛ لأن الروم شَعْب وليسوا قبيلة؛ لأنَّ القبيلة بنو أب واحد، وهم جماعة مجتمعة يُقْبل بعضهم على بعض، وهي أصغر من الشَّعْب(٢).

٧- التناقض في المسائل المطروحة:

استغرب القول القائل إن يوسف المذكور في قوله ﴿وَلَقَدْ جَآءَ كُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَاتِ ... ﴾ (٣) ليس هو يوسف بن يعقوب، بل هو: يوسف

⁽١) في قوله تعالى ﴿ إِنَا بَلَوْنَهُمْرَكُمَا بَلَوْنَا أَصْحَبَ ٱلْجَنَّةِ ...﴾ القلم آية: ١٧، والمراد بالجنّة هنا: البُستان.

⁽٢) انظر: المفردات للراغب (قبل): ٦٥٤، والمصباح المنير (شعب): ١١٩، والقاموس (قبل): ١٣٥١.

⁽٣) غافر آية: ٣٤.

ابن إِفرائيم بن يوسف بن يعقوب.

وقولَ الكرماني في «غرائب التفسير» أن يعقوب المذكور في قوله ﴿وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبُ مِنْ الكرماني - هو: عقوب بن ماثان، والقول بأنه يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم غريبٌ.

ثم عاد فذكر يوسف الذي في غافر، ويعقوب الذي في سورة مريم من أسهاء المتقدمين من غير الأنبياء والمرسلين(٢).

٨- إيراده لأمور مغلوطة، نحو عـده «العنكبوت» مـن أسـاء الطـير
 الواردة في القرآن الكريم.

وخلاصة القول: أن هذا النوع امتداد لنوع «المبهمات»، واستطراد حول مسائله؛ لذلك جعله السيوطي أوّلاً ثم أردفه بالمبهمات؛ لوضوحه، ولخفاء الثاني.

وإذا أردنا اعتباره من «علوم القرآن»، لا بدّ من كتابته كتابة محررة، قائمة على انتخاب الصحيح الثابت، واستبعاد الضعيف المنكر، وذكر ما يستحق الذكر، دون المعلومات الباردة التي يتجنّبها العلماء، والسيوطي أولى بذلك.

⁽١) مريم آية: ٦.

⁽٢) انظر: الإتقان: ٤/ ٦١ و٧٠.

المطلب الثالث

الأنواع المبتكرة في (الإِتقان)

١ - الأَرضي والسمائي

٢- فيها أُنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة

٣- ما أُنزل منه على بعض الأنبياء وما لم يُنْزَل منه

على أُحد قبل النبي عَلَيْاتُهُ



النوع (٦) الأَرضي والسَّمائي^(١)

استقى السيوطي عنوان هذا النوع من ابن العربي أثناء كلامه على بعض السور التي يَدْخلها النسخ، فقال: «والذي علمناه على الجملة من القرآن في هذه الطريق (٢)، أن منه مكياً ومدنياً، وسفرياً وحضريّاً، وليلياً ونهارياً، وسائياً وأرضياً، وما نزل بين الساء والأرض، وما نزل تحت الأرض في الغار» (٣).

ثم ساق ابن العربيّ رواية ضَمَّنها ست آيات نزلت بين السماء والأرض، أي في الفضاء بين السماء والأرض، وحديثَ ابن مسعود في نزول سورة المرسلات في غار على النبي الثابت في الصحيح.

وكل هذا نقله السيوطي.

ويلحظ عليه أُمور:

١ - لم يُمثّل للشق الأوّل من عنوان هذا النوع وهو «الأرضي»، وسكت عنه؛ لكونه الغالب في نزول القرآن العظيم.

٢- صرَّح أَنَّه لم يقف على مستند إلى ما ذكره ابن العربي، إذن لا داعي
 لذكر ما لم يثبت، وهذه الأُمور مبناها على صحة الرواية.

⁽١) الإتقان: ١/ ٦٧.

⁽٢) أي: طريق نزول القرآن وأقسامه.

⁽٣) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم: ٢/ ١٦.

٣- عدَّ ابنُ العربي خواتيمَ سورة البقرة مما نزل بين السهاء والأرض، وحديث مسلم في معراج النبي ي يخالف هذا؛ لأنَّ فيه إعطاء النبي تخواتيم سورة البقرة عند سدرة المنتهى في السهاء السادسة أو السابعة، التي ينتهي إليها ما يُعْرَجُ به من الأرض (١).

٤- عد ابن العربي نزول سورة المرسلات مما نزل على النبي الله تحت الأرض، وقد ثبت نزولها جملة عليه في غار بمنى - كما في بعض روايات البخاري - أو في غار حراء - في رواية الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٠) -، والغار: ما ينحت في الجبل شبه المغارة، وقد يكون شبه البيت، كما قال اللّحياني (٣).

فعلى هذا المعنى لا دليل على نزول سورة المرسلات تحـت الأرض، إِلاّ إذا نُظر للأصل اللغوي، وهو الانخفاض.

٥ - ورد ذكر آية ﴿ وَسَّئُلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبِّلِكَ ... ﴾ (١) مما نزل بين السهاء والأرض، وسبق ذكرها فيها نزل مشيَّعاً (٥)، وذكر سورة المرسلات هنا، وسبق ذِكْرها فيها نزل من القرآن جمعاً (١).

⁽۱) انظر: صحیح مسلم بشرح النووي: ۳/ ۲-۳، وكلامه عن مكان سدرة المنتهى، وجمعه بين روايات الحديث.

⁽٢) انظر: فتح الباري: ٨/ ٥٥٤-٥٥٧، وقال: إن رواية غار مِنى، أَصحّ من رواية حراء التي في أوسط الطبراني.

⁽٣) انظر: (غور) في اللسان: ٥/ ٣٥، والمصباح المنير: ١٧٤.

⁽٤) الزخرف آية: ٥٤.

⁽٥) الإتقان: ١٠٩/١.

⁽٦) نفسه: ١٠٧/١.

النوع (١٠) فيما أُنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة(١٠

قال عنه: «هو في الحقيقة نوع من أسباب النزول، والأصل فيه موافقات عمر»، وقد ذكر هنا من موافقاته سبعة (٢)، بينها ذكر في رسالته «قطف الثمر في موافقات عمر» – وهي منظومة تقع في تسعة عشر بيتاً – واحدة وعشرين موافقة (٣).

ثم عد موافقة القرآن لسعد بن معاذ، وزيد بن حارثة، وأبي أيّوب الأنصاري - رضي الله عنهم - في آية ﴿...سُبْحَننَكَ هَنذَا بُهْتَنُ عَظِيمٌ ﴾(١).

(٣) انظر: الحاوي للفتاوي: ١/ ٣٧٧-٣٧٨، وقال الحافظ في فتح الباري: (١/ ٢٠٢) «وأكثر ما وقفنا منها بالتعيين على خسة عشر، لكن ذلك بحسب المنقول»، وشرح «قطف الثمر» محمد بدر الدين البيساني (؟) بكتاب سيّاه: «فتح الوهاب من موافقات سيدنا عمر بن الخطاب». الفهرس الشامل التفسير: ٨٤٥.

وقد صنَّف ابن الشِّحنة: أبو الوليد محمد بن محمد الحلبي (ت: ٨١٥هـ) «الموافقات العمرية» وشرحها، وألَّف ابن النقيب: أبو العباس أحمد بن علي بن محمد المقدسي (ت: ٨١٦هـ) رسالة في موافقات عمر رضي الله عنه.

وكذلك العمادي: حامد بن علي بن إبراهيم الدمشقي الحنفي (ت: ١١٧١هـ) رسالة سمّاها: «الدر المستطاب في موافقات سيدنا عمر بن الخطاب».

انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٤٤٣، ٤٤٧ ، ٧٦٧.

⁽١) الإتقان: ١/ ٩٩-١٠١.

⁽٢) إذا تأخر العدد جاز الوجهان.

⁽٤) سورة النور آية: ١٦.

وموافقة امرأة عقب غزوة أُحد بقوله تعالى ﴿ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءً ﴾ (١٠). وموافقة مصعب بن عمير ﷺ بقوله تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدُ إِلَّا رَسُولُ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ مَن ﴾ (٢).

ثم عقد «تذنيباً» يَقُرب من المذكور، مما ورد في القرآن على لسان المخلوقين كالنبي را اللائكة، غير مصرَّح بإضافته إليهم، ولا محكي بالقول عنهم، فذكر خمسة مواضع منه، وبعضها محتمل لما أورده، والآخر قد يصحّ فيه التقدير، فيخرج مثاله.

⁽١) سورة آل عمران آية: ١٤٠.

⁽٢) سورة آل عمران آية: ١٤٤.

النوع (١٥) ما أُنزل منه على بعض الأَنبياء، وما لم يُنْزَل منه على أُحد قبل النبي ﷺ

هذا النوع تفريع على نوع «كيفيّة إِنزاله»، وهو مركب من شقين:

الأوَّل: ما نزل من القرآن على بعض الأنبياء، فذكر السيوطي منه سوري النجم والأَعلى، وآية ﴿التَّنَيِبُونَ ٱلْعَكِيدُونَ ... ﴾(٢)، والآيات من ١-١١ في سورة المؤمنون، وآية ﴿إنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَيْنِ ... ﴾(٣)، والآيات من ٢-٣٣ في سورة المعارج، وفاتحة سورة الأنعام هي فاتحة التوراة، وخاتمة سوري الإسراء وهود هي خاتمة التوراة، وعشر آيات في الأنعام من قوله تعالى ﴿قُلُتَعَالَوْا أَتَلُ ... ﴾(٤) هي أول ما نزل من التوراة، وأوّل الجمعة، والبسملة. وها هنا أمور:

١ - مع أن بعض روايات هذا التوافق بين النبي ومن قبله من الأنبياء ثبت بسند صحيح، كسورة الأعلى؛ إذ لمّا نزلت قال عليه السلام: «كلّها في صحف إبراهيم»(٥)، إلاّ أنه يخالف تعريف القرآن الكريم المخصوص

⁽١) الإتقان: ١/ ١١٢ - ١١٥.

⁽٢) التوبة آية: ١١٢.

⁽٣) الأحزاب آية: ٣٥.

⁽٤) الأَنعام آية: ١٥١-١٦١.

⁽٥) رواه الحاكم في المستدرك: ٢/ ٥١١ (ط. مصطفى عطا) وصححه ووافقه الذهبي وابن =

بنزوله على محمد ﷺ، دون ما نزل على إبراهيم، أو موسى، أو عيسى، عليهم الصلاة والسلام.

فيحمل هذا التضمن والإِنزال على مَنْ سبق، على ما قاله القرطبي: «ولم يُرد (أي الله تعالى في قوله ﴿إِنَّ هَنذَا ...﴾) أَنَّ هذه الأَلفاظ بعينها في تلك الصحف، وإنها هو المعنى، أي إن معنى هذا الكلام وارد في تلك الصحف»(١).

٢- بعض ما أورده كروايات ابن الضُّريس الثلاث (٢)، ورواية أبي عبيد (٣) فيها يتعلق بفاتحة التوراة، وخاتمتها، وأول ما نزل منها، مدارها على كعب الأُحبار، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد أُجع المسلمون على أن ما ينقله هؤلاء (يعني وهب ابن مُنبِّه، وكعب الأُحبار، ونحوهما) عن الأُنبياء المتقدمين، لا يجوز أن يجعل عمدة في دين المسلمين، إلاّ إذا ثبت ذلك بنقل متواتر، أو يكون منقولاً عن خاتم النبيّين» (٤).

والذي أراه أنّ ما صح وثبت مرفوعاً من الشق الأوّل في هذا النوع، يراد به التوافق والتشابه في المعاني، لا أن ألفاظ القرآن الكريم نزلت بأعيانها على الأنبياء السابقين، وهذا يؤكد ترابط الكتب السهاوية، وأن مصدرها واحد.

الملقن في مختصر استدراكات الذهبي، ويفهم من رواية المستدرك أن القول المذكور لابن
 عباس، خلاف ما في «الإتقان».

⁽١) الجامع لأحكام القرآن: ٢٠/ ٢٤.

⁽٢) انظر: فضائل القرآن: ٩٤-٩٥ بالأرقام (١٩٧، ١٩٨، ١٩٩) (ط. غزوة بدير).

⁽٣) انظر: فضائل القرآن: ١١٤، وفيها أيضاً ابن لهيعة.

⁽٤) مجموع الفتاوى: ١٢/ ٥٥.

وترجيحي هذا لا يلزم منه مذهب من قال: إن الكتب الساوية تختلف باختلاف العبارات، لا باختلاف المعاني، فيجعل معنى التوراة والإنجيل والقرآن واحداً، وهو مذهب مرذول تصدَّى لردّه أهل العلم(١).

٣- إذا صحّ حديث أبي ذرّ الذي فيه: «قلت يا رسول الله: هل أُنزل عليك شيء ممّا كان في صحف إبراهيم وموسى؟ قال: يا أبا ذرّ نعم القرأ] ﴿ قَدْأَفَلَ مَن تَزَكَّى * وَذَكَرَاسْدَرَبِهِ وَصَلَّى * بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنيَا * وَٱلْآخِرَةُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَالّ

أمّا الشق الثاني من عنوان هذا النوع: وهو ما لم ينزل من القرآن على أحد من الأنبياء قبل النبي رضية السيوطي سورة الفاتحة، وآية الكرسي، وخواتيم سورة البقرة، والسبع الطوال (خلا سورتين بلا تعيين)، وقوله تعالى ﴿إِنَّا لِلَهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴾ (٣).

وروايات هذه المواضع الخمسة تدور بين لفظين: الإيتاء والإعطاء، أي

⁽١) انظر: مجموع الفتاوى: ١١/ ٢٩٥، ومذكرة أصول الفقه للشيخ محمد الأمين: ٥٤.

⁽٢) رواه عبد بن حميد وابس مردويه وابس عساكر (الدر المنشور: ٨/ ٤٨٩)، والآجريّ (الجامع لأَحكام القرآن: ٢٠/ ٢٤-٢٥)، ولم أقف عليه في «الشريعة» له.

⁽٣) البقرة آية: ١٥٦، وروايتها ضعيفة فيها: محمد بن خالد الطحّان، وهـو ضـعيف. انظر: مجمع الزوائد: ٢/ ٣٣٠.

أن النبي الله أوتيها وأعطيها دون غيره من الأنبياء، وهو لا يدل على نزولها بإنزال الوحي بها عليهم، وهو المعنى المعروف من استعمال القرآن، كقوله تعالى: ﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّحُ الْأَمِينُ ﴾، وقول ﴿ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْنَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾، وقول في النَّرَانَ في لَيْلَة مُّبَرَكَة ... ﴾ (١٠).

ولو أُخذنا بمفهوم المخالفة لقلنا: إِن سائر القرآن الكريم نزل على الأنبياء الذين قبل محمد رالسيوطي ما لم ينزل عليهم بهذه الخمسة المواضع.

والذي يترجح عندي - والله أعلم - من مفهوم الروايات التي أوردها أمور:

١- المراد بـ «لم يؤتهن نبي قبله عليه السلام» أي في عظم قـدرها وجلالـة
 معانيها.

٢- أو في عظم أجر قراءتها، على ما أعطيته الأمم السابقة من الأجر والثواب.

٣- أو خُصَّ بها النبي ﷺ تكريهاً له، وإعلاء لمكانته، ويدل عليه رواية الطبراني مِنْ قول عقبة بن عامر ﷺ معللاً كثرة ترداد قوله تعالى ﴿ عَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَا أَنْزِلَ إِلَيْهِ ... ٱلْكَنْفِرِينَ ﴾ (٢)، قال: «فإن الله اصطفى بها محمداً ﷺ (٣).

⁽١) الآيات على الترتيب: الشعراء: ١٩٣، فصّلت: ٢، الدخان: ٣.

⁽٢) البقرة - الآيتان: ٥٨٧، ٢٨٦.

⁽٣) المعجم الكبير: ١٧/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤. قال الهيثمي: «وفيه عمرو بن الحارث بن سويد الحاسب المهري، ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح» مجمع الزوائد: ٦/ ٣١٢.

٤- أو إِثبات معنى المفاضلة والتهايز بين ما نزل على النبي روما نزل على غيره، ويدل عليه حديث أبي بي كعب في الفاتحة مرفوعاً: «والذي نفسي بيده ما أُنزلت في التوارة، ولا في الإنجيل، ولا في الزبور، ولا في الفرقان مثلها...» (١).

ثم أورد السيوطي - رحمه الله - «فائدة» مما يدخل تحت هذا النوع، وهي روايتان من تفسير ابن أبي حاتم في معنى البرهان الذي رآه يوسف عليه السلام، لما تعرَّضت له امرأة عزيز مصر، وراودته عن نفسه.

الرواية الأَولى مفادها أَنه أُرِيَ ثلاث آيات من كتاب الله، والثانيـة أَنـه رأى آية من كتاب الله، مُثّلت له في جدار الحائط.

والغريب من السيوطي كيف يسوق مثل هذه الروايات دون بيان أسانيدها، أو معانيها؛ وذلك لتعلقها بآيات من القرآن تمثلت لنبي قبل بعثة النبي محمد الشبر مان.

وقد ساق الشيخ محمد الأمين - رحمه الله - حشداً من الروايات التي أوردها السيوطي في «الدر المنثور»، - ومنها روايتا كتابنا - ثم عقب بقوله:

«هذه الأقوال التي رأيت نسبتها إلى هؤلاء العلماء منقسمة إلى قسمين: قسم لم يثبت نقله عمن نقل عنه بسند صحيح، وهذا لا إشكال في سقوطه.

وقسم ثبت عن بعض من ذُكر، ومن ثبت عنه منهم شيء من ذلك،

⁽١) رواه الترمذي (٨/ ١٧٨ - ١٧٩/ تحفة الأَحوذي) وقال: حديث حسن صحيح، وغيره عن أَبي هريرة. انظر: المسند: ٥/ ١١٤.

والخلاصة: أنّ هذا النوع يحتاج إلى تحرير وتثبت في إيراده، وشقه الأَول وهو: ما أُنزل من القرآن على بعض الأَنبياء، إن ثبتت فيه نصوص قلنا به - ولم نتيقن من ذلك حتى الآن -، وإلاّ فلا داعي للتكلّف والتكثر من التفريعات والتقسيات.

⁽١) أضواء البيان: ٣/ ٦٨.

الفصل الثاني: دور الزَّرْكشي في تأسيس بعض أنواع «علوم القرآن»

تناول أبو عبد الله الزركشي - رحمه الله - في «البرهان» بحث سبعة وأربعين نوعاً من أنواع «علوم القرآن»، وبالنظر فيها من حيث ما أفرد منها بتصنيف أو لا، وجدتها تنقسم قسمين:

١ - قسم أُلِّف فيه تصانيف مفردة تحدَّثت عن مفردات العلم المكتوبة فيه، تارة بإيجاز أو بتفصيل، وجملته من أنواع «البرهان» (٤١) نوعاً.

لكن الزركشي ذكر من ألَّف في (٢٢) نوعاً، وسكت عـن (١٩) نوعـاً الباقية من عدَّة هذا القسم، وهي:

معرفة الفواصل، أسرار الفواتح، المكي والمدني، بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة، تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات وعددها، معرفة ما وقع فيه من غير لغة أهل الحجاز من قبائل العرب، المعرّب، علم مرسوم الخط، أفضل القرآن وفاضله، آداب التلاوة، المحكم والمتشابه، معرفة تفسيره وتأويله، الكنايات والتعريض، أقسام معنى الكلام، أساليب القرآن، المفردات من الأدوات، الأحرف السبعة، الاقتباس، حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.

٢- قسم لم يُؤَلَّف فيه تصانيف مفردة - في حدود اطلاعي -، لكن محتواه مبثوث في بعض كتب التفاسير، وعلوم القرآن مجموعة، أو كتب السنة وشروحها، أو الأُصول، أو القراءات، أو إعراب القرآن، أو الفنون عامة.

وعدَّة هذا القسم ستة أنواع، كان دور الزركشي فيها الضم وإلحاق النظير بمثله، والتنسيق، وإضافة القواعد، والفوائد، والفرائد.

وهذه الأنواع الستة يعدّ الزركشي مؤسساً لها؛ لأسباب ثلاثة:

- لأنه ليس فيها تصانيف مستقلة.
- ولكون كتب «علوم القرآن» التي سبقت الزركشي، لم تتناول هذه المباحث، سوى ما كان من السخاوي، وتلميذه أبي شامة من ذكرهما أوّل ما نزل من القرآن وآخره (۱)، وما كان من الطوفي في ذكره طرفاً من التصريف، وبعض وجوه الخطاب في القرآن (۲).
- ولأن معنى التأسيس يصدق على صنيعه؛ إِذْ أَصَّل البناء، وبيَّن حدوده، ورفع قواعده، وهي معان لغوية للتأسيس^(٣).

ومن جانب آخر يعتبر الزركشي مؤسساً عُرْفياً لها؛ لكونها لم تُطْرق كأنواع مستقلة في «علوم القرآن»، ومن تحدّث عن بعضها كالسخاوي، وأبي شامة، والطوفي، ذكروها في ثنايا مباحث أُخرى، دون استقلالية في المعالجة.

وبيان الأنواع الستة المشار إليها، ما يلي:

١ - خواتم السور:

روح التأصيل فيه واضحة جدًّا، ولم يسبق الزركشيُّ أحـد في أُســلوب

⁽١) انظر: جمال القراء: ١/ ٥-١٠، والمرشد الوجيز: ٣٦-٣٣.

⁽٢) انظر: الإكسير في قواعد التفسير: ١٩، ٢٨٢-٢٨٣.

⁽٣) القاموس (أسس): ٦٨٢.

عرضه في هذا النوع، ومادته فيها إِبداع واستقلالية، وحسن نظر، إِذْ لم يسمِّ أحداً سوى الزمخشري، والكوَاشي، اللذين نقل عنهما من تفسيريهما.

وأُودٌ الإِشارة إلى أَن تفسير الفخر الرازي ضمّ بعض اللفتات التي تتعلق بخواتم السور(١٠).

أما من جاء بعد الزركشي، فنجد هذا الاتجاه عند البقاعي (ت:٥٨٥ه) في «نظم الدرر»، وعند السيوطي في «تناسق الدرر في تناسب السور»(٢)، وفي «مراصد المطالع في تناسب المقاطع والمطالع»، وغيرهما.

٢- أُوِّل ما نزل وآخر ما نزل:

لم يُبرز هذا النوع أحد ممن تكلم في «علوم القرآن» بصورة مستقلة، ومن تكلم عليه ممن تقدم الزركشي، كان حديثه فيه تبعاً أو تفريعاً على المكي والمدني، أو تقدمة له، مثل ما فعل السخاوي، وأبو شامة كما أشرت آنفاً، ومثل ما صنع الباقلاني، إذ قال: «باب الكلام في بيان الحكم في أوّل ما نزل وآخره، ومكيه ومدنيه، وهل نص الرسول عليه السلام على ذلك أم لا؟»(٣).

ونجد مباحث في هذا النوع - أيضاً - في كتب السنّة وشروحها، للخطابيّ، والبغوي، وابن العربي، والنووي، وغيرهم.

⁽١) انظر: التفسير الكبير - مثلاً -: ٩/ ١٢٨.

⁽٢) انظر منه: ٧٠، ٧٤، ٧٥، وغيرها.

⁽٣) الانتصار (خ): ١٣٤.

٣ - معرفة وجوب تواتره:

بنى الزركشيّ هذا النوع على حقيقة قرّرها في «نوع القراءات»، وهي: «أَن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان» (١٠)، وهو في هذا مظاهر للطوفي (٢٠).

فحديثه في هذا النوع تركّز على أصل القرآن - في نظره -، دون اختلاف أداء ألفاظ القرآن الكريم، أي القراءات.

ومباحث هذا النوع موجودة عند الباقلاني في «الانتصار»(۱)، ومكي (۱)، وأبي شامة (۱۰).

وتطرّق إلى هذه المسألة الأُصوليون في مباحث أدلة الكتاب(١).

٤- المخاطبات والخطاب في القرآن:

عد الزركشي في هذا النوع (٣٣) وجهاً من تصاريف المخاطبات القرآنية، وقد توفّر منها (١٥) وجهاً عند ابن حبيب النيسابوري^(٧)، وابن الجوزي^(٨)، وذكر طرفاً منها الطوفي^(٩).

⁽١) البرهان: ١/ ٤٦٥.

⁽٢) انظر: شرح مختصر الروضة: ٢/ ٢١.

⁽٣) انظر: نكت الانتصار: ٥٩ (بإملاء الصيرفي).

⁽٤) الإبانة عن معاني القراءات: ٣٩.

⁽٥) المرشد الوجيز: ١٧٣.

⁽٦) انظر – مثلاً – روضة الناظر: ٦٠-٦١.

⁽٧) التنبيه على فضل علوم القرآن: ٣١٥-٣١٥.

⁽٨) في المجتبى: ١٧ -١٨، والمدهش: ٢-٣.

⁽٩) انظر: الإكسير: ٢٨٢-٢٨٣.

وفي كتب الأُصول ضمن مباحث الخاص والعام طائفة منها.

٥ - معرفة التصريف:

لا يُظنّ أن كتاب «التصاريف» ليحيى بن سلاَّم المغربي (ت: ٢٠٠ه) يبحث في تقلّبات الكلمة، وما طرأ عليها من زيادة أو نقص، بل هو في الوجوه والنظائر القرآنية.

لكن مادة هذا النوع توجد في كتب إعراب القرآن المتعددة، نحو «الطارقيات» لابن خالويه (۱)، و «الدر المصون» للسمين الحلبي (۲)، وغيرهما.

٦ - بيان معاضدة السنّة للقرآن:

استعار الزركشي لفظ «التعضيد» المراد منه التقوية والإعانة، لمعنى الإيضاح؛ إِذْ أُورد في هذا النوع (٤٢) حديثاً مجلِّية لمعاني الآيات التي ذكرها.

وسبق في عرض النوع أنه بناه على كتاب «الإرشاد» لأبي الحكم بن برَّجان (ت:٥٣٦ه)، ومادته توجد في كتب التفاسير الأثريّة، كتفسير عبدالرزاق بن هَمَّام الصنعاني (ت:١١١ه)، و «تفسير القرآن العظيم» لابن أبي حاتم (ت:٣٢٧ه)، وغيرهما من التفاسير الخالية من الدراية.

⁽١) انظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ١١، ٢٧، ٢٩، ٥٣، وغيرها.

⁽٢) انظر: فهرس المفردات المصرفيّة: ١١/ ٤٤٩-٤٥٤، وفهرس مباحث المصرف: ١١/ ٤٥٥-٤٦١.

وفوق تأسيس أبي عبد الله الأنواع الستة السالفة، بدت منه وقفات تأصيلية في جملة من مسائل الأنواع، تقارب (٣٥) مسألة.

وقد اعتبرت هذه المسائل تأسيسية في بابها؛ لأني لم أقف على أحد سبقه أوردها مجموعة، أو عرضها مثله، كما أنه - رحمه الله - لم يَعْزُها لأحد، بل في نهايات بعضها كانت تصدر منه عبارات تفيد سبقه وإبداعه فيها.

وسأعرض لهذه المسائل حسب ورودها في «البرهان»، دون توسّع:

١ - ردَّ الزركشي على من زعم أن سبب النزول لا طائل تحته؛ لجريانه
 مجرى التاريخ، فأورد ست فوائد لمعرفة سبب النزول(١٠).

٢ - أصَّل في قسمي ارتباط الآيات بعضها ببعض، وذلك من حيث ظهور الارتباط بين الآية الأُولى والثانية؛ لتعلق الكلام بعضه ببعض، وعدم تمامه في الآية الأُولى، ويلتحق بهذا القسم ما إذا كانت الآية الثانية جاءت مؤكِّدة، أو مفسِّرة للأُولى.

والقسم الثاني: من حيث عدم ظهور الارتباط بين الآيتين، بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأُخرى، وهو على ضربين :

- أن تكون الآية الثانية معطوفة على الأولى بحرف من حروف العطف المشترك في الحكم.

فأورد لهذا الضرب أمثلة توضّع العلاقة بين الآيات.

⁽١) البرهان: ١/ ١١٦ - ١٢١، ونقلها عنه السيوطي في «الإتقان»: ١/ ٨٢ - ٨٤، ونقل بعضها في «لباب النقول»: ١٣، دون نسبة.

- أَلاَّ تكون معطوفة، فلا بدَّ حينئذ من دعامة تُـؤذن باتـصال الكـلام، وهي قرائن معنويّة، تُنزَّل الآية الثانية من الأُولى منزلة جزئها الثاني.

وأطلق على هذا الاقتران بين الآيتين: المزج المعنوي، وذكر له أربعة أسباب مقرونة بالأمثلة، هي:

التنظير، المضادَّة، الاستطراد، الانتقال من حديث لآخر تنشيطاً للسامع(١).

٣- ذكر في نوع «معرفة الفواصل ورؤوس الآي» ست تفريعات، تعتبر قواعد وأصولاً في معرفة مقاطع الآيات، أبدع فيها بصورة جليّة، وإن كان قد نقل عن الزمخشري في «كشّافه القديم»، والسكاكي، وابن المنيِّر (ت:٦٨٣هـ) في «تفسيره الكبير = البحر الكبير»، وابن الجوزي، وعلماء البديع (٢٠).

٤- من خلال اطلاعي على كتب المتشابه اللفظي المتاحة بين مطبوع ومخطوط، لم أَرَ أُحداً وضع حدّاً له، فيعتبر الزركشي من أوّل من وضع تعريفاً له (٣).

٥- حصر الزركشي - رحمه الله - أسباب الإبهام [والمبهمات: هي الألفاظ المذكورة في القرآن الكريم على وجه الإشارة دون تصريح بأسماء أعيانها] في القرآن في سبعة أسباب، ولم أرّ أحداً - ممن وقفت عليه - ذكرها(٤).

٦- ذكر في نوع معرفة تقسيم القرآن بحسب السور... تنبيهاً: أن لترتيب

⁽١) البرهان: ١/ ١٣٦ - ١٤٦.

⁽٢) نفس المصدر: ١/ ١٦٣ - ١٨٧.

⁽٣) نفس المصدر: ١/ ٢٠٧.

⁽٤) نفس المصدر: ١/ ٢٤٤-٢٤٩.

وضع السور في المصحف أسباباً تُطلع على أنه توقيفي، فعد أربعة أسباب استنبطها من وضع السور(١١).

٧- دعا في خاتمة نوع معرفة تقسيم القرآن، وترتيب السور والآيات إلى النظر في وجه اختصاص كل سورة بها سمّيت به؛ لأن العرب تراعي في الكثير من المسمّيات، أُخذ أسمائها من نادرٍ أو مستغرب يكون في الشيء من خَلْق أو صفة تخصّه.

وهذه القضيّة التي ينادي بها الزركشي فيها تقعيد واضح، وفهم سديد، وتدبّر لروح القرآن وسياقاته (٢).

٨- قعد في نوع «إعراب القرآن» سبع (٣) قواعد ينبغي للمعرب مراعاتها عند تصدِّيه لإعراب ألفاظ القرآن، وإن كان قد أفاد خمسة منها من شيخه ابن هشام (٤).

٩ - ذكر تنبيهين مهمين في الإعراب:

- يقع في كلام المعربين اصطلاح: «تفسير المعنى»، و«تفسير الإعسراب»؛ والفرق بينهما أن تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا يضرّ فيه مخالفتها.

- بيّن قاعدة «مجاوبة الإعراب»، وهو أن يتجاذب الإعراب والمعنى

⁽١) البرهان: ١/ ٣٥٨.

⁽٢) نفس المصدر: ١/ ٣٦٨-٣٦٩.

⁽٣) هي في «البرهان» عَدّاً ست قواعد، وعلى جهة التفريع سبعة.

⁽٤) البرهان: ١/ ١٠هـ ١٨، ١٥م، ووازن بمغنى اللبيب: ٦٩٨، ٦٩٨، ١٧، ٢٢٢، ٢٨٢.

الشيء الواحد، وذلك أنه يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، فالتمسّك بصحة المعنى يؤول لصحة الإعراب، وأورد لكلا التنبيهين أمثلة(١).

• ١ - تعدُّ النصوص التي نقلها الزركشي في «توجيه القراءات» عن أبي عمرو الزاهد، والنحّاس، وأبي شامة، والكوّاشي، وابن النقيب في «التحرير والتحبير»، تأصيلاً للوضع الصحيح، والمنهج السديد في جعل القراءات المتواترة حاكمة، لا محكومة، وفيه تنبيه على أنه يجب الفكاك من النزعات المذهبيّة، والآراء الشخصيّة التي أثَّرت في أطوار تاريخيّة على فنّ الاحتجاج للقراءات، وإخضاعها لقياس النحاة الناقص المبتور، وتحكّمات توجهاتهم المدرسيّة من بصريّة، أو كوفيّة، أو غيرهما(٢).

١١ - وضع - رحمه الله - أُربع قواعد لطريقة الانتفاع بفضائل القرآن

⁽۱) البرهان: ١/ ٢١٤، ٢١٥، ١٧٥، ١ واصطلاح «مجاوبة الإعراب» لم أر أحداً استخدمه. أمّا مضمون قاعدته فهو أمر فاش ومشهور بين العلماء، قد يطلقون عليه معنى: المعارضة، أو التدافع، أو الخلاف. وأشار الزركشي (البرهان: ٤/ ١٧٧) إلى أن أبا علي الفارسي (ت:٧٧٧ه) كان يُلمّ به كثيراً. وها هو تلميذه ابن جنّي يعقد باباً بعنوان: «باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى»، ويسوق أمثلة يشرح بها معنى الباب، شم يقول: «ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى؛ فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سَمْت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءًه، وإن كان تقدير الإعراب خالفاً لتفسير المعنى، تقبّلت تفسير المعنى، على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يَشِذُ شيء منها عليك، وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تُؤثر إصلاحه». الخصائص: ١/ ٢٨٣ – ٢٨٤.

الكريم، وخواصّه، تعدّ هامّة في بابها(١).

۱۲ - أسَّس أسباب الاختلاف بين الآيات فيها ظاهره التعارض، فذكر خسة منها. وقد نقل أثناء تَعدادها وشرحها عن ابن الزَّمْلكاني، وابن المنيِّر، وابن مالك، والزمخشري، والطبري، وأبي عليّ الفارسي^(۱).

١٣ - تحدَّث عن وجوه التفسير وأقسامه في اللفظ المحتمل لمعنيين، فقسّمه إلى قسمين:

- كون أحد اللفظين أظهر من الآخر.
- أن يكونا جليَّين، والاستعمال فيهما على الحقيقة.

ثم فرّع على القسم الثاني فروعاً. فهذا التقسيم منه يُعدّ أصلاً في هذا الباب؛ لذلك قال في نهاية حديثه: «فهذا أصل نافع معتبر في وجوه التفسير في اللفظ المحتمل، والله أعلم»(٣).

١٤ - ذكر قاعدة نافعة في «أصول التفسير» تقوم على ركيزتين:

- أن التفسير إما أن يأتي عمَّن يعتبر تفسيره، كالوارد عن النبي ، الله عنهم، أو رؤوس التابعين، فذكر حكم كلِّ.

- وإِمّا أَن لا يرد فيه نقل - وهو قليل -، وطريق التوصل إلى فهمه النظرُ إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب، ومدلولاتها بحسب

⁽١) البرهان: ٢/ ٦٦.

⁽٢) البرهان: ٢/ ١٨٣ -١٩٢.

⁽٣) نفس المصدر: ٢/ ٣٠٨–٣٠٩.

السياق^(۱).

١٥ - قرَّر - رحمه الله - قاعدة في التأويل، وهي أن التأويل ينقسم إلى قسمين:

أ- تأويل منقاد، وهو ما لا بشاعة فيه ولا استقباح، وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة لأسباب: إما لاشتراك في اللفظ، أو لأمر راجع إلى النَّظم، أو لغموض المعنى ووجازة النَّظم، أو لغير ذلك. ب- تأويل مستكره، وهو ما يُستبشع إذا عُرِض على الحجَّة. وقسمه إلى أربعة أوجه (٢).

١٦ - أصل قاعدة في أفضل طرق التفسير، وهي تفسير القرآن القرآن، وعمادها أساسان:

أن من القرآن ما هو واضح بنفسه، بلفظ لا يحتاج إلى بيان،
 قال: «وهو كثير».

ب- وقسم يحتاج إلى تبيين، وبيانه إمّا في القرآن، أو في السُّنَّة؛ لأنها
 موضوعة للبيان.

وقسَّم بيانَ القرآن إلى فرعين: ما بيانُه مضمر، وما بيانه واضح، والثاني قسمان: أن يكون عقبه في الآية، أو منفصلاً في السورة، أو في غيرها(٣).

١٧ - ردًّ إِشكال تفسير بعض الآيات إلى سبعة أمور تعين على إيضاح

⁽۱) البرهان: ۲/۳۱۳-۳۱۳.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٣١٨–٣١٩.

⁽٣) نفس المصدر: ٢/ ٣٢١-٣٣١.

المعنى، وهي قاعدة ضافية محرَّرة (١١).

١٨ - ذكر أربع قواعد ضرورية للمفسِّر، وهي:

- في اللفظ المحتمل لمعنيين، وهو في أحدهما أظهر، فيسمَّى الراجح ظاهراً، والمرجوح مؤوَّلاً.
- في اللفظ المشترك بين حقيقتين، أو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليهما.
 - أرجع أسباب الإجمال في ظاهر النصّ القرآني إلى تسعة أسباب.
- فيها ورد فيه بيان الإجمال من القرآن الكريم نصًّا، أو بقرينة متصلة، أو منفصلة لفظيّة، أو معنويّة (٢).

١٩ - أصَّل الزركشي - رحمه الله - في أسباب ورود الكناية في القرآن،
 إذ عدَّ منها عشرة أسباب، تسعة تعتبر تأسيساً منه (٣)، أما العاشر (وهو الأَخير في ترتيبه) فقد صرَّح أن الزمخشري استنبطه (١٠).

وقد ناقشت سبب الزمخشري في نوع «الكنايات والتعريض»، وأبديت ما فيه من مغالطات (٥٠).

• ٢ - تحدَّث في نوع «أقسام معنى الكلام» من خلال ستة أقسام، هي: الخبر، والاستخبار، والشرط، والقسم وجوابه، والأمر، والنفي. وهي فروع

⁽١) نفس المصدر: ٢/ ٣٣٤- ٣٤٠.

⁽٢) الرهان: ٢/ ٣٤٠-٣٤٨.

⁽٣) البرهان: ٢/ ١١٤-١٩٩.

⁽٤) انظر: الكشاف: ٢/ ٤٢٧.

⁽٥) راجع ص: ٣٥٨.

معروفة لدى علماء البيان، لكنَّ الزركشي نثر تحت بعض هذه الأَقسام قواعد في جزئياتها ومسائلها، برزت فيها روح التأسيس والتطبيق على آيات الذكر الحكيم.

لذلك قال في نهاية النوع المذكور: «فاستمسك بها ذكرنا واجعله أصلاً، فإنه من المواهب الربّانيّة»(١).

* استولى نوع «أساليب القرآن» على الغايات عند الزركشي، فاعتبره درّة التاج، وواسطة القلادة لكتابه. فأورد فيه من أفانين البلاغة وأساليبها (٤٥) أسلوباً، جُلُها فيه تأسيس وإبداع، وإن كانت مادته قد سُبق فيها، لكنَّ تناول أبي عبد الله تلك المباحث امتاز بالإحكام والجودة، وقوّة عارضته في علم البلاغة، كيف؟ وهو قد ألَّف شرحاً لتلخيص القزويني سمَّاه «مُحُلِي الأفراح شرح تلخيص المفتاح».

ومما يدلّ على تأصيل الزركشي في هذا النوع، أنه أُلّفت مؤلفات متأخّرة تحدّثت عن بعض الأساليب القرآنية التي في «البرهان»، اعتَمَدت على ما ذكره الزركشي بشكل رئيس. ومن أبرز من اعتمد عليه في بيان بعض معاني المصطلحات البلاغية، ودلالاتها، الدكتور أحمد مطلوب في «معجم المصطلحات البلاغيّة وتطورها». وبنظرة فاحصة في هذا المعجم القيِّم، يبدو لك الزركشي واحداً من ألمع علماء البيان من حيث تقسيهاته، ومصطلحاته ودلالاتها، وإضافاته القيّمة التي ضاهى فيها ابن الأثير الجزري، وحازم القرطاجني، والسكاكي، والخطيب القزيني، وغيرهم، أو فاقهم في بعض تلك الجوانب.

⁽١) البرهان: ٢/ ٤٧٩.

كما أنه قد اتكا كثير - من الباحثين في البلاغة - ممن كتبوا رسائل جامعيّة على تقسيمات الزركشي، وأمثلته القرآنية الغزيرة.

فمن أمثلة التأسيس المشار إليه في هذا النوع:

٢١- (١): ذكر خمس فوائد للتأكيد الذي يُقْصد منه تمكين الشيء في النفس (١).

٢٢ - (٢): ذكر اثنتي عشرة فائدة تتعلق بالصفة (٢).

٣٧- (٣): أجاب إجابة شافية عن إشكال أورده على قاعدة: «إذا ما اجتمع التابع والمتبوع - في الصفات - فإنهم يقدمون المتبوع»، فيقولون: أبيض ناصع، وأصفر فاقع، وأحمر قانٍ، وأسود غِرْبيب (٣)، وهو أن قوله تعالى ﴿وَغَرَبِيبُ سُودٌ ﴾ (١) جاء على خلاف القاعدة المذكورة.

قال عن الآية: «وهي من الآيات التي صَدِئِت فيها الأَذهان الصقيلة، وعادت بها أَسنّة الأَلسنة مفلولة»(٥).

فأَجاب عنها إجابة فيها حسن الرد، وجمال الإبداع، وبراعة الفهم.

٢٤- (٤): قرّر قاعدة في تكرر النعوت لواحد من حيث العطف

⁽١) البرهان: ٢/ ٤٩٠.

⁽٢) نفس المصدر: ٣/ ١١-٣٢.

⁽٣) الغرُّبيب: هو الـمُشْبه للغراب في السواد. (المفردات «غرب»: ٦٠٥).

⁽٤) فاطر آية: ٢٧.

⁽٥) الرهان: ٣/ ٢٤-٢٦.

وتركه^(۱).

٢٥ – (٥): ذكر أَن زيادة الحروف تفيد زيادة المعنى، وكذلك كثرة الأَلفاظ (٢٠).

٢٦- (٦): أوصل فوائد التَّكرار في القرآن العظيم إلى سبع فوائد (٣).

٧٧- (٧): أوصل فوائد التَّكرار في القصة القرآنية إلى ثماني فوائد (٤)، وذكر جُملاً من الفوائد في القصة الواحدة، وفي قصص بنبي إسرائيل على وجه الخصوص (٥)، وبيَّن الحكمة بإسهاب من ذكر قصة يوسف عليه السلام في موضع واحد من القرآن (٢)، والحكمة من عدم ذكر قصة إبراهيم عليه السلام مع بعض الأقوام المكذِّبة بكلام رصين جيّد (٧).

٢٨ – (٨): قرر قاعدة مهمّة في الحذف، (الذي بمعنى إسقاط جـزء الكلام أو كلّه) تدور على ثلاثة أُسس:

- أن الحذف خلاف الأصل.

- إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه، كان الحمل على عدمه أولى؛ لأن

⁽١) البرهان: ٣/ ٢٦.

⁽٢) نفس المصدر: ٣/ ٥٥.

⁽٣) نفس المصدر: ٣/ ٩٨ –١٠٨.

⁽٤) نفس المصدر: ٣/ ١٠٩ – ١١٠.

⁽٥) نفس المصدر: ٣/ ١١١ – ١١٢.

⁽٦) نفس المصدر: ٣/ ١١٢ – ١١٣.

⁽۷) نفس المصدر: ۳/ ۱۱۳ – ۱۱۵.

الأصل عدم التغيير.

- إذا دار الأمر بين قلّة المحذوف وكثرته، كان الحمل على قلّته أولى(١١).

٢٩ – (٩): ذكر من أسباب التقديم والتأخير الذي يدل على التمكن
 في الفصاحة، وامتلاك الكلام وانقياده، سبعة أسباب^(٢).

٣٠- (١٠): أسس في أُسلوب التغليب (وهـو: إِعطـاء الـشيء حكـم غيره) عشرة أَنواع، يعدُّ الزركشي مُؤَصِّلاً فيها^(٣).

٣١- (١١): ابتكر اسم المدرَج من أساليب القرآن، قال: «هـذا النـوع سمَّيته بهذه التسمية، بنظير المدرج في الحديث». وهو نوع لم تسمح به قرائح علماء البيان قبل أبي عبد الله، ولا حام حوله منهم أحد. وطبَّقه - رحمه الله - على سبع آيات قرآنية كريمة (١٠).

٣٢- (١٢): قعَّد أَن للالتفات فوائد عامّة وخاصة، فمن فوائده العامّة: التفنن والانتقال من أُسلوب إلى آخر لما في ذلك من تنشيط السامع، واستجلاب صَفائه، واتساع مجاري الكلام، وتسهيل الوزن والقافية....

ثم استنبط سبع فوائد خاصّة له، تعتبر تأسيساً في أسباب الالتفات(٥).

٣٣- (١٣): أثناء حديثه عن المشاكلة، قرَّر قاعدة مفيدة، هي: «إِذا اجتمع

⁽١) البرهان: ٣/ ١٧٦.

⁽۲) نفس المصدر: ۳/ ۳۰۳–۳۰۷.

⁽٣) نفس المصدر: ٣/ ٣٦٩–٣٧٩.

⁽٤) نفس المصدر: ٣/ ٣٦٤–٣٦٥.

⁽٥) نفس المصدر: ٣/ ٣٩٠–٣٩٥.

الحمل على اللفظ والمعنى، بُدئ باللفظ ثم المعنى، هذا هو الجادَّة في القرآن، كقوله تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِمَن يَقُولُ ءَامَنَا ﴾ (١)، أفرد أوَّلاً باعتبار اللفظ، ثم جمع ثانياً باعتبار المعنى، فقال: ﴿ وَمَاهُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾، فعاد الضمير مجموعاً »(٢).

٣٤- (١٤): ذكر ضابطين في الفرق بين «ظنّ» التي لليقين أو للشك، وعقّب عليها بقوله: «فتمسّك بهذا الضابط، فإنه من أسرار القرآن»(٣).

٣٥- (١٥): ذكر الزركشي - رحمه الله - من أنواع الحذف الثمانية نوعاً يسمّى: الحذف المقابلي، وهو أن يجتمع في الكلام متقابلان، فيُحذف من كل واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه.

قال عنه السيوطي: «وهو من ألطف الأنواع وأبدعها، وقلَّ من تنبَّه له أو نبَّه عليه من أهل فنّ البلاغة»().

وتحدَّث عنه السيوطي تحت اسم: الاحتباك، وقال: «وذكره الزركشي في «البرهان»، ولم يسمّه هذا الاسم، بل سمَّاه الحذف المقابلي» (٥٠).

نعم هكذا سبَّاه الزركشي، فهو مبدع في هذا الاصطلاح، لكنَّه لا يُنكر اسم الاحتباك؛ لأَنه استخدمه أثناء كلامه (١).

⁽١) البقرة آية: ٨.

⁽٢) البرهان: ٣/ ٤٤٠.

⁽٣) نفس المصدر: ٤/ ١٣٨.

⁽٤) الإتقان: ٣/ ١٨٢.

⁽٥) نفس المصدر.

⁽٦) البرهان: ٣/ ٢٠٠ – ٢٠٥.

وفي نهاية ذكري للمسائل السالفة أُنبِّه على أُمور:

١ - المسائل الخمسُ والثلاثون التي ذكرتها، يمكن تصنيفها ثلاثة أقسام:

أ- جزء منها يُعَدُّ قواعد كليّة عامّة في علوم القرآن والتفسير.

ب- وبعضها قواعد ترجيحيّة يُلجأً إليها عند اختلاف التفسير.

ج- ومنها ما هو سوى فوائد، أو تنبيهات.

٢- الأُصول والقواعد المذكورة في هذا الفصل جمعتها بحسب ما سنح
 به خاطري أثناء جرد كتاب الزركشي، ويمكن للمتتبع هذا المقصد بانفراد
 أن يخرج بأكثر ممّا ذكرت.

٣- سلكت في عرض المسائل المشار إليها سبيل الوجازة والاختصار؛
 لأن بحثها يحتاج إلى مزيد تعن واستقراء.

وهذا الفصل جدير بأن يكون وحدَه رسالة جامعيَّة بكل متطلباتها.

٤- بعض المسائل التي ذكرتُها وعددتها من تأسيس الزركشي، إنها هي باعتبار ما بدالي من سَبْقه إليها. وإلا فهناك قواعد شهيرة ردَّدها في «البرهان»، وغيره من أهل العلم ذكرها، نحو: «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى» (١)، و «الحذف خلاف الأصْل».

لكن لكون السبق الزمني لأحد معين قالها لم يظهر لي، اعتبرتها من تأسيس الزركشي في علوم القرآن والتفسير.

⁽١) ذكرها الزركشي بلفظ «كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الأَلفاظ». البرهان: ٣/ ٥٥.

الفصل الثالث: زيادات السيوطى على «البرهان»

تعتبر زيادات جلال الدين السيوطي - رحمه الله - في «الإتقان» - ذات قيمة علميّة من جانبين:

- أنها تبرز نوعيَّة تلك الزيادات، ومقدارها؛ مما يعطي صورة واضحة عن الدور التأصيلي الذي مارسه السيوطي وهو يضيفها.
- أنها يمكن إفرادها عن «الإتقان» بحيث تكون تتمة لكتاب «البرهان».

وتنقسم هذه الزيادات إلى خمسة أقسام:

القسم الأُوّل - الزيادات في الأَنواع، وهي ثلاثة فروع:

١ - ابتكار السيوطي لأنواع في «علوم القرآن» لم يُسبَق إليها مطلقاً، وهي ثلاثة أنواع: الأرضي والسمائي، وفيما أنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة، وما أُنزل منه على أحد قبل النبي ﷺ.

ويلتحق بهذه الأنواع الثلاثة، الشق الثاني من النوع الثاني عشر، وهو: «ما تأخّر حكمه»؛ لأن الشطر الشاني من هذا العنوان، لم يبحثه أحد ممن تكلّم في «علوم القرآن» في حدود علمي.

ولكني ألحقتُ النوع المذكور بتهامه في مطلب الأَنواع التي أُصولها في «البرهان»؛ لكون شطره الأوّل مما بحثه الزركشي، وتكاثرت أمثلته عند السيوطي، فأدرجته ثَمَّ لهذا الاعتبار.

٢- إضافته أنواعاً جديدة لا توجد في «البرهان»، لكن أصول مفرداتها منثورة عند من ألّف في «علوم القرآن» بصورة مفردة، أو مجموعة، وجملتها عشرة أنواع، وهي: الصيفي والشتائي، والفراشي والنومي، وما نزل مفرّقاً وما نزل جمعاً، ومعرفة العالي والنازل من أسانيده، ومعرفة المشهور، والاّحاد، والموضوع، والمدرّج، وفي الإِدغام والإِظهار والإِخفاء والإِقلاب، وفيا وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب.

وهذان الفرعان سبق تفصيل عرضها، ومناقشة مباحثهما في المطلبين الثاني والثالث، من مبحث «ما انفرد به السيوطي».

٣- إضافته أنواعاً جديدة في «علوم القرآن» أصولها في «البرهان»، وجملتها
 (٢٩) نوعاً، عرضت لثمانية عشر منها في المطلب الأوّل من انفرادات السيوطي.
 وتناولت الأحد عشر نوعاً الباقية بصورة تقابليّة مع الأنواع المتفق عليها.

القسم الثاني - زيادات الكتب التي ذكرها السيوطي في صدر الأنواع مما أُفرد في علم معيَّن من «علوم القرآن»، وقد سبق بسط الكلام عليها في أوَّل كل نوع.

القسم الثالث - زيادات المصادر، وسيأتي الحديث عنها في الفصل الخامس إن شاء الله.

القسم الرابع - زيادات السيوطي على الزركشي في المسائل التي وردت ضمن الأنواع الثمانية عشر المشار إليها في مبحث «ما انفرد به السيوطي».

وقد بلغت زيادات هذه المسائل (٢٤) زيادة، وسبق ذكرها خلال

عرض تلك الأَنواع بوضوح، فلا داعي لذكرها مرَّة أُخرى؛ دفعاً للتَّكرار.

القسم الخامس - زيادات السيوطي على الزركشي في المسائل التي وردت ضمن الأنواع المتفق عليها، وقد بلغت زيادات هذا القسم (١٢٦) زيادة، وسأنتهج في سردها القواعد التالية:

- أسردها مرتَّبة حسب تسلسل ترتيب الأنواع المتفق عليها، أي على نسق ترتيب أنواع «علوم القرآن» التي في «البرهان».
- أُصدِّر كل مجموعة من الزيادات بعنوان النوع المندرجة تحته، حسب عَنُونة السيوطي، وبإزاء العنوان أَضع علامة [=]، وبعدها الرقم الذي يدل على عدد زيادات النوع المذكور.
- أُوثق موضع الزيادة من «الإتقان» ابتداءً وانتهاءً بالحاشية، مشيراً إِلى رقم الجزء والصفحة.
- قد أُوميُ إلى موضع بعض الزيادات دون تفصيل؛ اكتفاء بتوسعي في ذكرها أثناء عرض الأنواع المتفق عليها.
- أُرقّم جميع الزيادات المذكورة في هذا القسم برقم متسلسل من البداية حتى النهاية.

معرفة سبب النزول = ٤

١ - من فوائد معرفة سبب النزول: معرفة اسم النازل فيه الآية، وتعيين المبهم فيها(١).

⁽١) الإِتقان: ١/ ٨٤–٥٨.

٢- سبب النزول إذا جاء عن تابعي له حكم الرفع -لكنه مرسل- بشروط ثلاثة:

صحة السند، كون التابعي من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة، كمجاهد وعكرمة، أن يعتضد بمرسل آخر(١).

٣- ذكر ستّة طرق للترجيح بين أسباب النزول حين اختلافها، وأفاض في ذكرها والتمثيل لها، وقال في نهايتها: «تأمّل ما ذكرته لك في هذه المسألة، واشدد به يديك، فإني حرَّرته واستخرجته بفكري من استقراء صنيع الأئمّة، ومتفرقات كلامهم، ولم أُسبق إليه» (٢).

٤ - أفاد أن الراوي قد يَهِمُ في ذكر سبب النزول، فيقول: «فنزل»؛ لأن السبب ورد في قصتين في إحداهما: «فتلا»^(٣)، وفرق بين العبارتين.

٥- ذكر من أنواع فواصل الآيات قسم المرصّع، وهو: أن تتفق الفاصلتان في آيتين وزناً وتقفية، ويكون ما في الأولى مقابلاً لما في الثانية، كقول تعالى ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيابَهُمُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم * (١٠٠).

بينها قال الزركشي عن هذا القسم: «ولم يجئ هذا القسم في القرآن

⁽١) الإتقان: ١/ ٩١.

⁽۲) نفس المصدر: ۱/ ۹۱ – ۹۸.

⁽٣) الإتقان: ١/ ٢٩-٩٧.

⁽٤) الغاشية آية: ٢٥، ٢٦، وانظر: الإتقان: ٣/ ٣١١.

العظيم لما فيه من التكلُّف،(١).

في معرفة الوجوه والنظائر = ٣

٦- عزا حديث أبي الدرداء موقوفاً: «لا يفقه الرجل كل الفقه، حتى يرى للقرآن وجوهاً» لابن سعد (٢)، وابن عساكر في «تاريخه»، وذكر له بعض معان (٣).

٧- زاد تسعة عيون من الوجوه القرآنية، وهي: «السوء» ورد على (١١) وجها، وجها، «الصلاة» ورد على (٩) أوجه، «الرحمة» ورد على (١١) وجها، «الفتنة» ورد على (١٥) وجها، «الروح» ورد على (٩) أوجه، «القضاء» ورد على (١٥) وجها، «الذكر» ورد على (١٩) وجها، «الدعاء» ورد على (٦) أوجه، «الإحصان» ورد على (٣) أوجه في وقد نقل بعض الوجوه من أوجه، «الإحصان» ورد على (٣) أوجه أنه وقد نقل بعض الوجوه من «الوجوه والنظائر» للدامغاني: أبي عبدالله محمد بن علي بن محمد (ت:٤٧٨ه)، و«نزهة الأعين النواظر» لابن الجوزي، دون إشارة إليها.

٨- أورد (٣٢) لفظة من الأفراد القرآنية الآتية على معان معينة، استخلصها من أحاديث عن النبي ، وآثار عن بعض الصحابة والتابعين، رواها الإمام أحمد في «مسنده»، والبخاري في «صحيحه»، وابن جرير في «تفسيره»، وابن أبي حاتم كذلك، وابن الأنباري في «إيضاح الوقف

⁽١) البرهان: ١٦٨/١. ويظهر أن رأي الزركشي أدق من رأي السيوطي؛ لانتفاء التقابل في الآيتين الممثل بهما.

⁽٢) الطبقات الكبرى: ٢/ ٣٥٧.

⁽٣) الإتقان: ٢/ ١٢١ –١٢٢.

⁽٤) الإتقان: ٢/ ١٢٤ - ١٣١.

والابتداء»، والفريابي، وابن المنذر، وأبو الشيخ، وسعيد بن منصور في «سننه»(۱).

في المبهمات = ١

٩- ذكر «فصلاً» في الآيات المبهات ملخّصاً من كتابه «مفحهات الأقران في مبهات القرآن»، دون عزو أو تخريج غالباً، أو إحالة على الكتاب المذكور، ورتّبه على قسمين:

القسم الأول: فيها أُبهم من رجل، أو امرأة، أو مَلَك، أو جِنِّي، أو مثنى، أو مجموع عُرِف أسماء كلهم، أو مَنْ، أو الذي إذا لم يُرَدْ به العموم.

وجملة ما أورده في هذا القسم (١٥٤) لفظة.

القسم الثاني: في مبهمات الجموع الذين عُرِفت أسماء بعضهم، وجملة ما أورده فيه (٨٢) لفظةً (٢).

١٠ ذكر أن حسن الابتداء، وهو أن يُتأنّق في أول الكلام، مما ورد في كثير من فواتح سور القرآن على أحسن الوجوه وأبلغها وأكملها، كالتحميدات، وحروف الهجاء، والنداء، وغير ذلك (٣).

١١ - ذكر أن براعة الاستهلال - وهو: أن يشتمل أول الكلام على ما يناسب

⁽١) الإتقان: ٢/ ١٣٥ -١٣٩.

⁽٢) نفس المصدر: ٤/ ٨١–١٠٠.

⁽٣) الإتقان: ٣/ ٣١٧-٣١٨.

الحال المتكلَّم فيه - من أخصّ أنواع حسن ابتداء الكلام، ومثَّل لـه بسورتي الفاتحة، والعلق(١).

في معرفة المكي والمدني = ٣

١٢ - أورد ما يستوعب السور المكيَّة النزول، وهي (٨٥) سورة، والمدنية
 النزول، وهي (٢٩) سورة، من سبعة كتب:

«الطبقات الكبرى» لابن سعد، و «الناسخ والمنسوخ» لابن النحاس، وللحصار، و «دلائل النبوَّة» للبيهقي، و «فضائل القرآن» لأبي عبيد القاسم بن سلَّام، وابن الضَّرَيْس، ونصُّ عن محمد بن القاسم الأَنباري(٢).

١٣ - عقد «فصلاً» في المستثنى من المكي والمدني، استوعب فيه ما رآه من كلا النوعين على الاصطلاح المشهور، وبلغ ما ساقه فيه (٥١) سورة، مع إشارة إلى أدلة الاستثناء باختصار؛ لأجل قول ابن الحصار: «إن من الناس من اعتمد في الاستثناء على الاجتهاد دون النقل».

وامتاز هذا الفصل بمزايا، منها:

- استوعب كل ما قيل فيه إنه مستثنى من المكي أو المدني بحسب ما وقع له، وكأنه بهذا الجمع يَرُدُّ على كلام الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «وقد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة في السور المكيّة...، وأمّا عكس ذلك، وهو نزول شيء من سورة بمكة تأخّر

⁽١) الإتقان: ٣/ ٣١٨-٩١٣.

⁽٢) الإتقان: ١/ ١٤ - ٢٩.

- نزول تلك السورة إلى المدينة، فلم أره إلا نادراً»(١).
- أَشار إلى الدليل على الاستثناء من غير ذكر لفظه، واكتفاء بالإِحالة إلى كتابه «لباب النقول».
 - كان له ترجيحات بارزة، ومناقشات ورفض لبعض الآراء.
 - حكم على بعض الأحاديث من حيث الصحة والضعف(٢).
- ١٤ زاد وجها جديداً من جهات نزول القرآن، وهو ما حمل من المدينة إلى الروم،
 وذلك في قوله تعالى ﴿قُلْ يَتَأَهْلَ ٱلْكِئْبِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةِ سَوَآعٍ ... ﴾(٣).

وأضاف ثلاث إضافات لآيات نزلت ضمن الأوجه التي سمّاها ابن حبيب النيسابوري في كتابه «التنبيه على فضل علوم القرآن»، وهي:

- ما نزل بمكة وحكمه مدني، ومثَّل له بقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّوا ٱلْأَمَنَئَتِ إِلَى آهَلِهَا ... ﴾ (٤).
 - وبسورة الأعلى فيها حُمل من مكة إلى المدنية.
 - وبسورة مريم لما مُحِل من مكة إلى الحبشة (٥).

معرفة آخر ما نزل = ١

١٥ - زاد سبع آيات في آخر ما نرل على ما ذكره

⁽۱) فتح الباري: ۸/ ۲۵۷-۲۵۸.

⁽٢) الإِتقان: ١/ ٣٨-٤٧.

⁽٣) آل عمران آية: ٦٤.

⁽٤) النساء آية: ٥٨.

⁽٥) الإتقان: ١/ ٤٩-٠٥.

الزركشي (١)، ذكرتها في نوع «معرفة أوَّل ما نزل من القرآن وآخر ما نزل». في كيفيَّة إِنزاله = ٩

- ١٦ عضد ابتداء نزول القرآن إلى السهاء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزوله
 على النبي الشي منجّا، بأربعة أحاديث أخر، سوى الحديثين اللذين ذكرهما
 الزركشي، كلها عن ابن عباس رضي الله عنها، وحكم على بعضها بالصحة (٢).
- ١٧ ذكر من حِكم نزول القرآن مفرقاً: أن ذلك أدعى إلى قبولـ إذا نـزل على التدريج (٣).
- ١٨ أورد أن الذي استقرئ من الأحاديث الصحيحة وغيرها، أن القرآن الكريم كان ينزل حسب الحاجة، خمس آيات وعشراً، أو أكثر أو أقلل (١٠).
- ١٩ ردَّ على بعض فضلاء عصره وهو البقاعي الذي يرى أن الكتب السهاوية، كالتوراة والإِنجيل نزلت مفرقة كالقرآن، بجملة آثار أخرجها النسائي وابن أبي حاتم وصفها بالصحة، وصريح الدلالة على نزول التوراة، وغيرها جملةً (٥).
 - · ٢- ذكر «فصلاً» أورد فيه خمس كيفيات لعموم الوحي (٦).

⁽١) الإتقان: ١/ ٧٩-٨١.

⁽٢) الإتقان: ١/٦١٦-١١٧.

⁽٣) نفس المصدر: ١ / ١٢٣.

⁽٤) نفس المصدر: ١/ ١٢٤ – ١٢٥.

⁽٥) الإتقان: ١/ ١٢٢ - ١٢٤.

⁽٦) نفس المصدر: ١/ ١٢٨ –١٢٩.

- ١١ أحصى واحداً وعشرين صحابياً روَوا حديث «الأحرف السبعة»(١)، بينها ذكر في شرحه لتقريب النووي أنهم بلغوا سبعة وعشرين (٢)، وأربى على العدَّيْنِ في شرحه ألفيَّة العراقي في المصطلح، فذكر أنه رواه نحو الثلاثين (٣).
- ٢٢ زاد في معنى «الأحرف السبعة» قولين، هما: رأي أبي الفضل عبدالرحمن ابن أحمد الرازي (ت: ٤٥٤هـ) في كتابه «اللوامح»، وقول ابن الجزري في «النشر»(٤٠).
- ٢٣ ذكر أقوال ابن حِبَّان البستي في معنى «الأحرف السبعة»، وهي خمسة وثلاثون قولاً، نقلاً عن مقدمة «تفسير ابن النقيب المقدسي» الذي نقلها -أيضاً عن أبي عبدالله شرف الدين المُرْسي (ت: ١٥٥هـ) (٥٠).
- ٢٤ توسع السيوطي في مبحث هل اشتمل القرآن على جميع الأحرف السبعة أم على ما يحتمله رسمه منها؟ فذكر القولين، وذكر ترجيح ابن الجزري للثاني منها.

وسكوته عن ترجيح ابن الجزري مشعر بموافقته له، ثم ذكر ردوداً على القول الأول مستخلصة من كتاب «النشر»، وبعض آثار من

⁽١) الإتقان: ١/ ١٣١.

⁽٢) تدريب الراوي: ٢/ ١٨٠.

⁽٣) شرح أَلفيّة العراقي في الحديث (خ): ٤٤/ب - ٤٥/ أ.

⁽٤) الإِتقان: ١/ ١٣٣.

⁽٥) نفس المصدر: ١/ ١٣٨ – ١٤١.

«المصاحف» لابن أشتة(١).

وأصل المسألة ذكرها الزركشي ضمن القول السادس في نوع «الأحرف السبعة» نقلاً عن أبي شامة (٢).

وهي مسأَلة فيها أربعة أقوال لأهل العلم، ليس هنا مقام بسطها(٣).

في جمعه وترتيبه = ٣

٢٥ توسع في بيان الفرق بين جمع أبي بكر وعثمان - رضي الله عنهما - للقرآن (١٠)، وإن كان الزركشي قد ذكر أصل التفرقة نقلاً عن الحارث المحاسبي، والباقلاني (٥٠).

٢٦- أضاف قرابة (١٤) نصّاً من السنّة، دلّل بها على أن ترتيب آيات القرآن توقيفي من النبي ، قال: «وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيباً سمعوا النبي يشيقراً على خلافه، فبلغ ذلك مبلغ التواتر»(١٠).

⁽١) الإتقان: ١/ ١٤١ - ١٤٢.

⁽٢) البرهان: ١/٣١٦.

⁽٣) انظر تفصيلها في: تفسير الطبري: ١/ ٢٥-٢٨، والانتصار للباقلاني (خ): ٢٠٧ وما بعدها، وجامع البيان لأبي عمرو الداني (قطعة منه استلَّها الدكتور عبدالمهيمن الطحان، ونشرها بعنوان «الأَحرف السبعة للقرآن»، ص: ٢٠-٦١)، وبيان السبب الموجب لاختلاف القراءات للمهدوي: ١٤٦-١٤٧، والمرشد الوجيز: ١٣٨، ومجموع الفتاوى لابن تيمية: ١٣/ ٤٠١، والنشر: ١/ ٣١-٣٢.

⁽٤) الإِتقان: ١/ ١٧١.

⁽٥) البرهان: ١/ ٣٣٠، ٣٣٣.

⁽٦) الإتقان: ١/ ١٧٢ - ١٧٤.

٧٧ - أورد نسق ترتيب سور القرآن في مصحفي أبيّ بن كعب، وعبدالله بن مسعود - رضي الله عنها - من كتاب «المصاحف» لابن أشتة (١٠).

في معرفة حفًّاظه ورواته = ٢

٢٨ - أورد ثلاثة نصوص تفيد أن الذين جمعوا القرآن حفظاً في العهد
 النبوي أكثر من أربعة (٢).

٢٩ - ذكر أنه ظفر بامرأة من الصحابيات حفظت القرآن لم يعدَّها أحد ممن تكلم في هذا الشأن، يقال لها أُم ورقة (٣).

وقد بيَّنت ما في هذا السبق الادعائي، في عرضي للأنواع المتفق عليها.

في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه = ٤

• ٣- ذكر مدار أسانيد علياء عدد آي القرآن في الأمصار، وهي ستة أعداد (١٠): المدني الأول، والمدني الثاني، والمكي، والشامي، والبصري،

⁽۱) الإتقان: ١/ ١٨١ – ١٨٢.

⁽٢) نفس المصدر: ١/٢٠٢.

⁽٣) نفس المصدر: ١/٣٠٣–٢٠٤.

⁽٤) وتحديدها بستة هو ما درج عليه المصنفون في علم العدد، كالداني، والشاطبي، وشعلة.

وأدخل جماعة من متأخري القراء «العدد الحمصي»، كما فعل الشيخ محمد بن أحمد المتولي (ت:١٣١٣هـ) في كتابه «تحقيق البيان»، ومنظومته الرَّجزيَّة في علم الفواصل، والشيخ عبدالفتاح القاضي (ت:٩٤٠هـ) في منظومته «الفرائد الحسان في عدّ آي القرآن».

والكوفي، نقلاً عن شعلة الموصلي الحنبلي(١) (ت:٦٥٦هـ).

٣١ سمّى أقسام سور القرآن من حيث اختلاف العد فيها -وهـي ثلاثـة أقسام-، نقلاً عن شعلة (٢).

٣٢- ذكر خمسة أحكام فقهيّة مترتّبة على معرفة عدد الآي، وهي:

- اعتبارها فيمن جهل الفاتحة، فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات.
- اعتبارها في خطبة الجمعة؛ فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة، ولا يكفي شطرها إن لم تكن طويلة، وكذا الطويلة على ما أطلقه الجمهور.
- اعتبارها في السورة التي تقرأ في الصلاة، أو ما يقوم مقامها؛ لثبوت العدد عن النبي الله القراءة أثناء الصلاة.
- اعتبارها في قراءة قيام الليل؛ لورود أحاديث تفيد فضيلة القيام بعدد معين من الآيات.
 - اعتبارها في الوقف عند تلاوة القرآن الكريم (٣).

٣٣ - أُوماً إِلى بعض الأحاديث التي ورد فيها تحديد عدد معين من الآيات لغرض ما، وحديثين عن ابن عباس، والمِسْوَر بن مخرمة في ذلك أيضاً (١٠).

في معرفة أُسمائه وأُسماء سوره = ٤

٣٤- أضاف اسمين من أسماء القرآن وردا في الأثر:

⁽١) الإتقان: ١/ ١٨٩ - ١٩٠.

⁽٢) نفس المصدر: ١/ ١٩٠-١٩٥.

⁽٣) الإتقان: ١ / ١٩٦.

⁽٤) نفس المصدر: ١/ ١٩٦ - ١٩٧.

الأُول: «التوراة الحديثة»، أخرجه ابن الضُّرَيْس عن كعب.

والثاني: «الإِنجيل»، أُخرجه ابن أبي حاتم عن قتادة. قال السيوطي: «ففي هذين الأثرين تسمية القرآن توراة وإِنجيلاً، ومع هذا لا يجوز الآن أَن يُطلَق عليه ذلك»(١).

٣٥- ذكر «فصلاً» في أسماء السور المتعددة الأسماء، ضمَّنه أسماء أربعين سورة، تتراوح أسماء السورة الواحدة بين (٢٥-٢) من الأسماء(٢).

وهو فصل يحتاج إلى تحرير وتشذيب؛ لأن كثيراً من الأسهاء الواردة فيه استنباطيّة لا دليل عليها من الأثر. وهو - رحمه الله - قد قرر أن جميع أسهاء السور ثبتت بالتوقيف من الأحاديث والآثار (٣).

٣٦ - أورد التفاتة جيِّدة فتح منها باب التأمل في الحكمة من عدم تسمية أي سورة من سور القرآن بسورة موسى، مع كثرة ذكره في القرآن، وكان أوْلى سورة أن تُسمى به سورة طه، أو القصص، أو الأعراف؛ لبسط قصته عليه السلام في الثلاثة ما لم يُبسط في غيرها، وكذلك آدم عليه السلام (١٠)؟

٣٧- لخص من «شرح التسهيل» لأبي حيّان فوائد في إعراب أسهاء السور، واختلافه (٥٠).

⁽١) الإتقان: ١/ ١٤٩.

⁽٢) نفس المصدر: ١/ ١٥١ – ١٥٩.

⁽٣) نفس المصدر: ١/ ١٥٠.

⁽٤) الإتقان: ١٦١/١.

⁽٥) نفس المصدر: ١/ ١٦٢ – ١٦٣.

فيها وقع فيه بغير لغة الحجاز = ٤

٣٨- أورد قرابة (٢٣) أثراً تدلّ أن في القرآن لغات غير لغة قريش، من كتب «أبي القاسم، وابن أبي حاتم، وابن الأنباري، وسعيد بن منصور في «تفسيره» »(١).

٣٩- نقل عن كتاب «لغات القبائل» المنسوب لأبي عبيد القاسم بن سلّام المنسوب لأبي عبيد القاسم بن سلّام حرحمه الله الغات تسع وعشرين قبيلة سوى قريش، هي: كِنانة، وهُذَيل، وحِمْير، وأَزد شَنُوءَة، وجُرْهم، ومَذْحِج، وخَمْعَم، وقيس عَيْلان، وسعد العَشِيرة، وكِنْدة، وعُذْرة، وحضْرَموت، وغسّان، ومُزَيْنَة، ولحَمْ، وجُذام، وبنو حنيفة، واليهامة، وسبأ، وسُليم، وعُهَارة، وطيّع، وخُزاعة، وتعيم، وأنّهار (٢٠)، والأشعريُّون، والأوس، والخزرج، ومَدْين (٣٠).

وهذا الجمع استخلاص تقريباً لسائر القبائل التي ذكرها أبو القاسم، وكان جهد السيوطي هو ضم النظير لمثله؛ لأن أبا القاسم لم يرتّبه على مسرد القبائل(،).

٤ - نقل عن أبي بكر الواسطي في كتابه «الإرشاد في القراءات العشر» أن
 في القرآن من اللغات خمسين لغة، وهي - سوى ما ذُكر -:

قريش، ونُمَيْر، واليمن، وسَدُوس، والعمالقة، وغَطفان، وعُمَان،

⁽١) الإتقان: ٢/ ٨٩-٩١.

⁽٢) في «الإتقان»، «أنحار»، وهو خطأ مطبعي.

⁽٣) الإتقان: ٢/ ٩١-٢٠١.

⁽٤) انظر: لغات العرب الواردة في القرآن الكريم - مثلاً -: ٥٥، ٥٠، ووازن مع الإِتقان: ٢/ ٩١، ٩٢.

وثعلبة، وعامر بن صَعْصعة، وثقيف، وبَلِيَّ، وهوازن، والنَّمِر (١١)، والفُرْس، والروم، والنِّبط، والحبشة، والبربر، والسُّريانية، والعِبْرانية، والقبط. والذي أورده السيوطى من هذه اللغات هو (٤٨) فقط (٢١).

21- نقل عن الواسطي المذكور أنه ليس في القرآن من لغة قريش حرف غريب سوى ثلاثة أحرف، هي ﴿ فَسَيْنُغِضُونَ ﴾ (٢)، و ﴿ مُقِينًا ﴾ (٤)، و ﴿ فَشَرِّدٌ بِهِم ﴾ (٥).

فيها وقع فيه بغير لغة العرب = ٢

٤٢ - استدلّ لرأي المجوزين على وقوع المعرَّب في القرآن بثلاثة أُدلِّة، هي:

- الكلمات اليسيرة في القرآن من غير العربيَّة، لا تخرجه عن كونه عربياً.
- باتفاق النحاة على أن مَنْعَ صرف نحو ﴿ إِبْرَهِمِيمٌ ﴾ للعلميَّة والعُجْمة.
- وأن قوله تعالى ﴿ مَا عَجَمِينٌ وَعَرَبِيُ ﴾ (١)، مراد به: أكلام أعجمي ومخاطب عربي!!

وهي أدلة واهية كما ترى، ثم دعَّمه بالنقل عن ابن النقيب، وبنقل

⁽١) نسبة إلى النَّمِر بن قاسط، والنسبة إليهم نَمَري بفتح الميم؛ استيحاشاً من توالي الكسرتين. انظر: نهاية الأرب للقلقشندي: ٣٨٥، والصحاح (نمر): ٢/ ٨٣٧.

⁽٢) الإتقان: ٢/ ١٠٢.

⁽٣) الإسراء آية: ٥١.

⁽٤) النساء آية: ٨٥.

⁽٥) الأَنفال آية: ٥٧، وانظر: الإتقان: ٢/ ١٠٤.

⁽٦) فصلت آية: ٤٤.

مستفيض ومعلل عن الجويني(١).

٤٣ - أورد «فصلاً» في الألفاظ المعرَّبة الواقعة في القرآن، أوصلها إلى (١٢٠) لفظة، هي تلخيص لما في كتابه «المهذَّب» (٢٠)، رتبها على نسق حروف المعجم، قال في نهايتها: «فهذا ما وقفت عليه من الألفاظ المعرَّبة في القرآن بعد الفحص الشديد سنين، ولم تجتمع قبل في كتاب قبل هذا» (٣)، وزاد في «المهذَّب»: «...بعد الفحص الشديد سنين، وسَعَة النظر والمطالعة...» (١٠)، بينها اكتفى الزركشي بنهاذج منه دون حصر (٥).

في معرفة غريبه = ٢

٤٤ - أورد سرداً لألفاظ غريبة في القرآن الكريم عن ابن عباس - رضي الله عنهما -؛ لأنه ورد عنه وعن أصحابه الآخذين عنه ما يستوعب تفسير غريب القرآن، فساق ما ورد عنه في ذلك - مرتباً على السور - من طريقين:

- طريق عليّ بن أبي طلحة (ت:١٤٣ها) عنه، فذكر منها (٥٩٧) كلمة، وهي طريق صحيحة من طرق التفسير عن ابن عباس.

- طريق بشر بن عُمَارة عن أبي رَوْق عن الضحاك عنه، وفيها (١٣٨)

⁽١) الإتقان: ٢/ ١٠٦ –١٠٨.

⁽٢) انظر منه – مثلاً –: ٦٦، ٦٧، ووازن بالإتقان: ٢/ ١٠٨.

⁽٣) الإتقان: ٢/ ١١٩.

⁽٤) المهذّب: ١٦٨.

⁽٥) بلغت (٢٣) لفظة. انظر: البرهان: ١/ ٣٨٤-٣٨٦.

كلمة، وهي طريق ضعيفة(١).

٥٥ - ذكر سؤالات نافع بن الأزرق الخارجي، فأورد (١٩٠) سؤالاً منها، واعتذر بأنه حذف بضعة عشر سؤالاً؛ لشهرتها(٢). وقد أشار الزركشي إلى أصل سؤالات نافع دون سرد شيء منها(٣).

في معرفة إعرابه = ٣

٤٦ أضاف سبع قواعد ينبغي مراعاتها عند إعراب القرآن الكريم، لخصها
 من كلام ابن هشام في «مغني اللبيب»، وهي:

أن يكون مليّاً بالعربية لئلا يخرج على ما لم يثبت، أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة، أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، أن يراعي في كل ترتيب ما يشاكله، أن يراعي الرسم، أن يتأمل عند ورود المشتبهات، ألا يخرج على خلاف الأصل، أو خلاف الظاهر لغير مقتض (3).

٤٧ - ردَّ ما جاء في بعض الآثار أن في القرآن لحناً، وأن العرب ستقيمه بألسنتها من ستّة وجوه، ونقل فيها أجوبة من كتاب «المصاحف» لابن أشتة، و «الرد على من خالف مصحف عثمان» لابن الأنباري،

⁽١) الإتقان: ٢/ ٥-٥٤.

⁽٢) الإتقان: ٢/ ٥٥-٨٨.

⁽٣) البرهان: ١/ ٣٩٧.

⁽٤) الإتقان: ٢/ ٢٦٠–٢٦٨، ووازن مع «مغني اللبيب»: ٦٩٨، ٢٠٧، ٧٠٨، ١٧٠- (٤) الإتقان: ٢/ ٧١٠، ٧٢٠، ٧٢٠.

و «شرح عقيلة أتراب القصائد» لأبي العباس أحمد بن محمد المقدسي الحنبلي (ت:٧٢٨هـ)، المعروف بابن جُبَارة (١٠).

وذكر التوجيه الإعرابي لقوله تعالى: ﴿إِنْ هَلَانِ لَسَاحِرَنِ ﴾(٢)، و﴿وَالصَّابِعُونَ ﴾(٤)، نقللاً على أبي البقاء العُكبَراوي؛ تدعيماً لخلو القرآن من اللحن(٥).

٤٨ - ذكر (٢٦) موضعاً في القرآن الكريم قرئ بالتثليث (١٠) استخرجها من كتاب «تحفة الأقران فيها قرئ بالتثليث من حروف القرآن» لأحمد بن يوسف بن مالك الرعيني (ت:٧٧٩هـ).

والقراءات المذكورة في مثلث الكلمات، فيها المتواتر والشاذ(٧).

معرفة... والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرج = ٢

٤٩ - قسم القراءات اعتماداً على ابن الجزري إلى ستة أنواع، الخمسة الموجودة
 في العنوان مع المتواتر، وادّعى زيادة السادس، وهو: المُدْرَج. قال: «وظهر

⁽١) الإتقان: ٢/ ٢٦٩-٢٧٢.

⁽٢) طه آية: ٦٣.

⁽٣) النساء آية: ١٦٢.

⁽٤) المائدة آية: ٦٩.

⁽٥) الإِتقان: ٢/ ٣٧٣ - ٢٧٤.

⁽٦) وهو: الألفاظ الواردة على ثلاث حركات بمعاني متفقة أو مختلفة، والتثليث فيها يكون في فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها. انظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك: ١/ ٤-٥.

⁽٧) الإتقان: ٢/ ٢٧٧ – ٢٨٠.

لي سادس يشبهه من أنواع الحديث المدرَج، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير»(١)، وهو موجود عند ابن الجزري كذلك(٢).

• ٥- أفاد حكم العمل بالقراءة الشاذة في الأحكام التكليفيَّة، وذكره للخلاف منحصر بين الشافعيَّة والمالكيَّة (٣).

في معرفة الوقف والابتداء = ٦

١٥ - ذكر أقسام الوقف الخمسة التي اختارها ابن طيفور السجاوندي (٤)
 (ت:٥٦٠ه).

٥٢ - ذكر تنبيهاً فيها يتعسفه بعض المعربين، أو يتكلفه بعض القراء، وضرب لذلك أمثلة، وهو فيه ناقل عن ابن الجزري(٥٠).

٥٣ - ذكر وقف المراقبة، وهو جواز الوقف على أحد الموضعين دون الآخر، ونقل عن ابن الجزري أن أوّل من نبّه عليه أبو الفضل الرازي(١٠).

وهذا الوقف هو المعروف عند المتأخرين بوقف التعانق، واصطلح عليه في وقوف المصاحف بوضع ثلاث نقاط مركبة على موضعي الوقف [.. ..].

٥٤ - نقل عن كتاب «الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء» للنكزاوي

⁽١) الإِتقان: ١/ ٢١٥.

⁽٢) النشر: ١/ ٢٨، ٣٢.

⁽٣) الإتقان: ١/ ٢٢٨.

⁽٤) الإتقان: ١/ ٢٣٤.

⁽٥) نفس المصدر: ١/ ٢٣٩.

⁽٦) نفس المصدر: ١/ ٢٤١.

(ت: ٦٨٣هـ)، أن علم الفقه مما يحتاج إليه دارس الوقف والابتداء(١).

٥٥- فرّق بين مصطلحات: الوقف، والسكت، والقطع، نقلاً عن ابن الجزري بدون تصريح، إلا في الأَخير(٢).

٥٦- أورد «فصلاً» ضمَّنه تسعة أنواع من الوقوف على أواخر الكلم، ومادته من «النَّشر» لابن الجزري بدون عزو، وهي:

السكون، والرَّوم، والإِشهام، والإِبدال، والنقلِ، والإِدغام، والحذف، والإِنبات، والإِلحاق، ثم شرحها(٣).

في مرسوم الخط وآداب كتابته = ٤

٥٧ أضاف قاعدتين من قواعد رسم المصحف، وهما: قاعدة كتابة الهمزة بأنواعها، وصورها، وقاعدة ما فيه قراءتان، وكتب على إحداهما(٤).

٥٨- أشار إلى ما اختلفت مصاحف الأمصار في كتابته، وأنه موجود في المصحف الإمام، وكتابته تكون بحسب قراءَته (٥٠).

٩٥ - ذكر «فصْلاً» ضمَّنه جملة من آداب كتابة المصحف، والآداب المرعيَّة فيه (٦).

⁽١) الإتقان: ١/ ٢٤٢.

⁽٢) نفس المصدر: ١/ ٢٤٤، وانظر: النشر: ١/ ٢٤٠–٢٤٣.

⁽٣) نفس المصدر: ١/ ٢٤٨ – ٢٥١، وانظر: النشر: ٢/ ١٢٠ – ١٢١.

⁽٤) الإتقان: ٤/ ١٥٢ - ١٥٣، ١٥٢ - ١٥٧.

⁽٥) نفس المصدر: ٤/ ١٥٨.

⁽٦) نفس المصدر: ١٥٨/٤-١٦٢.

• ٦- ذكر تطوَّر اصطلاح «ضبط القرآن» (١) في الصدر الأُوَّل، ثم ما انتهى إليه العمل لدى المتأخرين (٢).

في فضائل القرآن = ١

٦١ - توسع في إيراد ما ورد في فضل القرآن على الجملة، وما ورد في فضل سور أو آيات بعينها. فذكر فصلين ضمَّن الأول منهما (٣٣) حديثاً، والثاني (٦٦) حديثاً

في خواص القرآن = ١

٦٢ - ذكر في خواص القرآن (٤٥) حديثاً تدور حول الاستشفاء والرُّقية بآيات، أو سور مخصوصة من القرآن (٤٠).

في آداب تلاوته وتاليه = ٣

٦٣ - ذكر من آداب تلاوة القرآن عشرين أدباً، تنقسم إلى قسمين:

أ- ما أصله في «البرهان»، لكنَّه توسع فيه، وهي أربعة آداب:

صيغ الاستعاذة والجهر أو الإِسرار بها، جملة من الآثار الحاتَّة على التدبّر

⁽١) المراد منه: العوارض التي ترسم فوق الحروف من حيث الإعجام، أو الإعراب، أو الخذف والزيادة، أو صفة القراءة من تسهيل أو إشهام أو إمالة.... وأطلق عليه المتقدمون اسم: النقط، أو الشكل.

⁽٢) الإتقان: ٤/ ١٦٢.

⁽٣) نفس المصدر: ٤/ ١٠٢-١١٥.

⁽٤) الإتقان: ٤/ ١٣٧ -١٤٣.

والفهم، التوسع في مسألة التلفيق بالقراءة(١)، الأوقات المختارة لقراءة القرآن الكريم.

ب- ما هو زيادة محضة لم يتطرق إليها الزركشي، وجملتها (١٦) أدباً، هي: نسيان القرآن كبيرة من الكبائر، سُنِّية المكان النظيف للقراءة، استقبال القبلة أثناء القراءة، عدم افتقار قراءة القرآن إلى نيّة، سنيَّة الترتيل، استحباب تكرير قراءة الآية لغرض مقصود، استحباب البكاء عند القراءة أو التباكي، استحباب تحسين الصوت بالقراءة، حكم القراءة بالألحان، طلب القراءة من حسن الصوت، الاجتماع على القراءة، الارتجاج على القارئ أو الشك في الآية، سجود التلاوة واستحبابه، صوم يوم الختم والاجتماع له، كراهية قول نَسِيت سجود التلاوة واستحبابه، صوم يوم الختم والاجتماع له، كراهية قول نَسِيت آية كذا، وصول ثواب القراءة للميت (٢٠).

٦٤- أورد أنه اشتُهر عن المالكية تحريم الاقتباس من القرآن، وتشديد النكير على فاعله (٣).

٦٥ - ذكر التوجيه بالألفاظ القرآنية في الشعر وغيره، وأنه جائز، ومثل له ببيتين(؛).

في أمثال القرآن = ٢

٦٦ - أورد (١٣) مثالاً للأمثلة الكامنة في القرآن، نقلاً عن الماوردي(٥).

⁽١) وهي: خلط القراءات بعضها ببعض، أو تركيب قراءة على أُخرى.

⁽٢) الإتقان: ١/ ٢٩٢-١٣٤.

⁽٣) نفس المصدر: ١/ ٣١٥.

⁽٤) الإتقان: ١/ ٣١٧.

⁽٥) نفس المصدر: ٤/ ٤١ –٤٣.

٦٧ - انتقى ثلاثين لفظة من القرآن جارية مجرى المثل، نقلاً عن كتاب «الآداب» لابن شمس الخلافة (ت: ٦٢٢هـ).

في جدل القرآن = ١

٦٨ - أورد سبعة أنواع مصطلح عليها في علم الجدل، وخرَّج عليها أمثلة من القرآن الكريم، وهي:

السَّبْر والتقسيم، القول بالموجِب (وحقيقته ردِّ كلام الخصم من فحوى كلامه)، التسليم (وهو: أن يُفرض المحال إما منفياً، أو مشروطاً بحرف الامتناع؛ لكون المذكور ممتنع الوقوع؛ لامتناع وقوع شرطه، ثم يُسلِّم وقوع ذلك تسليهاً جدليًا)، الإسجال (وهو: الإتيان بألفاظ تُسجِّل على المخاطب وقوع ما نُحوطب به)، الانتقال (وهو أن ينتقل المستدل إلى استدلال غير الذي كان آخذاً فيه؛ لكون الخصم لم يفهم وجه الدلالة من الأوَّل)، المناقضة (وهي: تعليق أمر على مستحيل، إشارة إلى استحالة وقوعه)، مجاراة الخصم ليعثر، بأن يُسلِّم بعض مقدماته، حيث يراد تبكيته وإلزامه (۲).

في ناسخه ومنسوخه = ٤

٦٩ حصر الآيات التي تصح دعوى النسخ فيها، وهي إحدى وعشرون
 آية، لكنه أخرج منها آية الاستئذان (٣)، والقسمة (٤)، وأضاف إليها

⁽١) الإتقان: ٤/ ٤٣ - ٥٥.

⁽٢) الإتقان: ٤/ ٥٥-٥٥.

⁽٣) وهي قوله تعالى ﴿...لِيَسْتَغْذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَنْنُكُو ﴾ النور: ٥٨.

⁽٤) وهي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُوْلُوا ٱلْقُرْبَى ... ﴾ النساء: ٨.

قوله تعالى ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَتُمَّ وَجُهُ اللَّهِ ... ﴾ (١) على رأي ابن عباس، فتمَّت له عشرون آية (٢).

• ٧- ذكر أن المكيَّ وقع فيه ناسخ، ومثَّل له (٣).

٧١- أورد كيفيّة إِثبات الناسخ، أو طرق معرفته نقلاً عن ابن الحصار (١٠).

٧٢- ساق (١٤) حديثاً فيها ذكر ما نسخ تلاوة، وبقى حكماً (٥٠).

في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض = ١

٧٣- ذكر نصوصاً عن ابن عباس - رضي الله عنها - تدلّ على أنه تكلّم أو توقّف في نوع الموهم أو المشكل - ظاهراً - من تفسير عبدالرزاق، ومستدرك الحاكم، وغيرهما(١٠).

وأشار الزركشي إلى أن ابن عباس تكلّم في هذا الباب(٧).

في المحكم والمتشابه = ٣

٧٤- أورد تسعة آثار تدعم معنى أو معاني الأقوال الثمانية التي ذكرها في

⁽١) البقرة آية: ١١٥.

⁽٢) الإنقان: ٣/ ٥٥-٨٨.

⁽٣) نفس المصدر: ٣/ ٧١.

⁽٤) نفس المصدر: ٣/ ٧١-٧٢.

⁽٥) نفس المصدر: ٣/ ٧٢–٧٥.

⁽٦) الإتقان: ٣/ ٧٩-٨٠.

⁽٧) البرهان: ٢/ ١٧٦.

المحكم والمتشابه(١).

٥٧- ذكر سبع صفات من آيات صفات الله تعالى زيادة على ما ذكره الزركشي في باب عقده لذلك، وهي: الوَجْه، والقرب، والحُب، والغضب، والرضا، والعنديَّة، والمعيَّة (٢).

٧٦- زاد أربعة أقوال في معاني هجاء فواتح السور، وهي:

أسهاء للقرآن، حساب أبي جاد لتدل على مدّة هذه الأُمّة، تنبيهات كما في النداء، أن الله جعلها أمارة لأهل الكتاب بأنه سَيُنزِل على محمد الله كتاباً في أول سور منه حروف مقطعة (٣).

في إعجاز القرآن = ٢

٧٧ تكلم على معنى المعجزة، ونوعيها الحسي والعقلي، وحال القرآن من ذلك (٤).
 ٧٨ أورد أقوالاً خمسة في وجوه الإعجاز، وهي:

- قول المراكشي (ت:٨٠٧هـ) في «شرح المصباح»: الجهة المعجزة في القرآن تُعرف بالتفكر في علم البيان، وهو ما يُحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى، وعن تعقيده، وتُعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه لمقتضى الحال.

⁽١) الإتقان: ٣/ ٤-٥.

⁽٢) الإتقان: ٣/ ١٦ - ٢١.

⁽٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٥، ٢٧، ٨٨.

⁽٤) نفس المصدر: ٤/٣.

- وقول الراغب الأصفهاني (ت: نحو ٢٥ هه) في مقدمة «تفسيره»: أن إعجاز القرآن ذكر من وجهين: إعجاز يتعلق بنفسه، وهو ما يتعلَّق بفصاحته وبلاغته، أو بمعناه، وإعجاز يتعلَّق بصرف الناس عن معارضته.
- وقول ابن سراقة العامري (ت: ١٠ ٤هـ)، ويتضمن ثمانية وجوه عن أهل العلم.
- وقول الرمَّاني: علي بن عيسى (ت:٣٨٤هـ) أَن الإِعجاز حاصل من عدَّة وجوه: من جهة ترك المعارضة مع توفّر الدواعي وشدَّة الحاجة، والتحدّي للكافَّة، والصَّرْفة، والبلاغة، والإِخبار عن الأُمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياسه لكل معجزة.
- وقول القاضي عياض اليحصبي (ت:٤٤٥هـ) في «الشَّفا»: أَن تحصيل الإعجاز واقع من أَربعة وجوه:
 - * حسن تأليفه، والتئام كلمه وفصاحته، وبلاغته الخارقة.
- * صورة نظمه العجيب، والأُسلوب الغريب المخالف لأُساليب كلام العرب.
 - * ما انطوى عليه من الإخبار بالمغيّبات.
 - * ما أَنبأَ به من أخبار القرون السالفة، والأُمم البائدة(١٠....

معرفة المتواتـــر = ٢

٧٩ - ذكر مسأَلة تواتر البسملة، وردَّ قول من أَنكرها من المالكيّة، وأورد

⁽١) الإتقان: ٤/ ٩-١٢، ١٤-١٧.

جمعاً من الأحاديث والآثار تفيد تواترها ولو معنويّاً(١).

٨- توسع في بحث إسقاط الفاتحة والمعوِّذتين من مصحف عبدالله بن مسعود الله عن الرازي، وابن حجر، وابن قتيبة (٢).

في معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه = ٦

 $^{(7)}$. زاد خسة أقوال في الفرق بين التفسير والتأويل $^{(7)}$.

٨٢ أورد تعريف التفسير عن أبي حيّان مع شرح أبي حيّان لمحترزات
 التعريف^(١).

٨٣- ذكر حكم تفسير القرآن، ونقل الإِجماع أنَّه من فروض الكفايات(٥٠).

٨٤ - زاد بعض شروط المفسِّر، نقلاً عن أبي طالب الطبري أو الطَّنزي (؟)،
 وشيخ الإسلام بن تيمية (١).

 ٨٥- ذكر تنبيهاً في معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة، بحسب قراءة مخصوصة، وأورد أمثلة لها(٧).

٨٦ - ذكر خمسة أقوال من كلام ابن النقيب المقدسي في معنى حديث «لكل

⁽١) الإتقان: ١/ ٢١٧-٠٢٢.

⁽٢) الإتقان: ١/ ٢٢٠-٢٢٢.

⁽٣) نفس المصدر: ٤/ ١٦٧ - ١٦٩.

⁽٤) الإتقان: ٤/ ١٦٩.

⁽٥) نفس المصدر: ٤/ ١٧٣.

⁽٦) نفس المصدر: ٤/ ١٧٥ –١٨٠ ١٨٧ -١٨٨.

⁽٧) نفس المصدر: ٤/ ١٩٣ – ١٩٤.

آية ظهر وبطن...»، وبعض النقول في تفسير الصوفية للقرآن(١).

في وجوه مخاطباته = ١

٨٧- ذكر خطابين من أنواع الخطاب في القرآن لم يَرِدا في «البرهان» استقلالاً،

أ- خطاب الغير، والمراد به العين.

ب- الخطاب العام الذي لم يُقصد به مخاطب معيَّن (٢).

في حقيقته ومجازه = ١

٨٨ - ذكر «فصلاً» في الواسطة بين الحقيقة والمجاز، أورد فيه ثلاثة أشياء:

- اللفظ قبل الاستعمال، وهو نوع مفقود من القرآن.

- الأُعلام^(٣).

- اللفظ المستعمل في المشاكلة(٤).

في كناياته وتعريضه = ٢

٨٩- ذكر مبحثاً عن الإِرداف، وأنه من أنواع البديع التي تشبه الكناية، وعرَّفه وذكر له أمثلة (٥٠).

⁽١) الإتقان: ٤/ ١٩١ – ١٩٢.

⁽٢) نفس المصدر: ٣/ ١٠٣.

⁽٣) والمراد الأعلام المتجدِّدة دون الموضوعة بوضع أهل اللغة؛ لأن مستعملها لم يستعملها فيها وضعت له أولاً. انظر: المزهر: ١/ ٣٦٧.

⁽٤) الإتقان: ٣/ ١٢٦ -١٢٧.

⁽٥) نفس المصدر: ٣/ ١٤٦.

• ٩ - ذكر للتعريض خمسة أسباب - نقلاً عن الطيبي -، وهي:

لتنويه جانب الموصوف، لتلطف به واحتراز عن المخاشنة، لاستدراج الخصم إلى الإذعان والتسليم، للذمّ، للإهانة والتوبيخ(١).

في الخبر والإنشاء = ٥

٩١- زاد قولين من الأقوال الحاصرة لأقسام الكلام، وهما:

- أنَّ أقسام الكلام أربعة: خبر، واستخبار، وطلب، ونداء.
 - أَنَّ أقسام الكلام ثلاثة: خبر، وطلب، وإنشاء (٢).

٩٢ - ذكر أربعة معانٍ للاستفهام خرجت عن معناها الأصلي، وهـ و طلب الفهم، وهي: التفخيم، الاكتفاء، التأكيد، الإخبار (٣).

٩٣ - ذكر عن السكاكي في «مفتاح العلوم» عشرين نوعاً من خروج الأَمر عن أَصْله، وهي:

الندْب، والإِباحة، والدعاء، والتهديد، والإِهانة، والتسخير، والتعجيز، والاُمتنان، والإِباحة، والتسوية، والإِرشاد، والاحتقار، والإِنذار، والإِكرام، والتكوين، والإِنعام، والتكذيب، والمشورة، والاعتبار، والتعجب(٤).

وبعض هذه المعاني تندرج تحت بعضها، نحو: الإِرشاد = الندب،

⁽١) الإتقان: ٣/ ١٤٨.

⁽٢) نفس المصدر: ٣/ ٢٢٥.

⁽٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٣٧، ٢٣٩–٢٤٠.

⁽٤) نفس المصدر: ٣/ ٢٤٢-٢٤٣.

والإِنذار = التهديد؛ لذلك قال السبكي: «وغالب هذه المعاني فيها نظر»(١).

٩٤ - أَضاف ثمانية معان للنهي في خروجه عن حقيقته، وهي:

الكراهة، والدعاء، والإرشاد، والتسوية، والاحتقار والتقليل، وبيان العاقبة، واليأس، والإهانة (٢).

٩٥- ذكر أربعة فروق بين التمنّي والترجي، نقلاً عن القرافي في «الفروق»^(٣).

الأُنواع [٤٢، ٤٤، ٥٥، ٥٥، ٥٥، ٥٨، ٦٧] = ١٥

97- ذكر «فائدة» من أربعة أوجه في الحكمة من تنكير ﴿أَكَدُ ﴾ في سورة الإخلاص (١٠).

٩٧- أورد (٣٧) لفظة من خفي الألفاظ المفردة والمجموعة في كتاب الله من كتاب الله من كتاب الأخفش: سعيد بن مسعدة «الإفراد والجمع»، نحو:

المنّ، والعَوَان، والأَزلام، وأساطير، والمثاني... (٥٠).

٩٨- زاد عزو ما نقل عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في سؤالات الصحابة للنبي الثانتي عشرة مسألة، إلى البزار(١٠).

⁽١) عروس الأَفراح: ٢/ ٣٢٢.

⁽٢) الإتقان: ٣/ ٣٤٢-٤٤٢.

⁽٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٤٥.

⁽٤) نفس المصدر: ٢/ ٢٩٥.

⁽٥) الإتقان: ٢/ ٣٠٣-٤٠٣.

⁽٦) الإنقان: ٢/ ٣١٥.

99 - ذكر «قاعدة» في المصدر (وهي فيها يحتاج إليه المفسّر)، مفادها أن سبيل الواجبات الإِتيان به منصوباً، نقلاً عن ابن عطيّة، وأبي حيّان(١).

• • ١ - أورد عشرة أسباب من أسباب التقديم والتأخير من كتاب ابن الصائغ الحنفي «المقدمة في سرّ الألفاظ المقدّمة» (٢). ووجه الزيادة في النصّ المنقول من الكتاب المذكور – الذي هو في حكم المفقود – دون المحتوى والمضمون؛ لأن هذه الأسباب قد أوردها الزركشي في «البرهان» في مبحثي: أسباب التقديم، وأنواع التقديم.

لكن إيراد الزركشي لها كان على وجه الإجمال والإدماج، دون تنسيق وترتيب.

١٠١ - ذكر «فائدة» عن ابن أبي الإصبع في أنه لم يقع تشبيه شيئين بشيئين،
 ولا أكثر من ذلك في القرآن الكريم (٣).

١٠٢ - ذكر نوعين من أنواع التضمين، أوردتها في نوع أساليب القرآن (٤).

١٠٣ - زاد ثلاثة أقسام في الاستعارة ليست في «البرهان»، هي:

أ- باعتبار اللفظ: أصليَّة، وتبعيَّة.

ب- باعتبار إِمكانيّة اجتماع الطرفين: وفاقيَّة، وعناديّة.

⁽١) الإتقان: ٢/ ٣١٩.

⁽٢) نفس المصدر: ٣/ ٣٥-٤٠.

 ⁽٣) الإِتقان: ٣/ ١٣٣، أمّا تشبيه مفرد بمتعدد فقـد وقـع في القـرآن في قولـه تعـالى ﴿ كَأَنَّهُنَّ الْكِاثُونُ وَٱلْمَرْجَالُ ﴾ الرحـمٰن آية: ٥٨.

⁽٤) الإتقان: ٣/ ٢٧٠.

ج- باعتبار وجه الشبه: تمثيليّة وغير تمثيليّة.

كما زاد ثلاثة أنواع منها ضمن قسمين هما في «البرهان»:

- أ- باعتبار الملائم، وهي ثلاثة أنواع: مرشحة، ومجرَّدة (وهما في «البرهان»)، ومطلقة (وهي الزيادة).
- ب- باعتبار آخر، وهي أربعة أنواع: تخييلية، ومكنية (وهما في «البرهان»، وتحقيقيّة، وتصريحيّة(١) (وهما الزيادة).
- ١٠٤ أورد خاتمة مهمَّة في الفرق بين الاستعارة، والتشبيه محذوف الأَداة (٢).
- ١٠٥ أورد مأخذ تسمية أحد أنواع الحذف، وهو الاحتباك؛ بأنه مأخوذ من الحبثك، الذي معناه الشد والإحكام، وتحسين أثر الصنعة في الثوب(٣).
 - ١٠٦ توسع في أمثلة حذف الحرف في أساليب الحذف(٤).
- ١٠٧ زاد في أدوات التوكيد ست أدوات، وهي: لام الابتداء، وليت، ولعلّ، ولا، ولمَّا في تأكيد النفي، وإِنَّما (٥٠).
- ١٠٨ زاد من أنواع الإطناب: الإيغال، وهو الإمعان (أي: ختم الكلام بها يفيد نكتة يتم المعنى بدونها)، لم يورده الزركشي (٢).

⁽١) الإتقان: ٣/ ١٣٧ - ١٤٠.

⁽٢) نفس المصدر: ٣/ ١٤١ –١٤٢.

⁽٣) نفس المصدر: ٣/ ١٨٣.

⁽٤) نفس المصدر: ٣/ ١٨٨ -١٩٠.

⁽٥) نفس المصدر: ٣/ ١٩٣.

⁽٦) نفس المصدر: ٣/ ٢٢٠.

كما زاد نوعي: الطرد والعكس (١) (وهو: أَن يُـؤتى بكلامين، يقرِّر الأُوِّلُ بمنطوقه مفهوم الثاني، وبالعكس).

والاستقصاء (٢) (وهو: أن يتناول المتكلم معنى فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالاً).

١٠٩ - زاد سبعة أنواع من أنواع الجناس، سوى الخمسة الورادة في «البرهان»،
 والسبعة هي:

المحرَّف، والمذيَّل، والمضارع، والمرفوّ، وتجنيس القلب، والاشتقاق، والإطلاق (٣). وانظر تعاريفها في الصفحات المشار إليها.

١١- زاد أربعة وعشرين نوعاً من أنواع البديع مع أمثلتها من الآيات القرآنية،
 وهي:

الاطراد، والانسجام، والإِدماج، والافتنان، والاقتدار، والتفويض، والتعليم، والتنكيت، والترتيب، والجمع، والجمع والتفريق، والجمع والتقسيم، وجمع المؤتلف والمختلف، وحسن النسق، وعتاب المرء نفسه، والعنوان، والجمع والتفريق والتقسيم، والفرائد، واللف والنَّشر، والمزاوجة، والمواربة، والمراجعة، والنزاهة، والإبداع(ن). وانظر تعاريفها ثَمَّ.

⁽١) الإتقان: ٣/ ٢٢١.

⁽٢) نفس المصدر: ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

⁽٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٧١-٢٧٣.

⁽٤) نفس المصدر: ٣/ ٥٩ ٧ – ٢٨٩.

في معرفة معاني الأُدوات التي يحتاج إِليها المفسِّر = ١٦

١١١ - زاد النقل عن البهاء السبكي في «إِذا ما»، وقال: «ولم أَر من تعـرض لكونها باقية على الظرفيَّة، أَو محوَّلة إِلى الحرفيّة»(١).

١١٢ - زاد من معاني «أوْ» التقريب، نقلاً عن الحريري وأبي البقاء العكبَراوي (٢).

١١٣ - زاد من معاني «إِلى» المعيَّة والتعلُّق، نقلاَّ عن ابن مالك في «التسهيل»^(٣).

١١٤ - زاد شرطين من شروط (إِيُّ)، وهما: لا تقع إِلاَّ بعد القسم، وقال ابن الحاجب: وإِلاَّ بعد الاستفهام (٤٠).

٥١١ - زاد معنيين من معاني «الباء»، هما: المقابلة والغاية (٥٠).

117 - زاد ثمانية معان لـ «رُبَّ»، وهي: للتقليل غالباً، للتكثير دائماً، أنها لهما على السواء، للتقليل غالباً والتكثير نادراً، عكسه، لم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إِثبات لا تدلُّ على تكثير ولا تقليل، للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيها عـداه، لمبهم العـدد تكـون تقليلاً وتكثيراً (١).

١١٧ - زاد ستة فروق بين «عند ولدى»، وبين «لـدن» أَفادهـا مـن «مغنـي

⁽١) الإتقان: ٢/ ١٥٠.

⁽٢) نفس المصدر: ٢/ ١٧٧.

⁽٣) نفس المصدر: ٢/ ١٦٢.

⁽٤) نفس المصدر: ٢/ ١٨٠، والفائدة بواسطة مغني اللبيب: ١٠٦.

⁽٥) نفس المصدر: ٢/ ١٨٤، وهما من مغنى اللبيب: ١٤٣، ١٤٣.

⁽٦) نفس المصدر: ٢/ ١٩٦ -١٩٧، وأفادها من الجني الداني للمرادي: ٤٣٩ - ٤٤٠.

اللبيب» لابن هشام (١٠).

۱۱۸ - زاد أربعة أوجه لـ «غير» أفادها من «المفردات» للراغب، ونسبها إليه (۲).

۱۱۹ - زاد من معاني «الفاء» الاستئناف^(۳).

• ١٢ - زاد في «اللام الجازمة» التي هي للطلب - وهي مكسورة - أن قبيلة سُلَيْم تفتحها(؛).

١٢١ - زاد في «النون» نون الوقاية التي تدخل الفعل والحرف^(٥).

١٢٢ - زاد أَن أَلف «ها» الداخلة نعتاً لـ «أَيّ» يجوز حذفها، وضمُّها إِتْباعـاً على لغة أَسد(١).

١٢٣ - زاد لغات الفتح والضم والكسر مع التنوين وعدمه في «هيهات»(٧).

١٢٤ - زاد في «واو العطف» أنها تفارق سائر حروف العطف في تسعة أشياء، هي: اقترانها بـ «إِمَّا»، وبـ «لا» بعد نَفْي، وبـ «لكن»، وبعطف العقد على النيّف، والعام على الخاص، وعكسه، والشيء على مرادفه، والمجرور

⁽١) الإتقان: ٢/ ٢٠٧، وقارن مع مغنى اللبيب: ٢٠٨-٢٠٩،

⁽٢) نفس المصدر: ٢٠٨/١.

 ⁽٣) نفس المصدر: ٢/ ٢١، وقد أفاده من مغني اللبيب: ٢٢٢-٢٢٣، وحقَّق ابن هشام أنه للعطف.

⁽٤) الإتقان: ٢/ ٢٢٦، ووازن بمغنى اللبيب: ٢٩٤.

⁽٥) نفس المصدر: ٢/ ٢٥١.

⁽٦) نفس المصدر: ٢/ ٥٣، ووازن بمغنى اللبيب: ٥٦.

⁽٧) نفس المصدر: ٢/ ٥٥٨.

على الجوار، وللتعليل(١).

١٢٥ زاد ثلاثة معانٍ للواو غير العاملة، وهي: واو ضمير الذكور، وواو
 علامة المذكَّرين في لغة طيّء، والواو المبدلة من همزة الاستفهام
 المضموم ما قبلها(٢).

١٢٦ - أضاف ستًّا وعشرين أداة لم يوردها الزركشي، وهي:

(أحد [ومادته فيها من كتابي: «الزينة» لأبي حاتم: أحمد بن حمدان الليشي (ت:٣٢٢ه) من زعاء الإسماعيلية وكتّابهم، و«أسرار التنزيل» للبارزي (ت:٧٣٨ه)، و «المفردات» للراغب]، اللهمّ، أوْلَى، أيّ، إيّا، أين، بئس، بيْن، التاء، تبارك، تعالى، ساء، شبْحان، كذا، كيْ، ليت، ماذا، متى، مها، التنوين، نَعَمْ، نِعْمَ، هات، هَلُمَّ، هنا، هيْت) (٣).

ويلاحظ على جملة هذه الزيادات عدَّة أُمور:

١ - أن بعضها ورد على سبيل «قاعدة»، أو «فائدة»، أو «تنبيه».

٢- جزء منها ساقه السيوطي تلخيصاً لكتاب من كتبه، مثل: «فصل المبهات القرآنية»، و«المعرَّب».

٣- بعضها فيه تأصيل، وجملة ليست قليلة تعتبر زيادته فيها مجرد

⁽١) الإتقان: ٢/ ٢٥٦-٢٥٧، وقد أفادها من ابن هشام في مغني اللبيب: ٤٦٤-٤٦٧، ضمن ذكره خمسة عشر حكماً لهذه الواو تنفرد به عن سائر أحرف العطف.

⁽٢) نفس المصدر: ٢/ ٢٥٨، وهي من مغني اللبيب: ٤٧٨، ٤٨٢.

ترديد لما قاله آخرون صنَّفوا في الباب، وكان حظ السيوطي - رحمه الله - فيها الجمع والترتيب.

٤ - توسع في التدليل لبعض المسائل، وبخاصة من الأحاديث والآثار الواردة في كتب السنة، والتفسير الأثري، والتواريخ، وتراجم الرجال، والأجزاء الحديثية.

٥ - اعتمد في نوع «معرفة معاني الأدوات التي يحتاج المفسّر إليها»،
 كثيراً على كتاب «مغني اللبيب» لابن هشام الأنصاري.

الفصل الرابع: تحريرات السيوطي

بدت من الإمام السيوطي - رحمه الله - وقفات في تقويم بعض القضايا، أو المسائل المذكورة في «الإتقان»، وجملتها (١٧) تحريراً.

وغالب التحريرات التي تناولها السيوطي انفرد فيها عن الزركشي، سوى التحريرين الآتيين برقم (١٠، ١٥)؛ فإن أصل الكلام عليهما موجود في «البرهان».

وسأعرض لهذه التحريرات حسب ترتيب الأنواع المتفق عليها بين الكتابين.

(١) حرَّر أن سبب النزول ما نزلت الآية أيَّام وقوعه، مبينة لحكمه، أو مجيبة عنه. فأخرج بهذا الضابط، ما ذكره الواحدي من أن سبب نزول سورة الفيل هو قصة قدوم الحبشة؛ لهدم الكعبة.

قال الواحدي: «نزلت في قصة أصحاب الفيل، وقصدهم تخريب الكعبة...»(۱).

لأن هذا المذكور ليس من أسباب النزول في شيء، بـل هـو مـن بـاب الإخبار عن الوقائع الماضية، كذكر أخبار قوم نوح، وعـاد، وثمـود، وبنـاء إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام البيت العتيق.

⁽١) أُسباب النزول: ٤٦٤.

وكذلك سبب اتخاذ الله تعالى إبراهيم خليلاً من قوله تعالى ﴿وَأَتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾(١)، ليس من أسباب النزول(١).

(٢) حرَّر أَن أَصل مسألة: «العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب» في لفظ له عموم. أمَّا إذا كانت الآية نزلت في معيَّن ولا عموم للفظها، فإنها تقصر عليه قطعاً نحو قوله تعالى ﴿وَسَيُجَنَّبُهُ الْأَنْقَ * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّ ﴾ (٣) فإنها نزلت في أبي بكر الصديق ، بالإجماع (١)؛ لذلك استدلَّ بها الرازي مع ضميمة قوله تعالى ﴿إِنَّ أَكُرَمُكُمْ عِندَ اللهِ أَنْقَ نَكُمْ ... ﴾ (٥)، على أنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ (١).

قال السيوطي: «ووهم مَنْ ظنّ أن الآية عامَّة في كلّ من عمل عمله؛ إجراءً له على القاعدة، وهذا غَلَط؛ فإن هذه الآية ليس فيها صيغة عموم، إذ الأَلف واللام إنها تفيد العموم إذا كانت موصولة، أو معرَّفة في جمع، زاد قوم: أو مفرد، بشرط ألاّ يكون هناك عهد، واللام في ﴿الْأَنْقَى﴾ ليست موصولة؛ لأَنها لا توصل بأفعل التفضيل إجماعاً، و﴿الْأَنْقَى﴾ ليس جمعاً بل هو مفرد، والعهد موجود، خصوصاً مع ما تفيد (المعنة «أفعل) من التمييز وقطع المشاركة. فبطل

⁽١) النساء آية: ١٢٥.

⁽٢) الإتقان: ١/ ٩٠.

⁽٣) الليل آية: ١٨،١٧.

⁽٤) أي إِجماع المفسِّرين، وانظر كلام ابن كثير حول المسألة في تفسيره: ٤/ ٥٥٦-٥٥٠.

⁽٥) الحجرات آية: ١٣.

⁽٦) التفسير الكبير: ٣١/ ١٨٥. وانظر: منهاج السنة: ٧/ ٣٧٦-٣٨٥، ٨/ ٥٥٥.

⁽٧) في ‹‹الإتقان›› ‹‹يفيده››، والمثبت هو الصواب.

القول بالعموم، وتعيَّن القطع بالخصوص، والقصر على من نزلت فيه ١٠٠٠.

(٣) قوَّم رأي الزركشي - رحمه الله - في قوله تعالى ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمُ ٱللّهُ يَعْلَمُهُمُّ ... ﴾ (٢)، حيث تعجَّب ممن تجرّأ وقال: إنهم قريظة، أو من الجن (٣).

(٤) أورد السيوطي «فصلاً» في معرفة المكي والمدني يدور حول القول

⁽١) الإتقان: ١/ ٨٧.

⁽٢) الأنفال آبة: ٦٠.

⁽٣) انظر: البرهان: ١/ ٢٤٤.

⁽٤) التوبة آية: ١٠١.

⁽٥) بالمهملة على وزن «عظيم»، وجاء في «الإتقان» منقوطاً «غريب»، وهو: عريب المليكي أبو عبد الله، له صحبة. انظر: الإصابة: ٢/ ٣٧٢.

⁽٦) الإتقان: ٤/ ٨٠-٨١. وانظر هذا التحرير في مقدمة ((مفحمات الأقران)): ٣٥، والرأي الثاني قال ابن كثير في حديثه: ((وهذا الحديث منكر لا يصح إسناده، ولا متنه)). التفسير: ٢/ ٣٥٥، وقال الهيثمي: ((رواه الطبراني وفيه مجاهيل)) مجمع الزوائد: ٧/ ٢٧.

في السور المختلف فيها بين المكيَّة والمدنيّة، وجملتها (٣٢) سورة (١٠٠).

وقد حاول استخلاص نتائج وآراء مدعومة بالأدلّة من جوامع السنة، والروايات التفسيريّة، أو الاستئناس بترجيحات بعض العلماء، كابن الفرس الغَرْناطي، وابن كثير، والنووي، والجعبري، وغيرهم.

وردَّ في هذا الفصل على بعض الآراء التي حكاها أبو جعفر النحاس، وغيره.

ومع كون هذا الفصل محوره التحرير والنقد، ثم الخروج برأي راجح من حيث مكية السورة المختلف فيها، أو مدنيتها، عليه مأخذ، وهو: أنه لم يحرر القول في بعض السور، واكتفى بإيراده أن فيها قولين، نحو: سورة التغابن، والماعون(٢).

وسبب الاختلاف في تلك السور هو أن التنصيص من النبي الشيخ على المكي والمدني ليس صريحاً، وإن كان في المسألة شيء من النقل، وهذا الأمر كان متوفراً لدى الصحابة - رضي الله عنهم -، معلوماً لديهم، فلم ينقلوه؛ لذلك وقع في هذا الباب ضرب من الاجتهاد، واختلاف الأقوال(٣).

⁽١) الإتقان: ١/ ٣٠-٣٧.

⁽٢) الإتقان: ١/ ٣٤، ٣٧.

⁽٣) انظر: «الانتصار لصحة نقل القرآن» للباقلاني (خ): ١٤١-١٤٢.

لا يُعدُّ قولاً برأسه، فإنه من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها، فهي أوَّل آية نزلت على الإطلاق،(١).

(٦) ورد في «جزء» أبي بكر محمد بن الحارث بن أبيض (ت:٣٤٣ه) ست وثمانون سورة مما نزل بمكة، وست عشرة مما نزل بالمدينة من طريق التابعي جابر بن زيد. فقال السيوطي عن هذا الترتيب: «هذا سياق غريب، وفي هذا الترتيب نظر»(٢).

وابن أبيض في ذكره كلا القسمين جارٍ على مصطلح اعتبار المكان من حيث المكي والمدني، لا على ضابط ما قبل الهجرة النبويّة وما بعدها.

(٧) قوَّم رأي بعض فضلاء عصره القائل: إِن نـزول الكتـب الـسابقة
 كان مفرّقاً كالقرآن، ولا دليل على نزولها جملة (٣).

فرد عليه بآية الفرقان ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَحِدَةً ... ﴾ (٤) منتب السابقة نزلت مفرّقة ، لكان يكفي في الرد عليهم أن يقول: ولو كانت الكتب السابقة نزلت مفرّقة ، لكان يكفي في الرد عليهم أن يقول: إن ذلك سنة الله في الكتب التي أنزلها على الرسل السابقة ، كما أجاب بمثل ذلك قولهم ﴿ وَقَالُواْ مَالِ هَنذَا ٱلرّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطّعَامَ وَيَمْشِي فِ ٱلْأَسْوَاقِ ... ﴾ (٥) ،

⁽١) الإتقان: ١/ ٧١.

⁽٢) الإتقان: ١/ ٧٣.

⁽٣) وهو البقاعي، كما تقدم ص: ١٩٧.

⁽٤) الفرقان آية: ٣٢.

⁽٥) الفرقان آية: ٧.

وقولهم: ﴿أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾(١)، وقولهم: كيف يكون رسولاً، ولا همّ له إلا النساء! فقال: ﴿ وَلَقَدُ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمُ أَزْوَجُاوَذُرِيَّيَةً ...﴾(٢).

واستدل - أيضاً - ببعض آيات سورة الأَعراف كقول هُواَلْقَى الْأَلَوَاحَ ﴾ (٣)، وغيرها (٤).

وبحديث ابن عباس قال: قالت اليهود: يا أبا القاسم، لو لا أُنزل هذا القرآن جملة واحدة، كما أُنزلت التوراة على موسى، فنزلت آية الفرقان السابقة (٥٠). وساق أربعة آثار أُخر من تفسير ابن أبي حاتم، وسنن النسائي تدلّ على معنى نزول التوراة جملة، ثم قال عقبها: «فهذه آثار صحيحة صريحة في إنزال التوراة جملة».

(٨) نقل في سورة الملك في سياق سرده أعداد آيات السور المختلف فيها بين علماء العدد، أنها ثلاثون آية، وقيل: إحدى وثلاثون. ونقل عن شعلة الموصلي ترجيح الأول؛ لحديث أبي هريرة أن النبي على قال: «إنَّ سورة في القرآن ثلاثين آية شفعت لصاحبها، حتى غُفر له، تبارك الذي بيده الملك»(٧)،

⁽١) الإسراء آية: ٩٤.

⁽٢) الرعد آية: ٣٨.

⁽٣) الأعراف آية: ١٥٠.

⁽٤) وانظر في الأعراف الآيات: ١٧٤، ١٤٥، ١٥٤، ١٧١.

⁽٥) رواه ابن أبي حاتم في ((تفسيره)) (خ): ٨٢ / أ (مصوَّرة دار الكتب المصرية).

⁽٦) الإتقان: ١/ ١٢٢ - ١٢٤.

⁽٧) رواه الإمام أحمد في المسند: ٢/ ٢٩٩ و ٣٢١، والترمذي: ٨/ ٢٠٠-٢٠١ (تحفة الأحوذي)، وحسّنه، وابن ماجه في السنن: ٢/ ١٢٤٤، والحاكم في المستدرك: ١/ ٧٥٣، =

وحديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «سورة في القرآن ما هي إِلاَّ ثلاثون آية، خاصمت عن صاحبها حتى أدخلته الجنّة، وهي سورة تبارك»(١).

والخلاف الذي يشير إليه السيوطي (٢) هو اختلافهم في عدِّ أو ترك قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ ﴾ (٢)، فعلماء العدد الشامي، والبصري، والكوفي، وأبو جعفر من المدنيين لا يعدونه آية، وتمام الآية عندهم على ﴿كَبِيرٍ ﴾، وعلماء العدد المكي والمدني الأخير، وشيبة بن نِصَاح من المدنيين يعدُّون ﴿نَذِيرٌ ﴾ و و كَبِيرٍ ﴾ آيتين، فعدد سورة الملك عندهم إحدى وثلاثون آية (٤).

وفي نظري أنه لا وجه للترجيح بين العدَّين، ما دام كلاهما منقول، ومعتبر عند أهل العلم (٥). ويحمل الحديثان الآنفان على قصد أن النبي التاعير العدد الأشهر، وهو ثلاثون آية، أو أنه أراد التقريب، دون نظر للكسر.

(٩) نقل عن المرسي في صدد ذكره أسهاء سورة الفاتحة قولَه: «وقد روي حديث لا يصحّ: «لا يقولَنّ أحدُكم أُمّ الكتاب، وليقل فاتحة الكتاب». قال

⁼ وصحّحه ووافقه الذهبي وابن الملقن، وابن حبان: ٣/ ٦٧ برقم (٧٨٧/ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، وحسَّن إسناده الشيخ شعيب الأرناؤوط.

⁽١) رواه الطبراني في المعجم الصغير: ١/ ١٧٦ (ط. السلفية بالمدينة)، وقال الهيثمي: («رجاله رجال الصحيح» مجمع الزوائد: ٧/ ١٢٧، وصححه السيوطي هنا.

⁽٢) الإتقان: ١/ ١٩٤.

⁽٣) الملك آية: ٩.

⁽٤) انظر: القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز للمخللاتي: ٣٢١.

⁽٥) انظر: ما أورده الداني من الآثار والسنن الواردة في عدِّ الآي، وفيه دليل واضح على نقلها: البيان في عد آي القرآن: ٣٩_ ٠٤.

السيوطي: «قلت: هذا لا أصل له في شيء من كتب الحديث، وإنها أخرجه ابن الضُّريس بهذا اللفظ عن ابن سيرين، فالتبس على المرسي، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة تسميتها بذلك، فأخرج الدارقطني وصححه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا قرأتم الحمد فاقر وُّوا بسم الله الرحمن الرحيم؛ إنها أُمَّ القرآن، وأُم الكتاب، والسبع المثاني» »(۱).

(١٠) حرَّر في قسم المنسوخ حكمه دون تلاوته (١٠) أنَّ الـذي أورده المكثرون فيه من الآيات المنسوخة وهو ليس منها، ينحصر في ثلاثة أقسام:

أ- قسم ليس من النسخ في شيء ولا من التخصيص، ولا له بهما علاقة بوجه من الوجوه، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا رَنَقْنَهُمُ يُفِقُونَ ﴾ (٣)، و ﴿ أَنفِقُوا مِمَا رَزَقَنَكُم ... ﴾ (٤)، وغيرهما مما قالوا إنه منسوخ بآية الزكاة.

ب- وقسم هو من المخصوص، لا من المنسوخ، وقد اعتنى المنسوخ، وقد اعتنى ابسن العسربي بتحريسره فأجساد، كقوله ﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَبِعُهُمُ الْمَاوُنَ *... إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ... ﴾ (٥)، و ﴿ فَٱعْفُواْ وَاصْفَحُواْ حَتَّى يَأْتِي

⁽۱) الإتقان: ١/ ١٥٢، والحديث أخرجه الدارقطني في سننه - ١/ ٣١٢ - كما ذكر، والبيهقي في السنن الكبرى: ٢/ ٤٥، وغيرهما، وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة: ٣/ ١٧٩، وفي صحيح الجامع الصغير: ١/ ١٨٧.

⁽٢) وهذا القسم هو الذي فيه مؤلَّفات الناسخ والمنسوخ، ومدح السيوطي ابن العربي؛ لكونه بيَّن هذا الضرب، وأتقن إيراده في كتابه «الناسخ والمنسوخ» (الإتقان: ٣/ ٦٣).

⁽٣) البقرة آية: ٣، وغيرها.

⁽٤) البقرة آية: ٢٥٤.

⁽٥) الشعراء آية: ٢٢٤-٢٢٧.

الله عِلَمْرِوَّة ... ﴾ (١) ، وغير ذلك من الآيات التي خُصَّت باستثناء أو غاية، وقد أخطأ من أدخلها في المنسوخ.

ج-وقسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهليّة، أو في شرائع من قبلنا،
 أو في أول الإسلام ولم ينزل في القرآن، كإبطال نكاح نساء الآباء،
 ومشروعيّة القصاص والدية، وحَصْر الطلاق في الـثلاث، وهـذا
 إدخاله في قسم الناسخ قريب، ولكن عدم إدخالـه أقـرب، وهـو
 الذي رجّحه مكى(٢)، وغيره.

لأن هذا لو عُدَّ من الناسخ لعُدَّ جميع القرآن منه؛ إِذ أكثره رافع لما كان عليه الكفار وأهل الكتاب، وضابط الناسخ أن يكون رافعاً لحكم آية سبقته، وهذا ليس منه (٣).

وأصل هذا التحرير موجود عند الزركشي بصورة وجيزة(١٠).

(١١) قوَّم رأي بهاء الدين السبكي في «عروس الأَفراح»، الذي وجَّه لقاعدة التعريف والتنكير في الأسهاء بأقسامها الأربعة، وهي: إِما أن يكون الاسهان معرفتين، أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو العكس، انتقاده، فقال: «إِن الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة؛ فإنها منتقضة بآيات كثيرة». فذكر خمس آيات تعارض القسم الأول، وثلاثاً في الثاني، وستاً في

⁽١) البقرة آية: ١٠٩.

⁽٢) انظر: الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه: ١٠٧.

⁽٣) الإتقان: ٣/ ٦٢-١٤.

⁽٤) انظر: البرهان: ٢/ ١٧٤-٥٧٠.

الثالث. فتصدَّى له السيوطي مبيِّناً وجه الخطأ في قوله، مدللاً على ما يقول(١٠).

(١٢) ذكر ضمن «قاعدة» في السؤال والجواب، أن الأصل في الجواب أن الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال، وقد يُعْدل في الجواب عمّا يقتضيه السؤال؛ تنبيها على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك، وهو الذي اصطلح عليه السكاكي بـ «الأسلوب الحكيم».

ومثّل السكاكي له بقول ه تعالى ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَةِ قُلْ هِي مَوَقِيتُ لِلنّاسِ وَٱلْحَجِّ ... ﴾ (٢) ، فإنهم سألوا عن الهلال: لم يبدو دقيقاً مثل الخيط، شم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلئ، ثم لا يزال يَنْقص حتى يعود كما بدأ ؟ فأجيبوا ببيان حكمة ذلك، تنبيهاً على أن الأهمَّ السؤالُ عن ذلك لا ما سألوا عنه.

وأَضاف التفتازانيّ: لأَنهم ليسوا ممن يطَّلع على دقائق الهيئة بسهولة.

وقد استرسل السيوطي في تقويم هذا الرأي، وقال: «وأقول: ليت شعري، من أين لهم أن السؤال وقع عن غير ما حصل به الجواب به! وما المانع من أن يكون إنها وقع عن حكمة ذلك ليعلموها، فإن نظم الآية محتمل لذلك، كها أنه محتمل لما قالوه...»، ثم قال: «ولا يظن ذُو دين بالصحابة الذين هم أدق فهها، وأغزر علماً، أنهم ليسوا ممن يطلع على دقائق الهيئة بسهولة، وقد اطلع عليها آحاد العجم الذين أطبق الناس على أنهم أبلد أذهاناً من العرب بكثير...»(٣).

⁽١) انظر: الإتقان: ٢/ ٢٩٨-٩٩٩.

⁽٢) البقرة آية: ١٨٩.

⁽٣) هذا الكلام غير دقيق، بل إنَّ كثيراً من العجم أفهم وأذكى من جملة من العرب، والذكاء والبلادة أمر نسبي في الناس.

ثم قال: «نَعَم المثال الصحيح لهذا القِسْم، جواب موسى لفرعون حيث قال ﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَلَمِينَ * قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَاؤَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَاهُمَا لَ.. ﴾ (١) ... (٢).

فمحور تقويمه لرأي السكاكي والتفتازاني ينبني على أن الأصل في الجواب مطابقة السؤال، والخروج عن الأصل يحتاج إلى دليل، ولم يَرِدْ بإسناد صحيح، ولا غيره أن السؤال وقع على ما ذكروه، قال: «بل ورد ما يُوَيّد ما قلناه؛ فأخرج ابن جرير عن أبي العالية قال: «بلغنا أنهم قالوا: يا رسول الله، لم خُلقت الأهلّة، فأنزل الله ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَةِ ﴾ (٣). فهذا صريح في أنهم سألوا عن حكمة ذلك، لا عن كيفيته من جهة الهيئة» (٤).

ومصطلح «الأُسلوب الحكيم» يشمل تلقي المخاطب بغير ما يترقَّب، وتلقي السائل بغير ما يتطلب (٥٠). وهو يشتمل على ما قاله السكاكي.

يبقى أن أشير إلى أن هذا المصطلح سيّاه عبدالقاهر الجرجاني درالمغالطة»(١٠).

(١٣) حرَّر أَن السائلين في قول على ﴿ وَيَشْتَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾ (٧)،

⁽١) الشعراء آية: ٢٣، ٢٤.

⁽٢) الإتقان: ٢/ ٣١١-٣١٢.

⁽٣) الذي في تفسير الطبري (٢/ ١٨٥) عن الربيع وعن ابن جريج، وليس عـن أبي العاليـة، ولم أجد في تاريخه رواية في ذلك.

⁽٤) الإتقان: ٢/ ٣١١.

⁽٥) انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ٢٠٠.

⁽٦) نفس المصدر: ١/ ٢٠١ (ولم أعثر عليه في «الدلائل» و «الأسرار»).

⁽٧) الإسراء آية: ٨٥.

وقوله ﴿ وَيَسْئُلُونَكَ عَن ذِى ٱلْقَـرُنِكَيْنِ ﴾ (١) هم مشركو مكة، أو اليهود(٢)، لا الصحابة كها جاء عن الرازي(٣).

(١٤) ذكر أن الاستخدام، وهو: أن يُؤتى بلفظ له معنيان فأكثر مراداً به أحد معانيه، ثم يُؤتى بضميره مراداً به المعنى الآخر. وهذه طريقة السكاكي وأتباعه (٤).

قال: «وقيل: ولم يقع في القرآن على طريقة السكاكي، قلت: وقد استخرجت بفكري آيات على طريقته...»، فذكر ثلاث آيات مشر وحة (٥٠).

(١٥) حرَّر أَن (أَلَّا) حرف تحضيض لم يقع في القرآن لهذا المعنى فيها يعلم، ومنع أَن يكون قوله تعالى ﴿ أَلَّا تَعْلُواْ عَلَى ... ﴾ (١) منها، وأجاز تخريج قوله تعالى ﴿ أَلَّا يَعْلُواْ عَلَى ... ﴾ (٧) عليه.

وهو بهذا خالف الزركشي(٨)، ووافق ابن هشام في المثالين اللذين

وتابعت الدكتورة إِنعام عكَّاوي السيوطي في هذا العزو دون تنبيه (المعجم المفصَّل في علوم البلاغة: ٨١).

⁽١) الكهف آية: ٨٣.

⁽٢) انظر: أسباب النزول للواحدي: ٢٩١-٢٩٢، ولباب النقول: ١٣٩-١٤٠.

⁽٣) الإتقان: ٢/ ٢١٦.

⁽٤) ذكر الدكتور أحمد مطلوب أن «مفتاح العلوم» للسكاكي لا يحوي فن «الاستخدام»؛ فلعلّ السيوطي يريد به طريقة القزويني، وشرَّاح تلخيصه. انظر: معجم المصطلحات البلاغية: ١/ ١٩٩٨.

⁽٥) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٥٢-٢٥٣.

⁽٦) النمل آية: ٣١.

⁽٧) النمل آية: ٢٥.

⁽٨) انظر: البرهان: ٤/ ٢٠٨.

أُوردهما، لكنه انفرد بجواز تخريج آية السجود على المذكور(١١).

(١٦) ذكر أنه نُقل عن الخليل بن أحمد أن جميع ما في القرآن من ﴿ لَوْلاً ﴾ فهي بمعنى «هَلَّا»، إِلَّا قوله تعالى ﴿ فَلَوْلاً أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَيِّحِينَ ﴾ (١) قال: «وفيه نظر لما تقدم من الآيات»، نحو: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىَ مِن أَحَدٍ ... ﴾ (١)، و ﴿ لَوْلاً أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ (١).

وأصل هذا الاعتراض على كلام الخليل (الـذي نقلـه ابـن بَرَّجـان في «تفسيره» في أواخر سورة هود) أبداه الزركشي (٥).

لكن محلَّ تحرير السيوطي هو أنه ذكر أثراً عن أبي حاتم أسنده عن أبي مالك (١)، قال: «كل ما في القرآن ﴿ فَلَوْلاً ﴾ فهو «فهلَّا»، إِلَّا حرفين في يونس (٧): ﴿ فَلَوْلاً كَانَتْ قَرْيَةُ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَ آ إِيمَنُهُ آ ﴾ (٨)، يقول: فها كانت قرية، وقوله ﴿ فَلَوْلاَ أَنَّهُ، كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴾ (١)».

قال السيوطي: «وبهذا يتضح مراد الخليل، وهـ و أن مراده ﴿ لَوْلاً ﴾

⁽١) انظر: الإتقان: ٢/ ١٥٩، ومغنى اللبيب: ١٠٢ –١٠٣.

⁽٢) الصافات آية: ١٤٣.

⁽٣) النور آية: ٢١.

⁽٤) سبأ آية: ٣١.

⁽٥) البرهان: ٤/ ٣٢٥.

⁽٦) غَزُوان الغِفاري الكوفي. انظر: تهذيب الكهال: ٢٣/ ١٠٠.

⁽٧) أي النبي الكريم عليه الصلاة والسلام، وليس السورة.

⁽۸) يونس آية: ۹۸.

⁽٩) الصافات آية: ١٤٣.

المقترنة بالفاء»^(۱).

(١٧) حرَّر أَن آية ﴿هُوَ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسِ وَحِدَةِ ... جَعَلَا لَهُ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَنهُمَأَ فَتَعَنَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ (٢) من الموصول لفظاً، المفصول معنى في قصة آدم وحوَّاء، كما يُفهمه السياق.

وقد صرَّح حديث رواه أحمد (٣)، والترمذي وحسنه (١)، والحاكم وصححه (٥)، من طريق الحسن عن سمُرة مرفوعاً نسبة الشرك إلى الأبوين الكريمين في التسمية (١).

واستشكل السيوطي آخر الآية؛ لأن فيها نسبة الإشراك إلى آدم وحوّاء، وآدم نبيّ مكلَّم، والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوَّة وبعدها إِجماعاً.

فها زال في وقفة من أمره حتى رأى في بعض الآثار - في تفسير ابن أبي حاتم، وعبدالرزاق - التي تصرِّح بأن هذه الآية من المفصول الموصول.

⁽١) الإتقان: ٢/ ٢٤١.

⁽٢) الأعراف آية: ١٨٩، ١٩٠.

⁽٣) المسند: ٥/ ١١.

⁽٤) تحفة الأُحوذي: ٨/ ٥٩٩-٢٦٠.

⁽٥) المستدرك: ٢/ ٩٤، ووافقه الذهبي، ورواه الطبري في التفسير: ٩/ ١٤٦.

⁽٦) وقد أُعلّه ابن كثير بثلاث علل، الأُولى: أن فيه عمر بن إبراهيم البصري، لا يُحتجّ به. والثانية: أنه رُوي من قول سمرة موقوفاً. الثالثة: أن الحسن فسَّر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة لما عدل عنه. قال ابن كثير: «وهذا يدلّك على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنه تلقّاه من بعض أهل الكتاب من آمن منهم، مثل كعب، أو وهب بن منبّه، أو غيرهما»، واستظهر أيضاً أن أصله مأخوذ من أهل الكتاب. تفسير ابن كثير: ٢/ ٢٨٦-٢٨٧.

قال: «فانحلت عني هذه العقدة، وانجلت لي هذه المعضلة، واتضح بذلك أن آخر قصة آدم وحوّاء ﴿فِيمَا ءَاتَنْهُمَا ... ﴾، وأن ما بعده تخلُّص إلى قصة العرب، وإشراكهم الأصنام. ويوضح ذلك تغيير النضمير إلى الجمع بعد التثنية، ولو كانت القصّة واحدة لقال: «عمَّا يشركان» كقوله ﴿دَّعُوا اللهَ رَبَّهُمَا ... فَلَمَّا ءَاتَنْهُمَا صَلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكًا وَ فِيما ءَاتَنْهُما ... ﴾ (١)، وكذلك الضائر في قوله بعده ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ ﴾ (٢)، وما بعده إلى آخر الآيات، وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن» (١).

والقرآن الكريم يشهد لهذا الترجيح، وقد ذهب إليه الحسن البصري - رحمه الله - وهو راوي حديث سمرة السابق، واختاره ابن كثير، وقال: «وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري - رحمه الله - في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق آدم وحوّاء، وإنها المراد من ذلك المشركون من ذريّته»(٤).

⁽١) الأعراف آية: ١٨٩، ١٩٠.

⁽٢) الأَعراف آية: ١٩١.

⁽٣) الإتقان: ١/ ٢٥٢ - ٢٥٣.

⁽٤) تفسير ابن كثير: ٢/ ٢٨٧، وانظر: أَضواء البيان: ٢/ ٣٤٠–٣٤١.



الفصل الخامس

القيمة العلمية «للبرهان» و «الإتقان»

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: منهج الكتابين

المبحث الثاني: قيمة مصادرهما

المبحث الثالث: مميِّزات الكتابين

المبحث الرابع: مكانتهما بين كتب علوم القرآن

المبحث الخامس: المآخذ عليهما



المبحث الأول: منهج الكتابين

يعتبر كتاب «البرهان» للزركشي جمهرة في «علوم القرآن» جمعت في مطاويها عدداً من المباحث، لم تتوافر في ظنى في أي كتاب مضى.

وقد أشار الزركشي في مقدمته إلى أنه اعتنى بعلوم القرآن بالقدر الممكن، واقتصر في كل نوع على أُصوله، والرمز إلى فصوله؛ لأَنه ما من نوع من هذه الأنواع التي أوردها إلا ولو أراد الإنسان استقصاء الاستفرغ عمره، ثم لم يُحكم أمره (١).

ويفهم من كلامه أنه سلك سبيل الإيجاز والاختصار في عموم كتابه، ويستثنى من هذه المنهجيَّة نوع «أساليب القرآن» الذي اعتبره عمدة كتابه، فقد غاير الوجازة، وانتحى الإطناب والتطويل.

أمّا السيوطي فلم يُؤلِّف «الإتقان» إلا بعد أن وقف على «البرهان»، ونهل منه ورَوِي، ووافقه في كثير من مباحثه ومنهجيته، ولكنه اختط طريقة في إنشائه تمثّلت فيها يلى:

١ - رتَّب بعض أَنواع «البرهان» ترتيباً أنسب من ترتيب الزركشي.
 ٢ - أَدمج بعض الأَنواع في بعض، مثل نوعي: «معرفة على كم لغة نزل»،
 و «كيفية إنزاله»، فجعلهما نوعاً واحداً، هو الثاني.

⁽١) البرهان: ١/ ١٠٤، ١٠٤.

٣- فصَّل بعض المسائل التي حَقُّها أَن تبان.

٤- زاد عليه بعض الأنواع، والمسائل، والفوائد، والقواعد، والشوارد(١٠).

ومن مظاهر الموافقة المنهجيّة بينهها: تصدير عديد من الأنواع بمن أفردها بالتأليف، واستعمال بعض التقسيمات في ثنايا النوع الواحد، نحو: «فائدة»، و«تنبيه»، و«تنبيه»، و«تنبيهات»، و«خاتمة»، وهي عناوين جانبيّة.

وقد يقدّم الزركشي للنوع المتحدَّث عنه مقدمة، ثم يقول: «شم هاهنا أمور»، ويبحث المسائل ضمن عدد معيَّن من الترقيم (٢)، وقد تبعه السيوطي في هذه الطريقة (٢).

وسأتحدّث عن منهج الزركشي الذي تلمَّسته في النقاط التالية، ثم أُردف الكلام على منهج السيوطي.

منهج الزركشي

١ - الأسلوب:

يمتلك الزركشي أُسلوباً علمياً ممزوجاً بالأدب، ويغلب عليه النقل عن الغير، وقد يكون لطبيعة العلوم التي كتب فيها، دور في إِضفاء هذه الصبغة على كثير من مصنفاته، دون حرّ الكلام الذي يبدعه من تلقاء نفسه.

⁽١) الإِنقان: ١/ ١٤.

⁽٢) الرهان: ١/ ٤٦٥.

⁽٣) الإتقان: ١/ ٨٢-٩٨.

ومن مفردات أسلوبه أنه - أحياناً - يحصر الكلام الذي يريد أن يفصّله بفقرات محدّدة، ثم يزيد عليها، نحو حديثه عمَّا يقرب من «الالتفات»، وهو نقل الكلام إلى غيره، فقال: «وهو ستة أقسام»، ثم أوصلها إلى أحد عشر نوعاً(١).

وقد يخلُّ بها وعد به، نحو جوابه عن الاستشكال في قوله تعالى ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّكِمِ لِلْعَبِيدِ ﴾ (٢)، فذكر أنه سيجيب باثني عشر جواباً، ثم أجاب بأحد عشر (٣).

وقد أوفى بعض المباحث وأطال فيها في «أساليب القرآن»، وجعل لها أقساماً، مثل: الحذف، والتقديم والتأخير، والالتفات، والتغليب، بينها في الصورة المقابلة أوجز إيجازاً مخلاً في بعضها، نحو: النحت.

وسلك سبيل الإحالة على مباحث تقدمت(١٠)، أو سيأتي الحديث عنها(٥٠).

وانتهج طريقاً في بعض المباحث تتمثّل في إيراده إشارات حولها، ثم يفصّل الكلام عليها في أنواع أخر، نحو: نوع بلاغة القرآن، وكها فعل في القَسَم والنفي اللذين تحدّث عنهما في «أقسام معنى الكلام» بصورة يسيرة، ثم استكمل الحديث عنهما بتوسع في نوع «أساليب القرآن».

وكان في أحايين يثير بعض القضايا إذا لم يجد نصوصاً عمَّن سبقه،

⁽١) البرهان: ٣/ ٣٩٨-١٠٤.

⁽٢) فصِّلت آية: ٤٦.

⁽٣) البرهان: ٣/ ٨٥-٨٨.

 ⁽٤) انظر - مثلاً -: ٢/ ٣٣٧، ٣٥٧.

⁽٥) انظر - مثلاً -: ٢/ ٤٧٣.

كمسألة تسمية السور هل هو توقيفي أم يظهر في المناسبات؟ استبعد الثاني (١٠)، ومسألة هل يجوز كتابة القرآن بغير الخط العربي؟ قال: «والأقرب المنع»(٢).

ومن أسلوبه أنه يورد بعض الأسئلة على مسائل فيجيب عنها بنقول عن أهل العلم (٣)، وقد يوردها ولا يجيب، نحو إثارته تساؤلاً في وجه الحكمة من دخول الواو في قوله تعالى ﴿صُمَّرُ وَبُكُمٌ فِي ٱلظُّلُمَاتِ ﴾ (١)، وعدم دخولها من قوله ﴿صُمَّرُ بُكُمُ عُمَى ﴾ (٥)؟

وقد استعمل الفنقلة - أحياناً -، وهي: فإن قلتَ: قلتُ (١٠).

واستعمل بعض المصطلحات المنطقيَّة، نحو: الأَمر الوجودي والعدمي، وتقابل العدم والتضاد، والموجبة الكليَّة لا تنعكس، وغيرها(٧).

ورأيته أورد شيئاً من الألغاز، كقوله: «أيّ شيء إذا عددته زاد على المئة، وإذا عددت نصفه كان دون العشرين» (٨)، وهو لُغز في عدد سور القرآن.

⁽١) الرهان: ١/ ٣٦٧.

⁽٢) نفس المصدر: ٢/ ١٥.

⁽٣) نفس المصدر: ٢/ ١٦٦ -١٦٧، ١٦٨.

⁽٤) الأُنعام آية: ٣٩.

⁽٥) البقرة آية: ١٨. انظر: البرهان: ٢/ ٣٨٨، ٩٩٩.

⁽٦) الرهان: ٣/ ٣١٤-٣١٥.

⁽٧) البرهان: ٢/ ٥٤٤، ٣/ ١٩٠، ٣١٣–٣١٤.

⁽٨) نفس المصدر: ١/ ٢٥٤.

٧- التعاريف:

ترك الزركشي - رحمه الله - كثيراً من تعاريف الأَنواع التي تحدَّث عنها، ولعلَّ بعضها من الوضوح بمكان، نحو: «أُول ما نزل من القرآن وآخره»، و«خواتم السور» ممّا يعذر في تركه.

لكن هناك بعض الأَنواع التي تحتاج - في نظري - إلى ذكر تعاريف لها، نحو «المبهات»، و«جدل القرآن».

ومع هذا فقد كان له قصب السبق في وضع تعريف «المتشابه اللفظي»، كما تقدم في الفصل الثاني.

وقد ضمَّ «البرهان» طائفة كبيرة من المصطلحات البلاغية، فكان موقف الزركشي يرتسم في خمسة مناحٍ:

- (١) يذكر التعريف البلاغي في غالب الأحيان.
 - (٢) ترك التعريف بالكليَّة، نحو «النَّحت»(١).
- (٣) ذكره للتعريف اللغوي دون البلاغي، نحو «الإِبدال»(٢).
- (٤) ذكره للتعريف اللغوي ثم البلاغي لبعض المصطلحات، نحو «التذييل، والاختزال»(٣).
- (٥) ذكره للتعريف البلاغي، ثم يعقبه بالتعريف النحوي، نحو

⁽١) البرهان: ٣/ ٤٤٥.

⁽٢) نفس المصدر.

⁽٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٠٦،١٤٦.

«الاعتراض»^(۱).

٣- التفسير:

أشرت أثناء ترجمتي للزركشي إلى بعض العناصر التفسيريّة الموجودة في «البرهان»، وأزيد عليها هنا ما يلي:

- فسر بعض الأَلفاظ القرآنية الغريبة، نحو ﴿ضَرِيعٍ﴾، ﴿لَمُغْرَمُونَ﴾، ﴿ لَمُغْرَمُونَ ﴾، ﴿ تَفَكَّمُونَ ﴾،
- يرى أَن الإِشكال يزول في بعض الآيات إِذا قُدِّر فيها حذف حرف، نحو ﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَن تَبُوَ أَبِإِثْمِي وَإِثْمِكَ ...﴾ (٣)، أي: لا تبوءَ (١)، وغيرها.
- أجاز ترجمة القرآن الكريم؛ لأجل العمل به للضرورة، قال: «وينبغي أن يُقتصر من ذلك على بيان المحكم منه، والغريب المعنى بمقدار الضرورة من التوحيد، وأركان العبادات، ولا يتعرض لما سوى ذلك، ويؤمر من أراد الزيادة على ذلك بتعلم اللسان العربي، وهذا هو الذي يقتضيه الدليل»(٥).

وهو رأي منضبط كما ترى له شروطه، وواضح في مراميه، ومقداره.

⁽١) البرهان: ٣/ ١٣٤ - ١٣٥.

⁽٢) نفس المصدر: ٣/ ١٣٠، ٢٦٧، ١٤٠ ٥.

⁽٣) المائدة آبة: ٢٩.

⁽٤) البرهان: ٣/ ٢٨٥.

⁽٥) البرهان: ٢/ ٩٧.

٤ - موقفه من القراءات:

وثقت بعض المواضع - أثناء ترجمتي للزركشي - التي تدلُّ على معرفته بعلم القراءات ودقة عزوه إليها غالباً، إلا أنه نسب إلى بعض القراء السبعة وغيرهم قراءات ليست مشهورة عنهم، نحو نسبته إلى ابن عامر «بعد أَمَهٍ»، وإلى عاصم «يلاً أَسفاهُ على يوسف»، وإلى أبي عمرو «ولكنَّ رسولَ الله» بتقدير حذف الخبر(۱).

ونسب قراءَة «الحمدِ لله» بكسر الدال، إلى إبراهيم بن أبي عبلة (٢)، والصواب أنَّ إبراهيم يقرأ بضم الدال واللام (٢).

وأحياناً لا يعزو القراءة إلى من قرأ بها؛ اكتفاءً بذكره وجهها(١٠).

وكان له موقف دفاعي عن القراءات أمام ابن جنّي الذي زعم أن بعض القرَّاء يتخيَّر بلا رواية، فقال ردّاً عليه: «وهذا الذي قاله ابن جني غير مستقيم، ولا يحلُّ لأحد أن يقرأً إلا بالرواية»(٥).

وقال: «وهذا يدلُّ على أنهم لم يأخذوا قراءَتهم من نحوهم، وإنها أخذوها نقلاً، وإن خالف مذهبهم في النحو»(١).

⁽١) البرهان: ٣/ ٣٥، ١٥، ١٤، ٤/ ٣٣٦.

⁽٢) نفس المصدر: ٣/ ٤٣٦.

⁽٣) انظر: حواشي «البديع» لابن خالويه: ١، والكشّاف: ١/ ٥، والمحرر الـوجيز: ١/ ١٠٠، والبحر المحيط: ١/ ١٨.

⁽٤) البرهان: ٤/ ٨٤، وغيره.

⁽٥) نفس المصدر: ٣/ ٤٤٦.

⁽٦) البرهان: ٤/ ٣٨٠.

وقد أكثر من ذكر القراءات الشاذة أحياناً معزوة، وأُخرى بلا عزو(١١).

وسبق حديثي عن رأيه في محل تواتر القراءات السبع، وتفريقه بينها وبين القرآن. وسيأتي - إن شاء الله - في مبحث المآخذ ذكر بعض الهفوات في القراءات.

٥- موقفه من الحديث:

الزركشي من العلماء الذين لهم دراية بعلم الحديث، وقد بدت هذه المعرفة في عزوه جملة أحاديث إلى مصادرها (٢)، وقد يوردها بأسانيدها أحياناً (٣)، أو يعزوها بدقة لمخرجها بذكر الكتاب، نحو «وروى البخاري - رحمه الله - في كتاب الجهاد في صحيحه عن عليّ: «هل خصّكم رسول الله ﷺ...» (٤).

وصدرت منه عبارات تدل على التمكّن من الصناعة الحديثيّة، كقوله: «وفي الحديث الصحيح»، و «كها أُخبر النبيّ ،»، و «وصحّ» (٥٠).

وتتبعت نقده للأحاديث والحكم عليها في «البرهان»، فوجدته قد أصدر أحكاماً على عشرة أحاديث(٢).

⁽۱) الرهان: ١/ ٥٠٤/ ٣٤٦، ٣٦٣، ٣٣، ٢٠، ٣٠، ١٥٤، ٥٠، ١/ ٢٧، ١٢٢، ٢٠٠.

⁽۲) نفسس المسصدر: ۳/ ۳۱۲، ۳۲۹، ۳۶۲، وقسد لا يعسزو كسما في: ۳/ ۱۰، ۱۳، ۱۶، ۱/۳۷، ۱۷۶.

⁽٣) البرهان: ١/ ٣٤٤.

⁽٤) نفس المصدر: ٢/ ٣٠٢.

⁽٥) نفس المصدر: ٢/ ١٢٤، ١٧٣، ١٧٤، ١٩٣٠.

⁽۲) البرمان: ۱/ ۲۲۱، ۳۲۱، ۲/ ۵۰-۹۵، ۷۷، ۹۶، ۲۰۱۰، ۱۱۰، ۱۲۱، ۱۸۱، ۲۹۲.

٦ - موقفه من اللغة:

يذكر المذاهب اللغويّة كالمذهب البصري، والكوفي(١١)، أو يورد بعض المصطلحات من المدرستين(٢).

ويسوق بعض القواعد النحويّة والصرفيَّة (٣)، نحو: «وأكثر النحاة على أَن الإِعراب إِذا لم يَظْهر في واحد من الاسمين، تعيَّن كون الأوّل فاعلاً»(٤).

وكان له آراء لغويَّة صرَّح بها، من أُبرزها عدم إِنكاره للترادف اللغوي(٥).

والزركشي ممتلئ بالوجهة الإعرابيّة، وقد وضع بعض القواعد المهمة للمتصدّي لإعراب كلام الله، كها تقدم في نوع «الإعراب». ويظهر منهجه في الإعراب بأنه يورد أكثر من وجه فيه (١٠)، وقد يرجّع بعض الوجوه (١٠)، أو يردُّها (١٠).

ويستشهد بالشعر قديمه وحديثه، مما يدل على سعة اطلاعه على آداب العرب^(۱)، وله معرفة بدواوين الشعراء وشروحها، وبالانتقادات الموجهة

⁽۱) البرهــــان: ۲/ ۲۷۷، ۷۷۰ – ۷۷۱، ۲۸۷، ۳/ ۱۷۰ – ۱۷۱، ۱۲۲، ۶/ ۱۰۰ – ۲۰۱، ۱۷۲ ۲۶۱، ۱۷۸، ۱۷۲، ۱۹۵، ۲۱۷.

⁽٢) البرهان: ٣/ ١٤٨، وغيرها.

⁽٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٤، ٤/ ٧٤.

⁽٤) نفس المصدر: ٤/ ٨٥.

⁽٥) نفس المصدر: ٣/ ٥٣.

⁽٦) البرهان: ٣/ ٢٧٧، ٤/ ١٩٨، وغيرها.

⁽٧) نفس المصدر: ٣/ ٢٧، ٢٧٨، ٤/ ٣٧٢، وغيرها.

⁽٨) نفس المصدر: ٣/ ٢٧٨، وغيرها.

⁽٩) نفس المصدر: ١/ ٢٤٤–٢٥، ٢/ ٢٤٣، ٤٢٧، ٤٨٤، ٤٩٦، ٣ ٥، ١٩، ٢٥.

لها(۱)، وقد يجمع - أحياناً - بعض المسائل العلميّة في شعر تعليمي منقول، نحو: تعداد مرَّات ورود حروف الهجاء في فواتح السور وأنواعها، وغيرها(۱).

وله معرفة بالأمثال العربيّة، فقد أورد قرابة خمسة أمثال في كتابه (٣).

ويذكر – أحياناً – بعض المناظرات الأدبيّة بين العلماء، نحو ما جرى بين الفارسي وابن خالويه في واو ﴿ وَفُتِحَتُ ﴾ (٢٠)، في حضرة سيف الدولة الحمَداني (٥٠).

وكان له آراء بلاغيَّة وفيرة، وإِضافات واستدراكات، وانتقادات لأَقوال سبقته، وهي مسألة جديرة بإفرادها بالدراسة(١).

وهناك بعض المواقف من منهج الزركشي، نحو تصحيحه لأقوال بعض أهل العلم، كتصحيحه رجوع أبي حنيفة - رحمه الله - عن جواز القراءة بالفارسية(٧)، وغير ذلك(٨).

⁽١) البرهان: ٤/ ٢٨٢.

⁽٢) نفس المصدر: ١/ ٢٥٦، ٢٦٩، ٥٢٠.

⁽٣) نفس المصدر: ٢/ ٢٢٤، ٣/ ٢٩٢، ٢٣٩، ٤/ ٣٠١، ١٩٣٠.

⁽٤) الزمر آية: ٧٣.

⁽٥) البرهان: ٣/ ٢٥٩، وانظر ما جرى بين المازني وقوم من النحاة، منهم ابن السِّكِّيت، وابن قادم بحضرة المتوكل: ٣/ ٤٢٣.

⁽٦) نفس المصدر: ٢/ ٣٠٤، ٣٩٤، ٣/ ٥٩، ١٣٤، ١٤٩، ٣٠٣، ٢٦٤، ٣٩٦، ٢٩٦، ٢٩٦، ٢٩٤، ٤٩٧.

⁽٧) البرهان: ١/ ٣٨٣، ونقله - أيضاً - عن علاء الدين البخاري (٢/ ٩٦) في شرح البزدوي.

⁽٨) نحو عنايته «بكشًاف» الزمخشري من حيث المتابعة، والنقد، وإيراده لكثير من أقواله في التأليفين: «الكشاف القديم» والجديد، كما سيأتي في المصادر، ونحو إيراد الزركشي لمساءً لات علمية كمساءًلة ابن جنّى شيخه الفارسي (البرهان: ٤/ ١٧٠).

منهج السيوطي

اتسم أُسلوب السيوطي في «الإتقان» بظاهرة التلخيص والاختصار في معظم المباحث، فكتابه بالجملة استحلاب «للبرهان»، كما لخص بعض الأنواع من كتبه، كما فعل في «المعرَّب» (١)، و «المبهات»(٢)، أو بعض المسائل، نحو الآيات المدَّعي نسخها(٣).

ولخص بعض الأنواع من غيره، كما فعل في «آداب التلاوة»؛ إذ لخصه من «التبيان»، و «شرح المهذّب» للنووي مع زيادات كثيرة (٤)، ولخص نوع «بدائع القرآن» من كتاب «بديع القرآن» لابن أبي الإصبع المصري (٥).

واعتذر عن تفصيل أدلة أسماء سبور القرآن الكريم - التي ثبتت بالأحاديث والآثار -، فقال: «ولولا خشية الإطالة لبيَّنت ذلك»(١)، وأوجز في حديثه عن المذاهب في آيات الصفات(٧).

ويقابل هذه الظاهرة أُسلوب النقل وحشد الأقوال دون نقد، أو إِبداء رأي، كما فعل في «إِعجاز القرآن»؛ إِذ سرد سبعة عشر قولاً، وأورد في مدَّة

⁽١) الإتقان: ٢/ ١٠٥.

⁽٢) نفس المصدر: ٤/ ٨٠-١٠٠.

⁽٣) نفس المصدر: ٣/ ٢٥-٦٨.

⁽٤) نفس المصدر: ١/ ٢٩٢.

⁽٥) نفس المصدر: ٣/٣١٦.

⁽٦) نفس المصدر: ١/١٥٠.

⁽٧) نفس المصدر: ٣/ ١٢ – ١٤، ووازن مع البرهان: ٢/ ٢٠٧.

حمل عيسى عليه السلام في بطن أمّه سبعة أقوال متناقضة (١)، وانظر كلامه عن أسهاء الفاتحة التي أبلغها خسة وعشرين اسها، والألفاظ المعرّبة (٢).

ويلحظ على السيوطي كثرة تكرار المباحث في مؤلفاته - وهي صفة توجد عند المكثرين في التأليف -، فعلى مستوى علوم القرآن كرَّر كثيراً من مباحث «الإتقان» في «معترك الأقران»، وكرّر ما في «المهذَّب فيها وقع في القرآن من المعرَّب» في نوع «ما نزل بغير لغة العرب»، وكذلك ما في «مفحهات الأقران» أعاده في «المبهات»، وما ذكره في مقدمة «الإكليل» سرده في ثنايا نوع «العلوم المستنبطة من القرآن»، وذكر بعض فوائد أسباب النزول التي في مقدمة «لباب النقول» في نوع «معرفة سبب النزول»، وظهرت منه مواقف تدل على تروِّيه وتأنيه؛ إذ لم يسارع في تخطئة ابن الفرس في تسمية سورة براءة بـ «المبعثرة» "، وتوقّف في قيام ما اختلف فيه علماء العدد، كنحو نصف الآية مقام قراءة الآية في خطبة الجمعة، فقال: «محل نظر، ولم أر من ذكره» (؟).

واستخدم طريقة الإحالة على مسائل تقدمت (٥)، أو سيأتي بحثها (١). وقد

⁽١) الإتقان: ٤/ ٦٧.

⁽٢) الإتقان: ١/ ١٥٥، ٢/ ١١٩، وانظر الأقوال في سور المفصَّل: ١/ ١٨٠، والفرق بـين التفسير والتأويل: ٤/ ١٦٧ – ١٦٩، فلم يرجِّح أيّ قول.

⁽٣) المصدر السابق: ١/٢٥٦.

⁽٤) المصدر السابق: ١٩٦/١.

⁽٥) المصدر السابق: ٣/ ١٢١، ١٢٢، ٢٢٩، ٢٢٩.

⁽٦) المصدر السابق: ٣/ ١١١، وغيرها.

يلجأ إلى توزيع البحث، نحو كلامه عن فواتح السور المبدوءَة بالحروف المقطعة في «المحكم والمتشابه»(١)، بينها تحدَّث عنها الزركشي في «أسرار فواتح السور».

وظاهر في منهج السيوطي - أحياناً - عدم وفاء المسألة حقّها، كما في مسألة دخول الغاية بعد «إلى وحتّى»(٢).

ومن مفردات منهج السيوطي في «الإتقان» أنه يسوق كلام بعض المصنفين بأسانيدهم (٣). ويذكر أقوال غير الشافعيّة في المسائل التكليفيّة التي ينبني عليها عمل (١٠).

ويستشهد ببعض الأبيات الشعرية التي فيها شاهد لقوله، من الشعر القديم وغيره (٥)، وأحياناً من نظمه (٢)، ويذكر شيئاً من المقارضات الشعريّة بين العلماء (٧).

ومن مظاهر منهجيّة السيوطي أنه يوافق الزركشي في مسألة معيّنة، نحو ذكره أن المشهور في المصاحف المرسلة إلى الأمصار أنها خمسة، لكنه

⁽۱) الإتقان: ٣/ ٢١- ٣٠، وانظر مسائل: ترتيب السور، والآيات، وأقسام السور في نـوع «رجمعه وترتيبه» ١/ ١٦٤، بينها بحثها الزركشي في نوع «معرفة تقسيمه بحسب سـوره وترتيب السور...» البرهان: ١/ ٣٣٨.

⁽٢) الإتقان: ٢/ ١٩٣.

⁽٣) نفس المصدر: ١/ ٢١، ١١٠، ٢٥٢، ٢٠٣–٢٠٤، ٢٣٠، ٤/ ١٣٢.

⁽٤) كالأحناف: ١/ ٢٩٦، ٤/ ١٦٥، والمالكية: ١/ ٣١٤، والحنابلة: ٤/ ١٦٤.

⁽٥) الإتقان: ١/١١٩ - ١٢٠، ١٥٠، وغيرها.

⁽٦) نفس المصدر: ٣/ ٦٨.

⁽٧) نفس المصدر: ٣/ ٢١٩ (في سؤال الصفدي للتقي السبكي في مساءَلة شعريَّة من تسعة أبيات).

يخالفه في المصدر، فنَقْل الزركشي كان من «المقنع» للداني، والسيوطي من «المصاحف» لابن أبي داود(١).

وقد بيَّن في مواضع أصل كلام الزركشي من أين هو، نحو ذكره أن فوائد وضع الظاهر موضع المضمر السبع عشرة، إنها هي من كتاب «نشر العبير في إقامة الظاهر مقام الضمير» لابن الصائغ الحنفي (٢).

والسيوطي هُمَام في عزوه إلى الآثار والأحاديث التي ينقلها من دواوين السنَّة، والأَجزاء الحديثيَّة وغيرها، لكنه أحياناً لا يعزو^(٣).

وتصدَّى لنقد (١٧٩) حديثاً وأثراً في كتابه، وحكم على أسانيدها بالصحة، والحسن، والضعف، والجودة، والنكارة، والغرابة، والانقطاع، والإرسال، والوقف، والوضع، وبثقة الرجال – أي رجاله ثقات –، ولا بأس بإسناده، وبسند صالح، وتكلّم على الرجال بألفاظ الجرح والتعديل (''). ونقد أثراً واحداً – وهو عدم جواز قراءة القرآن بعد العصر – رواية ومعنى (°).

⁽١) الإتقان: ١/ ١٧٢، ووازن مع البرهان: ١/ ٣٣٤.

⁽٢) الإتقان: ٣/ ٢١٦-٢١٩، وأنظر - أيضاً -: ٣/ ٢٠٤-٢٠٦ (في فوائد تكرار القصص القرآني، وذكر قصة يوسف في موضع واحد، وأن هذه الفوائد من «المقتنص في فوائد تكرار القصص» لابن جماعة).

⁽٣) الإتقان: ١/ ٢٩٥، وغيره.

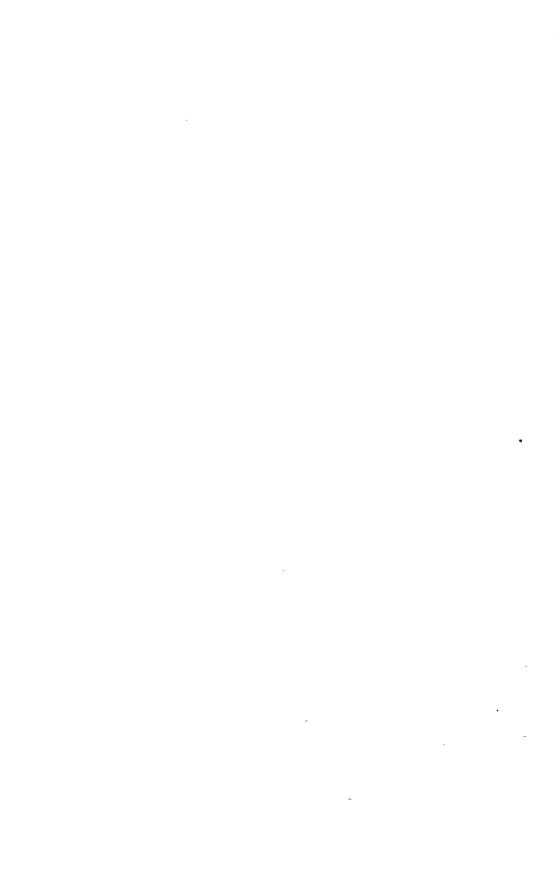
⁽٥) نفس المصدر: ١/ ٣١٠.

المبحث الثاني

قیمــة مصادرهـما

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فوائد دراسة المصادر المطلب الثاني: ميِّزات مصادر الكتابين المطلب الثالث: طريقة تعامل الزركشي والسيوطى مع المصادر



المطلب الأول: فوائد دراسة المصادر

تعتبر دراسة موارد الكتب المصنفة في باب معيَّن من ضروب المعرفة مهمَّة في كشف ثقافة الكاتب، ومدى اطلاعه على فنون العلم، ويجنى منها فوائد عدّة، وتتفاوت هذه الفوائد من كتاب لآخر، ومن مؤَلِّف لآخر.

وقد ظهرت لي فوائد جليلة من جرَّاء دراسة مصادر كتابي «البرهان»، و «الإتقان» أُجملها في العناصر التالية:

١ - التعريف ببعض كتب التفسير وعلوم القرآن المخطوطة، أو المفقودة:

نقل الزركشي في «البرهان» عن (٥٣) تفسيراً و (٧٥) كتاباً من كتب علوم القرآن التي تكلَّمتْ عليها مجموعة، أو تناولت موضوعاً مفرداً.

ونقل السيوطي في «الإتقان» عن (٤٧) تفسيراً (١٠١) كتاب في علوم القرآن.

وهذه الزمرة من الكتب منها المطبوع، والمخطوط، والمفقود.

فمن ذلك «تفسير القرآن الكريم» لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني (ت:٤٣٨ه) والد إمام الحرمين، فقد نقل عنه الزركشي في موضعين (٢)، وهو

⁽١) وهي التي سبَّاها وسمَّى مؤلِّفيها، أو استطعت معرفة مؤلِّفيها، دون ما سبًّاه في مقدمة «الإِتقان»، ثم سكت عنه في تضاعيفه.

⁽٢) الرهان: ١/ ١٤١، ١٣٥٥.

تفسير كبير فسَّر فيه كل آية بعشرة أوجه، قال الداودي: «يشتمل على عشرة أنواع من العلوم في كل آية»(١).

وقد تبقَّى منه قطعة في (٢٣٤) ورقة، كُتبت عام (٤٨ ٥هـ)(٢).

- وكتاب «الكفيل بمعاني التنزيل» لعماد الدين أبي الحسين بن أبي بكر (ت: ١٤ ٧ه) من علماء المالكية بالإسكندريَّة، وقد نقل السيوطي عنه إنكاره القول بتكرر نزول الآية أو السورة (٣)، وكتابه هذا مخطوط بخطه في دار الكتب المصريَّة في (٢١) مجلداً (١٠)، واطلعت على مصوَّراته في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة (٥)، وكنت أظنه تفسيراً حرّاً؛ بدلالة النَّقل الجيِّد الذي ذكره السيوطي، فرأيته يذكر الزمخشري كثيراً ويناقشه، فتبيَّن أنه حاشية عليه، وعضد هذا قول الحاج خليفة عنه: «وهو تفسير ضخم في ثلاث وعشرين مجلَّدة كبيرة، وطريقته فيه أن يتلو الآية أو الآيات، فإذا فرغ منها قال: «قال الزمخشري»، ويسوق كلامه، فإذا انتهى اتبعه بها عليه من مناقشة، وما يحتاج إليه من توجيه، وما يكون هناك من الزيادات الواقعة في غير «الكشَّاف» من

⁽١) طبقات المفسرين: ١/ ٢٥٤، وانظر: معجم المفسرين: ٣٢٩.

⁽٢) وهي محفوظة في جامعة إستنبول بسرقم: (٨١٨١-٣٥٧). الفهرس المشامل - التفسير: ٩٧.

⁽٣) الإتقان: ١٠٣/١.

⁽٤) انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٣٨٧.

⁽٥) وهي مأخوذة عن دار الكتب، ولكنها ناقصة الأوّل والآخر، وتبدأ من قوله تعالى ﴿ وَإِذَا خَذْنَا مِيثَنَقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ...﴾ البقرة: ٦٣. انظر: فهرس علوم القرآن (مركز البحث العلمي): ٢٧/٢-٥٦.

التفاسير، وأكثر نظره فيه في النحو، فإنه كان متقدِّماً في معرفته ١٠٠٠.

٢- الوقوف على نصوص لكتب مفقودة:

- نحو كتاب «الإفراد والجمع» لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت:١٥ ٢ه)، ذكر فيه جَمْع ما وقع في القرآن مفرداً، ومفرد ما وقع جمعاً. نقل عنه السيوطي في موضعين (٢).
- وكتاب «الكشَّاف القديم» لأَبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت:٥٣٨ه)، وهو غير «الكشَّاف» المشهور الذي بين الأَيدي الآن، الذي أَلَّفه بمكة عام (٥٢٨ه)، وقد ناهز العَشْر التي تسميها العرب دَقَّاقة الرِّقاب أي بعد الستين -، وفرغ منه في مقدار مدَّة خلافة أبي بكر الصديق ﷺ أي في سنتين وثلاثة أشهر (٣).

ويفهم من قوله في مقدمة «الجديد»: «فأخذت طريقة أخصر من الأولى مع ضمان التكثير من الفوائد، والفحص عن السرائر»، أنَّه ألَّ ف تفسيراً قبل المشار إليه، وهو «الكشَّاف القديم»، فيكون تأليفه له قبل عام (٥٢٨ه) في خوارزم.

وقد نقل الزركشي عن «الكشّاف القديم» تسعة نصوص لا توجد في الجديد(٥٠).

⁽١) كشف الظنون: ١٠٥٢. وأخطأ في وفاته ص:٤٢٢، فجعلها عام (٧٢٠هـ).

⁽٢) الإتقان: ٢/ ٣٠٠هـ٥٠، ٤/ ٢٧.

⁽٣) انظر: الكشاف: ١/ ٤، ٤/ ٢٤٦.

⁽٤) الكشَّاف: ١/ ٤.

⁽٥) البرهان: ١/ ١٤٤، ١٢٤، ٢٠٥، ٢/ ١٤٥، ٣/ ٢١٦، ١٧٦، ٨٥٣، ٤/ ٢٧١، ١٣٣١.

أما «الجديد» فقد نقل عنه مئة وواحداً وخمسين مرَّة (١٠).

أمّا السيوطي فنقل عن «الكشّاف القديم» مرتين (٢)، وأظن أنه أخذهما من «البرهان»؟

٣- إمكان أُخذ تصوّر ما عن كتاب مفقود من حيث محتواه وترتيبه:

- نحو كتاب «المصاحف» لأبي بكر محمد بن عبد الله بن أَشْتة الأَصبهاني (ت: ٣٦٠هـ)، فقد نقل السيوطي عنه عدَّة نصوص بلغت اثنين وأربعين نصّاً (٣).
- وكتاب «البرهان في مشكلات القرآن» لأبي المعالي عَزيزي بن عبدالملك المعروف بشَيْذَلة (ت:٤٩٤ه)، وهو من الكتب التي ضمَّت طائفة يسيرة من أنواع علوم القرآن مجموعة. فقد نقل عنه الزركشي سبعة نصوص (٤)، ونقل السيوطي منه اثنين وعشرين نصّاً (٥).
- وكتاب «الردّ على من خالف مصحف عثمان» لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت:٣٢٨هـ)، فقد نقل السيوطي عنه سبع مرَّات (٢٠٠٠).

⁽٢) الإتقان: ٣/ ١٩٦، ٣١٣.

⁽٤) البرحان: ١/ ١١٢ ، ٣١٧ ، ٣٠٠–٣٧٣ ، ٨٧٧ ، ٢/ ١٦٩ ، ٧٨٧ – ٨٨٢ ، ٣/ ٤٣٤ .

⁽٥) الإتقان - مثلاً -: ١/ ١٣٨، ١٣٨، ١٣٨ - ١٤١، ٢/ ١٠١، ١١١، ١١١، ١١٠ ، ٢٧٠، ١٣٨. ٢٣٨.

⁽٦) المصدر السابق: ٢/ ٩٠، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٥ (هذا الموضع موافق لما في الدر المنثور: ٤/ ٢٥٣)، ٢٧٦.

٤ - إضافة نصوص ناقصة إلى كتب تراثيّة مطبوعة:

- نحو نقل السيوطي أربعة أقوال للشافعي في قوله تعالى ﴿وَأَحَلَ اللهُ اللهُ وَكَارَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَحَرَّمَ الرِّبَوْأَ ﴾ (١) عن الماوردي، والذي في «تفسيره» ثلاثة أقوال، بل نقص جزء من القول الثالث (١). وهي عند السيوطي أربعة وافية (١)، فيمكن تكميل هذا النقص منها، إذا لم يتوافر في نسخ أُخرى من الكتاب.

- نقل السيوطي نصّاً عن ابن العربي في «الناسخ والمنسوخ» (أن)، وزاد: «قال ابن العربي: ولعلّه أراد في الفضاء بين السهاء والأرض. قال: وأما ما نزل تحت الأرض فسورة المرسلات، كها في الصحيح عن ابن مسعود» (٥٠).

وهذه الزيادة التي أضافها السيوطي عن ابن العربي ليست في النسختين اللتين اعتمد عليهما الدكتور المدغري في تحقيقه.

- احتوى كتاب «البرهان» على تسعة نصوص مفقودة من «منهاج البلغاء وسراج الأُدباء» للأَديب حازم القرطاجني (ت: ٦٨٤هـ)، مما أَلِحاً محققه الشيخ محمد الحبيب الخوجة، إلى استدراك النقص الموجود في القطعة المتبقّية منه من كتابي «عروس الأَفراح» للبهاء السبكي، و«البرهان»

⁽١) البقرة آية: ٢٧٥.

⁽٢) انظر: النكت والعيون: ١/ ٢٨٩ - ٢٩٠ (ط. وزارة الأوقاف الكويتية)، ١/ ٣٤٩ ـ 70 (ط. دار الكتب العلمية، ومؤسسة الكتب الثقافية).

⁽٣) الإتقان: ٣/ ٥٧ –٥٨.

⁽٤) انظر منه: ١٦/٢.

⁽٥) الإتقان: ١/ ٢٧.

للزركشي^(۱).

٥- تصحيح بعض المطبوعات بناء على نقول اعتمدها الزركشي أو السيوطي:

نحو نقل السيوطي من كتاب «قواعد في التفسير» (٢) لابن تيمية في نوعي الاختلاف في التفسير، فذكر أمثلة لما لا يفيد ولا حاجة إلى معرفته، فقال: «وذلك كاختلافهم في لون كلب أصحاب الكهف واسمه، وفي البعض الذي ضُرب به القتيل من البقرة» (٣).

والذي في طبعة الدكتور عدنان زرزور، ومجموع الفتاوى: «وفي البعض الذي ضُرب به موسى من البقرة»(٤).

وواضح خطأ هذا النص في المرجعين السابقين، وهو مخالف لصريح الآية ﴿ فَقُلْنَا اَضْرِبُوهُ بِبَغْضِهَا ۚ ... ﴾ (٥)، أي المقتول، وليس موسى عليه السلام.

لكن المنهج الدقيق في تحقيق النصوص يقضي بإثبات النص كها في نسخة الأصل، أو بتلفيق الصواب من النسخ، فيكون تصحيح خطأ العبارة المنسوبة لشيخ الإسلام ابن تيمية من النسخة التي نقل منها السيوطى في «الإتقان».

⁽۱) انظر: ملحق «منهاج البلغاء»: ۳۸۳–۳۹۲، ووازن مع البرهان: ۱/ ۱۵۵–۱۵۲، ۲۲ / ۱۲۲، ۲۳۲، ۵۰۰، ۲۲۲، ۲۷۱.

⁽۲) هكذا سمّاه السيوطي في مقدمة «الإتقان»: ١٩ /١.

⁽٣) الإتقان: ٤/ ١٧٨.

⁽٤) مقدمة في أُصول التفسير: ٥٦، ومجموع الفتاوى: ١٣/ ٣٤٥.

⁽٥) البقرة آية: ٧٣.

٦- إضافة كتب لِعَلَم ما قد لا تذكرها مصادر ترجمته:

سمَّى الزركشي للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس الشافعي ثم المالكي صاحب «معجم المقاييس»، و«متخيَّر الأَلفاظ»، وغيرهما (ت: ٣٩٥هـ) كتاباً بعنوان: «المسائل الخمس»، ونقل عنه مرتين (١١).

وهذان النقلان يتحدَّثان عن جمع القرآن، فلعلَّ إِحـدى تلـك المسائل حول جمع القرآن.

وقد رشَّحْتُ هذا الكتاب ضمن كتب علوم القرآن؛ اعتماداً على هذين النصَّين اللذين ذكرهما الزركشي، وإِن كنت لا أدري على وجه القطع انتماء هذا الكتاب لأَيِّ علم!!

ولا أحسب أنَّ ما ذكره السيوطي في ترجمته بعنوان «مسائل في اللغة يغالي بها الفقهاء»(٢) هو كتابنا المشار إليه؛ لتغاير النقل المذكور مع عنوان هذا الكتاب.

وقد راجعت عدَّة مصادر ترجمت ابن فارس، فلم أعثر على من نصَّ على كتاب «المسائل الخمس»، ولم يذكره من درس ابن فارس دراسة خاصة مثل الأُستاذ عبدالسلام محمد هارون في مقدمة «معجم مقاييس اللغة»، والأُستاذ هلال ناجي في كتابه «أُحمد بن فارس، حياته – شعره – آثاره»، والأُستاذ هادي حسن حمودي في كتابه «أُحمد بن فارس وريادته في البحث اللغوي والتفسير القرآني والميدان الأُدبي».

⁽١) البرهان: ١/ ٣٣١، ٢٥٦.

⁽٢) بغية الوعاة: ١/ ٣٥٢.

٧- سبيل للكشف عن صحَّة بعض الكتب الأصحابها:

نحو «أمثال القرآن» لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماور دي (ت: ٥٥ هه)، نسبه إليه السيوطي في ثلاثة من كتبه (١)، ولم أعثر على أحد ممن ترجم الماوردي - فيها وقفت عليه - نصّ على أن له كتاباً في «أمثال القرآن»، إلا ما ذكره خليفة، والأستاذ محمد نعيم العرقسوسي في تحقيقه للجزء الشامن عشر من «السير» (٢). أمّا كتاب «الأمثال والحكم» له فهو كتاب في الأمثال والحكم الواردة في السنة، والحكمة، والشعر، وغيرها، وجعله على عشرة فصول (٣). ومن «أمثال القرآن» نسخة منسوبة إلى الماوردي في مكتبة أولو جامع بمدينة بورصة (١٠)، وتنتهي بآخر سورة الجمعة.

وقد تطابقت عبارة نسبها السيوطي إلى الماوردي وجدتها فيها، وهي: «قال الماوردي: من أعظم (٥) علم القرآن علم أمثاله، والناس في غفلة عنه؛ لاشتغالهم بالأمثال، وإغفالهم الممثّلات، والمثل بلا ممثّل كالفرس بلا لجام، والناقة بلا زمام»(١).

⁽١) انظر: التحبير: ٣١٤، والإِتقان: ١/ ٢٠، ٤/ ٣٨، ومعترك الأقران: ١/ ٤٦٤.

⁽٢) انظر: كشف الظنون: ١/ ١٦٨، وسير أعلام النبلاء: ٦٦/١٨، وذكر ذلك -أيـضاً - الدكتور البوَّاب في مقدمة تحقيقه كتاب «الأمثال الكامنة في القرآن» ص: ١٠.

⁽٣) منه نسخة في ليدن برقم: (٣٨٢). انظر: الإمام أبو الحسن الماوردي: ٣٠.

⁽٤) وعنوانها «أمثال القرآن بأسره» برقم: (١٢٦٨)، وتقع في (٥٢) ورقة.

⁽٥) في مخطوط ((أمثال القرآن)): ((أغمض)).

⁽٦) الإتقان: ٤/ ٣٨، ومعترك الأقران: ١/ ٤٦٤، ووازن بـ «أَمثال القرآن بـأسره» المنسوب للهاوردي: ٢/ ب.

لكن هذه النسخة يتوجّه إليها النقد من عدّة وجوه:

(١) جاء على صفحة الغلاف أن هذا الكتاب من «تأليف أبي القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري المعروف بالماوردي رحمه الله».

فهذه الكنية والاسم والنِّسبة ليست للهاوردي الشافعي صاحب «الحاوي» وغيره، وإنها اسمه: علي بن محمد بن حبيب، وكنيته: أبو الحسن، ونسبته البصري، ولا ينسب إلى نيسابور(١٠).

والمثبت على الغلاف إِنها هو ابن حبيب النيسابوري (ت: ٢ • ٤هـ)، لكنـه أيضاً لم يُعرف بالماوردي، وهي نسبة لبيع ماء الورد(٢).

(٢) كنية أبي القاسم ترددت كثيراً في المخطوط بـ «قال أبوالقاسم»، وهـيكنية لابن حبيب، وليست لأبي الحسن الماوردي.

ثم وجدت له أربعة شيوخ سيَّاهم، وهم: أبو الحسن عيسى بن زيد العقيلي، وأبو نصر منصور بن عبد الله، وأبو علي زاهر بن أحمد، وأبو سعيد أحمد بن محمد ابن رُميح الزيدي (٣).

وهـؤلاء لا يعرفون في شيوخ الماوردي، بـل هـم شيوخ لابـن حبيـب النيسابوري(١٠٠).

⁽١) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٦٤.

⁽٢) انظر: اللباب لابن الأثير: ٣/ ١٥٦، ونَسَب الماوردي أبا الحسن إليها.

⁽٣) أَمثال القرآن: ١٥/ ب - ١٦/ أ.

⁽٤) وتتبعت أسانيد كتابه ((عقلاء المجانين))، فظهر لي أنهم جميعاً شيوخه. انظر: ((عقلاء المجانين)) - على الترتيب -: ١١٥، ٩٠، ١٠٨، ١٥٢، ١٦٤ (ط. دار النفائس).

سيّاه بذلك(٢).

(٣) ذكر في «أمثال القرآن» أنه أورد أمثال القرآن في تفسيره المترجم: بد «مختصر علوم القرآن» من غير تقصّ، ثم فصَّلها في هذا الكتاب(١٠). ومعظم من ترجم للهاوردي سمَّى تفسيره بد «النكت»، بل نصُّوا أنه

ولعلّ هذه التسمية «مختصر علوم القرآن» تصرُّف في العبارة، على عادة بعض العلماء في الإحالة إلى كتبه.

أما ابن حبيب النيسابوري فيُعرف أن له تفسيراً مشهوراً (٣)، ووجدت النّظام النيسابوري القمّي (ت بعد: ٥٨٥هـ) قد سمَّى تفسير ابن حبيب بـ «المدخل في تفسير القرآن» (١٠).

(٤) وجدت في هذا المخطوط بعض الترجيحات لأقوال في التفسير محاكية في الترجيح أسلوب ابن جرير، نحو: «وأولى الأقوال بالصواب قول من قال...»(٥)، لم أجدها في تفسير الماوردي(١).

⁽١) أمثال القرآن: ٢/ ب.

⁽٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٦٥، وطبقات المفسرين للسيوطي: ٨٣، وطبقات المداودي: ١/ ٤٢٤، ومعجم المفسرين: ٣٧٥.

⁽٣) طبقات الداودي: ١/ ١٤١، ويوجد منه قطعة مخطوطة، وأفاد منه الثعلبي – الـذي هـو أخصّ تلاميذه (بغية الوعاة: ١/ ٥١٩) – والحيري في تفسيريهها.

⁽٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٢٢/ ٦٣.

⁽٥) أمثال القرآن: ٤٢/ ب.

⁽٦) انظر: النكت والعيون: ٣/ ١٢٩-١٣٢ عند قول تعالى ﴿ اَللَّهُ تُورُ اَلسَّكَوَتِ وَالْأَرْضِ ... ﴾ النور: ٣٥.

وعلى كلّ حال يبقى هذا المخطوط في طوق الـشك من نـسبته إلى أبي الحسن الماوردي.

- وكذلك سمّى السيوطي في مقدمة «الإتقان» كتاب «كنز الفوائد» ونسبه إلى الشيخ عزالدين بن عبدالسلام (۱) (ت: ٢٦٠ه)، ولم ينقل عنه في ثنايا «الإتقان» باسمه. ونسب إليه إسهاعيل البغدادي كتاب «فرائد الفوائد وتعارض القولين لمجتهد واحد» (۱)، وهذا الأخير محفوظ في برلين والقاهرة، وقد اطلع عليه الدكتور عبدالله الوهيبي، فتبيّن له أنه من تأليف شمس الدين بن محمد السلمي الشافعي الشهير بالمناوي (۱)؛ لأن كلا العنوانين لم يذكر أحد من أهل التراجم أن عزالدين بن عبدالسلام له كتاب بهذه العنونة.

⁽١) الإتقان: ١/ ٢٠.

⁽٢) هدية العارفين: ١/ ٥٨٠.

⁽٣) انظر: العزّ حياته وآثاره ومنهجه في التفسير: ١٦١.

المطلب الثاني: ميِّزات مصادر الكتابين

ظهرت لي بعض الميزات لمصادر كتابي «البرهان» و «الإِتقان»، أُجملها بما يلي:

١ - تنوُّعها:

فمنها مصادر بشريَّة (لفظيَّة) تمثَّلت بشيوخ الزركشي والسيوطي (١١)، وهي ضئيلة في هذا المقام موازنة مع المصادر النقلية المكتوبة.

أمَّا المصادر النقليَّة فشملت أحد عشر علماً، هي: التفسير وعلوم القرآن، الحديث، العقيدة، الفقه، الأُصول، السيرة النبويّة، الزهد والسلوك، اللغة وعلومها، التراجم العامّة، التراجم الخاصّة، الفنون العامّة.

٢ - وَفْرة عددها:

بلغت مصادر الزركشي (٣٣٢) مصدراً، وأعني بها التي صرَّح بأسمائها وأسماء مؤلِّفيها، أو التي سرَّاها دون تسمية أصحابها، أو التي استطعت أن أهتدي إليها بواسطة نقوله عن أصحابها دون أن يسمِّيها.

وبلغت مصادر السيوطي (٥٥٠) مصدراً على الإِجمال، أقصد ما ذكره في تضاعيف «الإِتقان»، مع ما سمَّاه في المقدمة.

⁽١) سبق في مدخل الكتاب أن الزركشي لم يصرّح بأحد منهم باسمه، وأن السيوطي نقل عن شيخه الكافيَجي ثلاث مرات.

فوصلت مصادره التي سيّاها، أو استطعت معرفتها بواسطة نقوله عن أصحابها (٣٩٣) مصدراً، يضاف إليها (١٥٧) أُخرى سردها في مقدمة «الإتقان»(١).

ولكن مصادره التي سرَّاها في مطلع كتابه ذكر منها في ثناياه (١٢٨) كتاباً، وصمت عن (٢٩) منها.

ثم إِن التسعة والعشرين المسكوت عنها تنقسم إلى قسمين:

- قسم أهمل ذكره ولم يسم مؤلّفه في أي موضع من كتابه، وعدَّة هذا القسم (١٨) كتاباً، وهي:

الشواذ لابن غَلْبون (٢)، قرَّة العين لابن القاصح (٣)، الوجوه والنظائر للبن عبدالصمد المصري، للنيسابوري الحيري (ت: ٤٣٠ه)، الوجوه والنظائر لابن عبدالصمد المصري، إعراب القرآن للسفاقسي، والسمين، والهمَذَاني، أحكام القرآن لإسماعيل القاضي، ولبكر بن العلاء، وللرازي (الجصَّاص)، وللكِيّا الهرَّاسي، فواصل الآيات للطوفي (٤)، الدر النظيم لليافعي، الصناعتين للعسكري، جامع الفنون لابن شبيب الحنبلي (٥)،

⁽١) ١/ ١٨ - ٢، واعتبرتها (١٥٧) على أن «ذات الرشد وشرحها» لشعلة الموصلي كتابان.

⁽٢) هل هو الأب أبو الطيب عبدالمنعم بن غَلْبون (ت:٣٨٩هـ)، أو الابن أبو الحسن طاهر (ت:٩٩٩هـ)، لم أجد أحداً سمَّى لها هذا الكتاب.

⁽٣) مطبوع طبعة قديمة تشبه المخطوط عام (٩٩ ١ ١هـ)، وأعيد طبعه بدار عَمَّار في الأردن.

⁽٤) منه نسخة في مكتبة الدولة / برلين برقم: [٥/ ٤٣٦ Lbg.٧٥٢] في أَربع ورقات ضمن عجموع. الفهرس الشامل – التفسير: ٣٦٠.

⁽٥) نجم الدين أحمد بن حمدان (ت:٦٩٥هـ)، ويسمَّى كتابه - أيضاً - «جامع العلوم»، وهو مخطوط. انظر: كشف الظنون: ٥٦٥، ٥٦٧، والأعلام: ١/١٩٨.

تفسير ابن عقيل (١)، وابن رَزين: محمد بن الحسين العامري (ت: ١٨٠هـ)، وابن بَزِيْزَة: عبدالعزيز بن إبراهيم (ت: ٦٦٢هـ).

- وقسم نقل عن مؤلّفه ولم يسمّ كتابه، وعدَّة هذا القسم أحد عشر كتاباً، وهي:

أحكام القرآن لابن خويزمنداد، الناسخ والمنسوخ للتميمي أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر (٣) (ت ٤٢٩هـ)، الإيجاز في المجاز لابن القيِّم (٤)، المجيد للزَّمْلَكاني (وهو مختصر لكتابه «البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن»)، المنهج المفيد في أحكام التوكيد له، التحبير لابن أبي الإصبع، الكنايات للجرجاني، بدائع الفوائد لابن القيِّم، كنز الفوائد للعز بن عبدالسلام، التذكرة للبدر بن الصاحب (٥): أحمد بن محمد بن محمد المصري (ت ٤٨٨٠هـ)، تفسير الحَوْفي.

⁽۱) هو عبد الله بن عبدالرحمن النحوي المشهور شارح الأَلفيَّة (ت:٧٦٩هـ)، وله تفسير مطوَّل وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران، وآخر مختصر لم يكمَّله أَينضاً. انظر: معجم المفسرين: ٢١٣.

⁽٢) اسم تفسيره: «البيان والتحصيل المطلع على علوم التنزيل» منه قطعة في (١٤٤) ورقة محفوظة في خزانة القرويين بفاس/ المغرب برقم: (٢٨). الفهرس الشامل - التفسير: ٢٥٦.

⁽٣) حققه الباحث حلمي كامل أسعد؛ لنيل درجة الماجستير من جامعة أم القرى بمكة.

⁽٤) ذكره في كشف الظنون: ٢٠٦، والبغدادي في هدية العارفين: ١٥٨/٢، وليس فيهما زيادة «في المجاز»، وفي نسبته إلى ابن القيِّم نظر؛ لما عرف من موقفه الواضح في إنكاره المجاز من اللغة والقرآن الكريم.

⁽٥) ذكره في كشف الظنون: ٣٨٥، وانظر ترجمة ابن الصاحب في الدرر الكامنة: ١/٢٦٣، وشذرات الذهب: ١/ ٣٠١.

أُمَّا إِحصائيات مصادر الكتابين بحسب العلوم المندرجة تحتها، فهي كها يلي: ١- (أ) التفاسير وأحكام القرآن: في «البرهان» (٥٢)، وفي «الإِتقان» (٤٧) تفسيراً.

ومن جملة ما نقل عنه الزركشي «تفسير البخاري» الإمام أبي عبد الله عمد بن إسهاعيل (ت:٥٦ه) في موضع واحد، حاكياً أن كل ما جاء في القرآن ﴿ وَمَا أَذَرَكُ ﴾ فقد أخبرنا الله به، وما فيه ﴿ وَمَا يُدْرِيكُ ﴾ فلم يخبرنا به (۱). وهو قول حكاه البخاري عن ابن عيينة في كتاب: فضل ليلة القدر من «صحيحه». وقال الحافظ: «وعزاه مُغْلَطاي - فيها قرأت بخطه - لتفسير ابن عيينة رواية سعيد ابن عبدالرحمن عنه، وقد راجعت منه نسخة بخط الحافظ الضياء، فلم أجده فيه» (۱).

ونقل الزركشي - أيضاً - عن «تفسير النسائي» في موضع واحد (٣)، وهو قطعة من سننه الكبرى (١٠).

ونقل السيوطي عن جملة تفاسير أثريَّة كتفسير الإمام مالك (٥) (ت:١٧٩ه)، وابن ماجَه القَزْويني (١) (ت:٢٧٥ه)، وجويبير بن سعيد

⁽١) البرهان: ١/ ٢٠١.

⁽٢) فتح البارى: ٤/ ٣٠١.

⁽٣) البرهان: ١/ ٣٢١، ووازن مع تحفة الأشراف للمزي: ٥/ ١٣٣.

⁽٤) انظر: تفسير النسائي: ١/ ٨٠.

⁽٥) الإتقان: ١/ ٥٧، مرّة واحدة.

⁽٦) الإتقان: ٣/ ٢٤، مرة واحدة.

الأزدي(١) (ت بعد: ١٤٠ه)، وغيرهم كالفريابي(١)، وأبي الشيخ(٩)، وابن مردويه(١).

وقد نقل من «تفسير سُنيَّد» - واسمه الحسين بن داود المصِّيصي (ت:٢٢٦هـ) من طبقة شيوخ الأئمة الستة - مرَّتين (٥)، وهو من التفاسير التي لم يرها السيوطي، ونقله عنه بواسطة تفسير الطبري، كما صرَّح بذلك في مقدمة «الدرّ المنثور»(١).

ونقل - أيضاً - عن أوائل «تفسير أبي طالب الطبري أو الطَّنزي» في بعض شروط المفسِّر (٧)، ولم أتمكن مِنْ معرفة مَنْ هو أبو طالب هذا.

(ب) علوم القرآن: في «البرهان» (٧٥)، وفي «الإتقان» (١٠٢) كتاب منها. ويدخل فيها كتب: معاني القرآن، والغريب؛ لأن كتب «معاني القرآن»

⁽١) الإتقان: ١/ ٤٦، ٢/ ٩١، ١١٥، ثلاث مرّات.

⁽۲) الإتقان: ۱/ ۳۰، ۷۷ (صرَّح بالتفسير)، وفي أربعة عشر موضعاً لم يصرِّح، وهي: ١/ ٣٩، ٧٥ (مرتين)، ١١٣، ٢/ ٤، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١١٥، ١١٦، ١٣٦، ٣/ ١٩٥، ٢٢٢.

⁽٤) نقل عنه في (٧٥) موضعاً، انظر: الإتقان – مثلاً -: ١/٧٧، ٨٠، ٢/٢١٢، ١١٨، ١١٨، ٢/٢٠، ١١٨، ٢/٢٠، ١١٨، ٢/٢٠، ١١٨، ٢/٢٠

⁽٥) الإتقان: ١/ ٥٢، ١٠٠.

⁽٦) النسخة المخطوطة، ص: ١.

⁽٧) الإتقان: ٤/ ١٧٤.

أُقرب إلى الشرح اللغوي الإعرابي للآيات منها إلى المعنى العام، وكتب «غريب القرآن» لها باب في موسوعات علوم القرآن.

وقد نقل الزركشي عن كتاب «الغريبين» لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت: ١٠٤ه) في موضع واحد (١٠)، والسيوطي عن كتاب «المجموع المغيث» لأبي موسى محمد بن عمر المديني (ت: ٥٨١هـ) في موضع واحد أيضاً (١٠)، وكلاهما مما جمع بين غريبي القرآن والحديث.

ونقل الزركشي - رحمه الله - عن «أمالي العزبن عبدالسلام» مصرِّحاً بها في موضعين (۱)، ونقل في موضع ثالث عن العز (۱)، وما نقله عنه - أيضاً - في «أماليه»؛ بدلالة أنه موجود فيها نشره الدكتور سيِّد رضوان علي النَّدُوي بعنوان «فوائد في مشكل القرآن» (۱)، وهو يمثِّل القسم الأول من «أمالي» العزّ التي تشتمل على التفسير، والحديث، والفقه، وبعض القواعد والفوائد، وإن كان الأغلب عليها أمالي القرآن (۱).

ونقل الزركشي - أيضاً - عن كتاب «القول الوجيز في استنباط علم

⁽١) البرهان: ٢/ ٣٩٩.

⁽٢) الإتقان: ٢/ ١٣٥، وسيّاه «المغيث»، وهو مطبوع ضمن منشورات مركز البحث العلمي بمكة، بالعنوان الذي ذكرته.

⁽٣) البرهان: ٢/ ٩٥، ٣/ ١٣٥.

⁽٤) المصدر السابق: ٢/ ١٩٣.

⁽٥) انظر منه: ١٧٤ - ١٧٥.

⁽٦) انظر: العز بن عبدالسلام حياته وآثاره ومنهجه في التفسير، للدكتور عبد الله الوهيبي: ١٢١-١١٩.

البيان من الكتاب العزيز» ونسبه إلى أبي العباس الحلبي، في مسألة حذف المفعول في ثلاث آيات (١)، هي: ﴿ لَوْ نَشَآهُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَنَذَأ ... ﴾ (١)، و ﴿ فَإِن يَشَا اللّهُ يُضَلِلُهُ وَمَن يَشَأَ يَجْعَلُهُ عَلَى صِرَطِ يَشَا اللّهُ يُضَلِلُهُ وَمَن يَشَأَ يَجْعَلُهُ عَلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (١).

وهذه الكنية والنسبة مشهور بها أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦ه)، وله كتاب اسمه «القول الوجيز»، لكنه في أحكام القرآن، وقمام عنوانه: «... في أحكام الكتاب العزيز». وقد اطلعت على مصوَّرة النسخة الأزهريَّة (٥) وهي من أول الكتاب إلى قوله تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوةً ... ﴾ و فوجدته اعتمد على الطبري، وعلى كتب أحكام القرآن، نحو: الكيا الهرَّاسي، وابن العربي، وبعض التفاسير، وكتب الفقه الشافعي، ولعلّه أوسع كتب أحكام القرآن المؤلّفة على مذهب الإمام الشافعي، ولكن السمين - رحمه الله - ينقل ما اتفق له، فكتابه غير محرر.

وكتاب السمين يخالف مضمونه ومحتواه الكتاب الذي نقل عنه الزركشي، فلا يمكن أن يكون هو، ثم إن السمين مثّل بحذف مفعول

⁽١) البرهان: ٣/ ٢٤١.

⁽٢) الأَنفال آية: ٣١.

⁽٣) الشورى آية: ٢٤.

⁽٤) الأَنعام آية: ٣٩.

⁽٥) المحفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم: (٩٩٥)، وتقع في (٢٤٥) ورقة، وله نسخة في دار الكتب المصريّة بـرقم (٢٦١) مـن المجلـد: ٢-٩، وهـي بخـط المؤلّف. انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٤١٥.

﴿ يَشَأَ ﴾ في سورة الأنعام (١) - على أحد القولين -، دون سورتي الأنفال والشورى اللتين مثّل بهما أبو العباس الحلبي السالف.

فيبقى كتابه «القول الوجيز» في طيِّ الجهالة عندي، حتى يأذن الله بمعرفته.

ونقل السيوطي - رحمه الله - ستة أبيات من قصيدة الإمام أبي الحسن السخاوي (ت:٦٤٣هـ) في التجويد (٢٠)، وهي المعروفة بنونية السخاوي المسبّاة: «عُمْدة المُفيد وعُدَّة المُجيد في معرفة التجويد»، وتقع في (٦٤) بيتاً، وهي في حقيقتها جزء من كتابه «جمال القراء وكمال الإقراء» (٣٠) وليست مصنّفاً مفرداً، وإن رُويت مستقلة، أو شُرحت، كما فعل ابن أم قاسم المرادي في كتابه «المفيد في شرح عمدة المجيد» (١٠).

ونقل السيوطي نصَّاً عن «جامع» الخُلواني: أحمد بن يزيد (ت بعد: • ٢٥ه) في مسألة الزيادة أو النقص على الاستعاذة (٥٠).

والكتاب المذكور نقل عنه ابن الباذش بواسطة أبي عمرو الداني^(۱)، وذكره ابن الجزري، والنقل الذي حكاه السيوطي هو عند ابن الجزري^(۷)،

⁽١) الدر المصون: ٤/ ٦١٤.

⁽٢) الإتقان: ١/ ٥٨٥.

⁽٣) ضمن الكتاب التاسع منه - منهاج التوفيق إلى معرفة التجويد والتحقيق -: ٢/ ٥٤٤-٥٤٦.

⁽٤) حققه الدكتور على حسين البوَّاب، وصدر عن مكتبة المنار في الزَّرقاء - الأُردنّ.

⁽٥) الإتقان: ١/ ٢٩٧.

⁽٦) انظر: الإقناع في القراءات السبع: ٢٠٤.

⁽٧) النشر: ١/ ٢٥١.

وواضح من نصِّ ابن الباذش أن هذا الكتاب في القراءات.

٧- الحديث وعلومه: في «البرهان» (٤٢)، وفي «الإتقان» (٨٠) كتاباً.

وقد نقل الزركشي عن كتب نوادر، نحو «جامع ابن عُيينة» (١)، و «مسند» أبي بكر بن أبي شيبة (٢) (ت: ٢٣٥ه)، وهو غير «مصنَّفه» الذي جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدِّثين بالأسانيد، وفتاوى التابعين، وأقوال الصحابة مرتباً على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه (٣).

ونقل عن «أَمالي الموطأ» لابن السِّيْد البَطَلْيوسي (ت: ٢٥هه) في موضع واحد (٤)، وتابعه السيوطي عليه (٥)، وهو من كتبه المفقودة.

ونقل الزركشي عن كتاب «فهم السنن» للحارث بن أسد المحاسبي (٢)، وتابعه السيوطي على هذا النقل (٧)، ومضمون النقل المشار إليه يدور حول كتابة القرآن وجمعه، ونَسْخ عثمان - المصاحف وبعثها للأمصار، وما

⁽١) البرهان: ٢/ ٧١.

⁽٢) الرهان: ٢/ ٥٩، ويوجد منه قطعة مخطوطة بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة.

⁽٣) انظر: الرسالة المستطرفة: ٤٠، ونقل عنه الزركشي مرَّتين (البرهان: ١/٢٧٦، ٢/ ١٠٩). وقد حقق قطعة منه الشيخ حبيب الرحمن الأَعظمي، وحققه عبدالخالق الأَفغاني ومختار الندُوي، وصدر عن الدار السلفيّة بالهند في (١٥) مجلداً.

⁽٤) البرهان: ١/ ٣٤٣.

⁽٥) الإتقان: ١/٠١٨.

⁽٦) البرهان: ١/ ٣٣٢ - ٣٣٤.

⁽٧) الإتقان: ١/ ١٦٨ (صرَّح باسم الكتاب)، وفي ١/ ١٧١ لم يصرِّح، والكلام في البرهان: ١/ ١٧٣ منسوب إلى «فهم السنن».

أثر بشأن أمره بإحراق المصاحف الخاصة من قِبَل الروافض، وهي مباحث عُلْقتها بادية الوضوح بالقرآن.

وكنت أحسب أن الكتاب في «علوم القرآن» بسبب هذا النقل، وأنه وقع تصحيف في اسمه من «فهم القرآن» - ولاسيا أن للحارث كتاباً بهذا الاسم - إلى «فهم السنن». وعزَّز هذا التوجّه عندي، أني لم أجد أحداً ممن ترجم للحارث - على كثرة تتبعي ترجمته في كتب الرجال - ذكر له هذا الكتاب.

ثم وقفت على كلام للحافظ ابن حجر - رحمه الله - نصَّ فيه أن للحارث كتاباً اسمه «فهم السنن»، ونقل منه في اختلاف أهل العلم فيها يثبت به الحديث (١).

وهذا التصريح والنقل من الحافظ ابن حجر، رجّع لديّ أن كتاب «فهم السنن» من كتب السنة، ولا يمنع من تطرّق الحارث المحاسبي فيه إلى شيء من «علوم القرآن» على جهة الاستطراد، أو غيرها.

ونقل السيوطي عن نوادر المسانيد، نحو: «مسند» إِسحاق بن راهويـه (ت: ٢٣٨هـ) في موضعين (٢)، و «مسند» عبد بن حُميـد الكَـشِّي (ت: ٢٤٩هـ) كذلك (٣).

⁽١) النكت على كتاب ابن الصلاح: ٥٨٤.

⁽٢) الإِتقان: ١/ ١١١، ٤/ ١٣٢. وحقق المتبقي منه الدكتور عبدالغفور البلوشي وهو يمشل سدسه، وصدر عن مكتبة الإيهان بالمدينة، ط(١) / ١٤١٠هـ.

⁽٣) الإتقان: ١/١٥٨ (وفيه «عبيد» وهو خطأ)، ١٠٧/٤. وحقق مصطفى بن العدوي «المنتخب من مسند عبد بن حميد» في ثلاثة أَجزاء، وصدر عن دار الأَرقم بالكويت.

ونقل رواية عن الإمام أحمد - رحمه الله - في «تاريخه» (١٠).

ونقل عن عدد من الأجزاء، والفوائد، والأمالي الحديثيّة، نحو: «جزء» أي بكر محمد بن الحارث بن أبيض (٢)، و «المائتين» للصّابوني (٣)، و «المجالسة» للدّينوري (٤)، و «الطيّوريات» (٥)، و «المختار منها» (٢) للحافظ أبي طاهر السّلَفيّ، و «فوائد» الحربي (٧)، والخِلَعيّ (٨)، والدّيْرعاقولي (١)، والممحامِلي (١٠)، وابن أخي ميمي (١١)، و «أمالي» الممحامِلي (٢١)، وغيرها.

٣ - العقيدة والفِرَق: في «البرهان» (١١)، وفي «الإتقان» (١٢) كتابـاً منها.

ونقل الزركشي في القسم الرابع من ضمير الغيبة - وهو: أن يدل عليه

⁽١) الإتقان: ١/ ١٢٩، والمراد به كتابه «العلل ومعرفة الرجال» انظر الرواية فيه: ٢/ ٣٣٧.

⁽٢) المصدر السابق: ١/ ٧٢.

⁽٣) المصدر السابق: ٤/ ١٤١.

⁽٤) المصدر السابق: ٤/ ١٣٩.

⁽٥) المصدر السابق: ٤/ ١٧٣.

⁽٦) المصدر السابق: ٤/ ١٢٨.

⁽٧) المصدر السابق: ٢/ ٢٥٩.

⁽٨) المصدر السابق: ٤/ ١٣٧.

⁽٩) المصدر السابق: ٤/ ١٦٤.

⁽١٠) المصدر السابق: ٤/ ١٣٩، ونسبته إلى المتحامل التي تُحمل في السفر. الرسالة المستطرفة: ١٦١.

⁽١١) المصدر السابق: ١/١١١.

⁽١٢) المصدر السابق: ٤/ ١٤٢.

بالالتزام - في قوله تعالى ﴿ حَتَّى تَوَارَتُ بِٱلْحِجَابِ ﴾ (١)، أي الشمس، قولين (٢):

- أنه سبق ما يدل على الشمس، وهو ﴿ بِٱلْعَشِيِّ ﴾؛ لأَن العشيَّ ما بين زوال الشمس وغروبها (٣).
- وقيل إِن فاعل ﴿ تَوَارَتُ ﴾ ضمير ﴿ الصَّلْفِنَاتُ ﴾، ونسبه إلى ابن مالك، وابن عربي في «الفتوحات»!!

وقد راجعت «الفتوحات المكيّة» للحاتمي فلم أعثر فيها - على كثرة تفريعاتها وتبويبها - على ما نسبه الزركشي إليه، ووجدته ينحو وِجْهَةً أُخرى في «تفسيره»، فقال: «﴿ حَقَّى تَوَارَتُ ﴾ شمس الروح بحجب النفس»(٤)، وهو معنى تحريفي للآية.

وكتاب «الفتوحات» خَلِيٌّ من التقديرات الإعرابيّة، وقد زعم أَن الله تعالى أَملاه عليه على لسان ملك الإلهام؛ لذلك نقل برهان الدين البقاعي (ت:٨٨٥هـ) عن المحققين أَنهم يُسمُّونه: «القَبوحات الهُلْكيَّة»(٥).

٤- الفقه وشرح أحاديث الأَحكام: في «البرهان» (١٦)، وفي «الإتقان» (١٩) كتاباً.

⁽١) ص آية: ٣٢.

⁽٢) البرهان: ٤/ ٢٤.

⁽٣) وتحديد «العَشيّ» بالمذكور هو قول الأزهري. انظر: مختار الصحاح (عشي): ٣٨٣.

⁽٤) تفسير القرآن العظيم لابن عربي: ٢/ ٣٥٣ (ط. دار اليقظة العربيَّة - بيروت).

⁽٥) انظر: كشف الظنون: ١٢٣٨، (ولم أعثر على كلام البقاعي في كتابه «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي»).

وقد أكثرا من كتب الفقه الشافعي، فبلغ عدد الكتب التي اعتمدها كلُّ واحد منهما فيه (١٣) كتاباً، وأخليا كتابيهما من كتب الفقه الحنبلي، ولم يذكر الزركشي أيَّ كتاب للمالكيّة.

٥- أُصول الفقه: في «البرهان» (١٦)، وفي «الإتقان» (١٥) كتاباً.

وقد نقل الزركشي عن أُصول المذاهب الأَربعة.

ونقل الزركشي - رحمه الله - عن أبي الخطّاب محفوظ بن أحمد الكَلُوذاني (ت: ١٥ه) من الحنابلة البغداديين في موضع واحد (١٠)، ولم يسمّ كتابه في «الأصول»، وتبعه السيوطي في هذا النقل (٢٠).

ونقل -أيضاً - عن الأبياري عليّ بن إسماعيل (ت: ٦١٦ه) في «شرح البرهان» (^{٣)}، وهو من المالكية، و «البرهان» لأبي المعالي الجويني، وهو من أكابر فقهاء الشافعيَّة.

وقد اعتنى المالكية بكتابين من أُصول الشافعيَّة، وهما «البرهان» للجويني، و«المستصفى» للغزالي(٤٠).

٦- السيرة والشمائل: في «البرهان» كتابان، وفي «الإتقان» خسة كتب.

٧- الزهد والسلوك: في «البرهان» ستة كتب، وفي «الإتقان» (١١) كتاباً.

⁽١) البرهان: ٢/ ٢٩٣.

⁽٢) الإتقان: ٤/ ١٨١، وانظر: التمهيد لأبي الخطاب: ٢/ ٢٨٣.

⁽٣) البرهان: ٤/ ٣٥٤.

⁽٤) انظر: البحر المحيط للزركشي: ١/٨.

ونقل الزركشي عن كتاب «كنز اليواقيت» لأبي القاسم عبدالكريم بن هوازن القشيري (ت:٤٦٥هه) صاحب «الرسالة القُشَيريَّة» في موضع واحد (١٠) ومضمون النقل في أن القَسَم بالشيء لا يخرج عن شيئين إِمّا لفضيلة، أو لمنفعة.

ولم أجد أحداً ذكر له هذا الكتاب في ترجمته (٢)، وأورده كاتب جلبي وبيَّض له (٣). ورجَّحت كونه من كتب الزهديات؛ لمشرب مؤلِّف الغالب عليه، ولعنوانه الموحى بذلك، ثم كون النصّ المشار إليه مشعراً بهذا التوجّه.

٨- اللغة وعلومها: في «البرهان» (٩٧)، وفي «الإتقان» (٧٤) كتاباً.
 وهي تشمل كتب النحو، والصَّرْف، والأَدب، والبلاغة، وفقه اللغة، والمعاجم،
 وغيرها.

وقد نقل السيوطي عن كتاب «الترشيح» لخطَّاب بن يوسف بن هلال القرطبي (١) (ت بعد: ٥٥ هـ). قال عنه في طبقات النحاة الصغرى: «ينقل عنه أبوحيَّان، وابن هشام كثيراً» (٥٠).

وجاء في «كشف الظنون» «التوشيح» بالواو^(٢)، والصواب بالراء كما

⁽١) البرهان: ٣/ ١٢٣.

⁽٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/ ٢٢٧، وطبقات الشافعية للسبكي: ٥/ ٩٥٩، وهدية العارفين: ١/ ٢٠٧- ، وغرها.

⁽٣) كشف الظنون: ١٥٢٠.

⁽٤) الإتقان: ٢/ ١٩٠.

⁽٥) بغية الوعاة: ١/ ٥٥٣.

^{(1) 1/40.}

سمَّاه السيوطي في «الإتقان» و «البغية». وكذلك ذكره اليمني (۱)، وابن هشام (۲)، والفيروزابادي (۱).

٩- التواريخ (التراجم العامّة): في «البرهان» كتابان، وفي «الإتقان»
 ستة كتب.

• ١ - التراجم الخاصَّة: في «البرهان» (٨)، وفي «الإتقان» (١٠) كتب. وتشمل طبقات القرَّاء، والفقهاء، والنُّحاة، واللغويين، ومناقب الأئمَّة كالشافعي، والرَّحلات الخاصة كرحلة ابن الصلاح، والتواريخ المحليَّة لأهل بلد مخصوص، كدمشق، وبغداد، وأصفهان.

وقد نقل السيوطي عن «قانون التأويل» لأبي بكر بن العربي (ت:٤٣ ٥هـ) مرَّتين، إِحداهما بالعنوان الآنف(٤)، والثانية بعنوان «فوائد رحلته»(٥).

والذي يظهر لي أن الموضع الأول كان النقل فيه بواسطة الزركشي؛ لاتحاد العنوان، والنصّ المنقول(١٠). أمَّا الموضع الثاني فهو من كتاب ابن العربي، وحصل تحريف في «الإتقان»، إذ تبدَّل لفظ «الباطن» الذي في «القانون» إلى «الباطل» عند السيوطي(١٠).

⁽١) إِشارة التعيين: ١١٢.

⁽٢) مغنى اللبيب: ٧٤٦.

⁽٣) البلغة: ٩٧.

⁽٤) الإتقان: ٤/ ٣٢.

⁽٥) نفس المصدر: ٣/ ٢٧.

⁽٦) انظر: البرهان: ١/ ١٠٩، ووازن مع الإتقان: ٤/ ٣٢.

⁽٧) وورد «الباطل» هكذا باللام في نسخ «الإتقان» المخطوطة: نسخة المسجد الإبراهيمي =

وقد ترتَّب على هذا التصحيف نتائج غير سليمة، عند من نقل عن السيوطي لاحقاً(١).

وجعلت كتاب ابن العربي في «التراجم الخاصّة» - وإن كان فيه أخلاط من عدِّة فنون -؛ لأنه قدَّم فيه مرحلة طلبه للعلم في الأندلس والمشرق، ومن لقيه من العلماء في حواضر العلم كبغداد، والقدس، ودمشق، ثم ما حدث له من مناظرات ووقائع وأحداث لها ارتباط وثيق بشخصيّته، ومنهجه في التعلم والإفادة.

۱۱ - الفنون العامَّة: في «البرهان» كتاب واحد هو «الفنون» لأبي الوفاء عليّ بن عقيل البغدادي الحنبلي (ت:۱۳ هه)، وهو أكبر تصانيفه، قال ابن رجب: «وهو كتاب كبير جدًا فيه فوائد كثيرة جليلة في الوعظ، والتفسير، والفقه، والأصلين (۲)، والنحو، واللغة، والشعر، والتاريخ، والحكايات، وفيه مناظراته ومجالسه التي وقعت له، وخواطره ونتائج فكره قيدها فيه» (۲).

وقد نقل عنه الزركشي بقوله «صاحب الفنون» مرَّتين ('')، وكلا الموضعين ليسا في «فنون الأَفنان» لابن الجوزي، أو «زاد المسير»، أو «نواسخ القرآن» له، بحيث يكون مراد الزركشي بـ «صاحب الفنون» ابن الجوزي.

بالخليل، ونسخة المكتبة البُدَيْرية بالمسجد الأقصى، ونسخة جستربتي بدبلن.

⁽١) انظر تعليق الأخ محمد السليهاني على «قانون التأويل»: ٥٢٧.

⁽٢) أي: أصول الدين، وأصول الفقه.

⁽٣) الذيل على طبقات الحنابلة: ١/ ١٥٥-١٥٦. وقد طبع الجزء الباقي منه في دار المشرق بلبنان عام (١٣٨٩هـ).

⁽٤) البرهان: ١/ ١٨٢، ٢/ ١٦٨.

ونقل عنه مرَّة بكنيته «ابن عقيل»(١).

أمّا مصادر «الإتقان» في هذا القِسْم فبلغت أحد عشر كتاباً، نقل فيها عن كتاب «النَّفيس» لأبي الفرج بن الجوزي مرَّتين (٢)، وتصحَّف عنوان هذا الكتاب في الموضع الأول من «الإتقان» المطبوع إلى «ابن الجوزي في كتابه «التفسير»» وصوابه «النَّفيس»، كها في بعض مصوَّرات «الإتقان» المخطوط، وهو أيضاً من المصادر التي سهَّاها السيوطي في مقدمة كتابه (١٠).

وربها يكون كتاب «النَّفيس» هذا هو «المدهش» لابن الجوزي؛ لأَن النَّصين اللذين نسبهها السيوطي لـ«النفيس»، موجودان في «المدهش»(٥٠).

أو يكون ابن الجوزي كرَّر بعض الموضوعات التي تناولها في أكثر من كتاب من مؤلَّفاته؛ لأَن الموضع الثاني الذي نقله السيوطي عن «النفيس» - وهو أنواع الخطاب في القرآن - موجود -أيضاً - في كتاب ابن الجوزي «المجتبى من المجتنى» (1).

ونقل السيوطي عن «تذكرة الشيخ تاج الدين السبكي» في موضع

⁽١) البرهان: ٢/ ٧٧، ونقله السيوطى في الإتقان: ٤/ ١٢٥.

⁽٢) الإتقان: ١/ ٤٥٢، ٣/ ٩٩.

⁽٣) الإتقان: ١/ ٢٥٤.

⁽٤) وهو في عداد المفقود من تراث ابن الجوزي، وذكره في كشف الظنون: ١٩٧٠، والعَلَوجي في مؤلفات ابن الجوزي: ٢٤٩.

⁽٥) انظر منه: ۲-۳، ۲٦.

⁽٦) انظر منه: ١٧ -١٨.

واحد(۱)، ولم أعثر على من ذكره في ترجمته. وتتبعت فِهْرس الكتب في «طبقات الشافعية الكبرى» مجلَّداً مجلَّداً، فلم أُجده ذكره في هذه الجمهرة الضخمة.

وألحقته في «الفنون العامَّة»؛ لأن غالب من كتب في مثل هذا العنوان من غير تقييد، أراد جمع فوائد عامَّة مع تعامُسِه (٢) عن نوعها. ثم إن السيوطي نقل عن هذا الكتاب تحت عنوان «فوائد منثورة في المناسبات».

١٢ - مصادر مجهولة العلوم: وهما كتابان في «البرهان»، و «الإتقان».

فقد نقل الزركشي عن كتاب «المرشد» لأبي نصر عبدالرحيم بن عبدالكريم القُشيري (ت: ١٤٥ه) ابن صاحب «الرسالة» في موضع واحد (٣)، وتابعه السيوطي على ذات النص (٤)، وهو في منع أن يقال «حكى الله»؛ لأن الحكاية الإتيان بمثل الشيء، وليس لكلام الله مِثْل.

ونقل - أيضاً - عن كتاب «شفاء الصدور» لأبي الربيع سليمان بن سَبُع السَّبتي (ت نحو: ٥٢٠هـ) كلاماً واحداً في موضعين (٥)، وتابعه السيوطي على ذات النص (٢)، وهو أن معنى ما جاء عن أبي الدرداء، وابن مسعود: «لا يفقه

⁽١) الإتقان: ٣/ ٣٣٧.

⁽٢) أي: تغافله.

⁽٣) البرهان: ٢/ ٣١٧.

⁽٤) الإتقان: ٤/ ١٩٩.

⁽٥) البرهان: ٢/ ٨٧ (في هذا الموضع ‹‹شفاء الصدَّر››)، ٢٩٠.

⁽٦) الإتقان: ٤/ ١٩٧.

الرجل حتى يجعل للقرآن وجوهاً»(١)، لا يحصل بمجرد التفسير الظاهر.

ولم أتمكن من الاهتداء إلى أي علم يمكن إلحاق كتاب القشيري الذي لم أقف على من ذكره (٢)، أمّا كتاب ابن سبع فذكره خليفة هكذا: «شفاء الصدور في... لابن سبع سليان السَّبْتي أبو الربيع الإِمام الخطيب»(٣).

١٣ - نقول مجهولة المصادر:

احتوى كتاب «البرهان» على (١٥٤) نقلاً، و «الإتقان» على (٩٦) نقلاً عن ثُلَّة من أهل العلم دون ذكر كتبهم التي فيها كلامهم. ولم أستطع الوقوف على تلك المصادر؛ لكونها مفقودة، أو نادرة الوجود.

وهذه النقول منها ما هو نقل واحد عن عالم بعينه، ومنها النقل المتعدد عن الرجل ذاته.

ومن أمثلة هؤلاء الجِلَّة: أبو عمرو الشيباني صاحب كتاب «الجيم»(١)

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في المصنَّف: ١٠/ ٢٧، برقم (١٠٢١٢) عن عبد الوهاب الثقفي عن أيوب السختياني عن عبد الله بن زيد الجَرْمي عن أبي الدرداء بلفظ: «لا يفقه كلّ الفقه، حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة»، ونحوه أبو نعيم في حلية الأولياء: ١/ ٢١١ من طريق إسهاعيل بن عُليَّة به بلفظ: «إنك لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً».

⁽٢) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣/ ٢٠٧، وسير أعلام النبلاء: ١٩/ ٤٢٤، وفوات الوفيات لابن شاكر: ٢/ ٣١٠، وطبقات الشافعيّة الكبرى للسبكي: ٧/ ١٥٩.

⁽٣) كشف الظنون: ١٠٥٠، وهو مخطوط، ويعَدُّ موسوعة في الحديث والسيرة، جمع صنوفاً من العلم، ألَّفه ابن سَبُع في نحو ثلاثين عاماً. انظر: مجلة الحق، العدد(٨) السنة (٢٠)، رمضان ١٣٩٩ه، ص(١٧-٢٢).

⁽٤) وهو أوَّل معجم رُتِّب على نظام الألفباء في المعاجم العربيَّة، واعتبر في الترتيب الحرف =

(ت: ٢ • ٢ه)، وابن الأنباري، والنَّحاس، وابن خالويه، وابن فارس، والباقلاني، والداني، والبيهقي، وابن عبدالبرّ، وإِمام الحرمين، والفخر الرازي، وأبو البقاء العُكبَري، والآمدي، وأبو حيّان، والتاج السبكي، وغيرهم.

ولا أظن أن ما سرَّاه السيوطي من كتب في مقدمة «الإتقان»، كاف في نسبة أيّ نقل ورد إلى عالم ما، ذُكر له كتاب، أو أكثر في تلك المقدمة.

٣- المزيَّة الثالثة - بعضها بخطوط مؤلِّفيها:

وقف الزركشي - رحمه الله - على «رحلة ابن الصَّلاح» بخطِّه (۱٬۰۰۰ وهي تتضمن فوائد جمعها أبو عمرو بن الصلاح الشهرزوري (ت: ٦٤٣هـ) في رحلته إلى المشرق (۲۰).

ووقف على خط تاج الدين الكندي المقرئ الشهير، واللغوي الكبير (ت:٦١٣هـ) على طرَّة «تهذيب اللغة» للأَّزهري، مستدركاً عليه في مادة (دكر)(٣).

ووقف السيوطي - رحمه الله - في «الإتقان» على ثلاثة كتب بخطوط مصنّفيها، وهي:

- «جمال القرَّاء وكمال الإِقراء» لعلم الدين السخاوي (ت:٦٤٣هـ)،

⁼ الأول من الكلم، ولم يلتزم في الثواني، والثوالث، وما يليهما أي ترتيب. انظر: معجم المعاجم لإِقبال: ٢٤٣-٢٤٤.

⁽١) البرهان: ٢/ ١١٣.

⁽٢) انظر: كشف الظنون: ٨٣٦، والأعلام: ٤/ ٢٠٨.

⁽٣) البرهان: ١/ ٤٠٢.

ونقل من خطه مرَّتين(١).

- «تهذيب الأسماء واللغات» للإمام الزَّاهد أبي زكريا النووي (٢).
- «التذكرة» للشيخ تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي (٣).

ونقل - أيضاً - من خط الحافظ ابن حجر العسقلاني مرَّتين (٤)، ولم يُبيِّن مصدره.

٤ - وصفهما لبعضها من حيث إبراز محاسنها أو بيان عُوارها:

وصف الزركشي كتاب «المفردات» للراغب الأصفهاني بأنه أحسن ما صنف في غريب القرآن؛ لأنه يتصيّد المعاني من السياق، في ذكر قيداً زائداً على أهل اللغة في تفسير مدلول اللفظ(٥).

واعتبر كتاب «المحتسب» لابن جنّي من أحسن ما وضع في توجيه القراءات الشواذ، إلا أنه لم يَسْتوف، قال: «وأوسع منه كتاب أبي البقاء العكبرى»(١٠).

وعدَّ كتاب «الأَفعال» لأبي الجود بن القطَّاع الصقلي (ت: ١٥ ٥ ه)،

⁽١) الإتقان: ١/ ١٥٦، ٢٨٥ (الموضع الثاني عن قصيدته في التجويد، وهي من «جمال القراء»).

⁽٢) المصدر السابق: ٤/ ٦٢.

⁽٣) المصدر السابق: ٣/ ٣٣٧.

⁽٤) المصدر السابق: ٣/ ٢٥١، ٤/ ١٣٦.

⁽٥) الرهان: ١/ ٣٩٤، ٢/٣١٣.

⁽٦) البرهان: ١/ ٤٩٢ - ٤٩٣، ويقصد «إعراب القراءات الشواذ».

أجمع كتب الأفعال(١).

وقال عن «معاني القرآن» لأبي إسحاق الزجَّاج: «ومعاني القرآن للزجَّاج لم يُصنَّف مثله»(٢).

ووصف كتاب ابن السَّيِّد أَحمد بن أَبان (ت:٣٨٢هـ) المسمَّى «العالم في اللغة»، و«إلجام العوام» للغزالي^(٣)، وغيرهما^(٤).

ووصف السيوطي كتاب «العجاب» لابن حجر بأن الحافظ مات عنه مسوَّدة، فلم يقف عليه كاملاً (٥٠).

وذكر أن اختصار الجعبري إبراهيم بن عمر (ت:٧٣٢هـ) كتاب «أسباب النزول» للواحدي كان بحذف الأسانيد، دون أيّ زيادة (١٠).

ووصف كتابه «مجمع البحرين» فقال: «وقد شرعت في تفسير جامع لجميع ما يُحتاج إليه من التفاسير المنقولة، والأقوال المقولة، والاستنباطات، والإشارات، والأعاريب، واللغات، ونكت البلاغة، ومحاسن البدائع، وغير ذلك؛ بحيث لا يحتاج معه إلى غيره أصلاً، وسمَّيته به «مجمع البحرين ومطلع البدرين»، وهو الذي جعلتُ هذا الكتاب مقدمة له، والله أسال أن

⁽١) البرهان: ١/ ٣٩٦.

⁽٢) المصدر السابق: ١/ ٢٨٣.

⁽٣) المصدر السابق: ١/ ٣٩٤، ٢/ ٢٠٨.

⁽٤) انظر: البرهان: ١/ ٣٩٤–٣٩٥، ٥٦٥، ٢/ ١٧٦، ٢٢٣، ٢٩٨–٣٠٠، ٣٤٥.

⁽٥) الإتقان: ١/ ٨٢.

⁽٦) نفس المصدر.

يعينني على إكماله»(١).

وقال في أسهاء من نزل فيهم القرآن: «رأيت فيهم تأليفاً مفرداً لبعض القدماء، لكنه غير محرر» (٢)، ولعله يريد كتاب «أسهاء من نزل فيهم القرآن» لإسهاعيل الحيري الضرير (ت: ٤٣٠هـ) صاحب تفسير «الكفاية»، وعده من مصادره في مقدمة «الإتقان».

وفي نهاية هذا المطلب ألمح إلى أن مصادر السيوطي في سائر العلوم التي تندرج تحتها، كانت أوفر من مصادر الزركشي سوى ثلاثة علوم، هي: التفاسير وأحكام القرآن، إذ زاد عليه الزركشي ستة كتب، وأصول الفقه، إذ زاد الزركشي كتاباً واحداً، واللغة التي زاد فيها ثلاثة وعشرين كتاباً.

⁽١) الإتقان: ٤/ ٢١٣-٢١٤.

⁽٢) نفس المصدر: ٤/ ١٠١.

المطلب الثالث: طريقة تعامل الزركشي والسيوطي مع المصادر

امتاز الزركشي - رحمه الله - بأمانة النقل في كتابه «البرهان»، وهي ظاهرة واضحة لكل قارئ بأناة ورَويَّة في هذا الكتاب، وغيره من مؤلَّفاته، فها هو يقول في مقدمة «البحر المحيط»: «ولقد رأيت في كتب المتأخرين الخلل... فأتيت البيوت من أبوابها، وشافهت كلّ مسألة من كتابها»(۱)، إلا كتاب «الجامع» لابن خويز منداد من المالكية البصريِّين، فقال عنه: «ونقلت عنه بالواسطة»(۲).

وبدت أمانة الزركشي في «البرهان» بتصريحه بأسماء المصنّفين وكتبهم، أو بأسمائهم دون الكتب، أو بالكتب دون الأسماء.

وأكثر من صرَّح بالنقل عنه هو الزمخشري في تفسيره «الكشاف» الجديد. فمن ذلك أنه ذكر جملة ما حكاه العلماء في أوجه الإيجاز من قول تعالى ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةً ﴾ (٣) عشرين وجهاً، لم يصرِّح بنسبة واحد منها إلا في الوجه السابع عشر، فقال: «ذكره في الكشاف»(١).

ولعلّ إكثاره العزو إلى الكشاف يرجع - في نظري - إلى أمرين:

- دراسته له دراسة واعية متقنة، وربها كانت في صغره، فعَلِق في ذهنه

⁽١) البحر المحيط: ١/٧.

⁽٢) نفس المصدر: ١/ ٨.

⁽٣) البقرة، آية: ١٧٩.

⁽٤) البرهان: ٣/ ٢٩٥.

من الفوائد والنكات البلاغية الكثيرة منه.

- شهرة كتاب «الكشاف» في عصره وبلده، بحيث غلب الأمر بالعزو إليه.

وكان يحدد اسم الكتاب وموضع النقل، فيقول: «وقال صاحب «الكشّاف» في سورة التحريم ﴿عَسَىٰرَبُّكُمْ ... ﴾»(١)، و «نقل ابن بَرَّجان في «تفسيره» في أواخر سورة هود عن الخليل...»(١)، و «جعل منه (أي النكرة الموصوفة) سيبويه في باب الحروف الخمسة»(٣).

ويعبِّر - أحياناً - بنسبة المؤلِّف إلى كتاب من كتبه غير الكتاب المنقول عنه، نحو: «قال صاحب العجائب» أي محمود بن حمزة الكرماني الملقب بتاج القرَّاء، وكلامه الذي أورده الزركشي ليس في كتابه «غرائب التفسير وعجائب التأويل»، وإنها في كتابه «البرهان في متشابه القرآن» وعبَّر عن الزخشري بـ «صاحب الكشاف» (١)، والكلام المذكور ليس فيه، وإنها هو في «المفصَّل» (٧).

⁽١) البرهان: ٤/ ٢٥٢، وانظر: الكشاف: ٤/ ١١٧.

⁽٢) نفس المصدر: ٤/ ٣٢٥.

⁽٣) نفس المصدر: ٤/ ٣٥١.

⁽٤) نفس المصدر: ١/ ٢٥٤.

⁽٥) انظر منه: ٣٤١. ويوجد في غرائب التفسير: ١/ ٦١٩ نصَّ يشبه ما نقله الزركشي، لكن نصَّه الذي أورده بحروفه هو من «البرهان» للكرماني.

⁽٦) البرهان: ٣/ ٤١.

⁽٧) انظر منه: ١٢٢ (ط. النَّعساني).

ووجدته إِذا لم يقف على المصدر يعزو إليه مشعراً بذلك، نحو حديث وفد ثقيف في تحزيب القرآن، قال: «وقيل: إِن أَحمد رواه في المسند»(١)، وهو كذلك(٢).

وكان ينبِّه على أصل كلام لمؤلِّف أخذه عن غيره، مثلما نقل عن الزمخشريّ في كتابه «الفائق» من أن «لَّا» مركبة من «لم» و «ما»...، قال: «وهذا أخذه من أبي الفتح (يعني: ابن جنِّي)، فإنه قال...»(٣).

ونبَّه أن استدراك شيخه ابن هشام في «مغني اللبيب» على الزمخشري، من أَنه وجد آية في التنزيل وقع فيها خبر إِن اسمًا مشتقاً، ولم يتنبَّه لها الزمخشري، يُستدرك عليه فيه بأمرين:

- أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السيرافي.
- قال: «وهذا الاستدراك وما استُدرك به، منقول قديماً في «شرح الإيضاح» لابن الخبَّاز، لكن في غير مظنته؛ فقال في باب إن وأخواتها، قال السيرافي:...»(1).

ورأيته يحرر نسبة بعض الأقوال إلى كتب معيَّنة، نحو ذكره في حذف الموصوف اشتراط كون الصفة خاصة بالموصوف، قال: «وكذلك نصَّ عليه أرسطاطاليس في كتابه «الخطابة» »(٥٠).

⁽١) البرهان: ١/٣٤٣.

⁽٢) انظر: مسند الإمام أحمد: ٣٤٣/٤.

⁽٣) البرهان: ٤/ ٣٢٦-٣٢٧.

⁽٤) نفس المصدر: ٤/ ٣١٧-٣١٨.

⁽٥) البرهان: ٣/ ٢٢٥.

وقد يعمم المصدر، كقوله عن حذف الموصول: «وشرط ابن مالك في بعض كتبه لجواز الحذف، كونه معطوفاً على موصول آخر»(١).

ورغم الأمانة البالغة التي وُجدت لدى الزركشي - رحمه الله - إِلا أَنـه ظهرت لي بعض مواضع من «البرهان»، غاير فيها تلك الدقة في النقل، منها:

- ١ نقوله عن كتاب «البرهان في متشابه القرآن» للكرماني دون تسمية (٢)،
 ورأيته أشار إليه مرَّة بقوله: «قال بعض المشايخ» (٣).
- ٢- أفاد أربعة تنبيهات من كتاب «التعريف والإعلام» لأبي زيد السهيلي في نوع «المبهات»، سبق بياني لها هنالك.
- ٣- نقل في نوع «جدل القرآن» عن الراغب الأصفهاني تعليلين في ورود براهين
 القرآن، وأدلته على عادة العرب دون طرق المتكلميين، ولم يشر إليه (٤).
- ٤ نقل عن ابن تيمية في أحسن طرق التفسير ضمن «مسألة» في نوع «معرفة تفسيره وتأويله»، ولم يسمِّه (٥).
- ٥ وأفاد في نوع «معرفة أحكامه» من كتاب «الإمام» للشيخ عزالدين بن
 عبدالسلام السُّلمي رحمه الله في ثلاثة فصول ضمن النوع المذكور (١٠)،

⁽١) البرهان: ٣/ ٢٣٠.

⁽۲) انظر البرهان للزركشي: ۱/ ۲۰۹، ۲۱۵–۲۱۵، ۲۱۹، ۲۲۰، وما يقابلها – على الترتيب – عند الكرماني: ۱۱۲، ۱۱۵ – ۱۱۸، ۲۰۱–۲۰۱، ۱۳۰، ۱۳۰ – ۱۳۱، ۱۲۷، ۱۱۹ – ۱۲۰.

⁽٣) البرهان: ١/ ٢٢٥، ووازن مع البرهان للكرماني: ١٩١.

⁽٤) انظر: البرهان: ٢/ ١٤٧، ووازن مع مقدمة «جامع التفاسير»: ٧٥.

⁽٥) انظر: البرهان: ٢/ ٣١٥، ووازن مع «مقدمة في أُصول التفسير»: ٩٣.

⁽٦) انظر: البرهان: ٢/ ١٣٥ - ١٤٠.

ولم يعزها إليه.

وأفاد - أيضاً - في نوع «علم مرسوم الخط» من كتاب «عنوان الدليل» للمرَّاكشي في كثير من مباحثه، ولم يُحل إليه.

وقد يكون له عذر في عدم عزوه إلى هذين الكتابين - «الإمام» و«عنوان الدليل» -؛ لكونه أشار إليهما في مطلع النوعين المذكورين، ولأن العزّ والمراكشي قد فصَّلا في مسائلهما.

أما السيوطي - رحمه الله - فلم يكن بمنزلة الزركشي في أمانة النقل ودقته، مع أنه قال في كتابه «المزهر»: «ومن بركة العلم، وشكره عزوه إلى قائله... ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلا معزواً إلى قائله من العلماء، مبيناً كتابه الذي ذُكر فيه»(١).

ولعل هذه المنهجيّة التي يشير إليها التزمها في بعض كتبه كالمزهر، والدر المنثور الذي نقل فيه عن مئة وواحد من العلماء، ونصَّ في مقدمته أنه لم ير سبعة كتب، هي:

تفسير آدم بن أبي إياس (ويعزو إليه بواسطة تفسير الطبري)، تفسير ابن أبي شيبة (ويعزو إليه بواسطة تفسير ابن المنذر)، تفسير سُنيْد (وهو في بطن تفسير الطبري)، تفسير إسحاق بن راهويه، مسند ابن أبي عاصم (ويعزو

⁽۱) المزهر: ٢/ ٣١٩، ونحوه في مقامة (ساحب سيف على صاحب حيف)، إذ قال: («وقد علم الله والناس من عادتي في التأليف أني لا أنقل حرفاً من كتاب أحد إلا مقروناً بعزوه إلى قائله، ونسبته إلى ناقله؛ أداءً لشكر نعمته، وبراءة من دركه وعهدته». شرح مقامات جلال الدين السيوطي: ١/ ٥٦٢ – ٥٦٣، ٢/ ٩٤٩ – ٩٥٠.

إِليه بالواسطة، ولم يبيِّنها)، مسند الحسن بن سفيان، الكنى لأبي بشر الدُّولابي (١).

أمًّا في «الإتقان» فلم يلتزم هذا الأدب الذي أرشد إليه طالب علم اللغة في «المزهر»، فنراه ينقل بالواسطة، ويذكر بعض الأقوال غُفْلاً من غير عزو إلى قائل، أو كتاب. وأوضح دليل على قولي أنه نقل عن «البرهان» للزركشي في واحد وستين موضعاً، دون أي نسبة إليه، أو إلى كتابه بعبارات عامَّة، نحو: «قال بعضهم»(۱)، «وذكر قوم»(۱)، ونحوها من الألفاظ(١٤).

وقد اتضح لي أن السيوطي - رحمه الله - نقـل (١٢٩) نـصاً بواسطة ستة عشر كتاباً، هي:

المحكم للداني، الصحاح للجوهري، المحرر الوجيز لابن عطيَّة، المثل السائر لابن الأَثير، جمال القراء للسخاوي، المعرَّب للجواليقي، شرح النووي على مسلم، تهذيب الأسهاء واللغات له، مقدمة ابن الصَّلاح (كلُّ منها نصّ واحد)، المرشد الوجيز لأبي شامة، ونظم الدرر للبقاعي (كل منهما ثلاثة نصوص)، عروس الأَفراح للبهاء السبكي (خمسة نصوص)، النَّشر لابن

⁽١) الدر المنثور (خ): ١-٢.

⁽٣) الإتقان: ١٠٢/١.

⁽٤) نحو: واستشكل بعضهم (١/ ١٣٦)، وقيـل (١/ ١٥٠)، وقـال آخـرون (٢/ ١٠٥- -١٠٦)، وقال العلـماء (٣/ ٩١)، وأشـار بعـضهم (٢/ ٢٩٠)، وردَّ بعـض أهـل الـسنّة (٣/ ١٩٨)، وقال بعض الأَئمة (٣/ ٢٣٥)، وكلُّها يراد بها الزركشي يقيناً.

الجزري (أَحد عشر نصاً)، مغني اللبيب، وفتح الباري (كلٌّ منهما اثنا عشر نصّاً)، البرهان للزركشي (أربعة وسبعون نصّاً).

ولمّا تبين لي وساطة النقل، أهملت من مصادر السيوطي أسماء المصادر الموجودة في المصدر الوسيط.

وأذكر بعض الأمثلة؛ لتظهر صحة دعواي:

- عزا السيوطي نقلاً إلى تفسير علي بن سهل النيسابوري(١) (ت: ٩١ه)، ومادة هذا النصّ من «المرشد الوجيز» لأبي شامة، الذي سمّى تفسير النيسابوري بقوله: «نقلته من كتاب «شفاء القلوب»، وهو تفسير علي بن سهل النيسابوري»(١).
- عقد السيوطي «فصلاً» في «معرفة الوجوه والنظائر» نقل فيه ألفاظاً
 قرآنية مفردة في معانيها، وعزاه إلى كتاب «الأفراد» لابن فارس (٣). وهو نصّ منقول من «البرهان»؛ بدلالتين:
- ١ أن السيوطي دمج بين كلام ابن فارس، وكلام الزركشي المصدَّر بد «قلت» فجعلهما في سياق واحد، ولم يتنبَّه لقول الزركشي الذي استدرك فيه على ابن فارس، فحسبه من مجموع النقل، ثم في النهاية قال: «هـذا آخر ما ذكره ابن فارس»، مع أنه فيه استدراك الزركشي.

⁽١) انظر: الإتقان: ١/١٢٧.

⁽٢) المرشد الوجيز: ٢٣.

⁽٣) الإتقان: ٢/ ١٣٢ – ١٣٥، ووازن مع البرهان: ١/ ١٩٥ – ١٩٩.

٢- اختصر كلام ابن فارس - على عادته في الاختصار - لكنه في هذه المرّة أخل بمعاني: الزكاة، والصلاة، والصّمم، والقنوت (١١)، مما يدلل أنه لم يقف على أصل الكتاب.

- عزا تفسير أبي الفضل الرازي لمعنى حديث الأحرف السبعة إلى كتابه «اللوامح»(٢)، والنصّ الذي ذكره هو نصّ الحافظ ابن حجر(٣). والذي يظهر لي أن الحافظ نقل كلام الرازي بالمعنى؛ للتغاير بين نقله، وما هو موجود في القطعة المتبقّية من كتاب «اللوامح» المتضمنة شرح حديث الأحرف السبعة (٤). ومن ثَمَّ جاء السيوطي فأخذ عن ابن حجر دون نسبة إليه.
- نقل السيوطي تحت عنوان «تنبيه» في نوع «مناسبة الآيات والسور»،
 نقولاً عن الحافظ ابن حجر دون عزو، أوهم فيها أمرين:
- ١ أنه نقل عن تفسير الفخر الرازي، والواقع أنه لم ينقل؛ بدلالة
 محافظته على ما اقتصر عليه الحافظ من نقله عن الرازي من العبارات.
- ٢- أن العلماء ذكروا لآية ﴿لاَ تُحْرِكَ بِهِ عَلِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ عَلَى الله الله الله العلماء ذكروا لآية ﴿لاَ تُحْرِكَ بِهِ عَلِسَانَكَ المناسبات التي يشير إليها السيوطي معزوة إلى العلماء هكذا بالجمع، ما هي إلا نقول الحافظ ابن حجر

⁽١) انظر: الإِتقان: ٢/ ١٣٣–١٣٤، ووازن بالبرهان: ١/ ١٩٧ –١٩٨.

⁽٢) الإتقان: ١/ ١٣٣، وفيه: ((اللوائح)) بالهمز، والصواب أنه بالميم.

⁽٣) انظر: فتح الباري: ٨/ ٦٤٦، معزوّاً إلى كتاب «اللوامح» للرازي.

⁽٤) انظر: شرح حديث: «أُنزل القرآن على سبعة أحرف» (خ): ٢٣.

⁽٥) القيامة، آية: ١٦.

عن الفخر الرازي. وقد أعرض ابن حجر عن إكمال بعض تلك المناسبات؛ لأنها لا تخلو من تعسَّف، ولا طائل تحتها. وقد نقل السيوطي كلام الحافظ على ترتيبه(١).

وهناك نهاذج عديدة توضح هذا التوجه، لا يسمح المقام بالإطالة فيها.

وقد نقل السيوطي - رحمه الله - بعض النصوص بالمعنى من غير التزام بعبارات المؤلِّف، نحو نقله عن ابن الجزري في حكم الجهر والإخفاء في الاستعاذة (٢)، ونقله بعض التخريجات الإعرابية من ابن هشام (٣).

وقد ينقل - أحياناً - بالمعنى فيقع بَثْر في العبارة يغيِّر المراد، وذلك أنه نقل عن الحافظ ابن حجر ذكره أن القرطبي حكى أن ابن حِبَّان أبلغ الاختلاف في الأحرف السبعة إلى خمسة وثلاثين قولاً، ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة، ثم نقل السيوطي عن الحافظ قوله: «ولم أقف على كلام ابن حبان في هذا بعد تتبعي مظانَّه»(٤).

والذي في «الفتح»: «بعد تتبعي مظانه من صحيحه» فَنَقْل السيوطي أوهم أن الحافظ تتبع كتب ابن حِبَّان في هذا القول، لكنّه قيَّدها

⁽۱) انظر: الإتقبان: ٣/ ٣٢٨-٣٣٠، وفيتح البياري: ٨/ ٤٥- ٩٤٥، وتفيسير السرازي: ٣٠/ ١٩٦- ١٩٧.

⁽٢) انظر: الإتقان: ١/ ٢٩٧، والنشر: ١/ ٢٥٢-٢٥٣.

⁽٣) انظر: الإتقان: ٢/ ٢٦٤، ووازن مع مغنى اللبيب: ٧٢١.

⁽٤) الإتقان: ١/ ١٣٨.

⁽٥) فتح الباري: ٨/ ٦٤٠.

بتتبعه صحيحه فقط.

أمّا من حيث منهجيّة السيوطي في نقله عن الزركشي فصرَّح باسم الزركشي (١)، أو اسم «البرهان»(٢)، أو كليها معاً (٣) في ثلاثة وأربعين موضعاً.

ونقل عنه من غير تصريح -كما تقدَّم- في واحد وستين موضعاً بحسب إحصائي.

وكان - أحياناً - يحاول إخفاء أن معلوماته من «البرهان» - فيها ظهر لي -، فبعد نقله نصّاً منه دون إشارة، يقول: «قال بعضهم» (٤)، ومراده بد «بعضهم» الزركشي. وهذا الإخفاء له جانبان: عدم العزو، وإخفاء شخصيّة الزركشي.

وقد ينقل عن الزركشي نصّاً ولا يعزو إلى المصدر الذي نسبه إليه الزركشي، كنقله عن ابن مالك (م) - مع أن الزركشي نسب قوله إلى «شرح الكافية» -، ونقله عن ابن جنّي (٢) - والزركشي نسب ما قاله إلى كتابه «الخاطريّات» -، ونقله عن الجرجاني في النظم».

⁽١) الإتقان: ٣/ ١١٢، ٤/ ١٤٤، ١٢٢، ١٩٢، ١٩٢.

⁽۲) نفس المصدر: ۲/ ٥، ۱۹۹، ۲۰۰، ۲۰۱، ۲۰۰، ۲۲۲/۲۲۲، ۱۲۸، ۱۸۸٪.

⁽٣) نفس المصدر: ١/ ١٧٢، ١٧٧، ١٨٦، ٢/ ١١٠، ٢٣٨، ٣/ ١٨٢، ٢٨٣، ٤/ ١٥٠، ٨٠.

⁽٤) نفس المصدر: ٣/٣.

⁽٥) نفس المصدر: ٣/ ٢٣٣.

⁽٦) الإتقان: ٣/ ٢٣٦، وانظر: البرهان: ٢/ ٤٣٧.

⁽٧) انظر: الإتقان: ٣/ ٢٣٦، ووازن بالبرهان: ٢/ ٤٣٨.

وتارة ينقل عن الزركشي بلا تصريح، كذكره تعريف: «التفسير» بد «قال بعضهم» (۱۱)، وهو كلام الزركشي، ثم بعد قليل نقل تعريفاً آخر له - ذكره في مقدمة «البرهان» -، ونسبه إليه (۲).

وقد يتصرف في نقله عن «البرهان»، إذ ذكر الزركشي - رحمه الله - في أرجى آية بضعة عشر قو لاً، قال - عن القول الرابع إلى الشامن -: «حكى هذه الأقوال الخمسة الأخيرة الشيخ محيي الدين في «رؤُوس المسائل» »(**). فجاء السيوطي واجتزأ منها أربعة أقوال، شم قال: «حكى هذه الأقوال الأربعة النووي في «رؤوس المسائل» »(**)، فحذف منها واحداً، وجعله بعدها دون نسبة إلى مصدر.

وقد ينقص - أحياناً - في نقله عن الزركشي، كنقله كلام أبي عليّ الفارسي في قوله ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ ﴾(٥)، فقد نقده الزركشي فلم ينقل السيوطي النقد(٦).

أو يزيد عبارات على ما ذكره الزركشي، فقد علَّق الزركشي على كلام الزخــشري في قولــه ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمَّ ... ﴾ (٧) بقولــه: «ولم

⁽١) الإتقان: ٤/ ١٦٩، وانظر: البرهان: ٢/ ٢٨٤.

⁽٢) المصدر السابق، ووازن مع البرهان: ١/ ١٠٤–١٠٥.

⁽٣) البرهان: ٢/ ٧٩.

⁽٤) الإتقان: ٤/ ١٣١.

⁽٥) التوبه، آية: ٦٠.

⁽٦) انظر: الإتقان: ٢/ ١٤٠، ووازن مع البرهان: ٤/ ١٥٥.

⁽٧) التوبة، آية: ٤٣.

يتأدَّب الزمخشري بأدب الله في هذه الآية»(١)، فزاد السيوطي عليه: «على عادته في سوء الأدب»(٢).

وقد ينقل الزركشي نصاً عمن سبقه ويهمل العزو، فيأتي السيوطي ويشير إلى المصدر الذي استقى منه الزركشي، ويصرِّح باسمه، نحو كتاب «المقتنص في فوائد تكرار القصص»(٣).

وهناك بعض مفردات منهجيَّة السيوطي في نقله عن «البرهان»، تركتها خشية الإطالة.

(١) البرهان: ٢/ ٤٤١.

⁽٢) الإتقان: ٣/ ٢٣٧.

⁽٣) انظر المرهان: ٣/ ١٠٩، والإتقان: ٣/ ٢٠٤.

المبحث الثالث: ميِّزات الكتابين

لقد وجدت بعض المميِّزات لكتابي «البرهان» و «الإتقان»، أُجملها بالعناصر التالية:

ميِّزات ‹‹البرهان››

١ - دقة الزركشي في نقله عن غيره، وأمانته في ذلك بحيث يشرح الصدر ويسرّ النفس، ولهذه الميّزة نهاذج كثيرة تقدم بعضها في المطلب الثالث من مبحث «قيمة مصادر الكتابين» في هذا الفصل.

وبرز اطلاع الزركشي الواسع في كثير من المسائل، كجمعه خمسة أقوال في قوله تعالى ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌ بِهِ قَلَ ... ﴾ (١) ، وكلامه عن «ليس» هل هي لنفي الجنس أو الوحدة؟ قال: «لم أر من تعرض لذلك غير ابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح» »(٢).

٢- احتوى كتاب «البرهان» بعض التحقيقات العلمية للزركشي،
 كتحقيقه أن إبليس ليس من الملائكة عنصراً، ولكنه منهم حكماً (٣). وحقق
 أن إطلاق دخول ما بعد «إلى» في حكم ما قبلها لا ينبغي؛ لأنه تارة يدخل

⁽١) المزمّل، آية: ١٨، وانظر البرهان: ٣/ ٤٢٢–٤٢٣.

⁽٢) البرهان: ٤/ ٣٤٠.

⁽٣) نفس المصدر: ٢/ ٤٨٩.

وتارة لا يدخل (١٠). وحقق أن «لا» و «لن» لمجرد النفي عن الأَفعال المستقبلية، أما التأبيد وعدمه فيؤخذان من دليل خارجي (٢٠).

٣- كانت للزركشي جملة وفيرة من اللفتات التفسيريَّة في نحو سجود الملائكة إلاّ إبليس^(٣)، وتقدم السجود على الركوع خطاباً لمريم في سورة آل عمران^(٤)، والتعبير بـ ﴿ تُرَابِ ﴾ في خلق عيسى عليه السلام دون الطين^(٥)، وعدم التعبير بـ «مصدق» في قوله تعالى ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنِ لَنَا ... ﴾ (٢)، وغيرها (٧).

٤ - رد الوجوه التفسيريَّة الضعيفة، كرده على قول الضحاك في تفسير قوله تعالى ﴿أَنَّ شِئْتُمُ ﴾ (٨) بـ «متى شئتم»؛ بسبب نزولها (٩).

ورد تفسير ﴿عَنِ﴾ من قوله تعالى ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْمُوكَىٰ ﴾ (١٠) أنها للمجاوزة، قال: «وفيه نظر»، ثم علل رده لذلك (١١).

⁽۱) البرهان: ٤/ ٢٠٥-٢٠٦.

⁽٢) نفس المصدر: ٢/ ١٨ ٥.

⁽٣) الرهان: ٣/ ١٢٨.

⁽٤) نفس المصدر: ٣/ ٣١٥-٣١٦.

⁽٥) نفس المصدر: ٣/ ٤٣٦.

⁽٦) يوسف، آية: ١٧، وانظر: البرهان: ٣/ ٥٠١.

⁽٧) انظر: البرهان: ٣/ ٢٧٠-٢٧٢، ٢٧٦، ٧٩٧-٨٩٨، ٥١٥، ٣١٨، ٤٥٣.

⁽٨) البقرة، آية: ٢٢٣.

⁽٩) الرهان: ٤/ ٢١٩-٢٢٠.

⁽١٠) النجم، آية: ٣.

⁽١١) البرهان: ٤/ ٢٥١.

وضعَّف قول مكي والمهدوي بأن الخطاب في قوله تعالى ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَاهِلِينَ ﴾ (١)، للنبي ﷺ والمراد أُمَّته (٢)، وغيرها.

٥- نظرات في الوقف والابتداء:

كان للزركشي - رحمه الله - بعض الآراء في الوقف والابتداء على كلمات قرآنية، نحو الوقف على قوله تعالى ﴿قَوْلُهُمْ ﴾ في يونس ويس، إِذ يرى أنه واجب(٣).

ويرى أن الوقف ينبغي أن يكون على ﴿بِهِ ۗ ﴾، من قوله تعالى ﴿ وَلَقَدُ هَمَّتْ بِهِ ۗ ... ﴾ (١).

وغلَّط من قال إِن الوقف على ﴿ ذَالِكَ ﴾، من قول على ﴿ مِنْ أَجَلِ
دَالِكَ ﴾ (٥)، تعليل لقوله ﴿ مِنَ ٱلنَّلدِمِينَ ﴾ (١).

٦- دفاع عن القرآن في «البرهان»:

كانت له مواقف دفاعية حول القرآن، كقوله - لما ذكر أن ﴿لَوَاقِحَ ﴾ (٧) أصلها ملاقح من ألقحت الريح السحاب، قال -: «وكل هذا تفسير معنى،

⁽١) الأنعام، آية: ٣٥.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٣٦٨.

⁽٣) البرهان: ٣/ ١٧٠.

⁽٤) يوسف، آية: ٢٤، وانظر: البرهان: ٣/ ٢٥٥.

⁽٥) المائدة، آية: ٣٢.

⁽٦) المائدة، آية: ٣١، وانظر: البرهان: ٣/ ١٧١.

⁽٧) الحجر، آية: ٢٢.

وإِلَّا فالواجب صون القرآن أن يقال فيه مثل ذلك»(١).

وانظر ردَّه على ابن جنّي الـذي زعم أن بعض القرَّاء يتخير قراءَته بـلا رواية (٢).

٧- كان للزركشي بعض الاختيارات العلمية - وهي قليلة -، نحو وجه اعتبار أن سورة الإخلاص تعدل ثلث القرآن^(٣)، واختياره في فعل «كاد» أن إثبات، ونفيها نفي من بين أربعة مذاهب للنحاة^(٤).

٨- ردوده على الفرق الضالَّة:

نحو ردّه على الجهميَّة استدلالهم بقوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱللهُ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَفِي ٱللَّرَضِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله تعالى في كل مكان (١٠). وردِّه على المعتزلة في نفي رؤية الله يوم القيامة (٧)، وردّه على أبي على الفارسي (٨)، وابن جني (٩)، والزخشري (١٠) بعض آرائهم المؤسسة على المذهب الاعتزالي.

⁽١) البرهان: ٣/ ٤٤٧.

⁽٢) المصدر السابق: ٣/ ٤٤٦.

⁽٣) المصدر السابق: ٢/ ٧٨.

⁽٤) المصدر السابق: ٤/ ١٢٠.

⁽٥) الأُنعام، آية: ٣.

⁽٦) البرهان: ٢/٢١٢.

⁽٧) المصدر السابق: ٣/ ٥١١، ٣٣٣.

⁽٨) المصدر السابق: ٢/ ٤٠٣.

⁽٩) المصدر السابق: ٤/ ١٢٦.

⁽١٠) المصدر السابق: ٢/ ٢٠، ٣/ ١٢٩ - ١٣٠، ٤/ ٣٣٧، وغيرها.

ورد على «إخوان الصفاء» القائلين إن قوله تعالى ﴿ٱلْعَالِينَ ﴾(١) بمعنى: العقول العاقّة التي لم تسجد، قال: «وهذا تحريف»(٢).

٩ - النظرات النقديَّة:

اشتمل برهان الزركشي على جولات نقديّة لجملة آراء، أو مسائل ذكرها بعض أهل العلم، وتمثلت اتجاهات النقد عنده في ثلاثة محاور:

- الردود العامَّة: إِذ ردَّ بنوع انتقاد كثيراً من آراء المفسرين^(۱)، واللغويين^(۱)، والنحاة^(۱)، والبلاغيين^(۱)، وغيرهم^(۱). وبلغت ردوده العامَّة قرابة أربعين ردّاً.
- بين الزركشي والزمخشري: اعترض أبوعبد الله الزركشي رحمه الله على الزمخشري في عديد من المسائل العقديّة (١٠)، أو التفسيريّة (١٠)، أو اللغويّة (١٠)، بلغت بإحصائى أربعة وعشرين موضعاً.

⁽١) ص، آية: ٧٥.

⁽٢) الرهان: ٢/ ٤٨٨.

⁽٣) المصدر السابق: ٢/ ١٧٣ – ١٧٤، ٥٠٥، ١١٤، ٤٤٧ – ٤٤٨، ٣/ ١٤٩ – ١٥٠، ٢٤٥، ٣٢٢.

⁽٤) المصدر السابق: ١/ ١٩٩، ٢٠٤، ٣/ ٢٥٤، ٤/ ١٥٥، ٧٠٧–٢٠٨.

⁽٥) البرهان: ٣/ ٦-٧، ١٣٩، ١٥٢، ٤٢٧.

⁽٦) المصدر السابق: ١/ ١٣٩، ١٦٩، ٢/ ٤٤٩، ٣/ ٥٩، ١٨٩، ٤١١ – ٤١٢.

⁽۷) المصدر السابق: ۱/ ۱۱۹، ۱۲۱–۱۲۲، ۲۵۲، ۲۸۲–۷۸۷، ۲/ ۲۲۷، ۲۸۳، ۲۲۱، ۹۲۱، ۲۹۲–۱۲۹، ۲۸۳، ۲۹۳، ۲۹۲.

⁽٨) البرهان: ٢/ ٤٤١، ٩٣٤، ٣/ ١٢٩، ١٦٨، ٣٣٧.

⁽٩) المصدر السابق: ٢/ ٥٦٢، ٣/ ١١٧، ٤/ ٨٧.

⁽١٠) المصدر السابق: ٢/ ٥١٠، ٣، ٥، ٤١، ٤١، ٥١، ٧٧، ١٤١-١٤١، وغيرها.

ومع هذه الوجهة النقديَّة التي سلكها الزركشي مع الزمخشري، إِلاَّ أنه تعاطف مع آرائه في موضعين (١)، ونصره في دخول الواو على الجملة الوصفيّة للتأكيد؛ ردًّا على ابن مالك وأبي حيَّان (١)، وتابعه ستّ مرَّات في اختياراته النحويَّة، والبلاغيَّة (١).

- الردّ بكلام الغَيْر: فقد ردَّ على بعض أهل العلم بكلام آخر منقول عن غيره، كردّه على ابن سيده بكلام للأعلم الشَّنتَمَري⁽³⁾، وعلى يونس بن حبيب الضبِّي بكلام النحويين⁽⁶⁾، وعلى الزنخشري بنصّ إمام الحرمين في كتابه «الشامل»⁽¹⁾.

ميِّزات «الإتقان»

١ - ابتكار السيوطي - رحمه الله - ثلاثة أنواع من علوم القرآن لم تفرد من قبله، ولم يتعرض لها من كتب في علوم القرآن بشكل مجموع، وهي: الأرضي والسمائي، فيما نزل من القرآن على لسان بعض الصحابة، ما أُنزل منه على بعض الأنبياء وما لم يُنزل منه على أحد قبل النبي ﷺ.

٢- أجاد الكتابة في بعض الأنواع التي عرضها، كنوع «طبقات المفسرين»،

⁽١) الرحان: ٣/ ٣٧١، ٤/ ٣٣.

⁽٢) المصدر السابق: ٣/ ٣١.

⁽٣) المصدر السابق: ٣/ ٧٤٧، ٧٤٨، ٢٦٩، ٣٤٩، ٤٧١، ١٩٦/٤.

⁽٤) المصدر السابق: ٢/ ٤٥٣.

⁽٥) المصدر السابق: ٢/ ٤٦٦ –٤٦٧.

⁽٦) المصدر السابق: ٢/ ١٧.٥.

و «عامّه وخاصه»، فأحسن ترتيبه، وأضاف إضافات جيّدة، وكتب فيه أحسن مما كتب في «التحبير».

٣- امتاز «الإتقان» باحتوائه على جملة كبيرة من الروايات التفسيريَّة لعدد من التفاسير المفقودة، كتفسير الفِرْيابي، وسُنَيْد، وابن مردويه، وغيرهم.

وهناك - أيضاً - عدّة نصوص في ثنايا «الإتقان» لبعض الكتب الأُخرى المفقودة، ككتاب الأُخفش في المفرد والجمع في القرآن الكريم (١).

٤- تضمن كتاب السيوطي ستة اختيارات له في عدّة مسائل، وهي: اختياره في لفظ «القرآن» أنه مرتجل غير مهموز تبعاً للشافعي رحمه الله (٢)، وارتأى في ترتيب سور القرآن الكريم أنه توقيفي سوى براءة والأنفال؛ تبعاً للبيهقي (٣)، وذهب إلى أن الاقتباس ثلاثة أقسام: مقبول، ومباح، ومردود؛ تبعاً لتقسيم لابن حجّة الحموي (١)، واختار أن في القرآن ألفاظاً غير عربيّة؛ لأنه حوى علوم الأولين والآخرين (٥)، ورأى في فواتح السور أنها من الأسرار التي لا يعلمها إلا الله (٢)، وجنح في «المشاكلة» أنها مجاز علاقته المصاحبة (٧)، واختار - وهو اختيار لغوي - أن «رُبّ» تأتي للتقليل غالباً وللتكثير نادراً،

⁽١) الإتقان: ٢/ ٣٠٢.

⁽٢) المصدر السابق: ١/ ١٤٧.

⁽٣) المصدر السابق: ١/ ١٧٩.

⁽٤) المصدر السابق: ١/ ٣١٥.

⁽٥) الإتقان: ٢/ ٢٠١.

⁽٦) المصدر السابق: ٣/ ٢١.

⁽٧) المصدر السابق: ٣/ ١٢٧.

ولم يعلل اختياره(١)، خلافاً لابن هشام(٢)، وابن مالك كما نقله عنه المرادي(٣).

٥- اهتم السيوطي بمعالي المسائل وأعرض عن سفاسفها، فعرض بالاشتغال بعدد حروف القرآن وكلهاته، فقال: «والاشتغال باستيعاب ذلك مما لا طائل تحته...، فإن كتابنا موضوع للمهات لا لمثل هذه البطالات»(٤).

٦- التعقبات:

انتقد السيوطي بعض الآراء أو الأقوال التي ذكرها في «الإتقان» بنوع انتقاد، إمّا لضعف القول^(٥)، أو قصور فيه^(١). وقد اعترض على أقوال لأهل العلم بنقول عن غيره، كتعقبه كلام إمام الحرمين في «البرهان»^(٧)، وعبدالرزاق في «تفسيره»^(١).

وقد تعقّب الزركشي وخالفه الرأي، أو بيَّن وهمه في سبعة مواضع (١٠٠).

⁽١) الإتقان: ٢/ ١٩٧.

⁽٢) انظر: مغنى اللبيب: ١٨٠.

⁽٣) انظر: الجني الداني: ٤٤٠.

⁽٤) الإتقان: ١/ ١٩٧ . وقد تعقّب انتقاده هذا الدكتور حسن العتر في مقدمة «فنون الأفنان»: ٩٠-٩١ ، وذكر خس فوائد لمعرفة عدّ حروف القرآن الكريم وكلماته.

⁽٥) انظر: الإتقان: ١/ ١٥٣، ٢١٠، ٣/ ٢٧، ٧٠.

⁽٦) انظر المصدر السابق: ٢/ ١٣٨، ٣/ ٢٧، ٤/ ١٥٣.

⁽٧) المصدر السابق: ١/ ٨١.

⁽٨) الإتقان: ٣/ ٢٦-٢٧.

⁽٩) المصدر السابق: ٤/ ٦٥.

⁽١٠) انظر: الإتقان: ١/ ٢٢٢، ٢/ ١٩٩، ٣/ ٢٢، ٢٧، ١٢٩، ١٨١.

٧- تصديره كثيراً من المباحث بأهم المصنفات المندرجة تحته.

وهي إضاءة جليلة - تبع فيها الزركشيَّ - وزاد عليه زيادات جيدة، تطلع الباحث على أهم مصادر الموضوع.

وكان السيوطي - أحياناً - يقترح إفراد بعض الأنواع بالتأليف، كقوله في مطلع نوع الموصول لفظاً المفصول معنى: «وهو نوع مهم، جدير أن يفرد بالتصنيف»(۱).

٨- استطاع السيوطي في العديد من أنواع «علوم القرآن» أن يلخص
 كلام أهل العلم بعبارة سهلة، وأن يستوعب كثيراً من مصادره التي سهاها
 في مقدمة «الإتقان»، فجمع فيه مادة علمية ثرَّة.

وقد أشار إلى هذه المزية في نهاية الكتاب(٢).

وقال عنه - في كتابه أسرار التنزيل -: «وفيه من الفوائد ما لم يجتمع في غيره»(٣).

فهذه جملة مزايا نتجت لي لهذين الكتابين الجليلين، يمكن إضافة غيرها إليها، والله أعلم.

⁽١) الإتقان: ١/ ٢٥٢.

⁽٢) الإتقان: ٤/ ٢٥٨.

⁽٣) قطف الأزهار: ١/ ٩١.

المبحث الرابع: مكانتها بين كتب علوم القرآن

لا ريب أن كتاب «البرهان» للزركشي لم يسبقه كتاب من كتب «علوم القرآن» اشتمل على المعلومات التي ضمَّها في حناياه، حتى قال عنه الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «ومن تصانيفه «البرهان في علوم القرآن» من أعجب الكتب وأبدعها، مجلَّدة ذكر فيه نيِّفاً (۱) وأربعين علمًا من علوم القرآن» (۱).

وهذا الانطباع واضح لكل من طالع فيه مطالعات ضافية، موازناً مع تلك المصنَّفات التي تقدمت عليه، مما حدا بالأُستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم -رحمه الله- أن يعدّه أول كتاب صنِّف مستقلاً في هذا الفن^(٣).

وكان وقوف السيوطي عليه باعثاً له أن ينشئ كتاب «الإتقان»؛ إذ قطع عليه تردده، وأزال عنه توهمه بأنه تفرَّد بوضع كتابه «التحبير»، الذي ألَّفه قبل «الإتقان» في هذا الباب من العلم، فشدَّ كتاب «البرهان» حزم السيوطي، وقوَّى عزمه على قصده (٤).

ولقد ظلَّ برهان الزركشي متوارياً بعيداً عن أنظار طلاَّب العلم فترة ليست

⁽١) الصواب عطف لفظة «نيِّف» على العقود، لا العكس كما هنا. انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ٢/ ١٤٩، والنحو الوافي لعباس حسن: ٤/ ١٩٠٥.

⁽٢) إنباء الغمر: ٣/ ١٤٠ - ١٤١.

⁽٣) مقدمة «الإتقان»: ١/٧.

⁽٤) انظر: الإتقان: ١/ ١٠، ١١، ١٤.

قصيرة، إذ لا أعلم أحداً من العلماء بعد القرن العاشر أفاد منه إفادة ظاهرة، أو نقل منه نصوصاً مستفيضة، أو تعرَّض لتنقيحه واختصاره، مثلما حدث للإتقان.

وأظن أن تقدُّم طباعة «الإتقان»، وانتشاره في الأوساط العلميَّة هو العامل الرئيس في تعريف طبقة أهل العلم بكتاب «البرهان»، بل إن كثيراً عن تناول بعض الأبحاث القرآنية قبل عام (١٣٧٧ه = ١٩٥٨م) - وهي السنة التي طبع فيها «البرهان» أول مرَّة بتحقيق الأستاذ محمد أبوالفضل إبراهيم - لم يعتمدوا في كتاباتهم عليه.

وأُودُّ الإشارة إلى مَعْلَمة مهمَّة في نظري، وهي أن كتاب الزركشي مع المكانة العلميَّة التي يحتلها بين الموسوعات القرآنية، إلاّ أنه اتضح لي أن فيه نقصا في تسعة مواضع (۱)، وكنت شغوفاً بمطابقة مواضع الخلل مع إحدى مخطوطاته، وبقيت مسلِّياً نفسي بوجود نسخة خطيَّة منه في مكتبة عارف حكمت بالمدينة (۱)، ولكن ماذا أفعل لمَّا تبيَّن أن هذه النسخة هي كتاب «البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن»، لأبي المكارم عبدالواحد بن عبدالكريم الأنصاري المعروف بابن الزَّمْلكاني (ت: ١٥٦ه)، وليست «البرهان» للزركشي (۱: ١٩٠ه)، وليست «البرهان» للزركشي (۱: ١٩٠ه)،

⁽١) انظر: البرهان: ٢/ ٤٨٧ (وقد كتب الناسخ عند هذا الموضع على الحاشية: «هنا نسخة الأَصل ورقتان بياض»)، ٣/ ١١٩، ١٤٦، ٣٧٢، ٤/ ٣٤، ١٤٨، ٢٥٦، ٣٧٩.

⁽٢) ذُكرت في الفهرس الشامل - التفسير: ٤٣١، نقلاً عن كحَّالة.

⁽٣) ومما يجدر ذكره أن في مكتبة عارف حكمت نسختين من كتاب «البرهان الكاشف»، إحداهما برقم: (٢١٨ / ٢٢٨) وضع على غلافها أن مؤلِّفها هـو: كال الدين محمد بن على بن عبد الواحد بن الزَّمْلكاني (ت: ٧٢٧ه)، وهو حفيد المصنَّف.

والثانية برقم: (٢٠/ ٢٢٨) نسبت في فهرس المكتبة إلى الحفيد المذكور أيضاً.

فكم أخطأ المفهرسون، وأتعب سوقتهم الباحثين!!

ثم تيسَّر لي الوقوف على نسخة الحرم المكي من «البرهان»، فوجدت النقص المشار إليه حاصلاً في معظم المواضع، سوى موضع واحد، فجاء فيه: «فإن أردت هذا، أو جالس أحدهما، لم يكن عاصياً»(١).

أمّا السيوطي -رحمه الله- فقد ألّف ابتداءً كتاب «التحبير» سنة (۸۷۲ه)، مقتفياً فيه أثر جلال الدين البُلقيني (ت: ٤ ٨٧ه)، ثم وضع كتاب «الإتقان» بعد اطلاعه على «البرهان» للزركشي، عام (۸۷۸ه)، سوى أشياء ألحقها فيه بعد ذلك (٢).

وجعله مقدمة لتفسيره الذي شرع فيه وسمَّاه: «مجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحرير الراوية وتقرير الدراية»، وعدَّه من أجلِّ ما وضع في «علوم القرآن»، وقال: «وهو كالمقدمة لمن يريد التفسير، وأكثره قواعد كلية، وفيه من الفوائد ما لم يجتمع في غيره»(٣)؛ لذلك قال خليفة: «وهو أشبه آثاره وأفيدها»(١).

ويعتبر «الإتقان» تلخيصاً محكماً للبرهان، مع ترتيب وزيادات أضافها

⁽١) البرهان (خ): ٥٥٦، ووازن مع المطبوع: ٤/ ٣٧٤.

⁽٢) جاء في نهاية نسخة «الإتقان» المحفوظة في وزارة الأوقاف الكويتية - فيها نقله تلمية المؤلِّف الداودي عنه -: «فرغت من تأليفه يوم السبت ثالث عشر من شوال سنة ثهان وسبعين وثهانهائة، سوى أشياء ألحقتها بعد ذلك». ورقة (٢٨٤).

⁽٣) قطف الأزهار في كشف الأسرار: ١/ ٩١.

⁽٤) كشف الظنون: ١/٨.

السيوطي لم تتوافر عند الزركشي، كما سبق الحديث عن ذلك في الفصل الثالث؛ لذلك قال خليفة - في تعريفه «البرهان» -: «والسيوطي أدرجه في إتقانه» (١).

و «البرهان» ليس أول كتاب من كتب الزركشي يسلك السيوطي معه هذا الطريق، فقد لخص كتابين آخرين للزركشي، هما:

١ - «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»، فلخصه بكتاب سيًاه «عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة»(٢).

٢- «التذكرة في الأحاديث المشتهرة»، فلخصه بـ «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»، وزاد عليه (٣).

ولكون «الإتقان» استوعب كتاب «البرهان» مع زيادات، وتهذيب، وإدماج، فقد غدا جمهرة معتبرة عند العلماء، فاحتَفَوْا به، واتخذ هذا الاهتمام اتجاهين:

- اتجاه ضم «الإتقان» مع الزيادة عليه، ويمثله كتاب «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» لابن عقيلة المكي (ت: ١٥٥٠ه).
 - اتجاه الاختزال والاختصار له، وتمثَّل هذا في ثلاثة عشر كتاباً، هي:
- ١- «مختصر الإتقان» لعبدالرحمن بن إبراهيم الحنفي الشامي المعروف

⁽١) كشف الظنون: ١/ ٢٤١.

⁽٢) انظر: كشف الظنون: ١٣٨٤، ومنه نسخ في دمشق، والقاهرة، وبرلين، وليدن. انظر: دليل مخطوطات السيوطي وأَماكن وجودها: ٧٧-٧٨.

⁽٣) انظر: الرسالة المستطرفة: ١٩١-١٩٢، وطبع ((الدرر)) على حاشية ((الفتاوى الحديثيّة)) لابن حجر بالمطبعة الميمنية عام (١٣٠٧هـ). انظر: مكتبة الجلال السيوطي: ١٩١.

بابن مزوّر الدمشقي (ت:١٠٨٦ه)، منه نسخة بخط المؤلّف في مكتبة برنستون – أمريكا(١٠).

٢- «مختصر الإتقان» للسَّابق: أحمد بن محمد بن علي العراقي الحـدَّادي الشافعي (ت: ١١٦١هـ)(٢).

٣- «مختصر الإتقان» لإسماعيل بن السيد محمد الحسيني الموصلي (كان حيّاً عام ١٢١٦هـ)، منه نسخة بخط المصنّف - أيضاً - في مكتبة الدولة - برلين (٣).

ودعاه إلى اختصاره كون «الإتقان» لا يفهمه - في رأيه - إلا كل غواص في العلوم، وذكر في مختصره الأنواع الثهانين جميعها على ترتيب السيوطي، ولم يكن له منهجيَّة واضحة في طريقة إيراده القضايا والمسائل التي عرض لها السيوطي⁽³⁾.

٤ - «الإيقان في اختصار الإتقان» لأحمد بن محمد بن ناصر السباعي السلاوي (كان حيًا عام ١٢٥٨هـ)، منه نسخة في دار الكتب المصريّة (٥٠).

٥- «مختصر الإتقان في علوم القرآن» للحسن بن عبد الوهاب بن الحسين الدَّيلمي الزَّيدي (ت: ١٢٨١هـ) (١)

⁽١) الفهرس الشامل - التفسير: ٧٢٢.

⁽٢) ذكره المرادي في سلك الدرر: ١/ ١٨١.

⁽٣) الفهرس الشامل – التفسير: ٧٩٧.

⁽٤) انظر: مقدمة المؤلِّف: ١/ ب - ٢/ أ.

⁽٥) الفهرس الشامل – التفسير: ٨٠٩.

⁽٦) انظر: معجم المؤلفين: ١/ ٥٦٢، ومعجم المفسرين: ١٤١.

7- «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان» لطاهر بن محمد صالح الجزائري (ت:١٣٣٨ه)، طبع في القاهرة بمطبعة المنار عام (١٣٣٤ه)، ومرَّة ثانية بعناية الشيخ عبدالفتاح أبوغُدَّة في بيروت، وسيأتي حديث عنه في الفصل السادس.

٧- «علوم القرآن وأُصوله» لمحمد أمين سويد الدمشقي (ت:١٣٣٥ هـ)، وهو رسالة في اختصار كتاب «الإتقان» (١).

٨- «زبدة الإتقان في علوم القرآن» لمحمد علوي المالكي (ت: ١٤٢٦ه)، طبع في مطابع الرشيد - المدينة بدون تاريخ. ولم يتضمَّن اختصاره كل الأُنواع الثمانين الموجودة في الأصل، بل اقتصر على اختصار بعضها، وزاد في الشرح والتعليقات.

٩- «المختار من الإِتقان في علوم القرآن للسيوطي» لعامر محمد
 بحيري، طبع بدار الفكر العربي - القاهرة عام (١٣٨٠ه = ١٩٦٠م) (٢).

١٠ «المختار من الإتقان في علوم القرآن للسيوطي» لعبدالمنعم شميس، (مطبوع؟)(٣).

١١ - «مختصر الإِتقان في علوم القرآن للسيوطي» لصلاح الدين أَرقه دان، طبع في دار النفائس - بيروت بدون تاريخ. وقد اقتصر عمل المختصِر

⁽١) انظر: تاريخ علماء دمشق: ٥٠٦. ويوجد منه نسخة ناقصة في كراريس عند حفيده الشيخ الدكتور أيمن سويد بجُدَّة، لم يتيسر لي الاطلاع عليها.

⁽٢) انظر: معجم الدراسات القرآنية للدكتورة الصفَّار: ٣٩٥.

⁽٣) المصدر السابق. ولم أطلع على كتاب بحيري وشميس.

على التعريف بأبواب الكتاب الرئيسة، كما وردت في «الإتقان»، ولم يلتزم ترتيب السيوطي في أنواعه ، بل قدَّم وأخر بما ظَنَّه أقرب إلى تناول القارئ، ووضع في آخر مختصره ثبتاً بأسماء بعض الكتب المفيدة في علوم القرآن لمن أراد التوسع في دراسة هذا العلم.

وقد ترجم هذا المختصر إلى اللغة الفارسية بعنوان: «ترجمة خلاصة الإتقان...»، من قِبل محمود افتخار زاده، وصدر عن (دفتر نشر معارف)(١).

17 - «تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن» للدكتور محمد بن عمر بن سالم بازمول، طبع في دار الهجرة - الرياض عام (١٤١٢ه). وواضح من عنوان هذا المختصر أنه لم يلتزم فيه ترتيب الإمام السيوطي، وقد اتخذ منهجيّة لا بأس بها ذكرها في مقدمة تهذيبه (٢).

١٣ - نظمه مجهول (كان حيًّا عام ١٠١٣هـ)، يوجد من منظومته نسخة مبتورة البداية في المكتبة التيموريَّة - (دار الكتب/ القاهرة) (٣).

⁽١) مجلة بينات، العدد (١٢)، ص: ٤٢، ٥٣.

⁽٢) انظر: مقدمة ((تهذيب وترتيب الإتقان)): و - ط.

⁽٣) انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ٩٩٨، ومكتبة الجلال السيوطي: ٥٣.

المبحث الخامس: المآخذ عليهما

لا يخلو جهد بشري من خلل أو قصور في جانب من جوانبه، ويكون احتمال الخطأ أكثر إذا اتسع الموضوع المتحدَّث فيه وتفرعت مباحثه.

وقد وجدت بعض ملاحظات في كتابي الإمامين الجليلين الزركشي والسيوطي - رحمها الله - لا تنقص من قدر كتابيها، ومنزلتها بين كتب علوم القرآن، ولا تعني إهدار الجهود وإزدراء الناس وغمطهم. وهي مآخذ أذكرها من باب النصح والتقويم، لا من باب النقد والتشهير، واجداً لها عذرهما في تلك الهنات، وهذه لوازم الطبيعة البشرية.

وأُنبّه على أني قد عرضت لكثير من هذه المآخذ في بابة الملاحظات، التي عقدتها في نهاية عديد من أنواع علوم القرآن في «البرهان» و «الإتقان»، فما تقدَّم منها هناك أسكت عنه، ولا أُكرره هنا، وتناولَتْ الملاحظات المشار إليها مسائل عقديَّة، أو في علوم القرآن، أو التفسير، أو الحديث، أو في أسها بعض الكتب، والعلم الذي تندرج تحته، أو شطط في بعض المنهجيَّة، نحو ما فعله الزركشي من ذكر علل الرسم العثماني من الحذف والزيادة، المنقولة من كتاب «عنوان الدليل» لابن البناء المراكشي (ت: ٢١١ه)، وبعض تلك العلل كانت مشوبة بنزعة صوفيَّة، فيها تكلف وتعسف، وغير ذلك.

المآخذ على «البرهان»

١ - أوهام في الآيات:

وقعت بعض الأخطاء في عدّ أو ذكر مواضع من القرآن في «البرهان»، منها:

- ذكر الزركشي أن قصة إبراهيم عليه السلام لم ترد في سورة الشعراء، وهو وهم (١).
- ذكر _رحمه الله _أن لفظ ﴿ ظَلَمَنَاهُمْ ﴾ جاء في القرآن الكريم في أربعة مواضع، وعدّ منها في سورة النحل موضعين، آية: ٣٣، ١١٨، والـصواب أن الـذي ورد في المصحف من ﴿ ظَلَمَنَاهُمْ ﴾ ثلاثة مواضع: هود: ١٠١، والنحل: ١١٨، والزخرف: ٧٦، أما آية: ٣٣ في سورة النحل فنصّها: ﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللّهُ مَنَاهُمْ مَا اللّهُ مَنْهُ اللّهُ اللّهُ
- ذكر _رحمه الله _ في نوع المتشابه اللفظي ما ورد في القرآن عشر مرَّات، فعد منه ﴿ وَلَمَّا ﴾ مقرونة بالواو، فوردت في سورة هود أربع مرَّات، وفي يوسف ست مرَّات، أما في غير هاتين السورتين فوردت ﴿ فَلَمَّا ﴾ بالفاء (٣). وهذا الكلام عليه ثلاث ملاحظات:
- (١) أَن إِدخال لفظ ﴿ وَلَمَّا ﴾ بالواو فيها ورد عشر مرات خطأ ظاهر؛ لأن ﴿ وَلَمَّا ﴾ جاءت في القرآن في (٣١) موضعاً (١٠).

⁽١) انظر: البرهان: ٣/ ١٦ ، وآيات قصة إبراهيم في الشعراء من آية: ٦٩-٨٩.

⁽٢) انظر: البرهان: ١/ ٢٣٣.

⁽٣) الرهان: ١/ ٢٣٧.

⁽٤) انظر: معجم الأدوات والضهائر في القرآن الكريم: ١٤٥٠.

- (٢) حَصْر ما جاء بالواو في هاتين السورتين ليس سائغاً، إذ ورد لفظ ﴿ وَلَمَّا ﴾ في سور أخرى غيرهما، كالبقرة، والأعراف، ويونس، والقصص، والعنكبوت.
- (٣) حَصَرَ أَن مَا جَاء في غير سورتي هود ويوسف بالفاء، وليس بحاصر ولا جامع؛ إذ جاءت ﴿لَمَّا ﴾ مجردة عن الواو والفاء، نحو: ﴿لَمَّا جَاءَتُ أُلِمَا جَاءَتُ أُلِيعًا ...﴾ (١)، وجاءت بالواو مقرونة مع همزة الاستفهام، نحو: ﴿ أَوَلَمَّا أَصَلَبَتَكُم مُصِيبَةٌ قَدَ أَصَبَتُم مِّتُلَيْهَا ...﴾ (١).
- ذكر_رحمه الله_أن قوله تعالى ﴿ ذَالِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾، ورد في موضعين بالواو، وفي ثلاثة مواضع بلا واو؛ ليعـده مـن الخـاسي في نـوع المتـشابه اللفظى (٣).

والصواب أن الذي جاء بلا واو ورد في أربعة مواضع، فيصبح من فصل ما جاء على سنة أحرف. والموضع الذي فاته هو قوله تعالى ﴿ ذَالِكَ هُوَ النَّوبة آية: ٧٢.

- جاء في «البرهان» أن قوله تعالى ﴿ يَضَّرَّعُونَ ﴾ بالإدغام ورد في سورة الأنعام (٤)، أمّا ﴿ بِنَضَرَّعُونَ ﴾ الأنعام (٤)، أمّا ﴿ بِنَضَرَّعُونَ ﴾

⁽١) يونس، آية: ٧٧.

⁽٢) آل عمران، آية: ١٦٥.

⁽٣) البرهان: ١/ ٢٣٤.

⁽٤) البرهان: ٣/ ٢٩١.

⁽٥) آية: ٩٤.

بالإظهار، فهو الذي في سورة الأنعام(١).

وقد فاته التنبيه على استثناء بعض المواضع _التي فيها خلاف بين القراء _ في أمثلة نوع المتشابه اللفظي؛ ممّا يخرجها عن محل الاستشهاد الذي أورده، وذلك في ستة مواضع، هي:

- ﴿ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ (٢) لم يستثن قراءة ابن عامر، الذي يقرأ ﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ بالياء قبل التاء (٣).
- ﴿ نُتَذَكِّرُونَ ﴾ في غافر (١) بتاءين قراءة الكوفيين، أما الباقون من العشرة فبالغيبة (١).
- لم يستثن قراءة ابن كثير في التوبة ﴿تَجَـٰرِي تَحَتُّهَا ٱلْأَنْهَا لُوَا الذي يقرأ بزيادة ﴿مِن ﴾ قبل ﴿تَحَيُّهَا ﴾؛ لأنها كذلك مكتوبة في المصحف المكي(٧).
- لم يُنبّه على أن من يقرأ بالهمز قبل الواو في قوله تعالى ﴿أَوَ أَن يُظْهِرَ ﴾ (^^)، هم الكوفيون دون غيرهم؛ ليناسب عدّه الرباعي (٩).

⁽١) آية: ٤٢.

⁽٢) الأعراف، آية: ٣.

⁽٣) الرهان: ١/٢٢٧.

⁽٤) آية: ٥٨.

⁽٥) البرهان: ١/ ٢٢٨.

⁽٦) التوبة، آية: ١٠٠.

⁽٧) البرمان: ١/ ٢٣١.

⁽٨) غافر، آية: ٢٦.

⁽٩) البرهان: ١/ ٢٣١.

- لم يستثن قراءة ابن عامر في ﴿إِلَّا قَلِيلٌ مِّنَّهُمَّ ﴾(١)، الذي يقرأ بنصب ﴿قَلِيلًا ﴾؛ ليوافق عده الرباعي أيضاً(١).
- لما عقد الفصل الخامس عشر من المتشابه، وهو ما جاء على ثلاثة وعشرين حرفاً، ذكر منه ما ورد في سورة الفرقان ﴿وَنُزِلَا لَلَا لَكَ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللّ

٢- ترك تصدير بعض الأنواع بتعاريف لها:

وهي فائدة جليلة تطلع القارئ على مدلول النوع المتكلَّم فيه، وهذا ملحظ يوجد عند الزركشي، كتركه تعريف «المبهات»، و«جدل القرآن»، وعند السيوطي، كتركه تعريف «ما نزل مشيَّعاً وما نزل مفرداً»، و«مفردات القرآن».

٣- آراء مردودة في علوم القرآن:

- كنقله عن مكي بن أبي طالب أن الكسائي ألحق بالسبعة أيّام المأمون، وكان السابع يعقوب الحضرمي، فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمئة، أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب(٥).

وقد ردّ أبو شامة هذا القول فقال: «وأما قول مكي...، ففيه نظر، فإن ابن

⁽١) النساء، آية: ٦٦.

⁽٢) البرهان: ١/ ٢٣٢.

⁽٣) الفرقان، آية: ٢٥.

⁽٤) البرهان: ١/ ٢٤١.

⁽٥) المصدر السابق: ١/ ٤٧٧. وتابعه السيوطي في الإتقان (١/ ٢٢٤) النقل عن مكي، ولم يُعقّب.

مجاهد صنّف كتاب «السبعة» وهو متأخر عن زمن المأمون بكثير، فإنه توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمئة، ومات المأمون سنة ثماني عشرة ومئتين، فلعل مصنّفاً آخر سبق ابن مجاهد إلى تصنيف قراءات السبعة، وذكر يعقوب دون الكسائي، إن صحّ ما أشار إليه مكي. فإن غيره من الأئمة المصنفين في القراءات الثمان يقولون: وإنها أُلحق يعقوب بهؤلاء السبعة أخيراً؛ لكثرة روايته، وحسن اختياره ودرايته» (۱).

- نسب قراءة ترك الهمز في كلمة واحدة في قوله تعالى ﴿ شُرَكَ آءِ كَ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ الللللللللللَّاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ا

٤ - إيراد الأقوال الضعيفة والواهية في التفسير:

- كقوله إن ﴿ٱلسِّحِلِّ ﴾ في سورة الأنبياء (٥) هو كاتب للنبي ، وهو قول مردود صرَّح المزي بأن روايته موضوعة (١).

⁽۱) المرشد الوجيز: ۱٥٤، ومما يؤيد كلام أبي شامة ما نقله ابن تيمية عن بعض أئمة القراء من قوله: «لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة، لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة، وإمام قرّاء البصرة في زمانه في رأس المئتين». مجموع الفتاوى: ۱۳/ ۳۹۰.

⁽٢) النحل آية: ٢٧.

⁽٣) البرهان: ١/ ٢٩٤.

⁽٤) انظر: النشر: ٣٠٣/٢.

⁽٥) آية: ١٠٤، وانظر: البرهان: ١/ ٢٥٢.

⁽٦) انظر: تفسير ابن كثير: ٣/ ٩٠٩.

- وقوله إن الرسل المذكورين في سورة يس ﴿إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ (١)، هم رسل عيسى عليه السلام (٢). وقد انتقد الحافظ ابن كثير هذا القول من ثلاثة أوجه (٣)، ورجَّح ابن عطية أنهم رسل من قبل الله تعالى (١).

- وفسَّر قول عالى ﴿ وَهُو قَايَمٌ يُصَلِّى فِي ٱلْمِحْرَابِ ﴾ (٥)، بأن المراد منه المعرفة (٢)!

٥- ترك الترجيح:

يورد الزركشي أحياناً بعض الآراء في مسألة معيَّنة ولا يرجِّح، وهو أمر وافر عنده، نحو تركه الترجيح بين المعاني الاصطلاحيّة في معنى المحكم والمتشابه (٧٠)، وعدم إبداء رأي في الفرق بين التفسير والتأويل (٨٠)، كما لم يختر أيّ قول من الأقوال الثمانية التي أوردها في اختلاف الناس في أقسام معنى الكلام (٩٠)، وغير ذلك.

٦- التناقض:

منع الزركشي _رحمه الله _إطلاق الزائد على بعض الحروف في القرآن،

⁽١) آية: ١٣.

⁽٢) البرهان: ٢/ ٤٩٠-٤٩١.

⁽٣) انظر: تفسير ابن كثير: ٣/ ٥٧٦-٥٧٧.

⁽٤) انظر: المحرر الوجيز: ١٩٢/١٩٣-١٩٣.

⁽٥) آل عمران، آية: ٣٩.

⁽٦) البرهان: ٣/ ٤٩٣.

⁽۷) الرهان: ۲/ ۱۹۹–۲۰۰.

⁽٨) البرهان: ٢/ ٢٨٥-٢٨٧.

⁽٩) البرهان: ٢/ ٤٢٥.

وقال: «والذي عليه المحققون تجنّب هذا اللفظ في القرآن؛ إذ الزائد لا معنى له...»(١)، ولكنه عاد فذكر الزيادة في بعض الحروف القرآنية(٢).

نسب بیت حسّان بن ثابت ها:

لنا الجفَناتُ الغُرُّ يَلْمعْنَ بالضّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ من نَجْدةٍ دَما

إلى النابغة (٣)، ثم عاد في موضع آخر ونسبه إلى حسَّان، وذكر أن النابغة اعترض حسَّان وقال له: «قد قلَّلت جفناتك وأسيافك»(١).

٧- اتهموا المطبعة:

جاء في نوع «المبهات»: «... كان معه أربعة دوانق...» (٥)، والدانق معرَّب (١) وهو مذكر، فكان يجب إعمال قاعدة مخالفة العدد للمعدود. وقد جاءت الرواية عند الواحدي (٧)، والقرطبي (٨)، والسيوطي (٩): «أربعة دراهم»، بدل «دوانق».

⁽١) البرهان: ٢/٣١٧.

⁽٢) انظر: البرهان - مثلاً -: ٢/ ٣٩١-٣٩٤.

⁽٣) الرهان: ٣/ ١٣٤.

⁽٤) البرهان: ٣/ ٤١٧. وانظر مناسبة قول النابغة لشعر حسَّان في: شرح ديـوان حـسَّان بـن ثابت للبرقوقي: ٤٢٥-٤٢٥.

⁽٥) البرهان: ١/ ٢٤٨، وطبعة أبي الفضل: ١/ ١٥٩.

⁽٦) انظر: شفاء الغليل فيها في كلام العرب من الدخيل للخفاجي: ٨٣.

⁽٧) أسباب النزول: ٨٦.

⁽٨) الجامع لأحكام القرآن: ٣/ ٣٤٧.

⁽٩) الدر المتثور: ٢/ ١٠١.

المآخذ على «الإتقان»

١ - السيوطي من حفًاظ الإسلام، وله دراية بعلم الحديث تربو على الغايات، ولكنه - رحمه الله - ذكر في «الإتقان» عدداً من الروايات الواهية، التي كان بمكنته الحكم عليها، أو نقل كلام الأئمة النقاد فيها على أقل تقدير.

لأن تلك الروايات الواهنة كانت مجالاً لاحباً، وطعمة سائغة للطعن في القرآن مِنْ كل مَنْ في قلبه زيغ وحقد على الإسلام، كالرَّافضة، ودعاة النصرانية، وبعض المستشرقين.

وإن كان العَذْل قد يخف عند بعض المرويّات التي فيها رواة ضعفاء، كعيسى بن دأب، ومحمد بن نصر العراقي (١)، أو الحارث الأعور (٢)، فلا يقبل حشده روايات عديدة تفيد أن في القرآن بعض الأخطاء الكتابيّة، وأن الكاتب كتبها وهو ناعس، أو أن مداد القلم زاد، ونحو ذلك، دون التعرض لنقد أسانيدها، وكشف زيفها (٣).

يضاف لما ذكر اعتهاده _ أحياناً _ على طرق ضعيفة في التفسير، كطريق العوفي، والضحاك بن مزاحم عن ابن عباس (١٠)، مع كونه نقد هاتين الطريقين فحكم بضعف الأولى، وانقطاع الثانية؛ لكون الضحاك لم يَلْق

⁽١) الإتقان: ٢/ ٥٥ - ٥٥.

⁽٢) المصدر السابق: ٤/ ١٠٢.

⁽٣) الإتقان: ٢/ ٦٢٩-٣٧٩، ٥٧٧-٧٧٧.

⁽٤) المصدر السابق: ١/ ٧٧.

ابن عباس^(۱).

وقد توسَّع - رحمه الله- في إيراد بعض الإسرائيليات، وبخاصة في مبحث «المبهات»، وأكثر من ذكر تفاصيل وجزئيات لا يترتب على معرفتها كثير فائدة، بل هي في بعضها أقرب إلى مجانبة فهم مقاصد القرآن العظيم وهداياته.

٧- الجمع بدون تحقيق:

- كإيراده حديث الإمام أحمد في التاريخ = (العلل)، وهو: أن إسرافيل قُرِن بنبوّة النبي الله ثلاث سنين، فكان يعلمه الكلمة والشيء (٢٠)، وهو معارض لحديث بدء الوحي الثابت في البخاري (٢٠)، وغيره.
- وكذكره بعض الأقوال التي حكاها ابن حبان في تفسير معنى الأحرف السبعة، واشتملت على ستة أوجه، مع أن المراد منها بيان معاني وأمثلة الأحرف السبعة، وهي الأقوال: (٤، ٩، ١١، ١٥، ١٦) (١٠).
- زاد السيوطي من أنواع الواو غير العاملة نوعاً لم يذكره الزركشي، وهو: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها(٥)، كقراءة قنبل ﴿وإليه النشورُ وأمنتم...﴾(١). وهذا النوع ذكره ابن هشام وردّه، وجعل

⁽١) الإتقان: ٤ / ٢٠٩.

⁽٢) المصدر السابق: ١/ ١٢٩، وانظر الحديث في «العلل»: ٢/ ٣٣٧.

⁽٣) راجع: فتح البارى: ١/ ٢٥ - ٢٦.

⁽٤) الإتقان: ١/ ١٣٩.

⁽٥) المصدر السابق: ٢/ ٢٥٨.

⁽٦) الملك، آية: ١٥، ١٦، وقُنبل يبدل الهمزة الأولى من ﴿ مَآمِنهُ ﴾ واوا إذا وصل.

الصواب عدم عدّه (١)، لكن السيوطي حطبه.

- نقل عن الكرماني أن القرآن نزل مرَّة بالمعنى، ومرَّة باللفظ والمعنى (٢)!!

٣- التناقض:

نقد السيوطي ابن الجوزي لاشتغاله عدَّ أنصاف، وأعشار، وأثلاث القرآن، ونحو ذلك من المعلومات التي رآها تافهة (٢)، ثم أراه يذكر أن في القرآن آيتين جمعت كل منها حروف المعجم، وليس فيه حاء بعد حاء إلا في موضعين، ولا كافان إلاّ كذلك، ولا آية فيها ثلاثة وعشرون كافاً إلاّ آية الدَّيْن، ونحو هذه المُلَح التي ليست من متين العلم (٤).

- أورد في نوع «بدائع القرآن» عند كلامه عن التورية، مثالاً عن الزخشري يوضح فيه ما قبصده، وهو قوله تعالى ﴿الرَّحْنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ (٥)، وأن الاستواء له معنيان: الاستقرار في المكان، وهو المعنى القريب المورَّى به، الذي هو غير المقبصود، الثاني: الاستيلاء والمِلْك (١)، وهو المعنى البعيد المقصود الذي ورَّى به عنه بالقريب (٧).

⁽١) انظر: مغنى اللبيب: ٤٨٢.

⁽٢) الإتقان: ١٤٨/١.

⁽٣) المصدر السابق: ١/١٩٧.

⁽٤) انظر: الإتقان: ٤/ ١٣٥ - ١٣٦.

⁽٥) طه آية: ٥.

⁽٦) مثلثة الميم بمعنى.

⁽V) الإتقان: ٣/ ٢٥٠.

وقد سبق منه أن ردّ معنى الاستيلاء من وجهين (۱)، ولكنه سكت عنه هنا كما ترى.

٤ - ترك الترتيب:

قد يجمع السيوطي - رحمه الله - عناصر بعض الأنواع دون ترتيب المعلومات على وجه دقيق، كتقديم تعريف النوع، ثم فائدته، ثم تاريخه، ثم طريقة استخراجه إن وجدت، ثم أقسامه ومباحثه. ومن أمثلة هذا التشويش نوع «مناسبة الآيات والسور» (٢)؛ فإن فيه فوضى واضحة بترك التنسيق والترتيب.

٥- ترك التعريف:

ترك إيراد تعاريف بعض أنواع «علوم الإتقان» التي عقدها في كتابه، نحو: ما نزل مشيَّعاً وما نزل مفرداً، ومفردات القرآن، وهي مباحث تحتاج إلى توضيح وبيان للمراد منها بتعاريف جامعة لمباحثها التي تندرج تحتها؛ لأن هذه التعاريف فيها فائدة جليلة، تطلع القارئ على مدلول النوع المتحدَّث عنه.

وثمة بعض المآخذ الأخرى تركتها؛ خشية الإطالة.

⁽١) انظر الإتقان: ٣/ ١٤.

⁽٢) انظر الإتقان: ٣/ ٣٢٢-٣٣٨.

الفصل السادس أثر «البرهان» و«الإتقان» فيها بعدهما من مؤلَّفات

يعتبر كتاب «البرهان» و «الإتقان» أوسع جمهرتين في «علوم القرآن» منذ نشأة التأليف في مباحث هذا العلم، مجموعة كلُّ منها في مؤلَّف واحد.

ولم يلق «البرهان» عناية مثلها حظي «إتقان» السيوطي بالحفاوة والاعتناء، ولعل هذا الإِهمال يرجع إلى أُسباب، منها:

- سعة مباحث «الإتقان»، وكثرة أنواع «علوم القرآن» فيه، إذ لم يسبقه أحد بهذا الجمع.
- شهرة السيوطي وكونه من المكثرين في التصنيف، قـد تكـون باعثـاً لشهرة كتابه.
 - تأخر طباعة «البرهان» بعد طباعة «الإتقان» بمئة وستة أعوام(١١).

فكتاب السيوطي يعد الحلقة الذهبية في سلسلة التأليف في هذا العلم، وكل من جاء بعده اعتمد عليه في معظم ما كتب، ولئن قيل إن علماء التفسير عيال على الطبري في «تفسيره»، فيصدق هذا القول على أن من بحث في علوم القرآن عالة على السيوطى في «إتقانه».

وقد قلَّت التآليف في هذا العلم بعد «الإتقان» قلَّة يحسب الراصد

⁽١) أُولى طبعات «الإتقان» كانت بالمطبعة المعمدانية بكلكته في الهند عام (١٢٧١هـ)، وأُولى طبعات «البرهان» عام (١٣٧٧هـ).

لحركتها أنها توقفت أو كادت، إِلا ما كان من شمس الدين: محمد بن محمد بن رجب البهنسي (ت:٩٨٦هـ)، صاحب «تاج العرفان في بيان علوم القرآن»(۱)، ومن محدِّث الحجاز في وقته، محمد بن أحمد بن سعيد المعروف بابن عقيلة الحنفي (ت: ١١٥٠هـ)، صاحب «الزيادة والإحسان في علوم القرآن»(۱)، ومن العلاَّمة أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي المعروف بشاه وليّ الله (ت: ١١٧٦هـ) صاحب «حجة الله البالغة» بكتابه الأفيق (۱ الكبير في أصول التفسير»(١).

ثم ما كان من مؤلَّفات في نهاية القرن الثالث عشر، ومطالع القرن الرابع عشر الهجري، نحو كتاب «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان» للشيخ طاهر بن محمد صالح الجزائري (ت:١٣٣٨ه)، و«منهج الفرقان في علوم القرآن» للشيخ محمد على سلامة (ت:١٣٦٢ه)، و«مناهل العرفان في علوم القرآن» للشيخ محمد عبدالعظيم الزُّرقاني (ت:١٣٦٧ه)، و«البيان في مباحث من علوم القرآن» للشيخ عبدالوهاب عبدالمجيد غزلان، وغيرهم.

⁽١) انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ١/ ٦٣٤.

⁽٢) أتمَّ تحقيقه خمسة باحثين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

⁽٣) أي: البالغ النهاية في العلم والفصاحة.

⁽٤) وضعه مولَّفه بالفارسيّة، ثم عُرِّب وطبع أكثر من مرَّة، من أحسنها طبعة دار البشائر الإسلامية عام (١٤٠٧ه)، وعنوان الكتاب يشعر أنه في قواعد علم التفسير، لكنه ضمَّ عديداً من أبحاث علوم القرآن، كأحكام القرآن، ونظم القرآن، والغريب، الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، وإعجاز القرآن، وأساليب القرآن، وطبقات المفسرين. وقد ناقش السيوطيَّ في الآيات المدّعي نسخها، وتعقبه في بعضها، وحرَّر أن النسخ لا يتعيَّن الا في خمس آيات. انظر: الفوز الكبير: ٢٥-٥٠.

ثم تلت هذه المؤلَّفات مجموعة أُخرى لثلّة من العلماء تعتبر من طبقة تلاميذ المذكورين، نحو «المدخل لدراسة القرآن الكريم» للدكتور محمد محمد أبو شَهْبة (ت:٤٠٣)، و «مباحث في علوم القرآن» للدكتور صبحي الصالح (ت:٤٠٧)، وللشيخ مناع خليل القطَّان (ت: ١٤٢٠ه)، و«لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير» للدكتور محمد لطفي الصبَّاغ، و«علوم القرآن» للدكتور عدنان زرزور، و«مدخل إلى علوم القرآن والتفسير» للدكتور فاروق محادة، وغيرهم.

ثم تكاثرت المصنفات في هذا الصدد كثرة يشعرك بعضها أنها من قبيل التزيَّد، و «التزبّب قبل الحَصْرمة» (١).

ويغلب على معظم المؤلّفات المتأخرة أنها ألّفت لطلاب في مراحل دراسيّة متباينة، وتصطبغ بطابع المنهجيّة الدراسيّة؛ بحيث تنحو إلى الإجمال في المباحث، وتيسير المادة، وعدم الخوض في دقائق المسائل وإطالة الطرح، واختيار السبيل الأيسر، وهذا المنهج يحرم الباحثين المتخصصين من نيل مرادهم والحصول على بغيتهم منها، ومن جانب آخر يحدّ من إبداع المؤلفين، والتجديد في كثير من المسائل القابلة للنقاش، بل أدّى بهم إلى التسليم في عديد من القضايا، ونقلها كها هي من غير تمحيص؛ خشية من الدخول في تفاصيل تخرج به عن

⁽۱) يقال لمن تصدّى قبل نضجه. ولعلّ أوّل من شهرت عنه هذه المقالة هو الإمام أبو حنيفة - رحمه الله -، حيث تصدَّر تلميذه أبو يوسف للتدريس دون أن يعلمه، فبعث إليه رجلاً فسأله عن خس مسائل، تحيَّر فيها أبو يوسف، وعلم تقصيره، فقال له أبو حنيفة: «تزبَّبت قبل أن تُحَصِّرِم». انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم: ١٣٢، ٥٥، ونحوها عن أبي على الفارسي مع تلميذه ابن جني. انظر: بغية الوعاة: ٢/ ١٣٢.

هدفه من التأليف(١).

وتخلل هذه المراحل جميعاً مقدمات صُدِّرت بها بعض التفاسير ضمَّت جملة صالحة من علوم القرآن، من أبرزها:

مقدمة تفسير ابن عجيبة الفاسي: أحمد بن محمد (ت: ١٢٢٤ه)، المسمَّى «البحر المديد في تفسير القرآن المجيد» (ت)، ومقدمة تفسير «محاسن التأويل» للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي (ت: ١٣٣٧ه)، والمقدمات العشر التي صدَّر بها الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣ه)، تفسيره «التحرير والتنوير»، وغيرها (٣).

وغالب الكتب السالفة اعتمدت، أو أفادت من كتابي «البرهان» و «الإتقان»، أو أحدهما. وسأقتصر على بيان أشر الكتابين في أربعة كتب، و هي: «الزيادة والإحسان»، و «التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن»، و «مباحث في علوم القرآن» للصالح؛ لما لهذه الكتب من مكانة معتدّ بها بين نظائرها في هذا العلم.

١ - «الزيادة والإحسان في علوم القرآن» لابن عقيلة، وهو كتاب ضمَّنه مؤلِّفه مئة وأربعة وخمسين نوعاً من علوم القرآن، وقد اعتمد اعتماداً كبيراً

⁽١) انظر: دراسات في علوم القرآن للرومي: ٥٠.

⁽٢) طبع منه جزء يسير، وانظر نسخه في الفهرس الشامل - التفسير: ٧٩٨-٧٩٩. وقُدِّمت رسالة ماجستير لدار الحديث الحَسَنيَّة - الرباط، بعنوان: «علوم القرآن في تفسير ابن عجيبة».

⁽٣) كتب الدكتور محمد صفاء حقي رسالة دكتوراه بعنوان: «علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير»، وصدرت عن مؤسسة الرسالة - بيروت ط (١)، ١٤٢٥ ه.

على «الإتقان»، فها هو يقول في مقدمته: «إن من أحسن العلوم وأفضلها وأنفعها علوم القرآن، وما يشتمل عليه من نفائس البيان، وقد ألَّ ف بعض الأثمة الأعلام كتباً في هذا المعنى، وأحسنها كتاب «الإتقان» للحافظ الكبير، والعالم الشهير، رئيس المتأخرين الشيخ عبدالرحمن جلال الدين السيوطي قدَّس الله الشهير، رئيس المتأخرين الشيخ عبدالرحمن جلال الدين السيوطي قدَّس الله روحه... فهو كتاب نفيس شريف، وتأليف مركَّز ظريف، قلَّ أن ينسج أحد على منواله، أو يحذو على مثاله، جمع فيه من علوم القرآن ما لم يُسبق إلى جمعه...، ولما رأيت أن كتابه وما اشتمل عليه من العلوم ونفائس الفهوم، الذي لو لم يكن له إلاّ هذا الكتاب لكفاه شرفاً وفخراً... حداني ذلك إلى أن أحذو على منواله، وأنسج كتاباً على مثاله، فشرعت في هذا الكتاب، وأودعت أحذو على منواله، وأنسج كتاباً على مثاله، فشرعت في هذا الكتاب، وأودعت فيه جلّ ما في «الإتقان»، وزدت عليه قريباً من ضعفه من المسائل الحسان، واخترعت كثيراً من الأنواع اللطيفة والفوائد الشريفة، هذا على سبيل واخترعت كثيراً من الأنواع اللطيفة والفوائد الشريفة، هذا على سبيل الإدماج والإجمال، ولو فصّلتها لزادت على أربعمئة نوع»(۱).

ولم يلتزم في سرد أنواعه ترتيب السيوطي، بل قدّم وأخّر، وانتحى منهجيّة السيوطي - وهي في الأصل للزركشي - بتصدير النوع فيمن أفرده بالتأليف.

وسبب وفرة أنواعه أنه بسط وعدد النوع الواحد في «الإتقان»، فنوع «كيفيّة إنزاله» - وهو السادس عشر عند السيوطي - جعل منه ابن عقيلة ثانية أنواع، هي:

علم حقيقة القرآن وما هو؟، علم وحي القرآن وحقيقة الوحي، علم أنواع الوحي، علم أنواع الوحي، علم علم الله علم الله الوحي، علم

⁽١) الزيادة والإحسان (خ): ٢/ أ- ٣/ أ.

كيفيّة استعجال النبي على بحفظ الوحي قبل أن يتمّه جبريل ونهي الله تعالى له عن ذلك، علم نزول القرآن من اللوح المحفوظ إلى السهاء الدنيا، علم معنى نزوله وإنزاله وتنزيله(١٠).

ونوع «معرفة الوقف والابتداء» -وهو النوع الثامن والعشرون عنـ د السيوطي- جعل منه ثلاثة أنواع، هي:

علم الوقف، علم ما يوقف به، علم الوقف على مرسوم المصحف العثماني(٢).

ورأيته نقل عن الزركشي في «البرهان» قوله: «القرآن والقراءَات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل...، والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي...»^(٣).

وقد اعتمد على مصادر أُخرى «كالنشر» لابن الجزري، و«لطائف الإشارات» للقسطلاني، و«إتحاف فضلاء البشر» لشيخه البنا الدمياطي، وغيرها.

وسلك الطريقة السرديَّة في تناول جلّ مباحث الأنواع التي أودعها كتابه، ولم ألحظ لديه ملكة التجديد والابتكار، بـل كـرر معظم مـا ذكـره السيوطي بنزعة فيها شيء من المغايرة في العرض، والترتيب، والتعديد(٤).

٢- «التبيان لبعض المباحث المتعلِّقة بالقرآن على طريق الإتقان»، للجزائري.

وهذا الكتاب جعله مؤلِّفه المقدمة الصغرى لتفسيره المسمّى: «تفسير

⁽١) انظر: الزيادة والإحسان: ٣/ أ.

⁽٢) انظر: المصدر السابق: ٣/ ب.

⁽٣) انظر: المصدر السابق: ٧٧/ أ. ولا أدري هل نقله عن الإتقان (١/ ٢٢٢)، أم أتى البيت من بابه؟

⁽٤) فقول الكتاني - في فهرس الفهارس: ٢/ ٦٠٧ -: «اختصر فيه الإتقان للحافظ السيوطي، واستدرك عليه نحواً من ستين نوعاً» ليس دقيقاً.

القرآن الحكيم»(١)، وطبع في حياة كاتبه طبعته الأُولى عام (١٣٤٤هـ).

وهو في عداد مختصرات «الإتقان»، فقد ذيّل عنوانه السالف بقوله: «على طريق الإتقان»، وهي إشارة واضحة منه أنه أراد كتاب السيوطي بهذه الإضافة.

ولا أظن الشيخ أبا غدّة مصيباً بقوله تعليقاً على تتمَّة عنوان الكتاب: «لا يعني المؤلِّف هنا بقوله: «الإتقان»، كتاب «الإتقان في علوم القرآن» للإمام الحافظ جلال الدين السيوطي رحمه الله، وإنها يعني بقوله: «على طريق الإتقان»، أي: إلى طريق تحرير المباحث فيه، وإحكامها وإتقانها دراسة وتمحيصاً» (٢).

لأن المتصفح لهذا الكتاب يَعْلَق بذهنه من أول وهلة أن المؤلف - رحمه الله - بناه على معلومات الإمام السيوطي في «الإتقان»، ومَنْ وازن مواضع منه مع «الإتقان»، تبيَّنت له هذه الحقيقة بلا تلجلج (٣).

بل هناك مواضع نقلها الشيخ الجزائري من «الإتقان» بأُخطائها، دون انتباه للصواب فيها(،).

وقد بحث المؤلّف في كتابه اثني عشر فصلاً، ضمّنها عدّة أنواع من علوم القرآن، وانتخبها من أنواع «الإتقان» بذوقه الرفيع وبُعْد نظره،

⁽١) انظر الموجود منه في المكتبة الظاهرية في: الفهرس الشامل - التفسير: ٨٢٧.

⁽٢) التبيان: ٣١ (حاشية).

 ⁽٣) وسدَّد هذا الرأي الدكتور أبوشبهة في: المدخل لدراسة القرآن الكريم: ٤١، والـدكتور فاروق حمادة، في: مدخل إلى علوم القرآن والتفسير: ١٣.

⁽٤) كذكره كتاب المهدوي في توجيه القراءات بأنه «الهدايـة». انظر: التبيـان: ١٥٣، ووازن مع الإتقان: ١/ ٢٢٨.

وتلاها في كل مبحث فوائد جمَّة، وتحقيقات متينة، وآراء رصينة.

فالمؤلِّف لم يَمْخَض «الإتقان» واكتفى بزبده، بل أضاف إضافات لم ترد عند السيوطي (١١)، وكان له دَلْوٌ في بعض التحقيقات (٢)، وزاد مصادر جديدة لم يعتمد عليها السيوطي (٣).

وصرّح بالنقل عن «الإتقان» في تسعة مواضع (١٤)، وسمّى السيوطي في موضعين (٥).

ويظهر لي أنه وقف على كتاب «البرهان» للزركشي؛ إذ نقل عنه في خسة مواضع، اثنان منها يترجح - عندي - نقله عن «البرهان» مباشرة (٢٠)، وثلاثة يحتمل أنه نقلها بواسطة السيوطي؛ لاقتصاره على ما نقله السيوطي عن الزركشي دون إضافة (٧٠).

٣- «مناهل العرفان في علوم القرآن» للزرقاني.

هذا الكتاب من أبدع وأمتع كتب علوم القرآن في القرن الماضي، دبَّجته

⁽١) كمعنى الاختيار في القراءة: ١٢١.

⁽٢) كالتحقيق في معنى السبع الطوال: ١٦٦، والسجع المرضى: ٢٥٤.

⁽٣) بلغت مصادره التي لم ترد في «الإتقان» قرابة واحد وعشرين كتاباً، منها: «الألفاظ والحروف» لأبي نصر الفارابي: ٨٤، و «البسملة» لأبي شامة: ١٣٥، و «البيان والتبيين» للجاحظ: ٢٥٧، و «شرح التيسير» لعبدالواحد المالقي: ١٨٨، ٢١١.

⁽٤) انظر: التبيان: ٣١، ٤٧، ٩٣، ٩٢، ٩٣، ١٢٢، ١٤٦، ١٤٦، ١٥٠، ٢١٩.

⁽٥) انظر: التبيان: ٤، ٣٠٢.

⁽٦) انظر: التبيان: ١١٨، ٢١٤، ووازن مع البرهان: ١/ ٤٦٩–٤٧٠، ٢/ ١٤.

⁽٧) انظر: التبيان: ٥٥، ١٠٥، ١٦٥، ووازن مع الإتقان: ١/ ١٠٢، ١٧٢، ١٥٩–١٦٠.

يراعة عالم أزهري جمع بين علوم الشريعة، وحاجة المسلم المعاصر؛ إلى تقريب الإسلام للأفهام، وضرورة الاتصال بالجاهير لعرض تلك المعاني.

والكتاب ألَّفه الزرقاني لطلاب التخصص في كليَّات الأزهر، ولم يستطع الفكاك من موجة ذلك العصر، وأزمته المحتدمة بين الدين والعلم، فظهرت بين سطوره آثار تلك الضجَّة المفتعلة، وبخاصة تحت عنوان: «المعركة الطاحنة، أو الوحى بين معتقديه ومنكريه»(١).

ومن أفضل ما امتاز به «مناهل العرفان» أُسلوبه الرشيق، وعباراته الأدبيّة الراقية، التي تنمُّ عن تذوّق للعربيّة ودلالاتها وأساليبها، حتى إنه يشدّك إليه شدّاً(۱).

وقد بحث المؤلّف فيه سبعة عشر مبحثاً تعدّ أهم مباحث علوم القرآن، ولا تخرج في غالب مضامينها عما أورده الإمامان الزركشي والسيوطي في كتابيهما، سوى ما كان من أسلوبه المبتكر الذي خاطب العقل والوجدان، وأخرج فيه المادة العلميّة من قوالبها الصُّلبة، إلى قطعة نثريّة سلسة، إضافة إلى توشيته كتابه بردِّ شبه، ومزاعم أثيرت حول القرآن، وحلّاه بعديد من التحقيقات العلميَّة المتينة.

وقد انتهى الأخ الدكتور خالد السَّبْت إلى أن المباحث التي يمكن اعتبارها من إضافات الزرقاني على ما كتبه الزركشي والسيوطي، أربعة

⁽١) مناهل العرفان: ١/٥٦-٨٤.

⁽٢) يوجد جملة من المآخذ على الكتاب، لا تمنع طالب العلم من مطالعته، ولا تحط من قَدْره.

مباحث - بغض النظر عن وجود بعض الجرئيات المدرجة تحتها في «البرهان» أو «الإتقان» -، وهي:

في معنى علوم القرآن، في تاريخ علوم القرآن، في ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً، في أسلوب القرآن الكريم.

والمبحث الرابع وإن كان محتواه موجوداً في «البرهان» و «الإتقان»، إلا أنه يتحدّث عن خصائص الأسلوب القرآني، فهادت تختلف عمّا عرضه الزركشي والسيوطي، وكان ينبغي من المؤلّف -رحمه الله- أن يطابق العنوان مع المضمون (۱).

وبالرغم من أن الزرقاني ألَّف كتابه قبل طبع «البرهان»، إلا أنه وقف عليه ووصفه بقوله: «وتوجد منه نسخة مخطوطة بالخزانة التيموريّة في دار الكتب المصريّة، تقع في مجلدين ناقصين» (٢)، ونقل عنه مرَّتين، أُولاهما ملخِّصاً (٣)، والثانية ناقلاً (١٤).

ونقل عن السيوطي - رحمه الله - مصرِّحاً باسمه في عشرة مواضع (٥٠)، وصرَّح باسم كتابه في اثني عشر موضعاً (١٦).

⁽١) انظر: كتاب مناهل العرفان للزرقاني «دراسة وتقويم»: ٨٠ - ٨٠.

⁽٢) مناهل العرفان: ١/ ٢٩.

⁽٣) المصدر السابق: ١/ ٤٧٨.

⁽٤) المصدر السابق: ١/٥٤٦.

⁽٥) انظر: المناهل: ١/ ٣٨، ٣٣٩، ٥٠٥، ٤٢٢، ٧٧٤، ٨٨٧، ٢/ ١٦٩، ١٩٣، ١٩٣، ١٩٤٠.

⁽٦) انظر: المناهل: ١/ ١٧٤، ٣٤٢، ٣٤٦، ٤٥٨ (وأصل كلامه هنا من النَّشر: ١/ ٣٣–٣٤)، ٢٨٤، ٤٨٤، ٢٨٤، ٢٨٩، ٥٩٧.

٤ - «مباحث في علوم القرآن» للصالح.

كتب الدكتور الصالح - رحمه الله - هذا الكتاب أوّل مرّة نتيجة سلسلة محاضرات جامعيّة ألقاها خلال عامين على طلاب «شهادة علوم اللغة العربيّة» في كلية الآداب بجامعة دمشق، وطبع عام (١٣٧٨هـ=١٩٥٨م).

واحتوى على أربعة أبواب، هي: القرآن والوحي، وتاريخ القرآن، وعلوم القرآن، والتفسير والإعجاز، ويندرج تحت كل باب عدد من الفصول.

وتناول في كتابه قرابة أربعة عشر نوعاً من أنـ واع علـ وم القـرآن، التـي عرضها الزركشي والسيوطي في كتابيهها.

وعالج ظاهرة الوحي بأسلوب مقنع تلمَّس فيه طريقة القرآن، فلجأ إلى الناحية النفسيّة، ودرس من خلالها الفرق العظيم بين الخالق والمخلوق، وتجنّب التعقيد والجدل العقيم، وتخطّى تقريب حقائق الغيب بها يعرفه بعض الناس عن التنويم المغناطيسي، وتسجيل الأصوات على الأشرطة، ونحوها من وسائل الاتصال المعاصرة.

وأطال الحديث في فصل «المكي والمدني» إطالة ظاهرة؛ لأنه يسرى أن بعض المستشرقين، ومن تأثر بمناهجهم من مفكرينا، وقادة الرأي فينا، لم يَذْروا في موطن من بذور الشك مثلها ذَرَوْا في بحث «المكي والمدني»؛ لذلك قال: «كررْنا على شبهاتهم جميعاً ننقضها نقضاً، ونردّها إلى صدورهم سهاماً قاتلات»(۱).

⁽١) مباحث في علوم القرآن: ٣٤٤.

وامتاز - رحمه الله - كما هو شأنه في جميع كتبه بأسلوبه الراقي، وعقليته الخصبة، وعرض لأقوال المستشرقين حول الدراسات القرآنية، محاوراً ومناقشاً.

وقد حسم في مباحث كثيرة من كتابه عديداً من القضايا والمسائل، وأدلى برأيه فيها، ولم يكتف بعرضها عرضاً تاريخياً.

وقد اعتمد في معظم معلوماته على المادة العلميّة التي في «البرهان» و «الإتقان»، فقد صرّح بالنقل عن الزركشي في تسعة وعشرين موضعاً (١)، وعن السيوطي في ثمانية وثلاثين موضعاً (٢).

ولو كان لي من الأمر شيء لكان - في نظري - أنسب كتابين يقرّران في المناهج الدراسيّة الجامعيّة، هما: «التبيان» للشيخ طاهر الجزائري، و«مباحث في علوم القرآن» للدكتور صبحي الصالح، رحمها الله تعالى.

الخاتمة

أحمد ربِّي وأشكره أن أعانني على إِتمام هذه الدراسة بفضله ومَنِّه، بعد رحلة شاقَّة ممتعة، عشت خلالها أفياءً ظليلة في رحاب كتاب الله العزيز وعلومه.

وقد ظهرت لي بعض نتائج، أُجملُها بها يلي:

1- أن سالفي أهل العلم لم يضعوا تعريفاً للقرآن الكريم، وإنها تكلّموا على أحكامه، وعن بيان السنة له. ولمّا كان تعريف القرآن من الناحيّة الاصطلاحيّة له وجهتان، إحداهما تتعلق به من ناحية عقديّة، والثانية عُلْقتها به من الناحية اللفظيّة - وهي التي عرَّف الأصوليون القرآن من خلالها -، سدّد منزع الوجهة الثانية مَنْ كتب في «علوم القرآن» بصورة مجموعة؛ لاتصال عديد من مباحث هذا العلم بالألفاظ القرآنية ودلالاتها؛ فلذلك تابعوا الأصوليين في تعريفهم للقرآن، وزاد فريق منهم بعض أوصاف له.

أما «علوم القرآن» بالمعنى الاصطلاحي، فلم أجد أحداً عرَّفها من المتقدمين - أيضاً -، إلا عند بواكير من ألّف في هذا العلم مطالع القرن الماضي، وكان هذا المصطلح قبل المئة الخامسة من الهجرة يراد منه «التفسير»، وليس المعنى الاصطلاحي المتأخر، الذي يدلّ على المباحث الكليّة المجموعة المتعلّقة بالقرآن الكريم، بمعزل عن النصّ القرآني.

٢ - مرَّت «علوم القرآن» بعدة أطوار - زمنية ومرحلية - نجدها

تساوقَتْ معالمها خلال شعب أربع، وهي:

علم الحديث، وعلم اللغة، وعلم التفسير، وعلم أُصول الفقه.

ثم أُلِّف في «علوم القرآن» من خلال مقدِّمات التفاسير، ثم برزت مؤلَّفات ضمَّت أنواعاً منها في ثنايا الموضوع العام الذي يتحدَّث عنه الكتاب.

وأستطيع القول إن الحارث بن أسد المحاسبي (ت ٢٤٣ه)، أوّل من دوّن في «علوم القرآن» بصورة مستقلة، من حيث المحتوى والمضمون، دون العنوان، في كتابه «فهم القرآن»، فيكون ظهور التأليف في هذا العلم في القرن الثالث.

أما ظهور مصطلح «علوم القرآن» من حيث المحتوى والعنوان، فقد تأخّر قليلاً إلى القرن الرابع ومطالع الخامس، وبدا في مؤلَّف أبي القاسم: الحسن بن حبيب النيسابوري (ت: ٢٠٤ه) «التنبيه على فضل علوم القرآن».

٣- ثم أُلِّفت - قبل «البرهان» و «الإتقان» - مصنَّفات في «علوم القرآن»
 مفردة، حوت جملة من الأنواع، أهمُّها - في نظري - ستة، وهي:

«فنون الأفنان» لابن الجوزي، و «جمال القُرَّاء» لعلم الدين السخاوي، و «المرشد الوجيز» لأبي شامة، و «الإكسير في قواعد التفسير» لنجم الدين الطوفي، و «مواقع العلوم من مواقع النجوم» لجلال الدين البُلْقيني، و «التحبير في علوم التفسير» للسيوطي.

٤- ألَّف الزركشي - رحمه الله - كتاب «البرهان» وضمّنه سبعة وأربعين نوعاً من أنواع «علوم القرآن»، فكان أوسع مؤلَّف يشمل هذا

العدد حتى نهاية القرن الثامن.

وقد أسس ستة أنواع من «علوم القرآن» لم يسبقه أحد بإفرادها في مؤلَّف، أو بنوع مستقل، وهي:

خواتم السور، أوّل ما نزل وآخره، معرفة وجوب تواتر القرآن، المخاطبات والخطاب في القرآن، معرفة تصريف الكلمات القرآنية، بيان معاضدة السُّنة للقرآن.

وبدت منه وقفات تأصيليّة في عديد من مباحث كتابه، تقارب (٣٥) مسألة.

ه- ثم ألَّف السيوطي - رحمه الله - كتاب «الإتقان» وضمَّنه ثمانين نوعاً من أنواع «علوم القرآن»، انفرد بعناوين اثنين وأربعين نوعاً، ليست موجودة في «البرهان»، إلا أن مضامينها تنقسم إلى قسمين:

- قسم أصل مادته موجود في «البرهان»، وجملته تسعة وعشرون نوعاً.
 - وقسم هو إضافة على «البرهان»، وهي ذات شقين:
- أ- قسم هو ابتكار من السيوطي لم يُسْبق إليه، وجملته ثلاثة أنواع.
- ب- وقسم هو إضافة جديدة، لكن مادته مسبوق إليها فيمن كتب في
 «علوم القرآن» بصورة مفردة أو مجموعة، وجملته عشرة أنواع.

وزاد السيوطي - أيضاً - عديداً من الكتب التي ذكرها في صدْر الأنواع، مَّا أُفرد في علم معيّن من «علوم القرآن»، ولم يوردها الزركشي.

وزاد في المصادر (٢١٨) مصدراً على مصادر الزركشي في «البرهان».

وزاد عليه في المسائل العلميّة (١٥٠) مسألة، لم يتطرّق إليها الزركشي.

وظهرت من السيوطي - رحمه الله - وقفات في تقويم بعض القضايا، أو المسائل المذكورة في «الإتقان»، بلغت (١٧) تحريراً، وغالبها ممَّا انفرد به عن الزركشي، سوى تحريرين أَصْلُ الكلام عليهما موجود في «البرهان» بصورة وجيزة.

وهذان الكتابان - «البرهان» و «الإتقان» - احتلا مكان الصدارة في مؤلّفات «علوم القرآن» قديماً وحديثاً، وكان لهما عديد من المزايا تقدّم حديثي عنها، في «المبحث الثالث» من الفصل الخامس.

وأُخذ عليهم بعض المَنات، - وهي ضريبة العبوديَّة للنقص المركَّب عليه البشر - لا تنقص من قدْر كتابيهما، ومكانتهما بين كتب هذا العلم.

٦- ثم خبا التأليف في هذا الباب سوى مؤلَّفات معدودة في عددها،
 محدودة في محتواها، حتى أهلَّ القرن الثالث عشر من الهجرة، فظهرت عدّة تصانيف لثلّة من أهل العلم، ثم انفرط العِقْد...

وقد اعتمد معظم من كتب في هذا الصدد من المتأخرين على كتاب «البرهان» و «الإتقان»، أو أحدهما، وظهرت آثار هذا الاعتباد على جُلِّ تلك المصنفات.

٧- وقد تبيّن لي أنّ «علوم القرآن» غير منحصرة بعدد معيّن من
 الأنواع، نحو (٤٧)، أو (٨٠)، أو (١٥٤)، بل يمكن مَدُّها والإضافة
 إليها، بشرط ألا تكون هذه الإضافة تفريعاً ممططاً على ما سبق.

فمن الأنواع الجديدة التي يمكن إضافتها - في نظري - ما يلي:

(١) ترجمة معاني القرآن:

وهي مسألة تكلَّم عليها الزمخشري(١)، والقرطبي(٢) عرضاً، وذكرها الزركشي، والسيوطي بصورة موجزة، وتناولتها الكتب المتأخرة في «علوم القرآن»، وأُفردت بها مصنفات، ومقالات عديدة بين مؤيِّد ومعارض.

(٢) مناهج المفسّرين:

وهو نوع يبحث طرائق المفسِّرين ومناهجهم، والعلوم التي اعتمدوها في تفاسيرهم، ومنه نتف في مقدمة «البرهان»، وفي نوع «معرفة تفسيره وتأويله»، وفي «الإتقان» في نوع «طبقات المفسِّرين».

وتكلّم عليه ابن تيمية - رحمه الله - في «مقدمة في أُصول التفسير»، وهناك مواضع من «الفتاوى» فيها لمحات منه.

وتحدّث عنه المعاصرون بوفرة، سواء من خلال كتب «علوم القرآن»، أو المؤلّفات المفردة فيه، أو الرسائل الجامعيّة العديدة التي درست مناهج المفسّرين. (٣) تدبُّر القرآن:

أصل فكرة التدبر تناولها الزركشي في مواضع من كتابه (٣)، وأثارها العلامة ابن القيِّم في «الرسالة التبوكيّة»، وضرب مثلاً يُحتذى به، وقدَّم

⁽١) الكشاف: ٢ / ٢٩٣.

⁽٢) الجامع لأحكام القرآن: ٩/ ٣٤٠.

⁽٣) انظر: البرهان: ٢/ ٣١٩-٣٢٠.

نموذجاً عمليًا في طريقة التدبُّر في مقطع من قصة إبراهيم عليه السلام، الواردة في سورة الذاريات [الآيات: ٢٤-٣٠].

وتكلم المتأخرون على هذه القضية المهمة، منهم: الأستاذ أبو الحسن على الحَسَني النَّدُوي في كتابه «المدخل إلى الدراسات القرآنية»، وأفردها بالتأليف: الأستاذ عبدالرحمن حبنكة الميداني في «قواعد التدبُّر الأمثل لكتاب الله عز وجلّ»، والشيخ محمد الغزالي في «كيف نتعامل مع القرآن» في مدارسة أجراها معه الأستاذ عمر عبيد حسنة، والدكتور صلاح الخالدي في «مفاتيح للتعامل مع القرآن»، وغيرهم.

(٤) مقاصد السور أو مقاصد القرآن:

وهو ما نادى به أبو إسحاق الشاطبي في «الموافقات»، وأفرده البقاعي في «مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور»، وهي محاولة محدودة في هذا الكتاب.

وقد أورد طرفاً من مقاصد السور بعض متعقّبي (١) المفسّرين، كالأستاذ سيد قطب، والعلاّمة ابن عاشور، والشيخ الصابوني في «صفوة التفاسي»، وهذا الأخير جلّ مادته من «في ظلال القرآن».

وقد كتب بعض المعاصرين كتابات مستقلّة في هذا المقصد.

(٥) الشبهات حول القرآن:

تصدّى علماء الإسلام لردّ المفتريات المزعومة التي ذراها بعض المغرضين والشانئين لهذا الكتاب الكريم، تمثّلت قديماً بردود ابن الأنباري، وابن أشتة

⁽١) أي: متأخريهم.

في «المصاحف»، والباقلاني في «الانتصار»، والدَّاني في «المقنع»، والزركشي، والسيوطي، وغيرهم.

وكتب المتأخرون متصدِّين لكل محاولات التشكيك، والنيل من حرمة الكتاب العزيز، ضمن «علوم القرآن»، كالزرقاني، وأبي شهبة، والصالح، أو في كتابات مفردة.

(٦) قواعد حفظ القرآن:

أشار الزركشي والسيوطي إلى أصل الحكم الشرعي في حفظ كتاب الله، ووجدتُ إشارات موفقة إلى بعض القواعد المعينة على الحفظ عند ابن المنادي (ت:٣٣٦ه)، تعتبر مهمّة في بابها، ككثرة القراءة، والنظر في المصحف، والسماع لقراءة الغير، وصفة الدافع للسبب المانع من جودة الحفظ(١).

وقد ألّف المتأخرون في هذا السبيل، نحو الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق، والشيخ محمد تقي الإسلام قاري، والدكتور عبدالرب نوّاب الدين، والأستاذ محمد إبراهيم الطريري، والدكتور يحيى غوثاني، والأستاذ أبي الحارث محمد بن مصطفى، والدكتور محمد محمود عبدالله، وغيرهم.

(٧) نقد التفسر:

يوجد عند الزركشي - رحمه الله - قطوف من هذا النوع ككلامه عن التفسير الباطني والإشاري^(۲)، وهناك إشارات منه عند الطوفي في «الإكسير»،

⁽١) انظر: متشابه القرآن العظيم: ٢٥، ٣٥، ٤١، ٥٠.

⁽٢) انظر: البرهان: ٢/ ٣١١.

وابن تيمية في «مقدمة في أصول التفسير».

ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

أ- نقد التفسير الأثرى، ويظهر بالأعمال الآتية:

- تخريج أحاديث «الكشَّاف» لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي، ولكنّه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة، ولم يتعرَّض غالباً للآثار الموقوفة (١٠).
- النظرات النَّقدية التي أبداها الحافظ ابن كثير في «تفسيره»، وتعقَّب فيها ابن مردويه، وابن أبي حاتم، وعبد بن حميد، والطبري، وغيرهم.
- تلخيص الزَّيْلَعي المتقدِّم للحافظ ابن حجر، المسمّى: «الكافي الشَّاف في تخريج أحاديث الكشّاف»، فقد زاد تخريج ما أغفله الزيلعي من الأحاديث المرفوعة التي ذكرها الزنخشري بطريق الإشارة، والآثار الموقوفة؛ فإنه ترك تخريجه أي الزيلعي إمّا عمداً وإمّا سهواً (١).
- وتخريج أحاديث «تفسير القرآن الكريم» لأبي الليث السمر قندي، صنع الشيخ قاسم بن قُطْلُوبغا الحنفي (ت: ٨٧٩هـ).
- وتخريج أحاديث «تفسير البيضاوي» للشيخ عبدالرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١ه)، المسمّى: «الفتح السهاوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي».
- وتخريج أحاديث «تفسير البيضاوي» للشيخ (محمد هِمَّات زاده) التركهاني (ت:١٧٥ه)، المسمّى: «تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي».

⁽٢،١) انظر: الرسالة المستطرفة: ١٨٥، ١٨٦.

ب- نقد بواطل التفسير:

ويدخل فيه المحاولات التي قام بها ابن عطيّة، وابن المنيّر المالكي، وأبو حيّان، والطيبي، وابن هشام الأنصاري(١) في نقد اعتزاليات الزمخشري وشططه.

وكتب في هذا المنحى من المتأخرين الدكتور محمد حسين الذهبي (ت: ١٣٩٧ه) كتابين، هما: «الإسرائيليات في التفسير والحديث»، و«الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها»، والدكتور محمد أبو شهبة (ت: ١٤٠٣ه) «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير»، والشيخ عبدالله بن محمد بن الصديق الغُهاري (ت: ١٤١٣ه) «بدع التفاسير».

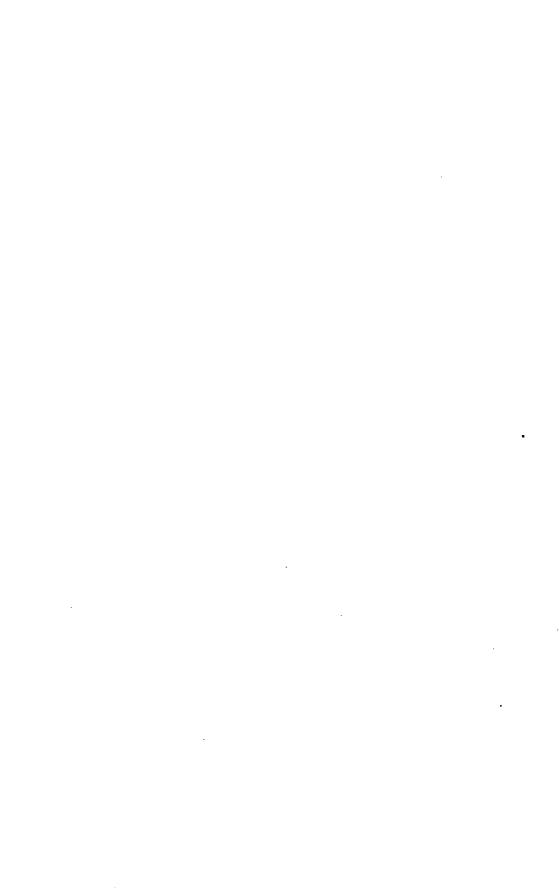
وكذلك بعض الردود على فِرْيَة الإعجاز العددي في القرآن الكريم القائم على العدد (١٩)، والردود على الدكتور مصطفى محمود، وغيره.

٨- أظهرت هذه الدراسة أن بعض أنواع «علوم القرآن» يحتاج إلى تحرير وتنقيح، حتى يمكن اعتباره من تلك العلوم.

٩- واتضح لي أن بعض أنواع «علوم القرآن» بحاجة إلى صياغة
 جديدة متقنة، تعتمد بناء السابقين، وتدع الاكتفاء والتسليم بها قيل في
 مباحثها من غير دليل.

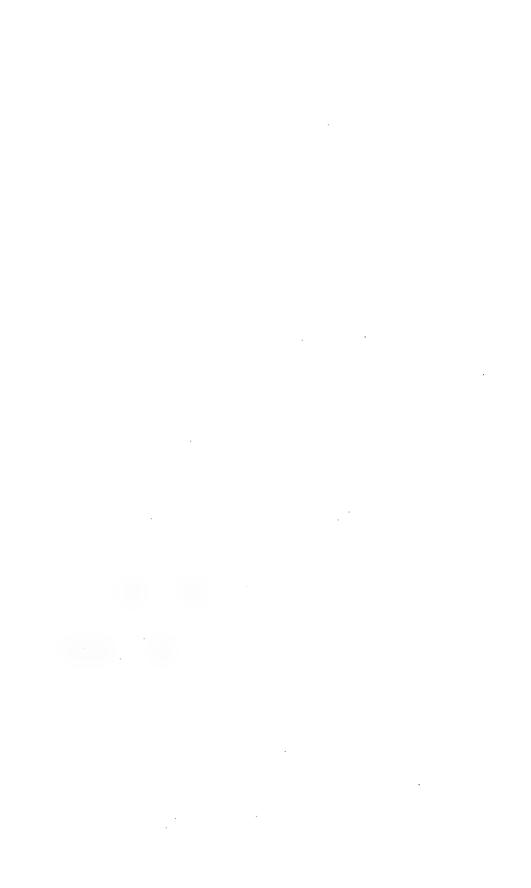
١٠ وفي النهاية أرى أنه من الضروري تولي نشر كتاب «الإتقان» نَشْراً أميناً، يتلافى فيه ما وقع في المطبوع من سقط، وأغلاط، وخلل في الترتيب.

⁽۱) له مختصر لـ «انتصاف)، ابن المنيّر، منه ثلاث نسخ مخطوطة. انظر: الفهرس الشامل - التفسير: ۱۷۶.



الفهارس العامــة

- ١ فهرس الآيات
- ٢- فهرس الأحاديث والآثار القولية
- ٣- فهرس الأشعار حسب ورودها في الكتاب
 - ٤ فهرس المصادر والمراجع
 - ٥- فهرس الموضوعات



فِهرس الآيات

الصفحة	رقمها	الآيـــــة
		(سورة الفاتحة)
۸۵،۲۲۱	7	﴿ آهْدِنَا ٱلصِّرَطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾
٣٢	٧	﴿عَلَيْوِمْ ﴾
		(سورة البقرة)
71.	٣	﴿ وَمَا زَنَةَ مُ الْمِنْدُونَ ﴾
٤٧٩	٣	﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾
٥٦٣	٨	﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَنا ﴾
٥٦٣	٨	﴿ وَمَا لَهُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾
375	١٨	﴿ مُمَّا بَكُمْ عُمَى ﴾
٤٨٠	11	﴿النَّبِيِّونَ ﴾
787	٧٣	﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ۚ ﴾
۲٦٠	۸۱	﴿ بَكِنَ ﴾
۳۸۲	41	﴿ فَلِمَ تَشْنُلُونَ أَنْهِ يَآةً ٱللَّهِ ﴾
APY	1.7	﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ مَالِيَةٍ﴾
•15-115	1.9	﴿فَأَعْفُواْ وَإِصْفَحُواْ حَتَّى يَأْتِيَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِيَّ﴾
٥٨٩	110	﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَشَمَّ وَجُهُ اللَّهِ﴾
٥٨٠	178	﴿ إِزَافِيمَ ﴾
270	331	﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءٌ ۖ﴾
084	107	﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا ٓ إِلَيْهِ زَجِعُونَ ﴾
٤٨٠	101	﴿شَعَآبِرِ﴾

الصفحـة	رقمها	الآيـــــة
ም ለ ٤	371	﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّكَمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيْنَتِ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴾
305,175	1 🗸 ٩	﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَبَوْةً﴾
***************************************	119	﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَةَ قُلُ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ
		وَٱلْحَيِّجُ ﴾
3.4.5	774	﴿ أَنَّ شِنْتُمْ ﴾
71.	408	﴿ أَنْفِقُواْ مِمَّا رَدَّقَنَكُم ﴾
۳۷۸	400	﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةً وَلَا نَوْمٌ ﴾
135	200	﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ ٱلْبَدِّيعَ وَحَرَّمَ الرِّيوَأَ ﴾
194	441	﴿ وَالَّنَّهُوا يَوْمَا تُرْجَعُونَ فِيدِ إِلَى اللَّهِ ﴾
0 { {	٥٨٢، ٢٨٢	﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ ٱلْكَنفِرِينَ ﴾
		(سورة آل عمران)
٣٠٦	٧	﴿ هُوَ ٱلَّذِى أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِئنَبَ مِنْهُ مَايَثُتُ ثَمَّكَمَنَتُ ﴾
4.4	٧	﴿ وَمَا يَسْ لَمُ تَأْمِيلُهُ ۚ إِلَّا ٱللَّهُ مِنْ اللَّهِ مَا يَسْلُمُ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّه
V * 0	44	﴿ وَهُوَ قَاآيِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ ﴾
3.7.5	٥٩	﴿ ثُرَابٍ ﴾
٥٧٢	38	﴿قُلْ يَتَأَهْلَ ٱلْكِنْبِ تَعَالَوْا إِلَّ كَلِمَةِ سَوْلَمِ ﴾
849	77	﴿ مَكَأَنتُمْ ﴾
790	94	﴿ كُلُّ ٱلطُّعَامِ كَانَ حِلَّا لِبَنِّيٓ إِسْرَهِ مِلَ ﴾
577	178	﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾
0 2 +	18.	﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآةً ﴾
0 2 •	331	﴿ وَمَا نُحُمَّذُ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾
٧٠١	170	﴿ أُولَمَّا أَصَابَتَكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِثْلَيْهَا ﴾
197	190	﴿ فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَدِيلِ ﴾

الصفحة	رقمها	الآيـــــة
		(سورة النساء)
178	40	﴿ فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَنحِشَةِ ﴾
۲۷٥	٥٨	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلأَمْنَئَتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾
٧٠٣	77	﴿ إِلَّا فَلِيلٌ مِّنَّهُمْ ﴾
۸۲۲، ۳۲۲، ۸۸۰	٨٥	﴿مُقِينًا ﴾
191,791	94	﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُؤْمِنَ الْمُتَّعَمِّدُا ﴾
٦٠٤	140	﴿وَالَّغَذَ ٱللَّهُ إِنَّرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾
337,710	177	﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوْءَ ﴾
		(سورة المائىسدة)
197	٣	﴿ الْيُومَ أَكُمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَّمَتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾
٧٤	٦	﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَاةِ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيِّدِيكُمْ
		إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾
777	44	﴿ إِنَّ أُدِيدُ أَن تَبُوٓاً بِإِنْعِي وَإِنْكَ﴾
7.00	٣١	﴿مِنَ ٱلنَّدِمِينَ ﴾
140	44	﴿ مِنْ آجَلِ ذَلِكَ ﴾
353,710	٧٢	﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾
٥٨٣	79	﴿ وَٱلصَّائِثُونَ ﴾
101	94	﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَـهِلُواْ ٱلصَّلِلِحَنِ جُنَاحٌ فِيمَا
		طَعِمُواً﴾
		(سورة الأنعام)
ገ ለገ	٣	﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي ٱلسَّمَاوَتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾
Y YX	١٤	﴿ فَا لِلْ ٱلسَّمَوَتِ ﴾
4.8	Y 1	﴿ وَمَنَّ أَظْلَمُ ﴾

الصفحة	رقمها	الآيـــــة
٥٨٢	40	﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَهِلِينَ ﴾
898	٣٨	﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَنبِ مِن شَيَّو﴾
375	44	﴿ صُدُّ وَبُكُمٌ فِي الظُّلُمَنتِ ﴾
305	49	﴿ مَن يَشَهَإِ ٱللَّهُ يُعَشِّلِلُهُ وَمَن يَشَأَ يَجَمَّلُهُ عَلَىٰ صِرَطِ
		مُسْتَقِيبِ ﴾
٧٠١	23	﴿ يَضَرَّعُونَ ﴾
٧٠	٦٥	﴿هُوَ ٱلْفَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابَاتِن فَوْقِكُمْ﴾
790	١٠٨	﴿ وَلَا تَسُبُوا ٱلَّذِينَ ۖ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُوا ٱللَّهَ
		عَدْوًا﴾
199	118	﴿ وَالَّذِينَ مَا تَيْنَهُمُ الْكِنْبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِن زَّبِكَ بِالْمَيِّ ﴾
197	180	﴿ قُل لَّا أَجِدُنِي مَا أُوحِيَ إِلَنَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَ ﴾
0816011	171-101	﴿ قُلُ تَعَالَوْا أَتَلُ ﴾
		(سورة الأعراف)
V•Y	٣	﴿ فَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾
٤ ٣٧	٣١	﴿ يَنَهَىٰ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُرْ عِندَكُلِ مَسْجِدٍ ﴾
47.	£ £	﴿نَدُ ﴾
***	٥٣	﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَةً بَوْمَ يَنْآتِي تَأْوِيلُهُ ﴾
V•1	9.8	﴿يَضَّرَّعُونَ ﴾
7.7	180	﴿ وَكَتَبْنَالُهُ فِي ٱلْأَلْوَاجِ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾
۸۰۲	10.	﴿ وَأَلْغَى ٱلْأَلْوَاحَ ﴾
178	۱٦٣	﴿حَاضِرَةَ ٱلْبَحْدِ﴾
717	19149	﴿ ذَعُوا اللَّهَ رَبُّهُمَا فَلَمَّا ءَاتَنْهُمَا صَلِحًا
717	19.6189	﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسِ وَ'حِدَةِجَعَلَا لَهُ،
		شَرَكَآءَ ﴿

الصفحـة	رقمها	الآيــــــة
717	191	﴿ أَيْشَرِكُونَ مَا لَا يَعْلَقُ﴾
		(سورة الأنفال)
305	٣١	﴿ لَوْ نَشَآهُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَنَذَا ۗ ﴾
۸۲۲، ۳۲۰، ۸۰۰	٥٧	﴿ فَشَرِّدُ بِهِم ﴾
7.0	٦.	﴿ وَءَاخُرِينَ مِن دُونِهِ ثُلَا نَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمَّ ﴾
		(سورة التوبـــة)
191,791	1160	﴿ فَإِن نَابُواْ وَأَضَامُواْ الصَّلَاةَ وَمَانَوُاْ الزَّكَوْةَ ﴾
400	٦	﴿ وَإِنَّ أَحَدُّمِنَ ٱلْمُشْرِكِينِ ٱسْتَجَادَكَ فَأَجِرُهُ ﴾
٥٣٢	**	﴿إِنَّمَا ٱلنَّيِيَّ أُنِكَادَةً فِي ٱلْكُفْرِّ﴾
145	23	﴿ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾
143	٦.	﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَاتُ لِلْفُعَرَآءِ﴾
781	٦٠	﴿ وَفِي ٱلرِّقَابِ ﴾
V • 1	V Y	﴿ ذَلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمَظِيمُ ﴾
V•Y	1	﴿تَجَـرِي تَعْتَهَا ٱلْأَنْهَارُ﴾
7.0		﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ ۗ وَمِنْ أَهْلِ
	1.1	ٱلْمَدِينَةُ مَرَدُواْ عَلَى ٱلِنِّفَاقِ﴾
۷۸۳،۱۵۰	117	﴿ النَّانِيُونِ ٱلْعَمَيْدُونَ ٱلْحَمَيْدُونَ ﴾
A • Y - P • Y	· 14A	﴿ لَقَدَّ جَآءَكُمْ رَسُوكُ مِنْ أَنفُسِكُمْ ﴾
		(سورة يونس)
١٧٨	١	﴿الَّرُّ ﴾
808	١٢	﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَانَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِۦ أَوْ قَاعِدًا أَوْ
,		قَآيِمًا
791	٣٩	﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَدْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾

الصفحة	رقمها	الآيـــــة
470	٥٨	﴿ فِيَذَٰ لِكَ فَلْيَفْ رَحُوا ﴾
٥٨٢	7.0	﴿فَوْلُهُمْ ﴾
737	٧١	﴿ فَأَخِيمُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكًا ءَكُمْ ﴾
٧٠١	VV	﴿ لَمَّا جَاءَ كُمُّ أَسِحْرُ هَٰلَا ﴾
710	9.٨	﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهُمَّا إِلَّا ﴾
		(سورة هود)
٣٩٣	£ £	﴿ وَقِيلَ يَكَأَرَّضُ ٱبْلَكِي مَآءَكِ﴾
404	٤٥	﴿ وَنَادَىٰ ثُوحٌ رَّبَّهُ د ﴾
****	٨٧	﴿ إِنَّكَ لَأَنَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾
V••	1 • 1	﴿ ظَلَمْنَكُمْمُ ﴾
		(سورة يوسف)
3AF	17	﴿ وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنِ لَنا ﴾
44	**	﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ۥ ﴾
٥٨٦	3 Y	﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِاللَّهِ ﴾
٦٠٨	٣٨	(سورة الرعـــد) ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِن قَبْلِكَ وَحَعَلْنَا لَمُثُمَّ أَذْوَجًا وَذُرِيَّةً ﴾
F•Y; P37; 0/3	٤	(سورة إبراهيـــم) ﴿وَمَاۤارۡصَلۡنَامِن رَسُولٍ إِلَّا بِـلِسَانِ قَوْمِهِۦلِيُـبَۃِيۡکَ لَمُمَّ ۖ﴾
٥٨٦	**	(سورة الحجــر) ﴿لَوَاتِحَ ﴾
٧٠٤	**	(سورة النحـــــل) ﴿شُرَكَآءِ ىَ ٱلَّذِينَ﴾

الصفحة	رقمها	الآيـــــة
٧٠٠	٣٣	﴿ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ ﴾
207	٤٤	﴿وَأَنْزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكَرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾
808	70,30	﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ ٱلغُّرُّ فَإِلَيْهِ تَعَنَرُونَ * ثُمَّ إِذَا كَشَفَ
		ٱلطُّرِّ﴾
7 8	۸۹	﴿وَبَيْكَنَا لِكُلِّلِ شَيْءٍ ﴾
790	140	﴿ وَجَدِدُ لَهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾
		(سورة الإسراء)
371	۲.	﴿ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَعْظُورًا ﴾
770	23	﴿ إِلَىٰ ذِى ٱلْمُرْثِيسَبِيلًا ﴾
٠ ٨٢٢، ١٣٠، ١٨٥	01	﴿ فَسَيْنُوْمَنُونَ ﴾
£ 7 Y	77	﴿ وَإِن كَادُواْ لَيْسَـتَفِنُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾
714	٨٥	﴿ وَيَشْعَلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾
017,777,777	٨٨	﴿ قُللَّهِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُواْ﴾
A•F	9.8	﴿ أَبَعَتَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴾
440	١	﴿ قُلُ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآيِنَ رَحْمَةِ رَبِّيِّ ﴾
		(سورة الكهف)
۳۷۸	89	﴿ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ﴾
718	۸۳	﴿ وَيَسْتُلُونَكَ عَن ذِي ٱلْقَـرِّزِكَيْنِ ﴾
191	11.	﴿فَنَ كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِ عَلْيَعْمَلْ﴾
		(سورة مريم)
770	٤	﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ مَسَيْبًا ﴾
370	٦	﴿ وَيُرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبُ مِنْ ﴾
٥٣٢	١٨	﴿ إِنِّ ٱعُوذُ بِٱلرِّحْمُ نِ مِنكَ إِن كُنتَ تَعِيًّا ﴾

الصفحة	رقمها	الآيـــــة
• 573, 357	v 9	﴿ كُلُّا ﴾
		(سورة طه)
۱۷۸	١	♦ مله
V• 9	٥	﴿ ٱلرَّحْنُ عَلَى ٱلْمُسْرِشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾
404	١٢	﴿ فَأَخْلَعْ نَعَلَيْكُ * ﴾
337,780	77	﴿إِنْ هَلَانِ لَسَلَجِزَنِ ﴾
444	٧٥	﴿ وَمَن يَأْنِهِ ء مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ ٱلصَّالِحَنتِ فَأُوْلَتِهِكَ لَمَتُمُ ٱلدَّرَجَاتُ
		ٱلْسُكِنَ ﴾
		(سورة الأنبياء)
444	74	﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَيْرُهُمْ مَعَنَا ﴾
407	79	﴿ يَنَازُ كُونِي بَرَّدًا وَسَلَمًا عَلَىٰ إِزَهِي مَرَ
۲۳٥	1 • 8	﴿ يُوْمَ نَعْلِي ٱلسَّكَمَاةَ كَعْلَيّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُنَّبِ ﴾
		(سورة الحج)
373	1.	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبِّكُمْ إِنْ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ ﴾
7.47	٣٠.	﴿وَمَن يُعَظِّمْ حُرُمَنتِ اللَّهِ فَهُو خَيْرٌ أَمُوعِن دَرَّيِّهِ ﴾
		(سورة المؤمنون)
440	110	﴿ أَنْحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَكُمْ عَبِئًا ﴾
		(سورة النور)
044	17	﴿ مُبْحَنَكَ مَلَا مُتِنَانُ عَظِيمٌ ﴾
710	۲۱	﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ, مَا زَكَى مِنكُر مِّنْ أَحَدٍ ﴾
ም ለ ٤	٤٠	﴿ أَوْكُفُلُمُنْ إِنَّ بَغْرِ لَّيْزِي يَغْشَنَهُ مَوْجٌ مِّن فَرْقِيهِ ، مُوْجٌ ﴾
٥٢٦	77	﴿لِتَعْضِ شَاأَنِهِمْ ﴾
		·

الصفحـة	رقمها	الآيـــــة
		(سورة الفرقان)
7.7	٧	﴿ وَقَالُواْ مَالِ حَنذَا ٱلرَّسُولِ ﴾
٧٠٣	70	﴿ وَزُلِ ٱلْكَتِيكَةُ ﴾
7.4	٣٢	﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمَّلَةً وَنِعِدَةً ﴾
٧٤	٤٨	﴿ وَأَنزَلْنَامِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴾
		(سورة الشعراء)
715	77,37	﴿ وَمَا رَبُّ ٱلْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا
		﴿أَمْهُنَا اللَّهُ
7.7,377,330	198-198	﴿ وَإِنَّهُ لَنَا يَزِيلُ رَبِّ ٱلْمَنَامِينَ عَلَىٰ قَلْبِكَ ﴾
•15	377-777	﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَنَّبِعُهُمُ ٱلْعَالُونَ إِلَّا ٱلَّذِينَ مَامَنُواْ﴾
		(سورة النمـل)
171	١	(سورة النمـل) ﴿طَسَّ﴾
171 3V1,057	١ ١٨	_
		﴿طَسَّ ﴾
371,017	١٨	﴿ طَسَّ ﴾ ﴿ فَالَتْ نَمَلَةٌ يَكَأَيُّهُ النَّمْلُ ﴾
**************************************	\ Yo	﴿ طَسَ ﴾ ﴿ قَالَتْ نَمَلَةٌ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ﴾ ﴿ أَلَّا يَسَجُدُواْ لِلَّهِ ﴾
770°178 718 718	\\ \\\ \\\\\	﴿ طَسَنَ ﴾ ﴿ فَالَتَ نَمَلَةُ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ﴾ ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا بِلَهِ ﴾ ﴿ أَلَا يَعْلُواْ عَلَى ﴾
770°178 718 718	\\ \\\ \\\\\	﴿ طَلَقَ ثَمَلَةً يَتَأَيُّهَا النَّمْلُ ﴾ ﴿ قَالَتَ نَمَلَةً يَتَأَيُّهَا النَّمْلُ ﴾ ﴿ أَلَا تَعَلُّواْ عَلَى ﴾ ﴿ إِلَّا تَعَلُّواْ عَلَى ﴾ ﴿ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَحَكُواْ فَرَيكَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُواْ أَعِنَّهُ أَهْلِهَا
710.1VE 71E 71E 7VA	\\ \tag{70} \tag{71} \tag{72}	﴿ طَاسَ ﴾ ﴿ فَالَتَ نَمَلَةٌ يَتَأَيُّهَا النَّمَلُ ﴾ ﴿ أَلَا يَسَجُدُوا لِلَهِ ﴾ ﴿ أَلَا يَعْلُوا عَلَ ﴾ ﴿ إِذَا الْمُلُوكَ إِذَا دَحَمُلُوا فَرَيكَةُ أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَةٌ ﴾
311 312 312 77A	\\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\	﴿ طَاسَ ﴾ ﴿ فَالَتَ نَمَلَةٌ يَتَأَيُّهَا النَّمَلُ ﴾ ﴿ فَالَتَ نَمَلَةٌ يَتَأَيُّهَا النَّمَلُ ﴾ ﴿ أَلَا يَمْلُوا عَلَ ﴾ ﴿ أَلَا يَمْلُوا عَلَ ﴾ ﴿ أَلَا يَمْلُوا عَلَ ﴾ ﴿ إِنَّا الْمَلُوكَ إِذَا دَحَمُلُوا فَرْيَكَةً أَفْسَلُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَةً أَفْلِهَا أَذِلَةً فَي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّا
311 312 312 77A	\\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\ \\	﴿ طَاسَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللل

الصفحـة	رقمها	الآيـــــة
44	١٤	﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدُّهُ ﴾
373	٥٦	﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ ﴾
* V4	۲v	(سورة العنكبوت) ﴿وَءَانَيْنَهُ أَجْرَهُ فِ ٱلدُّنِيَ أُو إِنَّهُ فِي ٱلْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّلِحِينَ ﴾
		(سورة لقيان)
90	۲٠	﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي ٱلسَّمَنُونِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾
		(سورة السجدة)
4.4	٥	﴿أَلْفَ سَنَةِ﴾
804	17	﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْشٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعَيْنٍ ﴾
		(سورة الأحزاب)
۲۱۳	44	﴿ يَنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالُ صَدَقُواْ مَا عَنْهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْدٍ يَ ﴾
791,130	40	﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَنِيِّ﴾
101	٦٣	﴿وَمَا يُدْرِيكَ ﴾
		(سورة سبأ)
397	3 7	﴿ وَإِنَّاۤ أَوۡ لِيَاكُمُ لَعَلَىٰ هُدَّى أَوۡ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾
017	٣١	﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾
		(سورة فاطر)
• 70	**	﴿ وَغَرَ إِبِيبُ شُودٌ ﴾
		(سورة يس)
٧٠٥	14	﴿إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾
٩٨٥	77	﴿قُولُهُمْ ﴾

الصفحة	رقمها	الآيــــة
		(سورة الصافات)
710	184	﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَيِّحِينَ ﴾
		(سورة ص)
۱۷۸	1	﴿ضَّ ﴾
709	٣1	﴿ بِالْعَشِيِّ ٱلصَّدْفِنَاتُ ﴾
709	۳۲	﴿حَتَّىٰ تُوارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾
٦٨٧	٧٥	﴿ ٱلْعَالِينَ ﴾
		(سورة الزمر)
\$ \$ A - \$ \$ V	٥٦	﴿ بَنْحَسْرَقَى عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ ٱللَّهِ ﴾
TOA	٧٢	﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ، يَوْمَ الْقِيَدَمَةِ
		وَٱلسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتُ أَي بِيَعِينِهِ : ﴾
47	٦٨	﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ﴾
74.	٧٣.	﴿ وَفُتِحَتْ ﴾
•		(سورة غافــر)
V•Y	77	﴿ أَوَّ أَن يُطْهِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾
٥٣٢	44	﴿ وَمَا آهُدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾
٥٣٣	37	﴿ وَلَقَدْ جَآءَ كُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيْنَتِ ﴾
V•Y	٥٨	﴿نَتَذَكُّرُونَ ﴾
		(سورة فصلت)
0 £ £	۲	﴿ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحْيَٰنِ ٱلرَّحِيدِ ﴾
٥٨٠	٤٤	﴿ اَغْجَيِنَّ وَعَرَبِيٌّ ﴾
775	٤٦	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّتِهِ لِلْعَبِيدِ ﴾

الصفحة	رقمها	الآيـــــة
305	78	(سورة الشورى) ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَغْتِدُ عَلَى قَلْبِكُ ۖ﴾
0	۴	(سورة الزخرف) ﴿ إِنَّا جَمَلَنَهُ قُرْءَ نَاعَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ﴿ رَبِّهُ : أَنْهُ مَا نَاعَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾
۰۳۸،٤٧٣-٤٧٢	٤ ٤٥	﴿ وَإِنَّهُ فِي أَيْرِ ٱلْكِتَنَبِ لَدَيْنَ الْعَلِقُ حَكِيدُهُ ﴾ ﴿ وَشَتَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن زُسُلِنَا ﴾
410	VV	﴿لِتَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكِ﴾
0 8 8	۳	(سورة الدخان) ﴿ إِنَّاۤ أَنزَلْنَهُ فِي لِسْلَوْمُبَرَّكَةٍ *﴾
79 V	79	(سورة الجاثية) ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِتُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾
791	11	(سورة الأحقاف) ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْ نَدُواْ بِدِ فَسَيَقُولُونَ هَنَذَاۤ إِفْكُ قَدِيمٌ ﴾
***	TT - T 9	﴿ وَإِذْ صَرَفَنَا ۚ إِلَيْكَ نَفَرًا مِنَ ٱلْجِنِ يَسْتَعِمُّونَ ۗ
		ٱلْقُرْءَانَ ﴾
770	Y 0	(سورة الفتح) ﴿وَلَوۡلَا رِجَالُ مُّوۡمِنُونَ وَنِسَآةٌ مُوۡمِنَتُ﴾
٦٠٤	١٣	(سورة الحجرات) ﴿إِنَّ آَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَنْقَـنَكُمْ ﴾
174	١	(سورة ق) ﴿قَتْ﴾

الآيـــــة	رقمها	الصفحة
(سورة النجم) ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْمَوَىٰٓ ﴾	٣	٦٨٤
(سورة القمر) ﴿فَكَانُوا كَهَشِيدِالْلُحْنَظِرِ ﴾	٣١	178
(سورة الرحمن) ﴿ نَبِأَيَّ ءَالَآءِ رَبِيْكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾	۱۳	***
(سورة الواقعة) ﴿ وَظِلْ مَّدُورِ﴾ ﴿ إِنَّهُۥلَقُرُءَانٌ كَرِيمٌ لَا يَمَشُـهُۥ إِلَّاٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾	* • V 9 – V V	20Y 7777
﴿ بِهِ مُونِ وَ مِ (سورة الحديد) ﴿ يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَاتِ يَسْمَىٰ نُورُهُم ذَالِكَ هُوَ ٱلْفَوَّزُ ٱلْمَظِيمُ ﴾	17	18
َ ﴿ وَلَتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَيْرٍ ﴾ ﴿ وَلَتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَيْرٍ ﴾	۱۸	٥٢٣
(سورة المنافقون) ﴿تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمُّ ﴾	٤	404
(سورة التحريم) ﴿عَـٰىٰرَبُّكُمْ ﴾	A ;	777
(سورة الملك) ﴿قَدْ جَآءَنَا نَذِيرٌ﴾ ﴿وَإِلَيْهِ ٱلنَّشُورُ * ءَأَمِنتُم﴾	9	7•9 V•A

الصفحـة	رقمها	الآيـــــة
		(سورة القلم)
144	١	` ﴿نۡ﴾
387	•1-71	﴿ وَلَا تُعِلِعُ كُلَّ حَلَّافِ مَّهِينٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِلُورِ ﴾
		(سورة الحاقة)
101	٣	﴿ وَمَا أَذُرَنكَ ﴾
		(سورة المعارج)
٣٠٣	٤	﴿ فِي يَوْمِرِكَانَ مِقْدَارُهُ مُخْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾
		(سورة الجن)
777	Y 4 1	﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا * يَهْدِى إِلَى ٱلرُّشْدِ ﴾
		(سورة المزمل)
ኘለም	1.4	﴿ ٱلسَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ ٤٠٠٠ ﴾
		(سورة القيامة)
AVF	, 17	﴿ لَا شَحْرَكَ بِهِ - لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ : ﴾
۲۰۳	19-14	﴿ إِنَّ عَلَّيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَ انكُر ﴾
		(سورة عبس)
Y • •	11-11	﴿ كُلَّا إِنَّهَا لَلْكُرَّةُ كِأَمِرِ بُرَوْ ﴾
177 cV 1	. ""	﴿ وَقُنْكِهَةً وَأَبًّا ﴾
		(سورة التكوير)
۲۰۳	1 - 37	﴿ إِنَّهُۥ لَقُولُ رَسُولُو كَرِيدٍ﴾
		(سورة المطففين)
٤٧٧	1 8	♦ ڏاڏ ﴾

الصفحة	رقمها	الآيــــــة
****	17,77	(سورة البروج) ﴿بَلْ هُوَفُرُهَانٌ بَجِيدٌ * فِى لَيْجٍ تَحْفُوظٍ ﴾
088	19-18	(سورة الأعلى) ﴿ قَدْاَقَلَحَ مَن تَزَكَّى … مُعُفِ إِبْرَهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴾
۰۳۶، ۲۵۰	97,57	(سورة الغاشية) ﴿ إِنَّ إِلَيْنَاۤ إِيَابَهُمْ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾
£04 7•£	\•-0 \A6\V	(سورة الليل) ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاَتَّقَىٰ فَسَنُيُسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴾ ﴿ وَسَيُجَنَّهُمَا ٱلْأَنْقَى * ٱلَّذِى يُوْقِى مَالَهُ يَثَرَكَىٰ ﴾
۳۸۳	Υ	(سورة الضحى) ﴿وَالَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾
149	,	رويينٍ إِنْ النَّهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ ﴿إِنَّا آَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾
		(سورة الكوثر)
310	٣ – ١	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكُونَرَ ٱلْأَبْتُرُ ﴾



فهرس الأحاديث والآثار القولية

الصفحة	الحديث أو الأثر
١٩٨	«إذا أراد الله أن يوحي بأمره»
71.	« إذا قرأتم الحمد فاقرؤوا»
	«اعملوا فكل ميسر لما خلق له»
	«أعوذ بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ، ومن كل عين لامة»
	«أقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ وأنا شريككم» (عمر)
٧١	«أما إنها كائنة ولم يأت تأويلها بعد»
£A£	«أناجيلهم في صدورهم»
	«أنزل القرآن جملة واحدة إلى سياء الدنيا» (ابن عباس)
٤٠٧	«أنزل القرآن على ثلاثة أحرف»
	«أنزل القرآن على سبعة أحرف»
V+3, F/3	
۰۳۱	«إن إلياس عليه السلام عُـمِّر كما عُـمِّر الخضر» (وهب)
٦٠٨	‹‹إن سورة في القرآن ثلاثين آية شفعت››
788	«إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بألسنتها» (عثمان وعائشة)
	«أن يتشبه الشيطان على صورة ملك»
***	«إنه أتاني داعي الجن فأجبتهم))
٧١	«أي سهاء تظلني أو أي أرض تقلني» (أبو بكر)
	«بلغنا أنهم قالواً يا رسول الله لم خلَّقت الأهلة)) (أبو العالية)
۰۱۳	«بينا رسول الله ﷺ بين أظهرنا …» (أنس)
£ 1	((جاء أعرابي إلى رسول الله ﷺ فقال : يا نبيء الله))
71 7 -717	«حتى وجدت آخر التوبة» (زيد بن ثابت)

الصفحة	الحديث أو الأثر
Y11	«خذوا القرآن عن أربعة»
۳۰۹	«سورة في القرآن ما هي إلا ثلاثون آية»
	«فإن الله اصطفى بها محمداً» (عقبة بن عامر)
	«فتحرَّف رسول الله 紫» (ابن عباس)
	«فُصِل القرآن من الذكر فوضع في بيت العزة …» (ابن عباس)
	«فيه نبأ ما قبلكم ، وخبر ما بعدكم ، وحكم ما بينكم»
	«في القرآن من كل لسان» (أبو ميسرة)
	«فيها شجرة يسير الراكب في ظلها مئة عام ولا يقطعها …»
	«فيها ما لا عين رأت ولا أذنّ سمعت)
	«قرن إسرافيل بنبوة النبي 業 ثلاث سنين» (الشعبي)
۰٤٣	«قلت : يا رسول الله : هُل أنزل عليك شيء ؟» (أبو ذر)
۱۳۵	«كان داود عليه السلام لا يأكل إلا من عمل يده»
۰۳۱	«كان زكريا عليه السلام نجاراً»
197	«كان المشركون والمسلمون» (ابن عباس)
٤٤٨	«الكذب مجانب للإيهان» (أبو بكر)
۰٤١	((كلها في صحف إبراهيم))
۳۲۳	«لا بشيء من نعمتك ربنا نكذب فلك الحمد»
٧٠	«لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»
777-770	«لا يفقه الرجل حتى يجعل للقرآن وجوهاً» (أبو الدرداء وابن مسعود)
۰٦٩	«لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً» (أبو الدرداء)
٦٠٩	«لا يقولنَّ أحدكم أم الكتاب»
۳۳٤	«لكل آية ظهر وبطن ، ولكل حرف حد ، ولكل حد مطلع»
۲۰۹	«لم أُجدها إلا مع أبي خزيمة» (زيد بن ثابت)
	«لم ينزل وحي إلا بالعربيّة» (سفيان الثوري)

الصفحة	الحديث أو الأثر
YV0	«لو أن رجلاً مؤمناً قرأ بها على جبل لزال»
	«لو أنكم تدومون على ما تكونون عندي لصافحتكم الملائكة»
TT9	«لو شئت أن أوقر سبعين بعيراً من تفسير أم القرآن لفعلت» (علي)
	«ما ترك إلا ما بين الدفتين» (ابن عباس و محمد بن الحنفية)
017	((ما نزل عليَّ الوحي في فراش امرأة غيرها))
· £A1	«ما همز رسول الله ﷺ»)
۳۳٤	«من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»
۳ ۳٤– ۳ ۳۳	((من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار))
£08-80¥	((من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له))
ξVV	«نزل القرآن بالتفخيم»«نزل القرآن بالتفخيم»
0 1 V	«نزلت عليَّ سورة الأنعام يشيعها سبعون ألف ملك»
AYF	«هل خصكم رسول الله ﷺ) (أبو جحيفة)
£78	«وأنا معه في اللحاف» (عائشة)
	«وأنزلت عليك كتاباً لا يغسله الماء تقرؤه نائهاً ويقظان»
	«والذي نفسي بيده ما أُنزلت في التوراة»
٠	«والذي يقرأ القرآن وهو يتتعتع فيه»
	«والله فيّ وفي أوس بن صامت أنـزل الله عـز وجـل» (خولـة
	بنت ثعلبة)
101	«ولو أذن له لاختصينا» (سعد بن أبي وقاص)
	«وما يدريك أنها رقية ؟»



فهرس الأشعار حسب ورودها في الكتاب

الصفحة	القائل	البيت	
00	(السيوطي)	قد نطق الحديث والجمهور أتت ، ولا يخلف ما الهادي وعد فيها بفضل الله ليس يُجحد	وكونسه فسرداً هسو المسشهور وهسذه تاسسعة المسين قسد وقسد رجسوت أننسي المجدد
۱۸۳	(الدَّيريني)	* * * ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى * * * *	* * وما نزلت كلاً بيثرب فاعلمن * *
148-144	(الدِّيريني)	والردع، فالوقف عليها يجري أثبت بها ما بعدها تُلقًا والكل في النصف الأخير فاتبع وقسمة القيسي هي المرضية	كلاً لها وجهان معنى الزجر والابتدا بها بمعنى حقاً وهي ثـلاث وثلاثـون استمع وكـلهـا في السـور المكيـــة
Y• £	(ابن القيم)	* * * * أسشاه تعبيراً عن القرآن جبريل أنشاه عن المنان نقل من اللوح الرفيع الشان أنشاه خلقاً فيه ذا حدثان في كتبهم يا من له عينان جبريل بلغه عن الرحمن للمادق المصدوق بالبرهان * * * *	* * والخلف بينهم فقيل محمد والآخرون أبوا، وقالوا إنها وتكايست أخرى وقالت إنه فاللوح مبدؤه، ورب اللوح قد هذي مقالات لهم فانظر ترى لكن أهل الحق قالوا إنها ألقناه مسموعاً له من ربه
۲۳۰	(الزبير بن عبدالمطلب)	وكنت على مساءته مقيتا	وذي ضغن كففت النفس عنه

الصفحة	القائل	ـــت	البي
۲۳.	entransportuna	مخافــة أن يشرِّد بـي حكيــــم	أطــوّف في الأباطح كلَّ يــوم
		* * *	* *
444	(ابن الجزري)	***************************************	وصح إسناداً هـو القـرآن
		* * *	* *
۳۸•	(أبو العتاهية)	إلا التنقُّـل مـن حـالٍ إلى حـال	لايصلح النفس إن كانت مصرفة
		* * *	• •
۲۳3	(تقي الدين	ولا تَعْمروهـا هوّنوهــا تَهُــنْ	مجــــاز حقيقتهــــا فــــاعبُروا
4 11	الحسيني)	تـــراه إذا زلــزت لم يكـــن	وماحسن بيتٍ لــه زخـــرفٌ
		* * *	* *
800	(ابن الزكيّ)	مُبَشِّرٌ بفتـوح القُدس في رَجبِ	وفتحك القلعة الشهباء في صَفَرٍ
		* * *	* *
٧٠٦	(حسان بن ثابت)	وأسيافنا يَقْطرنَ من نَجْدة دمـا	لنا الجفنات الغُرُّ يَلْمعن بالضحي

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: النسخ الخطيَّة:

- آيات الأحكام الشرعيّة:

لمحمد بن إبراهيم بن الوزير الياني (ت: ٠٤٨هـ)، مصوّرة مكتبة دار العلوم لندوة العلماء - الهند، (عندي).

- الإتقان في علوم القرآن:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)،

- أ مصورة المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل عليه السلام، محفوظة في مركز المخطوطات والوثائق بالجامعة الأردنية بعيًان، برقم: (٤٨).
 - ب ومصوَّرة مكتبة جستربيتي، محفوظة في المركز السابق برقم: (٤٥٢٠).
- ج ومصوَّرة المكتبة البُديْريَّة في المسجد الأقصى المبارك، محفوظة في المركز السابق،
 برقم: (١٦٣).
 - د ومصوَّرة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت برقم: (خ١١٤).

- الإرشاد:

لأبي الحكم عبدالسلام بن عبدالرحمن بن بَرَّجان الإِشبيلي (ت: ٥٣٦هـ)، مصوَّرة مكتبة فيض الله - تركيا برقم: (٣٥)، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٣٩٧/ف).

- إرشاد القراء والكتابين إلى معرفة رسم الكتاب المبين:

لأبي عيد رضوان بن محمد المخللاتي (ت: ١٣١١هـ)، مصورة من مكتبة الشيخ عامر السيّد عثمان - رحمه الله - بالقاهرة، كتبت عام ١٣٣٨هـ، (عندي).

- الإرشادات في شواذ القراءات:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مصوَّرة المتحف العراقي برقم (٢٨٢٨٣/ ٢)، (عندي).

- الاعتباد:

لأبي إسهاعيل موسى بن الحسين المعدَّل (ت نحو: ٠٠٥هـ)، مصورة المتحف العراقي - بغداد، برقم: (١١٤٥٠)، (عندي).

- أمثال القرآن بأسره:

المنسوب إلى أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوَرْدي (ت: ٤٥٠هـ)، مصوّرة مكتبة أُولو جامع - بورصة / تركيا، برقم (١٢٦٨)، (عندي).

- الانتصار لصحة نقل القرآن:

لأبي بكر محمد بن الطيّب الباقلاني (ت: ٥٣ ٤ه)، مصوَّرة مكتبة بايزيد - قره مصطفى باشا: (٦) - إستنبول، (عندي).

- الإيضاح في القراءات (العشر واختيار أبي عبيد وأبي حاتم):

لأَحمد بن أبي عمر الأندرابي(ت: بعد ٥٠٠هـ)، مصورة جامعة إستنبول، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة ضمن مجموع برقم: (٤٣٦٨)ف).

- البرهان في علوم القرآن:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، نسخة خطية محفوظة بمكتبة الحرم المكي، برقم: (٣٩٣).

- البرهان في علوم القرآن:

لأبي الحسن عليّ بن إبراهيم الحَوْفي (ت: ٤٣٠ه)، نسخة مصوَّرة من دار الكتب الوطنية - تونس، برقم: (١٨٤٨٧) (وأصلها من مكتبة الأستاذ حسن حسني عبدالوهاب)، وعنها صورة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٣٧٩٥/ فلم).

- تصحيح غلطات الإتقان المطبوع للسيوطي:

لنصر بن نصر يونس الهوريني (ت: ١٢٩١هـ)، مصوَّرة مكتبة الدولة / بـرلين، بـرقم: (٢٦١لهـ)، (عندي).

- تفسير القرآن العظيم:

لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، مصوَّرة دار الكتب المصرية، من آخر سورة المؤمنون إلى آخر سورة العنكبوت، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، برقم: (٢٢١٣/ فلم).

- التيسير في التفسير:

لنجم الدين عمر بن محمد النسفي (ت: ٥٣٧هـ)، نسخة محفوظة في المكتبة المحموديّة بالمدينة، في أربعة أجزاء، الجزء الأول برقم (٢٢: ٨/ ١٠١).

- التيسير في علم التفسير:

لعبدالعزيز بن أحمد الدِّيريني (ت: ٦٤٩هـ)، مصوَّرة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم (٣٧٥٥/ فلم) عن نسخة مكتبة حسن حسني عبدالوهاب - تونس. (عندي).

- جامع الأسانيد:

لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، مصورة مكتبة مراد ملا - إستنبول برقم (١٣٢٩)، (عندي).

- الدر المنثور في التفسير المأثور (مقدمته):

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، مصورة الجامع الكبير -صنعاء برقم (١٣٨)، (عندي).

- رسالة في القراءات العشر هل هي متواترة؟:

لأبي العدُّل قاسم بن قُطْلُوبغا (ت: ٨٧٩هـ)، نسخة بخطي كتبتها بدمشق عن النسخة المحفوظة في الظاهرية برقم (١١٧١٦).

- رسالة موجزة في قواعد التفسير:

للطف الله بن محمد الكوكسي الحنفي (ت: ١٢٠٢هـ)، نسخة محفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة، ضمن مجموع برقم: (٨٠/٨٠).

- الزيادة والإحسان في علوم القرآن:

لمحمد بن أحمد الحنفي المالكي المعروف بابن عقيلة المكي (ت: ١١٥٠هـ)، مصورة مكتبة حكيم أوغلو على باشا (المضافة إلى السليهانية) برقم: (١٠٥)، (عندي).

- سؤلات نافع بن الأزرق:

جمع عبدالصمد بن علي بن محمد الطَّستي (ت: ٣٤٦ه)، مصوَّرة دار الكتب المصرية، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم: (٣٠٨٢/ مصوَّرات).

- شرح ألفية العراقي في الحديث:

لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، مصورة من الخزانــة العامــة

بالرباط، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (١٨٦٦/ فلم).

- شرح حديث ((أنزل القرآن على سبعة أحرف) (قطعة من اللوامح):

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أحمد الرازي (ت: ٤٥٤هـ)، مصورة المكتبة الأحمدية بحلب برقم: (٨٨٤)، (عندي).

- شرح طيبة النشر:

لأبي القاسم محمد بن محمد النويري (ت: ٨٩٧هـ)، مصورة بخط الشيخ عبدالفتاح المرصفي - رحمه الله - محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٤٤٣١،٤٤٣٢/ مصورات).

- فنون الأفنان:

لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي (ت: ٩٧ هـ).

- أ مصوَّرة المكتبة الأزهرية، ورقمها بالجامعة الإسلامية بالمدينة (٣١٨٥)، بعنوان: «عجائب علوم القرآن».
 - ب مصورة مكتبة بلدية الإسكندرية بنفس العنوان السابق، برقم: (٩٩ ٣٥٩).
- ج مصورة مكتبة غوتا بألمانيا، ورقمها بالجامعة الإسلامية بالمدينة: (٢٨١٩)، بعنوان «كتاب في معرفة الوقف والابتدا ومتشابهات القرآن العظيم، وعدد آيات القرآن وحروفه، والاتفاق والاختلاف في ذلك».

- فهرست مؤلفات السيوطي (ت: ٩١١هـ):

نسخة من ظاهريّة دمشق، عنها صورة في الجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٤٣٣٤) ضمن مجموع، (عندي).

- القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز:

لأحمد بن يوسف بن عبدالدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، مـصوَّرة المكتبـة الأَزهرية، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة برقم: (٩٩٥).

- الكامل في القراءات الخمسين:

لأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي (ت: ٤٦٥هـ)، مصورة بخط الشيخ عامر السيد عثمان - رحمه الله - نقلها عن نسخة المكتبة الأزهرية، (عندي).

- مختصر الإتقان:

لإسهاعيل بن السيد محمد الحسيني الموصلي (كان حيًّا عام ١٢١٦هـ)، مصورة مكتبة الدولة

- برلين برقم: (425-pet210)، (عندي).
- المرشد في معنى الوقف التام والحسن والكافي والصالح والجائز والمفهوم والبيان في تهذيب القراءَات وتحقيقها وعللها:

لأبي محمد الحسن بن علي العَمَّاني (ت بعد ٠٠٥ه)، مصورة جامعة إستنبول برقم: (٢٨٢٧)، (عندي).

- هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن:

لأبي المحاسن يوسف بن الحسن بن عبدالهادي المعروف بابن المبرد (ت: ٩٠٩هـ)، مصوَّرة المكتبة الظاهرية، محفوظة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، برقم: (٢٢٠٦).

- وقوف القرآن:

لشمس الدين محمد بن محمود بن محمد السمرقندي (ت: نحو ٧٨٠هـ)، نـسخة محفوظة في مكتبة عارف حكمت بالمدينة، برقم: (٦٠/ ٢٢٣).

ثانياً: بحوث غير منشورة:

- الآيات المدّعي نسخها بآية السيف:

رسالة ماجستير مقدمة من عثمان معلَّم، بالجامعة الإسلامية بالمدينة، شعبة التفسير، عام ١٤١١ه.

- الأُدفوي مفسِّراً، وتحقيق سورة الفاتحة من تفسيره:

رسالة ماجستير مقدمة من عبدالله بن عبدالغني كحيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، كلية الدعوة - عام ١٤٠٥هـ.

- الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء:

لأبي محمد عبدالله بن محمد النكزاوي (ت: ٦٨٣هـ)، رسالة دكتوراه مقدمة من مسعود أحمد إلياس بالجامعة الإسلامية بالمدينة - شعبة القراءات، عام ١٤١٣هـ.

- الزركشي ومنهجه في علوم القرآن:

رسالة دكتوراه مقدمة من عبدالعزيز إسهاعيل صقر، جامعة الأزهر - كلية أُصول الدين بالقاهرة، عام ١٤٠١ه.

- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر:

لأبي الكرم المبارك بن الحسن الشهرزوري (ت: ٥٥٠ه)، رسالة دكتوراه مقدمة من الأخ إبراهيم الدوسري من أول الكتاب إلى نهاية أبواب الأصول، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - قسم القرآن وعلومه، عام ١٤١٤ه.

- المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤ه)، تحقيق الدكتور عبدالرحيم محمد القشقري، رسالة دكتوراه على الآلة الكاتبة، مقدمة لقسم السنّة بالجامعة الإسلامية بالمدينة عام (١٤٠٣ه).

- نجوم البيان في الوقف وماءات القرآن:

لشمس الدين السمرقندي (ت: نحو ٥٨٧ه)، رسالة دكتوراه مقدمة من محمد بن مصطفى السيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، عام ١٤٢٦هـ.

- وصف الاهتداء في الوقف والابتداء:

لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت: ٧٣٧ه)، رسالة ماجستير مقدمة من نوَّاف بن معيض الحارثي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، عام ١٤٢٦ه.

- الوقف والابتداء:

لأبي الحسن علي بن أحمد الغزَّال (ت: ١٦٥ه)، رسالة دكتوراه مقدمة من عبدالكريم العثمان من أول الكتاب إلى نهاية سورة الكهف، بالجامعة الإسلامية بالمدينة - شعبة التفسير، عام ١٤٠٩ه.

ثالثاً: الكتب المطبوعة:

- آداب البحث والمناظرة:

لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، مطبوعات الجامعـة الإسلامية بالمدينة المنورة، (بدون تاريخ).

- الآداب النافعة بالألفاظ المختارة الجامعة:

لأبي الفضل جعفر بن محمد (شمس الخلافة) الأَفضلي (ت: ٦٢٢هـ) تصحيح محمد أمين الخانجي، مطبعة السعادة - القاهرة، ط (١)، ١٣٤٩هـ.

- الإبانة عن معانى القراءات:

لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت ط (١)، ١٣٩٩ه.

- أبجد العلوم:

لصديق حسن خان القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، أعده للطبع: عبدالجبار زكَّار، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٩٨هـ.

- ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنَّفاته وموارده في الإصابة:

للدكتور شاكر عبدالمنعم، دار الرسالة – بغداد، ط(۱)، (الجسزء الأول)، وطبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، ط(۱)، ۱٤۱۷هـ.

- ابن عباس - رضي الله عنهما - مؤسس علوم العربيّة:

للدكتور عبدالكريم بن حسن بَّار، مكتبة السوادي - جدّة، ط(٢)، ١٤١١هـ.

- ابن قيِّم الجوزية - حياته - آثاره - موارده:

لبكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة - الرياض، ط (١)، ١٤١٢هـ

- الإبهاج في شرح المنهاج:

للتقي: علي بن عبدالكافي السبكي (ت: ٧٥٦هـ)، وابنه التاج عبدالوهاب بن علي (ت: ٧٧١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ١٤٠٤هـ.

- اتجاهات التفسير في العصر الراهن:

للدكتور عبدالمجيد المحتسب، مكتبة النهضة الإسلامية -عيَّان، ط (٣)، ٢٠١ه.

- اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر:

للدكتور فهد بن عبدالرحمن بن سليهان الرومي، (بدون مكان طبع)، ط (١)، ١٤٠٧هـ.

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر:

لأحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء (ت: ١١١٧ه)، تـصحيح: عـلي محمـد الـضباع، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني – القاهرة (بدون تاريخ).

-الإتقان في علوم القرآن:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط (٣)، ١٤٠٥ه.

- ومصوّرة المكتبة الثقافية - بيروت، ط عام ١٣٩٣هـ.

- وطبعة دار ابن كثير - دمشق، بتحقيق الدكتور مصطفى البُغا، ط (١)، ١٤٠٧هـ.

- إتمام الدراية لقرَّاء النُّقاية:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، الطبعة الميمنية - القاهرة، ١٣١٨ه.

- أثر القراءات السبع في تطوّر التفكير اللغوي:

للدكتور عبدالكريم بن حسن بكّار، دار القلم - دمشق، ط (١)، ١٤١١هـ.

- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي:

للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، دار الكتب الثقافية - الكويت، ط (١)، ١٣٩٨هـ.

- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٢)، ١٣٩٠ه.

-الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان:

لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩هـ)، حققه وخرَّج أحاديثه وعلى عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها:

للدكتور حسن ضياءالدين العتر، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط(١)، ٩٠١هـ

- الإحكام في أُصول الأحكام:

لأبي محمد علي بن أحمد بن حرم (ت: ٤٥٦ه)، تحقيق: محمد أحمد عبدالعزيز، مكتبة عاطف - القاهرة، ط (١)، ١٣٩٨ه.

- أحكام القرآن:

لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار المعرفة – بيروت (بدون تاريخ).

-إحياء علوم الدين:

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥ه)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، عام (١٣٥٨ه).

- أخلاق حملة القرآن:

لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعزيز القاري، مكتبة الدار - المدينة المنوّرة، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- أدب القاضي (قطعة من الحاوي):

لأبي الحسن على بن محمد الماوَرْدي(ت: ٤٥٠هـ)، تحقيق: محيي هلال السرحان، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، عام ١٣٩١هـ

- الإرشاد الى معرفة علياء الحديث:

لأبي يعلى الخليل بن عبدالله بن أحمد الخليلي (ت: ٤٤٦ه)، دراسة وتحقيق وتخريج الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، ط (١)، عام ١٤٠٩هـ.

- إرشاد العقل السليم الى مزايا القرآن الكريم:

أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت: ٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت (بدون تاريخ).

- إرشاد الفحول الى تحقيق الحق من علم الأصول:

لمحمد بن علي الشوكاني (ت: ٥ ١٢٠ه)، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط (١)، سنة ١٣٥٦ه.

- أساس البلاغة:

لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، طبعة دار الكتب والوثائق الوطنية،

ط (۲) ۱۳۹۳ه.

- أسباب النزول:

لأبي الحسن على بن أحمد الواحدي (ت: ٦٨ ٤ه)، تخريج: عصام بن عبدالمحسن الحميدان، دار الإصلاح - الدمام، ط (٢)، ١٤١٢هـ.

- استخراج الجدال من القرآن الكريم:

لأبي الفرج عبدالرحمن بن نجم المعروف بابن الحنبلي (ت: ٦٣٤هـ)، تحقيق: الدكتور زاهـر عوَّاض الأَلمعي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٠هـ.

- الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز:

لعز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي (ت: ٦٦٠هـ)، اعتنى بطبعه: ومزي دمشقية، مصوَّرة دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين:

لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليمني (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالمجيد دياب، من منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط (١)، ٢٠٦هـ.

- الأشباه والنظائر:

لزين الدين بن إبراهيم بن محمد المعروف بابن نجيم الحنفي (ت: ٩٧٠هـ)، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، دار الفكر - دمشق.

- الإصابة في تمييز الصحابة:

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العربي - بـيروت (بدون تاريخ).

-أصول التفسير وقواعده:

لخالد عبدالرحمن العك، دار النفائس - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٦هـ.

-أصول الفقه:

لعبدالوهاب بن عبدالواحد خلاًف (ت: ١٣٧٥هـ)، دار القلم - الكويت، ط (١٤)، ١٤٠٨هـ.

- أصول الفقه:

للدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر - دمشق، ط (١)، ١٤٠٦هـ.

- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن:

لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، طبع وتوزيع: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض، ١٤٠٣هـ.

- إعجاز القرآن:

لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٥٣ هه)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف - القاهرة، ط (٥)، ١٤٠١ه.

- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية:

لمصطفى صادق الرافعي (ت: ١٣٥٦هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط (٩)، ١٣٩٣هـ.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم:

لأبي عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، (بدون تاريخ).

- إعراب الجمل وأشباه الجمل:

للدكتور فخرالدين قباوة، نشر دار الأصمعي - حلب، ط (١)، ١٣٩٢ه.

- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط (٧)، ١٩٨٦م.

- إعلام الساجد بأحكام المساجد:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: أبي الوفا مصطفى المراغي، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ط (٢)، ١٤٠٣هـ.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين:

لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ه)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل - بيروت (بدون تاريخ).

- أقاويل الثقات في تأويل الأسهاء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات:

لمرعي بن يوسف الكرمي (ت: ١٠٣٣ه)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - ببروت، ط (١)، ٢٠٦١ه.

- الإقناع في القراءات السبع:

لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد المعروف بابن الباذش (ت: ٥٤٠هـ)، حققه وقدّم لـ

الدكتور عبدالمجيد قطامش، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى - مكة، ط (١)، ١٤٠٣هـ.

- الإكسير في قواعد التفسير:

لنجم الدين سليمان بن عبدالقوي الطوفي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالقادر حسين، مكتبة الآداب ومطبعتها - القاهرة، ١٣٩٧هـ.

- الإكليل في استنباط التنزيل:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: سيف الدين عبدالقادر الكاتب، دار الكتب العلمية - بروت، ط (١)، ١٤٠١ه.

- إكمال الإعلام بتثليث الكلام:

لمحمد بن عبدالله بن مالك الجيّاني (ت: ٢٧٢هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، مطبوعات مركز البحث العلمي – مكة، ط (١)، ١٤٠٤ه.

- الألفاظ الفارسية المعرّبة:

للسيد أدِّي شير (ت: ١٣٣٣هـ)، طبع المطبعة الكاثوليكية في بيروت، عام (١٩٠٨م).

- الإمام أبو الحسن الماوَرْدي المتوفّى عام (٠٥هـ):

للدكتورين: محمد سليان داود وفؤاد عبدالمنعم أحمد، نشر: مؤسسة شباب الجامعة بالإسكندرية، عام (١٣٩٨ه).

- الإمام في بيان أدلة الأحكام:

لعز الدين بن عبدالعزيز بن عبدالسلام السلمي (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: رضوان محمد غربيّة، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط (١)، ١٤٠٧هـ.

- الأمثال الكامنة في القرآن الكريم:

للحسين بن الفضل البجّلي الكوفي (ت: ٢٨٢هـ)، تحقيق د. علي حسين البوّاب، مكتبة التوبة - الرياض، ط (١) ١٤١٢هـ.

- أمثال القرآن:

لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيِّم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: الدكتور ناصر الرشيد، دار مكة للطباعة والنشر - مكة، ط (١)، ١٤٠٠هـ.

- إنباء الغمر بأبناء العمر:

لأبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ)، نشر دائرة المعارف العثمانية - الهند، ط (١)، ١٣٨٧هـ.

- إنباه الرواة عن أنباه النحاة:

لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م.

- الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت اختلاف المسلمين في آرائهم:

لابن السِّيْد عبدالله بن محمد البطَلْيَوْسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: الدكتور رضوان الداية، دار الفكر - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٣هـ.

- الإنصاف فيها جاء في البسملة من الاختلاف:

لأبي الأشبال أحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ)، مطبوع ضمن كتابه «كلمة الحق»، نشر دار الكتب السلفية - القاهرة، ط (١)، ١٤٠٧هـ

- الإيضاح في علوم البلاغة:

لمحمد بن عبدالرحمن المعروف بالخطيب القزويني (ت: ٧٣٩هـ)، شرح وتعليق وتنقيح: الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي، منشورات جار الكتاب اللبناني - بيروت (بدون تاريخ)، وطبعة محمد على صبيح - القاهرة ١٣٩٠هـ.

- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه:

لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، دار المنارة - جدة، ط (١)، ٢٠١هـ.

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل:

لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محيى الدين رمضان، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٣٩١ه.

- الإيهان:

لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، خرَّج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٨هـ.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:

لأحمد محمد شاكر (ت: ١٣٧٧هـ)، مكتبة دار التراث، ط (٣)، ١٣٩٩هـ.

- البحر المحيط في أصول الفقه:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق ومراجعة مجموعة من العلماء، مطبوعات وزارة الأوقاف الكويتية، ط (٢)، ١٤١٣هـ.

- بحوث في أصول التفسير:

للدكتور محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨ه.

- بدائع الزهور في وقائع الدهور:

لمحمد بن أحمد بن إياس الحنفي (ت: ٩٣٠هـ)، الطبعة الأميرية ببولاق، ط (١)، عام ١٣١١هـ (١-٣)، والجزء الرابع، تحقيق: محمد مصطفى - القاهرة، ط (٢)، ١٣٧٩هـ.

- البداية (والنهاية؟):

لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الريان - القاهرة، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- البديع في معرفة ما رُسم في مصحف عثمان:

لأبي عبدالله محمد بن يوسف المعروف بابن معاذ الجهني (ت: نحو ٤٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور غانم قدُّوري الحمد، (نشر في مجلة المورد - بغداد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، ص ٢٧١- ٣١٦).

- بديع القرآن:

لابن أبي الإصبع عبدالعظيم بن عبدالواحد المصري (ت: ٢٥٤هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حفني شرف، مكتبة نهضة مصر - القاهرة، ط (١)، ١٣٧٧ه.

- البرهان في أصول الفقه:

لأبي المعالى: عبدالملك بن عبدالله الجويني (ت: ٤٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالعظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة - قطر، ١٣٩٩هـ.

- البرهان في ترتيب سور القرآن:

لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن النزبير الغرناطي (ت: ٧٠٨هـ)، تحقيق: محمد شعباني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ١٤١٠هـ.

- البرهان في علوم القرآن:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: د. يوسف عبدالرحمن المرعشلي

وزميليه، دار المعرفة - بيروت، ط (١)، ١٤١٠هـ.

- ومصُّورة دار المعرفة - بيروت، بتحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بدون تاريخ).

- البرهان في متشابه القرآن:

لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني (ت: بعد ٥٠٠هه)، تحقيق: أحمد عزال دين عبدالله خلف الله، دار الوفاء - المنصورة، ط (١)، ١٤١١ه.

- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن:

لكمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الزَّمْلكاني (ت: ٢٥١هـ)، تحقيق: الدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقيّة، ط (١)، ١٣٩٤هـ.

- بستان العارفين:

لأبي الليث نصر بن محمد بن أحمد السمرقندي (ت: ٣٧٣هـ)، دار الكتباب العربي - بيروت، عام (١٣٩٩هـ) مطبوع مع كتاب «تنبيه الغافلين» للمؤلف.

- بصائر ذوى التمييز في لطائف الكتاب العزيز:

لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت: ١٧٨ه)، تحقيق: محمد علي النجار وعبدالعليم الطحاوي، المكتبة العلمية - بيروت (بدون تاريخ).

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا، (بدون تاريخ).

- البلاغة فنونها وأفنانها:

للدكتور: فضل حسن عباس، دار الفرقان - عيَّان، ط (١)، ١٤٠٥هـ

- البلبل في أصول الفقه:

لسليان بن عبدالقوي الطوفي الحنبلي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت، ط (١)، ٧٠٧هـ.

- بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب:

لأبي المعالي محمود شكري الآلوسي (ت: ١٣٤٢هـ)، تحقيق: محمد بهجة الأثري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (٢)، (بدون تاريخ).

- بهجة العابدين بترجمة حافظ العصر جلال الدين:

للشيخ عبدالقادر الشاذلي (ت: نحو: ٩٣٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالإله نبهان، مطبوعات جمع اللغة العربية بدمشق، ط (١)، ١٤١٩هـ.

- بيان إعجاز القرآن:

لأبي سليمان حَمْد بن محمد الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف - مصر، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، (بدون تاريخ).

- بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات وكثرة الطرق والروايات:

لأبي العباس أحمد بن عرَّار المهدوي (ت: نحو ٤٤٠هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، (نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بالكويت، في المجلد: ٢٩من: ١٢٧ - ١٢٦).

- البيان في عدِّ آي القرآن:

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور غانم الحمد، مطبوعات جمعيّة إحياء التراث - الكويت، ط (١)، ١٤١٤هـ

- البيان في مباحث من علوم القرآن:

لعبدالوهاب عبدالمجيد غزلان، نشر دار التأليف - القاهرة، سنة ١٣٨٤هـ.

- البيهقي وموقفه من الإلهيات:

للدكتور أحمد عطيّة الغامدي، مطبوعات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة، ط (٢)، ١٤٠٢هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس:

لمحمد المرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، المطبعة الخيرية - القاهرة، ط (١)، ١٣٠٦هـ.

- تاريخ الأدب العرب:

للدكتور كارل بروكلهان (ت: ١٣٧٦ه)، تعريب: عبد الحليم النجار والدكتور السيد يعقوب بكر، دار المعارف - القاهرة، ط (٣)، ١٣٩٤ه.

- تاريخ بغداد أو مدينة السلام:

لأحمد بن على المعروف بالخطيب البغدادي (ت: ٦٣ ٤هـ)، تصحيح محمد سعيد العرفي، دار الكتاب العربي - لبنان، (بدون تاريخ).

- تاريخ ابن قاضي شُهبة:

لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شهبة (ت: ٨٥١هـ)، تحقيق: عدنان درويس، نشر المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربيّة - دمشق، عام ١٣٩٥هـ، (وهو جزء من المخطوط فيه حوادث عام ٧٨١- ٠٨٠هـ).

- تاريخ التراث العربي:

للدكتور فؤاد سزكين، تعريب: الدكتور محمود فهمي حجازي، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ١٤٠٣ه.

- تاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر الهجري:

لمحمد مطيع الحافظ ونزار أباظة، دار الفكر - دمشق، ط (١)، ٦٠٥١ هـ.

- تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر:

لمحيي الدين عبدالقادر العيدروسي (ت: ١٠٣٨ه)، تحقيق: محمد رشيد الصفّار، المكتبة العربية - بغداد، عام ١٣٥٣ه.

- تأويل مشكل القرآن:

لأبي عبدالله محمد بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦ه)، تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية - بيروت، ط (٣)، ١٤٠١ه.

- التبصرة في القراءات:

لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية (الكويت)، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان:

لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي (ت: ٧٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور هادي الهلالي، عالم الكتب - بيروت، ومكتبة النهضة - مصر، ط (١)، ٧٠٧ه.

التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان:

لطاهر بن محمد صالح الجزائري (ت: ١٣٣٨ هـ)، اعتنى به عبدالفتاح أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط (٣)، ١٤١٢ هـ.

- تبيين كذب المفتري فيها نسب الى الإمام أبي الحسن الأشعري:

لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (ت: ٥٧١ه)، تحقيق حسام الدين

القدسي، دار الفكر - دمشق، ط (٢)، ١٣٩٩ هـ.

- التحبير في علم التفسير:

لجلال الدين عبدالرحمن بن الكهال السيوطي (ت: ٩١١ه)، تحقيق: الدكتور فتحي عبدالقادر فريد، دار العلوم - الرياض، ط (١)، ٢٠٢٠هـ.

- التحدُّث بنعمة الله:

لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، تحقيق: الدكتورة إليزبيث ماري سارتين، طبع المطبعة العربية الحديثة - القاهرة، ١٩٧٢م.

- التحديد في الإتقان والتجويد:

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور غانم الحمد، مكتبة دار الأنبار - بغداد، ط (١)، ١٤٠٧هـ.

- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:

لأبي العُلى محمد بن عبدالرحمن المباركفوري (ت: ١٣٥٣هـ)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار الفكر - بيروت، ط (١)، ١٣٩٩هـ.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف:

لأبي الحجاج يوسف بن الزكي الزِّي (ت: ٧٤٧هـ)، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، طبع الدار القيِّمة - الهند، ط(١)، عام ١٣٩٦هـ.

- تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن:

لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرعيني (ت: ٧٧٩هـ)، تحقيق الدكتور على البوَّاب، دار المنارة -جدة، ط(١)، ٧٠٧هـ.

- تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر:

لأبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، تحقيق: الدكتور محيي هلال السرحان، (بدون مكان طبع وتاريخ).

- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:

لجلال الدين عبدالرحمن بن الكهال السيوطي (ت: ٩١١ه)، تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف، دار الكتب الحديثة – القاهرة، ط (٢)، ١٣٨٥ه.

- التذكار في أفضل الأذكار:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان - دمشق، ط (٢)، ١٣٩٩هـ.

- تذكرة الحفاظ:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تصحيح: عبدالرحمن المعلمي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (بدون تاريخ).

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك:

لأبي الفضل عياض اليحصبي (ت: ٤٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بكير محمود، منشورات مكتبة دار الحياة - بيروت، ودار الفكر - ليبيا، ط (١)، ١٣٨٨هـ

- التسهيل لعلوم التنزيل:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن جُزيّ الكلبي (ت: ٧٤١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط (١)، ١٣٥٥هـ.

- التشريع الإسلامي مصادره وأطواره:

للدكتور شعبان محمد إسهاعيل، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة، ط (٢)، ١٤٠٥هـ

- التعريفات:

لعلي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٨هـ.

- التعريف والإعلام فيهام أبهم من الأسهاء والأعلام في القرآن الكريم:

لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت: ٥٨١هـ)، تحقيق: عبد أ. مهنا، توزيع: دار الباز - مكة، ط (١)، ٧٠٧ه.

* - تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم.

- تفسير البحر المحيط:

لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، دار الفكر - بيروت، ط (٣)، ١٣٩٨هـ.

- * تفسير البغوى = معالم التنزيل.
- * تفسير ابن أبي حاتم = تفسير القرآن العظيم.
 - * تفسير ابن كثير = تفسير القرآن العظيم.

- تفسير التحرير والتنوير:

لمحمد الطاهر بن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية - تونس، ١٤٠٤هـ.

* - تفسير الطبرى = جامع البيان.

- تفسير غريب القرآن:

لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية - بروت، ١٣٩٨ه.

- تفسير القرآن:

لعبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١ه)، تحقيق: الدكتور مصطفى مسلم، مكتبة الرشد - الرياض، ط (١)، ١٤١٠ه.

- تفسير القرآن الحكيم:

لمحمد رشيد رضا الطرابلسي (ت: ١٣٥٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، ط (٢)، (بدون تاريخ).

- تفسير القرآن العزيز:

لابن أبي زمنين محمد بن عبدالله (ت: ٣٩٩هـ)، تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنز، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، ط (١)، ١٤٢٣هـ.

- تفسير القرآن العظيم:

لأبي بكر محيي الدين محمد بن علي الحاتمي المعروف بابن عربي (ت: ٦٣٨هـ)، دار اليقظة العربيّة - بعروت، ط (١)، ١٣٨٧هـ.

- تفسير القرآن العظيم:

لأبي الفداء إسهاعيل بن كثير الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، نشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط (١)، ٢٠٦١هـ.

تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين:

لأبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧ه)، القسم الأول من البقرة وآل عمران، تحقيق: الدكتور أحمد الزهراني والدكتور حكمت ياسين، نشر: مكتبة الدار بالمدينة ودار طيبة بالرياض ومكتبة ابن القيم بالدمام، ط (١)، ١٤٠٨ه.

- تفسير القرآن الكريم:

لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت: ٣٧٥هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبدالرحيم

الزقة، طبع مطبعة الإرشاد - بغداد، ط (١)، عام ١٤٠٥ه.

- * تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.
 - التفسير الكبير:

لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت: ٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١) ١٤١١هـ.

- * تفسير الماوردي = النكت والعيون.
 - تفسير مقاتل:

لمقاتل بن سليهان البَلْخي (ت: ١٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله محمود شحاتة، دار الشروق، عام ١٩٦٩م.

- * تفسير المنار = تفسير القرآن الحكيم.
- تفسير النسائى (قطعة من ‹‹السنن الكبرى››):

لأبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣ه)، تحقيق: صبري الشافعي وسيّد الجليميّ، مؤسسة الكتب الثقافية - ببروت، ط (١)، ١٤١٠ه.

- تقريب التهذيب:

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - حلب، ط (١)، ٢٠١٦ه.

- تقريب النشر في القراءات العشر:

لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣ه)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط (١)، ١٣٨١ه.

- تقريب الوصول الى علوم الأصول:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن جزيّ الكلبي (ت: ٤١٧ه)، دار التراث - الجزائر، ط (١)، أ عبدالله محمد بن أحمد بن جزيّ الكلبي (ت: ٤١٨هـ)،

- التقرير العلمي عن مصحف المدينة النبويّة:

حرَّره الدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، عام ١٤٠٦هـ.

- التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح:

لزين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت: ٩٠٠ه)، تحقيق: محمد راغب الطباخ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، (بدون تاريخ).

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير:

لأبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تصحيح ونـشر عبدالله هاشم يماني، المدينة، عام ١٣٨٤هـ.

- تلخيص المستدرك:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨ه)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ١٤١١ه.

- التمهيد في أصول الفقه:

لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد بن الحسين الكَلُوذاني (ت: ١٥٥ه)، تحقيق: الدكتور مفيد أبو عمشة والدكتور محمد بن علي بن إبراهيم، مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة، ط (١)، ٢٠٦ه.

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:

لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر النمري (ت: ٤٦٣ه)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، عام ١٤٠٠ه.

- تناسق الدرر في تناسب السور:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، تحقيق: عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ٢٠٤١ه.

- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عمّا يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين:

لأبي الحسن علي بن محمد الصفاقسي (ت: ١١١٨ه)، تقديم وتصحيح: محمد الشاذلي النيفر، نشر وتوزيع مؤسسات عبدالكريم بن عبدالله - تونس، عام ١٣٩٤ه.

- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة:

لعلي بن محمد بن عَرَّاق الكناني (ت: ٩٦٣هـ)، صححه وعلق عليه: عبدالله الغاري وعبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة القاهرة، (بدون تاريخ).

- تهذيب التهذيب:

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٧ه)، مصورة طبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، سنة ١٣٢٥هـ.

- تهذيب السنن:

لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي المعروف بابن قيم الجوزيـة (ت: ٧٥١هـ)، تحقيـق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، المكتبة الأثرية – باكستان، ط (٢)، ١٣٩٩هـ.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال:

لأبي الحجاج يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف المزي (ت: ٧٤٨ه)، حققه وضبط نصّه، وعلق عليه الدكتور بشار عوَّاد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٦)، عام ١٤١٥ه.

- تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن:

لمحمد بن عمر بن سالم بازمول، دار الهجرة - الرياض، ط (١)، ١٤١٢هـ.

- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيِّم:

لأحمد بن إبراهيم بن عيسى (ت: ١٣٢٩هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي -بيروت، ط (٣)، ٢٠٦هـ.

- التيسير في علوم التفسير:

لعبدالعزيز بن أحمد الديريني (ت: ٦٩٤هـ)، طبع بمطبعة التقدم العلمية بمصر (بدون تاريخ).

- التيسير في قواعد علم التفسير:

لمحمد بن سليمان الكافيجي (ت: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: ناصر بن محمد المطرودي، دار القلم - دمشق وبيروت، ودار الرفاعي - الرياض، ط (١)، ١٤١٠هـ.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن:

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي -القاهرة، ط (٣)، ١٣٨٨هـ.

- جامع البيان في القراءات السبع:

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، (قطعة منه استلَّها ونشرها الدكتور عبدالمهيمن الطحان بعنوان: «الأحرف السبعة للقرآن»)، مكتبة المنارة - مكة المكرمة، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- جامع التحصيل في أحكام المراسيل:

لصلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبدالله العلائي (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، الدار العربية للطباعة - بغداد، (١٣٩٨هـ).

- الجامع لأحكام القرآن:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، دار إحياء الـتراث العـربي - بيروت (بدون تاريخ).

- جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي:

للدكتور طاهر سليمان حمودة، طبع المكتب الإسلامي - بيروت ن ط (١)، ١٤١٠هـ.

- جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية:

للدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط (١)، ٩٠٩هـ.

- جماع العلم:

لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ٢٠٦هـ.

- جمال القراء وكمال الإقراء:

لأبي الحسن محمد بن علي السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البواب، مكتبة التراث - مكة المكرمة، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- الجني الداني في حروف المعاني:

للحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٣هـ.

- جواب أهل العلم والإيهان:

لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية - القاهرة، ط (٣)، ١٤٠٥هـ.

- الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفيّة إنزال القرآن الكريم:

لمحمد بن إبراهيم آل الشيخ (ت: ١٣٨٩هـ)، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ١٣٦٩هـ.

- جواهر القرآن ودرره:

لأبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، دار الجيل - بيروت، ودار الآفاق

- بیروت، ط (٦)، ۱٤٠٨هـ.

- الجواهر المضيَّة على المقدمة الجزرية:

لسيف الدين عطاء الله الفضائي البصير (ت: ١٠٢٠هـ)، دراسة وتحقيق عزَّة بنت هاشم معيني، مكتبة الرشد ناشرون، - الرياض، ط (١)، (١٤٢٥هـ).

- حاشية مقدمة التفسير:

لمحمد بن عبدالرحمن بن قاسم النجدي (ت: ١٣٩٢هـ)، (بدون مكان الطبع)، ط (٢)، ١٤١٠هـ

- الحاوى للفتاوى:

لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، مصوّرة دار الكتب العلمية - بيروت، عام ١٤٠٢ه.

- حجّة القراءات:

لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة (ت: نحو ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٣)، ٢٠٢ه.

- حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه واختلاف العلماء في معناه وصلته بالقراءات القرآنية:

للدكتور عبدالعزيز بن عبدالفتاح القارئ، دار النشر الدولي - الرياض، ط (١)، ١٤١٢هـ.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:

لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)، ط (١)، ١٣٨٧هـ.

- حق التلاوة:

لحسني شيخ عثمان، مكتبة المنار - الأردن - الزرقاء، ط (٩)، ١٤١٠ه.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:

لأبي نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة - مصر، ط (١)، ١٣٩٩هـ).

- الحاسة:

لأبي تمَّام حبيب بن أوس الطائي (ت: ٢٣١هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله عسيلان، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، عام ١٤٠١هـ.

- حواشي ((البديع)):

لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت: ٣٧٠هـ)، عني بنشره: ج. برجشتراسر، مكتبة المتنبي - القاهرة (بدون تاريخ).

- حياة جلال الدين السيوطي مع العلم من المهد إلى اللحد:

لسعدي أبو جيب، نشر دار المناهل - دمشق، ط (١)، عام ١٤١٣هـ.

- خصائص القرآن الكريم:

للدكتور فهد بن عبدالرحمن الرومي، طبع على نفقة الأمير فهد بن عبدالله بن عبـدالرحمن، ط (٣)، ٩٠٩هـ.

- الخصائص:

لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بـيروت، ط (٣)، ١٤٠٣هـ.

- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد:

للدكتور غانم قدُّوري الحمد، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقيَّة، ط (١)، ١٤٠٦هـ.

- دراسات في علوم القرآن الكريم:

للدكتور فهد بن عبدالرحمن بن سليمان الرومي، مكتبة التوبة - الرياض، ط (١)، ١٤١٣هـ.

- درء تعارض العقل والنقل:

لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط (١)، عام ١٤٠١هـ.

- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة:

لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، نشر دار الكتب الحديثة - القاهرة، (بدون تاريخ).

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:

لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيـق: الـدكتور أحمـد محمـد الخرَّاط، دار القلم – دمشق، ط(١)، ١٤١٤ – ١٤١٤هـ.

- الدر المنثور في التفسير المأثور:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر - بيروت، ط (١)، ٣٠٤هـ.

- دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية:

جع: الدكتور محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن - دمشق، ط(٢)، ٤٠٤ه.

- دلائل الإعجاز:

لعبدالقاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي - القاهرة، (بدون تاريخ).

- دلائل النبوَّة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة:

لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ١٤٠٥ه.

- دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها:

لأحمد الخازندار ومحمد إبراهيم الشيباني، مكتبة ابن تيمية - الكويت، ط (١)، ٣٠٤ه.

- - ديوان الضعفاء والمتروكين:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط(١)، ١٤٠٨هـ.

- الذيل على طبقات الحنابلة:

لأبي الفرج عبدالرحمن بن أحمد بـن رجـب (ت: ٧٩٥هـ)، مـصوّرة دار المعرفـة - بـيروت - (بدون تاريخ).

- رد الإمام عثمان بن سعيد على المريسي العنيد:

تحقيق: الدكتور علي سامي النشار والدكتور عبّار الطالبي (ضمن عقائد السلف للأثمة: أحمد بن حنبل، والبخاري، وابن قتيبة، وعثمان المدارمي)، نشر منشأة المعارف – الإسكندرية، عام ١٣٩٢ه.

- الرد على الزنادقة والجهمية:

لأبي عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، ط (٢)، ١٣٩٩هـ، بالقاهرة (بدون ذكر للناشر).

- الرسالة:

لأبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية - ببروت.

- الرسالة التدمرية:

لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة، ط (٣)، ٠٠٤ ه.

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة:

لمحمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥هـ)، كتب مقدمتها ووضع فهارسها: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط (٤)، ١٤٠٦هـ.

- رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين:

للدكتور عبدالحي الفرماوي، مكتبة الأزهر - القاهرة، ط (١)، ١٣٩٧هـ.

- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية:

للدكتور غانم قدُّوري الحمد، منشورات اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري - بغداد، ط (١)، ١٤٠٢هـ.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني:

لأبي الثناء شهاب الدين محمود بن عبـدالله الآلـوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، مـصوّرة دار إحيـاء التراث - بيروت (بدون تاريخ).

- الروض الريّان في أسئلة القرآن:

للحسين بن سليان بن ريَّان (ت: ٧٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالحليم نـصَّار السلفي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة، ط (١)، ١٤١٥هـ

- روضة الناظر وجُنّة المناظر:

لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، راجعه سيف المدين الكاتب، دار الكتاب العربي - بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ.

- زهر الرُّبي على المجتبي:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مصوّرة مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط (٢)، ١٤٠٦هـ. (بحاشية سنن النسائي).

- زهر العريش في تحريم الحشيش:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور السيد أحمد نوح، دار الوفاء - المنصورة، ط (١)، ٧٠٤١هـ.

- السبعة في القراءات:

لأبي بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت: ٣٢٤ه)، تحقيق: الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط (٤)، (بدون تاريخ).

- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي:

لأبي القاسم علي بن عثمان القاصح (ت: ١٠٨ه)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي -القاهرة، ط (٣)، ١٣٧٣هـ.

- سرّ الفصاحة:

لعبدالله بن محمد الحلبي المعروف بابن سنان الخفاجي (ت: ٢٦٤هـ)، دار الكتب العلميّة - بروت، ط (١)، ٢٠١١هـ.

- سلاسل الذهب:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد المختار بـن محمـد الأمين الشنقيطي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ومكتبة العلم - جدّة، ط (١)، ١٤١١هـ.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها:

لمحمد بن ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، ط (٢)، عام ١٤٠٧هـ (المجلد الثالث).

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة:

لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر:

لأبي الفضل محمد خليل المرادي (ت: ١٢٠٦هـ)، مصر ١٣٠١هـ

- سنن أي داود:

لأبي داود سليان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥ه)، إعداد وتعليق: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ط (١)، ١٣٨٨ه.

- سنن ابن ماجه:

لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني(ت: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر - بيروت، (بدون تاريخ).

- سنن الدارقطني:

لعلي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، نشر السُّنَّة - ملتان - باكستان، (بدون تاريخ).

- سنن الدارمي:

لأبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥ه)، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البُغا، دار القلم - دمشق، ط (١)، ١٤١٢هـ.

- السنن الكبرى:

لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٥٨ ٤هـ)، مصورة دار الفكر - بيروت، (بدون تاريخ).

- سنن النسائي:

لأحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ)، اعتنى به ورقمه وصنع فهارسه: عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط (١)، ٢٠٦١هـ.

- السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي:

للدكتور مصطفى السباعي (ت: ١٣٨٤هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٤)، ٥٠٥ ه.

- سير أعلام النبلاء:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بروت، ط (٢)، ٢٠٤١ه.

- السيوطي وجهوده في علوم القرآن:

للدكتور عبدالحليم هاشم الشريف، نشر الصدر لخدمات الطباعة، القاهرة، ط (١)، ١٤١٢هـ.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب:

لأبي الفلاح عبدالحي بن العهاد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ)، دار الفكر - بيروت، ط (١)، ١٣٩٩هـ.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:

لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت: ٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، (بدون تاريخ).

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة:

لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت: ١٨ ٤ه)، تحقيق: الدكتور أحمد سعد حمدان، دار طيبة - الرياض، ط (٢)، ١٤١١ه.

- شرح ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري:

لعبدالرحمن بن عبدالرحمن البرقوقي (ت: ١٣٦٣هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤١٠هـ.

- شرح العقيدة الطحاوية:

لابن أبي العز الحنفي (ت: ٧٩٢هـ)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، دار الفكر العربي، (بدون تاريخ).

- شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل:

لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد حسن فرحات، دار المأمون للتراث - دمشق،ط (١)، ١٣٩٨هـ.

- شرح الكوكب المنير:

لأبي البقاء محمد بن أحمد بن عبدالعزيز المعروف بابن النجار(ت: ٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد، مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة، ١٤٠٠هـ.

- شرح مختصر الروضة:

لأبي الربيع بن عبدالقوي الطوفي (ت: ٧١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- شرح المفصّل:

ليعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المتنبي - القاهرة، (بدون تاريخ).

- شرح مقامات جلال الدين السيوطي (المتوفى سنة ٩١١هـ):

تحقيق: سمير محمود الدروبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ٩٠٤١ه.

* - شرح النووي على مسلم = صحيح مسلم بشرح النووي.

- شرح الهداية:

لأبي العباس أحمد بن عيَّار المهدوي (ت: نحو ٤٤٠هـ)، تحقيق: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد - الرياض، ط (١)، ١٦١٨هـ

- الشفا بتعريف حقوق المصطفى:

لأبي الفضل عياض اليحصبي (ت: ٤٤٥ه)، منشورات المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة، (بدون تاريخ).

- شفاء الغليل فيها في كلام العرب من الدخيل:

لأحمد بن محمد المعروف بالشهاب الخفاجي (ت: ١٠٦٩هـ)، بتصحيح: محمد بـدر الـدين النَّعساني، مطبعة السعادة - القاهرة، ط (١)، ١٣٢٥هـ.

- الصاحبي:

لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة (بدون تاريخ).

- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:

لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط (٢)، 1٤٠٢هـ.

- صحيح ابن حبّان:

لأبي حاتم محمد بن حبان البُستي (ت: ٣٥٤ه)، بترتيب الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت: ٧٣٩ه)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وحسين أسد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤٠٤ه.

- صحيح مسلم:

لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تاريخ).

- صحيح مسلم بشرح النووى:

لأبي زكريا يجيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، (بدون تاريخ).

- صحيح البخارى:

لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، ضبط وترقيم وعناية: الـدكتور مصطفى ديب البغا، دار القلم - دمشق - بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ.

- صحيح الجامع الصغير وزيادته «الفتح الكبير»:

لمحمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٢)، عام 1٤٠٦هـ.

- صريح السنّة:

لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، تحقيق: بـدر بـن يوسـف المعتـوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

- صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابي الإعلام والتكميل:

لأبي عبدالله محمد بن علي البلنسي (ت: ٧٨٢هـ)، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي وعبدالله عبدالكريم محمد، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤١١ه.

- صلة الخلف بموصول السلف:

لمحمد بن سليان الروداني (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- الصناعتن:

لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي - القاهرة، عام ١٣٧١هـ.

- الصورة الفنية في المثل القرآني دراسة نقدية وبلاغية:

للدكتور محمد حسين الصغير، طبع دار الرشيد للنشر - بغداد، عام (١٩٨١م).

- ضحى الإسلام:

للدكتور أحمد أمين (ت: ١٣٧٣هـ)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط (٢)، ١٣٥٦هـ.

- ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير):

لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٣)، ١٤١٠هـ.

- ضعيف سنن الترمذي:

لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت ن ط (١)، ١٤١١هـ.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع:

لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، (بدون تاريخ).

- طبقات الشافعية:

لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شُهبة (ت: ١٥٨ه)، تصحيح وتعليق: المدكتور عبدالعليم خان، دائرة المعارف العثمانية - حيدراباد (الهند)، ١٣٩٩هـ.

- طبقات الشافعية الكبرى:

لعبدالوهاب بن على السبكي (ت: ٧٧١ه)، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو،

طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ط (١)، ١٣٨٤ هـ.

- الطبقات الكبرى:

لمحمد بن سعد البصري (ت: ٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت، (بدون تاريخ).

- طبقات المفسرين:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١ه)، تحقيق: علي محمد عمر، نـشر: مكتبة وهبة - القاهرة، ط (١)، ١٣٩٦هـ.

- طبقات المفسرين:

لمحمد بن علي الداودي (ت: ٩٤٥هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط (١)، ١٣٩٢هـ.

- طيبة النشر في القراءات العشر:

لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، مراجعة وتحقيق: علي محمد الضباع، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط (١)، ١٣٦٩هـ.

- الظاءات في القرآن الكريم:

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البوَّاب، مكتبة المعارف - الرياض، ط (١)، ٢٠٦هـ.

- عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي:

لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت: ٤٣هه)، دار الكتاب العربي - بيروت، (بدون تاريخ).

- العبر في خبر من غبر:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الـدكتور صلاح المنجـد وفـؤاد السيد، دائرة المطبوعات والنشر - الكويت، ١٣٨٠هـ.

- عروس الأفراح:

لبهاء الدين أحمد بن علي السبكي (ت: ٧٧٣هـ)، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي - القاهرة، (بدون تاريخ)، (ضمن شروح التلخيص).

- العز بن عبدالسلام، حياته وآثاره ومنهجه في التفسير:

للدكتور عبدالله إبراهيم الوهيبي، ط (٢)، ٢٠٤هـ، (بدون مكان طبع).

- عقلاء المجانين:

لأبي القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري (ت: ٢٠٦ه)، تحقيق: الدكتور عمر الأسعد، دار النفائس - بيروت، ط (١)، ١٤٠٧ه.

- عقيدة السلف وأصحاب الحديث:

لأبي عثمان إسهاعيل الصابوني (ت: ٤٤٩هـ)، مطبوع ضمن مجموعة الرسائل المنيرية، مصورة مكتبة طيبة بالرياض، (بدون تاريخ).

- علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين:

لرضا بن نعسان معطي، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث والإفتاء - الرياض، ط (١)، ١٤٠٢هـ.

- علل الوقوف:

لمحمد بن طيفور السجاوندي (ت: ٥٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبدالله العيدي، نشر مكتبة الرشد - الرياض، ط (١)، ١٤١٥هـ.

- العلل ومعرفة الرجال:

للإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: الدكتور وصيّ الله محمد عباس، المكتب الإسلامي - بيروت، ودار الخاني - الرياض، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- علوم القرآن:

للدكتور عدنان زرزور، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤٠٤هـ.

- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ:

لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد أَلْتونجي، عالم الكتب - بيروت، ط (١)، ١٤١٤ه.

- عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل:

لأبي العباس أحمد بن البناء المراكشي (ت: ٧٢١هـ)، تحقيق: الدكتورة هند شلبي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤١٠ ه.

- العواصم من القواصم:

لأبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عمار الطالبي، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط (١)، ١٤١٧هـ.

- غاية النهاية في طبقات القراء:

لأبي الخير بن محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢هـ.

- غرائب التفسير وعجائب التأويل:

لتاج القراء محمود بن حمزة الكرماني (ت: بعد ٠٠٥ه)، تحقيق: الدكتور شمران سركال يونس العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، ومؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨هـ

- غرائب القرآن ورغائب الفرقان:

لنظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القُمِّي النيسابوري (ت: بعد ٥٠هه)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، ط (١)، ١٣٨٨ه.

- غيث النفع في القراءات السبع:

لعليّ النوري الصفاقسي (ت: ١١١٧ه)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (٣)، ١٣٧٣ه، (بحاشية سراج القارئ).

- الفارق بين المصنِّف والسارق:

لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، تحقيق: علي حسن عبدالحميد، دار الهجرة - الدمام، ط (١)، ١٤١ه.

- الفاصلة في القرآن:

لمحمد الحسناوي، المكتب الإسلامي - بيروت، ودار عمار - عمَّان، ط (٢)، ٢٠٦ه.

- فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه:

لأبي عمرو عنهان بن عبدالرحمن بن عنهان الشهروزري المعروف بابن التصلاح (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: السدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، دار المعرفة - بيروت، ط (١)، ٢٤٠٦ه.

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري:

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ه)، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار الريان – القاهرة، ط (١)، ١٤٠٧ه.

- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني:

لأحمد بن عبدالرحمن الساعاتي (ت: بعد ١٣٧١هـ)، دار الشهاب - القاهرة، (بدون تاريخ).

- الفروق اللغوية:

لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، دار الكتب العلمية - بروت، ١٤١٠هـ.

- الفِصَل في الملل والأهواء والنِّحل:

لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري (ت: ٤٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم نصر والدكتور عبدالرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ - جدة، ط (١)، ٢٠٢ه.

- فصول في أصول التفسير:

لمساعد بن سليمان الطيَّار، دار النشر الدولي - الرياض، ط (١)، ١٤١٣هـ.

- فضائل القرآن:

لأبي عبيد القاسم بن سلاَّم الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: وهبي سليهان غاوجي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ.

- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة:

لأبي عبدالله محمد بن أيوب بن الضّريس البجلي (ت: ٢٩٤هـ)، تحقيق: غزوة بدير، دار الفكر - دمشق، ط(١)، ١٤٠٨هـ

- فكرة إعجاز القرآن منذ البعثة النبويّة حتى عصرنا الحاضر مع نقد وتعليق:

لنعيم الحمصي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (۲)، ١٤٠٠ه.

- فنون الأفنان في عيون علوم القرآن:

لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٩٧ه)، تحقيق: الدكتور حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط (١)، ١٤٠٨ه.

- فهرس بعض المخطوطات العربية المودعة بمكتبة بلدية الإسكندرية (التفسير):

لمحمد البشير الشندي، المطبعة المصرية الكبرى، ١٣٧٣ هـ.

- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط:

منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية - عيّان.

- مخطوطات التجويد، ط (١)، ١٤٠٦هـ.
- مخطوطات التفسير وعلومه، ط (١)، ٩٠٩هـ.
- مخطوطات الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، ط (١)، ١٤١١هـ.

- فهرس علوم القرآن:

إعداد قسم الفهرسة بمركز البحث العلمي في جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط(١)، ١٤٠٦ه.

- فهرس الفهارس الأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات:

لعبدالحيّ بن عبدالكبير الكتاني (ت: ١٣٨٢هـ)، باعتناء الدكتور إحسان عباس، طبع دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٢هـ.

- فهرس مخطوطات خزانة القرويين:

إعداد: محمد العابد الفاسي، نشر دار الكتاب، الدار البيضاء - المغرب، ط (١)، عام ١٣٩٩ه.

- الفهرست:

لأبي يعقوب محمد بن إسحاق بن النديم (ت: ٣٨٠هـ)، تحقيق: رضا تجدد، (بـدون تـاريخ ومكان للطبع).

- فهرسة ما رواه عن شيوخه:

أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (ت: ٥٧٥هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة - بـيروت، ط (٢)، عام ١٣٩٩هـ.

- فهم القرآن:

للحارث بن أسد المحاسبي (ت: ٢٤٣هـ)، تحقيق: حسين القوتلي، منشورات دار الكندي ودار الفكر للنشر والتوزيع، ط (٣)، ١٣٩٨هـ، مطبوع مع كتاب «العقل» للمحاسبي، ١٣٩٢هـ.

- الفوائد:

لأبي عبدالله مجمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيَّم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، تخريج وحواشي أحمد راتب عرموش، دار النفائس - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢هـ.

- فوائد في مشكل القرآن (قطعة من «أماليه»):

لعز الدين: عبدالعزيز بن عبدالسلام (ت: ٦٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور سيِّد رضوان الندُوي، دار الشروق – جدَّة، ط (٢)، ٢٠٠١هـ.

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:

لمحمد بن على الشوكاني (ت: ١٢٥٠ه)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلّمي، المكتب الإسلامي، ط (٢)، ١٣٩٢ه.

- الفوائد المشوِّق لعلوم القرآن:

المنسوب إلى ابن قيّم الجوزية (ت: ٧٥١هـ)، عالم الكتب - بيروت، (بدون تاريخ).

- فوات الوفيات والذيل عليها:

لمحمد بن شاكر الكتبي (ت: ٧٦٤ه)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر - بروت، ط (١)، ١٣٩٣ه.

- الفوز الكبير في أصول التفسير:

لوليّ الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي (ت: ١٧٦ ه)، عرَّب ووضع عناوينه الجانبية: سلمان الحُسيني النَّدُوي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٧هـ.

في أصول النحو:

لسعيد الأفغاني (ت: ١٤١٧هـ)، مطبعة جامعة دمشق، ط (٣)، ١٣٨٤هـ.

- في رحاب القرآن:

للدكتور محمد سالم محيسن (ت: ١٤٢٢هـ)، مكتبة الكليَّات الأزهرية - القاهرة، (بدون تاريخ).

- فيض القدير شرح الجامع الصغير:

لمحمد عبدالرؤوف المناوي (ت: ١٠٣١هـ)، مصوّرة دارالفكر - بيروت، ط (٢)، ١٣٩١هـ.

- في ظلال القرآن:

لسيّد بن قطب بن إبراهيم شاذلي (ت: ١٣٨٧ه)، دار العلم للطباعة والنشر - جدة، ط (١٢) ١٤٠٦ه.

- القاموس المحيط:

لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت: ١٧ هه)، تحقيق: مكتب تحقيق الـتراث في مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٢)، ١٤٠٧هـ.

- قانون التأويل:

لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت: ٥٤٣ه)، تحقيق: محمد السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدّة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط (١)، ٢٠٦١ه.

- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس:

لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: المدكتور محمد عبدالله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ.

- القراءات أحكامها ومصدرها:

للدكتور شعبان محمد إسهاعيل، دار السلام - القاهرة، ط (١)، ١٤٠ه.

- القراءات وأثرها في علوم العربية:

للدكتور محمد سالم محيسن (ت:١٤٢٢ه)، مكتبة الكليات الأزهريّة - القاهرة، ط (١)، ١٤٠٤هـ.

- القطع والإئتناف:

. لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت: ٣٣٨ه)، تحقيق: المدكتور أحمد خطَّاب العمر، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية - ط (١)، ١٣٩٨ه.

- قطف الأزهار في كشف الأسرار:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت: ٩١١ه)، تحقيق ودراسة: الدكتور أحمد بن محمد الحمادي، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - إدارة الشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط (١)، ١٤١٤ه.

- قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر:

لصديق حسن خان القنوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، تحقيق: الدكتور عاصم القريـوتي، (بـدون مكان طبع)، ط (١)، ١٤٠٤هـ.

- القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز:

لأبي عيد رضوان بن محمد المعروف بالمخللاتي (ت: ١٣١١هـ)، تحقيق: عبدالرزاق بن علي موسى، مطابع الرشيد - المدينة المنورة، ط (١)، ١٤١٢هـ.

* - الكافية الشافية لابن القيِّم = توضيع المقاصد:

- الكامل في اللغة والأدب:

لأبي العباس محمد بن يزيد المبرَّد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٢)، ١٤١٣هـ.

- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجلّ:

لمحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد خليل هرّاس، مصوّرة دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٨هـ.

- كتاب الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية:

لأبي شامة عبدالرحمن بن إسهاعيل المقدسي (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم الزيبق، مؤسسة

الرسالة، ط (١)، ١٤١٨ه.

- كتاب الصفات:

لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور علي ناصر فقيهي، ط (١)، ١٤٠٣هـ، (بدون مكان طبع).

- كتاب مناهل العرفان للزرقان «دراسة وتقويم»:

للدكتور خالد بن عثمان السبت، دار ابن عفان للنشر والتوزيع - الخبر، ط (١)، ١٨ ١ ه.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل:

لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، دار المعرفة - لبنان (بدون تاريخ طبع).

- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة:

لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، تحقيــق: حبيب الـرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٣٩٩هـ.

- كشف السرائر عن معنى الوجوه والنظائر:

لمحمد بن محمد بن علي بن العماد (ت: ٨٨٧ه)، تحقيق: الدكتور فؤاد عبدالمنعم أحمد، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية، ط (١)، ١٣٩٧هـ

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:

لمصطفى بن عبدالله الشهير بجاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، منشورات مكتبة المثنى - بغداد، (بدون تاريخ).

- كشف المعاني في المتشابه من المثاني:

لأبي عبدالله بدر الدين بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالجواد خلف، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي، ط (١)، ١٤١٠هـ.

- الكلمات الحسان في الحروف السبعة وجمع القرآن:

لحمد بخيت بن حسين المطيعي الحنفي (ت: ١٣٥٤هـ)، دار الرائد العربي - بيروت، عام ١٤٠٣هـ - الكلتّات:

لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور عدنان درويش ومحمد المصرى، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ.

- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة:

لنجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت: ١٠٦١هـ)، تحقيق: الدكتور جبرائيل جبور، المطبعة الأمريكانية - بيروت، عام (١٩٤٩م).

- اللباب في تهذيب الأنساب:

لأبي الحسن علي بن الأثير الجزري (ت: ١٣٥٠هـ)، مكتبة القدسي - القاهرة، ١٣٥٦هـ.

- لباب النقول في أسباب النزول:

لجلال الدين عبدالرحمن بن الكهال السيوطي (ت: ٩١١ه)، دار إحياء العلوم - بيروت، ط (٤)، ٣٠٤ ه.

– لسان العر ب:

لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت (بدون تاريخ).

- لسان الميزان:

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط (٢)، ١٣٩٠هـ.

- لطائف الإشارات لفنون القراءات:

لأبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت: ٩٢٣هـ)، تحقيق: السيخ عامر السيد عثمان والدكتور عبدالصبور شاهين، مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، ١٣٩٢هـ (الجزء الأول).

- لغات العرب الواردة في القرآن الكريم:

المنسوب إلى أبي عبيد القاسم بن سلاَّم الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالحميد السيد طلب، مطبوعات جامعة الكويت، سنة ١٤٠٤هـ.

- لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير:

للدكتور محمد الصباغ، المكتب الإسلامي - بيروت، (بدون تاريخ).

- اللهجات العربية في التراث:

للدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب - ليبيا، ١٤٠٣هـ.

- مؤلفات ابن الجوزي:

لعبدالحميد العَلَوْجي (ت: ١٤١٧هـ)، منشورات مركز المخطوطات والـتراث والوثـاثق

- الكويت، ط (١)، ١٤١٢هـ.
 - مباحث في علوم القرآن:

للدكتور صبحي الصالح (ت: ١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين - بيروت، ط (١٦)، ١٤٠٥هـ.

- مباحث في علوم القرآن:

لنَّاع خليل القطان (ت: ١٤٢٠هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٢١)، ١٤٠٧هـ

- متشابه القرآن دراسة موضوعية:

للدكتور عدنان زرزور، مكتبة دار الفتح - دمشق، ط (١)، ١٣٨٩هـ.

- متشابه القرآن العظيم:

لأبي الحسين أحمد بن جعفر بن أبي داود المنادي (ت: ٣٣٦هـ)، تحقيق: عبدالله بن محمد الغنيان، مطبوعات الجامعة الإسلامية، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:

لضياء الدين نصر الله بن محمد بن الأثير الجزري (ت: ٦٣٧هـ)، تقديم وتعليق: الـدكتور أَحمد الحقي، والدكتور بدوي طبانة، دار النهضة - مصر، ط (١)، ١٣٧٩هـ.

- المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإِجازة والمنع عرض وتحليل ونقد:

للدكتور عبدالعظيم إبراهيم محمد المِطْعَني، مكتبة وهبة - القاهرة، (بدون تاريخ).

- مجاز القرآن:

لأبي عبيدة مَعْمر بن المثنى (ت: ٢١٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد فواد سزكين، مؤسسة الرسالة - بروت، ط (٢)، ١٤٠١ه.

- المجتبى من المجتنى:

لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٩٧هه)، تحقيق: الدكتور علي حسين البوّاب، دار الفائز - الرياض، ط (١)، ٩٠٩هـ.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:

لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، منشورات دار الكتاب العربي - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢هـ.

- المجموع شرح المهذّب للشيرازي:

لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت: ٦٧٦هـ)، تحقيق وإكمال: محمد نجيب المطيعي،

مكتبة الإرشاد - جدّة، (بدون تاريخ).

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميّة:

جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم النجدي وابنه محمد، توزيع: رئاسة شؤون الحرمين - مكة، مصورة عن الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.

- المجيد في إعراب القرآن المجيد:

لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الصفاقسي (ت: ٧٤٢هـ)، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، طرابلس - ليبيا، ط (١)، ١٩٩٢م.

- محاسن التأويل:

لمحمد جمال الدين القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، تصحيح: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر - بيروت، ط (٢)، ١٣٩٨هـ

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:

لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦ه)، تحقيق: المجلس العلمي بفاس، عام ١٤١٣هـ.

- المحصول في علم أصول الفقه:

لاً بي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين الرازي (ت: ٢٠٦ه)، تحقيق: الدكتور طه جابر فياض العَلْواني، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ط (١)، ١٣٩٩هـ.

- المحكم في نقط المصاحف:

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هه)، تحقيق: الدكتور عزة حسن، نشر دار الفكر - دمشق، ط (٢)، ١٤٠٧ه.

- مختار الصحاح:

لأبي محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي (ت: بعد ٦٦٠هـ)، مكتبة لبنان - بيروت، ١٤٠٩هـ.

- مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبدالله الحاكم:

لأبي حفص عمر بن علي بن الملقن (ت: ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبدالله اللحيدان وسعد آل مُحيّد، دار العاصمة - الرياض، ط (١)، ١٤١١هـ.

- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة:

لمحمد الموصلي (ت: ٧٧٤هـ)، تسميح: محمد حامد الفقي، مصوَّرة مكتبة الرياض

الحديثة، (بدون تاريخ).

- المدارس النحوية:

للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط (٥)، (بدون تاريخ).

- مدخل إلى علوم القرآن والتفسير:

للدكتور فاروق حمادة، مكتبة المعارف - المغرب، ط (١)، ١٣٩٩هـ.

- المدخل لدراسة القرآن الكريم:

للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة (ت: ١٤٠٣هـ)، مكتبة السنة - القاهرة، ط (١)، ١٤١٢هـ

- المدهش:

لأبي الفرِج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٩٧٥هـ)، دار الجيل - بيروت، عام ١٣٩٧هـ.

- مذكرة أُصول الفقه:

لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، دار القلم - بيروت، (بدون تاريخ).

- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز:

لعبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر - بيروت، ١٣٩٥هـ.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها:

لجلال الدين عبدالرحمن بن الكهال السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد جاد المولى بك وزميليه، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، ١٩٨٦م.

- مسائل الإمام أحمد بن حنبل:

رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت: ٢٧٥ه)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط (١)، ١٤٠٠ه.

- مسائل نافع بن الأزرق عن عبدالله بن العباس:

حققها وعلَّق عليها ووضع فهارسها وذيّلها بـ «ذيل مسائل نافع» التي لم ترد في هذه الرواية: الدكتور محمد أحمد الدالي، الجفالي والجابي للطباعة والنشر – قبرص، ط (١)، ١٤١٣هـ.

- المستدرك على الصحيحين:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، توزيع: مكتبة الباز – مكة، ط (١)، ١٤١١ه.

- المستصفى في علم الأُصول:

لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥ه)، طبع المطبعة الأميرية ببولاق، سنة ١٣٢٢ه، ط (١)، دار صادر - بيروت.

- مسند الإمام أحمد:

لأبي عبدًالله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، دار صادر - بيروت، (بدون تاريخ).

- مسند أبي يعلى الموصلي:

لأَحمد بن علي بن المثنى التميمي (ت: ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أَسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط (١)، ٤٠٤هـ - ١٤٠٩هـ.

- مشكاة المصابيح:

لاً بي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي (ت: بعد ٧٣٧ه)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٥هـ.

- مشكل الآثار:

لأَبي جعفر أَحمد بن محمد الطحاوي (ت: ٣٢١هـ)، دار صادر - بيروت، (بدون تاريخ).

- مصاعد النظر للإِشراف على مقاصد السور:

لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥ه)، تحقيق: الـدكتور عبدالـسميع محمـد أحمد حسنين، مكتبة المعارف - الرياض، ط (١)، ١٤٠٨هـ.

- المصباح في المعاني والبيان والبديع:

لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت: ١٨٦ه)، المطبعة الخيريَّة - القاهرة، ط (١)، ١٣٤١ه.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:

لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت: ٧٧٠هـ)، مكتبة لبنان - بيروت، ٧٠٧هـ.

- المصنّف:

لعبدالرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١ه)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي - كراتشي، ط (١)، ١٣٩٠ه.

- المصنّف في الأحاديث والآثار:

لأبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، اعتنى به وحققه وطبعه ونشره: مختار

أحمد الندُوي، الدار السلفية - الهند، ط (١)، ١٤٠١هـ.

- المطلع على أبواب المقنع:

لأبي عبدالله محمد بن أبي الفتح البعلي (ت: ٩٠٧هـ)، طبع المكتب الإسلامي - بيروت، ط (١)، عام ١٣٨٥ه.

- معالم التنزيل:

لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ١٦٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالله النمر وزميليه، دار طيبة - الرياض، ط(١)، ١٤٠٩هـ.

- مع البلاغة العربية في تاريخها:

للدكتور محمد على سلطاني، دار المأمون للتراث - دمشق، ط (١)، ١٣٩٨ هـ.

- معترك الأقران في إعجاز القرآن:

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي - القاهرة، (بدون تاريخ).

- معجم الأدباء:

لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت: ٢٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تاريخ)، وطبعة دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان، تحقيق: المدكتور إحسان عباس، ط (١)، ١٤١٣هـ.

- معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم:

وضعه: الدكتور إسماعيل عمايرة وعبدالحميد السيد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ٧٠٧ه.

- معجم البلدان:

لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت: ٢٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، عام ١٣٩٩هـ.

- معجم الدراسات القرآنية:

للدكتورة: ابتسام مرهون الصفَّار، طبع بمطابع جامعة الموصل - العراق، ١٤٠٣ هـ.

- المعجم الصغير:

لأبي القاسم سليهان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، تصحيح: محمد عثمان، المكتبة السلفية

بالمدينة المنورة، عام ١٣٨٨ هـ.

- معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري:

لمحمد فؤاد عبدالباقي (ت: ١٣٨٨ هـ)، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي - مصر، (بدون تاريخ).

- المعجم الكبير:

لأبي القاسم سليان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، حققه وخرّج أحاديثه: حمدي عبدالمجيد السَّلفي، من منشورات وزارة الأوقاف العراقية، (بدون تاريخ).

- معجم المؤلفين: تراجم مصنفي الكتب العربية:

لعمر رضا كحالة (ت: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، ودار إحياء التراث العربي - بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ. - بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ.

- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها:

للدكتور أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، (ج١، ط٣٠٤ هـ - ٢٠، ط٥٠٦ هـ).

- معجم المصطلحات النحوية والصرفيّة:

للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار الفرقان - عـَّان، ط (٣)، ١٤٠٩هـ.

- معجم مصنفات القرآن:

للدكتور علي شواخ إسحاق، منشورات دار الرفاعي - الرياض، ط (١)، ١٤٠٣هـ.

- معجم المعاجم:

لأحمد الشرقاوي إقبال (ت: ١٤٢٣هـ)، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (٢)، ١٤١٣هـ.

- معجم المفسّرين من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر:

لعادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية - بيروت، طبع (٣)، ٩٠٩هـ.

- المعجم المفصل في علوم البلاغة:

للدكتورة إنعام فوّال عكاوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ.

- المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم:

لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت: ٥٤٠هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، ط (١)، ١٣٦١هـ.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨ه)، تحقيق: الدكتور بسار عوّاد معروف وزميليه، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (١)، ٤٠٤١هم والمطبوع بعنوان «طبقات القرّاء»، تحقيق: الدكتور أحمد خان، مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط (١)، ١٤١٨ه.

- معنى لا إله إلا الله:

لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: الدكتور علي محيسي الدين القره داغي، دار الاعتصام - القاهرة، ط ٣٠)، ١٤٠٥هـ.

- المغني على مختصر الخرقي:

لأبي عبدالله بن أحمد ابن قدامة (ت: ٢٦٠هـ)، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض، 1٢٠هـ، 1٤٠١هـ.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

لجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط (٥)، ١٣٩٩هـ.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة:

لأحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ)، تحقيق: كامل بكري وعبدالوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة - القاهرة، (بدون تاريخ).

- مفحمات الأقران في مبهمات القرآن:

لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، تحقيق: إياد خالد الطباع، مؤسسة الرسالة - بروت، ط (١)، ٢٠٦١ه.

- مفردات ألفاظ القرآن:

لأبي القاسم الحسين بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: نحو ٢٥هه)، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دار القلم - دمشق، والدار الشامية - بيروت، ط (١)، ١٤١٢هـ.

- المفصَّل في علم العربيَّة:

لأبي القاسم محمود بن عمر الزنخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، مطبعة التقدم - القاهرة، ط (١)، ١٣٢٣هـ.

- المقتنى في سرد الكنى:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨ه)، تحقيق: محمد صالح عبدالعزيز المراد، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط (١)، ١٤٠٨ه.

- مقدِّمتان في علوم القرآن (مقدمة كتاب المباني، وتفسير ابن عطيَّة):

تصحيح: الدكتور آرثر جفري، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط (٢)، ١٣٩٢ هـ.

- المقدمة (مقدمة تاريخ ابن خلدون):

لأبي زيد عبدالرحمن بن محمد بن خلدون (ت: ٨٠٨هـ)، الدار التونسيّة للنشر - عام ١٤٠٤هـ.

- مقدمة تفسير ابن النقيب في علم البيان والمعاني والبديع وإعجاز القرآن:

لأبي عبدالله محمد بن سليمان المقدسي المعروف بابن النقيب (ت: ٦٩٨هـ)، كشف عنها وعلق حواشيها: الدكتور زكريا سعيد على، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط (١)، ١٤١٥هـ.

- مقدمة جامع التفاسير مع تفسير سورة الفاتحة ومطالع البقرة:

لأبي القاسم الحسين بن الفضل المعروف بالراغب الأصفهاني (ت: نحو ٤٢٥هـ)، تحقيــق: الدكتور أحمد حسن فرحات، دار الدعوة - الكويت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

مقدمة في أصول التفسير:

لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيميـة (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيـق: الـدكتور عدنان زرزور، دار القرآن الكريم - بيروت، ط (٣)، ١٣٩٩هـ.

- مقدمة في التفسير مع تفسير الفاتحة وأوائل سورة البقرة:

لحسن بن أحمد البنا (ت: ١٣٦٨هـ)، دار القرآن الكريم - بيروت، ط (٢)، ١٣٩٩هـ.

- المقدّمة فيها يجب على قارئ القرآن أن يعلمَه المشهورة بـ (الجزريّة):

لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تـصحيح: الـدكتور أيمـن سويد، مكتبة لينة – مصر، (بدون تاريخ).

- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء:

لأبي يحيى زكريًا بن محمد الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، مصوّرة دار المصحف - دمشق، ط (٢)، ٥٠٥١هـ.

- المقفّى الكبير:

لأبي العباس أحمد بن علي المقريزي (ت: ٨٤٥هـ)، تحقيق: محمد اليعلاوي، دار الغرب

الإسلامي – بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ.

- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار:

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر - دمشق، ٣٠٠٩هـ

- مكتبة الجلال السيوطى:

لأحد الشرقاوي إقبال (ت: ١٤٢٣هـ)، طبع دار الغرب - الرباط، عام ١٣٩٧ه.

- المكتفى في الوقف والابتدا في كتاب الله عز وجل:

لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط(١)، ٤٠٤هـ.

- مكي بن أي طالب وتفسير القرآن:

للدكتور أحمد حسن فرحات، دار الفرقان – عبَّان، ط (١)، ١٤٠٤هـ.

- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللَّفظ من آي التنزيل:

لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الغرناطي (ت: ٧٠٨ه)، تحقيق: الدكتور سعيد الفلاّح، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (١)، ٣٠٤١ه.

- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا:

لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني (من علماء القرن الحادي عشر)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط (٢)، ١٣٩٣هـ.

- مناقب الشافعي:

لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٥٥٨ه)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط (١)، عام ١٣٩١ه.

- مناهج الجدل في القرآن الكريم:

للدكتور زاهر بن عوّاض الألمعي، مطابع الفرزدق التجارية - الرياض، ط (٣)، ٤٠٤ هـ.

- مناهل العرفان في علوم القرآن:

لمحمد عبدالعظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تاريخ).

- منجد المقرئين ومرشد الطالبين:

لأبي الخير محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، قرأه: محمد حبيب الله الشنقيطي

وأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٠هـ.

- المنجم في المعجم (معجم شيوخ السيوطي):

لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، دراسة وتحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، دار ابن حزم - بيروت، ط (١)، ١٤١٥ه.

- منع جواز المجاز في المنزل للتعبّد والإعجاز:

لمحمد الأمين بن محمد المختار السنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء - الرياض، ط (١)، ١٤٠٣هـ.

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء:

لأبي الحسن حازم القرطاجني (ت: ٦٨٤هـ)، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط (٢)، ١٤٠١ه.

- منهاج السنّة النبويّة:

لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط (١)، ٢٠٦هـ.

- المنهاج في شعب الإيان:

لأبي عبدالله الحسين بن الحسن الحليمي (ت: ٩٣ هـ)، تحقيق: حلمي محمد فوده، دار الفكر - بيروت، ط (١)، عام ١٣٩٩هـ.

- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد:

لأبي اليُمن عبدالرحمن بن محمد العليمي (ت: ٩٢٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة المدنى – القاهرة، ط(١)، ١٣٨٣هـ.

- المهذب فيها وقع في القرآن من المعرَّب:

لأبي الفضل عبدالرجمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ه)، تقديم وتحقيق: الدكتور التهامي الراجي الهاشمي، مطبوعات اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المغرب ودولة الإمارات العربية، (بدون تاريخ).

- الموافقات في أصول الشريعة:

لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تعليق: عبدالله دراز، مصوّرة دار المعرفة - بيروت، (بدون تاريخ).

- موسوعة أعلام المغرب:

تنسيق وتحقيق: محمد حجى، دار الغرب الإسلامي، ط (١)، ١٤١٧ه.

- موطأ مالك:

للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت: ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (بدون تاريخ).

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال:

لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: على محمد البجاوي، دار المعرفة - بروت، ط (١)، ١٣٨٢هـ

- الناسخ والمنسوخ:

لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت: ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبدالكبير المدغري، مكتبة الثقافة الدينية - المغرب، عام ١٤١٣هـ.

- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن:

لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت: ٢٢٤هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المديفر، مكتبة الرشد - الرياض، ط (١)، عام ١٤١١هـ.

- الناسخ والمنسوخ من كتاب الله عزوجل:

لهبة الله بن سلامة الضرير القارئ (ت: ١٠٤ه)، تحقيق: زهير الشاويش ومحمد كنعان، المكتب الإسلامي - بيروت، ط (٢)، ٢٠٦ه.

- النبأ العظيم: نظرات جديدة في القرآن:

لمحمد بن عبدالله دراز (ت: ١٣٧٧هـ)، دار القلم - الكويت، ط (٦)، ١٤٠٥هـ.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:

لأبي المحاسن يوسف بن تغري بَرُدي (ت: ٨٧٤هـ)، دار الكتب المصريّة - القاهرة، ابتدئ في طبعه عام ١٩٢٩م - ١٩٧٢م.

- النحو الوافي:

لعباس حسن المنوفي (ت: ١٣٩٣هـ)، دار المعارف - القاهرة، ط (٣)، (بدون تاريخ).

- نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر:

لأبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي (ت: ٩٧٥هـ)، تحقيق: محمد عبدالكريم كاظم الراضي،

مؤسسة الرسالة - بيروت، ط (٣)، ١٤٠٧ه.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء:

لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن الأنباري (ت: ٥٧٧ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة، (بدون تاريخ).

- نزول القرآن على سبعة أحرف:

لمناع خليل القطّان (ت: ١٤٢٠هـ)، مكتبة وهبة - القاهرة، ط (١)، ١٤١١هـ.

- النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخيّة نقديّة:

للدكتور مصطفى زيد (ت: ١٣٩٨هـ)، دار الفكر العربي - القاهرة، ط (١)، ١٣٨٣هـ

- نشأة التفسير الكتب المقدسة والقرآن:

للدكتور السيد أحمد خليل، الوكالة الشرقية للثقافة - بالإسكندرية، ط (١)، ١٣٧٣هـ.

- النشر في القراءات العشر:

لأبي الخير محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه: علي محمد الضباع، مصورة دار الكتب العلمية - بيروت (بدون تاريخ).

- النظائر:

لبكر بن عبدالله أبو زيد، دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض، ط (١)، ١٤١٣هـ.

- نظام الأداء في الوقف والابتداء:

لأبي حميد عبدالعزيز بن علي المعروف بابن الطحّان (ت: بعد ٥٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور علي حسين البوّاب، مكتبة المعارف - الرياض، عام ٢٠١٦هـ.

- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور:

لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي (ت: ٨٨٥ه)، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدراباد الدكن، عام ١٣٨٩ه.

- نكت الانتصار لنقل القرآن:

لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٣٠ ٤هـ)، إملاء: أبي عبدالله المسيرفي (ت: ؟)، وترتيب: عبدالجليل بن أبي بكر الصابوني (ت: ؟)، تحقيق: الدكتور محمد زغلول سلام، مكتبة منشأة المعارف بالإسكندرية، (بدون تاريخ).

- النكت على كتاب ابن الصلاح:

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور ربيع المدخلي، مطبوعات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة، ط (١)، ٤٠٤هـ.

- النكت في إعجاز القرآن:

لأبي الحسن على بن عيسى الرمّاني (ت: ٣٨٤هـ)، تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، دار المعارف - مصر، (بدون تاريخ).

- النكت والعيون: تفسير الماوردى:

لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي (ت: ٥٠٥ه)، تحقيق: خضر محمد خضر، منشورات وزارة الأوقاف الكويتية، ط (١)، ٢٠١ه، وطبعة دار الكتب العلمية ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، راجعه وعلَّق عليه: السيد بن عبدالمقصود بن عبدالرحيم، ط (١)، ١٤١٧ه.

- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب:

لأبي العباس أحمد بن علي القلق شندي (ت: ١ ٨٢ه)، دار الكتب العلميّة - بيروت، (بدون تاريخ).

- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز:

لفخر الدين بن عمر الرازي (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين - بيروت، ط (١)، ١٤٠٥هـ.

- النهاية في غريب الحديث والأثر:

لأبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت: ٢٠٦ه)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، (بدون تاريخ).

- نواسخ القرآن:

لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت: ٩٧ه)، تحقيق: محمد أشرف علي الملباري، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط(١)، ٤٠٤ه.

- نيل المرام من تفسير آيات الأحكام:

لصديق حسن خان القِنَّوجي (ت: ١٣٠٧هـ)، تحقيق: على السيد صبح المدني، مطبعة المدني - القاهرة، ١٣٩٩هـ.

- هجاء مصاحف الأمصار:

لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي (ت: نحو ٤٤٠هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، (نشر في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، المجلد: ١٩، الجزء الأول، من ص ٥٣ – ١٤١).

- الهدى والبيان في أسهاء القرآن:

لصالح بن إبراهيم البليهي (ت: ١٤١٠هـ)، المطابع الأهلية - الرياض، ط (٢)، ١٤٠٤هـ.

- هدية العارفين: أسهاء المؤلفين وآثار المصنفين:

لإسهاعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩ه)، منشورات مكتبة المثنى - بغداد (بدون تاريخ).

- هدي الساري مقدمة فتح الباري:

لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٥٨٨ه)، دار الريَّان للتراث - القاهرة، ط (١)، ٧٠٧ه.

- هل يقع الترادف اللغوي في القرآن الكريم؟:

لمحمد أكرم شودري، المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:

لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة - بيروت، (بدون تاريخ).

- الوافي بالوفيات:

لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، باعتناء: مجموعة من الباحثين، طبع دار صادر - بيروت، ١٣٨١هـ.

- الوجوه والنظائر في القرآن الكريم:

لأبي عبدالله محمد بن علي بن محمد الدامغاني (ت: ٤٧٨هـ)، تحقيق: عبدالعزيز سيد الأهل، دار العلم للملايين - بيروت، ط (٤)، ١٤٠٣هـ.

- الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، دراسة وموازنة:

للدكتور سليمان بن صالح القرعاوي، طبع مطابع الشاطئ الحديثة بالدمام، ط (١)، ١٤١هـ.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:

لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلّكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٣٩٧هـ.

- يتيمة البيان في شيء من علوم القرآن:
- لمحمد يوسف البنوري (ت: ١٣٩٧هـ)، منشورات مجلس الدعوة والتحقيق الإسلامي كراتشي، عام ١٣٩٦هـ.
 - رابعاً: الدوريّات:
 - جريدة المدينة (ملحق التراث): السنة الثامنة عشرة: الأعداد: ٢٢، ٢٣، ٢٤، ١٤.
 - مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي: جامعة أم القرى مكة المكرّمة، العدد الرابع.
- جلة بينات: مجلة فصلية تعنى بشؤون القرآن الكريم، تصدر باللغة الفارسية عن مؤسسة معارف إسلامي إمام رضا بقم إيران، العدد (١٢).
 - مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة: الأعداد: ٨٥ ١٠٠.
 - مجلة الدرعية السنة الثالثة، العددان (١٢،١١).
 - مجلة دعوة الحق الرباط، العدد (٨) السنة (٢٢)، رمضان (١٣٩٩ه).
 - مجلة الرسالة الإسلامية بغداد: الأعداد: ١٦٥ ١٦٥.
 - مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت: العدد (١٥).
 - مجلة عالم الكتب الرياض: المجلد الثاني عشر، العدد الأول والثاني، عام ١٤١١ه.
- مجلة عالم المخطوطات والنوادر: ملحق نصف سنوي يصدر عن عالم الكتب الرياض، المجلد الأول، العدد الثاني، رجب ذو الحجة ١٤١٧ه.
 - المجلَّة العربيّة للعلوم الإنسانية جامعة الكويت: العدد (٣٢).
 - مجلة معهد المخطوطات العربيّة (الكويت): المجلد (٢٩)، ص ٢١٩- ٢٥٢.
 - مجلة المورد بغداد: العدد الرابع، المجلد (١٧).
 - نشرة أخبار التراث العربي العدد (٣٤).

فهرس الموضوعات

الصفحة	العسنسوان
18-0	المقــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
01-07	المــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
YA-1V	المبحث الأول: تعريف «علوم القرآن» من حيث اللغة والاصطلاح
70-79	المبحث الثاني: ترجمة موجزة للإمامين الزركشي والسيوطي
97-73	ترجمة الزركشيترجمة الزركشي
33-05	ترجمة السيوطي
V F-• Y /	التمهيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
41-14	المبحث الأول: نشأة «علوم القرآن» والمراحل التي مرّت بها
1.0-47	المبحث الثاني: أول من ألف في ((علوم القرآن))
	المبحث الثالث: تعريف موجز بالكتب المعتبرة في «علوم القرآن» التي سبقت
····	«البرهان» و «الإتقان»
171-73	الفصل الأول: أنواع «علوم القرآن» في «البرهان» و«الإتقان»
771-331	المدخل: إطلالة على أنواع «علوم القرآن» في الكتابين
. 4-180	المبحث الأول: الأنواع المتفق عليها
124-150	تمهي ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
104-151	معرفة أسباب النزول
301-108	معرفة المناسبات بين الآيات
09-104	معرفة الفواصل ورؤوس الآي
17-17-	جمع الوجوه والنظائر
V1-170	علم المتشابه

العسنسوان	الصفحة
علم المبهات	140-144
•	171-671
_	111-11
في معرفة المكي والمدنيفي معرفة المكي والمدني	111-111
معرفة أول ما نزل من القرآن وآخر ما نزل	194-179
في كيفيّة إنزاله	391-4.7
في بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة رضي الله عنهم	X • Y-3 / Y
معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات وعددها	77710
معرفة أسهائه واشتقاقاتها	177-077
معرفة ما وقع فيه من غير لغة أهل الحجاز من قبائل العرب	777-+77
معرفة ما فيه من غير لغة العرب	740-141
معرفة غريبه	r77-137
معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها (الإعراب)	737-537
معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركمة أو إثبات لفيظ بـــدل	
آخر (القراءات)	737-707
معرفة الوقف والابتداء	707-377
علم مرسوم الخط	057-177
معرفة فضائله	777-777
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	377-775
	7
	7 N Y Y N Y
,	XXY-1PY
·	797-097
معرفة ناسخه ومنسوخه	r+1-797

العسنسوان	الصفحة
معرفة موهم المختلف	۳۰٥-۳۰۲
ي معرفة المحكم من المتشابه	r1r.7
معرفة إعجازه	mre-m11
ىعرفة وجوب تواتره	~~~~
ىعرفة تفسيره وتأويله ومعناه	447-44
معرفة وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن	750-757
ي بيان حقيقته ومجازه	737-307
في الكنايات والتعريض في القرآن	T09-T00
ي أقسام معنى الكلام	*1 V- * 1•
3 - 3 3	*47-*7A
ي الكلام على المفردات من الأدوات والبحث عن معاني الحروف مما يحتاج	
· ·	VP7-7.3
	207-2.4
	6+3-173
•	773-773
	373-073
	F.Y3-173
ب أنه هـل يجـوز في التـصانيف والرسـائل والخطـب اسـتعمال بعـض آيـات 	
	273-773
·	243-633
*	133-103
	103-103
•	0 \$ 7 - \$ 0 \
لطلب الأول: أنواع «علوم القرآن» التي أصلها في «البرهان»	0.4-509

الصفحة	العنوان
153-753	معرفة الحضري والسفري
273-878	معرفة النهاري والليليمعرفة النهاري والليلي
279-E7V	ما تكرر نزوله
٤٧ 1- ٤٧ •	ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه
273-273	ما نزل مشيّعاً وما نزل مفرداً
\$ V0- \$ V \$	في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى
٤٧٧-٤٧٦	في الإمالة والفتح وما بينهما
£ 1 • - £ 1 1	في المدّ والقصر
143	في تخفيف الهمز
143-343	في كيفية تحمّله
643-543	في عامّه وخاصه
£ 1 1 - £ 1 V	في مجمله ومبيَّنه
89889	في مطلقه ومقيّده
193-793	في منطوقه ومفهومه
7P3-1P3	في العلوم المستنبطة من القرآن
0 • • - ٤ 9 9	في أسهاء من نزل فيهم القرآن
0.4-0.1	في مفردات القرآن
٤ • ٥ - ٨ • ٥	في طبقات المفسّرين
	المطلب الثاني: أنواع «علوم القرآن» الجديدة التي أضافها السيوطي على
P • 0 - 3 TO	«البرهان» مع كونه مسبوقاً بها
017-011	الصيفي والشَّتاتي
010-017	الفراشي والنومي
	ما نزل مفرّقاً وماً نزل جمعاً
10-77	معرفة العالى والنازل من أسانيده

الصفحة	العسنسوان
370-076	معرفة المشهور والآحاد والموضوع والمدرج
F70-V70	ي الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب
170-370	ليها وقع في القرآن من الأسهاء والكنى والألقاب
070-530	لمطلب الثالث: الأنواع المبتكرة في ‹‹الإتقان››
٥٣٨-٥٣٧	لأرضي والسمائيلارضي والسمائي
02049	يها أنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة
	ا أُنـزل منـه عـلى بعـض الأنبياء ومـا لم يُنْـزَل منـه عـلى أحـد قبـل
130-130	لنبي ﷺ
078-08V	لفصل الثاني: دور الزركشي في تأسيس بعض أنواع «علوم القرآن»
070-7.5	فصل الثالث: زيادات السيوطي على «البرهان»
714-7.4	فصل الرابع: تحريرات السيوطي
V1714	فصل الخامس: القيمة العلميّة «للبرهان» و«الإتقان»
175-375	لبحث الأول: منهج الكتابين
77777	نهج الزركشي
175-371	نهج السيوطي
377-775	بحث الثاني: قيمة مصادرهما
784-744	طلب الأول: فوائد دراسة المصادر
77788	طلب الثاني: مميزات مصادر الكتابين
177-771	طلب الثالث: طريقة تعامل الزركشي والسيوطي مع المصادر
791-784	بحث الثالث: مميزات الكتابين
788-185	بزات «البرهان»
791-711	بزات «الإتقان»

الصفحة	العنوان
794-794	المبحث الرابع: مكانتهما بين كتب «علوم القرآن»
V1744	البحث الخامس: المآخذ عليهما
• • V-7 • V	المآخذ على «البرهان»
V1 •-V • V	المآخذ على «الإتقان»
VYY-V11	القصل السادس: أثر «البرهان» و «الإتقان» فيها بعدهما من مؤَلَّفات
V 1-V Y Y	الخات
744	الفهارس العامـة
	الفهارس العامـة
V	فهرس الآيات
V	فهرس الآيات فهرس الأحاديث و الآثار القولية